مَنارُ الهُدى

عَلى مُجيبِ النِّدا

عَلى قَطْرِ النَّدى وَبَلِّ الصَّدى

(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

مَنارُ الهُدى

عَلى مُجيبِ النِّدا

عَلى قَطْرِ النَّدى وَبَلِّ الصَّدى

المُلَقَّب بِـ:

مَوارِدِ الهُدى لِأَربابِ الصَّدى

عَلى مُجيبِ النِّدا إلى شَرْحِ قَطْرِ النَّدى وَبَلِّ الصَّدى

جمع وتأليف

الشيخ العلامة المحقق

مُحَمَّدِ الأَمِين بن عَبدِ اللهِ بن يُوسُف بن حَسَن الأُرَمِيّ

العَلَوِيّ الأَثيُوبِيّ الهَرَرِيّ الكِرِّيّ البُوَيطِيّ

نزيل مكة المكرمة والمجاور بها - غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين

(١٣٤٨ - ١٤٤٢هـ)

الجُزءُ الأَوَّل

دار المنهاج

دار طوق النجاة

دار المنهاج

المملكة العربية السعودية ـ جدة

هاتف ٦٣٢٦٦٦٦ ـ فاكس ٦٣٢٠٣٩٢

دار طوق النجاة

لبنان ـ بيروت ـ فاكس: ٧٨٦٢٣٠

ص. ب: ٥٥٧٤/١٣/ بيروت

الطّبعة الأولى

١٤٤٣هـ ـ ٢٠٢٢م

الرقم المعياري الدولي

ISBN: 978 - 9933 - 503 - 76 - 5

www.alminhaj.com

E-mail: info@alminhaj.com

الموزعون المعتمدون خارج المملكة العربية السعودية

الجمهورية اليمنية

مكتبة تريم الحديثة ـ حضرموت

هاتف 417130 ـ فاكس 418130

جمهورية مصر العربية

دار السلام ـ القاهرة

هاتف 22741578 ـ فاكس 22741750

المملكة الأردنية الهاشمية

دار محمد دنديس ـ عمّان

هاتف 4653390 ـ فاكس 4653380

الإمارات العربية المتحدة

حروف للنشر والتوزيع ـ أبو ظبي

هاتف 5593007 ـ فاكس 5593027

الجمهورية العربية السورية

دار السنابل ـ دمشق

هاتف 0988156620 ـ فاكس 2237960

دولة الكويت

مكتبة دار البيان ـ حَوَلّي

تلفاكس 22616490 ـ جوال 99521001

مملكة البحرين

مكتبة الفاروق ـ المنامة

هاتف 17272204 ـ فاكس 17256936

مكتبة الريان ـ المنامة

هاتف 0097339247759

الجمهورية اللبنانية

الدار العربية للعلوم ـ بيروت

هاتف 785107 ـ فاكس 786230

مكتبة التمام ـ بيروت

هاتف 01707039 ـ جوال 03662783

جمهورية العراق

مكتبة الوراقين ـ صلاح الدين

هاتف 07706311103 - 07800442414

دولة قطر

مكتبة الثقافة ـ الدوحة

هاتف 44421132 ـ فاكس 44421131

سلطنة عمان

مكتبة روازن ـ مسقط

جوال 0096891609993

جمهورية الجزائر

دار المشرق والمغرب ـ الجزائر

هاتف 0780380501 ـ 0559380141

المملكة المغربية

دار الأمان ـ الرباط

هاتف 0537723276 ـ فاكس 0537200055

الدار العالمية ـ الدار البيضاء

هاتف 052282882 ـ فاكس 052283354

جمهورية الصومال

مكتبة دار الزاهر ـ مقديشو

هاتف 002525911310

دار العلوم ـ مقديشو

جوال 00252615573951

فلسطين

مكتبة دنديس ـ الضفة الغربية

هاتف 0097022225174

جمهورية أندونيسيا

دار العلوم الإسلامية ـ سوروبايا

هاتف 0062313522971

جوال 00623160222020

بنغلادش

مكتبة الحسن ـ دكا

هاتف 008801675399119

جمهورية داغستان

مكتبة دار الرسالة ـ محج قلعة

هاتف 0079285708188

مكتبة نور الإسلام ـ محج قلعة

هاتف 0079882124001

الهند

مكتبة الشباب العلمية ـ لكنؤ

هاتف 00919198621671

مكتبة المدينة العربية ـ مومباي

جوال 00917400262692

الولايات المتحدة الأمريكية

مكتبة الإمام الشافعي ـ جورجيا

هاتف 0017036723653

إنكلترا

دار مكة العالمية ـ برمنجهام

جوال 07533177345 ـ فاكس 01217723600

ليبيا

الدار الأسمرية ـ زليتن

واتس 00218925540836

ماليزيا

مكتبة توء كنالي ـ كوالا لمبور

هاتف 00601115726830

جمهورية جنوب أفريقيا

دار الإمام البخاري ـ بينوني

هاتف 0027114210824

باكستان

مكتبة المدينة العربية ـ كراتشي

جوال 00923102864568

مكتبة المدينة العربية ـ لاهور

جوال 00923218188780

الجمهورية التركية

مكتبة الإرشاد ـ إستانبول

هاتف 02126381633 ـ فاكس 02126381700

أستراليا

المكتبة الإسلامية

هاتف 0061297584040

جمهورية فرنسا

مكتبة سنا ـ باريس

هاتف 0148052928 ـ فاكس 0148052997

جميع إصداراتنا متوافرة على

nwf.com
نيل وفرات.كوم

موقع مكتبة نيل وفرات . كوم لتجارة الكتب

www.nwf.com

Furat
فرات
Furat.com

موقع رائد لتجارة الكتب والبرمجيات العربية

www.furat.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام علىٰ سيد المرسلين ، سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين .

الجزء الأول من الحاشية المسماة بـ :

« منار الهدىٰ علىٰ مجيب النِّدا »

الملقبة بـ :

« موارد الهدىٰ لأرباب الصدىٰ »

علىٰ شرح عبد الله الفاكهي المسمىٰ بـ :

« مجيب النِّدا علىٰ قطر الندىٰ وبل الصدىٰ »

ألفها وجمعها : خويدم العلم والطلبة من صغره إلىٰ كبره من تاريخ (١٣٥٤) إلىٰ (١٤٣٦ هـ) ، **سمي** : محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف الأثيوبي الهرري الكري ، الشافعي السلفي ، المكي نزولاً جوار بيت الله الحرام ، عفا الله الكريم عما جناه في صغره وكبره بمنه وكرمه وفضله ، آمين .

❀ ❀ ❀

النحو حياة الفتىٰ ... إذا أخذه وأتىٰ

من لم يعرف النحو ... فحقه أن يسكتا

❀ ❀ ❀

الناس من جهة التمثال أكفاء ... أبوهم آدم والأم حواء

وإن يكن لهم من أصلهم شرف ... يفاخرون به فالطين والماء

❀ ❀ ❀

قال بعضهم :

قدم النحو على الفقه فقد ... يبلغ النحوي بالنحو الشرف
أما ترى النحوي في مجلسه ... كهلال بان من تحت الشغف
يخرج الألفاظ من فيه كما ... يخرج الجوهر من بطن الصدف

❀ ❀ ❀

وقال آخر :

النحو قنطرة الآداب هل أحد ... يجاوز البحر إلا بالقناطير
لو تعلم الطير ما في النحو من أدب ... حنت وأنت إليه بالمناقير
إن الكلام بلا نحو يماثله ... نبح الكلاب وأصوات السنانير

❀ ❀ ❀

وقال آخر :

اِزرع جميلاً ولو في غير موضعه ... فلا يضيع جميل أينما وضعا
إن الجميل ولو طال الزمان به ... فليس يحصده إلا الذي زرعا

❀ ❀ ❀

قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالىٰ :

إذا سبني نذل تزايدت رفعة ... وما العيب إلا أن أكون مساببه
ولو لم تكن نفسي علي عزيزة ... لمكنتها من كل نذل تحاربه
ولو أنني أسعىٰ لنفعي وجدتني ... كثير التواني للذي أنا طالبه
ولٰكنني أسعىٰ لأنفع صاحبي ... وعار على الشبعان إن جاع صاحبه

❀ ❀ ❀

تاريخ بداية التأليف : (١٨/١٠/١٤٣٦) من الهجرة النبوية ، علىٰ صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية .

❀ ❀ ❀

ترجمة
العلامة الشيخ محمد الأمين الهرري
رحمه الله تعالىٰ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام علىٰ سيد المرسلين ، سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

فهٰذه ترجمة للعلامة الشيخ **محمد الأمين بن عبد الله الهرري** ، نزيل مكة المكرمة ، المدرس في دار الحديث الخيرية ، وكان مدرساً في الحرم الشريف نحو ثمان سنوات قبل أن يتفرغ للتأليف .

اسمه

هو محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن ، أبو ياسين ، الأُرمي نسباً ، العلوي قبيلة(١) ، الأثيوبي دولة ، الهرري منطقة ، الكرِّي ناحيةً ، البُوَيْطِي قرية ، السلفي مذهباً ، السعودي إقامة ، نزيل مكة المكرمة ، جوار الحرم الشريف في المسفلة حارة الرشد .

مولده

ولد في الحبشة في منطقة الهرر في قرية بويطة ، في عصر يوم الجمعة أواخر شهر ذي الحجة سنة (١٣٤٨) من الهجرة النبوية ، علىٰ صاحبها أفضل الصلوات وأزكى التحيات .

---

(١) الأرمي : نسبة إلىٰ شعب أُرمُو ، وهي أكثر مَن في الحبشة بنسبة ٨٥ ٪ ، والعلويُّ : نسبة إلىٰ عليِّ بن قَلْعو بن هُنْبَنَّا بن أرمو ، أبو قبيلةٍ كبيرةٍ .

نشأته

تربَّىٰ بيدِ والده وهو يتيم عن أمه ، ووضعه عند المعلم وهو ابن أربع سنين ، وتعلم القرآن وختمه وهو ابن ست سِنين ، ثم حوَّله إلىٰ مدارس علوم التوحيد والفقه ، وحفظ من توحيد الأشاعرة « عقيدة العوام » للشيخ أحمد المرزوقي ، و« الصغرىٰ » و« صغرى الصغرىٰ » ، و« الكبرىٰ » و« كبرى الكبرىٰ » للشيخ محمد السنوسي ؛ لأن أهل الحبشة كانوا وَقْتَئذ من الأشاعرة .

وحفظ من مختصرات فقه الشافعية كثيراً ؛ كـ « مختصر بافضل الحضرمي » ، و« مختصر أبي شجاع » مع كتاب « كفاية الأخيار » ، و« عمدة السالك » لأحمد بن النقيب ، و« زبد أحمد ابن رسلان » ألفية في فقه الشافعية .

وقرأ « المنهاج » للإمام النووي مع شرحه « مغني المحتاج » ، و« المنهج » لشيخ الإسلام الأنصاري مع شرحه « فتح الوهاب » ، وقرأ كثيراً من مختصرات فقه الشافعية ومبسوطاتها علىٰ مشايخ عديدة من مشايخ بلدانه .

رحلته

ثم رحل إلىٰ سيبويه زمانه وفريد أوانه أبي محمد الشيخ موسى بن محمد الأديلي (١) ، وبدأ عنده دراسة الفقه ، بدأ بـ « شرح جلال الدين المحلي علىٰ منهاج النووي » ، ثم بعدما وصل إلىٰ (كتاب السلم) . . حوله شيخه المذكور ـ رحمه الله تعالىٰ ـ إلىٰ دراسة النحو ؛ لما رأىٰ فيه من النجابة والاجتهاد في العلم ، فقرأ عليه مختصرات النحو ؛ كـ « متن الآجرومية » وشروحها العديدة ، و« متن الأزهرية » ، و« ملحة الإعراب » مع شرحه « كشف النقاب » لعبد الله الفاكهي ، و« قطر الندىٰ » مع شرحه « مجيب الندا » لعبد الله الفاكهي ، وقرأ « الألفية » لابن مالك مع شروحها العديدة ؛ كـ « شرح ابن عقيل » ، و« شرح المكودي » ، و« شرح السيوطي » .

(١) الأديلي ـ بفتح الهمزة وتشديد الدال المفتوحة ـ نسبة إلىٰ أَدَّيْلَ من أعمال دِزدوا .

ثم اشتغل بكتب الصرف والبلاغة والعروض ، والمنطق والمقولات والوضع واجتهد فيها ، وحفظ « ألفية ابن مالك » و« ملحة الإعراب » و« لامية الأفعال » ، و« السلم » في المنطق ، و« الجوهر المكنون » في البلاغة .

وكان لا ينام كل ليلة حتىٰ يختم القصائد المذكورة حفظاً ، وكان قليل النوم في صغره إلىٰ كبره ، حتىٰ كان لا ينام غالباً بعدما كبر إلا أربع ساعات من أربع وعشرين ساعة ؛ لكثرة اجتهاده في مذاكرة العلم ، وكان يُدرِّس هٰذه الفنون جنب حلقة شيخه مع دراسته على الشيخ المذكور .

ثم رحل من عنده بعدما لازمه نحو سبع سنوات إلىٰ شيخه خليل زمانه وحبيب عصره وأوانه الشيخ محمد مديد الأديلي أيضاً ، فقرأ عنده مطولات كتب النحو ؛ كـ « مجيب النداا علىٰ قطر الندىٰ » للفاكهي ، و« مغني اللبيب » لابن هشام ، و« الفواكه الجنية على المتممة الآجرومية » وغير ذٰلك من مطولات علم النحو ، وكان يدرس أيضاً جنب حلقة شيخه وقرأ عليه أيضاً التفسير إلىٰ سورة (يسٓ) .

ثم رحل من عنده بعدما لازمه ثلاث سنوات إلىٰ شيخه الشيخ الحاوي المفسر في زمانه الشيخ إبراهيم بن ياسين المَاجَتِيِّ (١) ، فقرأ عليه التفسير بتمامه ، والعروض من مختصراته ومطولاته ؛ كـ « حاشية الدمنهوري علىٰ متن الكافي » ، و« شرح شيخ الإسلام الأنصاري على المنظومة الخزرجية » ، و« شرح الصبان علىٰ منظومته في العروض » ، وقرأ عليه أيضاً مطولات المنطق والبلاغة ، ولازمه نحو ثلاث سنوات .

ثم رحل من عنده إلى الشيخ الفقيه الشيخ يوسف بن عثمان الوَرْقِي (٢) ، وقرأ عليه مطولات علم الفقه ؛ كـ « شرح الجلال المحلي على المنهاج » ، و« فتح الوهاب على المنهج » لشيخ الإسلام مع « حاشيته » لسليمان البُجَيْرِمي و« حاشيته » لسليمان الجمل ، و« حاشية التوشيح علىٰ متن أبي شجاع » ، و« مغني المحتاج » للشيخ

---

(١) المَاجَتِيِّ : نسبة إلىٰ ماجة من بلاد وَلّو .

(٢) الورقي : نسبة إلىٰ وَرْقَةَ من أعمال مدينة هرر .

الخطيب إلىٰ (كتاب الفرائض) ، وقرأ عليه غير ذٰلك من كتب الفرائض ؛ كـ « حواشي الرحبية » ، و« الفُرَاتِ الفائض في فَنِّ الفرائض » ـ وهو كتاب جيد من مطولاتها ـ ولازمه نحو أربع سنوات .

ثم رحل من عنده إلى الشيخ إبراهيم المُجِّي [١] ، فقرأ عليه « فتح الجواد » لابن حجر الهيتمي علىٰ « متن الإرشاد » لابن المقرئ الجزأين الأولين منه .

ثم رحل من عنده إلىٰ شيخ المحدثين الحافظ الفقيه الشيخ أحمد بن إبراهيم الكَرِّي ، وقرأ عليه « البخاري » بتمامه ، و« صحيح الإمام مسلم » وبعض كتب الاصطلاح .

ثم رحل من عنده إلىٰ مشايخ عديدة ، وقرأ عليهم السنن الأربعة ، و« الموطأ » ، وغير ذٰلك من كتب الحديث مما يطول بذكره الكلام .

ثم رحل من عندهم إلى الشيخ عبد الله نُورَوْ القَرْسِي [٢] ، فقرأ عليه مطولات كتب البلاغة ؛ كـ « شروح التلخيص » لسعد الدين التفتازاني وغيره ، ومطولات كتب أصول الفقه ؛ كـ « شرح جمع الجوامع » لجلال الدين المحلي ، وقرأ عليه من النحو « حاشية الخضري على ابن عقيل » .

وقرأ علىٰ غير هٰؤلاء المشايخ كتباً عديدة من فنون متنوعة مما يطول الكلام بذكره من كتب السيرة وكتب الأمداح النبوية ؛ كـ « بانت سعاد » و« همزية البوصيري » و« بردته » و« القصيدة الوترية » و« الطرَّاف والطرائف » و« إضاءة الدُّجُنَّة » ـ منظومة في كتب الأشاعرة ـ وغير ذٰلك مما يطول الكلام بذكره .

وكان يدرِّس مع دراسته جنب حلقة مشايخه ما درس عليهم من أربع عشرة سنة من عمره ، ثم استجاز من مشايخه هٰؤلاء كلهم التدريس استقلالاً فيما درس عليهم فأجازوا له ، فبدأ التدريس استقلالاً في جميع الفنون في أوائل سنة ألف وثلاث مئة

(١) المُجِّي : نسبة إلىٰ قبيلة من قبائل نَولَى .

(٢) القرسي : نسبة إلىٰ قَرسا ناحية من أعمال دردوا .

وثلاث وسبعين في اليوم الثاني عشر من ربيع الأول من الهجرة النبوية ، فاجتمع عنده خلق كثير من طلاب كل الفنون زهاء ست مئة طالب أو سبع مئة طالب أو أزيد إلىٰ ألف طالب .

وكان يدرِّس من صلاة الفجر إلىٰ صلاةِ العشاء الآخرة نحو سبع وعشرين حِصَّة من حصص الفنون المتنوعة ، وكان يحيي ليله دائماً بكتابةِ التآليف ، وبما قدر الله له من طاعاته .

هجرته

هجرته من الحبشة إلىٰ هٰذه المملكة السعيدة كانت في تاريخ سنة ثمان وتسعين بعد ألف وثلاث مئة كما أرخه بقوله :

هاجرت في ثمان وتسعين ... من بعد ألف وثلاثِ مِئِينَ

وكان سبب هجرته : اتفاق الشيوعيين علىٰ قتله حين أسَّس في منطقته الجبهة الإسلامية الأروميَّة ، وجاهد بهم ، وأوقع في الشيوعيين قتلاً ذريعاً ، وحاصروه لقتله ، وخرج من بين أيديهم بعصمة الله تعالىٰ .

وكان ـ بعدما دخل هٰذه المملكة وحصل على النظام ـ مدرساً في دار الحديث الخيرية من بداية سنة ألف وأربع مئة ، وكان أيضاً مدرساً في المسجد الحرام ليلاً نحو ثمان سنوات بإذن رئاسة شؤون الحرمين .

وله أسانيد عديدة من مشايخ كثيرة في جميع الفنون ، خصوصاً في التفسير والأمهات الست ، فسبحان المنفرد بالكمال ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

مؤلفاته

مؤلفاته كثيرة من كل الفنون حتىٰ أوشكت ألا تحصىٰ :

*** فمن التوحيد :**

١ ـ التعليق المفيد علىٰ تحفة المريد علىٰ جوهرة التوحيد .

٢ ـ التقريرات علىٰ نور الظلام شرح عقيدة العوام .

٣ ـ فتح الملك العلام في عقائد أهل الإسلام علىٰ ضوء الكتاب والسنة .

٤ ـ هدية الأذكياء علىٰ طيبة الأسماء في توحيد الأسماء والصفات ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

*** ومن التفسير :**

٥ ـ حدائق الرَّوْحِ والريحان في روابي علوم القرآن (جمع فيه تسعة فنون ، لم يُسبق له نظيرٌ من كتب التفسير) ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج في (٣٣) مجلداً .**

*** ومن الحديث :**

٦ ـ التقريرات علىٰ بعض ابن ماجه .

٧ ـ التقريرات علىٰ بلوغ المرام في تقاسيم الأحاديث وتفاصيلها على التراجم .

٨ ـ رفعُ الصدود علىٰ سنن أبي داوود على الربع الأول منه لم يكمل .

٩ ـ شرح سنن ابن ماجه (مرشد ذوي الحجا والحاجة علىٰ سنن ابن ماجه) **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج في (٢٦) مجلداً .**

١٠ ـ شرح صحيح مسلم (الكوكب الوهاج والروض البهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج) ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج في (٢٦) مجلداً .**

١١ ـ مجمع الرسائل وسلم الوسائل إلىٰ درج ما علا ونزل من أسانيد الإمام مسلم ، ويحوي :

ـ المقاصد الوفية والمطالب السنيَّة في معرفة ما وقع في « صحيح مسلم » من الأسانيد الرباعية .

ـ الجُهَيرية في جمع ما وقع في « صحيح مسلم » من الأسانيد الثمينية .

ـ البويطية في جمع ما نزل نزولاً مطلقاً من الأسانيد التسيعية لـ « صحيح مسلم » ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

١٢ ـ النهر الجاري علىٰ تراجم البخاري ومشكلاته .

* ومن المصطلح :

١٣ ـ الثمرات الجنية من قطاف متن البيقونية ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

١٤ ـ جوهرة الدرر علىٰ ألفية الأثر لجلال الدين السيوطي .

١٥ ـ خلاصة القول المفهم علىٰ تراجم رجال صحيح مسلم (مجلدان) ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

١٦ ـ مجمع الأسانيد وَمظفر المقاصِيد من أسانيدِ كل الفنون ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

١٧ ـ هداية الطالب المعدم علىٰ ديباجة صحيح مسلم .

* ومن الأصول :

١٨ ـ التقريرات علىٰ شرح المحلي علىٰ جمع الجوامع في الأصول .

* ومن الفقه :

١٩ ـ أضواء المسالك علىٰ عمدة السالك وعدة الناسك لأحمد بن النقيب .

٢٠ ـ الإمداد من رب العباد حاشية علىٰ فتح الجواد علىٰ متن الإرشاد في فقه الشافعية .

٢١ ـ التقديرات علىٰ جميع ما وقع في فقه الشافعية من الصور . مجلد ضخم .

٢٢ ـ التقريرات على التوشيح علىٰ غاية الاختصار .

٢٣ ـ التقريرات على المقدمة الحضرمية الكبيرة ، المسماة بـ « بافضل » .

٢٤ ـ التقريرات علىٰ شرح المحلي وحاشيتي القليوبي وعميرة على المنهاج في فقه الشافعية .

٢٥ ـ التقريرات علىٰ فتح الوهاب مع حاشية التجريد لسليمان البجيرمي .

٢٦ ـ التقريرات علىٰ قصيدة زبد أحمد ابن رسلان .

٢٧ ـ سلم المعراج علىٰ مقدمة المنهاج .

٢٨ ـ شرح المقدمة الحضرمية الصغيرة ، المسمىٰ بـ « التبصير على المختصر الصغير » .

* **ومن المدائح النبوية والسيرة المرضية :**

٢٩ ـ البيان الصريح علىٰ بردة المديح للبوصيري .

٣٠ ـ التقريرات علىٰ همزية البوصيري .

٣١ ـ المقاصد السنية على القصائد البرعية .

٣٢ ـ نيل المراد علىٰ متن بانت سعاد لكعب بن زهير الصحابي الجليل رضي الله عنه .

* **ومن النحو :**

٣٣ ـ أيسر المسالك وعدة السوالك إلىٰ ألفية ابن مالك ، الملقب بـ : « كشف الحوالك وجمع المآلك علىٰ خلاصة ابن مالك » ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٣٤ ـ الباكورة الجنية في إعراب متن الآجرومية ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٣٥ ـ التتمة القيمة على المتممة الآجرومية ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٣٦ ـ التقريرات علىٰ حاشية أبي النجا على الآجرومية .

٣٧ ـ التقريرات علىٰ حاشية الخضري على الألفية .

٣٨ ـ التقريرات علىٰ حاشية العطار على الأزهرية .

٣٩ ـ جواهر التعليمات شرح على التقريظات ومقدمة علم النحو ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٤٠ ـ الدرر البهية في إعراب أمثلة الآجرومية وفك معانيها ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٤١ ـ رفع الحجاب عن مُخَيَّمَات معاني كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب للفاكهي ، وقد طبع مع كتاب « لبُّ اللباب في خلاصة معاني ملحة الإعراب » ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٤٢ ـ روضة الصبيان وحوضة الفرسان في إعراب شرح أحمد زيني دحلان علىٰ متن الآجرومية ، الملقب بـ : « موارد الظمأن ومشارب العطشان علىٰ شرح أحمد زيني دحلان » ، **وهو إعراب شرح الشيخ أحمد زيني دحلان على « الآجرومية »** ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٤٣ ـ الصور العقلية علىٰ تراجم الألفية ومشكلاتها لابن مالك .

٤٤ ـ الفتوحات القيومية في حل وفك معاني ومباني متن الآجرومية ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٤٥ ـ لبُّ اللباب في خلاصة معاني ملحة الإعراب ، وقد طبع معه « رفع الحجاب عن مخيمات معاني كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب للفاكهي » وهو من أوائل مؤلفاته في سنة (١٣٦٥ هـ) ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٤٦ ـ المطالب السنية حاشيَة على الفواكه الجنية علىٰ متممة الآجرومية ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٤٧ ـ منار الهدىٰ علىٰ مجيب الندا علىٰ قطر الندىٰ وبل الصدى ، الملقب بـ : « موارد الهدىٰ لأرباب الصدىٰ علىٰ مجيب الندا إلىٰ شرح قطر الندىٰ وبل الصدىٰ » ، **وهو كتابنا هـٰذا .**

٤٨ ـ نزهة الألباب وبشرة الأحباب في فك وحل مباني ومعاني ملحة الإعراب ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٤٩ ـ هَديّة أولي العلم والإنصاف في إعراب المنادى المضاف ، مشفوعاً مع كتاب « الباكورة الجنية من قطاف إعراب الآجرومية » ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٥٠ـ هدية الطلاب في إعراب ملحة الإعراب .

*** ومن الصرف :**

٥١ ـ محنك الأطفال من معاني لامية الأفعال ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٥٢ ـ مناهل الرجال ومراضع الأطفال بلبان ومعاني لامية الأفعال ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

*** ومن البلاغة :**

٥٣ ـ التقريرات على البيجوري علىٰ متن السمرقندي في الاستعارة .

٥٤ ـ التقريرات علىٰ حاشية المخلوف على الجوهر المكنون في البلاغة .

٥٥ ـ التقريرات علىٰ مختصر سعد الدين علىٰ تلخيص المفتاح .

٥٦ ـ الدرُّ المصون على الجوهر المكنون لعبد الرحمـٰن الأخضري .

٥٧ ـ الفلك المشحون على الجوهر المكنون ، وقد فرغ منه في أوائل سنة (١٤٣٣ هـ) ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

*** ومن العروض :**

٥٨ ـ التبيان علىٰ منظومة الصبان في العروض .

٥٩ ـ التقريرات علىٰ شرح شيخ الإسلام وشرح الدماميني ، وكلاهما على المنظومة الخزرجية في العروض .

٦٠ ـ الفتوحات الربانية علىٰ منظومة الخزرجية في العروض ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٦١ ـ المقاصد الجلية على القصيدة الخزرجية ، وكتب في سنة (١٤٣٣ هـ) ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

* **ومن المنطق :**

٦٢ ـ التذهيب علىٰ متن التهذيب في المنطق .

٦٣ ـ التقريرات علىٰ حاشية البيجوري في المنطق .

٦٤ ـ التقريرات علىٰ حاشية الصبان في المنطق .

٦٥ ـ الكوكب المشرق على السلم المنورق ، وقد فرغ من تأليفه في سنة (١٤٣٣ هـ) ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

وفاته

وبعد مسيرةٍ طويلة ، وسيرةٍ حسنة جميلة ، قضاهما الشيخ الهرري بطلب العلم وتعليمه ، ودَرْسه وتدريسه ، والتأليف والتصنيف ، والمحاضرة والمثابرة . . تُوفِّيَ رحمه الله تعالىٰ ضحىٰ يوم الاثنين (٧) ربيع الأول (١٤٤١ هـ) ، الموافق لـ (٤) نوفمبر / تشرين الثاني (٢٠١٩ م) .

صُلِّيَ عليه بعد صلاة المغرب بالمسجد الحرام ، ودُفن بمقبرة المعلاة بمكة المكرمة .

رحمه الله تعالىٰ رحمة واسعة ، وجزاه عن الإسلام والمسلمين خيرَ ما يجزي عباده الصالحين المخلَصين ، آمين .

والحمد لله رب العالمين

مَنَارُ الهُدَى

عَلَى مُجِيبِ النِّدَا

عَلَى قَطْرِ النَّدَى وَبَلِّ الصَّدَى

المُلَقَّب بِـ:

مَوَارِدُ الهُدَى لِأَرْبَابِ الصَّدَى

عَلَى مُجِيبِ النِّدَا إِلَى شَرْحِ قَطْرِ النَّدَى وَبَلِّ الصَّدَى

جَمْعُ وَتَأْلِيف

الشَّيْخ العَلَّامَة المُحَقِّق

مُحَمَّدٍ الأَمِين بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ حَسَنٍ الأُرَمِيّ

العَلَوِيّ الأَثْيُوبِيّ الهَرَرِيّ الكِرِّيّ البُوَيْطِيّ

نَزِيلِ مَكَّةَ المُكَرَّمَةِ وَالمُجَاوِرِ بِهَا - غَفَرَ اللهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ أَجْمَعِينَ

(١٣٤٨ - ١٤٤٢ هـ)

الجُزْءُ الأَوَّلُ

١ ـ خطبة الكتاب

نحمدك يا من نحونا نحوه ، ويا من ليس لنا معبود سواه ، ويا من لا ضد ولا ند ولا نَحْوَ لَهُ ، ونشكرك علىٰ أصول آلائك المرفوعة ، وعلىٰ دقائقها المخفوضة ، شكراً يوافي حقوق ما مضىٰ منها ، ويكافئ ما يُزاد منها ، ويبعدنا عن مساوئ الأخلاق والأفعال الناقصة ، ويسعدنا بمحاسن الأعمال الصالحة التامة .

وأشهد أن لا إلـه إلا الله الواحد الفرد الصمد ، الذي لم يلد ، ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد ، شهادةً تبعدنا عن مخفوضات الغواية ، وترفعنا إلىٰ منصوبات الهداية ، وتوصلنا إلىٰ معالي مرفوعات السعادة .

وأشهد أن سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله ، المرسلُ إلىٰ كافة العرب والعجم ، صاحبُ الجاه الأعظم ، والفخر الأتم ، رافعُ من تبعه إلىٰ معالي الهدىٰ ، وخافضُ من خالفه إلىٰ سافل الردىٰ ، مظهرُ منار الهدىٰ ، ومزيح مسالك الردىٰ ، مصدرُ علوم الشريعة ؛ مشتقَّاتُها وجوامدُها ، وناصب أدلتها ، ورافع أئمتها ، وصارمُ أعدائها بعوامل الجزم والبَيْنِ ، وساقي أوليائها بعين اليقين ويقين العين .

اللهم ؛ صل وسلم علىٰ من جعلته مصدر الشريعة ، ومأخذ السنة والطريقة ، وسائق الأمة ، إلىٰ ميدان رب العزة ، سيدنا محمد الخُلق ، وأحمدِ الخَلق لخالق الخلق ، وعلىٰ آله الطاهرين الطيبين ، وأصحابه الهداة المهديين ، لا سيما الخلفاء الراشدين ، وتابعيهم بإحسان وأتباع تابعيهم إلىٰ يوم الدين ، صلاةً وسلاماً دائمين متلازمين إلىٰ يوم الجمع والعرض علىٰ رب العالمين .

أما بعد :

فيقول خويدم العلم والطلبة ، فيما مضىٰ من شبابه وكهولتِه في بلاد الحبشة ، فترةَ زهاء سبع وعشرين سنة ، وفي كبره وأواخر عمره في مكة المكرمة ، إلى الآن

فترةً تقارب ثمان وثلاثين سنة ، راجياً من الله سبحانه ذي الجلال والإكرام قبول خدمته ، في الماضي والحال والاستقبال ، خالصةً مخلصةً لوجهه الكريم من شوائب المحبطات ؛ من الرياء والسمعة ، وحب المحمدة والشهرة ، إنه سميع الأصوات ، قريب مجيب الدعوات ، سمي : محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف الهرري الشافعي السلفي ، عامله الله جل وعلا بلطفه الخفي ، وبره الحفي : إن شرح العلامة النحوي ، اللبيب الألمعي ، سيبويه زمانه : عبد الله بن أحمد بن علي ، الشهير بـ (الفاكهي) المكي المسمىٰ بـ « مجيب الندا » على المقدمة المسماة بـ « قطر الندى » الملقبة بـ « بل الصدى » التي وضعها وألفها الإمام العلامة أبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن هشام الأنصاري ، صاحب التصانيف الشهيرة الكثيرة ، التي لا تكاد أن تحصىٰ ؛ كـ « مغني اللبيب » ، و« أوضح المسالك » ، وهـٰذه المقدمة .

قال بعضهم : كان شافعياً ثم تحنبل قبل وفاته بخمس سنين .

وكان مولده يوم السبت خامس ذي القعدة سنة ثمان وسبع مئة .

وكانت وفاته أيضاً في ذي القعدة سنة إحدىٰ وستين وسبع مئة ، فعمره ثلاث وخمسون سنة ، تغمده الله في فسيح جنته .

وكان وضع علىٰ هـٰذه المقدمة شرحاً متداولاً بين الناس ، الذي وضع عليه الشيخ السجاعي حاشيةً من عنده ، ولم يسم ابن هشام هـٰذا الشرح باسم خاص به ولـٰكن لقبه بـ « نكات ابن هشام » علىٰ مقدمته المسماة بـ « قطر الندىٰ وبل الصدىٰ » من أجل ما كتب عليها قدراً ، وأشهره في الخافقين ذكراً ؛ لسهولته على الطالب ، وقرب مأخذه للراغب ، ولإخلاص مؤلفه . . عم نفعه ، وحسن عند الكل وقعه ، وطالما قصدت بعدما وصلت إلى الحجاز بعصمة الله من فتنة الزمان . . أن أضع عليه حاشية تجمع منه شوارده ، وتمكن من اقتناص أوابده رائدَه ، وتتم منها مع المتن المفادَ ، وتبين منهما للطالب المراد ، فيُمانِعني عجز القصور ، عن ارتقاء تلك القصور ، ومعانقة هاتيك الحور ، وقد كنت وضعت عليه في بلاد الحبشة عند تدريسه تعليقات اشتملت

علىٰ فك مبانيه ، وتقريرات حوت علىٰ حل معانيه ، فغُصِبَت مني مع سائر مؤلفاتي المتفننة ، وكتبي المتعددة بأيدي الشيوعيين في زمن حرب الصوماليين مع الأثيوبيين ، في أواخر القرن الرابع عشر في تاريخ سنة (١٣٨٨) من الهجرة النبوية .

ومع ذٰلك أذكر قول من قال ـ وأحسن في المقال ـ : إن أعراض المؤلفين أغراض لسهام ألسنة الحساد ، وحقائب تصانيفهم مرمية عندهم بالكساد ، ولا سيما في زمان بُدِّل نعيمه بؤوساً ، وعُد جيده منحوساً ، قد ملأ الحسد من أهله جميع الجسد ، وقادهم بحبل من مسد ، فكأنما عنانهم من قال : (من الكامل)

حسدوا الفتىٰ إذ لم ينالوا سعيه ... فالكل أعداء له وخصوم
كضرائر الحسناء قلن لوجهها ... حسداً وبغضاً : إنه لدميم

ومن قال أيضاً : (من البسيط)

إن يسمعوا سبة طاروا بها فرحاً ... مني وما يسمعوا من صالح دفنوا
صم إذا سمعوا خيراً ذكرت به ... وإن ذكرت بسوء عندهم أَذَنُوا

ومن قال أيضاً : (من البسيط)

إن يعلموا الخير أخفوه وإن علموا ... شراً أذاعوا وإن لم يعلموا كذبوا

فهم يجادلون في الحق بعدما تبين ، وترىٰ نفوسهم الموت من قبوله أهون ، فالعاقل بينهم مذموم ومهجور ، والمعجب برأيه معزور ومنصور ، إلا أن أقول : عدم المبالاة بذٰلك أحرىٰ ، والتأليف ربما انتفع به فأجرىٰ لصاحبه أجراً ، وأتعلل بقول بعضهم : هب أن كلاً بذل في مطاوعة الهوىٰ مقدوره ، والتَهَبَ حسداً ؛ ليطفئ نور البدر ، ويأبى الله إلا أن يتم نوره ، هل هي إلا منحة أهداها الحاسد من حيث لا يشعر ، وفعلة ظن أنها تطوي جميل الذكر ؛ فإذا هي له تنتشر ؟! كما قال القائل : (من الكامل)

وإذا أراد الله نشر فضيلة ... طويت أتاح لها لسان حسود

وما زال الخاطر يقوىٰ ويتردد ، وينطلق تارة ويتقيد ، حتىٰ أذن الله بإنجاز التوفيق ، ومَنَّ مِنْ فضله بالتسديد إلىٰ سواء الطريق ، فنلت بفضله ما كنت ترجيت ، وأتىٰ جمعه فوق ما تصديت ، فجاءت بعون الله حاشية فائقة على الحاشية السابقة بجواهرَ وسنادس ألبست ، وكانت جابرة لخاطري ، وعوضاً عما فاتني ، وما أحسن قول من قال : (من الوافر)

بلاد الله واسعة فضاء ... ورزق الله في الدنيا فسيح

فقل للقاعدين علىٰ هوان : ... إذا ضاقت بكم أرض فسيحوا

وإني أعيذها بالله الحفيظ ، من كل حاسد فظ غليظ ، وما أحسن قول من قال : (من البسيط)

لا تلتمس من مساوي الناس ما ستروا ... فيهتك الله ستراً من مساويكا

واذكر محاسن ما فيهم إذا ذُكروا ... ولا تعب أحداً منهم بما فيكا

وقال المتنبي : (من الكامل)

الظلم من شيم النفوس فإن تجد ... ذا عفة فلعلة لا يظلم

ومع ذاك فلست أبرئها من كل عيب ، ولا أصفها بضبط يرفع القلم من إصلاح ما وقع فيها من لبس أو ريب ، كيف وإن الخطأ والنسيان كالصفة الذاتية للإنسان ، لا سيما حليف البله والتوان ، في طاعة ربه المنان ؟! ولٰكن ما قلَّ سقطه ، وحسن نمطه . . كان حقيقاً عند ذوي الإنصاف بالقبول وإقالة العثرات ، وعدم الإصغاء لقول غبي جهول لا همَّ له إلا إذاعة الهفوات .

وسميتها :

« منار الهدىٰ علىٰ مجيب النِّدا »

ولقبتها :

« موارد الهدىٰ لأرباب الصدىٰ »

وبالله أعتضد ، ومن فيض إفضاله أستمد ، في تيسير ما له أقصد ، وأسأل الله الرحمٰن الرحيم ، أن يجعلها خالصة مخلصة لوجهه الكريم ، ووصلة للفوز بجنات النعيم ، وأن ينفع بها كل من تلقاها بالقبول ، ويبلغنا وقارئها من الخير أجل المأمول ، إنه أكرم مسؤول على الدوام ، وأحق من يرتجىٰ منه حسن الابتداء والاختتام .

❋ ❋ ❋

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

في سندي إلى الشارح عبد الله الفاكهي رحمه الله تعالىٰ

الحمد لله الذي جعل الأسانيد سلسلة متواصلة بين الأولين والآخرين ، وتذكرة مذكرة بين أولهم وآخرهم ، والصلاة والسلام علىٰ سيد الأولين والآخرين ، وقائد الغر المحجلين ، سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين ، وتابعيهم بإحسان إلىٰ يوم الدين .

أما بعد :

فأقول : أروي هٰذا الشرح الرائق ، والبيان الفائق :

١ ـ عن سيبويه زمانه ، الشيخ العلامة محمد مديد الأثيوبي الهرري الأديلي الشافعي قراءةً عليه من أوله إلىٰ آخره مقرونة بإجازة .

٢ ـ عن الشيخ العلامة محمد ججو الأثيوبي العروسي الشافعي .

٣ ـ عن الشيخ عبد الله بن آدم العروسي الأصل ، الهرري النزول ، الشافعي المعمر نحو (١٣٠) مئة وثلاثين سنة ، المدرس في الحرم المكي نحو عشرين سنة .

(ح)

١ ـ وأروي أيضاً إجازة عن الشيخ محمد ياسين الأندونوسي الفاداني ، المكي نزولاً .

٢ ـ عن الشيخ محمد علي المالكي من الأشراف .

٣ ـ عن أخيه الشيخ محمد عابد بن حسين المالكي .

٤ ـ جميعاً عن السيد أحمد بن زيني دحلان المكي الشافعي .

٥ ـ عن عثمان بن حسن الدمياطي .

٦ ـ عن محمد بن محمد بن عبد القادر الأمير الكبير .

٧ ـ عن محمد بن سالم الحفني .

٨ ـ عن أبي حامد محمد بن محمد البديري .

٩ ـ عن أبي الأسرار حسن العجيمي المكي .

١٠ ـ عن الشمس محمد البابلي .

١١ ـ عن الشيخ أبي بكر بن إسماعيل الشنواني .

١٢ ـ عن مؤلفه العلامة النحوي ، جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المكي رحمه الله تعالىٰ ، ورحم جميع مشايخه أجمعين ، ونفعنا بعلومهم ، آمين .

فعلىٰ هٰذين السندين : يكون بيني وبين الفاكهي مؤلف هٰذا الشرح اثنا عشر واسطة ، ولقد أجزت دراسته وتدريسه وروايته عني بهٰذين السندين لقارئ هٰذا الكتاب علي ، أو ممن قرأ علي وإن علا ، وأوصيه وإياي بتقوى الله تعالىٰ في السر والعلن ، وصالح الدعوة لي في الحياة وبعد الممات .

وعلىٰ هٰذا جرى التوقيع من المجيز **والختم**

❁ ❁ ❁

والآن حان حين الشروع في المقصود ، وبأسانيدي المتصلة إلى الشارح أقول : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

ترجمة العليمي الحمصي

اسمه : ياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن محمد بن الشيخ عليم الحمصي الشافعي .

الشهير بابن العليم ، نزيل مصر ، الإمام البليغ ، شيخ العربية ، وقدوة أرباب المعاني والبيان ، المشار إليه بالبنان ، في محل التبيان .

مولده بحمص ورحل مع والده إلىٰ مصر ونشأ بها .

وقرأ في أوائله على الشيخ منصور السطوحي ، ثم على الشهاب الغنيمي ، ولازمه في العلوم العقلية ، وأخذ الفقه عن الشيخ الشوبري .

وكان ذكياً ، حسن الفهم ، برع في العلوم العقلية ، وشارك في الأصول والفقه ، وتصدر في الأزهر لإقراء العلوم ، ولازمه أعيان أفاضل عصره ، وحُظِيَ كثيراً ، وشاع ذكره ، وبعد صيته ، وكان مطبوعاً على الحلم والتواضع ، وله مال جزيل ، وإنعام كثير علىٰ طلبة العلم ، وكلمة مسموعة .

وألف كتباً مفيدة ؛ منها : « حاشية على المطول » ، و« حاشية على المختصر » ، و« حاشية علىٰ شرح التوضيح » ، و« حاشية علىٰ شرح القطر للفاكهي » ، و« حاشية علىٰ شرح الخبيصي في المنطق » ، و« حاشية علىٰ شرح ألفية ابن مالك » ، وغير ذٰلك من الرسائل النافعة .

وكانت وفاته في نهار يوم الأحد ، عشري شعبان ، سنة إحدىٰ وستين وألف (١٠٦١ هـ) انتهىٰ من « خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر » للمحبي .

ترجمة الكردي

اسمه : عبد الله بن محمد الكردي البيتوشي .

مولده : سنة ألف ومئة وإحدىٰ وستين (١١٦١ هـ) .

وفاته : سنة إحدىٰ وعشرين ومئتين وألف (١٢٢١ هـ) .

أبو محمد فاضل ، ولد ونشأ في بيتوش ؛ التابعة لمنطقة سردشت في الكردستان الإيراني ، وهاجر إلىٰ بغداد ، ومات في أحساء ، له كتب ؛ **منها** : « حاشية علىٰ شرح الفاكهي لقطر ابن هشام » (خ) في السليمانية في العراق ، ومنها : « منظومة كفاية المعاني » ، وثلاثة شروح لها ، طبع أحدها ، وله نظم حسن في ديوان (خ) انتهىٰ من « الزركلي الدمشقي » المتوفىٰ سنة (١٣٩٦ هـ) .

ترجمة الخبيصي

(ت نحو ١٠٥٠ هـ ، نحو ١٦٤٠ م)

عبيد الله بن فضل الله ، فخر الدين الخبيصي ، متكلم ، منطقي .

له كتب ؛ **منها** : « التذهيب في شرح التهذيب » (ط) في المنطق ، و« التجريد الشافي » (ط) منطق أيضاً ، و« شرح منظومة اليافعي في التوحيد » (خ) بدار الكتب . انتهى « الأعلام » للزركلي .

❋ ❋ ❋

بسمِ اللهِ الرَّحمـٰنِ الرَّحيمِ

. . . .

٢ ـ مقدمة الشارح

قول الشارح : (**بسم الله الرحمـٰن الرحيم**) :

قد أهمل كثير من الناس التكلم على البسملة ؛ لقصر هممهم ، ولـٰكن نريد أن نذكر عليها طرفاً مما يتعلق بها ؛ تبركاً بخدمتها ، واستجلاباً لمزيد بركتها ، فأقول متبرئاً من القوة والحول ، مستمداً من فضل ذي الطول الهدايةَ لأقوم الطريق :

اعلم : أن البسملة مصدر قياسي لـ (بسمل) الرباعي ؛ كدحرج دحرجةً : إذا قال : (باسم الله) علىٰ ما في « الصحاح » وغيره ، أو إذا كتبها علىٰ ما في « تهذيب الأزهري » ، فهي بمعنى القول أو الكتابة ، لـٰكن أطلقوها علىٰ نفس (بسم الله الرحمـٰن الرحيم) مجازاً مرسلاً ؛ من إطلاق المصدر على المفعول ؛ لعلاقة اللزوم ، ثم صارت حقيقةً عرفيةً .

وهي من باب النحت ؛ **وهو لغةً** : مطلق الاختصار والتقليل ؛ قولاً أو فعلاً .

واصطلاحاً : أن يُختصر من كلمتين فأكثر أو من كلمة حرف أو حرفان .

ولا يشترط فيه حفظ الكلمة الأولىٰ بتمامها بالاستقراء خلافاً لبعضهم ، ولا الأخذ من كل الكلمات ، ولا موافقة الحركات والسكنات ؛ كما يعلم من شواهده .

نعم ؛ كلامهم يفهم اعتبار ترتيب الحروف ؛ ولذا عُدَّ ما وقع للشهاب الخَفَاجي في « شفاء الغليل » ـ بفتحتين وتخفيف الفاء ، نسبة إلىٰ خفاجة ؛ حي من بني عامر ـ : (طبلق) بتقديم الباء على اللام : إذا قال : أطال الله بقاءك . . سبقَ قلم ، والقياس : (طلبق) بتقديم اللام . انتهىٰ من « لب اللباب » .

والنحت مع كثرته عن العرب غير قياسي ؛ كما صرح به الشمني ـ بضمتين ونون مكسورة مشددة ـ واسمه : تقي الدين أحمد بن محمد بن خلف ، نسبة إلىٰ شمنة ؛ اسم قبيلة من العرب ، أو اسم مزرعة ظاهر قسطنطينية ، كان من أئمة اللغة ، ولد سنة (٨٠١هـ) وتوفي (٨٧٣هـ) ، ونُقِلَ عن « فقه اللغة » لابن فارس قياسيته .

ومن المسموع منها : (سمعل) : إذا قال : السلام عليكم ، و(حوقل) بتقديم القاف على اللام : إذا قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، **وقيل** : بتقديم اللام على القاف ، و(هلل) تهليلاً ، و(هيلل) هيللة : إذا قال : لا إله إلا الله ، وياء (هيلل) للإلحاق بـ (دحرج) .

ومنه في القرآن : ﴿ وَإِذَا ٱلْقُبُورُ بُعْثِرَتْ ﴾ (١) ، قال الزمخشري : (هو منحوت من « بعث » و« أثير » أي : بعث موتاها ، وأثير ترابها) .

ومن المولد : (الفذلكة) من قولهم : فذٰلك العدد كذا وكذا : إذا زاد ، **قيل** : ومن المولد : (بسمل) لأنه لم يسمع من فصحاء العرب ، قال الخفاجي : (والمشهور : خلافه) ، وقد أثبتها كثير من أهل اللغة ؛ كابن السكيت والمطرزي .

وقد وردت في قول عمر بن ربيعة : (من الطويل)

لقد بسملت ليلىٰ غداة لقيتها　　فيا حبذا ذاك الحديث المبسمل !!

وقد استعمل كثير من العلماء ـ لا سيما الأعاجم ـ النحت في الخط فقط ، والنطق به علىٰ أصله ؛ ككتابة حينئذ (حاء) مفردة ، ورحمه الله (رح) ، وممنوع (مم) ، وإلىٰ آخره (إلخ) ، وانتهى (اهـ) ، وصلى الله عليه وسلم (صلعم) ، وعليه السلام (عم) ، إلىٰ غير ذٰلك ، **ولٰكن الأولىٰ** : ترك نحو الأخيرين وإن أكثر منه الأعاجم .

واعلم : أنه ينبغي لكل شارع في فنٍ أن يتكلم على البسملة مما يناسب ذٰلك الفن ؛

---

(١) سورة الانفطار : (٤) .

أداءً لحقين : حق البسملة ، وحق ذلك الفن ، والتكلم عليها من غيرهما يفوت الحق الثاني ، وترك الكلام عليها رأساً قصور ؛ وهو : العجز عن المراد ، أو تقصير ؛ وهو : الإعراض عنه مع القدرة عليه ، وقد بسطنا الكلام عليهما في شروح « الآجرومية » و« المتممة » فراجعها .

فالآن نشرع في فن النحو فنقول :

الباء في البسملة : **إما أصلية ـ وهو الكثير ـ** وهي : ما لها معنىً من المعاني ، وتحتاج إلىٰ متعلق تتعلق به ، ويخل عدمها المعنىٰ .

وإما زائدة ؛ وهي : التي ليس لها معنىً من المعاني الموضوعة لها عندهم ، ولٰكن تفيد توكيد معنى الكلام ؛ لأن العرب لا تضع شيئاً بلا فائدة ، ولا تحتاج إلىٰ متعلق تتعلق به ، ولا يخل عدمها المعنىٰ .

وإما شبيهة بهما ؛ وهي : ما ليس لها معنىً من المعاني الموضوعة لها ، ولا تحتاج إلىٰ متعلق تتعلق به ، ويخل عدمها معنى الكلام ؛ كـ (رُبَّ) الدالة على التقليل أو التكثير ، ولٰكن لا تكون هنا شبيهة بالزائدة كما يفهم من قولنا أولاً : (والباء في البسملة . . .) .

وعلىٰ كونها أصلية ـ وهو المشهور ـ : فمتعلقها محذوف وجوباً ؛ لشبهه بالمثل باتفاق البصريين والكوفيين .

قدره البصريون اسماً ؛ لأن المقام مقام الابتداء ، والاسم أليق به ؛ لأنه يدل على الدوام ، وهو : إما اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو مصدر ، وعلىٰ كل منها : فهو : إما عام ، أو خاص ، فهما اثنان في الثلاثة الأولىٰ بستة ، وعلىٰ كل منهما : فهو : إما مقدم ، أو مؤخر ، فهما اثنان في ستة باثني عشر ، **والأولىٰ منها** : أن يكون مصدراً خاصاً مؤخراً ؛ كما بسطنا الكلام عليه في « الفتوحات » .

. . . .

وقدره الكوفيون فعلاً ، وهو : إما فعل ماض ، أو مضارع ، أو أمر ، وعلىٰ كل منها : فإما أن يكون مقدماً ، أو مؤخراً ، فهما اثنان في ثلاثة بستة ، وعلىٰ كل : فإما أن يكون مقدماً أو مؤخراً ، فهما اثنان في ستة باثني عشر ، **والأولىٰ منها** : أن يكون فعلاً مضارعاً خاصاً مؤخراً ؛ كما بسطنا الكلام عليه ثَمَّ .

ويصح أن يكون الظرف متعلقاً بحال من فاعل الأفعال الثلاثة ، أو بحال من فاعل المصدر ، أو بخبر ، فهٰذه بخمسة ، تضرب في أربعة العموم والخصوص ، والتقدم والتأخر بعشرين ، تضم إلىٰ أربعة وعشرين بأربع وأربعين صورة .

والباء : إما للاستعانة ، أو للمصاحبة ، أو للتبرك ، أو للتعدية ، فهٰذه أربعة تضرب في الحاصل بمئة وست وسبعين صورة .

وعلىٰ كونها زائدة : فـ (اسم) : مبتدأ ، والخبر محذوف ؛ إما أن يكون اسماً ، أو فعلاً ، والتقدير : اسم الله مبدوء به ، أو أبدأ به بداءة قوية ؛ أي : بحسن نية وإخلاص ، وأخذنا ذٰلك من كون الحرف الزائد يدل على التأكيد ؛ كما ذكره الرضي ، وإلا . . كان عبثاً لا يقع من العرب .

وقولهم : (الزائد لا معنىٰ له) أي : غير التأكيد .

والخبر المحذوف ـ اسماً كان أو فعلاً ـ : إما أن يكون من مادة الخصوص ، أو العموم ، فهٰذه أربعة في الخبر ، ومن الغريب كونها للقسم ؛ فيحتاج إلىٰ تقدير مقسم عليه ، كأن يقال : أقسم باسم الله الرحمٰن الرحيم لأؤلفن الكتاب ، تضم هٰذه الصورة إلىٰ أربعة الزيادة فتكون خمسة تضم إلى الصور الجارية في الباء الأصلية ؛ أعني : مئة وستاً وسبعين بمئة وإحدىٰ وثمانين .

ثم إن أريد بالجلالة مدلولها ؛ أعني : الذات . . فإضافة اسم إليها حقيقة لامية ، فاللام : إما للاستغراق ؛ أي : أتبرك بكل اسم ذات الله ، أو للجنس ؛ أي : أتبرك

. . . .

بجنس اسم ذات الله ، أو للعهد ؛ أي : بالاسم المعهود لذات الله تعالىٰ ، وإن أريد لفظها . . فالإضافة للبيان ، فهٰذه أربع صور في الإضافة تضرب في الحاصل السابق ؛ أعني : مئة وإحدىٰ وثمانين صورة ، تخرج بسبع مئة وأربع وعشرين صورةً .

ثم إن (**الرحمٰن الرحيم**) إما صفتان مشبهتان ، أو صيغتا مبالغة ، فهاتان ثنتان تضربان في أوجه إعرابهما التسعة بثماني عشرة صورة ، تضربها في الحاصل السابق ؛ أعني : (٧٢٤) ، يخرج باثنين وثلاثة عشر ألفاً (١٣٠٠٢) .

قوله : (**باسم الله**) **الاسم لغةً** : ما دل علىٰ مسماه ، **واصطلاحاً** : كلمة دلت علىٰ معنىً في نفسها ، ولم تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً .

ومعنى (**الله**) : من تقادم وجوده ، وتعاظم ذاته وصفاته ، واستحق من عبادِهِ عبادتَه .

ومعنى (**الرحمٰن**) : هو المنعم بجلائل النعم ؛ كنعمة الإيجاد والإيمان ، وكخلق السمع والبصر ، **وجلائل النعم** : هي ما لا يندرج تحت غيرها ، أو كثير الرحمة لمن جنىٰ ؛ بالستر له في دار الدنيا ، ولم يسمَّ به غيره تعالىٰ ، وأما تسمية أهل اليمامة مسيلمة الكذاب به . . فتعنُّتٌ منهم في الكفر ؛ حيث قال شاعرهم : (من البسيط)

سموت بالمجد يا بن الأكرمين أباً وأنت غيث الورىٰ لا زلت رحمانا

وقد رد بعض الأدباء هٰذا البيت بقوله : (من البسيط)

خصصت بالخبث يا بن الأخبثين أباً وأنت شر الورىٰ لا زلت شيطانا

ومعنى (**الرحيم**) : المنعم بدقائق النعم ؛ كزيادة الإيمان ، وقوة السمع ، وحدة البصر ، **ودقائق النعم** : هي التي تندرج في الجلائل ، أو كثير الرحمة لأرباب العصيان في العقبىٰ ؛ بإظهار الغفران ، ولذا قالوا : يا رحمان الدنيا ، ورحيم الآخرة .

وإنما فسرنا (الرحمٰن) بجلائل النعم ، و(الرحيم) بدقائقها ؛ لأن زيادة المبنىٰ تدل علىٰ زيادة المعنىٰ غالباً .

وخرج بقولنا : (غالباً) نحو : (حَذِر) و(حاذِر) فإن الأول أبلغ من الثاني ؛ لأن الأول صفة مشبهة ، وهي تدل على الدوام والاستمرار ، والثاني اسم فاعل ، وهو لا يدل إلا على الاتصاف بالشيء ولو مرةً ، وإنما جمع بينهما مع أن الأول يغني عن الثاني في المعنىٰ ؛ إشارةً إلىٰ أنه ينبغي للعبد طلب النعم الحقيرة منه تعالىٰ ، كما ينبغي له طلب النعم الجليلة منه تعالى . انتهىٰ من « رفع الحجاب » .

واعلم : أن (الرحمٰن الرحيم) صفتان مشبهتان بنيتا للمبالغة من مصدر (رَحِمَ) المكسور المتعدي بعد تنزيله منزلة اللازم الذي هو (فَعُلَ) المضموم ، أو بعد نقله من (فَعِلَ) المكسور إلىٰ (فَعُلَ) المضموم ، فلا يرد ما يقال : (إن الصفة لا تُصاغ من المتعدي) ، و(رَحِمَ) المكسور متعد ؛ فإنه يقال : رحمك الله تعالى . انتهىٰ منه .

واعلم : أنه روي : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكتب أولاً في نحو الرسائل : (باسمك اللهم) ، فلما نزلت سورة (هود) بقوله تعالىٰ : ﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٜىٰهَا ﴾[1] . . كتب باسم الله ، ولما نزلت سورة (الإسراء) بقوله تعالىٰ : ﴿ قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَ ﴾[2] . . كتب (باسم الله الرحمٰن) ، فلما نزلت سورة (النمل) بقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ . . . ﴾ إلىٰ آخره[3] . . كتب (بسم الله الرحمٰن الرحيم) انتهىٰ عبارة العدوي نقلاً عن الشعراني .

وإنما بدأ بالبسملة دون الحمدلة مع حصول البركة بها ؛ لما قيل : إنه أول ما كتب

(١) سورة هود ﷺ : (٤١) .

(٢) سورة الإسراء : (١١٠) .

(٣) سورة النمل : (٣٠) .

القلم في اللوح ، واقتداء بالكتاب العزيز ، وعملاً بقوله صلى الله عليه وسلم : « كل أمر ذي بال . . . » إلىٰ آخره ، ولأن حديث البسملة أصح من حديث الحمدلة إن قلنا : إنهما صحيحان ، أو أحسن إن قلنا : إنهما حسنان ، أو صحيح ، وحديث الحمدلة حسن . انتهىٰ « عدوي » .

(**وصلى الله**) أي : أوقع الله الرحمة المقرونة بالتعظيم ، (**وسلم**) أي : أوقع التحية الدائمة اللائقة به صلى الله عليه وسلم ؛ وهي تأمينه مما يخافه علىٰ أمته ، لا علىٰ نفسه ؛ لأنه مأمون معصوم مما يخافه علىٰ نفسه أبداً .

وأتى الشارح بالسلام ؛ جرياً علىٰ مذهب المتقدمين الذين لا يرون إفراد أحدهما من الآخر .

ورجح النووي ومن تبعه من المتأخرين كراهة الإفراد بشروط ثلاثة :

الأول : أن يكون ذٰلك الإفراد منا ؛ يعني : الأمة ، بخلاف ما إذا كان ذٰلك الإفراد منه صلى الله عليه وسلم . . فإنه حقه .

الثاني : أن يكون ذٰلك الإفراد في غير الوارد ، أما فيه . . فلا يكره .

الثالث : أن يكون ذٰلك الإفراد في غير داخل الحجرة الشريفة ، أما هو . . فيقتصر على السلام ؛ بأن يقول بأدب وخضوع : السلام عليك يا رسول الله ، فلا يكره في حقه الإفراد ، وقد أتىٰ به الشارح ؛ لأنه من المتأخرين .

وأتى الشارح في جملة الصلاة بالعاطف ؛ إشارةً إلىٰ عدم استقلالها في حصول التبرك بها ، لٰكن إنما يظهر العطف إذا جعلنا كلاً من الجملتين ـ جملة البسملة ، وجملة الصلاة ـ خبريةً لفظاً ، إنشائيةً معنىً ، بخلاف ما لو جعلت جملة البسملة خبريةً لفظاً ومعنىً ، وجعلت جملة الصلاة خبرية لفظاً إنشائية معنىً ؛ **فإن الصحيح** : عدم جواز عطف الإنشاء على الإخبار كعكسه ، فتجعل الواو حينئذ للاستئناف ، وهٰذه

. . . .

الصلاة هي التي أمرنا الله تعالىٰ بها في آية : ﴿ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾[1] ، وفي الحديث الصحيح : أُمرنا بالصلاة عليك فكيف نصلي عليك ؟ فقال : « قولوا : اللهم صل علىٰ محمد وعلىٰ آل محمد كما صليت علىٰ إبراهيم . . . » إلىٰ آخره ، وهي من الله : الرحمة ، ومن الملائكة : الاستغفار ، ومن غيرهم : التضرع والدعاء ، فالجملة خبرية اللفظ ، إنشائية المعنىٰ ؛ أي : نطلب منك يا ألله ، وندعوك أن تنزل على النبي صلى الله عليه وسلم صلاةً ؛ أي : رحمةً لائقةً بجنابه صلى الله عليه وسلم .

ودخل في قولنا : (وغيرهم) جميع الحيوانات والجمادات ؛ فإنه ورد : أنها صلت وسلمت علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ كما صرح به العلامة الحلبي في « سيرته » والعلامة الشنواني في « شرح البسملة » ، خلافاً لمن منع ثبوت الصلاة من الحيوانات والجمادات ، **وعلىٰ هـٰذا** : فهي من قبيل المشترك اشتراكاً لفظياً ؛ وهو : ما اتحد لفظه وتعدد معناه ؛ كلفظ (عين) فإنه وضع للباصرة بوضعٍ ، وللجارية بوضعٍ ، وللذهب والفضة بوضعٍ ، وهـٰكذا .

واختار ابن هشام في « مغنيه » : أن معناها واحد ؛ وهو العطف ـ بفتح العين ـ ولـٰكنه يختلف باختلاف العاطف ، فهو بالنسبة إلى الله : الرحمة ، وبالنسبة إلى الملائكة : الاستغفار . . . إلىٰ آخره ، **وعلىٰ هـٰذا** : فهي من قبيل المشترك اشتراكاً معنوياً ؛ وهو : ما اتحد لفظه ومعناه واشتركت فيه أفراده ؛ كـ (أسد) فإن لفظه واحد ، ومعناه واحد ، وهو الحيوان المفترس ، واشترك فيه أفراده . انتهىٰ من « الغزي على ابن قاسم » .

والسلام : بمعنى التسليم ؛ وهو التحية ، أو بمعنى السلامة من النقائص .

والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واجبة علىٰ كل مسلم مرة في عمره

---

(١) سورة الأحزاب : (٥٦) .

. . . .

كالحج ، وتبقىٰ بعد ذٰلك مؤكدة علىٰ سبيل الوجوب ؛ كما في الصلاة ، أو علىٰ سبيل الندب ؛ كما في غيرها ، قال الله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ﴾[1] ، وقال صلى الله عليه وسلم : « أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم علي صلاة » ، وقال صلى الله عليه وسلم : « الصلاة علي نور يوم القيامة ، ونور في القلب ، ونور في القبر ، ونور على الصراط » ، وقال صلى الله عليه وسلم : « إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة ، فأكثروا من الصلاة علي فيه » ، والأحاديث الواردة في فضلها جمة لا تنحصر ، وخصائصها لا تنضبط ؛ فمن ذٰلك : قضاء الحاجات ، وكشف الكرب المعضلات ، ونزول الرحمة في جميع الأوقات .

واتفق العلماء علىٰ أن جميع الأعمال منها مقبول ومردود ، إلا الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ؛ فإنها مقطوع بقبولها ، إكراماً له صلى الله عليه وسلم ، **وقيل** : إن الرياء لا يحبطها ، **وقيل** : إنه لا يحبط القدر العائد عليه صلى الله عليه وسلم ، **والتحقيق** : أنه يحبط العمل مطلقاً .

وورد : أن كل دعاء مفتتح بها ومختتم بها لا يرد ، وناهيك بهٰذا شرفاً !! وكفىٰ به تفضلاً !!

والصلاة من الله زيادة تشريف وإكرام ، ورفع درجة وإنعام ، ومن الملائكة تسبيح واستغفار ، ومنا دعاء . انتهىٰ من « الكوكب المشرق » .

قال بعضهم : وإثبات الصلاة والسلام في صدر الكتب والرسائل حدث في زمان ولاية بني هاشم ، ثم مضى العمل على استحبابه ، ومن العلماء من يختم كتابه بهما أيضاً ، فيجمع بين الصلاتين ؛ رجاءً لقبول ما بينهما ، فإن الصلاة عليه صلى الله عليه

(١) سورة الأحزاب : (٥٦) .

وسلم مقبولة ليست مردودة ، والله أكرم من أن يقبل الصلاتين ويرد ما بينهما . انتهىٰ « بيجوري على ابن القاسم » .

(**علىٰ سيدنا**) أي : سيد جميع المخلوقات ، **والسيد** : من ساد في قومه ، أو من كثر سواده ؛ أي : جيشه ، أو من يفزع الناس إليه عند الشدائد ، أو الحليم الذي لا يستفزه الغضب ، ولا خفاء أن هـٰذه الأوصاف اجتمعت فيه صلى الله عليه وسلم .

وعلم من ذٰلك : جواز إطلاق السيد علىٰ غيره تعالىٰ ، فقال صلى الله عليه وسلم : « أنا سيد ولد آدم ولا فخر » ، وأما حديث : « السيد الله » . . فمعناه : السيد بالسيادة المطلقة هو الله سبحانه ، وأصل سيد : سيود ، اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء فصار (سيداً) .

(**محمد**) بدل ، أو عطف بيان ، فهو مجرور على الأول بـ (علىٰ) مقدرة ؛ لأن البدل علىٰ نية تكرار العامل ، وعلى الثاني بـ (على) المذكورة ؛ لأن غير البدل من التوابع ليس علىٰ نية تكرار العامل ، وليس نعتاً لـ (سيدنا) لأن العلم لا ينعت به ، وجوز بعضهم كونه نعتاً ؛ نظراً لأصله .

وقولهم : العلم لا ينعت به محله ، ما لم يكن مشتقاً بحسب الأصل ، وإلا . . جاز النعت به ؛ نظراً لأصله . انتهىٰ منه .

(**خاتم النبيين والمرسلين**) أي : آخرهم إيجاداً وبعثاً ، وأولهم منزلةً وقرباً إلى الله سبحانه .

والنبيون : جمع نبي ؛ وهو : إنسان أوحي إليه بشرع يعمل به وإن لم يؤمر بتبليغه ، **والمرسلون** : جمع مرسل ؛ وهو إنسان أوحي إليه بشرع وأمر بتبليغه ، وإن لم يؤمر بتبليغه . . فنبي فقط ؛ كالخضر على القول بنبوته ، فإن أمر بتبليغه . . فنبي ورسول أيضاً ، فكل رسول نبي ، وليس كل نبي رسولاً ، فبينهما العموم والخصوص المطلق ،

وآلِهِ وصحبِهِ أجمعينَ .

فيجتمعان فيمن كان نبياً ورسولاً ؛ كسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، وينفرد النبي فيمن كان نبياً فقط ؛ كما مر آنفاً .

(و) على (آله) وأقاربه المؤمنين (وصحبه أجمعين) توكيد لكل من الآل والصحب .

قوله : (**خاتم النبيين** . . .) إلى آخره ؛ بكسر التاء على صيغة اسم الفاعل ؛ أي : آخرهم بعثاً وشبحاً ؛ أي : ذاتاً ، وأولهم فضلاً وقرباً ، فلا نبي بعده ولا معه ؛ لقوله لعلي رضي الله تعالى عنه : « أنت مني بمنزلة هارون من موسى ، إلا أنه لا نبي بعدي » ، هٰذا إذا قرأناه بكسر التاء ؛ كما مر آنفاً ، وأما بفتحها . . فمعناه : أي : الذي ختموا به ، فهو صلى الله عليه وسلم كالخاتم والطابع لهم ؛ كما ذكرناه في : « هداية الطالب المعدم » ، وهو نعت لـ (محمد) أو عطف بيان له ، أو بدل منه ، وهو الأصح ؛ لما مر آنفاً .

والنبيون : جمع تصحيح لـ (نبي) وهو إنسان أُوحي إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه ، وفي « الحدائق » نقلاً عن « روح البيان » : **والرسول** : من جاء بشرع جديد ؛ كموسى وعيسى ومحمد صلى الله عليه وسلم ، **والنبي** : من جاء لتقرير شرع من قبله ؛ كأنبياء بني إسرائيل الذين كانوا بين موسى وعيسى عليهما السلام . انتهى منه .

وجملة الرسل : مئة ألف وأربعة وعشرون ألفاً ، وفي رواية : مئتا ألف وأربعة وعشرون ألفاً .

(و) خاتم جميع (**المرسلين**) كلهم ، جمع (مرسَل) بفتح السين ، جمع سلامة ؛ وهو إنسان أوحي إليه بشرع وأمر بتبليغه ، **وقيل** : هو إنسان أمر بتبليغ شرع أرسل به ؛ كموسى وعيسى ومحمد صلى الله عليه وسلم ، ولو أسقط المرسلين . . لسلمت عبارته من الاعتراض ؛ لما علم : أن النبوة أعم من الرسالة باعتبار البشر ،

ونفي الأعم يستلزم نفي الأخص ، فلزم من كونه خاتم النبيين ـ بمعنىٰ : أنه لا نبي بعده ـ : أنه خاتم المرسلين أيضاً ؛ أي : لا رسول بعده ، بخلاف العكس ، فلو ذكر المرسلين مع النبيين . . لكان حشواً . انتهىٰ « مكمل إكمال الإكمال » كما كتبناه في « تقرير الكوكب » هنا نقلاً عنه .

وجملتهم : ثلاث مئة وثلاثة ـ أو أربعة ، أو خمسة ـ عشر ، على الخلاف في ذٰلك ، **لٰكن الصحيح** : عدم حصرهم بعدد ؛ لقوله تعالىٰ : ﴿ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ ﴾ [1] . انتهىٰ من « الكوكب » ، ولقد بسطنا الكلام فيه هناك فراجعه .

ثم بعدما ابتدأ الشارح بالبسملة ابتداءً حقيقياً ؛ وهو : الابتداء بما تقدم أمام المقصود ولم يسبقه شيء . . أراد أن يبتدئ ثانياً بالحمدلة ابتداءً نسبياً ؛ وهو : الذي لم يسبق بشيء من المقصود ؛ تأسياً بالقرآن الكريم ، وعملاً بما رواه أبو داوود والنسائي ، وحسنه ابن الصلاح ، عن أبي هريرة رضي الله تعالىٰ عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله . . فهو أجذم » ، وفي رواية ابن ماجه : « لا يبدأ فيه بالحمد فهو أقطع » ، وروي : « بذكر الله » رواه أحمد ، فقال : (**الحمد لله**) .

وآثر الشارح الفصل بين جملتي البسملة والحمدلة بجملة الصلاة مع عدم ورود الأمر بالتبرك بها ؛ تنبيهاً على استقلال كل من الجملتين بالمقصودية في الابتداء بها ، بخلاف الصلاة ؛ لأنه لم يطلب الابتداء بها ، ولم يرد التبرك بها .

وقوله : (**الرافع**) لـ (**من انخفض**) وتواضع وتذلل (**لعزه**) تعالىٰ (**وسلطانه**) وعظمته وسائر صفاته ، فهو صفة أولىٰ للجلالة ، وهو من أسماء الصفات ، **ومعناه** : هو الذي يرفع المؤمنين بالإسعاد ، وأولياءه بالتقريب ؛ من الرفع ضد الخفض ، **فمعنى**

(١) سورة غافر : (٧٨) .

. . . .

الخافض : هو الذي يخفض الجبابرة والفراعنة ؛ أي : يضعفهم ويهينهم ، ويخفض كل شيء يريد خفضه ، والخفض ضد الرفع . انتهىٰ من رسالتنا المسماة بـ : « الوسيلة الوسطىٰ على الأسماء الحسنىٰ » .

قوله : (**لعزه وسلطانه**) **العز** : خلاف الذل ، **والسلطان** : الحجة والبرهان .

ولا يخفىٰ ما في قوله : (الرافع) ، وقوله : (من نحاه) ، وقوله : (الفاعل) ، وقوله : (ونصبه لتمييز) ونظائره الآتية . . من براعة الاستهلال ؛ وهي : أن يأتي المؤلف في طالعة كتابه بما يشعر بالفن الذي يشرع فيه ، ومن بيان الفعل المحمود عليه ، ومن التنبيه على استحقاق الحمد على الصفات ؛ كاستحقاقه الحمد على الذات ليحصل الحمد التفصيلي .

واللام في قوله : (لعزه وسلطانه) للتعليل ، والمعنىٰ : أحمده لذاته ؛ لأجل اتصافه بالعز والسلطان وغيرهما من الصفات ؛ كالعظمة والكبرياء والجلال والجمال وغيرها ، لا صلة لـ (انخفض) لأن الانخفاض للصفة عبادةٌ لها بخصوصها ، فكأنه قال : أعبد صفة العزة بخصوصها ، والحال أنه لا يعبد إلا الذات .

وقد منع بعضهم عبادة صفة خاصة من صفاته ؛ لأنه إشراك بصفته لذاته ؛ كما نقله القرافي في منع إطلاق قولهم : سبحان مَنْ تواضع كل شيء لعظمته .

وقال قوم : يجوز هٰذا الإطلاق ؛ أي : قولهم : سبحان من تواضع لعظمته كل شيء .

قال القرافي : (وهو ـ أي : جواز هٰذا القول ـ : الصحيح ؛ لأن عظمة الله هي المجموع من الذات والصفات ، وهٰذا المجموع هو المعبود ؛ وهو ـ أي : هٰذا المجموع ـ الإلٰه الذي يجب توحيده ، والتواضع له . . .) إلىٰ آخر ما أطال به القرافي في كتاب « الفروق » .

ومما أطال به قوله : (وإن أراد صفة واحدة من صفاته تعالىٰ ، وأراد التواضع لها بخصوصها ؛ وهو العبادة لها لا الذات . . امتنع ذٰلك التواضع لها بخصوصها ، وكان ذٰلك كفراً ، وهو الظاهر .

وإن أراد بالتواضع لها غير العبادة لها ؛ وهو القهر والانقياد لإرادة الله تعالىٰ وقضائه وقدره . . فهٰذا أيضاً معنىً صحيح) انتهىٰ ما قاله القرافي .

وبقي عليه أن يقول : إن محل المنع في قوله : (سبحانه من تواضع كل شيء لعظمته) إذا جعلت اللام صلة لـ (تواضع) ، وإن جعلت للتعليل . . فهو معنىً صحيح ، فلا منع فيه ، ومثله في هٰذا التفصيل ما في كلام الشارح .

وقوله : (**المفيض**) صفة ثانية للجلالة ؛ أي : الذي أفاض وأفرغ وأمطر (**علىٰ من نحاه**) فيه براعة استهلال أيضاً (**وقصده**) تعالىٰ ، عطف تفسير لما قبله (**سحائبَ عفوه وغفرانه**) بالنصب مفعول به لـ (المفيض) ، والإضافة في (سحائب) إلىٰ ما بعده من إضافة المشبه به إلى المشبه ؛ كـ (لجين الماء) ، والمعنى : الحمد لله الذي أمطر عفوه وغفرانه ، الشبيهين بالسحائب ، المفيضة أمطاراً كثيرةً علىٰ من سأله العفو والغفران ، بجامع الكثرة في كل .

والفرق بين العفو والغفران : أن العفو : محو الذنوب من صحف الملائكة ؛ لأنه من العفو بمعنى : المحو ، والغفران : سترها عن أعين الملائكة .

وفي « ياسين » : الفرق بينهما : أن العفو : ترك عقوبة المجرم ، والستر عليه بعدم المؤاخذة ، والغفران : ستر ما صدر منه من نقص ؛ كارتكاب الشبهات ، والانهماك في الشهوات المباحة .

واستشكل عليه : في إطلاق لفظ (المفيض) عليه تعالىٰ مع أن أسمائه وصفاته توقيفية على الأصح .

أجيب عنه : بأن محل الخلاف في جواز إطلاق لفظه علىٰ ذات الله ، لا في جواز إطلاقه على الله ، باعتبار المعنى المفهوم منه .

فائدة

ينبغي عند أرباب التصانيف في ديباجتهم ثمانية أمور :

أربعة علىٰ سبيل الوجوب الصناعي : البسملة ، والحمدلة ، والصلعمة ، والشهادتان .

وأربعة علىٰ سبيل الندب الصناعي : أما بعد ، وتسمية الكتاب ، وتسمية نفسه ، وبراعة المطلع ؛ وهو : أن يأتي المصنف في طالعة كتابه بما يشعر بالفن الذي سيشرع فيه .

❀ ❀ ❀

(**المغني**) اسم فاعل من (أغنى) الرباعي ؛ أي : المحصل الغنىٰ لمن شاء من عباده (**بواسع فضله**) من إضافة الصفة إلىٰ موصوفها ؛ أي : بفضله الواسع (**من افتقر**) واحتاج (**لجوده**) الخاص (**وإحسانه**) العام .

وقوله : (**من افتقر**) من : اسم موصول في محل النصب مفعول لـ (**المغني**) ، **والمغني** ؛ أي : الذي يُغني من افتقر ؛ بإعطائه من جوده وإحسانه ما يغنيه عن حاجته إلىٰ غيره .

وفي « المُحَشِّي ياسين » : **وسعة الشيء** : كثرة أجزائه ومساحاته ، **فسعة الفضل** : كثرة متعلقاته مجازاً مرسلاً .

والجود ـ كما قال السعد ـ : صفة هي : مبدأ إفادة ما ينبغي لمن ينبغي ، لا لغرض ولا علة ، فهو أخص من الإحسان .

والفرق بين الجود والإحسان : **أن الجود لغة** : مطلق العطاء الواسع .

الفاعلِ لِمَا يشاءُ ، فلا مُعانِدَ لهُ في فعلِهِ ، ولا مُماثِلَ لهُ في شأنِهِ .

والصَّلاةُ والسَّلامُ علىٰ سيِّدِنا محمَّدٍ ....

واصطلاحاً : إعطاء ما ينبغي لمن ينبغي علىٰ وجه ينبغي ، خرج به : ما لو أعطىٰ كتاباً لمن لا ينتفع به لا بمطالعة ، ولا دراسة ولا تدريس .

وقولنا : (علىٰ وجه ينبغي) خرج به : ما لو أعطىٰ لغرض ، أو لعوض ، فلا يكون ذٰلك جوداً .

والإحسان : الإعطاء علىٰ وجه التفضل والإنعام . انتهىٰ من « سلم المعراج » .

(**الفاعل لما يشاء**) من قبض وبسط ، وإحياء وإماتة ، وجمع وفرق ، وعقوبة وغفران ، بمن يشاء من عباده ، (**فلا معاند له في فعله**) ولا معارض في قضاءه وقدره ، (**ولا مماثل له**) ولا مشابه ولا نظير (**في شأنه**) أي : في ذاته وصفاته وأفعاله .

(**والصلاة**) أي : الرحمة المقرونة بالتعظيم .

خرج بقيد (التعظيم) : الرحمة المقرونة بالاستدراج ؛ كرحمته تعالىٰ للكافرين والمنافقين في الدنيا .

(**والسلام**) أي : التحية الدائمة اللائقة به صلى الله عليه وسلم ؛ وهو تأمينه مما يخافه علىٰ أمته لا علىٰ نفسه ؛ لأنه معصوم في الدنيا والآخرة ، كما قال تعالىٰ : ﴿ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ (١) .

كائنان (**علىٰ سيدنا محمد**) صلى الله عليه وسلم .

وأخَّر الصلاة والسلام عن البسملة والحمدلة ؛ إشارةً إلىٰ أن رتبة ما يتعلق بالمخلوق مُؤخَّرة عن رتبة ما يتعلق بالخالق .

---

(١) سورة المائدة : (٦٧) .

وذكرها أولاً بالجملة الفعلية بعد البسملة ؛ انجذاباً إلىٰ محبته صلى الله عليه وسلم ، وتلذذاً بذكر اسمه .

وأتىٰ بالعاطفة في قوله : (والصلاة والسلام) إشارةً إلىٰ عدم استقلالهما في التبرك بهما ، لٰكن إنما يظهر العطف إذا جعلنا كلاً من الجملتين ـ البسملة والحمدلة ـ خبرية لفظاً ، إنشائيةً معنىً ، بخلاف ما لو جُعلت الحمدلة خبرية لفظاً ومعنىً ، وجملة الصلاة خبرية لفظاً ، إنشائية معنىً ؛ **فإن الصحيح** : عدم جواز عطف الإنشاء على الإخبار كعكسه ، فتجعل الواو حينئذ للاستئناف . انتهىٰ من « المطالب » .

وإنما عدل عن المصدر إلى اسمه ؛ لاستعمال الأول في غير المعنى المراد ؛ الذي هو التصلية ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿ وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ ﴾[1] ، وللمشاكلة في الثاني ؛ وهو قوله : (**والسلام**) .

ثم إن (السلام) اسم مصدر لـ (سلَّم) المضعف ؛ بمعنى : الأمان ضد الخوف ، والمصدر : التسليم ؛ أي : التأمين ضد التخويف ؛ كما في كتب اللغة .

والسلام من الله علىٰ سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم **معناه** : الأمان الكامل .

وأما السلام من غير الله عليه ؛ من الإنس والجن والملائكة . . **فمعناه** : الدعاء به له صلى الله عليه وسلم ؛ أي : طلبه له صلى الله عليه وسلم ، وحينئذ : تكون جملة السلام هنا إنشائية معنىً ؛ كجملة الصلاة عليه ، والمعنىٰ حينئذ : اللهم ؛ أعط سيدنا محمداً صلى الله عليه وسلم أماناً لائقاً به ؛ وهو الذي لا خوف معه ، لا في الدنيا ولا في الآخرة ، وأما في قوله صلى الله عليه وسلم : « إني لأخوفكم من الله » . . فهو مقام عبوديته في ذاته وإجلاله لمولاه ؛ فهو خوف إجلال ومهابة ، لا خوف من الذنب أن يحل به .

---

(١) سورة الواقعة : (٩٤) .

نعم ؛ يحصل له كبقية الأنبياء خوف في بعض مواطن الموقف علىٰ أممهم أو علىٰ أنفسهم ، وينسيهم الله تعالى المغفرة لهم ، هٰذا . انتهىٰ منه ، **وهٰذا** : كلمة من التلخيص والاقتضاب ؛ تعني : افهم هٰذا .

وللسلام هنا إطلاقات أخر ؛ فإنه يأتي بمعنى التحية ، **والمعنىٰ حينئذ** : تحية الله تعالىٰ علىٰ سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ؛ بأن يحييه بإسماعه تعالىٰ له في الجنة كلامه القديم ، أو بأن ينعم عليه إنعاماً يليق به صلى الله عليه وسلم ، **والمعنىٰ حينئذ** : اللهم ؛ حيِّ سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، أي : أنعم عليه إنعاماً كاملاً .

ويأتي بمعنى الانقياد ، **والمعنىٰ حينئذ** : اللهم ؛ صيِّر العباد منقادين له ولشريعته .

ويأتي بمعنى السلام ؛ الذي هو اسم من أسماء الله تعالىٰ ، **والمعنىٰ حينئذ** : حفظ السلام ؛ أي : حفظ الله تعالىٰ عليه صلى الله عليه وسلم ، فهو حينئذ علىٰ حذف مضاف ؛ أي : اللهم احفظه ، ولم يذكره هنا كالذي قبله ـ وهو إتيانه بمعنى الانقياد ـ كثيرٌ من العلماء ؛ لما فيهما من التكلف كما قد علمت آنفاً .

أي : (**والصلاة والسلام**) كائنان (**علىٰ سيدنا**) معاشرَ المخلوقات ، والسيد : من ساد في قومه ، أو من كثر سواده . . . إلىٰ آخر ما مر في أول الكتاب ، (**محمد**) صلى الله عليه وسلم ، وإنما آثر الشارح ذكر اسم محمد ؛ لأنه أشرف أسمائه صلى الله عليه وسلم ، ولتكرره في القرآن العظيم بهٰذا اللفظ .

(**الذي بعثه الله**) تعالىٰ وأرسله إلىٰ كافة الثقلين حالة كونه منقىً مختاراً (**من خلاصة العرب**) ولُبِّهِمْ ؛ يعني : قرشياً هاشمياً ، وحالة كونه داعياً لهم (**بالآيات**) البينات ؛ يعني : القرآن ، (و) حالة كونه غالباً لهم بـ (**المعجزات**) وهي جمع معجزة ؛ وهي : أمر خارق للعادة ، يظهر علىٰ يد من يدعي النبوة عند الرد علىٰ تحدي الكفار ، ويحتمل أن يراد بالآيات : القرآن ، فيكون عطفُ (المعجزات) الشامل

لجميعها عطفَ عام علىٰ خاص ، ويحتمل أن يراد بالآيات : العلامات الدالة علىٰ نبوته ؛ سواء كانت عند دعوى النبوة أو لا ، فيكون العطف علىٰ عكس ما قبله . انتهىٰ « ياسين » .

وقوله : (**الجمة**) أي : الكثيرة ، صفة لـ (المعجزات) ، وفيه : وصف الجمع بالمفرد ، وهو سائغ في جمع ما لا يعقل ، **والأفصح** : المطابقة لجمع العاقل مطلقاً ؛ سواء كان جمع كثرة ، أو جمع قلة ، بخلاف جمع الكثرة لما يعقل ، **فالأفصح فيه** : الإفراد ؛ كما قال الأجهوري : (من الرجز)

وجمع كثرة لما لا يعقل ... الأفصح الإفراد فيه يا فل
وغيره فالأفصح المطابقة ... نحو هبات وافرات لائقة

(**ونصبه**) أي : جعله إماماً منصوباً بينهم (**لتمييز أحوال العباد**) أي : بين أهل الجنة وأهل النار بدعوتهم إلى الإيمان ، فيكون من صدقه مؤمناً من أهل الجنة ، ومن كذبه كافراً من أهل النار .

و(**العباد**) : جمع عبد ، وهو يطلق علىٰ أضرب وأنواع من المعاني ؛ **منها** : عبد الإيجاد ، وهو المعني بقوله تعالىٰ : ﴿ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا ﴾ (١) ، **وهو لغةً** : الإنسان ذو الرق ، **واصطلاحاً** : الشخص العاقل البالغ ؛ حراً كان أو رقيقاً ، إنسياً كان أو جنياً ، وله جموع كثيرة ، وقد نظمها ابن مالك في بيتين ، وذيلهما السيوطي بمثلهما ، ووطأ قبلهما ببيت ، وذكرت تلك الأبيات الخمسة في رسالتنا « سلم المعراج علىٰ خطبة المنهاج » ، فراجِعها إن شئت .

ولا يخفىٰ ما في ذكر الأحوال والتمييز من براعة الاستهلال .

وقوله : (**وبيان أحكامهم**) تفسير لقوله : (لتمييز أحوال العباد) .

---

(١) سورة مريم : (٩٣) .

مِنَ الحلّ والحُرمةِ ، ونعتَهُ بصفاتِ الكمالِ ، وأكَّدَ ذٰلكَ بنطقِهِ بفصلِ الخطابِ والحكمةِ ،

وقوله : (**من الحل والحرمة**) تفسير للأحكام ، وشمل متعلقات الأحكام كلها ؛ إذ الحلال ضد الحرام ، فيتناول الواجب والمندوب ، والمباح والمكروه وخلاف الأولىٰ ، ويتناول الصحيح والفاسد ، والحرام والباطل ؛ بناءً على الحكم لها . انتهىٰ « ياسين » .

وقوله : (**ونعته**) معطوف علىٰ ما قبله ؛ أي : ونعت الله سبحانه الرسول الذي أرسل إليهم في كتابه (**بصفات الكمال**) من إضافة الموصوف إلىٰ صفته ؛ أي : وصف الله سبحانه ذٰلك الرسول الذي أرسل إليهم في كتابه بالصفات الدالة علىٰ كماله في خَلْقِه وخُلُقه ؛ كقوله : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا . . . ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ . . . ﴾ الآية (٢) ، وقوله : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾ (٣) .

(**وأكد**) الله سبحانه ؛ أي : قوّىٰ سبحانه (**ذٰلك**) البيان ؛ أي : أكد وقوّىٰ وأيّد سبحانه بيانه لعباده ؛ أي : بيان الرسول لتلك الأحكام ؛ من الحل والحرمة مثلاً لعباده ، فهو معطوف علىٰ ما قبله (**بنطقه**) أي : بنطق الرسول (**بفصل الخطاب**) من إضافة الصفة إلىٰ موصوفها ؛ أي : بإنطاق الله الرسول بالخطاب الفاصل بين الحق والباطل ، وذٰلك الخطاب هو القرآن .

وقوله : (**والحكمة**) معطوف علىٰ قوله : (فصل الخطاب) وهي الحديث ، والمعنىٰ : وأيد الله سبحانه بيانَ الرسولِ تلك الأحكامِ لعباده بإنطاقِ الله ذٰلك الرسول بالخطاب الفاصل ؛ أي : بالكلام الفاصل بين الحق والباطل ، والصواب والخطأ ؛ أي : بإنزاله عليه ؛ وهو القرآن الكريم ، وبإيحاء الحكمة والسنة والحديث إلىٰ ذٰلك الرسول .

---

(١) سورة الأحزاب : (٤٥) .

(٢) سورة التوبة : (١٢٨) .

(٣) سورة الأنبياء : (١٠٧) .

وعطفَ على الأنامِ عموماً بإرسالهِ ؛ فكانَ ـ كما أخبرَ ـ للعالمينَ رحمةً ، وخصَّ مَنْ آمنَ به ؛ فجعلَ له بدلَ الحسنةِ . . . .

سمى الحديث حكمة ؛ لمطابقته لما في الواقع ؛ أي : لما في علم الله ؛ لأنه قال في كتابه العزيز : ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۞ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ (١) .

وقوله : (**وعطف على الأنام**) معطوف علىٰ ما قبله ، ولا يخفىٰ عليك ما فيه ، وفيما قبله من قوله : (وبنطقه بفصل الخطاب) ، وقوله : (ونعته بصفات الكمال) ، وفيما بعده من قوله : (كما أخبر) ، وقوله : (بدل الحسنة) ، وقوله : (موصولاً) . . من براعة الاستهلال .

وقوله : (**عموماً**) مفعول مطلق لـ (عطف) أي : وعطف سبحانه على الأنام ؛ أي : أشفق على الأنام والخلق ، وأحسن إليهم عطفاً عاماً ، وإحساناً شاملاً لكلهم ؛ إنسهم وجنهم ، عاقلهم ودوابهم ، أو ذا عموم (**بإرساله**) أي : بإرسال الله ذٰلك الرسول إليهم ، متعلق بـ (عطف) ، (**فكان**) ذٰلك الرسول (**كما أخبر**) الله سبحانه عنه في كتابه (**للعالمين**) أي : لأمته (**رحمة**) فالجار والمجرور متعلق بما بعده ، وجملة (كان) مفرعة علىٰ جملة قوله : (وعطف) أي : عطف ويسر على الأنام والأمة بإرساله إليهم التكاليفَ الشاقةَ على الأمم السابقة ، والمراد بإخباره تعالىٰ : قوله : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ (٢) .

وقوله : (**وخص**) معطوف علىٰ ما قبله أيضاً ؛ أي : وخصص سبحانه وتعالىٰ (**من آمن**) وصدق (**به**) أي : برسالته ، واتبعه فيما جاء به ؛ من الأوامر والنواهي من بين الأنام والأمة التي أرسل إليهم . . بعطايا خاصة بهم ، (**فجعل له**) عطف تفسير لـ (خَصَّ) أي : فجعل لمن آمن به في جزاء الأعمال الصالحة (**بدل الحسنة**) الواحدة

---

(١) سورة النجم : (٣ ـ ٤) .

(٢) سورة الأنبياء : (١٠٧) .

عشرَ أمثالِها ، فما أشملَ جودَهُ !! وما أعمَّهُ !!

فحصلَ لأمَّتِهِ بِهِ تسهيلُ الفوائدِ بعدَ الصُّعوبةِ ، . . . .

التي عملوها ؛ أي : أجر الحسنة الواحدة وجزاءها (**عشر أمثالها**) أي : قدر عشر أمثال تلك الحسنة الواحدة ؛ أي : جزاء عشر حسنات أمثالها ؛ أي : أمثال تلك الحسنة الواحدة التي عملها ، وهـٰذا مأخوذ من الآية الكريمة ؛ يعني : قوله تعالىٰ : ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[(١)] ، وهي وإن نزلت في الذين آمنوا بعد الهجرة فضوعفت لهم الحسنة بعشر أمثالها ، وللمهاجرين بسبع مئة . . **لـٰكن الظاهر** : عموم من جاء ، وعموم الحسنة ، وحصر العدد فيما ذكر ؛ كما في (النهر) الوارد في الحديث ، وفي الآية تخصيص المضاعفة بهـٰذه الأمة ؛ لشرفها بشرف نبيها .

قوله : (**فما أشمل جوده**) تعالىٰ لهـٰذه الأمة !! أي : أيُّ شيء جعله شاملاً لهـٰذه الأمة وعاماً لها ؛ عقلائهم وبهائمهم ، وأولهم وآخرهم ؟! (**وما أعمه !!**) أي : وأيُّ شيء جعل جوده تعالىٰ عاماً لهـٰذه الأمة ؟! جملة تعجبية قصد بها : إنشاء التعجب من جوده تعالىٰ .

(**فحصل لأمته**) صلى الله عليه وسلم (**به**) أي : بسبب كرمه وشرفه ومنزلته عنده تعالىٰ (**تسهيلُ الفوائد**) والرخص ؛ كالتيمم ، وغسل موضع النجاسة ، وقصر الصلاة ، وإباحة الغنائم (**بعد الصعوبة**) والتشديد على الأمم السابقة ؛ بحرمانهم عن تلك الفوائد ، ودليله : قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾[(٢)] ؛ أي : ضيق بتكليفكم بما شق عليكم القيام به ، وقد وضع الله عن هـٰذه الأمة التكاليف الشاقة ؛ كقرص موضع النجاسة من اللباس ، وامتناع الصلاة إلا في المساجد .

قوله : (**الفوائد**) جمع فائدة ؛ **وهي لغةً** : ما استفيد من علم أو جاه أو مال ،

---

(١) سورة الأنعام : (١٦٠) .

(٢) سورة الحج : (٧٨) .

مَوصُولاً بالسَّعادةِ الأبديَّةِ ، والأمنِ مِنَ العذابِ والعقوبةِ .

صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ، وعلىٰ آلهِ وأصحابهِ ؛ المُقتفِينَ لأوضحِ المسالكِ ، أئمةِ الهُدىٰ ، صلاةً وسلاماً . . . .

واصطلاحاً : ما يترتب على الفعل من المصلحة من حيث هو غرضه وعلته ، وسميت فائدةً ؛ لتعلق الفؤاد بها حالة كون ذٰلك التسهيل (**موصولاً**) لها (**بالسعادة**) أي : مجزياً لها بالجائزة (**الأبدية**) أي : المؤبدة ؛ أي : الباقية التي لا فناء لها (و) حالة كونه مجزياً لها بـ (**الأمن**) الدائم (**من العذاب**) الأليم (و) من (**العقوبة**) المستمرة التي لا تنقطع أبد الآبدين .

(**صلى الله**) أي : أوقع الله الرحمة المقرونة بالتعظيم (**عليه**) أي : علىٰ نبينا عليه الصلاة والسلام ، (**وسلم**) عليه ؛ أي : أوقع التحية الدائمة به صلى الله عليه وسلم (**و علىٰ آله**) أي : وعلىٰ أمته المؤمنين به إلىٰ يوم القيامة (و) علىٰ (**أصحابه المقتفين**) له ؛ أي : المتبعين له ، (**لأوضح المسالك**) أي : على المسالك الواضحة ، والطرق المستقيمة المأثورة عنه صلى الله عليه وسلم ، من الاقتفاء ؛ وهو : الاتِّباع ، يقال : اقتفيت أثره ؛ أي : اتبعته ، فهو متعد بنفسه إلىٰ واحد ، واللام في قوله : (لأوضح المسالك) زائدة ؛ لتقوية العامل ، وكرر الصلاة ؛ إظهاراً لعظمته صلى الله عليه وسلم ، وجمعاً بين الجملة الاسمية والفعلية ؛ لإفادة الأولى الثباتَ والدوام ، والثانية التجددَ والحدوث ؛ ليشرب منها بالكأسين ، والمطلوب بجملة الصلاة أمرٌ زائد علىٰ ما حصل له في كل وقت ؛ لأن نعمة الله تعالىٰ لا نهاية لها .

وقوله : (**أئمة الهدىٰ**) أي : الذين كانوا أئمة ؛ أي : مقتدىً بهم في نشر الدين والدعوة إليه .

وقوله : (**صلاة وسلاماً**) منصوبان على المفعولية المطلقة لـ (صلىٰ) و(سلم) المذكورين علىٰ ما في بعض النسخ ، وفي بعضها : إسقاط (وسلم) ، فـ (سلاماً)

دائمَينِ ؛ عددَ حبَّاتِ الأرضِ وقطرِ النَّدىٰ .

منصوب بعامل محذوف على القول بجواز حذف عامل المصدر المؤكد ، ويشهد له قوله تعالىٰ : ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا ﴾[1] ، وعطف (وسلاماً) حينئذ علىٰ ما قبله من عطف الجمل .

وقوله : (**دائمين**) نعت لهما مقطوع ؛ لاختلاف معنىٰ عاملهما ، لٰكن يَلْزَمُ قطعُ نعت النكرة مع أنه لم يسبقه نعت آخر . انتهىٰ « ياسين » .

وقوله : (**عدد حبات الأرض**) نعت مقطوع كذٰلك ؛ لذٰلك ولتعريفه بالإضافة إلى المضاف لمعرفة ، ولتنكير المنعوت ، لا حالٌ من ضمير (دائمين) لأن شرط الحال التنكير ، وجاز إفراده مع أن المنعوت متعدد ؛ لجموده ، وجاز النعت بالجامد ؛ لأنه مصدر ، لا لأنه اسم عدد .

ونص الرضي علىٰ جواز النعت بالجامد إذا كان اسم عدد ؛ لأن (عدداً) هنا ليس من أسماء العدد ، **والأقرب** : أن (عدداً) منصوب على الظرفية علىٰ تقدير مضاف ، تقديره : صلاةً وسلاماً بقدر عدد نبات الأرض ؛ أي : يساوي قدر عدد نباتها ، **فتأمل هٰذا** .

فيحصل للآتي بمثل هٰذه الصيغة أجر زائد علىٰ أجر من اقتصر علىٰ مجرد الصلاة والسلام ، لٰكن لا يصل إلىٰ مرتبة من عد الصلاة والسلام بذٰلك المقدار .

قوله : (**وقطر الندىٰ**) معطوف علىٰ (حبات الأرض) أي : صلاةً وسلاماً يُساوىٰ بعدد قطرات الندىٰ في الكثرة .

والقطر ـ بفتح القاف ـ : يطلق على المطر ، وعلى التقاطر ، بمعنى : السيلان .

والندىٰ ـ بفتح النون مقصوراً ـ : يطلق على المطر ، وعلى البلل ، وعلىٰ ما ينزل من السماء ، وخصه بعضهم : بما ينزل آخر الليل ، كذا في كتب اللغة .

---

(١) سورة صٓ : (٣٣) .

أمَّا بعدُ :

فهٰذا شرحٌ . . . .

والمناسب : جعل القطر بمعنى : التقاطر ، ويصح إرادة كل واحد من معاني الندىٰ .

(**أما بعد**) أي : أما بعد الفراغ من البسملة والحمدلة والصلاة والسلام علىٰ من ذكر . . (**ف**) أقول لك : (**هٰذا**) أي : هٰذه الألفاظ المستحضرة في ذهني باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة (**شرح**) إما بمعنىٰ : شارح ، أو الكلام علىٰ حذف مضاف ؛ أي : ذو شرح ، أو أطلق على المعنى المصدري مبالغةً ؛ كما قيل في : (زيد عدل) .

قوله : (**أما بعد**) : (أما) فيه : حرف شرط غير جازم نائبة عن (مهما) الشرطية وفعلها ، وهو السنة ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان يأتي بها في خطبه ومراسلاته ، وقد صح : أنه صلى الله عليه وسلم قد خطب وقال في خطبته : « وبعد » كما يقولها كثير من المؤلفين في كتبهم بحذف (أما) ، ويأتي بالواو بدل (أما) ، والظرف هنا علىٰ كلا الوجهين في محل النصب مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ؛ لحذف المضاف إليه ونية معنى الإضافة ، **والمراد** : النسبة التقييدية التي هي معنىً جزئي حقُّه أن يؤدىٰ بالحرف ، فإن نوىٰ لفظ المضاف إليه . . تنصب على الظرفية ؛ لانتفاء علة بنائها ، أو جُرَّت بـ (من) كما إذا أضيفت ، وإن حذف المضاف إليه ولم ينوِ لفظه ولا معناه . . نصبت مع التنوين ، فلها أربع أحوال ؛ تعرب في ثلاث ، وتبنىٰ في واحدة ، **وعلة بنائها حينئذٍ** : شبهها بالحرف شبهاً افتقارياً ؛ لافتقارها إلى المضاف إليه في إفادة المعنىٰ ، وإنما حركت مع أن الأصل في المبني السكون ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت ضمةً ؛ لشبهها بأسماء الغايات .

وتستعمل للزمان كثيراً ، وللمكان قليلاً ، وهي صالحة هنا للزمان ؛ باعتبار أن زمن النطق بما بعدها يكون بعد زمن النطق بما قبلها ، وللمكان ؛ باعتبار أن مكان رَقْم ما

بعدها بعد مكان رَقْم ما قبلها ؛ ولذٰلك قالوا في إعرابها : ظرف زمان باعتبار الزمن ، وظرف مكان باعتبار الرقْم والظرف ، إما معمولة للشرط ، والتقدير حينئذٍ : مهما يكن من شيء بعد البسملة والحمدلة . . فأقول هٰذا . . . إلىٰ آخره .

أو معمولة للجواب ، والتقدير : مهما يكن من شيء . . فأقول بعدما تقدم .

وقد اشتهر الخلاف في أول من نطق بها ، **فقيل** : داوود عليه السلام ، **وقيل** : قُسُّ بن ساعدة ، **وقيل** : سَحبان بن وائل ، **وقيل** : كعب بن لؤي ، **وقيل** : يعرب بن قحطان ، وقد نظم بعضهم ذٰلك : (من الطويل)

جرى الخلف (أما بعد) من كان بادئاً　　　بها خمس أقوال وداوودَ أقرب

وكانت له فصل الخطاب وبعده　　　فقُسٌّ فسَحبانٌ فكعبٌ فيعرب

وأما الفاء بعدها ؛ فإن قلنا : إن الواو عاطفة . . فالفاء زائدة علىٰ توهم وجود (أما) ، وإن قلنا : إنها نائبة عن (أما) . . فالفاء رابطة للجواب ، فهٰذا زبدة ما قاله المدابغي في « حاشيته على الشيخ خالد » .

واسم الإشارة في قوله : (**فهٰذا**) راجع إلى المؤلَّف المستحضَر في قلبه ؛ وهو : الألفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على المعاني المخصوصة .

واعلم : أن في مرجع اسم الإشارة احتمالات ثمانية ، وقد بسطنا الكلام عليها في « الجواهر » وفي « التتمة » فراجع أيهما شئت .

فهٰذا شرح (**لطيف**) أي : صغير الحجم كبير المعنىٰ ، من اللطافة ؛ **وهي في الاصطلاح** : رقة القِوَام ، ونحافةُ الجسم ورقته ، أو كونه شفافاً لا يَحْجُب البصر عن إدراك ما وراءه ؛ كالزجاج والماء الصافي ، **والمراد هنا** : سرعة إدراك معانيه إن أخذ من المعنى الثاني ، أو اختصاره إن أخذ من الأول ، أو الصنفان إن لوحظ المعنيان معاً ، وهٰذا أولى . انتهىٰ من « العطار على الأزهرية » .

وفي « الكردي » : وفيه مجازان : استعمال المصدر وصفاً ؛ وهو لفظي ، وإسناد الشرح ـ أي : الإيضاح ـ إليه ؛ وهو معنوي . انتهىٰ منه .

وقوله : (وضعته) أي : وضعت ذٰلك الشرح وألفته ؛ فهو صفة ثانية لـ (شرح) ، وفي الكلام استعارة تصريحية تبعية ؛ بأن شبه تأليف الشرح على المقدمة بوضع جسم علىٰ جسم ، بجامع شدة الاتصال ، واستعير له الوضع ، واشتق منه وضع بمعنىٰ ألَّف ، فمعنىٰ وضعته : ألَّفتُه . انتهىٰ من « ب ج على ابن القاسم » .

وقوله : (**على المقدمة**) متعلق بـ (وضعته) ، سماها مقدمةً ؛ نظراً إلىٰ أنها ليست مقصودةً لذاتها ، بل لضبط كلام الله تعالىٰ وما يأتي .

ويحتمل كونها بكسر الدال المشددة ؛ أي : المقدِّمة لقارئها علىٰ أقرانه في معرفة قواعد علم الإعراب والبناء .

وبفتحها علىٰ صيغة اسم المفعول ؛ أي : علىٰ غيرها من المبسوطات والمطولات ؛ أي : هٰذا شرح صغير الحجم ، موضوع في حل وفك معاني ومباني هٰذه المقدمة .

وقوله : (**الموضوعة**) صفة أولىٰ لـ (المقدمة) أي : المؤلفة تلك المقدمة (**في**) بيان قواعد بعض (**علم العربية**) متعلق بـ (الموضوعة) أي : في بيان بعض العلم الباحث عن قانون اللغة العربية ؛ وهو ـ أي : ذٰلك البعض ـ علم النحو ، وهو من إطلاق العام وإرادة الخاص .

وسمي هٰذا المتن ـ يعني « قطر الندىٰ » ـ مقدمة ؛ تشبيهاً بمقدمة الكتاب ، أو بمقدمة العلم ؛ لأنها يستعان بها علىٰ غيرها من كتب هٰذا الفن المطولة .

قوله : (**في علم العربية**) من ظرفية الألفاظ في المعاني ؛ لأن المقدمة اسم للألفاظ ، والعلم اسم للقواعد ؛ وهي معان ونسب ، ولا بد من تقدير مضاف ؛ أي :

بعض علم العربية ؛ لأنه لم يذكر في هـٰذه المقدمة جميع علم العربية ، بل بعض مسائلَ قليلةٍ جداً بالنسبة للباقي .

وعلم العربية : هو علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظاً أو كتابةً .

وينقسم إلى اثني عشر قسماً ـ والمراد هنا : علم النحو ـ جمعتها في بيتين بقولي : (من البسيط)

نحو ، وصرف ، عروض ، بعده لغة ثم اشتقاق ، وقرض الشعر ، إنشاء
كذا المعاني ، بيان الخط ، قافية تاريخ هـٰذا لعلم العرب ، إحصاء

انتهىٰ من « العطار » .

قوله : (**المسماة**) تلك المقدمة ، صفة ثانية لـ (المقدمة) ؛ أي : الموسومة تلك المقدمة (**بقطر الندىٰ**) عَلَماً لها ، (و) بـ (**بل الصدىٰ**) لقباً لها ، وقد شرحنا معنىٰ (قطر الندىٰ) فيما مر ، فلا عود ولا إعادة .

وقوله : (**وبل الصدى**) **البل** ـ بالباء الموحدة واللام المشددة ـ : مصدر : بللته بالماء بلاً ، من باب قتل ؛ فأصله : بلل .

والصدىٰ ـ بفتح الصاد والدال المهملتين ـ : العطش ، والمراد : مزيل العطش .

وقد شبه الجهل بالعطش بجامع التحير والاحتياج إلىٰ زواله . انتهىٰ « س ج » .

وقوله : (**للعالم**) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفةٍ ثالثةٍ لـ (المقدمة) ؛ بناءً علىٰ تجويز أن يقدر المتعلق معرفة ؛ أي : المنسوبة تلك المقدمة للعالم ، وهو المناسب لقوله : (الموضوعة) ، و(أل) الداخلة على الوصف المراد به : الثبوت . . حرفُ تعريفٍ لا موصولة ، فلا يلزم من تقدير المعرف حذف الموصول الاسمي وبعض الصلة ، وقاعدةُ : أن الظرف كالجملة بعد المعرفة حال إذا قدر المتعلق فعلاً ، ويجوز تقديره منكراً ، فيكون حالاً ؛ إذ لا مانع من ذٰلك هنا وإن

امتنع في غيره مما يلزم فيه مجيء الحال فيه علىٰ ما فيه ؛ أي : على المقدمة المنسوبة للعالم ؛ أي : للشخص المتصف بالعلم ؛ أي : بجنس العلم ولو فناً واحداً أو مسألةً واحدةً ؛ سواء علمه أم لا .

(**المحقق**) صفة لـ (العالم) من التحقيق ؛ وهو : إثبات المسائل بالدلائل القطعية ، ويطلق على : العلم بالأشياء علىٰ ما هي عليه ، وعلىٰ بيان حقيقة الشيء على الوجه الحق . انتهىٰ « ياسين » .

(**والإمام**) هو من أمَّك ؛ أي : صار أمامك ؛ أي : قدامك ؛ وهو المقتدىٰ به والمتبع ، ويقال : (آم) بهمزة ممدودة وميم مشددة ، وأصله : (آمم) من باب (فاعل) كضارب ، فأدغم الميم في الميم للتماثل ، وجمعه : (إمام) ، فـ (إمام) يكون مفرداً وجمعاً ؛ كما في « القاموس » فلا حاجة إلىٰ ما تكلفه بعضهم في قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾[١] .

(**المدقق**) من التدقيق ؛ وهو : إثبات أدلة المسائل بأدلة أخرىٰ ، ففي ذكره بعد (المحقق) ترقٍّ ، ويطلق علىٰ : إمعان النظر والغوص على الغوامض ، وعلىٰ بيان حقيقة الأشياء علىٰ وجه الدقة .

وقوله : (**والإمام**) معطوف على (العالم) ، و(**المدقق**) صفة لـ (الإمام) .

وقوله : (**إمام هٰذه الصنعة**) النحوية وقاعدتها واصطلاحاتها : بدل من (الإمام) أي : بدل كل من كل ؛ من قوله : (والإمام) ، بدل معرفة من معرفة ؛ لتخصصه بالإضافة إلىٰ معرفة ، فليس علىٰ حد : ﴿ بِٱلنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ ﴾[٢] ؛ فإنه إبدال نكرة من معرفة .

---

(١) سورة الفرقان : (٧٤) .

(٢) سورة العلق : (١٥ ـ ١٦) .

والعلم إن لم يتعلق بكيفية عملٍ . . كان مقصوداً في نفسه ، وخصَّ باسم العلم ، وإن تعلق بكيفية عمل . . كان المقصود منه ذٰلك العمل ، ويسمىٰ (صناعة) في عرف الخاصة ، وينقسم إلىٰ قسمين : قسم يمكن حصوله بمجرد النظر ؛ كالطب ، وقسم لا يحصل إلا بالمزاولة ؛ كالخياطة والحياكة ، ويختص هٰذا بالصناعة في عرف العامة . انتهىٰ « ياسين » .

وقوله : (**وعالمها**) أي : عالم هٰذه الصناعة النحوية ؛ معطوف علىٰ (إمام هٰذه الصناعة) ، وكذا قوله : (**وقاضي شريعتها**) أي : شريعة هٰذه الصناعة ـ أي : الذي يقضي بين أهلها بالصحة والبطلان والمنع والجواز إذا وقع الاختلاف بينهم في ذٰلك ـ معطوفٌ علىٰ (إمام هٰذه الصنعة) .

وقوله : (**وحاكمها**) أي : حاكم شريعة هٰذه الصنعة : عطف تفسير علىٰ ما قبله ، والمراد : نفاذ تصرفه فيها .

وقوله : (**أبي عبد الله**) كنية المصنف : بدل من قوله : (للعالم) المذكور أولاً ، وكان ؛ أي : لفظ (الأب) منعوتاً له ؛ أي : لـ (العالم) متبوعاً ، فلما أخَّر لفظ (الأب) عن لفظ (العالم) . . كان لفظ (الأب) تابعاً له ؛ أي : للعالم على البدلية .

وقوله : (**جمال الدين**) بدل ثان لـ (العالم) ، وقدم اللقب على الاسم ؛ لاشتهاره به ؛ أي : باللقب علىٰ أنه ـ لغة ؛ أي : اختصر الشارح اسم المصنف ونسبه ؛ كما يعلم من شرح المصنف علىٰ هٰذا المتن وعلىٰ « شذور الذهب » فإنه قال في « شرح الشذور » : (قال الشيخ العالم ، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن الشيخ جمال الدين يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري) .

قوله : (**جمال الدين**) أي : مجمل أهل الدين ، أو مجمل نفس الدين مبالغةً .

وإن شئت . . قلت : ذو جمال ، أو وصف بالمصدر مبالغةً علىٰ حد ما قيل في : (زيد عدل) ، **تأمل** .

أي : إن المؤلف مزين الدين أو أهله ، فالدين أو أهله بدون المؤلف لا جمال فيهما . انتهىٰ من « العدوي علىٰ شذور الذهب » .

قال ياسين على « الفاكهي » : (قدم اللقب ؛ لاشتهاره به ، فهو علىٰ حد : ﴿ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ﴾ [١] ، أو جرياً على اصطلاح المؤرخين ، وبه ارتفع ما يقال : إن قاعدة النحاة : تقديم الاسم على اللقب ، ولا ترتيب بين الاسم والكنية عندهم ، فكيف قدم اللقب هنا على الاسم والكنية ؟! **تأمل**) انتهىٰ منه .

وفي بعض النسخ : (جمال الدين محمد بن أبي عبد الله بن يوسف . . .) إلىٰ آخره ، فجعل اسمه محمداً ، وكنيته أبا عبد الله .

قال ياسين على « الفاكهي » : (ثم إن الشارح عكس كنية المصنف واسمه علىٰ ما في بعض النسخ ؛ لأن كنيته أبو محمد ، واسمه عبد الله) انتهىٰ .

وقال الكردي : (**والمشهور** : أن كنيته أبو محمد ، واسمه عبد الله بن يوسف بن محمد بن عبد الله ، ولد سنة ثمان وسبع مئة في مصر ، وتوفي بها سنة إحدىٰ وستين وسبع مئة ، ثم أخذ النحو عن ابن المرحل وغيره ، والقرآن عن المشهدي وغيره ، وسمع من أبي حيان « ديوان زهير بن أبي سلمىٰ » ، وكان شافعي المذهب ، وانتقل إلىٰ مذهب الإمام أحمد قبل وفاته بخمس سنين رحمهما الله تعالى) انتهىٰ منه .

(**محمد بن يوسف ابن هشام الأنصاري**) الخزرجي المصري (**رحمة الله تعالىٰ**) نازلة (**عليه**) بفضله وكرمه : جملة خبرية لفظاً ، إنشائية معنىً ، قصد بها الدعاء للمصنف بعد الثناء عليه ؛ عملاً بما يلزم في مكارم الأخلاق من الثناء والدعاء

---

(١) سورة آل عمران : (٤٥) .

من الشارح للمصنف ؛ لاعترافه له بالفضل ، وأتىٰ بها اسميةً ؛ إظهاراً للرغبة في الثبات والدوام ، وخبريةً ؛ تفاؤلاً بالإجابة وإن كان الأصل في الدعاء لفظ الأمر . انتهىٰ « ياسين » .

وقوله : (**يتكفل**) حال من ضمير المفعول في (وضعته) أي : شرح لطيف وضعته على المقدمة حال كون ذٰلك الشرح يتكفل ويتضمن (**بحل ألفاظها**) أي : بفك تراكيب ألفاظ تلك المقدمة ؛ ببيان الفاعل والمفعول ومرجع الضمير ونحو ذٰلك ؛ كضمير العائد إلى الموصول ، ونسبة التكفل إلى الشرح مجازية طرفاها حقيقيان ، والنسبة الحقيقية للشارح ، ويحتمل التجوز في المسند بجعله مجازاً مرسلاً ، أو استعارة تبعية ، وفي المسند إليه بجعله استعارة بالكناية ، وإثباتُ التكفل له تخييلٌ ، وتقرير ذٰلك على العارف به ، ولا يفيد غيره .

وفي قوله : (**بحل ألفاظها**) استعارة أصلية ؛ لتشبيه الفك بالحل وإطلاق اسمه عليه ، أو استعارة مكنية قرينتها تخييلية ؛ بأن شبه ألفاظ المقدمة بالأشياء المعقودة التي تحل ، وأثبت لها الحل .

وقوله : (**وتبيين معانيها**) معطوف علىٰ (حل ألفاظها) أي : وحالة كون ذٰلك الشرح مبيناً معاني تلك المقدمة ؛ ببيان غوامض معانيها وخفاياها ؛ يعني : إذا أتيت فيه بلفظ غريب معناه . . أردفته بلفظ واضح معناه ، **والظاهر** : أن بينه وبين حل الألفاظ عموماً وخصوصاً مطلقاً ؛ لأنه يلزم من حل الألفاظ بالمعنى المتقدم بيانُ المعنىٰ ، **فليتدبر** . انتهىٰ « ياسين » .

وقوله : (**ممتزجاً بكلماتها**) حال من فاعل (يتكفل) أي : حالة كون ذٰلك الشرح ممتزجاً ومختلطاً كلماته وألفاظه بكلمات تلك المقدمة ، حتىٰ كأنهما من كلام مؤلف واحد .

معَ الإتيانِ بدليلِ المسائلِ وتعليلِها في الغالبِ ، جانبتُ فيهِ الإيجازَ المُخِلَّ ، . . . .

وقوله : (**مع الإتيان بدليل المسائل وتعليلها**) والظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في (يتكفل) ، والتقدير : يتكفل ذٰلك الشرح بحل ألفاظها ، وبيان معانيها حالةَ كون ذٰلك الشرح مصحوباً بالإتيان بدليل المسائل وتعليلها (**في الغالب**) من أحواله ، ويصح أن يكون الظرف حالاً من الضمير المستتر في (ممتزجاً) والتقدير : حالة كون ذٰلك الشرح ممتزجاً بكلماتها ، وحالة كونه مصحوباً بالإتيان بدليل المسائل وتعليلها في أغلب أحواله .

وقال العليمي : (**ممتزجاً** : حال من فاعل يتكفل) .

قوله : (**مع الإتيان**) أي : مصحوباً بالإتيان بما ذكر ، فـ (مع) واقعة موقع الحال ، وهي قيد في عامل صاحبها الذي هو الضمير المستتر في (ممتزجاً) ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في (يتكفل) ، فيكون من الحال المترادفة .

قوله : (**بدليل المسائل**) **والدليل** : ما يذكر لإثبات القاعدة والحكم .

والمسائل : جمع مسألة ؛ وهي : الحكم من حيث إنه يسأل عنه ، أمَّا من حيثُ إنه يُطلب بالدليل . . فمطلب ، ومن حيث إنه يبحث عنه . . فمبحث ، ومن حيث إنه يستخرج بالحجة . . فنتيجة ، ومن حيث إنه يُدَّعىٰ . . فمُدَّعىٰ ، وقد تطلق المسألة علىٰ مجموع القضية ، وعليه فالتقدير : مع الإتيان بأحكام المسائل و بتعليلها ؛ أي : المعلل به ، فهو بمعنى المفعول ، ويصح المصدر ؛ وهو ذكر العلة . انتهىٰ منه .

قوله : (**جانبت**) أي : تباعدت وتبرأت (**فيه**) أي : في هـٰذا الشرح : جملة حالية من فاعل (وضعته) أي : وبعد : فهـٰذا شرح لطيف حالة كونه يتكفل بحل ألفاظها ، وحالة كوني متباعداً ومتبرئاً فيه عن (**الإيجاز**) والاختصار (**المخل**) أي : التارك الخالي عن ذكر المعنى الذي يتضح به المعنى المراد من الكلام .

أراد بالإخلال : النقص عن القدر الذي يتضح به المعنى المراد .

والإطنابَ المُمِلَّ ؛ حرصاً على التَّقريبِ لفهمِ مقاصدِها ، والحصولِ علىٰ جملةِ فوائدِها .
وسمَّيتُهُ :

« مُجيبَ النِّدا إلىٰ شرحِ قطرِ النَّدىٰ »

وباللهِ أعتصمُ ، وعليهِ أتوكَّلُ ، ....

(**والإطناب**) : بالزيادة عليه ، **والظاهر** : أن نسبة الإملال الحقيقي ؛ وهو إحداث السآمة التامة ، وضجر النفس . . لا يتعلق بالإطناب ، وإنما يتعلق بالآتي به ، ففي (**الممل**) استعارة تبعية .

(**حرصاً**) أي : حريصاً (**على التقريب**) والتسهيل (**لفهم**) وإدراك (**مقاصدها**) أي : الذي قصده المصنف بوضع هٰذه المقدمة ، (**والحصول علىٰ**) أي : تحصيل (**جملة**) أي : مجمل (**فوائدها**) الكثيرة ، والمراد بالفوائد : المعاني التي استخرجها وزادها بفهمه واجتهاده ، **والفوائد** : جمع فائدة ، مشتقة من الفيد الذي هو مصدر (فاد) علىٰ وزن (باع) : إذا أعطىٰ عطية ، **وهي لغةً** : ما استفيد من مال أو علم أو جاه ، وهٰذا هو المراد هنا ، **واصطلاحاً** ؛ **علىٰ أنها من أسماء التراجم** : ألفاظ مخصوصة دالة علىٰ معان مخصوصة ، مشتملة علىٰ مسألة أو مسائل . انتهىٰ من « الجواهر » .

(**وسميته**) أي : سميت الشرح الذي وضعته علىٰ مقدمة ابن هشام : (**مجيب الندا إلىٰ شرح قطر الندىٰ**) ولا يخفىٰ عليك مافي العنوان هٰذا من الجناس التام بين (الندا) و(الندىٰ) ، **والجناس** : هو تشابه لفظين في النطق واختلافهما في المعنىٰ .

(**وبالله أعتصم ، وعليه**) أي : وعلى الله الكريم (**أتوكل**) أي : عليه أعتمد ، لا علىٰ غيره ؛ **لأن التوكل** : هو الاعتماد على الغير ، قال الراغب : (**التوكل يقال علىٰ وجهين** : يقال : توكلت لفلان ؛ بمعنىٰ : توليت له ، وتوكلت عليه ؛ بمعنى : اعتمدته ، قال الله تعالىٰ : ﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾)[1] ، ولا يرد على

---

(١) سورة آل عمران : (١٢٢) .

الحصر وقوع الاعتماد علىٰ غيره ؛ لأن الحصر إضافي بالنسبة إلى الأصنام .

أو المراد : الاعتماد عليه في تحصيل الأسباب وتيسيره ، والتحصيل والتيسير مختصان به تعالىٰ ، أو إن المقصود بالاعتماد إنما هو الله تعالىٰ ، والاعتماد علىٰ غيره صوري ، ومعنى اعتمدت علىٰ فلان : بواسطة فلان .

والكريم : هو من يبادر بالنوال قبل السؤال .

وتقديم الصلة في كل موضع يفيد الحصر ، والتوكل على الله تعالىٰ لا ينافي الأخذ في الأسباب ، والاعتماد على الخلق أمر ظاهري لا حقيقي ، ومعنى (**اعتمدت علىٰ فلان**) : اعتمدت على الله بواسطة فلان .

(وإليه) تعالىٰ لا إلىٰ غيره (أضرع) بفتح عين الكلمة ؛ لأنه حلقي اللام ، أي : إليه أضرع وأتخشع ، وأتذلل وأدعو بخضوع وذل قاصداً إليه تعالىٰ ؛ **لأن الضراعة لغةً** : الذلة والخضوع ، وقد تكرر استعماله مع الدعاء في الكتاب العزيز ، واشتهر إطلاقه في ألسنة أهل الشرع مراداً به : الدعاء بخضوع وذلة .

(و) الله أسأل حالة كوني (أتوسل) إليه تعالىٰ ؛ أي : أطلب القرب إليه بأسمائه وصفاته (أن ينفع به) أي : بكتابي هـٰذا (طالبه) أي : طالب دراسته في الدنيا والآخرة ، فحذف مفعول النفع ؛ إيذاناً بالعموم .

قال الراغب : (**النفع** : ما يستعان به في الوصول إلى الخير ، وما يتوصل به إلى الخير خير ، وضده الضر ، قال تعالىٰ : ﴿ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾)(١) .

(و) أسأل الله تعالىٰ (أن يجعله) أي : وأن يجعل جمعي وتأليفي لهـٰذا الكتاب (خالصاً) مما يحبطه ؛ من الرياء والسمعة وحب المحمدة (لوجهه) أي : لذاته

---

(١) سورة الفرقان : (٣) .

الكريمِ ، وسبباً للفوزِ بجنَّاتِ النَّعيمِ ، وأن يُبلِغَني أحسنَ الأملِ ، ويُوفِّقَني في القولِ والعملِ ، إنَّهُ خيرُ مُوفِّقٍ ومُعينٍ ، لا رَبَّ غيرُهُ ، ولا مأمولَ إلَّا خيرُهُ .

(**الكريم**) أي : كثير العطاء والجود ، (و) أن يجعله لي (**سبباً للفوز**) والنجاة والظفر (**بجنات النعيم**) مع السلامة من العذاب الأليم .

(و) أسأله تعالىٰ (**أن يبلغني**) من التبليغ ؛ أي : أن يوفيني (**أحسن الأمل**) والرجاء ؛ أي : وأن يكملني أحسن الرجاء ؛ أي : المأمول الحسي ، يقال : (أَمَلْتُ الشيء) مخففاً (آمله) بمد الهمزة ؛ كأكل يأكل ، و(أمَّلته) بالتشديد (أؤمله) أي : رجوته ، (و) أن (**يوفقني**) بطريق الرشاد (**في القول والعمل**) من التوفيق ؛ وهو : خلق قدرة الطاعة وتسهيل سبيل الخير له قولاً أو فعلاً .

وإنما دعوت الله سبحانه وتعالى التوفيق لـ (**أنه**) عز وجل (**خير موفق**) أي : أفضل موفق لطريق الرشاد لعباده (**و**) خير (**معين**) لعباده علىٰ عمل الخير وإنه (**لا رب**) يسأل (**غيره**) تعالىٰ ؛ لأنه خالق الخلق ، ومالك ما في السماوات والأرض ، (**ولا مأمول**) أي : لا مرجو لنا (**إلا خيره**) تعالىٰ .

قوله : (**إنه خير**) بكسر همزة (إن) علىٰ أنه تعليل مستأنف ، ويصح الفتح ؛ أي : لأنه هو الموفق على الإطلاق ؛ إذ لا يطلق علىٰ غيره تعالىٰ ، فـ (خير) : أفعل تفضيل علىٰ حد ﴿ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ ﴾ (١) ، أو بمعنىٰ صفة مشبهة ؛ وهو استئناف يبين جهة سؤال النفع منه تعالىٰ ، كأنه قال : لأن النفع لا يكون إلا بالتوفيق والإعانة على التعلم والتعليم ، وهو خير موفق ، أو علة لاختصاص السؤال به تعالىٰ .

(**ولا مأمول**) أي : لا مرجو ، وخبر (لا) محذوف ، و(خير) مرفوع على البدلية من محل اسم (لا) ، ويجوز نصبه على الاستثناء لا على البدل من اسمها ؛ لأن (لا) إنما تعمل في نكرة منفية ، وفي الحصر ما تقدم في (وعليه أتوكل) .

---

(١) سورة المؤمنون : (١٤) .

٣ ـ (مقدمة)
في ذكر مبادئ علم النحو

ثم أراد الشارح أن يذكر المبادئ العشرة المجموعة في قول محمد بن علي الصبان رحمه الله تعالىٰ : (من الرجز)

إن مبادي كل فن عشرة : الحد ، والموضوع ، ثم الثمرة
وفضله ، ونسبة ، والواضع والاسم ، الاستمداد ، حكم الشارع
مسائل والبعض بالبعض اكتفىٰ ومن درىٰ حاز الشرفا

فقال : (مقدمة) أي : هٰذه المسائل الآتية مقدمة ؛ وهي بكسر الدال مع تشديدها : اسم فاعل مشتق من مصدر (قدم) اللازم الذي هو بمعنىٰ (تقدم) لذاته لا لاستحقاقه ، وبفتحها : اسم مفعول من (قدم) المتعدي في لغة قليلة من العرب ؛ بمعنى : الرسالة المجعولة قدام المطولات وأمامها ، ويحتمل أن تكون بكسر الدال : اسم فاعل من (قدم) المتعدي ؛ بمعنىٰ : مقدمة لقارئها علىٰ أقرانه .

وهي لغةً ـ علىٰ كل الاحتمال ـ : ما تقدم أمام الشيء ؛ كمقدمة الجيش ، ومقدمة النوق في القيادة .

واصطلاحاً : قسمان : مقدمة علم ، ومقدمة كتاب .

فالأول : ما تقدم أمام المقصود ، وتوقف عليه الشروع في ذٰلك الفن ؛ كالمبادئ العشرة ، كما هنا .

والثاني : ما تقدم أمام المقصود ؛ سواء توقف عليه الشروع في ذٰلك الفن كما هنا أم لا ؛ كتراجم مؤلف الكتاب وأسانيده وسيرته في حياته .

اعلمْ : أنَّ مَنْ أرادَ الخوضَ في علمٍ مِنَ العلومِ ؛ على الوجهِ الأكملِ : ينبغِي لهُ أن يتصوَّرَ أوَّلاً : حقيقتَهُ . . . .

ثم شرع الشارح في بيانها فقال : و(**اعلم**) أيها الطالب : (**أن من أراد الخوض**) ، ولفظة (اعلم) : كلمة يؤتىٰ بها إذا كان ما بعدها أمراً مهماً يطلب الإصغاء إليه .

قال العليمي : (أتىٰ بها لزيادة الاهتمام واستدرار الإصغاء إليه ؛ ليقبل السامع إليه ، فيتمكن فيه حق التمكن ، وإلا . . فالعلم بكل ما في الكتاب مطلوب) .

أي : اعلم يا من أراد الخوض والشروع ، (**في علم**) وفن (**من العلوم**) والفنون أي علم كان .

وقوله : (**على الوجه الأكمل**) متعلق بالخوض ؛ وهو : الشروع في الشيء علىٰ وجه التمكن فيه والاستفادة منه .

ذكروا أن للشروع في الشيء مراتب أصلية :

منها : شروع يتوقف على التصور بوجه ما ، وعلى التصديق بفائدة ما ، علىٰ خلاف الدواني في ذٰلك .

ومنها : شروع علىٰ بصيرة ، ويتوقف علىٰ معرفة ما في الشرح .

ومنها : شروع علىٰ كمال البصيرة ، ويتوقف علىٰ ذٰلك وعلىٰ أمور أخر ؛ كبيان شرف ذٰلك العلم ، ومعرفة واضعه ، ووجه تسميته باسمه .

والظاهر : **أن مراد الشارح** : المرتبة الأخيرة ، فكان عليه أن ينبه علىٰ عدم الانحصار فيما ذكره . انتهىٰ منه .

(**ينبغي له**) أي : يطلب لذٰلك الخائض والشارع علىٰ سبيل الوجوب الصناعي .

قال العليمي : (أي : من حقه ذٰلك ، فلا ينافي وجوب تصور ذٰلك عليه) أي : يطلب له (**أن يتصور أولاً**) أي : قبل الشروع فيه (**حقيقته**) أي : حقيقة ذٰلك الفن الذي سيشرع فيه .

بحدِّهِ أو رسمهِ ؛ ليكونَ علىٰ بصيرةٍ في طلبِهِ ، فإنَّ مَنْ ركبَ متنَ عمياءَ . . خبطَ خَبْطَ عشواءَ .

والفن لغةً : النوع ، **واصطلاحاً** : اسم لجنس من العلوم مشتمل علىٰ قواعد وأصول .

والتصور لغةً : التخيل والتوهم ، **واصطلاحاً** : ارتسام صورة الشيء في الذهن بلا حكم عليه ، **وحقيقة الشيء** : ماهيته وأصوله المركبة منه .

وقوله : (**بحده أو رسمه**) متعلق بـ (يتصور) أي : أن يتصوره بمعرفة حده ، أو بمعرفة رسمه ؛ أي : تصوره بأحدهما ؛ لتمتاز عنده ، فيصح توجهه إليه .

قال الكردي : (أي : تصوره بمعرف جامع مانع ، **والحد** : هو التعريف بالفصل القريب ، **والرسم** : هو التعريف بالخاصة ، ثم إن كان الفصل والخاصة مع الجنسين القريب . . فتامَّان ، وإلا . . فناقصان) انتهىٰ .

قال العليمي : (وفي قوله : « بحده » **إشكال** ؛ لأن معرفة الحد لا تمكن إلا بعد الوقوف علىٰ جميع المسائل ، فلا تكون من مقدمات الشروع ، كما نقله الشارح في شرح الحدود عن القطب ، **ويجاب** : بأن ذٰلك بالنسبة للواضع لا الطالب الذي يذكر له أوائل الشروع ، **فليتأمل**) .

وقوله : (**ليكون**) ذٰلك الشارع (**علىٰ بصيرة**) أي : نفسٍ بصيرة ؛ أي : شديد الإبصار ، ويحتمل أنه مصدر بمعنىٰ : تبصر ؛ إذ لو تصوره بأمر عام ؛ ككونه شيئاً نافعاً . . شمله وغيره ، (**في طلبه**) أي : في طلب الشروع فيه ، وأما الطلب السابق على الشروع . . فهو توجه النفس نحو المطلوب ، وهو مسبوق عقلاً بالتصور بوجه ما ؛ فإنَّ طلبَ ما لم يعلم بوجهٍ محالٌ .

(**فإن من ركب متن**) أي : ظهر ناقة (**عمياء**) أي : التي لا بصر لها (**خبط**) أي : اختبط بالشوك والوهدة خبطاً كـ (**خبط**) ناقة (**عشواء**) وهي التي في بصرها نقص ، تخطئ مرة ، وتصيب مرة أخرىٰ .

وأن يعرفَ موضوعَهُ ؛ وهوَ : ما يُبحَثُ في ذٰلكَ العلمِ ؛ عن عوارضِهِ الذَّاتيَّةِ اللَّاحقةِ لهُ .

قوله : (**متن عمياء**) **المتن** : الظهر ؛ وهو قوام البدن ، تبنىٰ عليه سائر أعضائه ، ويستعار لأصل العلم ؛ وهو أمهات مسائله ، إذ به تتقوم نكته ولطائفه ، وإضافة (متن) إلىٰ (عمياء) بيانية ؛ أي : ركب طريقة لا يهتدي سالكها ؛ لأن الأعمىٰ لا يهدي غيره إلى الطريق ، **وقيل** : (عمياء) صفة لمحذوف ؛ أي : متن ناقة عمياء .

والعشواء : ناقة في بصرها سوء ، تخطئ مرةً ، وتصيب أخرىٰ .

وأضاف الخبط للراكب وإن كان صفة للناقة ؛ علىٰ تقدير حذف موصوف (عمياء) لأن فعل الدابة يضاف لراكبها ، ولعل وجه التشبيه حينئذٍ ـ مع أن المشبه أقوىٰ في الظاهر ، وذٰلك لعدم اهتداء العمياء بالكلية للمقصود ـ : أن خبط العشواء أشد ؛ لعدم توقيها في الحركة ، ووجه الشبه هنا : هو الخبط ؛ إذ التقدير : خبطاً مثل خبط العشواء ، فوجه الشبه في المشبه به أظهر . انتهىٰ « عليمي » .

(**وأن يعرف موضوعه**) عبَّر أولاً بالتصور ، وهنا بالمعرفة ؛ إشارة إلىٰ أنه لا يكفي تصور الموضوع ، بل التصديق بموضوعيته (**وهو**) أي : موضوع العلم (**ما يبحث في ذٰلك العلم عن عوارضه**) أي : عن عوارض ذٰلك العلم (**الذاتية اللاحقة له**) صفة للعوارض ، جمع : عارض ، **والعارض** : هو الخارج عن الشيء المحمول عليه ، **والعوارض الذاتية** : هي التي تلحق الشيء لذاته ؛ كلحوق الإدراك للإنسان بالقوة ، أو لجزئه ؛ سواء كان أعم كالتحيز اللاحق للإنسان ؛ لأنه جسم ، أو مساوٍ له كالتكلم اللاحق للإنسان ؛ لأنه ناطق ، أو لأمر خارج عنه مساو له كلحوق التعجب للإنسان ؛ لأنه مدرك .

وأما ما يلحقه لأمر خارج أعم كالحركة اللاحقة للأبيض ؛ لأنه جسم ، أو أخص كالضحك العارض للحيوان ؛ لأنه إنسان ، أو مباين كالحرارة العارضة للماء بسبب النار . . فأعراض غريبة .

وأن يعرفَ غايتَهُ ؛ وهيَ : الثمرةُ الَّتي لأجلِها يُطلَبُ ؛ ليصونَ سعيَهُ عنِ العبثِ .

ومعنى البحث عن أعراض الموضوع الذاتية : حملها عليه ؛ نحو : الكلمات الثلاث : اسم ، وفعل ، وحرف .

أو علىٰ جزئه ؛ نحو : الكلمة : إما معربة ، أو مبنية .

أو علىٰ نوعه ؛ نحو : الحروف كلها مبنية .

أو علىٰ أعراض النوع ؛ نحو : المعرب : إما مرفوع ، أو منصوب ، أو مجرور .

(**وأن يعرف غايته**) أي : غاية الفن الذي سيشرع فيه وفائدته (**وهي الثمرة التي لأجلها يطلب**) ذٰلك الفن (**ليصون**) ويحفظ (**سعيه**) وعمله وشغله (**عن العبث**) أي : عن الشغل بلا فائدة .

وقوله : (**ليصون . . .**) إلىٰ آخره علة لمعرفة الموضوع والغاية . انتهىٰ « كردي » .

قال السيد رحمه الله : (الشروع في العلم فعل اختياري ، فلا بد أن يعلم أولاً : أن لذٰلك العلم فائدة ما ، وإلا . . لامتنع الشروع فيه ؛ كما بين في موضعه ، ولا بد أن تكون تلك الفائدة معتداً بها بالنظر إلى المشقة التي تكون في تحصيل ذٰلك العلم ، وإلا . . لكان شروعه فيه وطلبه يعدان عبثاً عرفاً ، وبذٰلك يفتر جده فيه قطعاً ، ولا بد أن تكون تلك الفائدة هي الفائدة التي تترتب علىٰ ذٰلك العلم ؛ إذ لو لم تكن إياها . . لربما زال اعتقاده فيها بعد الشروع فيه ؛ لعدم المناسبة ، فيصير سعيه في تحصيله عبثاً في نظره .

وأما إذا علم الفائدة المعتد بها المرتبة عليه . . فإنه تكمل رغبته فيه ، ويبالغ في تحصيله كما هو حقه ، ويزداد ذٰلك الاعتقاد بعد الشروع بواسطة مناسبة مسائله لتلك الفائدة) انتهىٰ .

وبه يعلم حكمة قول الشارح : (وأن يعرف) دون (يتصور) ، وتعليله يدل علىٰ أن المراد : أن يعرف أنها فائدة معتد بها ، وأما معرفة أن له فائدة ما . . فلا يمكن الشروع فيه بدونها ؛ علىٰ ما قاله السيد . انتهىٰ « عليمي » .

فحدُّ هٰذا العلمِ الَّذي نحنُ بصددِهِ : علمٌ بأصولٍ يُعرَفُ بها أحوالُ أواخرِ الكلمِ ؛ إعراباً وبناءً .

والفاء في قوله : (**فحد هٰذا العلم الذي نحن بصدده**) أي : بقربه : للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أنه ينبغي لكل شارع في فن من الفنون أن يعرف حده وموضوعه وغايته ، وأردت معرفة حده وما بعده . . فأقول لك : حد هٰذا الفن الذي نحن شارعون فيه (**علم بأصول** . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بقواعد كلية تحتها جزئيات ؛ كقولك : كل فاعل مرفوع ، وكل مفعول منصوب ، إلىٰ غير ذٰلك . انتهىٰ « كردي » .

المراد بالعلم هنا : الإدراك ؛ كما هو المعنى الأصلي له وإن أطلق على الملكة والمسائل ؛ لقوله : (علم بأصول) ، وأتىٰ بالباء ؛ لأنه يقال : علمه وعلم به ، أو ضمنه معنى الإحاطة .

وهي جمع أصل ؛ وهو والقاعدة والضابط والقانون والأساس والنظام . . ألفاظ مترادفة معانيها اصطلاحاً ، **وذٰلك المعنى الاصطلاحي** : هو قضية كلية يتعرف منها أحكام الأفراد المندرجة تحت موضوعها .

أما معناها لغةً : فالأصل والقاعدة مترادفان ؛ لأن معناهما لغةً : ما يبنىٰ عليه الشيء .

وأما الضابط . . فمعناه لغةً : الحافظ الحازم .

وأما القانون والنظام . . فمترادفان ، فمعناهما لغةً : مقياس الشيء ، ذكرها في « القاموس » .

وأما الأساس . . فمعناه لغةً : مبدأ البناء والجدار . انتهىٰ من « الجواهر » .

(**يعرف بها**) أي : بتلك الأصول (**أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً**) .

وفي « الكردي » : التعبير بـ (الأواخر) بالنسبة إلى المبني أغلبي ؛ لأن منه ما لا آخر له ؛ كهاء الضمير ، وباء الجر مما وضع علىٰ حرف واحد .

وموضوعُهُ : الكلماتُ العربيَّةُ ؛ لأنَّهُ يبحثُ فيها عنِ الحركاتِ الإعرابيَّةِ والبنائيَّةِ .

وإنما قال : (**علم بأصول**) دون (أحوال) ليدخل ما هو كالمقدمات ؛ كالكلمة والكلام ، والإعراب والبناء وأنواعهما ؛ لأنها هي ونحوها أصول يتعرف بها الأحوال ، لا العلم بالأحوال أنفسها . انتهىٰ منه .

والمراد بـ (**أحوال الأواخر**) : الأمور العارضة له ، وخرج بذٰلك : ما عدا النحو والصرف ، حتى اللغة ؛ لأنها يعرف بها نفس الأبنية لا أحوالها ، وأما الصرف . . فخرج معه : ما يعرف به أحوال غير الأواخر من أبنية الكلم ، وبقي ما يعرف به ذٰلك ؛ كالقلب والإدغام والتخفيف إذا كانت في الآخر ، فأخرجه بقوله : (إعراباً وبناءً) .

ومعنىٰ هٰذا التعريف : علم بقواعد يستنبط منها إدراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الأحوال المذكورة ؛ بمعنىٰ : أن أي فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذٰلك العلم ، لا أنها تحصل جملةً بالفعل ؛ لأن وجود ما لا نهاية له محال .

(**وموضوعه**) أي : موضوع هٰذا الفن الذي نحن بصدده (**الكلمات العربية ؛ لأنه يبحث فيها عن الحركات الإعرابية والبنائية**) .

قال في « الكردي » : (التعبير فيها بالحركات أغلبي ، ومثلها : الحروف الإعرابية ؛ كما في الأسماء الستة والتثنية والجمع ، والبنائية ؛ كـ « يا زيدان » و« يا زيدون » و« لا غلامين لك » والبحث عن الحركات أعم من أن يكون وجودياً ؛ كالضمة في « يضرب » ، ونون نحو « يضربان » ، وفتحة « أين » ، أو عدمياً كما في « لم يضرب » و« لم يضرباه » أو « كم » و« قد ») انتهىٰ منه .

قوله : (**لأنه يبحث فيها . . .**) إلىٰ آخره ، ولو قال : (من حيث يبحث) . . كان أولىٰ ؛ لأن للكلمات العربية حيثيات مختلفة يقع البحث باعتبارها ، ولما لم يكن البحث عن سائر حيثياتها من أجزاء العلم . . قيد بالحيثية المذكورة ، وتخصيص الحركات بالذكر ؛ لأنها الأصل ، وإلا . . فالحروف مثلها .

وغايتُهُ : الاحترازُ عنِ الخطأ في اللِّسانِ ، والاستعانةُ علىٰ فهمِ معاني الكتابِ والسُّنةِ ، ومسائلِ الفقهِ ، ومُخاطَبَةِ العربِ بعضِهِم بعضاً .

ولمَّا كانَ موضوعُ هـٰذا العلمِ الكلمَ العربيَّةَ ، وكانَ البحثُ في كلِّ علمٍ عن أحوالِ موضوعِهِ . . بدأَ المُصنِّفُ . . . .

(**وغايته**) أي : وغاية هـٰذا الفن الذي نحن بصدده ؛ أي : فائدته : (**الاحتراز**) والتحفظ . . . إلىٰ آخره ؛ أي : التمكن من الاحتراز ، والأولىٰ جعل هـٰذا فائدة النحو ، وأما غايته حقيقةً . . فحصول السعادة الأبدية .

وقوله : (**عن الخطأ في اللسان**) أي : في اللفظ ؛ أي : التوقي عن الخطأ واللحن وغير الصواب في الكلام .

(**والاستعانة**) معطوف على (الاحتراز) أي : الاستعانة به (**علىٰ فهم معاني الكتاب**) أي : القرآن ، وفهم معاني كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لأن فهم المعاني فرع عن فهم المباني الموصل إلى السعادة الأبدية إن عمل بما فيهما ، وهو معنىٰ قول الشارح : والاستعانة علىٰ فهم معاني الكتاب (**والسنة**) أي : الحديث (و) الاستعانة علىٰ فهم معاني (**مسائل الفقه**) **ومسائل العلم** : هي المطالب التي يبرهن عليها في العلم ، **والفقه لغةً** : الفهم مطلقاً ، **وقيل** : فهم ما دق منه ، يقال فيه : فقه كـ (فهم) وزناً ومعنىً ، وفَقَه ـ بفتح القاف ـ : إذا سبق غيره في الفهم ، وفَقُه ـ بضمها ـ : إذا كان الفقه سجيةً له وطبيعةً ، **ومعنى الفهم** : ارتسام صورة الشيء في الذهن .

واصطلاحاً : العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية .

(و) الاستعانة به علىٰ فهم (**مخاطبة العرب بعضهم بعضاً**) في محاوراتهم (**ولما كان موضوع هـٰذا العلم**) الذي نحن بصدده (**الكلم العربية ، وكان البحث في كل علم**) وفن (**عن أحوال موضوعه . . بدأ المصنف**) يعني : أبا عبد الله محمد

ببيانِ الموضوعِ فقالَ ـ بعدَ الابتداءِ بالبسملةِ ؛ تبرُّكاً باسمِهِ القديمِ ، واقتداءً بالكتابِ الكريمِ ، وعملاً بقولِ النَّبيِّ العظيمِ : « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِـ (بِٱسْمِ ٱللهِ) . . فَهُوَ أَبْتَرُ » أي : أقطعُ .

ابن هشام الأنصاري المصري ؛ أي : أراد بدايةً كتابه (**ببيان الموضوع**) أي : بموضوع هٰذا الفن وهو الكلمات العربية (**فقال بعد الابتداء بالبسملة ؛ تبركاً باسمه القديم**) الذي اشتملت عليه البسملة (**واقتداءً بالكتاب الكريم ، وعملاً بقول النبي العظيم**) صلى الله عليه وسلم : (« **كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بـ « باسم الله » . . فهو أبتر** » **أي : أقطع**) .

❋ ❋ ❋

سندي إلى المصنف ابن هشام الأنصاري رحمه الله تعالىٰ

فأردت أنا : أن أروي عنه هٰذا المتن وسائر كتبه بسندي المتصل إليه فأقول : الحمد لله الذي جعل سلسلة الأسانيد مواصلةً بين الأولين والآخرين ، والصلاة والسلام علىٰ زبدة المرسلين ، سيدنا محمد قائد الغر المحجلين ، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين ، وتابعيهم بإحسان إلىٰ يوم الدين .

أما بعد :

فإني أقول : أروي هٰذا المتن الوحيد ، والدر الفريد ، الذي ألفه سيبويه زمانه ، وكوكب عصره ، أبو عبد الله محمد بن يوسف ابن هشام الأنصاري الخزرجي ، جمال الدين المصري ، متعه الله تعالىٰ بروضة جناته ، المسمىٰ بـ : « قطر الندىٰ وبل الصدىٰ » ، وسائر كتبه النفيسة ؛ كـ « أوضح المسالك علىٰ ألفية ابن مالك » و« مغني اللبيب » و« الشذور » و« شرحه » وجميع مؤلفاته طراً :

١ ـ عن الشيخ العلامة المتفنن الشيخ محمد مديد الأثيوبي الهرري الأديلي التولمي ، الشافعي النحوي السلفي قراءة عليه وإجازة لي لهٰذا الكتاب وشرحه « النكات » لابن هشام و« شرح عبد الله الفاكهي » من أوله إلىٰ آخره ، في تاريخ (١٣٦٣ هـ) سنة ألف وثلاث مئة وثلاث وستين .

٢ ـ عن الشيخ العلامة محمد ججو العروسي الشافعي .

٣ ـ عن الشيخ عبد الله المحدث النحوي ابن آدم الهرري ، الشافعي المعمر نحو (١٣٠) سنة .

٤ ـ عن السيد أحمد زيني دحلان المكي الشافعي .

قراءة عليه من أوله إلىٰ آخره ، وإجازة لي فيه مرات كثيرة .

(ح)

. . . .

١ ـ وعن الشيخ محمد ياسين بن عيسى الفاداني ، المكي إجازة .

٢ ـ عن الشيخ محمد علي المالكي المكي .

٣ ـ عن أخيه الشيخ محمد عابد بن حسين المالكي المكي .

٤ ـ عن السيد أحمد زيني دحلان .

٥ ـ عن عثمان بن حسن الدمياطي .

٦ ـ عن محمد بن محمد بن عبد القادر الأمير الكبير .

٧ ـ عن محمد بن سالم الحفني .

٨ ـ عن أبي حامد محمد بن محمد البديري .

٩ ـ عن أبي الأسرار حسن العجيمي المكي .

١٠ ـ عن شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي .

١١ ـ عن محمد بن عبد الرحمٰن العلقمي .

١٢ ـ عن الحافظ جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي .

١٣ ـ عن الإمام علم الدين صالح بن عمر البلقيني .

١٤ ـ عن أبي زيد عبد الرحمٰن بن القباني .

١٥ ـ عن مؤلفه العلامة ، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري رحمه الله تعالىٰ به ، وبسائر تصانيفه من كل الفنون .

وعلىٰ هٰذا السند : يكون بيني وبين ابن هشام أربعة عشر واسطة ، وقد أجزت روايته عني بهٰذا السند لمن قرأه علي ، ولمن قرأ علىٰ من قرأ علي وإن نزل ، وأوصي نفسي وإياه بتقوى الله تعالىٰ في السر والعلن ، وصالح الدعوة لي ولوالدي .

وعلىٰ هٰذا جرى التوقيع والختم

(الكلمةُ) بفتحِ الكافِ وكسرِ اللّامِ أفصحُ مِنْ فتحِها وكسرِها ، معَ إسكانِ اللّامِ فيهِما ؛ وهيَ لغةً : تقالُ للجملِ المُفيدةِ ؛ ....

٤ ـ الكلمة وأقسامها

وبسندي المذكور : قال ابن هشام الأنصاري رحمه الله تعالىٰ :

(**الكلمة ؛ بفتح الكاف وكسر اللام**) بوزن : نَبِقة (**أفصح**) أي : أكثر فصاحةً ، **ومعنىٰ كون اللفظ أفصح** : كثرة استعماله ، لا الفصاحة البليغية . انتهى « العليمي » .

(**من فتحها**) أي : من فتح الكاف مع إسكان اللام ، بوزن : تَمْرة (**وكسرها**) أي : كسر الكاف (**مع إسكان اللام**) بوزن : سِدْرة ، (**فيهما**) أي : في فتح الكاف وكسرها ، وفي « الكردي » : وإنما كانت بفتح الكاف وكسر اللام أفصح ؛ لأن ذٰلك أصل وضعها ، وما سواه مخفف عنه ، وإذا كان عين الفعل من هٰذا الوزن حرف حلق . . جازت فيه لغة رابعة : كسر الفاء والعين ؛ كـ (فخذ) ، وجمع هٰذه اللغات الثلاث في لفظ (كلمة) ابنُ معطي في « ألفيته » فقال : (من الرجز)

فيها ثلاث من لغات الأمة : كَلِمَةٌ ، وكِلْمَةٌ ، وكَلْمَةْ

انتهىٰ « حمدون » .

(**وهي**) أي : لفظ الكلمة (**لغة : تقال للجمل**) أي : تطلق على الجمل (**المفيدة**) فائدة تامة ، والضمير في قوله : (وهي لغة . . .) إلىٰ آخره راجعٌ للكلمة باعتبار لفظها بالنسبة لقوله : (لغةً تقال) لأن الذي يقال ـ أي : يطلق ـ علىٰ ما ذكر : لفظ الكلمة ، وباعتبار معناها بالنسبة لقوله : (واصطلاحاً : قول . . .) إلىٰ آخره .

والمراد بـ (**الجمل**) : الجنس الصادق بالجملة والأكثر ؛ لأن لام التعريف التي للجنس تبطل معنى الجمع .

والمراد بـ (**المفيدة**) : الدالة علىٰ معنىً يحسن سكوت المتكلم عليه . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

وعبارة الكردي : قوله : (وهي لغة : تقال للجملة المفيدة) **يريد** : أن الكلمة موضوعة للألفاظ المفردة ؛ كما يدل عليه قوله الآتي : وهو من إطلاق الجزء مراداً به الكل) ، لا أنها قد تقال في اللغة للجمل المفيدة .

وقد يقال : إن قوله : (وهو من إطلاق الجزء مراداً به الكل . . .) إلىٰ آخره يدل علىٰ أن ذٰلك مجاز ، فينافي قوله : (وهي لغة) .

ويجابُ عنه : بأن ذٰلك مجاز لغوي ، فلا منافاة ؛ **لأن مراده** : أنها لغة منحصرة في الجمل المفيدة ؛ كما توهمه مقابلته بقوله الآتي : (واصطلاحاً) .

واللام في قوله : (للجمل) كالتي في قوله تعالىٰ : ﴿ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ ﴾ (١) ، وإطلاق الكلمة على الكلام وإن كان كثيراً في نفسه : قليل بالنسبة إلىٰ إطلاقها على المفردات ، وعكسه أقل ؛ نحو : (كلامك زيد) .

قال سيبويه في « كتابه » : (إذ تقدير قولهم : « مَن أنت زيدٌ » : من أنت كلامُك زيدٌ) انتهىٰ منه .

وقال الكردي أيضاً : (قوله : « مراداً به الكل » لا تكاد تجد « كلاً » في كلام العرب مقروناً بـ « أل » ، ومثله : « بعض » .

قال في « القاموس » : « الكل : اسم لجميع الأجزاء » ، ثم قال : « وكل وبعض : معرفتان لم يجئ عن العرب بالألف واللام ، وهو جائز ») .

مثال إطلاق الكلمة على الجمل المفيدة لغة (**كقوله تعالىٰ**) حكايةً عمن حضره الموت من الكفار يسأل الرجوع إلى الدنيا إذا عاين : (﴿ كَلَّا ﴾) أي : لا رجوع له إلى الدنيا (﴿ إِنَّهَا ﴾) أي : لفظة قوله : ﴿ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴾ (٢) إلى الدنيا

---

(١) سورة الأنبياء : (٦٠) .

(٢) سورة المؤمنون : (٩٩) .

كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا ﴾ ، ﴿ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ﴾ ، ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ ﴾ ، وهوَ مِنْ إطلاقِ الجزءِ مراداً بهِ الكلُّ .

واصطلاحاً : ....

(﴿ كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا ﴾)(١) ؛ أي : من حضره الموت من الكفار ورأىٰ مقعده من النار ومقعده من الجنة لو آمن ولم تقبل له . . إشارةً ؛ أي : هـٰذا إشارة إلىٰ قوله : ﴿ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴾(٢) إلى الدنيا ، والجمع في قوله : (رب ارجعون) للتعظيم ، وهو من خطاب الواحد بلفظ الجمع ؛ أي : رب أرجعني إلى الدنيا ، **وقيل** : (رب) خطاب له تعالىٰ ، و(ارجعون) للملائكة ، **والشاهد من الآية** : إطلاق لفظ (كلمة) علىٰ جملة (ارجعون) .

وقوله تعالىٰ : (﴿ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ ﴾) يعني : كلمة الشهادتين (﴿ هِىَ ٱلْعُلْيَا ﴾)(٣) ؛ أي : هي الرفيعة ، ترفع قائلها إلى الجنة ، وكقوله تعالىٰ : (﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ ﴾) أي : نفذ حكم (﴿ رَبِّكَ ﴾) وقضاؤه على الكافرين بإهلاكهم ؛ وهي كلمة : ﴿ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ﴾(٤) .

(**وهو**) أي : إطلاق لفظة (الكلمة) على الجمل المفيدة (**من إطلاق**) اسم (**الجزء**) حالة كون اسم الجزء (**مراداً به الكل**) أي : كل الأفراد .

قوله : (**واصطلاحاً**) أي : والكلمة حال كونها ملحوظةً ومراعاةً من حيث الاصطلاحُ ، فهو حال من المضاف المحذوف ، وليس هو حال من الكلمة من حيث كونها مبتدأ حتىٰ يرد : إن وقوع الحال من المبتدأ خلاف الصحيح ؛ إذ التقدير : مفسر الكلمة ومبينها اصطلاحاً ، فهي حينئذ في معنى المفعول ، ثم حذف المضاف لدلالة المضاف

---

(١) سورة المؤمنون : (١٠٠) .

(٢) سورة المؤمنون : (٩٩) .

(٣) سورة التوبة : (٤٠) .

(٤) سورة هود ﷺ : (١١٩) .

(قولٌ) أي : مَقُولٌ ؛ تحقيقاً أو تقديراً ؛ استعمالاً للمَصدَرِ بمعنى المفعولِ ؛ كاللَّفظِ بمعنى الملفوظِ ؛ ....

إليه عليه ؛ إذ هو بصدد التفسير والبيان وأقيم المضاف إليه مقامه ، وعلىٰ هٰذا يدور قولهم في نظيره : (لغةً) ، أو (في اللغة) ، و(اصطلاحاً) أو (في الاصطلاح) .

وقوله : (**الكلمة**) مبتدأ خبره : (قول ؛ أي : مقول تحقيقاً) أي : لفظاً ؛ كـ (رجل وفرس) ، (**أو تقديراً**) كالضمائر المستترة ؛ كما في (قمْ) ، وإنما فسر القول بقوله : أي : مقول ؛ تحقيقاً أو تقديراً (**استعمالاً للمصدر بمعنى المفعول ؛ كاللفظ بمعنى الملفوظ**) والخلق بمعنى المخلوق ، وعبارة الكردي هنا : (تحقيقاً أو تقديراً) أي : قولاً محققاً أو مقدراً ، أو قول تحقيق أو تقدير ، أو قولاً ذا تحقيق أو تقدير ، وإنما قال ذٰلك ـ أي : قول ـ بناءً علىٰ جواز استعمال المشترك في معنييه الحقيقيين إن كان القول حقيقةً في الحقيقي ؛ الذي هو اللفظي ، والتقديري ؛ كالضمير المستتر في (قمْ) ، أو الحقيقي والمجازي إن كان حقيقةً في الأول ومجازاً في الثاني .

قوله : (**أو تقديراً**) كالضمير المستتر ، وكالمفسر بما بعده ؛ نحو : ﴿ إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ ﴾[1] ، **هٰذا هو الصحيح** ، وذهب ابن الخباز إلىٰ منع تسمية الضمير المستتر اسماً قال : (لأنه لا يسمىٰ كلمة) ورد بجواز تأكيده ، أو العطف عليه ، ومجيء الحال منه ، ونحو ذٰلك . انتهىٰ « كردي » .

وقوله أيضاً : (**قول**) قال العليمي : (لم يقل : « قولة » ليطابق الخبر المبتدأ في التأنيث ؛ لأن من شروط المطابقة : أن يكون الخبر مشتقاً ، أو في حكمه ، والقول هنا وإن كان بمعنى المشتق ـ أي : مقول ـ إلا أنه مصدر ، ويجوز اعتبار الأصل في مثله ، واعتبار حاله المنتقل إليها ، علىٰ أن الرضي قد صرح بأن التاء لا تلحق من المصادر إلا ما وضع وصفاً ، ثم إن التاء في الكلمة للوحدة لا للتأنيث) .

---

(١) سورة النساء : (١٧٦) .

وهوَ : اللَّفظُ الموضوعُ لمعنىً ؛ مفرداً كانَ أو مركَّباً ، مفيداً كانَ أو غيرَ مفيدٍ .

واللَّفظُ : ما يتلفَّظُ بهِ الإنسانُ ؛ ....

(**وهو**) أي : ذٰلك القول : (**اللفظ الموضوع لمعنىً**) من المعاني ، من **الوضع** ؛ وهو : تعيين الدلالة علىٰ معنىً بنفسه ؛ كـ (زيد) ، أو بقرينة ؛ كـ (رأيت قمراً معمماً) ليشمل ذٰلك الوضع نوع الحقيقة والمجاز عند من قال : إن المجاز موضوع أيضاً لٰكن بوضع ثان ، **واختلف أيضاً في المركبات ؛ فقيل** : ليست موضوعات ، فإنما دلالتها عقلية ، واختاره ابن مالك ، وصححه خالد في « شرح الأزهرية » ، **وصحح** الدماميني في « شرح التسهيل » تبعاً للرضي أنها موضوعة بقانون كلي تعرف به المركبات القياسية ، وذٰلك كما تبين : أن المضاف مقدم على المضاف إليه ، والفعل مقدم على الفاعل . انتهىٰ « كردي » .

(**مفرداً كان**) ذٰلك اللفظ ؛ كـ (زيد وفرس) ، **فاللفظ** : هو الصوت المشتمل علىٰ بعض الحروف الهجائية ، سواء دل علىٰ معنىً ؛ كـ (زيد) ، أم لم يدل ؛ كـ (ديز) مقلوب (زيد) ، فتبين : أن كل قول لفظ ، ولا ينعكس ، **والمفرد** : ما لا يدل جزؤه علىٰ جزء معناه ، وذٰلك نحو : (زيد) فإن أجزاءه ؛ وهي : (الزاي والياء والدال) إذا أفردت . . لا تدل علىٰ شيء مما يدل هو عليه ، بخلاف قولك : (غلام زيد) فإن كلاً من جزأيه ؛ وهما : (الغلام ، وزيد) دال علىٰ جزء معناه ، فهٰذا يسمىٰ : مركباً ، لا مفرداً .

(**أو**) كان ذٰلك اللفظ (**مركباً**) كـ (زيد قائم ، وإن قام زيد) ، (**مفيداً كان**) ذٰلك المركب ؛ كـ (زيد قائم) ، (**أو**) كان (**غير مفيد**) كـ (إن قام زيد) .

(**واللفظ**) : هو (**ما يتلفظ به الإنسان**) وينطقه بلسانه حقيقةً ، ومنه المحذوفات ، أو حكماً ، وذٰلك كالضمائر المستترة ؛ فإنها ـ كما قال الرضي ـ ليست بحرف ولا صوت ، ولم يوضع لها لفظ ، وإنما عبروا عنها باستعارة لفظ المنفصل لها ؛ للتقريب إلىٰ فهم المبتدئ .

مُهمَلاً كانَ أو مُستعمَلاً ، فالقولُ أخصُّ منهُ ؛ لاختصاصِهِ بالموضوعِ ، فكلُّ قولٍ لفظٌ ، ولا عكسَ بالمعنى اللُّغويِّ .

(**مهملاً كان**) ذٰلك اللفظ ؛ وهو : الذي لم يوضع له معنىً ؛ كـ (ديز) ، من أهمله ؛ إذا تركه ، (**أو**) كان (**مستعملاً**) ولو في غير المعنى الذي وضع له ؛ بأن غير معناه الذي وضع له ؛ كـ (زيد) في امرأة ، و(هند) في رجل ، وإنما قلنا ذٰلك ؛ ليشمل المستعمل الذي استعمل في غير ما وضع له أولاً ؛ كالضمائر وأسماء الإشارة الموضوعة عند بعض منهم ـ كالتفتازاني ـ لمعنىً كلمي ، حيث قالوا : إن (أنا) مثلاً موضوع للمتكلم من حيث هو متكلم ، ولفظ (هٰذا) موضوع للمشار إليه المفرد المذكر ، وهو معنىً كلي ، والشخص إنما يكون بحسب الخارج ، لا بالنظر إلىٰ مفهوم اللفظ . انتهىٰ ، فإذا قلت : (أنا قلت ، أنا فعلت ، أو مررت بزيد هٰذا) مثلاً . . لم تستعمل الضميرَ ولا اسم الإشارة في المعنى الذي وضعا له ؛ وهو المعنى الكلي ، وإنما استعملت كلاً منهما في مُشخَّص خارجي مجازاً ، إلا أن يقال : إن المجاز أيضاً موضوع ؛ كما هو عند بعضهم ، لٰكن بعض من المعنى الموضوع بوضع ثان ، **تأمل** . انتهىٰ « كردي » .

والفاء في قوله : (**فالقول**) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت ما ذكرته لك في بيان معنى (القول) ومعنى (اللفظ) ، وأردت بيان ما بينهما من الترادف والتخالف ، والخصوص والعموم . . فأقول لك : القول (**أخص**) أي : أقل ماصدق (منه) أي : من اللفظ (**لاختصاصه بالموضوع ؛ ف**) إنه يقال فيهما : (**كل قول**) وهو اللفظ الموضوع لمعنىً ، (**لفظ**) أي : داخل في مسمى اللفظ ؛ لأنه الصوت المشتمل على الحروف ، (**ولا عكس**) أي : لا ينعكس هٰذا الضابط الكلي عكساً مفسراً (**بالمعنى اللغوي**) أي : بمعناه المعلوم عند اللغويين ؛ **لأن العكس في اللغة** : تبديل موجبة كلية بموجبة كلية ؛ مثاله أن يقال : (كل بشر إنسان ، وكل إنسان بشر) ، فلا يقال هنا : (كل لفظ قول ، وكل قول لفظ) **لأنه لا يصح** ؛ لعدم دخول اللفظ المهمل في القول الموضوع لمعنىً ، واحترز بالعكس

فخرجَ بالقولِ : غيرُهُ ؛ كالدَّوالِّ الأربعِ ـ وهيَ : الخطُّ ، والإشارةُ ، والعُقَدُ ، والنُّصُبُ ـ المُشارِكَةِ للكلمةِ في الدِّلالةِ على المعنىٰ .

اللغوي عن العكس المنطقي ؛ إذ الموجبة الكلية عندهم تنعكس بالموجبة الجزئية ، **فيصح هنا** : كل قول لفظ ، فينعكس إلىٰ بعض القول لفظ .

وعبارة الكردي هنا : قوله : (ولا ينعكس بالمعنى اللغوي) **المراد بالعكس اللغوي** : هو عكس الموجبة الكلية بموجبة كلية ، كما في عكس المترادفين والمتساويين ؛ نحو : (كل بشر إنسان ، وكل إنسان بشر) ، و(كل ناطق ضاحك ، وكل ضاحك ناطق) ، فلا يقال هنا : (كل قول لفظ ، وكل لفظ قول) .

واحترز بالعكس اللغوي عن العكس المنطقي ، **فإنه يصح هنا** ؛ إذ العكس في اصطلاحهم : الموجبة الكلية عكسها موجبة جزئية ، فيصح كل قول لفظ ، فينعكس إلىٰ بعض اللفظ قول ؛ وهو المستعمل .

(**فخرج بالقول**) الذي هو اللفظ الدال على المعنىٰ : (**غيره**) أي : غير القول ؛ مما يدل علىٰ معنىً وليس بقول (**كالدوالِّ الأربع**) أي : كالأمورِ الأربعة التي تدل علىٰ معنىً من المعاني مع كونها غير قول (**وهي**) أي : تلك الدوال (**الخط**) أي : الكتابة بأي قلم كان ، (**والإشارة**) سواء كانت باليد أو بالرأس أو بالطرف ، (**والعُقَدُ**) بضم ففتح : جمع عقدة ؛ وهي : الإفهام بعقد الأصابع لأعداد مخصوصة ، (**والنُّصُبُ**) بضمتين : جمع نصبة ـ بضم فسكون ـ وهي : العلامة المنصوبة لإفهام معناها ؛ كجعل المحراب دليلاً على القبلة ، ونصب الأحجار علىٰ حدود الأرض إذا قسمت ، وحدود المزارع ، ونصب الألواح المرفوعة علىٰ مقاطع الشوارع ؛ لبيان جهة النواحي ، ونحوها ؛ كلسان الحال .

(**المشاركة**) تلك الدوال (**للكلمة**) الدالة علىٰ معنىً من المعاني (**في الدلالة على المعنى**) المفهوم منها ؛ كدلالة المحراب على القبلة ، ودلالة النصب علىٰ جهات المقاطع مثلاً .

وصحَّ الإخراجُ بهِ وإن كانَ جنساً ؛ لِمَا قالوهُ : مِنْ أنَّ الجنسَ إذا كانَ بينَهُ وبينَ فصلِهِ عمومٌ وخصوصٌ مِنْ وجهٍ . . صحَّ أن يَخرُجَ بهِ ما تناولَهُ عمومُ فصلِهِ ، والقولُ معَ فصلِهِ الَّذي هوَ (مُفرَدٌ) كذٰلكَ ؛ لصدقِهما . . . .

(**وصح الإخراج**) أي : إخراج الدوال الأربع (**به**) أي : بالقول (**وإن كان**) القول (**جنساً**) تحته فصول ، والجنس إنما يكون للإدخال ، والذي يكون للإخراج هو فصول ذٰلك الجنس .

قوله : (**وصح الإخراج به وإن كان جنساً**) قال الكردي : (هٰذا جواب عن سؤال مقدر منشؤه قوله : « فخرج بالقول غيره » **وتقديره** : لم حكمت بالإخراج بالقول وهو جنس للكلمة ، والجنس لا يؤتىٰ به إلا لبيان أصل الذات ، لا لإخراج شيء ، والإخراج من خصائص الفصول ؟ فأجاب عن ذٰلك بما ذكره .

وتحقيقه : أن الجنس له جهتان حينئذٍ : فبالنظر إلىٰ عمومه يفيد بيان أصل الذات ؛ كما هو دأب الأجناس ، وبالنظر إلىٰ خصوصه يفيد الاحتراز ؛ كما هو دأب الأصول ، أو يقال : إن المراد بالخروج بالجنس : إيذان الجنس بمباينته لما عداه من المعرف ، فعلىٰ ذٰلك يقال : يخرج عنده ـ أي : عند القول ـ غيره من الدوال ، لا به) أي : لا بالقول ؛ أي : وصح إخراج الدوال الأربع بالقول (**لما قالوه**) أي : لأجل ما قال العلماء من المناطقة والنحاة .

وقوله : (**من أن الجنس . . .**) إلىٰ آخره بيانٌ لما قالوه ؛ أي : لما قالوه : من أن الجنس كالقول (**إذا كان بينه وبين فصله**) كالمفرد (**عموم وخصوص من وجه**) أي : وخصوص من وجه ، ففي الكلام اكتفاء ؛ وهو : اجتماع شيئين في مادة ، وانفراد كل منهما في مادة أخرىٰ . . (**صح أن يخرج به**) أي : بالجنس (**ما تناوله**) وشمله (**عموم فصله**) أي : فصل ذٰلك الجنس ؛ وهو المفرد ، (**والقول مع فصله الذي هو مفرد كذٰلك**) أي : بينهما عموم وخصوص من وجه (**لصدقهما**) أي : لصدق القول

علىٰ (زيدٍ) ونحوِهِ ، وانفرادِ القولِ بصدقِهِ على المُركَّبِ ، والمُفرَدِ بصدقِهِ على المعنىٰ دونَ اللَّفظِ ؛ كما يُقَالُ : معنىً مُفرَدٌ .

والمرادُ بالمُفرَدِ : ما لا يدلُّ جزؤُهُ علىٰ جزءِ معناهُ ؛ . . . .

والمفرد (**علىٰ زيد**) أي : اجتماعهما فيه ، (**ونحوه**) كـ (فرس وبقر) ، (**وانفراد القول**) عن المفرد (**بصدقه**) أي : بصدق القول (**على المركب**) كـ (عبد الله) ، (و) انفراد (**المفرد بصدقه على المعنىٰ دون اللفظ**) ، وذٰلك (**كما يقال**) : هٰذا اللفظ له (**معنىً مفرد**) أي : مستقل لا علاقة له بغيره .

(**والمراد بالمفرد**) هنا ؛ أي : في باب المركب : (**ما لا يدل جزؤه**) أي : جزء لفظه ؛ أي : ما لا يقصد بجزئه الدلالةُ علىٰ جزء معناه ، سواء كان له ولمعناه جزء ؛ كـ (ضرب) ، أو لم يكن لأحد منهما جزء ؛ كـ (عِهْ) و(لِهْ) علمين من الأمر ؛ من (وعىٰ) و(ولي) ، ويدخل فيه نحو : (الضَّرب عبد الله) ، و(حيوانٌ ناطقٌ) علمين لإنسانين ، **والفرق بينهما حينئذٍ** : أن الدلالة في الأولىٰ مفقودة ، وفي الثانية : غير مقصودة .

قوله : (**ما لا يدل جزؤه**) أي : لفظ موضوع لمعنىً لا يدل جزؤه (**علىٰ جزء معناه**) لأن هٰذا تعريف للمفرد في الاصطلاح المنطقي ، وهو من أقسام اللفظ الموضوع ، ويدخل فيه عندهم : الأعلام المركبة ، والمحققون من النحاة علىٰ أنها مركبات بحسب أصلها ، وبذٰلك يُصَرِّحُ كلامهم في ما لا ينصرف ، والمفرد عندهم : الملفوظ بلفظ واحد بحسب العرف ؛ إذ نظرهم في اللفظ من حيث الإعراب والبناء ، والعلم المركب قد يشتمل علىٰ إعرابين ، وإنما كانت مفردات عند المنطقي ؛ لأن نظره في المعاني أصالة ، وبما تقرر علم : أن المفرد من أقسام اللفظ في الاصطلاحين ، **وعلىٰ هٰذا** : يشكل قول الشارح ـ يعني : ابن هشام ـ في « نكاته على القطر » : أنه ينفرد عن القول ، **فتدبر** .

كـ (زيدٍ) فإنَّ أجزاءَهُ هيَ ذواتُ حروفِهِ الثَّلاثَةِ ؛ الَّتي هيَ : (ز ، ي ، د) ، وكلٌّ منها لا يدلُّ علىٰ معنىً ، وليسَتْ أجزاؤُهُ : الزَّايُ والياءُ والدَّالُ ، خلافاً لِمَا في « الشَّرحِ » ، بل هـٰذهِ أسماءٌ مسمَّياتُها أجزاؤُهُ ، ومسمَّياتُها لا تدلُّ علىٰ معنىً ، وإنَّما يُقالُ لها : حروفُ المباني ، وتطلقُ بإزاءِ حروفِ المعاني ؛ . . . .

وإضافة (جزء) من تعريفي المفرد والمركب . . للعهد الذهني بالاصطلاح البياني ، فلا تفيد تعريفاً ، فيكون الجزء في تعريف المفرد نكرةً في سياق النفي فيفيد العموم ، بخلافه في المركب ؛ فإنها في الإثبات ، **فالمعنىٰ** : **أن المفرد** : ما لا يدل شيء من أجزائه ، **والمركب** : ما يدل شيء منها ، فلا يرد : (غلام زيد) غير علم على التعريفين طرداً وعكسه ؛ لأن الغين مثلاً لا تدل ، والمراد : الدلالة المقصودة ، فلا يرد : (الحيوان الناطق) علماً على التعريفين طرداً وعكساً علىٰ جزء معناه (كـ : **زيد ؛ فإن أجزاءه هي ذوات حروفه الثلاثة التي هي : ز ، ي ، د**) **والصواب** : كتابتها : (زه ، يه ، ده) بإلحاق هاء السكت بها ؛ لأن الكلمة تكتب علىٰ ما يقتضيه الابتداء والوقف ، وإنما يوقف علىٰ ما هو حرف واحد أصلاً كالمذكورات ، أو بعد حذف شيء منها ؛ كـ (عه) بهاء السكت ، (**وكل منها لا يدل علىٰ معنىً ، وليست أجزاؤه : الزاي ، والياء ، والدال**) حالة عدم كون هـٰذه أجزاء لها ، (**خلافاً**) أي : مخالفاً (**لما**) قاله ابن هشام (**في « الشرح »**) أي : في « شرح قطر الندى » ، المسمى : « النُّكات علىٰ قطر الندىٰ » فإنه قال فيه : (نحو : زيد ؛ فإن أجزاءه ـ وهي : الزاي والياء والدال ـ إذا أفردت . . لا تدل علىٰ شيء) ، (**بل هـٰذه**) الأجزاء التي ذكرها ؛ من الزاي والياء والدال (**أسماء ، مسمياتها**) وهي : زه ، يه ، ده (**أجزاؤه**) أي : أجزاء زيد (**ومسمياتها**) أي : مسميات تلك الأجزاء ؛ وهي : زه ، يه ، ده (**لا تدل علىٰ معنىً**) من المعاني ، (**وإنما يقال لها**) أي : لتلك المسميات : (**حروف المباني**) سميت بذٰلك ؛ لابتناء الكلمات وتركبها منها ، أي : من حروف المباني ، (**وتطلق**) هي ؛ أي : حروف المباني ؛ أي : تذكر (**بإزاء حروف المعاني**) سميت بذٰلك ؛ لأنها

الَّتي هي قَسيمَةُ الأسماءِ والأفعالِ ، كما صرَّح بهِ العلَّامةُ ابنُ أبي شريفٍ في « حاشيتِهِ على المَحَلِّيِّ » .

وخرجَ بالمُفرَدِ : المُركَّبُ ؛ وهوَ : ما يدلُّ جزؤُهُ علىٰ جزءِ معناهُ ؛ كـ (غلامِ زيدٍ) .

وزادَ ابنُ مالكٍ في تعريفِها في « التَّسهيلِ » : (مُستقِلٌّ) لإخراجِ أبعاضِ الكلماتِ الدَّالَّةِ علىٰ معنىً ؛ كحروفِ المُضارَعَةِ ، وياءِ النَّسبِ ، وتاءِ التَّأنيثِ ، وألفِ المُفاعَلَةِ ،

توصل معاني الأفعال إلى الاسم ، (**التي**) صفة لحروف المعاني ، (**هي**) أي : حروف المعاني (**قسيمة الأسماء والأفعال**) ، **وقسيم الشيء** : ما كان مبايناً للشيء ومندرجاً معه تحت أصل كلي . انتهىٰ من « الفتوحات » .

(**كما صرح به**) أي : بكون حروف المعاني قسيمة الأسماء والأفعال (**العلامة**) هو **لغةً** : كثير العلم ، موضوع للمبالغة ، فالوصف به بهٰذا الاعتبار ، ودعوى اختصاص القطب بذٰلك إن صحت . . فلا تدل إلا علىٰ أنه الفائق في أهل عصره ، ولا تدل علىٰ أنه جمَعَ جميع أقسام العلوم ، علىٰ أنه لو سلم أن ذٰلك صار لهم . . فمخالفته لغرض صحيح .

(**ابن أبي شريف في « حاشيته على المحلي »**) أي : « شرح المحلي » وكتابهِ علىٰ « جمع الجوامع » ، أو سمَّاه باسمِ مؤلِّفه .

(**وخرج بالمفرد : المركب ؛ وهو**) أي : المركب (**ما يدل جزؤه**) أي : يقصد دلالة جزئه (**علىٰ جزء معناه ؛ كـ « غلام زيد »**) .

(**وزاد ابن مالك في تعريفها**) أي : في تعريف الكلمة بقوله : قول مفرد مستقل أي : زاد (**في « التسهيل »**) في تعريف الكلمة : لفظ (**مستقل**) أي : مستقل ذٰلك القول ؛ أي : بنفسه ؛ كـ (زيد) ، أو بمرادفه ؛ كتاء (قمت) ، وألف (قاما) ، ونحو ذٰلك . انتهىٰ « كردي » .

أي : زاد ذٰلك (**لإخراج أبعاض الكلمات الدالة علىٰ معنىً ؛ كحروف المضارعة ، وياء النسب ، وتاء التأنيث ، وألف المفاعلة**) .

فإنَّها ليسَتْ بكلماتٍ ؛ لعدمِ استقلالِها .

وأسقطَهُ المُصنِّفُ كغيرِهِ ـ لعلَّهُ ـ لِمَا جنحَ إليهِ الرَّضيُّ ؛ مِنْ أنَّها معَ ما هيَ فيهِ كلمتانِ صارتا كالكلمةِ الواحدةِ ؛ لشدَّةِ الامتزاجِ ، فجَعَلَ الإعرابَ علىٰ آخرِ ما هيَ فيهِ ؛ كالمُركَّبِ المزجيِّ .

قوله : (**كحروف المضارعة**) الإضافة فيه للملابسة ؛ أي : الحروف التي هي سبب المشابهة ؛ أي : مشابهة الفعل الاسم ، **أو المعنىٰ** : حروف الكلمة المضارعة التي تزاد في الكلمة المشابهة للاسم ، (**فإنها**) أي : فإن تلك الأبعاض (**ليست بكلمات ؛ لعدم استقلالها**) .

وعبارة الكردي : قوله : (لإخراج أبعاض الكلمات) أشار به إلىٰ أن ابن مالك أراد بالمستقل : ما ليس بعض كلمة ، لا المستقل بالإفادة ، وإلا . . لخرج الحرف عن حد الكلمة ، فلا يكون الحد جامعاً لأفراد المحدود .

(**وأسقطه**) أي : أسقط قيد : مستقل (**المصنف**) أي : ابن هشام في « شرح القطر » (**كغيره**) من جمهور النحاة (**لعله**) أي : لعل إسقاط المصنف قيد (مستقل) عن تعريف الكلمة (**لما**) أي : لعلّة (**جنح**) ومال (**إليه**) ا (**الرضي**) أي : إلىٰ مثلها ، بمعنىٰ : أن المصنفَ ابنَ هشام جنح لمثل ذٰلك ، فأسقط ذٰلك القيد في « قطر الندىٰ » لاقتضائه أن تلك الأبعاض غير كلمات حقيقة .

وقوله : (من أنها . . .) إلىٰ آخره بيانٌ لما جنح إليه ؛ أي : أسقطها المصنف لما جنح إليه الرضي ؛ من أنها ، أي : من أن تلك الأبعاض (**مع ما هي فيه كلمتان صارتا كالكلمة الواحدة ؛ لشدة الامتزاج**) أي : لشدة امتزاج تلك الأبعاض بما هي فيه ، (**فجعل الإعراب علىٰ آخر ما هي فيه ؛ كالمركب المزجي**) .

قوله : (**لعله لما جنح إليه الرضي**) الظاهر : أن قوله : (لما جنح إليه) متعلق بـ (أسقطه) ، وقوله : (لعله) جملة معترضة ، والتقدير : لعله ؛ أي : لعل المصنف

وأسقطَ أيضاً مِنَ التَّعريفِ : (الوضعَ) المُخرِجَ للمُهمَلِ ؛ للاستغناءِ عنهُ بتعبيرِهِ بـ : (القولُ الموضوعُ لمعنىً لا غيرُ) ، لـٰكن خالفَ في تعريفِ الكلامِ فعبَّرَ بـ : (اللَّفظِ) دونَ القولِ ، ....

أسقطه لذٰلك ، **وفائدة هـٰذه الجملة** : الإيذان بأن التعليل ليس قطعاً . انتهىٰ « كردي » .

قول الشارح : (**فجعل الإعراب علىٰ آخر ما هي فيه**) هـٰذا ظاهر في الأبعاض المذكورة في « الشرح » ، لا في المثنىٰ وجمع المذكر السالم الداخلة تحت الكاف في كلامه ، وصرح بهما غيره ؛ فإن الإعراب لم يجعل فيهما علىٰ آخر ما فيه من العلامة ، بل هو نفس آخر ما هي فيه ، وذكر الرضي من الأبعاض : التنوين ، ولام التعريف ، ولا يخفىٰ أن الإعراب في نحو : (الرجل) إنما هو للجزء الثاني . انتهىٰ من « العليمي » .

(**وأسقط**) المصنف (**أيضاً**) أي : كما أسقط لفظ (مستقل) أي : أسقط (**من التعريف**) أي : من تعريف الكلمة : (**الوضع**) لمعنىً من المعاني ؛ أي : لم يقل في تعريف الكلمة : قول مفرد موضوع ، (**المُخرِج للمهمل**) من الكلمة ؛ أي : ليخرج ذٰلك القيدُ المهملَ من الكلمة (**للاستغناء**) أي : لاستغنائه (**عنه**) أي : عن تقييد القول بالموضوع (**بتعبيره**) أي : بتعبير المصنف وتفسيره الكلمة (**بـ : القول الموضوع لمعنىً**) من المعاني (**لا غير**) أي : لا غير الموضوع لمعنىً ؛ وهو المهمل ، فلما لم يتناول القول المهمل . . كان مُخرِجاً له ، فلا حاجة إلىٰ قيد آخر لإخراجه .

وعبارة الكردي : قوله : (للاستغناء عنه بتعبيره بالقول) أي : بخلاف من عبر باللفظ ـ كابن الحاجب ـ فإنه لا يستغني عن ذكر الموضوع لإخراج المهمل .

قوله : (**لا غير**) يأتي الكلام عليه في (بحث قبل وبعد) إن شاء الله تعالىٰ .

(**لـٰكن خالف**) المصنف في ما هنا (**في تعريف الكلام فعبر**) أي : المصنف هناك عن الكلام (**بـ : اللفظ ، دون**) تعبيره عنه بـ : (**القول**) خلاف ما هنا .

قال العليمي : (لا موقع لهـٰذا الاستدراك هنا ؛ لأن مخالفته في تعريف الكلام

وآثَرَ القولَ على اللَّفظِ ؛ لكونِهِ جنساً قريباً بالنِّسبةِ إلى اللَّفظِ ؛ إذِ اللَّفظُ يصدقُ عليهِ وعلىٰ غيرِهِ ، والقولُ وإن أُطلِقَ علىٰ غيرِ اللَّفظِ مِنَ الرَّأيِ والاعتقادِ بطريقِ الاشتراكِ . . فالمرادُ بِهِ هنا : (اللَّفظُ) للقرينةِ الدَّالةِ علىٰ ذٰلكَ ، فاستعمالُهُ في الحدِّ أَولىٰ .

لا تنافي أن إسقاط الوضع في تعريف الكلمة للاستغناء بالقول ، **غايته** : أنه يحتاج إسقاطه في تعريف الكلام لنكتة ، والاستدراك إنما يتجه علىٰ نكتة اختيار القول هنا على اللفظ ، فلو أخره إلىٰ ما بعد . . لكان أظهر) انتهىٰ « عليمي » .

(**وآثر**) المصنف ؛ أي : اختار التعبير بـ : (**القول**) في الكلمة (**على**) التعبير فيها بـ : (**اللفظ ؛ لكونه**) أي : لكون القول (**جنساً قريباً بالنسبة إلى اللفظ**) لاختصاص القول باللفظ المستعمل الموضوع لمعنىً ، بخلاف اللفظ ؛ لأنه الصوت المشتمل علىٰ بعض الحروف الهجائية ، سواء كان مستعملاً أو مهملاً ، موضوعاً لمعنىً أم لا ، فهو أعم من القول عموماً وخصوصاً مطلقاً ؛ كما قال الشارح : (**إذ اللفظ يصدق عليه**) أي : على القول ؛ كالمستعمل ، (**وعلىٰ غيره**) أي : وعلىٰ غير القول ؛ كالمهمل ، (**والقول وإن أطلق علىٰ غير اللفظ**) بحسب العرف .

وقوله : (**من الرأي والاعتقاد**) بيان لغير اللفظ ؛ أي : والقول وإن أطلق علىٰ غيره من الرأي والاعتقاد (**بطريق الاشتراك**) بين القول وذٰلك الغير علىٰ سبيل التجوز والعرف ؛ في نحو قولك : (قولي أن زيداً منطلق) أي : اعتقادي وظني . . (**فالمراد به**) أي : بالقول (**هنا**) أي : في مقام تعريف الكلمة : (**اللفظ**) المستعمل الموضوع لمعنىً (**للقرينة الدالة علىٰ ذٰلك**) أي : علىٰ أن المراد بالقول : اللفظ ، لا الرأي والاعتقاد ، (**فاستعماله**) أي : فاستعمال القول (**في الحد**) أي : في حد الكلمة (**أولىٰ**) من استعمال غيره من اللفظ في الحد ؛ لأن استعمال الأجناس البعيدة في الحدود معيب عند أهل النظر ؛ كما ذكره المصنف ابن هشام في « شرحه » .

والمراد بـ (البعيدة) : ما كان كثير الأفراد ، والقريب : عكسه .

وقدَّمَ تعريفَ الكلمةِ على الكلامِ ؛ لأنَّها جزؤُهُ ، والجزءُ مقدَّمٌ على الكلِّ طبعاً . . فقُدِّمَ وضعاً ؛ ليُوافِقَ الوضعُ الطَّبعَ ، ومَنْ قدَّمَ الكلامَ . . فلأنَّهُ أهمُّ ؛ إذ بهِ يقعُ التَّفاهمُ والتَّخاطبُ .

وقوله : (معيب) هٰذا مدفوع ؛ فإن المعيب : هو الاقتصار على الجنس البعيد ، وأما ذكر الجنس والفصل . . فهو حد تام ، ولم يقل أحد : إنه معيب .

وقوله : (عند أهل النظر) المراد بهم : أهل المنطق . انتهىٰ « سجاعي » .

(وقدم) المصنف (تعريف الكلمة علىٰ) تعريف (الكلام ؛ لأنها) أي : لأن الكلمة (جزؤه) أي : جزء من الكلام ؛ أي : لأن ماصدق الكلمة جزء لماصدق الكلام ، لا أن الكلمة المحدودة جزء الكلام المحدود كما يوهمه ظاهر السياق ، وذٰلك لأنهما من حيث كونهما محدودين . . داخلان في الماهيات ، وليست ماهية الكلمة جزء من ماهية الكلام ، بل المراد : أن ماصدقها ؛ كـ (زيد) و(قائم) جزء لماصدقه ؛ كـ (زيد قائم) ففي مرجع الضميرين استخدام ؛ كما لا يخفى . انتهىٰ من « الكردي » .

(والجزء مقدم على الكل طبعاً) الأقرب : أن (طبعاً) صفة لمصدر محذوف بتقدير ياء النسبة ، والمقدم طبعاً إنما يجب أن يقدم وضعاً إذا كان المقدم والمؤخر موضوعين ، أما إذا وضع أحدهما وترك الآخر ؛ لظهوره وشهرته . . فلا يجب ؛ أي : لا يمكن تقديمه ، (فقدم) الجزء (وضعاً ؛ ليوافق الوضعُ الطبعَ ، ومَنْ قدم الكلام) على الكلمة (فـ) لا ملام ولا محذور عليه (لأنه) أي : لأن تقديم الكلام على الكلمة (أهم) أي : أشد مطلوبية واهتماماً به ، وإنما كان تقديمه أهم (إذ به) أي : بالكلام (يقع التفاهم) أي : تفاهم بعض الناس مقاصد بعضهم من بعض (والتخاطب) أي : مخاطبة بعض الناس بعضاً ومحادثتهم ، والكلمة لكونها لفظاً مفرداً لا يحصل بها التخاطب والتفاهم ؛ أي : فالكلام هو المقصود بالذات للتعبير به عن المقاصد .

وأورد : أن الكلمة قد يعبر بها عن المقاصد ؛ كما في التعداد .

وأجيب : بأن الغالب في المقاصد التركيب . انتهىٰ « عليمي » .

وعبارة الكردي : (ومن قدم الكلام . . فلأنه أهم) قوله : (من) : مبتدأ ، وهاء (فلأنه) راجع إلى الكلام ، فبقي المبتدأ بلا عائد ، وليست (من) : شرطية وقوله : (فلأنه) جوابها ؛ لأن الشرط كالجواب مستقبل ، والتقديم واقع ، فيقال في تقديره : وأما تقديم من قدم الكلام . . فتقديمه ثابت صحيح ؛ لأنه إلىٰ ذٰلك التقديم أهم ، إذ به ـ أي : بالكلام ـ يقع التفاهم ، ولا محذور في تفكيك الضمائر وتشتيتها عند داعية الضرورة ، فتنبه **لذٰلك** .

وفي عبارة الكردي ركاكة ، وما ذكرناه أولاً مع التقديرات أوضح .

قوله : (**والجزء مقدم على الكل طبعاً**) **اعلم** : أن التقدم خمسة أقسام :

تقدم بالعلية ؛ كتقدم حركة الإصبع علىٰ حركة الخاتم .

وتقدم بالذات ؛ كتقدم الواحد على الاثنين ، وهو التقدم الطبيعي .

وتقدم بالزمان ؛ كتقدم الوالد على الولد .

وتقدم بالشرف ؛ كتقدم العالم على الجاهل .

وتقدم بالرتبة ؛ بأن يكون المتقدم أقرب إلىٰ مبدأ معين ، وهو التقدم الوضعي . انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**فقدم وضعاً**) أي : قدم وضعه ؛ أي : جعله في موضعه .

(**واللام في « الكلمة » كما قال الرضي**) فيه وفي نظيره إشكال ؛ هو تشبيه الشيء بنفسه ، لأن قوله : (واللام في « الكلمة » لماهية الجنس . . .) إلىٰ آخره هو نفس ما قاله الرضي .

وقد يجاب : بأن كونه مقولاً للشارح في هٰذا « الشرح » مغاير لكونه مقولاً للرضي في « شرح الكافية » ، وهٰذا القدر كاف في التصحيح والتشبيه .

لماهيَّةِ الجنسِ مِنْ حيثُ هيَ هيَ ، مِنْ غيرِ دلالةٍ علىٰ قلَّةٍ ولا كثرةٍ ، فلا تنافي التَّاءَ الَّتي للوحدةِ .

والفائدةُ في ملاحظةِ التَّاءِ في مقامِ التَّعريفِ : التَّنبيهُ مِنْ أوَّلِ الأمرِ علىٰ أنَّ الكلمةَ لا تصدقُ علىٰ أفرادِها إلَّا بالوحدةِ الصِّرفةِ دونَ الاجتماعِ ، فلا يقالُ لمجموعِ (زيدٌ قائمٌ) مثلاً : إنَّهُ كلمةٌ .

قوله : (**لماهية الجنس**) أي : لاستغراق الأفراد (**من حيث هي هي**) الضميران فيه عائدان معاً علىٰ (ماهية الجنس) لكن الأول باعتبار ذاتها ، والثاني باعتبار وصفها ؛ أي : من حيث إن الذات المسماة بماهية الجنس موصوفة بكونها ماهية الجنس . انتهىٰ « عليمي » .

(**من غير دلالة علىٰ قلة ولا كثرة**) هٰذا تفسير للحيثية المذكورة (**فلا تنافي**) اللامُ (**التاءَ التي للوحدة**) جواب عما يقال : اللام تفيد صلاحية وقوع الكلمة على الكثير ؛ لكونها للاستغراق ، والتاء تفيد عدمه ؛ لكونها للوحدة .

وحاصل الجواب : أن اللام للجنس لا للاستغراق ، ولا منافاة بين الجنس والوحدة ؛ لجواز اتصاف الجنس بالوحدة ، والوحدة بالجنس . . . إلىٰ آخر ما قاله العليمي .

قوله : (**والفائدة**) هٰذا جواب عما يقال : الجنس لاحتماله القلة والكثرة . . لا ينافي الوحدة ، ولٰكن ما الفائدة في ملاحظتها في مقام التعريف ؟ انتهىٰ « عليمي » .

أي : والفائدة (**في ملاحظة التاء في مقام التعريف : التنبيه من أول الأمر علىٰ أن الكلمة لا تصدق علىٰ أفرادها إلا بالوحدة الصرفة**) أي : الخالصة عن قصد اجتماع الأفراد (**دون الاجتماع**) أي : بلا قصد اجتماع أفرادها (**فلا يقال لمجموع**) معنىٰ (**زيد قائم مثلاً**) كعمرو جالس : (**إنه كلمة**) .

(وهِيَ) بالاستقراءِ والقسمةِ العقليَّةِ ثلاثةٌ : (اسمٌ ، وفعلٌ ، وحرفٌ) لا رابعَ لها ؛ لأنَّ علماءَ هـٰذا الفنِّ تتبَّعوا ألفاظَ العربِ فلَمْ يجدوا غيرَها ، ولأنَّ الكلمةَ ؛ إمَّا أن تدلَّ علىٰ معنىً بنفسِها ، . . . .

(**وهي**) أي : الكلمة المصطلح عليها عند النحاة التي ذكرنا تعريفها أولاً ؛ أي : أقسامها الثابتة (**بالاستقراء**) أي : بالتتبع لكلام العرب ، (**و**) بالنظر إلى (**القسمة العقلية**) التي تصورها العقل في الذهن ، لا القسمة الخارجية المحسوسة بالحواس في الخارج (**ثلاثة : اسم ، وفعل ، وحرف ، لا رابع لها**) .

والقسمة العقلية : هي الدائرة بين النفي والإثبات ؛ كقولك : (هـٰذا الشيء ؛ إما أن يكون كذا ، أو لا) ، والأقسام العقلية قد توافق الأقسام الخارجية ، وقد تكون أزيد ، ولا تكون أنقص ، فهي أعمُّ منها .

والمراد بـ (الاستقراء) هنا : الاستقراء الناقص ؛ وهو : تتبع أقل الجزئيات ؛ ليستدل به على الكليات ، بخلاف العام ؛ وهو : تتبع أكثر الجزئيات ؛ ليستدل به على الكليات ، وليس مراداً هنا ، (**لأن علماء هـٰذا الفن**) أي : النحو ؛ كأبي عمرو بن العلاء ، لأنه هو المراد عند إطلاق النحاة ، واختلفوا في اسمه علىٰ أحد وعشرين قولاً ؛ **أصحها** : (ربان) ، وكالخليل بن أحمد الفراهيدي صاحب العروض ، وسيبويه رئيس البصريين (**تتبعوا ألفاظ العرب**) وكلماتهم (**فلم يجدوا غيرها**) أي : غير هـٰذه الثلاثة ، فهي ثلاثة لا رابع لها **على الصحيح** ، خلافاً لابن صابر في جعل اسم الفعل قسماً رابعاً ، وسماه : (الخالفة) ، وللفراء في زعمه أن (كَلَّا) بالفتح والتشديد ليست واحدة من الثلاثة ، بل هي بين الأسماء والأفعال .

وقوله : (**لأن علماء هـٰذا الفن**) راجع إلى الاستقراء ، وقوله : (**لأن الكلمة**) راجع إلى القسمة العقلية . انتهىٰ « كردي » .

(**ولأن الكلمة ؛ إما أن تدل علىٰ معنىً بنفسها**) أي : ذات دلالة ، وكذا يقدر قوله :

أو لا ، الثَّاني : الحرفُ ، والأوَّلُ ؛ إمَّا أن يقترنَ بأحدِ الأزمنةِ الثَّلاثةِ أو لا ، الثَّاني : الاسمُ ، والأوَّلُ : الفعلُ .

وتقسيمُها إلىٰ هـٰذِهِ الثَّلاثةِ مِنْ تقسيمِ الكلِّيِّ ....

(أن يقترن) الآتي ؛ لأن الكلمة ليست نفس الدلالة ، بل ذات دلالة ، والفعل ليس نفس الاقتران ، بل ذو اقتران .

والمراد من اقتران الفعل : اقتران معناه ؛ وهو الفعل اللغوي .

قوله : (**بنفسها**) متعلق بـ (تدل) أي : لا حاجة في دلالتها علىٰ معناها إلىٰ ضم شيء آخر إليها .

قوله : (**علىٰ معنىً بنفسها**) بحيث يفهم منها معنىً بحسب الوضع ؛ بأن يكون تمام الموضوع له ؛ كالاسم ، أو جزؤه ؛ كالفعل ، لأن المعنى الذي يدل عليه ـ وهو : الحدث ـ جزء معناه لا خارج عنه ، وكذا الزمان .

(**أو لا**) تدل علىٰ معنىً بنفسها ، أو التقدير : أو تدل علىٰ معنىً لا يكون بنفسها بل بغيرها ، **والمراد** : ألا تدل إلا به ؛ بأن يحتاج فهم المعنىٰ إلىٰ ذكر متعلق مخصوص لا يحذف إلا نادراً ؛ كما في الحروف الجوابية ، **وهـٰذا** وجيه وإن كان غير مشهور ؛ لأن العبارة عليه نص في المقصود ، وهو ثبوت الدلالة ، وألا يكون المعنىٰ بنفسه ، (**الثاني : الحرف**) استئناف ؛ كأن سائلاً قال : ما الأول ؟ وما الثاني ؟

فأجيب : الثاني من هـٰذين القسمين ؛ يعني قوله : (**أو لا يدل علىٰ معنىً بنفسها**) : الحرف ، (**والأول**) يعني : قوله : (**إما أن تدل علىٰ معنىً بنفسها**) : (**إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، أو لا**) يقترن ، (**الثاني**) يعني قوله : (**ألا يقترن**) : هو (**الاسم ، والأول**) من هـٰذين القسمين الأخيرين ؛ يعني قوله : (**إما أن يقترن**) : (**الفعل**) .

(**وتقسيمها**) أي : وتقسيم الكلمة (**إلىٰ هـٰذه الثلاثة من تقسيم الكلي**) وهو :

إلىٰ جزئيَّاتِهِ ؛ كانقسامِ الحيوانِ إلىٰ : إنسانٍ وفرسٍ .

الكلمة (**إلىٰ جزئياته**) أي : إلىٰ جزئيات ذٰلك الكلي ؛ وهي : الاسم ، والفعل ، والحرف حالة كون هٰذا التقسيم (**كانقسام الحيوان إلىٰ : إنسان وفرس**) وبقر .

وعبارة الكردي : قوله : (وتقسيم الكلمة إلىٰ هٰذه الثلاثة ـ الاسم ، والفعل ، والحرف ـ من تقسيم الكلي إلىٰ جزئياته) **أراد** : أن الكلمة كلية ، وأن الاسم والفعل والحرف جزئيات لها ، وكون الكلمة كلية ؛ لأنها مأخوذة في مفهوم كلٍّ من الاسم والفعل والحرف أخذَ الحيوان في مفهوم كلٍّ من الإنسان والفرس والبقر ؛ فإن مفهوم الاسم مثلاً : كلمة دلت علىٰ معنىً في نفسها ولم تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً ، فصارت الكلمة جزءاً من هٰذا المفهوم ، وصار المفهوم كلّاً فنسبت إليه ، والمنسوب إلىٰ كلٍّ كلِّي ، فصارت كلِّيةً ، وكون الاسم وقسيميه جزئيات ؛ لاندراجهن تحت الكلمة اندراجَ الإنسان والفرس والبقر تحت الحيوان فنسبن إليها ، وقد ذكرنا : أنها جزء من مفاهيمهن ، فالمنسوب إلى الجزء جزئي ، فصرن جزئيات له .

وإذا سئلت : كم أقسام التقسيم عندهم ؟

قلت : هو قسمان :

الأول منهما : تقسيم الكلي إلىٰ جزئياته ، وهو هٰذا الذي ذكرناه في تقسيم الكلمة إلى الثلاثة المذكورة ؛ الاسم والفعل والحرف ، **وعلامته** : صحة صدق اسم المقسوم علىٰ كل واحد من أقسامه ؛ كتقسيم الكلمة إلىٰ هٰذه الأقسام الثلاثة ، فيصح أن يقال : الاسم كلمة ، والفعل كلمة ، والحرف كلمة ، وكتقسيم الإعراب إلى : الرفع ، والنصب ، والجر ، والسكون ، فيصح أن يقال : الرفع إعراب ، والنصب إعراب ، والجر إعراب ، والسكون إعراب ، وهٰذا القسم الأول هو الذي ذكرناه آنفاً في تقسيم الكلمة إلى الأقسام الثلاثة ، وسيأتي لك في تقسيم الإعراب إلىٰ أربعة أقسام .

وإذا وردت القسمة في كلامهم . . يسأل عن ثلاثة أشياء :

ومَنْ جعلَها أقساماً للكلامِ أو للكلمِ . . فهوَ مِنْ تقسيمِ الكلِّ إلىٰ أجزائِهِ ؛ . . . .

عن المَقْسَم ـ بفتحتين بينهما قاف ساكنة ـ : وهو المحل الذي وردت عليه القسمة ، وهو (الكلمة) هنا ، والكلام والإعراب فيما سيأتي .

والقِسْم ـ بكسر القاف وسكون السين ـ : وهو واحد من الاسم والفعل والحرف ؛ لأنه قسم منها .

والقسيم : وهو من الثلاثة المذكورة ؛ لأنه قسيم لأخويه .

ففُرِّقَ بين المَقْسَم والقِسْم والقسيم ؛ **لأن المَقْسَم** : المحل الذي وردت عليه القسمة ، **والقِسْم** : هو ما كان مندرجاً تحت الشيء وأخص منه ، **والقسيم** : ما كان مبايناً للشيء ومندرجاً تحت أصل كلي ، فإذا قسمت الحيوان إلىٰ : إنسان ، وفرس ، وبقر ، مثلاً . . كان الحيوان مَقْسَماً ، وكل قسم من هـٰذه الثلاثة قِسْماً منه ، وكل واحد منها قسيماً للآخرين . انتهىٰ من « المطالب السنية » .

ثم أشار الشارح إلى التقسيم الثاني من التقسيمين ـ وهو تقسيم الكل إلىٰ أجزائه ، وعلامته : عدم صحة اسم المقسوم علىٰ كل واحد من أقسامه ؛ كما في تقسيم الكلام في بابه إلىٰ هـٰذه الثلاثة ، وكما في الكلم في (باب الإعراب) إلىٰ أقسام الإعراب الأربعة ، فلا يصح أن يقال : الفعل كلام ، والحرف كلام ؛ لعدم صلاحية كونهما مسنداً إليه وإن صح أن يقال : الاسم كلام ؛ لصلاحيته له ـ **فقال** : (**ومن جعلها**) أي : جعل هـٰذه الأقسام الثلاثة ؛ الاسم ، والفعل ، والحرف (**أقساماً للكلام أو**) جعلها أقساماً (**للكلم . . فهو**) أي : جعل هـٰذه الثلاثة أقساماً للكلام أو للكلم (**من تقسيم الكل**) الذي هو الكلام أو الكلم (**إلىٰ أجزائه**) أي : إلىٰ أجزاء ذٰلك الكل ؛ فلا يصح صدق اسم المقسوم علىٰ كل واحد من أقسامه ، فلا يقال : الفعل كلام ؛ لأنه لا يكون مسنداً إليه ، ولا يقال أيضاً : الحرف كلام ؛ لعدم كونه مسنداً ولا مسنداً إليه وإن صح أن يقال : الاسم كلام أو كلم ؛ لصحة كونه مسنداً أو مسنداً إليه

كانقسامِ السِّكَنْجُبِينِ إلىٰ خلٍّ وعسلٍ .

وعلامةُ الأوَّلِ : صدقُ اسمِ المقسومِ علىٰ كلٍّ مِنَ أقسامِهِ ، بخلافِ الثَّاني ، فقد ظهرَ الفرقُ بينهُما .

(ك) ما لا يصح انقسام الكل إلىٰ أجزائه الحقيقية ، وذٰلك ك (**انقسام السِّكَنْجُبِين إلىٰ** : **خل وعسل**) وماء ؛ فإن السكنجبين ينعدم بانعدام بعض أجزائه ، فلا يصح أن يقال : الماء سكنجبين ، والخل سكنجبين مثلاً .

والأجزاء أيضاً قسمان : حقيقية ، وعرفية :

فالأولىٰ : ما ينعدم الكل بانعدام بعضها ؛ كالرأس بالنسبة إلى البدن ، وكالماء والعسل والخل بالنسبة إلى السكنجبين ، والبدن ينعدم بانعدام الرأس ، والسكنجبين ينعدم بانعدام الماء مثلاً .

والعرفية : ما لا ينعدم الكل بانعدام بعض أجزائه ؛ كالظفر والشعر بالنسبة إلى البدن ، وكالاسم والفعل والحرف بالنسبة إلى الكلام .

(**وعلامة**) صحة التقسيم (**الأول**) وهو : تقسيم الكلي إلىٰ جزئياته ؛ كتقسيم الكلمة إلى الأقسام الثلاثة ؛ الاسم والفعل والحرف : صحة (**صدق اسم المقسوم علىٰ كل**) واحد (**من أقسامه**) فيصح أن يقال : الاسم كلمة ، والفعل كلمة ، والحرف كلمة ، والصدق بمعنى : الإخبار ؛ وذٰلك بأن يجعل كل واحد من أقسامه مبتدأ ، ويجعل هو ـ أي : المقسوم ـ خبراً عنه ؛ أي : عن كل من أقسامه ، فيقال مثلاً : زيد كلمة ، وعلي كلمة ، كما يقال : الإنسان حيوان ناطق ، والفرس حيوان صاهل . . . إلىٰ غير ذٰلك . انتهىٰ « كردي » .

(**بخلاف**) التقسيم (**الثاني**) إذ لا يقال : (زيد كلام) ولا (كلم) كما لا يقال : (الخل سكنجبين) لأن زيداً جزء ، والكلام كلٌّ ، والجزء لا يكون كلّاً ، وذٰلك ظاهر . انتهىٰ منه أيضاً ، (**فقد ظهر**) لك (**الفرق بينهما**) أي : بين التقسيمين ؛ تقسيم الكلي إلىٰ جزئياته ، وتقسيم الكل إلىٰ أجزائه .

وقدَّمَ الاسمَ في الذِّكرِ ؛ للإخبارِ بهِ وعنهُ ، وأتبعَهُ بالفعلِ ؛ للإخبارِ بهِ لا عنهُ ، وأخَّرَ الحرفَ ؛ لعدمِهِما فيهِ ، . . . .

وفي بعض النسخ : وقد ظهر الفرق بينها ؛ أي : بين الأقسام الثلاثة ؛ من الاسم بكونه مسنداً ومسنداً إليه ، والفعل بكونه مسنداً ، وبعدم كون الحرف مسنداً ولا مسنداً إليه .

(**وقدم**) المصنف في تفصيل الأقسام الثلاثة (**الاسم في الذكر ؛ لـ**) شرفه علىٰ قسيميه بصحة (**الإخبار به**) عن غيره ، بجعله مسنداً إلىٰ غيره ؛ كـ (زيد قائم) ، (**و**) بصحة الإخبار (**عنه**) بجعله مسنداً إليه ؛ كـ (زيد) في المثال المذكور ؛ أي : بصحة كونه مسنداً ومسنداً إليه بحسب الوضع ، فلا يرد نحو : (غُدَر ، وخُبَث) مما هو ملازم للنداء ، أو أراد بـ (الإخبار) : الإسناد ، وما هو ملازم للنداء مسند إليه في المعنىٰ ؛ لأنه علق به طلب الإقبال ، وأوقع علىٰ وجه لا يحتمل صدقاً ولا كذباً ؛ لأنه بصيغة النداء الإنشائية ، ولا يصلح للإخبار ؛ لأن الإخبار عن الكلمة تعليقُ شيء بها علىٰ وجه يحتمل الكلام معه الصدق والكذب ، والأسماء المسند إليها في الجمل الإنشائية لم يخبر عنها ، والإسناد إليها أعم . انتهىٰ « عليمي » .

(**وأتبعه**) أي : أتبع الاسم وألحقه (**بالفعل**) أي : جعل الفعل تابعاً للاسم في الذكر وأوصله الفعل ، (**للإخبار**) أي : لصحة الإخبار (**به**) أي : بالفعل عن الاسم ؛ أي : لصحة كونه مسنداً إلى الاسم ، (**لا**) الإخبار (**عنه**) أي : عن الفعل بالاسم ، فلا يصح جعله مسنداً إليه للاسم .

وعبارة الكردي : (وأتبعه بالفعل) أي : وصله به ، فهو من باب التضمين ، **وهو شائع** ؛ نحو : (زيد قام) .

(**وأخَّر الحرف**) عن الاسم (**لعدمهما فيه**) أي : لعدم صحة الإخبار عنه بجعله مسنداً إليه ، ولا الإخبار به بجعله مسنداً ؛ لعدم دخوله في أركان الإسناد .

ولكلٍّ مِنَ الأقسامِ الثَّلاثةِ علاماتٌ ، وكذا حدودٌ يُعرَفُ ويتميَّزُ بها عن قسيمَيهِ .

وآثَرَ التَّمييزَ بالعلامةِ على الحدِّ ـ وإن كانَ الحدُّ أضبطَ ؛ لاطِّرادِهِ وانعكاسِهِ ، . . . . .

(**ولكل من الأقسام الثلاثة**) يعني : الاسم ، والفعل ، والحرف (**علامات**) تميزه عن قسيميه ، (**وكذا**) المذكور من العلامات لكل من الأقسام الثلاثة (**حدود**) وضوابط (**يعرف**) الكل بها ؛ أي : بتلك الحدود (**ويتميز**) كل منها (**بها**) أي : بتلك الحدود (**عن قسيميه**) أي : عن مخالفيه ، وفصل الحدود عن العلامات بلفظ كذا ؛ لعدم ذكر المصنف لها ؛ أي : للحدود . انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**عن قسيميه**) أي : عن قسيمي كل منها ، **وقسيم الشيء** : ما هو داخل معه تحت شيء آخر ؛ كالاسم مع الفعل والحرف ، فإنه قسيم لهما ؛ لكونه داخلاً معهما تحت شيء آخر وهو الكلمة .

وقِسم الشيء : كل أخص تحت أعم ؛ كالاسم مع الكلمة ، فإنه أخص ؛ أي : أقل اشتراكاً منها ، وداخل تحتها . انتهىٰ « كردي » .

(**وآثر**) أي : اختار المصنف (**التمييز**) بين الأقسام الثلاثة (**بالعلامة**) التي ثبتت لها عندهم .

وقوله : (**على الحد**) متعلق بـ (آثر) أي : اختار المصنف التمييز بين الأقسام الثلاثة بعلاماتها علىٰ تمييزها بحدودها (**وإن كان الحد**) هو (**أضبط**) أي : أجمع لأفرادها ، وأمنع من دخول غيرها فيها .

قوله : (**وإن كان الحد أضبط**) أي : والحال أنه أضبط . . فهو أتم فائدةً ، وأكثر تحقيقاً .

وقوله : (**لاطراده وانعكاسه**) أي : لاطراد الحد وانعكاسه : علة لكونه أضبط من العلامات ؛ لأن الحد يشترط فيه الاطراد والانعكاس ، فمعنىٰ قوله : (**لاطراده**) : أي : لاستلزام وجوده وجود المحدود ، ومعنىٰ (**لانعكاسه**) : أي : استلزام عدمه عدم المحدود . انتهىٰ « فوائد » .

فالاطراد : أن يوجد المحدود كلما وجد الحد ، وذٰلك **بعدم المانع من وجود** المحدود .

والانعكاس : أن يوجد الحد كلما وجد المحدود ، وهو وجود الجامع . انتهىٰ « رفع الحجاب » .

وعبارة الكردي : **اعلم** : **أن الاطراد في الحد** : هو أنه كلما وجد الحد . . وجد المحدود ؛ فلا يدخله شيء من غير أفراد المحدود ، فيكون الحد مانعاً .

والانعكاس : هو أنه كلما وجد الحد . . وجد المحدود ، **ويلزمه** : أنه كلما انتفى الحد . . انتفى المحدود ، فيكون الحد جامعاً .

(**بخلافها**) أي : بخلاف العلامة (**إذ لا تنعكس**) أي : العلامة ؛ أي : قد يوجد المعلم بدون وجود علامته ، وذٰلك كقولك : (الإنسان كاتب بالفعل) فإنه كلما وجد الكاتب بالفعل . . وجد الإنسان ، ولا يلزم من انتفائه انتفاء الإنسان .

وما قالوه (من أن العلامة لا تنعكس) إنما هو في العلامة الغير اللازمة ، وأما اللازمة ؛ كـ (الكاتب) بالقوة مع الإنسان . . فهي منعكسة كالحد أبداً .

وقوله : (**تسهيلاً على المبتدئ**) مفعول لأجله لـ (آثر) وعلة له منصوب به ؛ **فإن قلت** : شرط نصبه على العلة : اتحاد زمنه مع زمن العامل ، ولم يتحد هنا زمنهما ؛ إذ وقت الإيثار ليس وقت التسهيل .

قلت : **لعل** مراده : قصد التسهيل ، فيكون زمن الإيثار وزمن قصد التسهيل واحداً . **انتهىٰ** « ياسين » .

والمبتدئ ـ بالهمز وعدمه ـ : اسم فاعل من : ابتدأ الخماسي ، يبتدأ ابتداءً ، فهو مبتدئ ؛ وهو : الآخذ في صغار العلوم ؛ أي : الفن .

والمتوسط : هو الآخذ في أوساطه .

فقالَ :

والمنتهي : هو الآخذ في كباره .

وإن شئت . . **قلت** : **المبتدئ** : هو من لا يقدر علىٰ تصوير المسألة .

والمتوسط : هو من قدر علىٰ تصوير المسألة ، ولا يقدر علىٰ إقامة الدليل عليها .

والمنتهي : هو من قدر علىٰ تصوير المسألة وعلىٰ إقامة الدليل عليها ، وإن قدر علىٰ ترجيح الأقوال . . فهو مجتهد الفتوىٰ ؛ كالنووي والرافعي في الفقه ، ومن قدر على استنباط الفروع من قواعد إمامه . . فهو مجتهد المذهب ؛ كالهيثمي والرملي ، ومن قدر على استنباط الأحكام من الكتاب والسنة . . فهو مجتهد اجتهاداً مطلقاً ؛ كالأئمة الأربعة ، قال تعالىٰ : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ [1] .

قوله : (**فقال**) أي : المصنف رحمه الله تعالىٰ ، معطوف علىٰ (آثر) بالفاء المفيدة للتعقيب الذكري ، أو لتعقيب مفصل أو مجمل ، والله أعلم . انتهىٰ من « بيجوري على ابن قاسم » :

---

(١) سورة يوسف ﷺ : (٧٦) .

٥ ـ الاسم وعلاماته

والفاء في قوله : (**فأما الاسم**) فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ؛ كما سيأتي تقديره .

والفاء في كلامهم إحدىٰ عشرة :

الأولى : الفصيحة ؛ وهي : التي أفصحت عن جواب شرط مقدر قبلها ، ودخلت علىٰ جوابه .

الثانية : التفريعية ؛ وهي : التي كان ما قبلها علة لما بعدها .

والثالثة : التعليلية ؛ وهي : التي كان ما بعدها علة لما قبلها .

والرابعة : التفصيلية ؛ وهي : التي كان ما بعدها تفصيلاً لما قبلها .

والخامسة : الرابطة ؛ وهي : التي تربط ما بعدها لما قبلها .

والسادسة : السببية ؛ وهي : التي كان ما قبلها سبباً لما بعدها .

والسابعة : فاء المعية ؛ وهي : التي كان ما بعدها مقروناً بما قبلها .

والثامنة : الاستئنافية ؛ وهي : التي دخلت على الجملة المستأنفة .

والتاسعة : العاطفة ؛ وهي : التي تعطف ما بعدها علىٰ ما قبلها .

والعاشرة : فاء الفجائية ؛ وهي : التي تدل علىٰ وقوع ما بعدها فجأةً بعد ما قبلها .

الحادية عشرة : الزائدة ؛ وهي : التي دخولها كخروجها .

و(أل) في (الاسم) للعهد الذكري ؛ وهي : التي عهد مصحوبها ذكراً في قوله : (هي اسم . . .) إلىٰ آخره .

والمراد بالاسم : أفراده ، **والمراد** : بعضها لا كلها ؛ إذ من الأسماء ما لا يقبل

وهوَ : ما دلَّ علىٰ معنىً في نفسِهِ ، غيرَ مُقترِنٍ بأحدِ الأزمنةِ الثَّلاثةِ . . . .

العلامات التي ذكرها ؛ كـ (نزال) و(دراك) ، وليس المراد : حقيقته وماهيته ؛ لصدقها بفرد واحد . انتهىٰ من « أبي النجا » .

واعلم : أن الاسم له حد ، وحكم ، واشتقاق ، وعلامة .

فحده لغةً : ما دل علىٰ مسماه ، **واصطلاحاً** : كلمة دلت علىٰ معنىً في نفسها ، ولم تقترن بزمان وضعاً .

وحكمه : الإعراب ، وما جاء مبنياً فعلىٰ خلاف الأصل ، يسأل عن سببه .

واشتقاقه : من (السمو) عند البصريين ؛ وهو : العلو ، أو من (السمة) عند الكوفيين ؛ وهي : العلامة .

وعلاماته كثيرة ، أوصلها بعضهم إلىٰ خمسين علامة ، وذكر المصنف ثلاث علامات فقط .

والمعنىٰ : إذا عرفت أن أقسام الكلمة ثلاثة : اسم ، وفعل ، وحرف ، وأردت بيان علامات كل من الأقسام الثلاثة . . فأقول لك : الاسم الذي تقدم لنا ذكره في أقسام الكلمة (**وهو : ما دل علىٰ معنىً في نفسه**) أي : كلمة دلت بقرينة التقسيم ؛ أي : علىٰ معنىً بنفسها وذاتها بلا انضمام إلىٰ غيرها ، و(في) بمعنى : الباء ؛ أي : دلت بنفسها ، وهاء (نفسه) راجعة إلىٰ ما قال الشارح في « شرح الحدود » : (**والمراد** بكون المعنىٰ في نفس ما دل عليه : أن يدل عليه بنفسه من غير حاجة إلى انضمام كلمة أخرىٰ إليه ؛ لاستقلاله بالمفهومية ، فخرج الحرف) انتهىٰ ، فلا مخالفة بين قوله هنا : (في نفسه) وبين قوله أول البحث : (لأن الكلمة ؛ إما أن تدل علىٰ معنىً بنفسها) انتهىٰ « كردي » .

وقوله : (**غيرَ مقترن**) حال من فاعل (دل) أي : حال كون ذٰلك الدال غير مقترن معناه (**بأحد الأزمنة الثلاثة**) أي : المشهورة المستغنية عن البيان ؛ وهي : الماضي ، والحال ، والاستقبال ، فلا إشكال في وقوعها في التعريف .

وقوله : (**وضعاً**) تنصيص على أن **المراد** : الدلالة على معنىً بحسب الوضع ؛ أي : فالاسم لفظ ذو دلالة على معنىً ، **والدلالة** : كون الشيء بحالة يلزم من العلمِ به العلمُ بشيء آخر ، والأول : الدال ، والثاني : المدلول ، ثم إن كان الدال لفظاً . . فالدلالة لفظية ، وإلا . . فغير لفظية ؛ كدلالة الخطوط والعقد . انتهى « سجاعي » .

ولفظ (معنىً) إما (مَفْعَل) بمعنى (القصد) : اسم لمكان القصد ، استعمل بمعنى : المقصود ، أو مصدر ميمي بمعناه ؛ كما قيل ، أو صيغة مفعولٍ أصله : (معنيٌّ) كـ (مرمي) فخفف ، وأصلهُ : (معنوي) بوزن : (مفعول) ، اجتمع حرفا علة ، فسبق أحدهما بالسكون ؛ لاجتماعهما ، وسكن الأول ، فقلبت الواو ياءً ، وأدغمت الياء في الياء ، وكسرت النون ؛ لمناسبة الياء ، فخفف بحذف إحدى الياءين ، ثم فتحت النون ، ثم قلبت الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت الألف عند التنوين ، ففيه تخفيفات .

وهو اصطلاحاً : يطلق على ما يقصد بالفعل من اللفظ ، وعلى ما يمكن أن يقصد من اللفظ ، ذكرهما السيد الجرجاني ، وذكر الجاميُّ له معنىً ثالثاً يحتاج فيه إلى نقل ، وهو المقصود . انتهى منه .

قوله : (**على معنىً في نفسه**) أي : بسبب نفسه ، من غير انضمام إلى غيره ، و(في) بمعنى : الباء كما مر ؛ يعني : أن المعنى يفهم منها من غير احتياج إلى ضميمة . انتهى « حامدي » ، والجار والمجرور متعلق بـ (دل) ، و(غير مقترن) بالجر صفة لـ (معنىً) ، وبالنصب حال من فاعل (دل) كما مر ؛ أي : كلمة دلت على معنىً غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة المشهورة ؛ الماضي ، والحال ، والاستقبال .

وقوله : (**وضعاً**) إما تمييز محول من فاعل (مقترن) أي : دل على معنىً غير

. . . .

مقترن وضعه بأحد الأزمنة الثلاثة ، أو منصوب بنزع الخافض ؛ أي : دل علىٰ معنىً غير مقترن في وضعه بأحد الأزمنة الثلاثة .

وقيد (الاقتران) بقوله : (وضعاً) لإدخال بعض الأسماء المقترنة بالزمان التزاماً ، كاسمي الفاعل والمفعول ؛ نحو : (زيد ضارب غداً) ، أو إخراج بعض الأفعال الغير المقترنة بالزمان ؛ نحو : (نِعمَ ، وبِئْسَ) و(ليس ، وعسىٰ) فإنها لما خرجت إلىٰ معنى الإنشاء أو النفي أو الترجي . . تجردت عنه . انتهىٰ من « رفع الحجاب » .

فقولهم : (كلمة) جنس يشمل كل كلمة .

وقولهم : (دلت علىٰ معنىً في نفسها) أي : بلا واسطة . . يُخرِج الحرف ؛ إذ دلالته علىٰ معنىً بسبب انضمامه إلىٰ غيره .

وقولهم : (لم تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة) يخرج الفعل ؛ إذ لا بد من اقترانه بأحد الأزمنة .

وقولهم (وضعاً) قيد في القيد ، مُدخِل لما عرضت دلالته على الزمان من الأسماء ؛ كاسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل ، ومخرج لما انسلخ عن الدلالة على الزمان من الأفعال ؛ كـ (عسىٰ ، وليس) انتهىٰ من « أبي النجا » .

وفي « الكردي » : قوله : (وضعاً) زاده ؛ لإخراج الأفعال المجردة عن معنى الزمان بحسب الاستعمال لا بالوضع ؛ كـ (نعم وبئس) ، ولإدخال نحو اسم الفاعل واسم المفعول ؛ فإنهما وضعا لمجرد وصف الذات ، فأما اقترانهما بالزمان . . فعارض عند الاستعمال .

والمراد بالوضع : الوضع الأولي ، ليدخل فيه أسماء الأفعال ؛ كـ (هيهات) و(أَوَّه) و(نزال) لأن دلالتها على الزمان بالوضع الثاني . انتهىٰ منه .

(فيُعرَفُ) أي : فيتميَّزُ عن قسيمَيهِ (بألِ) المُعرِّفَةِ (كالرَّجلِ) إذ هيَ المُتبادِرَةُ عندَ الإطلاقِ ؛ حتَّىٰ إذا أُريدَ غيرُها . . قُيِّدَتْ فيقالُ : (ألِ) الموصولةُ ، أوِ الزَّائدةُ ، . . . . . .

علامات الاسم

قوله : (**فيعرف**) الفاء فيه رابطة لجواب (أما) الشرطية ، والجملة الفعلية خبر المبتدأ ، وجملة قوله : (وهو ما دل) جملة معترضة (**أي : فيتميز عن قسيميه**) أي : يعرف ويتميز الاسم عن كل فرد من أفراد كل واحد من قسيميه ومخالفيه (بـ « **أل** ») أي : بدخول أل (**المعرفة**) عليه من أوله (**كـ « الرجل » إذ هي المتبادرة عند الإطلاق**) .

وهـٰذه العبارة ؛ يعني : قوله : (بـأل) . . أولىٰ من عبارة من يقول : (بالألف واللام) ومن عبارة من يقول : (ودخول اللام) كعبارة « الكافية » لأن اللام صادقة بلام الابتداء ، واللام الواقعة في جواب (لولا) إلا أن يقال : اشتهرت اللام في التعريف حتىٰ صار كالشيء الحاضر ؛ لأنه لا يقال في (هل) : الهاء واللام ، ولا في (بل) : الباء واللام ، **ظاهره** : أن الأولوية علىٰ إطلاقها ؛ سواء مشينا علىٰ أن المعرف (أل) برمتها ، أو اللام وحدها ، أو الهمزة وحدها ، وليس كذٰلك ، بل التعبير بـ (الألف واللام) حسن عند من قال : إن المعرف الهمزة ؛ لتكون الكلمة موضوعة علىٰ حرف واحد ، وكذا من قال : المعرف (اللام) وحدها والهمزة زائدة ؛ وأما من قال : المعرف الهمزة واللام . . **فالأولى** : التعبير بـ (أل) . انتهىٰ « عدوي على الشذور » .

وأما تقييد الشارح (أل) بالمعرفة واقتصاره عليها . . لأنها أشهر وأكثر استعمالاً من غيرها ؛ كما أشار إلىٰ ذٰلك بقوله : (إذ هي) أي : المعرفةُ (المتبادرةُ) إلى الذهن عند الإطلاق (**حتىٰ إذا أريد غيرها . . قيدت ، فيقال**) في تقييدها : (« **أل** » **الموصولة أو الزائدة**) ، فيقال في تفسير قوله : (فيعرف الاسم بـ « أل ») : أي : بجميع

واختصَّتْ بهِ ؛ لأنَّها موضوعةٌ للتَّعريفِ ورفعِ الإبهامِ ، وإنَّما يَقْبَلُ ذٰلكَ الاسمُ .

أقسامها ، فدخلت الموصولة ؛ كـ (الضارب) ، والزائدة ؛ كـ (العباس) ، ولا ترد (أل) الموصولة التي تدخل على المضارع شذوذاً ؛ **لأن المراد** : دخول لا شذوذ فيه . انتهىٰ « سجاعي » .

والمعنىٰ : ويعرف الاسم بدخول (أل) عليه في أوله ؛ سواء كانت زائدة ؛ كـ (العباس ، والحارث) ، أم معرفة ؛ كـ (الرجل ، والدار ، والكتاب) ، وقول أبي الطيب : (من البسيط)

الخيل والليل والبيداء تعرفني والسيف والرمح والقرطاس والقلم

أم موصولة ؛ كـ (الضارب ، والمضروب) ، بخلاف الاستفهامية ، فإنها تدخل على الفعل ؛ كقولك : (أل فعلت كذا ؟) بمعنىٰ : هل فعلت كذا ؟ ولا يرد دخول الموصولة على الفعل في قوله : (من البسيط)

ما أنت بالحكم التُّرضىٰ حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

لأنه شاذ **على الراجح** ، **وكان الأولىٰ في التعبير هنا** : عبارةُ المؤلف بقوله : (فأما الاسم . . فيعرف بـ « أل ») وذٰلك جرياً على القاعدة : بأن الكلمة إذا كانت علىٰ حرفين فأكثر . . أن يعبر عنها بلفظها كما هنا ، أو كانت علىٰ حرف واحد . . أن يعبر عنها باسمها ؛ كلام الجر وبائه ، ولٰكن اعتذروا هنا عن تعبير من عبر بالألف واللام : بأنه فعل ذٰلك توضيحاً للمبتدئ ؛ كابن آجروم .

(و) إنما (**اختصت**) أل (**به**) أي : بالاسم (**لأنها موضوعة للتعريف**) أي : لتعريف المحكوم عليه (**ورفع الإبهام**) عنه إذا كانت معرفة ، (**وإنما يقبل ذٰلك**) التعريف والتعيين (**الاسم**) لأنه المحكوم عليه ، والمحكوم عليه لا يكون إلا من الاسم ، وأما الموصولة والزائدة . . فلموافقتهما للمعرفة صورةً أُعْطِيَتا حكمَها ، ومثلها (أم) الحميرية في لغة حمير ؛ كقوله صلى الله عليه وسلم : « ليس من امبرِّ امصيام

ومرادُهُ بهِ : ما يُمكِنُ دخولُ (أل) عليهِ ، كما مُثِّلَ ؛ لأنَّ كثيراً مِنَ الأسماءِ لا يدخلُها (أل) كالمُضمَراتِ ، والمُبهَماتِ ، وأكثرِ الأعلامِ .

ويجوزُ أن يرادَ بـ (أل) : ما هوَ أعمُّ مِنَ المُعرِّفَةِ ؛ لتدخلَ الموصولةُ والزَّائدةُ ، وكلٌّ منهُما مِنْ خواصِّ الاسمِ أيضاً ، وذٰلكَ لمُوافَقتِهما . . . .

في اسفر » ، (ومراده) أي : ومراد المصنف (به) أي : بالاسم الذي تدخل عليه (أل) : (**ما يمكن دخول « أل » عليه**) أي : ما يصدق عليه الاسم في الجملة ، وليست (أل) فيه للاستغراق (**كما مثّل**) المصنف بقوله : (كالرجل والفرس) ؛ (**لأن كثيراً من الأسماء لا يدخلها « أل » كالمضمرات والمبهمات**) كأسماء الإشارات والموصولات (**وأكثر الأعلام**) ، في تقييده بـ (الأكثر) ما لا يخفىٰ من النظر ؛ إذ ليس لنا علم يقبل (أل) المعرفة ، وفي نحو (العباس) للمح الوصفية ، وفي نحو (اليزيد) زائدة ، ثم رأيت بعض المُحشِّين تنبَّه لذٰلك . انتهىٰ « كردي » .

وفي « العليمي » : قوله : (وأكثر الأعلام) كلامه يوهم أنها تدخل في بعض الأعلام ، وليس كذٰلك ؛ لأن الكلام في (أل) المعرفة و(أل) الداخلة في الأعلام ؛ إما للمح أو لتنكير ما دخلت عليه . انتهىٰ منه .

(**ويجوز أن يراد بـ « أل » ما هو أعم**) وأشمل (**من المعرفة ؛ لتدخل**) في عموم أل (**الموصولة والزائدة ، وكل منهما**) أي : وكل من الموصولة والزائدة (**من خواص الاسم أيضاً**) أي : كما أن المعرفة من خواص الاسم .

وقوله : (ما هو أعم) فيه : أن ذٰلك يشمل الاستفهامية ؛ وهي إنما تدخل على الفعل الماضي ، كما حكاه قطرب في قولهم : (أل فعلت كذا ؟) لٰكن ذٰلك غريب كما في « المغني » ، فلا يرد . انتهىٰ منه .

قوله : (وكل منهما من خواص الاسم) **فصح أن يجعل علامةً عليه** .

(**وذٰلك**) أي : كونهما من خواص الاسم (**لموافقتهما**) أي : لموافقة الموصولة

(ألِ) المُعرّفَةِ صورةً وحكماً .

ويُحمَلُ دخولُ الموصولةِ على المُضارِعِ علىٰ أنَّهُ ضرورةٌ أو شاذٌّ ، بل قالَ الجرجانيُّ : إِنَّهُ خطأٌ بإجماعٍ ، وهٰذا الاحتمالُ . . هوَ ظاهرُ إطلاقِهِ هنا وفي « الشُّذورِ » ، . . . .

والزائدة (« أل » **المعرفة صورةً**) أي : كتابةً (**وحكماً**) أي : في الاختصاص بالاسم وفي تحسين الخط .

وفي « العليمي » هنا كلام بسيط لا طائل تحته ، فراجعه .

(**ويحمل دخول الموصولة على المضارع علىٰ أنه ضرورة**) ، وبه قال المصنف في « شرح اللمحة لأبي حيان » كقوله : (من البسيط)

ما كاليروحُ ويغدو لاهياً فَرِحاً   مُشمِّراً مستديمُ الحَزمِ ذُو رشَد

أي : كالذي يروح علىٰ هٰذا القول ؛ بأن (أل) في (كاليروح ويغدو) هي أل الموصولة ، ومنهم من ذهب إلىٰ أنها بَقِيَّةٌ من (الذي) ، فليس مما نحن فيه .

(**أو شاذٌّ**) أي : **والمراد** : دخولٌ لا ضرورةَ فيه ولا شذوذ ؛ كما هو المتبادر من إطلاقه ، (**بل قال**) عبد القاهر بن عبد الرحمٰن (**الجرجاني**) النحوي الإمام المشهور ، مات سنة أربع وسبعين وأربع مئة (٤٧٤ هـ) : (**إنه خطأ بإجماع**) توقف فيه بعض الفضلاء ؛ لأن تجويز تخطئة أرباب اللسان يرفع الوثوق بالدلالة الواردة عنهم . انتهىٰ « عليمي » .

وعبارة الكردي : قوله : (بل قال الجرجاني . . .) إلىٰ آخره فيه ؛ أي : تجويز الخطأ من العرب في كلامهم يرفع الوثوق به ، وقالوا : إن ما ورد من العربي لا يقال : إنه خطأ ، وقال : إن العرب لا تخطئ في الألفاظ ، وإنما أخطأ من أخطأ منهم في المعاني ؛ كمن قال : (ولم تذق من البقول الفستقا) .

(**وهٰذا الاحتمال**) الثاني الذي قاله الجرجاني ؛ يعني : (إنه خطأ بإجماع) (**هو ظاهر إطلاقه**) أي : إطلاق المصنف (**هنا**) أي : في « قطر الندىٰ » (**وفي « الشذور »**)

لـٰكنِ الأوّلُ هوَ مُقتضَىٰ كلامِهِ في « الأوضحِ » و« الجامعِ » .

وتعبيرُهُ بـ (أل) : أَولىٰ مِنْ تعبيرِ مَنْ عبَّرَ بـ (الألفِ واللَّامِ) إذ لا يقالُ في (هل) : الهاءُ واللَّامُ ، ولا في (بلٍ) : الباءُ واللَّامُ ، وتعبيرُ غيرِهِ بـ (أداةِ التَّعريفِ) : أحسنُ مِنْ تعبيرِهِ بـ (أل) لشمولِهِ لـ (أل) و(اللَّامِ) علىٰ قولِ مَنْ يراها وحدَها هيَ المُعرِّفَةُ ، ولـ (أم) بدلِها علىٰ لغةِ حميرَ ؛ . . . .

معطوف على اسم الإشارة ، (**لـٰكن**) الاحتمال (**الأول**) وهو كون (أل) في المضارع موصولة (**هو مقتضىٰ كلامه**) أي : كلام المصنف (**في « الأوضح »**) أي : « أوضح المسالك » (**و**) في (« **الجامع** ») كلاهما كتابان للمصنف ؛ أي : لابن هشام الأنصاري .

قوله : (**وهـٰذا الاحتمال ، هو ظاهر إطلاقه هنا وفي « الشذور »**) انظر : هل هـٰذا مناقض لقوله فيما مر : (وهي المتبادرة عند الإطلاق) ؟ وكيف يكون غير متبادرة مع كونه ظاهر الإطلاق ؟! **تأمل** . انتهىٰ منه .

(**وتعبيره**) أي : وتعبير المصنف في المتن (**بـ « أل »**) أي : بلفظ أل : (**أولىٰ**) وأفصح (**من تعبير من عبر بالألف واللام**) قياساً علىٰ نظيره (**إذ لا يقال في**) التعبير عن (**هل : الهاء واللام ، ولا**) يقال (**في**) التعبير عن (**بل : الباء واللام**) بل يقال فيهما : (هل) و(بل) فراراً من تكرار الحروف والكلمات ، (**وتعبير غيره**) أي : غير المصنف ؛ كالحريري في « ملحته » (**بأداة التعريف : أحسن**) وأشمل (**من تعبيره**) أي : من تعبير المصنف (**بـ « أل » لشموله**) أي : لشمول هـٰذا التعبير (**لـ**) تعبيره بـ (**أل**) ولتعبير من عبر بغير أل (**و**) لشموله أيضاً تعبير من عبر عن أداة التعريف بـ (**اللام علىٰ قول من يراها**) أي : من يرىٰ ويعتقد أن أداة التعريف (**وحدها هي**) أي : اللام مفردة (**المعرفة ، و**) لا يقال أيضاً في (**لـ : أم**) التي هي (**بدلها**) أي : بدل (أل) في التعريف (**علىٰ لغة حمير**) في التعبير عنها بالهمزة والميم ؛

كقولِهِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ : « لَيْسَ مِنْ ٱمْبِرِّ ٱمْصِيَامُ فِي ٱمْسَفَرِ » .

(و) يُعرَفُ أيضاً مِنْ آخرِهِ (بالتَّنوينِ) . . . .

لأن قياسها علىٰ نظائرها التعبيرُ عنها بلفظها ، **وحمير** : اسم قبيلة كبيرة في اليمن يستعملون (أم) بدل (أل) ، وبها تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما روي عنه ، وذٰلك (**كقوله عليه الصلاة والسلام** : « **ليس من امبر امصيام في امسفر** ») .

وفي « العليمي » : قد يقال : العلَامةُ في الحقيقةِ صحةُ دخول (أل) لا دخولُها بالفعل ، وكل ما تدخله (أم) ، تدخله (أل) ، فلا حاجة للاعتذار ؛ بأنه ترك ذٰلك لعدم شهرته واختصاصه ببعض اللغات ، علىٰ أن ذٰلك لا ينافي الأولوية . انتهىٰ .

(**ويعرف**) الاسم (**أيضاً**) أي : كما يعرف بأل (**من**) جهة (**آخره**) أي : من آخر الاسم (**بالتنوين**) الجار والمجرور متعلق بـ (يعرف) لأن التنوين علامة لاحقة بآخره ، والواو فيه بمعنىٰ (أو) التي لمنع الخلو ؛ يعني : أن الاسم لا يخلو عن أحدهما ، وهو في الأصل مصدر (نونت الكلمة) : إذا ألحقت آخرها النون المذكورة ، لا مطلق النون كما توهمه بعض العبارات ، ثم غلب فصار اسماً لنفس النون المذكورة ، وبذٰلك يندفع اعتراض السهيلي ؛ بأن التنوين فعل المنون ، فلا يصح حمل النون عليه ، ولا يرد علىٰ هٰذه العلامة قوله : (من الطويل)

ألام علىٰ لوٍ . . . .

لأن (لو) هنا علمٌ ؛ لإرادة لفظه ، ولذٰلك شُدِّد آخرها ودخلها الجر ؛ وهٰذا بناءً علىٰ أنه إذا قصد بكلمة لفظها دون معناها . . كانت علماً لذٰلك اللفظ ؛ لأن مثل ذٰلك موضوع بوضع ضمني لا قصدي لشيء بعينه غير متناول غيره ، فيكون علماً ، وهو ما مشىٰ عليه جماعة ؛ منهم السعد ، ورده السيد في (بحث تنكير المسند إليه) من « شرح المفتاح » لأنه مبني علىٰ دلالة الألفاظ علىٰ نفسها ، وهي إن سلمت . .

فليست بالوضع ، واقتضاء التنوين وحرف الجر اسمية الكلمة ؛ إنما هو إذا استعملت في معناها . انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**ويعرف الاسم**) أي : ويميز الاسم عن قسيميه الفعل والحرف (**أيضاً**) أي : كما ميز بـ (أل) المعرفة ، (**بالتنوين**) في آخره (وهو) أي : **التنوين لغةً** : مصدر نون الطائر : إذا صوت ، أو نونت الكلمة ؛ أي : أدخلت نوناً عليها ، فإطلاقه عليها مجاز مرسل ؛ من إطلاق اسم (المتعلِّق) بالكسر على (المتعلَّق) بالفتح . انتهىٰ « أبو النجا » .

واصطلاحاً : (**نون ساكنة**) أصالةً ، فلا يضر تحريكها لالتقاء الساكنين ؛ كما في : جاء زيدٌ العامل ، ونحو : محظوراً انظر .

فخرج بـ (الساكنة) المتحركة ؛ كنون (ضَيْفَنٍ) للطفيلي ، و(ورَعْشَنٍ) للمريض ؛ فإن النون فيهما وإن كانت زائدة . . فليست بساكنة ، فلا يقال لها : تنوين ، وإنما زيدت النون فيهما ، للإلحاق بـ (جعفر) تشبيهاً لهما بفعلهما وعملهما ، فإن الأول يأتي من غير دعوة ، فهو زائد على المدعوين ، والآخر حركته لا يقْصِدُها ، بل تكون جبراً عليه وقهراً ، وما ألطف قول بعضهم : (من الطويل)

أتانا طفيلي كأن يمينه ... على الأكل بَرْقٌ للموائد تخطف
تحاكي عصا موسىٰ إذا هي أقبلت ... فما هي إلا حية تتلقف
فلو كان في شرق وفي الغرب زُرْدَة ... وقد قطعت أقدامه جاء يزحف

(**تثبت**) في آخر الكلمة ، خرج بـ (الآخر) نون انطلق ومنطلق (**لفظاً**) أي : في اللفظ والنطق (**لا خطاً**) أي : لا في الخط والكتابة ؛ أي : تفارقه في الخط في أغلب الأحوال ؛ وهو الرفع والجر ، فلا يرد أنها ترسم ألفاً في حالة النصب (**استغناء عنها**) أي : عن كتابتها (**بتكرار الحركة**) مصدر أضيف إلىٰ موصوفه ؛ أي : استغناء عنها

بالحركة المكررة عند الضبط والتشكيل للكلمة بالقلم ، والمكرر هو الشكلة الثانية ، أما الأولىٰ . . فهي لبيان الإعراب .

واعترض هٰذا التعليل : بأن الكلمة قد لا تشكل ، **فالأولىٰ** : قول الرضي ، وإنما لم يرسم للتنوين بدل ؛ لأن الكتابة مبنية على الوقف ، والتنوين يسقط فيه رفعاً وجراً . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**وأقسامه**) أي : وأقسام التنوين (**المختصة بالاسم أربعة**) ستأتي كلها في الشرح ، وما عدا هٰذه الأربعة يكون في الأسماء وغيرها ، فلا يكون علامة للاسم ؛ لعدم اختصاصه به ، كتنوين الغلو ، وتنوين الترنم ، وتنوين الحكاية ، وقد نظم المكودي التنوين الأربعة بقوله : (من الرجز)

تـنـويـنـنـا الـذي بـالاسـمـاء حـري ... مـكـن ، وقـابـل ، عـوض ، ونـكـر

وإنما اختص التنوين بالاسم حتىٰ صح أن يجعل علامة عليه ؛ لأن المعاني التي أتي بتلك الأقسام لأجلها لا تتصور في غير الاسم .

واستشكل الاستدلال به على الاسمية بلزوم الدور ؛ لأن معرفة تلك الأقسام فرع الاسمية ، كما يعرف من تقديرها ؛ إذ لا يعرف أن التنوين للتمكين إلا إذا عرف أن ما دخل عليه اسم معرب منصرف ، وهٰكذا غيره .

وأجيب : بأن المستدل به مطلق التنوين الذي يعرف بمجرد ثبوته لفظاً لا خطاً ، لا بخصوص الأقسام ، وأنه تعريف لفظي يخاطب به من عرف تلك الأسماء ولو بالتوقيف ، ثم يقال له : التنوينُ في هٰذا للتمكين ، وهٰكذا . انتهىٰ « عليمي » .

وعبارة الكردي : قوله : (وأقسامه المختصة بالاسم أربعة) فيه : أن الضمير في أقسامه راجع إلى التنوين المحدود بقوله : نون تثبت لفظاً . . . إلىٰ آخره .

وجميع ما ينطبق عليه ذٰلك الحد مختص بالاسم ، وهو منحصر في هٰذه الأربعة ،

أحدُها : تنوينُ التَّمكينِ ؛ وهوَ : اللَّاحقُ للاسمِ المُعرَبِ المُنصرِفِ ما عدا الجمعِ بألفٍ وتاءٍ ؛ . . . .

وأما ما عداها . . فلا ينطبق عليه هٰذا الحد المذكور ؛ كما سيذكره في أواخر المبحث ، فكيف يسوغ أن يقول : وأنواعه المختصة بالاسم ؟! فالأولىٰ أن يقول : وأقسامه أربعة ؛ وهي جميعها مختصة بالاسم . انتهىٰ منه .

(**أحدها**) أي : أولها ، عدل عنه ؛ دفعاً من أول الأمر لتوهم سؤال الترجيح بلا مرجح ، (**تنوين التمكين**) **الأولىٰ** : أن يعبر بـ (التمكن) بدل (التمكين) لأن الأول وصف للفظ ، والثاني فعل الفاعل .

وأجيب عنه : بأنه عبر بـ (التمكين) مناسبةً لتعبيره فيما بعد بـ (التنكير) وتنوين التمكين هو المسمىٰ بـ (تنوين الشرف) وهو أكثر التنوينات استعمالاً وأشهرها وأسرعها إلى الذهن عند الإطلاق ، فإذا أريد غيره . . قيد ؛ بأن يقال : (تنوين التنكير) مثلاً ؛ أي : أحدها تنوين التمكين .

(**وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف ، ما عدا الجمع**) الذي جمع (**بألف وتاء**) مزيدتين ، وما عدا المضاف والعلم الموصوف بـ (ابن) والمعرف بـ (أل) و(كل ، وبعض) .

قوله : (**تنوين التمكين**) من إضافة الدال إلى المدلول ؛ إذ التمكين هنا صار لقباً على المعنى المعبر عنه بالأمكنية ، التي هي تمكنه في باب الاسمية ، وهو اللاحق للاسم المعرب الذي لم يشبه الحرف المنصرف ؛ أي : الذي لم يشبه الفعل فيمنع من الصرف ؛ سواء كان ذٰلك الاسم تمكن في باب الاسمية معرفةً ؛ كـ (زيد) ، أو نكرة ؛ كـ (رجل) ، وهٰذا هو الحق ؛ لأن تنوين التمكين يكون في النكرات كما يكون في المعارف .

وقيل : تنوين (رجل) يكون للتنكير ، وهو باطل ؛ لأن تنوين التنكير إنما يلحق المبنيات ، و(رجل) معرب ؛ كما سيأتي قريباً .

إشعاراً ببقائِهِ علىٰ أصالتِهِ ، بحيثُ لَمْ يشْبهِ الحرفَ فيُبنَىٰ ، ولا الفعلَ فيُمنَعَ مِنَ الصَّرفِ ، وذٰلكَ (كرجلٍ) ورجالٍ .

الثَّاني : تنوينُ التَّنكيرِ ؛ وهوَ : اللَّاحقُ لبعضِ الأسماءِ المبنيَّةِ ؛ . . . .

وقوله : (**ما عدا الجمع**) الذي تحققت جمعيته بألف وتاء مزيدتين ؛ وهو جمع المؤنث السالم ؛ إذ استثناؤه من الاسم المعرب المنصرف . . هو قول الجمهور ، ووجهه الرضي ـ خلافاً لبعضهم ـ : بأن تنوينه للتمكن وللمقابلة ، وقد يعذر الشارح عن عدم استثناء المضاف والمعرف بـ (أل) بأن التنوين فيهما لا يتصور . انتهىٰ « عليمي » .

وقوله : (**إشعاراً ببقائه علىٰ أصالته**) علة لقوله : (وهو اللاحق) وامتناعه من اللحوق بعلم موصوف بـ (ابن) مضاف إلىٰ علم في نحو : (هٰذا زيد بن عمرو) . . فتخفيف ؛ لكثرة دورانه في الكلام ، وأما نحو قوله : (جارية بن قيسٍ بن ثعلبة) . . فضرورة ؛ أي : وإنما لحق التنوين بهٰذا الاسم المعرب المنصرف ؛ إشعاراً ببقائه علىٰ أصالته التي هي تمكنه في باب الاسمية ؛ بحيث لم يشبه الحرف فيبنىٰ ، ولا الفعل فيمنع من الصرف ؛ كما قاله الشارح : (**بحيث لم يشبه الحرف**) في واحد من أسباب الشبه (فيبنىٰ) للشبه الحرفي (**ولا الفعل**) أي : ولم يشبه الفعل في علتين فرعيتين من علل تسع ، أو في واحد منها (**فيمنع من الصرف**) للشبه الفعلي .

(و) مثال (**ذٰلك**) الاسم الذي تمكن في باب الاسمية والإعراب مفرداً كان (**كرجل**) أ (و) جمعاً ؛ كـ (**رجال**) أي : كتنوينهما ، وتوهم بعضهم : أن تنوين (رجل) للتنكير ؛ لكون مدلوله نكرة ، وغلط بأنه لو كان كذٰلك . . لزال بزوال التنكير حيث سُمِّي به مذكر . انتهىٰ « عليمي » .

و(**الثاني**) من أقسام التنوين : (**تنوين التنكير**) وهو من إضافة الدال إلى المدلول (**وهو : اللاحق لبعض الأسماء المبنية**) فرقاً بين معرفتها ونكرتها ، فإذا قلت :

إشعاراً بأنَّ المرادَ به غيرُ مُعَيَّنٍ ، وهوَ معنىٰ قولِهِم : (فرقاً بينَ معرفتِها ونكرتِها) ، ويقعُ سماعاً في (بابِ اسمِ الفعلِ) كـ (صَهٍ) ، وقياساً في العلم المختومِ بـ (ويهِ) كـ (سيبويهٍ) .

(صه) بالتنوين . . فمعناه : اسكت عن كل كلام ولا تتكلم ، فهو نكرة ، وإذا قلت : (صه) بكسرة واحدة بلا تنوين . . كان معرفة ، ومعناه : اسكت عن الكلام الذي تتكلم به ، وإن شئت . . تكلم بغيره .

قال في « الخلاصة » : (من الرجز)

واحكم بتنكير الذي ينون　　　منها وتعريف سواه بين

انتهىٰ « فاسي » .

وإنما كان هـٰذا التنوين علامة مختصة بالاسم ؛ لأن الفعل لا يكون إلا نكرة ، فلم يحتج إلى الفارق بين نكرتها ومعرفتها ، وإنما لحق هـٰذا التنوين بالأسماء المبنية (**إشعاراً بأن المراد به**) أي : بالمبنية منها (**غير مُعيَّن**) أي : غير معلوم ؛ لكونه نكرة (**وهو**) أي : قولنا : بأن المراد منها غير معين (**معنىٰ قولهم**) أي : قول النحاة : هو اللاحق لبعض الأسماء المبنية (**فرقاً بين معرفتها**) بكونها غير منونة (**ونكرتها**) بكونها منونة ، (**ويقع**) هـٰذا النوع من التنوين (**سماعاً**) أي : وقوعاً مقصوراً على السماع من فصحاء العرب (**في « باب اسم الفعل » كـ « صهٍ »**) فلا يقال إلا في الموضع الذي سمع فيه من العرب ، (**و**) يقع (**قياساً**) أي : وقوعاً قياسياً (**في العلم المختوم بـ**) لفظ (**ويه ؛ كسيبويهٍ**) ونفطويه وعمرويه وحمويه ، وإذا أردت تعريف اسم ؛ كـ (صه) و(مه) . . تركت تنوينه فتقول : (صه) بكسرة واحدة ، وتقول في إعرابه : (صه) : اسم فعل أمر بمعنى (اسكت) مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لإسناده إلى المخاطب ، تقديره : أنت ، وجملة اسم الفعل لا محل لها من الإعراب .

الثَّالثُ : تنوينُ المُقابلَةِ ؛ وهوَ : اللَّاحقُ للجمعِ بألفٍ وتاءٍ ؛ كـ (مسلماتٍ) ، . . . . .

وإذا قلت : (قال سيبويه : كذا وكذا) تريد العالم المشهور . . **قلت في إعرابه** : (سيبويه) : فاعل في محل الرفع مبني على الكسر ؛ لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً ، بواسطة شبهه بأسماء الأصوات المبنية ؛ لشبهها بأسماء الأفعال المبنية ، لشبهها بالحرف شبهاً استعمالياً في كونه عاملاً لا معمولاً ، وإنما حرك ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص .

وكان هٰذا العالم المشهور إمامَ أهل البصرة في النحو ، **كنيته** : أبو بِشْر ، **واسمه** : عمرو ، مات بالبصرة سنة إحدىٰ وستين ومئة (١٦١ هـ) ، وعمره اثنتان وثلاثون سنة (٣٢) .

ومثله كل ما يشبهه من الأسماء المختوم بـ (ويه) في حالة تعريفه وتنكيره .

و(**الثالث**) من الأقسام الأربعة : (**تنوين المقابلة ؛ وهو : اللاحق للجمع**) الذي تحققت جمعيته (**بألف وتاء**) مزيدتين علىٰ مفرده (كـ « **مسلمات** ») فيما إذا كان صفةً ، و(هندات) فيما إذا كان علماً .

وإنما سمي هٰذا التنوين تنوين المقابلة ؛ لأنه الداخل علىٰ جمع المؤنث السالم ؛ كـ (مسلمات) ليكون في مقابلة نون جمع المذكر السالم ؛ كـ (مسلمين) .

وإنما كان علامة مختصة بالاسم ؛ لأن هٰذا التنوين لا يوجد في غير الاسم ، فصار علامةً مختصةً بالاسم .

وعبارة « الرفع » : وإنما سمي تنوين المقابلة ؛ لأنهم جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم ، فإن الألف والتاء في جمع المؤنث السالم علامة الجمع فيه ؛ كالواو والياء في جمع المذكر السالم ، ولم يوجد فيه ما يقابل النون الزائدة في جمع المذكر السالم ؛ لدفع توهم إضافة أو إفراد ، فزيد التنوين فيه لذٰلك ؛ حتىٰ لا يلزم مزية الفرع على الأصل ، إذ لو لم يزد التنوين فيه . . للزم

سُمِّيَ بذٰلكَ ؛ لأنَّ العربَ جعلوهُ في مُقابَلةِ النُّونِ في جمعِ المذكَّرِ السَّالمِ .

الرَّابعُ : تنوينُ العوضِ ؛ وهوَ : اللَّاحقُ لـ (إذ ، . . . .

أن في الفرع زيادة ليست في الأصل ، والفرع هو جمع المذكر السالم ؛ لكونه معرباً بالحروف ، والأصل هو المؤنث السالم ؛ لكونه معرباً بالحركات ، لأن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ، والحروف نوائب عنها ؛ كما سيأتي في (باب الإعراب) انتهىٰ .

وإنما قيل في هٰذا التنوين : إنه قسم مستقل ثالث غير داخل في ما قبله ؛ لأنه لو كان للتمكين . . لما ثبت في المفرد الذي علىٰ صيغة جمع المؤنث السالم ؛ كـ (عرفات) لوجود علة منع الصرف فيه ؛ وهي : العلمية والتأنيث ، ولو كان للتنكير . . لم يثبت في المعربات ، وليس عوضاً عن شيء . انتهىٰ من « حمدون » .

وإنما (**سمي**) هٰذا التنوين (**بذٰلك**) أي : بتنوين المقابلة (**لأن العرب جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم**) في الدلالة علىٰ تمام الاسم فقط .

قال الرضي : (لٰكن حطوه عن النون بسقوطه مع اللام ، وفي الوقف دون النون ؛ لأن النون أقوىٰ وأجلد بسبب حركتها) انتهىٰ « عليمي » نقلاً عن الرضي .

و(**الرابع**) من الأقسام الأربعة : (**تنوين العوض**) والإضافة فيه بيانية ، ويقال فيه : تنوين التعويض ، بإضافة المسبب إلىٰ سببه ؛ أي : تنوينٌ سببُ الإتيان به التعويضُ ؛ أي : قصده . انتهىٰ « خضري » أي : تنوين يكون عوضاً عن المحذوف ؛ لأنه إما يكون عوضاً عن جملة ، أو عن كلمة ، أو عن حرف ، كما ذكره الشارح بقوله : (**وهو اللاحق لـ « إذ »**) بعد حذف ما أضيفت إليه (إذ) ، مثاله : نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾[1] ؛ أي : بنصر الله

---

(١) سورة الروم : (٤) .

وكلٍّ ، وبعضٍ ، وأيٍّ) عوضاً عن مضافِها إذا حُذِفَ ؛ . . . .

تعالىٰ ، وأصله ـ والله أعلم ـ : ويوم إذ غلبت الروم فارساً يفرح المؤمنون ، فحذفت الجملة من الفعل والفاعل والمفعول اختصاراً ، وعوض عنها التنوين ، وكسر ذال (إذ) علىٰ أصل التقاء الساكنين ، والكسرة للبناء ؛ لأن (إذ) باقية علىٰ بنائها .

ومثال (إذ) أيضاً : نحو قوله : ﴿ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ ﴾ [1] ؛ أي : حين إذ بلغت الروح الحلقوم تنظرون .

ومثال كونه عوضاً عن الكلمة : نحو قوله : ﴿ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ ﴾ [2] ؛ أي : كل إنسان في فلك يسبحون ، ونحو : ﴿ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ ﴾ [3] ؛ أي : كل إنسان ؛ ثم حذف المضاف إليه وعوض عنه التنوين .

ومثال كونه عوضاً عن كلمة الضمير : قوله تعالىٰ : ﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [4] ؛ أي : علىٰ بعضهم .

ومثال كونه عوضاً عن كلمة أيضاً : نحو قوله تعالىٰ : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [5] ؛ أي : أيَّ اسم تدعونه . . فله الأسماء الحسنىٰ ، وهو ؛ أي : **تنوين العوض** : هو اللاحق لهٰذه الأمثلة المذكورة من (إذ) وما بعدها حال كونه (و« **كل** » و« **بعض** » و« **أي** » **عوضاً عن مضافها**) أي : عما أضيفت إليه هـٰذه الأمثلة (**إذا حذف**) عنها ذٰلك المضافُ .

وفي « الكردي » : قوله : **(عن مضافها) الصواب** : عما أضيفت إليه ؛ مثال

(١) سورة الواقعة : (٨٤) .

(٢) سورة يسٓ : (٤٠) .

(٣) سورة الإسراء : (٨٤) .

(٤) سورة البقرة : (٢٥٣) .

(٥) سورة الإسراء : (١١٠) .

نحوُ : ﴿ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ ﴾ ، ﴿ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ ﴾ ، ﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ ، ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾ ، وللجمعِ المُتناهِي المُعتلِ اللّامِ إذا حُذِفَتْ ياؤُهُ ؛ كـ (جوارٍ وغواشٍ) . . . .

حذف المضاف إليه عنها : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ ﴾ [1] ، ﴿ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ ﴾ [2] ، ﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [3] ، ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾) [4] كما بينا المضاف إليه الذي حذف منها على الترتيب السابق ، وقوله : (**وللجمع المتناهي**) الجار والمجرور فيه معطوف على الجار والمجرور في قوله : (لإذ) أي : وهو اللاحق لـ (إذ) وللجمع المتناهي ؛ أي : واللاحق للجمع الذي بلغ نهاية الجمع ؛ وهو ما كان علىٰ صيغة منتهى الجموع (**المعتل اللام**) أي : الذي اعتلت لامه بالياء (**إذا حذفت ياؤه ؛ كـ « جوارٍ ، وغواشٍ »**) أصلهما : جواري وغواشي ؛ بحركة واحدة ، ثم يقال : استثقلت الضمة أو الفتحة النائبة عن الكسرة على الياء ، فحذفت الحركة ؛ للاستثقال ، ثم الياء ؛ اعتباطاً لغير موجب ، فصار وزنها علىٰ وزن (فواع) ، فوقع هناك إخلال بصيغة منتهى الجموع ؛ لأنه لم يسق بعد ألف (مفاعل) إلا حرف واحد ، فلو ردت الياء . . لرجع الثقل ، فأبقوها محذوفة وعوضوا عنها التنوين ، وهٰذا الذي قلنا مبني علىٰ أن المنع من الصرف سابق على الإعلال ، وهو الحق . انتهىٰ « حمدون » .

وعبارة الكردي : قوله : (**كجوار وغواش**) أصل (جوارٍ) : جواريٌ ؛ بالضم والتنوين ، حذفت الضمة استثقالاً ، ثم الياء لالتقاء الساكنين ، ولما كانت صيغة الجمع الأقصىٰ لم تزل موجودة تقديراً ؛ إذ المحذوف لعلة كالثابت ، ولهٰذا قال : لم يجر الإعراب على الراء . . فحذف التنوين ، ثم خافوا رجوع الياء في غير المنصرف

---

(١) سورة الواقعة : (٨٤) .

(٢) سورة يسٓ : (٤٠) .

(٣) سورة البقرة : (٢٥٣) .

(٤) سورة الإسراء : (١١٠) .

فالتَّنوينُ فيهِما عوضٌ عنِ الياءِ المحذوفةِ على الصَّحيحِ .

المستثقل لفظاً ؛ لكونه ناقصاً ، ومعنىً ؛ لكونه فرعاً ، فعوضوا التنوين عن الياء ؛ قطعاً للطمع في رجوعها ، هٰذا مذهب سيبويه والخليل .

وقال الزجاج والأخفش : (إن تنوينه للصرف) ، والمبرد : (إنه عوض عن ضمة الياء وفتحها النائبة عن الكسرة ، وإن أصله : « جواريٌّ » بالتنوين ، ثم « جواري » بحذف الحركة ، ثم « جوارٍ » بتعويض التنوين عن الحركة ؛ ليخف الثقيل ، وحذف الياء للساكنين) .

وقوله : (**على الصحيح**) في قوله : (**فالتنوين فيهما عوض عن الياء المحذوفة على الصحيح**) قيد لقوله : (عوض عن الياء المحذوفة بجزأيه) ليكون إشارة إلىٰ خلاف الأخفش ؛ كالزجاج والمبرد جميعاً . انتهىٰ منه .

ومقابل الصحيح : قول الأخفش والزجاج : (إن تنوينه للضرورة) ، وقول المبرد : (إنه عوض عن ضمة الياء وفتحها النائبة عن الكسرة) .

قوله : (**نحو جوار**) جمع جارية ؛ وهي : تطلق على السفينة والشمس ؛ لجريهما في البحر والفَلَك ، وعلىٰ نعمة الله تعالىٰ ؛ لجريها علىٰ عباده ، وعلىٰ فتيَّة النساء ؛ كما في « القاموس » أي : لجريها في حاجتها في بيت أهلها ، فهي في الأصل صفة ، ثم جرت مجرى الأسماء ، وغلبت في الأخيرة ، **وظاهر « القاموس »** : إطلاقها على المرأة وإن كانت حرة ، وهو كثير في استعمال العرب ، فتخصيصها بالأمة عُرْفٌ طارئ منشؤه حديث : « لا يقل أحدكم عبدي ولا أَمتي ؛ فإن العبد والأمة لله ، وليقل : غلامي وجاريتي » أو كما قال صلى الله عليه وسلم . انتهىٰ « خضري » .

قوله : (**وغواش**) جمع غاشية ؛ وهي : طبقة العذاب التي غشيت وغطت علىٰ أهلها من فوقهم ، واسم ليوم القيامة ؛ لأنه غشىٰ أهلها بالأهوال .

وإنما كان تنوين العوض علامةً مختصةً بالاسم ؛ لأنه في الغالب يكون عوضاً عن

المضاف إليه ، وذٰلك في النوعين الأولين من أنواعه الثلاثة ؛ كما في (يومئذ) و(يوم إذ كان الأمر كذا وكذا) والمضاف إليه لا يكون إلا اسماً ، فهو علامة مختصة بالاسم ، ولا يدخل على الفعل . انتهىٰ من « المطالب » .

(**وأما التنوين اللاحق لروي البيت ؛ وهو**) أي : روي البيت : (**الحرف الذي تعزىٰ**) وتنسب (**له القصيدة**) كالميمية والهمزية واللامية مثلاً ؛ يعني : الحرف الذي يقع في آخر القافية مطلقة كانت تلك القافية وهي ـ أي : القافية المطلقة ـ : التي بعد حرف رويها ألف إشباع أو واوه أو ياؤه ؛ كقوله : (من الوافر)

. . . . وقولي إن أصبت : لقد أصابن

ويسمىٰ ذٰلك التنوين (تنوين الترنم) ، وهل هو لحصول الترنم أو تركه ؟ فيه خلاف ، وبالثاني صرح سيبويه .

أو مقيدة ؛ وهي : التي حرف رويها ساكن ليس حرف مد ؛ كقوله : (من الرجز)

وقاتم الأعماق خاوي المخترقن . . . .

ويسمىٰ بالتنوين الغالي ؛ لزيادته على الوزن ، وليس من هٰذا قول العجاج : (من الرجز)

. . . . مِنْ طَلَلٍ كالأتحمي أنْهَجَنْ

وإنما هو تنوين الترنم ؛ وهو : تنوين يقطع به مد الصوت بالروي . انتهىٰ « خ » خلافاً لما وقع في « التصريح » .

واعلم : أنه يجوز فتح ما قبل تنوين الغالي ؛ كقاف (المخترقن) وكسره . انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (قوله : « وأما التنوين اللاحق لروي البيت » أي : عوضاً عن حرف المد ؛ كقوله : (من الكامل)

. . . . وكأن قدي

ويسمىٰ تنوين ترنم أو عوضاً عن حرف غيره ؛ أي : غير المد ، ويسمىٰ تنوين الغالي ؛ كقوله : « وإِنِنْ ») .

قوله : (**وللأعاريض المقفاة والمصرَّعة**) معطوف على الجار والمجرور في قوله : (لروي البيت) **والبيت المقفىٰ** ـ بصيغة اسم المفعول ـ : ما جعل فيه كل عروض وضرب متساويين في الوزن والروي من غير تغيير العروض عما تستحقه ؛ لأجل الإلحاق بالضرب ، كقول امرئ القيس : (من الطويل)

قفا نبك من ذكرىٰ حبيب ومنزل   بسقط اللوىٰ بين الدخول فحومل

والبيت المصرع ـ بصيغة اسم المفعول أيضاً ـ : هو ما غيرت فيه عروضه عما تستحقه بزيادة فيها ؛ للإلحاق بضربه في الوزن والروي ، كقوله أيضاً : (من الطويل)

قفا نبك من ذكرىٰ حبيب وعرفان   وربع خلت آياته منذ أزمان

انتهىٰ من « مختصر الشافي » .

والأعاريض : جمع عروض ؛ وهو : الآخر من أجزاء الشطر الأول من البيت ، **والمراد بالأجزاء العروضية والضرب** : هو الآخر من أجزاء الشطر الثاني من البيت ، وأكثر ما يكون ذٰلك في أوائل القصائد ؛ كما مثلنا بشعر امرئ القيس .

فقوله في البيت الأول : (ومنزل) عروض ، وقوله : (فحومل) ضرب ، وهما متحدان وزناً وروياً من غير تغيير عروضه عما تستحقه من وجوب القبض .

وأما التصريع . . فهو : أن يغير العروض عما تستحقه ؛ لتكون علىٰ وزن الضرب ، مع اتحادهما أيضاً في الروي ؛ كما فعله في البيت الثاني ، فإن عروض (الطويل) يجب قبضها ؛ وهو : حذف الحرف الخامس من الجزء ، فيكون (مفاعيلن) فيها (مفاعلن) بحذف الياء إلا في التصريع ، فتغير جوازاً فيه بترك قبضها إلىٰ (مفاعلن) لتوازن الضرب الغير المقبوض ، فلك أن تلحق في إنشادك للبيتين بضربيهما وعروضيهما

فتَسميتُهُ تنويناً مجازٌ لا حقيقةٌ ؛ لعدمِ اختصاصِهِ بالاسمِ ، ومُجامعَتِهِ (أل) ، وثبوتِهِ خطّاً ووقفاً ، وحذفِهِ في الوصلِ ، نصَّ عليهِ ابنُ مالكٍ في « التُّحفةِ » ، وتبعَهُ ابنُهُ في « نكتِ الحاجبيَّةِ » ، والمُصنِّفُ في « الأوضحِ » ، فلا يَرِدُ علىٰ إطلاقِهِ هنا ، . . . .

نوناً فتقول : (منزلن) و(حوملن) و(عرفانن) و(أزمانن) لأن إلحاق هٰذا التنوين ؛ كتنوين الغالي في نحو : (المخترقن) ، وقوله : (من الرجز)

قالت بنات العم : يا سلمىٰ وإنن . . . .

من خصائص الإنشاد ، لا مدخل للإنشاء فيه . انتهىٰ من « الكردي » .

(**فتسميته**) أي : فتسمية هٰذا التنوين (**تنويناً مجاز**) من باب تسمية الشيء باسم ما يشاكله ، (**لا حقيقة ؛ لعدم اختصاصه بالاسم ، و**) لـ (**مجامعته**) مع (« **أل** » وثبوته **خطاً ووقفاً وحذفه في الوصل**) ذكر الزمخشري : أن تنوين الترنم يقع في إنشاد الشعر مكان حرف الإطلاق إذا وصل المنشد ولم يقف ، وهو نص في أنه لا يكون حالة الوقف . انتهىٰ « عليمي » .

(**نص عليه**) أي : علىٰ حذفه (**ابن مالك في « التحفة »**) اسم كتاب لابن مالك (**وتبعه**) أي : تبع ابن مالك (**ابنه**) أي : ابن ابن مالك : بدر الدين (**في « نكت الحاجبية »**) اسم كتاب لابن ابن مالك وضعه علىٰ « كافية ابن الحاجب » أي : وضع بدر الدين ابن مالك تلك « النكات » علىٰ « مقدمة ابن الحاجب » الموسومة بـ « الكافية » ، (**و**) نص عليه ؛ أي : علىٰ حذف هٰذا التنوين (**المصنف**) أي : مصنف « قطر الندىٰ » يعني : ابن هشام الأنصاري (**في « الأوضح »**) أي : في « أوضح المسالك علىٰ ألفية ابن مالك » ، ويسمىٰ بـ « التوضيح » أيضاً ، (**فلا يرد**) حذف التنوين (**علىٰ إطلاقه**) أي : علىٰ إطلاق المصنف التنوين ؛ لأنه لم يعين المحذوف منه (**هنا**) أي : في « الأوضح » أي : فلا يدخل في حذفه جميع ما سوى الأربعة المختصة بالاسم ، بل الذي يحذف منها : تنوين الترنم وتنوين الغالي ، لٰكن يرد علىٰ

وقد أنهى ابنُ الخبَّازِ في « شرحِ الجُزُولِيَّةِ » أقسامَ التَّنوينِ إلىٰ عشرةٍ ، وقد جمعَها بعضُهُم في قولِهِ :

أَقْسَامُ تَنْوِينِهِمْ عَشْرٌ عَلَيْكَ بِهَا ... فَإِنَّ تَقْسِيمَهَا مِنْ خَيْرِ مَا حُرِزَا

مَكِّنْ ، وَعَوِّضْ ، وَقَابِلْ ، وَٱلْمُنَكَّرَ ، زِدْ ... رَنِّمْ ، أَوِ ٱحْكِ ، ٱضْطَرِرْ ، غَالِ ، وَمَا هُمِزَا

جواب الشارح ـ يعني : الفاكهي ـ بقوله : (فلا يرد علىٰ إطلاقه هنا) : أن ما عداهما من أقسام التنوين غير مختص بالاسم ؛ بناءً علىٰ قوله : إن المختص منها الأربعة المتقدمة ، فحينئذ : يدخل في عموم التنوين غير الأربعة في جواز حذفه ، والله أعلم .

(**وقد أنهىٰ**) وأوصل (**ابن الخباز في « شرح الجزولية »**) **ترجمته** : هو أبو عبد الله أحمد بن الحسين بن أحمد الأربيلي الموصلي شمس الدين ، توفي سنة (٦٣٩ هـ) ، (**أقسام التنوين إلىٰ عشرة**) أقسام (**وقد جمعها بعضهم**) وهو ابن مالك كما أشار إليه الخضري (**في**) بيتين بـ (**قوله**) رحمه الله تعالىٰ : (من البسيط)

(**أقسام تنوينهم عشر عليك بها ... فإن تقسيمها من خير ما حرزا**

مكن ، وعوض ، وقابل ، والمنكر ، زد ... رنم ، أو احك ، اضطرر ، غال ، وما همزا)

قوله : (**أقسام تنوينهم عشر**) لم يقل : عشرة ؛ لأن **المراد من أقسام التنوين** : أقسام النونات فتؤنث ، وأقسام النونات : هي النونات ، فكأنه قال : نونات التنوين عشر .

وقوله : (**عليك بها**) أي : الزم بحفظ تلك العشر ، فـ (**عليك**) : اسم فعل أمر بمعنى (الزم) .

قوله : (**فإن تقسيمها**) جملة معللة لجملة اسم الفعل ، وإنما أمرتك بحفظها ؛ لأن حفظها من أفضل ما يطلب حفظه وجمعه في الصدور ، يقال : حرز الشيء : إذا وضع في الحرز صيانةً له .

قوله : (**مكن ، وعوض ، وقابل ، والمنكر**) إشارةً إلى الأربعة الأولى المختصة

. . . .

بالاسم ؛ لأنها المقصودة هنا ؛ أي : احفظ تنوين التمكين ، واحفظ تنوين العوض ، واحفظ تنوين المقابلة ، واحفظ تنوين التنكير .

وقوله : (زد) إيماء إلىٰ تنوين الزيادة ؛ وهي : التي تزاد ضرورة في المنادى المضموم ؛ كقوله : (من الوافر)

سلام الله يا مطرٌ عليها . . . .

قوله : (رنم) وهو : ما كان عوضاً عن حرف مد ؛ كقوله : (من الوافر)

أقلِّي اللوم عاذل والعتابن . . . .

قوله : (أو احك) : (أو) فيه بمعنى الواو ؛ إشارةً إلىٰ تنوين الحكاية ؛ مثل : أن تسمي رجلاً بـ (عاقلة لبيبة) ، فإنك تحكي اللفظ المسمىٰ ، ولا تمنعه من الصرف مع وجود علتين فيه ؛ كما في (طلحة) .

قوله : (اضطرر) إشارةً إلىٰ تنوين الضرورة فيما لا ينصرف ؛ كقوله : (من الطويل)

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزةٍ . . . .

قوله : (غالٍ) إشارةً إلىٰ تنوين الغلو ؛ وهو : ما كان عوضاً عن حرف غير مد ؛ كقولك : (من الرجز)

قالت بنات العم : يا سلمىٰ وإنن . . . .

قوله : (وما همزا) أراد به : التنوين الشاذ ؛ كما حكاه أبو زيد من قول بعضهم : (هٰؤلاءٍ قومك) ، وفائدته : مجرد تكثير اللفظ ؛ كألف (قبعثرىٰ) ، وفي « التصريح » بدل الشطر الثاني : (من الرجز)

. . . . ومع اضطرر غال واحك وما همزا

والأولىٰ عند تنوين نحو (يا مطر) و(عنيزة) : أن يعدهما قسماً واحداً ؛ تقليلاً

(و) يُعرَفُ أيضاً (بالحديثِ عنهُ) أيِ : بالإسنادِ إليهِ ؛ وهوَ : أن تَضُمَّ إليهِ ما تتمُّ بهِ الفائدةُ . . . .

للأقسام ؛ لأن كليهما تنوين الضرورة وإن كان الأول مخصوصاً بالمنادىٰ ، والثاني بغيره ؛ ولذٰلك قلت نظماً : (من البسيط)

أقسام تنوينهم تسع محررة فإن سئلت فبادر بالجواب وقل :

مكن ، ونكر ، وتعويض ، مقابلة ورنم ، اضطر ، غال ، واحك ، شذ كله

انتهىٰ « كردي » .

ثم ذكر المصنف العلامة الثالثة للاسم : (**ويعرف**) الاسم (**أيضاً**) أي : يتميز عن قسيميه الفعل والحرف (**بالحديث عنه ؛ أي : بالإسناد إليه ؛ وهو**) أي : الإسناد إليه : (**أن تضم إليه**) أي : إلى الاسم (**ما تتم به الفائدة**) وهٰذا اللفظ فيه قصور ؛ إذ لا يشمل (زيداً) في قولك : (إن قام زيد) ، ولا اسم (كان) ونحو ذٰلك مما هو واقع في المركبات الناقصة ، **فالظاهر** : أن مطلق الإسناد ولو ناقصاً علامة على الاسم . انتهىٰ « عليمي » .

وعبارة الكردي : قوله : (**وهو أن يضم إليه**) أي : يسند إليه ؛ سواء تقدم المسند إليه أو تأخر ، فاعلاً كان أم مبتدأً ، وسواء كان المسند فعلاً أم وصفاً ، وسواء كان الإسناد معنوياً ؛ كـ (ضرب زيد) ، أم لفظياً ؛ نحو : (من) : حرف جر ، و(ضرب) : فعل ماض ، إخباراً كان ؛ كما مر ، أم إنشاءً ؛ كـ ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ ﴾ (١) . انتهىٰ منه .

قولنا : (بالإسناد إليه) أي : بإسناد غيره إليه ؛ اسماً كان ذٰلك الغير أو فعلاً أو جملةً ؛ نحو : زيد قائم ، وقام زيد ، وأنا أقوم ؛ أي : يعرف الاسم بكونه مسنداً إليه ؛ لأنه هو الذي يكون علامةً له ، لا بكونه مسنداً ؛ لأن الفعل يشترك معه فيه .

قال ابن هشام : (وهو أنفع علامات الاسم ؛ لأنه دل على اسمية نحو الضمائر) ،

---

(١) سورة البقرة : (٣٥) .

(كتاءِ : ضربتِّ) بتثليثِها بالحركاتِ ، فإنَّها اسمٌ ؛ لأنَّكَ قد حدَّثتَ عنها بالضَّربِ ، وكـ (مِنْ ، وضربَ) مِنْ قولِكَ : (مِنْ : حرفُ جرٍّ ، وضربَ : فعلٌ ماضٍ) .

فإن قِيلَ : إذا كانا اسمَينِ . . فكيفَ أخبرتَ عنِ الأوَّلِ : بأنَّهُ حرفٌ ، وعنِ الثَّاني : بأنَّهُ فعلٌ ، وهل هٰذا إلَّا تناقضٌ ؟

قلتُ : قالَ الرَّضيُّ : . . . .

(كتاء « ضربت » بتثليثها بالحركات) ، و(ما) الاستفهامية في نحو : ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾(١) ، وعلى اسمية (ما) الموصولة في نحو : ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ ﴾(٢) إن قدر العائد صلة ؛ أي : (صنعوه) ، وإلا . . فهي حرف مصدري ؛ أي : إن صنعهم .

(فإنها) أي : فإن تاء الضمير (اسم ؛ لأنك قد حدثت) وأخبرت (عنها بالضرب ، وكـ « مِن » و« ضربَ ») معطوف علىٰ قوله : (كتاء ضربت) أي : حالة كونهما (من قولك) أي : من مقولك ، فالمصدر بمعنى المفعول ، وما بعده بدل أو عطف بيان : (« مِن » حرف جر ، و« ضربَ » فعل ماض) إذ الأول في قوة قولك : (من) اسم (من) حرف جر ، والثاني في قوة قولك : (ضرب) اسم (ضرب) فعل .

(فإن قيل : إذا كانا) أي : إذا كان (مِنْ) و(ضَرَبَ) (اسمين) لكونهما مسنداً إليهما . . (فكيف أخبرت عن الأول) وهو : مِنْ (بأنه حرف) جر ، (و) أخبرت (عن الثاني بأنه فعل) ماض ؟ (وهل هٰذا) الكلام في الموضعين (إلا تناقض ؟!) أي : إلا متناقضين ؛ أي : إذا قلت في (من) تارةً : حرف جر ، وتارةً : اسم مبتدأ ، وقلت في (ضرب) تارةً : فعل ماض ، وتارةً : اسم مبتدأ ، فالتعارض بين الكلامين ظاهر ، كأنك قلت : (مِن) حرف ، (مِن) اسم ، و(ضربَ) فعل ، (ضربَ) اسم .

(قلت) لك في دفع التناقض بينهما : (قال الرضي) : لا تناقض بينهما ؛ لأنه

---

(١) سورة الحاقة : (١ ـ ٢) .

(٢) سورة طه : (٦٩) .

ليسَ المرادُ : أَنَّهُما في هٰذا التَّركيبِ حرفٌ وفعلٌ ، بلِ المرادُ : أَنَّهُما إذا استعملا فيما وضعا لهُ ؛ كـ (خرجتُ مِنَ الكوفةِ ، وضربتُ زيداً) . . كانَ (مِنْ) حرفاً و(ضربَ) فعلاً ، علىٰ أنَّ جماعةً ـ منهُمُ ابنُ مالكٍ وتبعَهُ الخَبِيصِيُّ ـ اعتبروا في الإسنادِ إلى القولِ إسنادَ ما لمعناهُ ؛ . . . .

(**ليس المراد : أنهما**) أي : أن (مِن) و(ضربَ) حالة كونهما (**في هٰذا التركيب**) الثاني : أن مِنْ (**حرف و**) أن ضرب (**فعل ، بل المراد : أنهما**) أي : أن من وضرب (**إذا استعملا فيما**) أي : في المعنى الذي (**وضعا له**) من الابتداء في (من) مثلاً ، وإيقاع الحدث في (ضرب) .

مثال (من) و(ضرب) : (كـ « **خرجت من الكوفة** » ، و« **ضربت زيداً** » . . **كان**) لفظ (« من » **حرفاً و**) كان لفظ (« ضرب » **فعلاً**) فالكلام على التوزيع في الموضعين .

قوله : (**علىٰ أن جماعةً ؛ منهم : ابن مالك وتبعه الخبيصي اعتبروا في الإسناد إلى القول إسناد ما لمعناه**) قال الكردي : (ولو قال بدله : نعم ؛ اعتبر جماعة . . . إلىٰ آخره . . ؛ لكان أوضح ؛ لأن « علىٰ » في نظير هٰذا الموضع تدل علىٰ تقوية ما قبلها بما بعدها ، وليس الأمر هنا كذٰلك ؛ لأن اعتبار الجماعة بما ذكر يوهن الحكم باسمية « من » و« ضرب » المذكورين أولاً .

قوله : « إسناد ما لمعناه » قال ابن مالك في « التسهيل » : والاسم كلمة يسند ما لمعناها إلىٰ نفسها . انتهىٰ ؛ كقولك : قام زيد ، فإنك أسندت إلىٰ لفظ « زيد » القيام ؛ لأن المتصف بالقيام هو معنىٰ « زيد » أي : مسماه ، وهو الذات الموضوع ؛ أي : المسمىٰ بلفظ « زيد » ، لا لفظ « زيد » ، فأما في المثالين المذكورين . . فإنك أسندت إلىٰ « من » و« ضرب » ما للفظهما ؛ وهو الحرفية والفعلية ، وكذا إذا قلت : « زيد » ثلاثي . . فإنك أسندت إلىٰ « زيد » ما للفظه ؛ وهو كونه علىٰ ثلاثة أحرف) .

ليخرجَ ما أُسنِدَ إليهِ ما للفظِهِ ، كالمثالَينِ المذكورَينِ ، وأمَّا إسنادُ (خيرٌ) إلىٰ (تسمعَ) في قولِهِم : (تسمعَ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ مِنْ أن تراهُ) . . فمؤوَّلٌ .

قوله : (**اعتبروا في الإسناد إلى القول إسناد ما لمعناه**) أي : ما لمعنى القول أي : ما لمسماه إلى القول ؛ كإسناد القيام الذي هو قائم بزيد إلىٰ ذات زيد في قولك : قام زيد (**ليخرج ما أسند إلىٰ ما للفظه**) أي : إلىٰ لفظ القول (**كالمثالين المذكورين**) سابقاً من قولك : (من) حرف جر ، (ضرب) فعل ماض .

ترجمة الخبيصي

هو أبو بكر الخبيصي ، صاحب « شرح الحاجبية » المشهورة ، وهو ممزوج بالمتن ، مختصر ، متداول بين الناس ، سماه : « الموشح » ولا أعرف من ترجمته زيادةً علىٰ هٰذا . انتهىٰ من « بغية الوعاة » للسيوطي .

❀ ❀ ❀

قال العليمي : (قوله : « إسناد ما لمعناه » أي : إسناد شيء ثابت لمعناه ؛ كـ « زيد قائم » فقائم : ثابت لمعنىٰ زيد ، وهو مسماه ، وقد أسند إلىٰ لفظ « زيد » متصف بالقيام .

فإن قلت : الثابت لمسمىٰ « زيد » هو القيام لا « قائم » .

أجيب : بأنا لا نسلم ذٰلك ؛ لأن معنىٰ « قائم » : متصف بالقيام ، ولا شك أن هٰذا ثابت لمسماه ؛ إذ هو شيء متصف بالقيام) انتهىٰ منه .

(**وأما إسناد « خير » إلىٰ « تسمع »**) أي : وهو فعل ، ولم يرد لفظه (**في قولهم : تسمع بالمعيدي**) أي : سماعك بخبر المعيدي (**خير من أن تراه . . فمؤول**) أي : علىٰ حذف (أن) المصدرية ، وهما ـ أي : الفعل مع (أن) المصدرية ـ في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء ؛ أي : سماعك ، فالإسناد في الحقيقة إليه ، وهو اسم .

. . . .

وقال البيضاوي : (الفعل إنما يمتنع الإخبار عنه إذا أريد به تمام ما وضع له ، أما لو أطلق وأريد به اللفظ أو مطلق الحدث المدلول عليه ضمناً على الاتساع . . فهو كالاسم في الإضافة والإسناد إليه) انتهىٰ .

وفي عبارة الشارح مساهلة ؛ لأن المؤول المسند إليه ، لا الإسناد .

وعبارته في « الفواكه » : وأما (تسمع . . .) إلىٰ آخره . . فعلىٰ حذف (أن) ، أو علىٰ تنزيل الفعل منزلة المصدر . انتهىٰ .

وأما الاعتراض الوارد علىٰ كون الإسناد إليه علامة مختصة بالاسم ؛ بأن الإسناد إلى الفعل قد وقع في قولهم : (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) بأن (تسمع) : مبتدأ أخبر عنه بـ (خير) مع أنه فعل مضارع باتفاق ، فلا يكون الإسناد حينئذٍ علامةً مختصةً بالاسم .

فالجواب عنه : بأن (تسمع) : فعل مضارع ؛ لأنه علىٰ حذف (أن) المصدرية عنه ، والفعل مع (أن) المحذوفة في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء ، والتقدير : (سماعك بالمعيدي خير من أن تراه) ، فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن المصدر المؤول ، والذي حسن حذف (أن) الأولىٰ ثبوت (أن) الثانية ؛ يعني قوله : (أن تراه) ، وقد روي : (أن تسمع بالمعيدي) بإثبات (أن) على الأصل ، ولٰكن حذف (أن) مع رفع الفعل ليس قياسياً على المختار ، قاله الشمني .

وجزم الروداني بأنه قياسي ، وأما رواية نصبه . . فعلىٰ إضمارها ؛ لأن المضمرة في قوة المظهرة ، لٰكن نصبه علىٰ إضمارها في مثل ذٰلك شاذ . انتهىٰ من « المطالب » نقلاً عن « شرح الشذور » و« الصبان » ، وهٰذا المذكور يسمىٰ عندهم جواباً بالمنع .

أو الجواب عنه : بأن الإسناد إليه علىٰ تنزيل الفعل الذي هو (تسمع) منزلةَ المصدر الذي هو (سماعك) ، وهٰذا جواب بالتسليم ، ويقال حينئذ في إعرابه :

. . . .

(تسمع) : مضارع واقع موقع المصدر مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير منع من ظهورها اشتغال المحل بالضمة القائمة بصورة الفعل الأصلية ؛ لأجل التجرد ، و(بالمعيدي) متعلق به ، و(خير) : خبره . . . إلىٰ آخره .

وقوله : (**بالمُعَيدِي**) تصغير (معدي) منسوب إلىٰ معد بن عدنان بن إسماعيل بن إبراهيم الخليل عليهما السلام ، وإنما خففت الدال ؛ استثقالاً للجمع بين التشديدين : تشديد الدال وتشديد ياء النسبة مع ياء التصغير .

وحكمة قول هـٰذا القائل بهـٰذا المثل : أنه سمع من أخباره العجيبة وحِكَمه الغريبة ما يهيجه إلىٰ لقائه ، فلما لقيه . . رآه قصيراً دميماً ، اجتمعت فيه نقائص تخالف أخباره ، فقال فيه ذٰلك ، فصار مَثَلاً فيمن أخباره عجيبة ، وذاته دميمة .

وفي « الصبان » : وهو مثل للرجل له صيت في الناس ، لـٰكنه محتقر المنظر . انتهىٰ .

واعلم : أن المؤلف ذكر هنا من علامات الاسم ثلاثة : (أل) ، والتنوين ، والإسناد إليه .

وكذٰلك في « الشذور » ذكر ثلاثة : (أل) ، والنداء ، والإسناد إليه .

واعلم : أن الاسم له إحدىٰ وثلاثون علامةً ؛ بعضها في أوله ، وبعضها في آخره ، وبعضها في جملته ، وبعضها في معناه :

فالتي في أوله سبع : حروف الجر والقسم ، وحروف النداء ، و(أل) ، و(لولا) الامتناعية ، و(إن) وأخواتها ، و(إما) التفصيلية ، وواو الحال .

والتي في آخره عشر : ياء النسبة ؛ كـ (زيدي) ، وتاء التأنيث المبدلة في الوقف هاء ؛ كـ (مسلمة) ، وألف التأنيث مقصورة ؛ كـ (حبلىٰ) ، أو ممدودة ؛ كـ (حمراء) ،

. . . .

وتنوين التمكين ؛ كـ (رجل) ، والتنكير ؛ كـ (صه) ، وحروف التثنية ، والجمع المذكر السالم ، والألف والتاء في نحو : (زينبات) ، والخفض .

والتي في جملته خمس : التنكير ؛ كـ (رجال) ، والتصغير ؛ كـ (فليس) ، والإضمار ؛ كـ (أنا ، وأنت) ، والإبهام ؛ كـ (هـٰذا) ، والموصول ؛ كـ (الذي ، والتي) وأخواتها .

والتي في معناها تسع : كونه فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مبتدأ ، أو منعوتاً ، أو علماً ، أو منكراً ، أو منوَّناً ، وكونه خبراً ، والإسناد .

تنبيه

(قط) و(عوض) يقبلان العلامات بمرادفهما ؛ وهو الزمن .

فإن قلتَ : حيث كان للاسم علامات كثيرة . . فلِمَ اختار المصنف هـٰذه التي ذكرها ؟

قلتُ : لأنها أشهر من غيرها ، والمشهور أسهل ، فيناسب المبتدئ المقصود بهـٰذا الكتاب . انتهىٰ « عبادة العدوي علىٰ شرح الشذور » .

❋ ❋ ❋

(وهوَ) أيِ : الاسمُ بعدَ التَّركيبِ (ضربانِ) :

أحدُهُما : (مُعرَبٌ) ....

---

٦ ـ المعرب والمبني من الأسماء

ولما فرغ المصنف من ذكر علامات الاسم . . شرع في ذكر تقسيمه فقال :

(**وهو ؛ أي : الاسم**) الذي تقدم لنا ذكره في أقسام الكلمة ؛ وهو الاسم المصطلح عليه عند النحاة (**بعد التركيب**) ، أما قبله . . فقسم ثالث لا معرب ولا مبني ، وهٰذا مذهب ابن عصفور ، ومذهب ابن مالك : أن الأسماء مبنية قبل التركيب ؛ لشبهها بالحروف المهملة في أنها ليست عاملة ولا معمولة .

وهو (**ضربان**) أي : لا ثالث لهما ، خلافاً لقوم ذهبوا إلىٰ أن المضاف إلىٰ ياء المتكلم من نحو : (غلامِي) لا معرب ولا مبني ، وسموه : خصياً انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**ضربان**) الضرب والنوع والقسم بمعنًى .

قال في « الفواكه الجنية » : (وتقسيم الاسم إلىٰ « معرب » و« مبني » من تقسيم الشيء إلىٰ ما هو أخص منه مطلقاً ، لا من تقسيم الشيء إلىٰ ما هو أعم منه كما توهمه بعضهم ؛ إذ **التقسيم** : ضم مختص إلىٰ مشترك ، فوجب كون القسم أخص مطلقاً من المقسم) . انتهىٰ « عليمي » .

المعرب من الأسماء

قوله : (**ضربان**) أي : نوعان (**أحدهما : معرب**) أي : اسم معرب ؛ وكذا قوله فيما سيأتي : (والثاني : مبني) فهو من تقسيم الشيء إلىٰ ما هو أخص منه مطلقاً ، **وليس المراد** : أن الاسم مطلق المعرب ومطلق المبني حتىٰ يكون من التقسيم الفاسد ؛ الذي هو تقسيم الشيء إلىٰ ما هو أعم منه من وجه كما توهم ذٰلك بعضهم ؛ **إذ التقسيم** : ضم قيود متغايرة إلىٰ مفهوم ؛ ليحصل من انضمام كل قيد إليه مفهوم أخص منه

وهوَ الأصلُ في الأسماءِ ؛ أيِ : الغالبُ ؛ ولهٰذا قدَّمَهُ ، ويُسمَّىٰ : (مُتمكِّناً) ، وكذا (أمكنُ) إنِ انصرفَ ، . . . .

مطلقاً ؛ وهو مرادفه ، قال ذٰلك البعض : إنه ضم مختص إلىٰ مشترك ، فوجب كون المقسم أعم مطلقاً من القسم ومأخوذاً منه . انتهىٰ « كردي » .

(**وهو**) أي : ذٰلك القسم المعرب (**الأصل في الأسماء ؛ أي : الغالب**) فيه ؛ لاتصافه بالإعراب الذي هو أصل في الأسماء ، فيكون الاسم المبني فرعاً في الأسماء ، فـ (أل) في قوله : (هو الأصل) للحصر ، وليس قوله : (هو) راجعاً إلى الإعراب الذي في ضمن معرب ، ويدل علىٰ ذٰلك قوله الآتي : (**ولهٰذا قدمه**) ، وكذا تفسيره بقوله : (أي : الغالب) يعني : أن الغالبَ في الأسماء الاسمُ المعرب كما أن الغالب في الأفعال الفعل المبني ؛ وهو الماضي ، ثم نقول : **الأصل في الأسماء** : الإعراب ، وفي الأفعال : البناء ؛ **على الصحيح فيهما** ، وقيل بالعكس ، وقال الكوفيون : الإعراب أصل فيهما ؛ **ولذا** : ذهبوا إلى القول بإعراب فعل الأمر ، ولا يخرج منهما من أصله إلا لعلة ذكروها . انتهىٰ من « الكردي » .

قوله : (**في الأسماء**) متعلق بـ (الأصل) لأنه بمعنى المتأصل ، أو بمحذوف ؛ أي : وجوده ؛ أي : وجود إعرابه في الأسماء هو الأصل .

وقوله : (**أي : الغالب**) أي : الراجح في نظر الواضع . انتهىٰ « ياسين » .

(**ويسمىٰ**) ذٰلك المعرب : (**متمكناً**) أي : في الاسمية ، أو فيها وفي الإعراب .

وعبارة الكردي : (**ويسمىٰ متمكناً**) أي : سواء انصرف أم لا . انتهىٰ « كردي » .

(**وكذا**) يسمىٰ (« **أمكن** » **إن انصرف**) ، **واعترض أبو حيان تعبيرهم بـ (أمكن)** : بأنه اسم تفضيل من (تمكَّن) ، وبناؤه من (تمكن) شاذ ؛ أي : خارج عن القياس ؛ لأنه لا يصاغ إلا من ثلاثي .

وإنَّما كانَ الأصلُ فيهِ الإعرابَ ؛ لاختصاصِهِ بتعاقُبِ معانٍ عليهِ لا يُميِّزُها إلَّا الإعرابُ ، بخلافِ الفعلِ ؛ إذ يمكنُ تمييزُها بغيرِهِ .

والمُعرَبُ مشتقٌّ مِنَ (الإعرابِ) فينبغي الكلامُ عليهِ أوَّلاً ؛ إذ معرفةُ المُشتَقِّ موقوفةٌ علىٰ معرفةِ المُشتَقِّ منهُ .

ورد : بأنه سمع من كلامهم : (مكن مكانةً) ، فالبناء قياسي جارٍ على القاعدة . انتهىٰ « ياسين » .

وعبارة الكردي : هو قياسي لا شاذ ؛ لأنه من قولهم : (مكن) ؛ كـ (حسن) : صار ذا مكانة وشرف ، لا من (تمكن) كما فهم . انتهىٰ منه .

(**وإنما كان الأصل فيه**) أي : في الاسم (**الإعراب ؛ لاختصاصه**) أي : لاختصاص المعرب (**بتعاقب**) وتوارد (**معان**) مختلفة (**عليه**) أي : على المعرب (**لا يميزها**) أي : لا يبين تلك المعاني المختلفة (**إلا الإعراب**) كالفاعلية والمفعولية والإضافة ؛ أي : لا يميز المعاني المختلفة الواردة على الاسم إلا الإعراب حالةَ كون الاسم ملتبساً ، (**بخلاف الفعل ؛ إذ يمكن تمييزها**) أي : تمييز المعاني المختلفة الواردة على الفعل (**بغيره**) أي : بغير الإعراب ؛ كإظهار الجازم والناصب في نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن .

(**والمعرب**) الذي ذكره المصنف آنفاً ؛ الذي هو الأول من القسمين (**مشتق من الإعراب**) الذي هو مصدره ؛ كما ذكره الحريري في « ملحته » بقوله : (من الرجز)

والمصدر الأصل وأيُّ أصلِ ومنه يا صاح اشتقاق الفعلِ

وكذا الوصف (**فينبغي الكلام عليه**) أي : على الإعراب (**أولاً**) أي : قبل الكلام على المعرب (**إذ معرفة المشتق**) الذي هو المعرب هنا (**موقوفة**) أي : متوقفة (**علىٰ معرفة المشتق منه**) الذي هو الإعراب ؛ وذٰلك لأن المشتق منه جزء للمشتق ؛ كالمعرب فإنه ذات ثبت له الإعراب ، ومعرفة الكل الذي هو المعرب

موقوفة علىٰ معرفة الجزء الذي هو الإعراب . انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**فينبغي الكلام عليه أولاً**) قال العليمي : (هٰذا إشارة إلى الاعتراض على المصنف ؛ حيث تكلم عليه ؛ أي : على المعرب ، ولم يتكلم على الإعراب أصلاً فضلاً عن تأخر الكلام عليه ، فلا ينفعه الجواب بأنه قدم حد المعرب ؛ نظراً إلىٰ أنه محل للإعراب ، ولا يقوم العرض بدون محله ، فتقديمه بمنزلة تقديم المحل على الحال .

هٰذا ؛ وقال شيخنا العلامة الغنيمي : لعل مراده بقوله : « إذ معرفة المشتق . . . » إلىٰ آخره ؛ في الجملة ، وإلا . . فالمعرب الاصطلاحي لا تتوقف معرفته على الإعراب عند التأمل الصادق ، ولو سلم . . فالجهة منفكة ، **فتأمل**) .

الكلام على الإعراب

والفاء في قوله : (**فالإعراب**) فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت ما ذكرته لك ؛ من أن معرفة المشتق تتوقف علىٰ معرفة المشتق منه ، وأردت بيان ذٰلك المشتق منه . . فأقول لك : الإعراب (**لغةً**) أي : في لغة العرب : (**البيان**) أي : فمُفسِّرُ الإعراب ومُبيِّنه حالة كونه في اللغة ؛ أي : ملحوظاً ومُراعىً من حيث اللغة ، وكذا التقدير في قوله : (واصطلاحاً) حيثما وقعا في الكلام ؛ **وذٰلك** : لئلا يلزم وقوع الحال من المبتدأ ، وقد منعه الجمهور . انتهىٰ « كردي » .

قال في « شرح الفواكه » : (**والمناسب من معانيه : الإبانة ؛ إذ القصد به : إبانة المعاني المختلفة**) انتهىٰ .

وقال في « الفواكه » : (**إن التغيير أنسب بالمعنى الاصطلاحي ، ومثال الإبانة : أن يقال فيه : أعرب فلان عمّا في نفسه : إذا أبان عنه**) .

والتَّغييرُ والتَّحسينُ ، يُقالُ : (أعربَ عن حاجتِهِ) : إذا أبانَ عنها ، و(أعربَتْ معدةُ البعيرِ) : إذا تغيَّرتْ لفسادٍ ، وجاريتُهُ عروبةٌ ؛ أي : حسناءُ .

(و) منها : (**التغيير**) يقال : أعرب الله المعدة ؛ أي : غيَّرها ، قال في « الهمع » : (**والمناسب للمعنى الاصطلاحي** : التغيير) .

ويأتي الإعراب لغةً لمعان كثيرة ، أوصلها بعضهم إلى اثني عشر معنىً ؛ وذكر الشارح منها ثلاثة :

الأول منها : البيان ، والأولىٰ أن يقال : الإبانة ؛ يقال : أعرب زيد عن حاجته إذا أبانها وأظهرها .

والثاني منها : التغيير ؛ أي : التغير ، يقال : أعربت معدة البعير : إذا تغيرت .

(و) **الثالث منها** : (**التحسين**) أي : الحسن ، يقال : أعربت الجارية : إذا حسنت وجملت .

(**يقال**) في مثال الأول منها : (**أعرب**) زيد (**عن حاجته : إذا أبان عنها**) وأظهرها ، (و) يقال في مثال الثاني : (**أعربت معدة البعير : إذا تغيرت لفساد**) ها ومرضها ، (و) يقال في مثال الثالث منها : (**جاريته**) وأمته (**عروبة ؛ أي : حسناء**) أي : جميلة .

وإنما كان المناسب منها للمعنى الاصطلاحي (الإبانة) أو (التغير) لظهور نقله في الاصطلاح عنهما ؛ لأن الكلمة إذا أعربت . . ظهر معناها وبان وتغير عن حالة الوقف . انتهىٰ « رفع الحجاب » .

وعبارة « المطالب » : وأما الإعراب . . فهو في اللغة له خمسة معان ، جمعها بعضهم في بيت واحد فقال : (من الطويل)

بيان ، وحسن ، انتقال ، تغير ... ومعرفة الإعراب في اللغة اعقلا

فمن إطلاقه على البيان : قوله صلى الله عليه وسلم : « البكر تستأمر ، وإذنها صماتها ، والثيب تعرب عن نفسها » أي : تبين .

. . . .

ومن إطلاقه على الحُسن : قولهم : (جارية عروب) أي : حسناء .

ومن إطلاقه على الانتقال : قولهم : (أعربت الإبل عن مرعاها) أي : انتقلت .

ومن إطلاقه على التغير : (أعربت معدة الرجل) أي : تغيرت .

ومن إطلاقه على المعرفة : (أعرب الرجل) : إذا كان عارفاً بالخيل .

وزاد بعضهم سادساً : عدم اللحن في الكلام ، يقال : (أعربت الكلام) أي : لم ألحن فيه . انتهىٰ « فاسي » .

قال محمد بن عبادة العدوي في « حاشيته علىٰ شذور الذهب » : (وحاصل معاني الإعراب اللغوية اثنا عشر معنىً :

الأول : الإبانة ، يقال : أعرب الرجل عن حاجته : إذا أبان عنها .

والثاني : الإجالة ، يقال : عربت الدابة : إذا جالت في مرعاها ، وأعربها صاحبها : إذا أجالها فيه .

والثالث : التحسين ، يقال : أعربت الشيء : إذا حسنته .

والرابع : التغيير ، يقال : عربت معدة الرجل : تغيرت ، وأعربها الله : غيَّرها .

والخامس : إزالة الفساد ، يقال : أعربت الشيء : أزلت عربه ؛ أي : فساده ، وتتعدىٰ هٰذه الخمسة بالهمزة إلا الأول ، فيتعدىٰ بـ « عن » .

والسادس : بمعنى التكلم بالعربية ، يقال : أعرب : إذا تكلم بالعربية .

والسابع : بمعنىٰ صيرورة الخير له ، يقال : أعرب زيد : إذا صارت له خيل عراب .

والثامن : بمعنى الولادة ، يقال : أعرب زيد : إذا ولد ولداً عربي اللون .

والتاسع : بمعنى التكلم بالفحش ، يقال : أعرب زيد : إذا تكلم بالفحش .

والعاشر : بمعنىٰ إعطاء العربون ، يقال : أعرب زيد : إذا اشترىٰ شراء العربون .

الحادي عشر : بمعنى التكلم بالكلام الفصيح ، يقال : أعرب زيد : إذا تكلم ولم يلحن في الكلام .

الثاني عشر : بمعنى التحبب إلىٰ غيره ، يقال : أعرب فلان إلىٰ غيره ؛ بمعنىٰ : تحبب إليه ، ومنه : العَروبة ؛ وهي : المتحببة إلىٰ زوجها .

فهٰذه اثنا عشر معنىً ، وجعله في المعنى الاصطلاحي منقولاً عن سائر هٰذه المعاني صحيح ، والحكم بنقله عن واحد معين من هٰذه المعاني ترجيح بلا مرجح ، لٰكن الأنسب نقله عن التبيين ؛ لأن الكلمة إذا أعربت . . ظهر معناها وبان ، وعن التغيير ؛ لأن الكلمة تتغير عن حال الوقف ، وعن التحسين ؛ لأن الكلمة تحسن بالإعراب ، لظهور معناها ، ووضوح دلالتها ، وعن إزالة الفساد ؛ لأن الإعراب تتحول به الكلمة من حال الجهل إلىٰ حال العلم ، وفي ذٰلك إزالة للفساد) انتهىٰ من « حاشية العدوي على الشذور » نقلاً عن الطبلاوي والمدابغي .

(**واصطلاحاً**) : أي : ومفسر الإعراب ومبينه حالة كونه ملحوظاً ومراعىً من حيث الاصطلاح ؛ كما مر في (مبحث اللغة) حالة كوننا جارين (**على القول بأنه لفظي**) وهو مذهب البصريين : (**أثر ظاهر**) أي : ملفوظ ، سواء كان حركة ؛ كما في : (زيد يضرب) ، أو حرفاً ؛ كما في : (الزيدان يضربان) ، أو سكوناً ؛ كما في : (لم يضرب) ، ومنه : ﴿ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴾ (١) ، أو حذفاً ؛ كـ (لم يرمِ ، ولم يرميا) .

(**أو**) أثر (**مقدر**) أي : منوي ؛ كالحركات الثلاث في نحو : (الفتىٰ) و(غلماي) ، والواو في نحو : (جاء مسلمي) رفعاً .

والواو والياء في نحو : (صالحو القوم) و(صالحي القوم) .

---

(١) سورة الإنسان : (١) .

والحذف كما في : (من الطويل)

. . . . كـأن لـم تـري قـبـلـي أسـيـراً يـمـانـيـاً

قوله : (**أثر**) أي : حركة ، أو حرف ، أو سكون ، أو حذف ، وهو تعريف المصنف ـ يعني : ابن هشام ـ وهو معنىٰ قول « التسهيل » : (ما جيء به لبيان مقتضى العامل ؛ من حركة أو حرف أو سكون أو حذف) ، ولـٰكن فصَّل ابن مالك الأثر ، والمصنف أجمله ، وزاد : بيان محله ، وأن يكون ظاهراً أو مقدراً مع الإيجاز ، **فلله دره !!**

قوله : (**أو مقدر**) أي : معدوم مفروض الوجود ؛ كما مثلنا له آنفاً .

(**يجلبه العامل**) أي : يطلبه ويقضيه العامل ، لا يحدثه بعد أن لم يكن .

قال المصنف في « شرح الشذور » : (مثال الآثار الظاهرة ؛ الضمة والفتحة والكسرة : في قولك : « جاء زيدٌ ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيد » ألا ترىٰ أنها آثار ظاهرة في آخر « زيد » جلبتها العوامل الداخلة عليه ؛ وهي « جاء » و« رأىٰ » و« الباء » ؟! ومثال الآثار المقدرة : ما تعتقده منوياً في آخرِ نحو : « الفتىٰ » من قولك : « جاء الفتىٰ ، ورأيت الفتىٰ ، ومررت بالفتىٰ » فإنك تقدر في آخره في المثال الأول ضمة ، وفي الثاني فتحة ، وفي الثالث كسرة ، وتلك الحركات المقدرة إعراب ؛ كما أن الحركات الظاهرة في آخر « زيد » إعراب .

وخرج بقولي : « يجلبه العامل » : نحو : الضمة في النون في قوله تعالىٰ : ﴿ فَمَنُ اوتِيَ كِتَابَهُۥ بِيَمِينِهِ ﴾ [1] في قراءة ورش ؛ بنقل حركة همزة « أوتي » إلىٰ ما قبلها ، وإسقاط الهمزة ، ونحو الفتحة في دال ﴿ قَدَ افْلَحَ ﴾ [2] علىٰ قراءته أيضاً بالنقل .

والكسرة في دال « الحمدِ لله » في قراءة من أتبع الدال اللام ، فإن هـٰذه الحركات

(١) سورة الإسراء : (٧١) .

(٢) سورة المؤمنون : (١) .

وإن كانت آثاراً ظاهرةً في آخر الكلمة . . لـٰكنها لم تجلبها عوامل دخلت عليها ، فليست إعراباً .

وقولي : « في آخر الكلمة » بيان لمحل الإعراب من الكلمة ، وليس باحتراز ؛ إذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل في غير آخر الكلمة فيحترز عنها .

فإن قلتَ : بلىٰ ، قد وُجِد ذٰلك في « امرئ » و« ابنم » ، فـ « امرؤ » : اسم تام بمعنىٰ : شخص ، وأما « ابنم » . . فأصله : ابن ، والميم زائدة ؛ ألا ترىٰ أنهما إذا دخل عليهما الرافع . . ضُمَّ آخرهما وما قبل آخرهما ، فتقول : « هـٰذا امرُؤٌ وابنُمٌ » ، وإذا دخل عليهما الناصب . . فتَحهما ، فتقول : « رأيت امرَأً وابنَماً » ، وإذا دخل عليهما الخافض . . خفَضهما ، فتقول : « مررت بامرِئٍ وابنِمٍ » ، قال الله تعالىٰ : ﴿ إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ ﴾ (١) ﴿ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمۡرَأَ سَوۡءٍ ﴾ (٢) ، ﴿ لِكُلِّ ٱمۡرِيٍٕ مِّنۡهُمۡ يَوۡمَئِذٖ شَأۡنٞ يُغۡنِيهِ ﴾ (٣) .

قلت : اختلف أهل البلدين ـ البصرة والكوفة ـ في هـٰذين الاسمين ؛ **فقال الكوفيون** : إنهما معربان من مكانين ، وإذا فرعنا علىٰ قولهم . . فلا يجوز الاحتراز منهما ، بل يجب إدخالهما في الحد .

وقال البصريون ـ وهو الصواب ـ : إن الحركة الأخيرة هي الإعراب ، وما قبلها هي إتْباع لها ، وعلىٰ قولهم : فلا يصح إدخالهما في الحد) انتهىٰ منه .

(**في آخر الكلمة**) الظرفية فيه مجازية ، فإن المعرب بالحروف الأثرُ فيه نفس الآخر ؛ لأن النون في المثنىٰ والجمع بمنزلة التنوين ، فكما أن التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن أن يكون آخر الحروف . . فكذا النون .

---

(١) سورة النساء : (١٧٦) .

(٢) سورة مريم : (٢٨) .

(٣) سورة عبس : (٣٨) .

أو ما نُزِّلَ منزلتَهُ ، وعليهِ المُصنِّفُ في « الأوضحِ » و« الشُّذورِ » .

وقد يقال : الواقع بعد أكثر الحروف ، فكأنه واقع بعد الكل ، فشملت الكلمة المعرب من الأسماء والأفعال . انتهىٰ « ياسين » .

(**أو**) يجلبه العامل في (**ما**) أي : في حرف (**نزل**) ذٰلك الحرف (**منزلته**) أي : منزلة الآخر الحقيقي في جريان الإعراب عليه مع أنه ليس آخراً حقيقياً ؛ كدال (يد) ، وميم (دم) لأن آخرهما حذف وصار نسياً منسياً ؛ لأن أصلهما (يدي) و(دمي) ، فحذف منهما الآخر اعتباطاً ؛ أي : من غير علةٍ ، فصار نسياً منسياً ، فصار إعرابهما حركةً ظاهرةً على الدال والميم ، وكذا الضمير في الأفعال الخمسة ؛ لأنه فاعل ، وهو كالجزء من الفعل ، (**وعليه المصنف**) أي : علىٰ أن الإعراب لفظي ، فقولهم : حركات الإعراب . . كقولهم : شجر الأراك . انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**المصنف**) أي : ابن هشام ، مصنف « القطر » ، (**في « الأوضح »**) أي : في « أوضح المسالك شرح ألفية ابن مالك » ، **وهو الأصح** ؛ لأن الاحتياج إلى الإعراب إنما هو لتمييز المعاني ، والتمييز بينها إنما يكون بالأثر ولو مقدراً ، وهو في حكم الملفوظ ، ولا يَرِد عليه قولهم : حركات الإعراب وعلاماته ، والمضاف والمضاف إليه متغايران ؛ لأنه يكفي في التغاير كونهما من قبيل إضافة العام إلى الخاص .

وأيضاً : قد اتفقوا علىٰ أن أنواع الإعراب : رفع ، ونصب ، وجر ، ونوع الجنس يستلزم حقيقته ؛ أي : توجد حقيقة الجنس في النوع ، فوجب كونه لفظياً ، ويحتاج من يقول : (إنه معنوي) إلىٰ أن المراد : نوع ما يدل على الإعراب ، فعبر عن المعنوي باللفظي مجازاً . انتهىٰ « عليمي » .

أي : وعلىٰ أن الإعراب لفظي المصنفُ في كتابيه : « الأوضح » (و« **الشذور** ») أي : « شذور الذهب » أي : جرىٰ علىٰ هٰذا المذهب .

(و) أما حد الإعراب (**على القول بأنه معنوي**) أي : على مذهب أنه معنوي ؛ وهو مذهب الكوفيين . . (**تغيير**) أي : تغيُّر ؛ من إطلاق المصدر وإرادة الأثر .

وهٰذا جواب عن الاعتراض الوارد هنا : بأن (التغيير) فعل الشخص ، والقصدُ : تفسير الإعراب الذي يتصف به اللفظ ، فلا يصح تفسير الإعراب بالتغيير مع أن الخبر عين المبتدأ .

وأجيب : **بأن المراد بالتغيير** : أثره ، وهو التغير الذي يكون وصفاً للإعراب ؛ لأنهم كثيراً ما يطلقون المصدر ويريدون الأثر الحاصل بالمصدر ؛ وهو التغير ، **ومعنى التغير** : صيرورة أواخر الكلم علىٰ وجه مخصوص ؛ من رفع أو نصب ، أو خفض أو جزم .

والتغير قسمان : ذاتي ، وحكمي ، **فالذاتي** : ينقسم إلىٰ حقيقي ، وحكمي .

فالذاتي الحقيقي : كما في المثنىٰ والجمع في حالتي النصب والجر .

والذاتي الحكمي : كما فيهما في حالة الرفع ؛ لأن الألف والواو صارا لشيئين بعدما كانا لشيء واحد ؛ لأنهما صارا علامتين للتثنية والجمع ، وعلامتين للإعراب بعدما كانا علامتين للأول فقط .

والوصفي : ينقسم أيضاً إلىٰ : **حقيقي** ؛ كما في جمع المؤنث السالم في حالة الرفع والجر ، **وحكمي** ؛ كما فيه حالة النصب . انتهىٰ من « الفتوحات » .

قوله : (**أواخر الكلم**) **اعترض** : بأن ذات الآخر لا يتغير إلا إذا كان الإعراب بالحروف .

أجيب : بأن الكلام علىٰ حذف مضاف ، والتقدير : تغير أحوال أواخر الكلم من ضمة إلىٰ فتحة إلىٰ كسرة .

والأواخر : جمع آخر ، والآخر : ما كان معرضاً للإعراب ، وهو قسمان أيضاً :

حقيقي ؛ وهو : ما لا حذف فيه ؛ كآخر (زيد) ، **وحكمي** ؛ وهو : ما حذف منه

الحرف الآخر وجعل الإعراب علىٰ ما قبله ؛ كـ (يد) ، و(دم) كما مر ؛ فإن أصلهما : (يدي) و(دمي) حذفت الياء فيهما اعتباطاً ؛ أي : لغير علة تصريفية ، وجعلت الدال والميم في حكم الآخر ؛ بأن صارتا محلاً للإعراب .

واعترض أيضاً : بأن (الأواخر) جمع ، وأقل الجمع ثلاث ، فيقتضي أن الإعراب لا يحصل إلا بتغير ثلاث أواخر ، وليس كذٰلك .

وأجيب : بأن الإضافة جنسية ، فتبطل معنى الجمعية ، فالمراد : جنس الأواخر الصادق بالواحد .

واعترض أيضاً : بأن (الكلم) اسم جنس جمعي ، أقل ما يصدق عليه ثلاث كلمات ، فلا يدخل في التعريف المذكور تغير آخر كلمة واحدة أو كلمتين .

وأجيب : بأن لامه للجنس ، فيصدق علىٰ جنس الكلم الصادق بالواحد .

وتقييده التغير بالآخر : بيان لمحل الإعراب ، لا للاحتراز ، فلا يقال : ما خرج به يخرج باختلاف العوامل ؛ لأن التغير بسبب العوامل لا يكون إلا في الأواخر ، ولك أن تجعله للاحتراز من الأوائل والأواسط ؛ كتغير التكسير والتصغير في قولك : (رجيل) و(رجال) في تصغير (رجل) وتكسيره .

والمراد بالكلم : الكلمات العربية ، فتخرج بها : الكلمات العجمية أي لغة كانت .

(**أو**) تغيير (**ما نزل منزلتها**) أي : منزلة أواخر الكلم ؛ كدال (يد) ، وميم (دم) كما مر ؛ لأن فيهما حذف آخرهما اعتباطاً ، وإجراء الإعراب علىٰ ما قبل الآخر .

والمراد بتغيير أواخر الكلم (**لاختلاف العوامل الداخلة عليها**) أي : على الكلم : تعاقبُ العوامل على المعمول واحداً بعد واحد ، مع اختلافها في العمل ، لا الاختلاف بمعنى التنازع .

واعترض : بأن (العوامل) جمع (عامل) ، وأقله ثلاثة ، فيلزم ألا يتحقق الإعراب إلا باختلاف ثلاثة عوامل وما فوقها ، وليس كذٰلك .

وأجيب : بأن اللام للجنس ، فتبطل معنى الجمعية ، بحيث يصدق على الواحد ، والعوامل : جمع عامل ، **والعامل** : ما أوجب كون آخر الكلمة علىٰ وجه مخصوص من رفع أو نصب ، أو جر أو جزم ، **والمعمول** : ما يظهر فيه الإعراب لفظاً أو تقديراً .

والعمل : ما يحدثه العامل في آخر الكلمة يحصل بسببه اختلاف آخر المعرب . انتهىٰ من « الفتوحات » .

قوله : (**الداخلة عليها**) أي : الحاصلة والمتحققة معها ، فدخل العامل المتقدم والمتأخر ، والمعنوي ؛ كالابتداء والتجرد ، أو المسلطة عليها ، فيخرج بهٰذا القيد الأخير : العامل الداخل غير المسلط ؛ كالمؤكد في نحو : (من الطويل)

. . . . أتـاك أتـاك الـلاحـقـون . . . .

والضمير في (عليها) راجع إلى الكلم ، **والكلم** : اسم جنس جمعي ، يجوز في ضميره التذكير ؛ نظراً إلى اللفظ ، والتأنيث ؛ نظراً إلى المعنىٰ ، ولٰكن التذكير أحسن .

وقوله : (**لفظاً أو تقديراً**) حالان من (تغيير) علىٰ أنهما مصدران بمعنى اسم المفعول ؛ أي : ملفوظاً أثره ؛ لأن نفس التغيير ليس ملفوظاً أو مقدراً ، وذٰلك نحو : (الفتىٰ) فإنه استحق الإعراب ، ولم يظهر لمانع ، فقدر أنه متغير ، بخلاف المبني الواقع في محل المعرب ؛ فإنه لم يستحق الإعراب .

بل لو كان في محله معرب . . لتغيرَ آخره ، فظهر الفرق بين الإعراب التقديري والمحلي ، ويجوز نصبهما على المصدرية ، وهما بمعنى المفعول أيضاً ؛ أي : تغييراً ملفوظاً أو مقدراً علىٰ ما سلف .

ويجوز نصبهما على التمييز ، وعلىٰ أنه خبر لـ (كان) المحذوفة مع اسمها ؛ أي :

سواء كان ذٰلك التغيير لفظاً من حيث علامته ؛ كما في قولك : جاء زيدٌ ، أو تقديراً من حيث علامته ؛ كما في قولك : جاء الفتىٰ .

ويجوز نصبهما علىٰ نزع الخافض ؛ أي : تغير أواخر في اللفظ أو في التقدير .

واعترض أيضاً في قوله : (لفظاً أو تقديراً) : بأن (أو) لا يجوز ذكرها في الحدود ؛ كما قال صاحب « السلم » : (من الرجز)

ولا يـجـوز فـي الـحـدود ذكـر (أو) . . . .

ويجاب عنه : بأن الممنوع دخول (أو) التي للشك والتردد ، و(أو) هنا للتقسيم . انتهىٰ « ع » .

(وعليه) أي : وعلىٰ هٰذا المذهب الذي يقول : إن الإعراب معنوي **(كثير من المتأخرين)** وهو ظاهر كلام سيبويه ، وذهب إليه الأعلم ، وأبو حيان ، وتبعه تلميذه ابن آجروم ، وعرفوه فقالوا : **الإعراب** : تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل . . . إلىٰ آخره وقواه الرضي ؛ بأن البناء ضده ، وهو عدم الاختلاف اتفاقاً .

فائدة

في الفرق بين الإعراب اللفظي والمعنوي

والفرق بينهما : أن اللفظي : نفس الحركات وما ناب عنها ؛ كالضمة والفتحة والكسرة .

والمعنوي : هو الانتقال من الرفع إلى النصب ، ومن النصب إلى الجر ، فتكون الحركات علامة على الإعراب ؛ الذي هو الانتقال .

ويظهر الفرق في المثال ، **فإذا قلت** : (جاء زيد) . . **فتقول في إعرابه إعراباً لفظياً** : (زيد) : فاعل مرفوع ، ورفعه ضمة ظاهرة في آخره .

وهوَ ظاهرُ تعريفِهِ للمُعرَبِ بقولِهِ : (وهوَ ما) أيِ : الَّذي أو شيءٌ (يتغيَّرُ) هيئةُ (آخرِهِ) لفظاً أو تقديراً (بسببِ العواملِ) المُختلِفَةِ المُقتضِيَةِ رفعاً أو نصباً أو جرّاً (الدَّاخلةِ عليهِ) لفظاً أو تقديراً ؛ . . . .

وفي إعرابه إعراباً معنوياً : (زيد) : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره . انتهىٰ من « العطار على الأزهرية » .

وقوله : (**الداخلة عليها**) **المراد بالدخول** : الطلب ليشمل العامل المعنوي ؛ كالابتداء والتجرد ، والعامل المتأخر . انتهىٰ « حامدي » .

فإن قلت : إن (الداخلة) مفرد ، و(العوامل) جمع ، فكيف يصح وصفها بالمفرد ؛ لأن شرط صحة الوصف : مطابقته لموصوفه في الجمعية والإفراد مثلاً ؟!

قلت : إن العوامل جمع لما لا يعقل ، فيعامل معاملة المفرد ممن يعقل في وصفه ؛ كما قال الأجهوري : (من الرجز)

وجمع كثرة لما لا يعقل الأفصح الإفراد فيه يا فل
وغيره فالأفصح المطابقة نحو : هبات وافرات لائقة

(وهو) أي : مذهب كون الإعراب معنوياً (**ظاهر تعريفه**) أي : تعريف المصنف ؛ يعني : ابن هشام (**للمعرب بقوله**) في « القطر » : (وهو) أي : المعرب الذي اصطلح عليه عند الكوفيين (**ما** ؛ **أي** : **الذي أو شيء**) إشارة إلىٰ أن (ما) يحتمل أن تكون موصولةً ، وأن تكون موصوفةً ، وهو ـ أي : قوله : موصوفة ـ أَولىٰ لفظاً ؛ لأنها خبر صورة لقوله : (وهو ما) وشأنه التنكير ، ولـٰكن التعريف حقيقة ؛ نظراً إلى المقابلة بالمفهوم ؛ أي : إلىٰ مقابلة المعرفة ؛ وهو مقابلة ضمير الغائب بالمعرفة ؛ أي : بـ (ما) الموصولة . انتهىٰ « ياسين » مع زيادة .

(**يتغير**) آخره أي : شيء يستحق ما هو آخره التغير ؛ أي : تتغير (**هيئة**) وصفة (**آخره لفظاً أو تقديراً بسبب**) تعاقب جنس (**العوامل المختلفة المقتضية رفعاً أو نصباً أو جراً** ، **الداخلة عليه لفظاً أو تقديراً**) .

وذٰلكَ (كزيدٍ) وموسىٰ .

وفي « الكردي » : قوله : (**وهو ظاهر تعريفه للمعرب**) وجه ظهور ذٰلك : أن قوله : (وهو ما يتغير آخره) إلىٰ تغيير أواخر الكلم أقرب منه إلىٰ أثر ظاهر أو مقدر .

قول الماتن : (**وهو ما يتغير آخره**) هو راجع إلىٰ قوله : (وهو ضربان : معرب ؛ وهو الأصل) ، لٰكنه من حيث هو ؛ ليعم الفعل أيضاً . . ففيه استخدام ؛ لأن المراد به هناك : الاسم المعرب ، وهٰذا المعرب من حيث هو لا بقيد كونه اسماً فقط .

قوله : (**أي : الذي ، أو شيء**) يعني : أن (ما) إما موصولة أو نكرة موصوفة ، فعلى الأول : قول الماتن : (يتغير) صلة ، وعلى الثاني : صفة .

قوله : (**هيئة آخره**) أي : لا ذاته .

قوله : (**لفظاً أو تقديراً**) قيد للتغيير ، سواء كان التغيير فيهما حقيقة ؛ كما في (زيد) و(الفتىٰ) ، أو حكماً ؛ كما في المثنىٰ والمجموع علىٰ حده ، ونحو : (أحمد) و(سلمىٰ) في حالتي النصب والجر .

قوله : (**المختلفة**) أي : من حيث العمل . انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**الداخلة عليه لفظاً أو تقديراً**) قيد للدخول ، لٰكن فيه قصور ؛ لأنه يخرج العوامل المعنوية ؛ كالابتداء والتجرد .

مثال الدخول لفظاً : ضرب زيد ، ومثاله تقديراً : نحو : (درهم) في : (بكم درهم ؟) أي : من درهم ، و(زيد) أو (زيداً) ، جواباً لـ (مَنْ قام ؟) أو (مَنْ ضربْتَ ؟) أي : (قام زيد) و(ضربت زيداً) .

قوله : (**وذٰلك**) أي : ومثال ما يتغير آخره لفظاً أو تقديراً (**ك « زيد » و« موسىٰ »**) يعني من نحو قولك : جاء زيد وموسىٰ ؛ بأن كانا مركبين مع غيرهما على الأصح من اشتراط التركيب في الإعراب .

فقولُهُ : (ما يتغيَّرُ) كالجنسِ للمُعرَبِ ، فدخلَ فيهِ : التَّغييرُ الكائنُ في الأوائلِ والأواسطِ .

وخرجَ بقولِهِ : (آخرِهِ) تغييرُ الأوائلِ والأواسطِ ، والمرادُ بـ (الآخرِ) : ما كانَ آخراً حقيقةً ؛ كدالِ (زيدٍ) ، . . . .

وأشار المصنف بقوله : (كزيد) إلىٰ أن قوله : (كزيد وموسىٰ) خبر مبتدأ محذوف ، (**فقوله : ما يتغير**) آخره لفظاً أو تقديراً (**كالجنس للمعرب**) لم يقل : (جنس) تحاشياً عن إطلاق الجنس على المشترك بين الماهيات الاعتبارية ؛ فإنه مجاز ، كإطلاق الفصل على المختص ببعضها ؛ لأن الجنس الحقيقي : ما تحته ماهيات متحققة في الخارج . انتهىٰ « عليمي » .

وعبارة الكردي : قوله : (كالجنس) أي : هو بمنزلة الجنس ، لا أنه جنس حقيقة ؛ **لأن الجنس الحقيقي** : هو كلي تحته ماهيات مختلفة الحقائق ، متحققة في الخارج ؛ كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس والحمار وغيرها ، وأما الماهيات الاعتبارية التي توطئ عليه بإجماع من العقلاء ، واعتبروها في أذهانهم ، ووضعوا بإزائها أسماء ماهيات العلوم ؛ كماهية الكلمة ، والمعرب والمبني مثلاً عند النحاة . . فليس لها حقائق موجودة في الخارج ، بل في الذهن فقط ، ولا وجود إلا لماصدقاتها ، فإطلاق الجنس على المشترك بينهما ، والفصل على المختص ببعضها . . مجاز ؛ فلذا يقابل في نحو ذٰلك : هو كالجنس ، وهو كالفصل ؛ تحاشياً عن ركوب المجاز فيهما . انتهىٰ منه .

(**فدخل فيه**) أي : في المعرب : (**التغيير الكائن في الأوائل**) كما في المصغر (و) في (**الأواسط**) كجمع التكسير (**وخرج بقوله : آخره**) فهو كالفصل (**تغيير الأوائل والأواسط**) أراد بالأواسط : ما عدا الأوائل والأواخر ؛ وذٰلك كـ (يُضرَب) مبنياً للمجهول ، وليس من تغيير الوسط نحو : (جاءني بكر) ، و(مررت ببكر) في الوقف علىٰ لغة من ينقل ضمة الإعراب وكسرته إلىٰ ما قبل الآخر ؛ لأن مورد التغيير في الأصل هو الآخر (**والمراد بالآخر : ما كان آخراً حقيقةً ؛ كدال « زيد »** ،

أو مجازاً ؛ كدالِ (يدٍ) .

وقولُنا : (لفظاً أو تقديراً) إشارةٌ إلىٰ أنَّ المُعرَبَ نوعانِ : لفظيٌّ : وهوَ ما يظهرُ فيهِ الإعرابُ ؛ كـ (زيدٍ) ، وتقديريٌّ : وهوَ ما يقدَّرُ فيهِ ذٰلكَ ؛ كـ (الفتىٰ ، وغلامي) ومنهُ نحوُ : (القاضي) رفعاً وجراً ، وجمعُ المذكَّرِ السَّالمُ المضافُ إلىٰ ياءِ المُتكلِّمِ رفعاً فقطْ ؛ . . . .

أو مجازاً كدال « يد » ، **وقولنا**) أولاً : (**لفظاً أو تقديراً**) منه يعلم : أن (أو) في قوله : (أو تقديراً) في الموضعين للتقسيم لا للشك ، فلا ينافي التعريف ، (**إشارةٌ إلىٰ أن المعرب نوعان : لفظي ؛ وهو : ما يظهر فيه الإعراب**) ولو قال : ما يظهر إعرابه وما يقدر . . كان أخصر وأولىٰ ؛ لأن الذي يوصف حقيقةً بالظهور والتقدير هو الإعراب ؛ أي : يظهر إعرابه نفسه (كـ « **زيد** ») على القول بأنه لفظي ، أو (أثره) على القول بأنه معنوي (**وتقديري ؛ وهو : ما يقدر فيه ذٰلك ؛ كالفتىٰ**) أي : والموقوفِ عليه والمَحكيِّ والمُتْبَعِ كقوله : (**وغلامي**) ذهب الأكثرون إلىٰ أن نحو (غلامي) مبني في الأحوال الثلاثة ، وصححه بعضهم ، ومنهم من أعربه تقديراً في جميعها ، ومنهم من خص التقدير فيه بحالتي الرفع والنصب ، وأما الجر . . فقال : إن الإعراب فيه لفظي . انتهىٰ « كردي » .

(**ومنه**) أي : ومما يقدر فيه الإعراب (**نحو : القاضي**) والداعي (**رفعاً وجراً**) أي : في حالتيهما ، فصله عما قبله بـ (منه) لتقييده بقوله رفعاً وجراً ، وقس عليه ما بعده ، والأول مطلق . انتهىٰ « ياسين » .

(**و**) كذٰلك (**جمع المذكر السالم المضاف إلىٰ ياء المتكلم رفعاً فقط**) دون غيره من النصب والجر .

واعلم : أن من عاداتهم أن يقولوا في معطوفٍ فيه نوعُ خفاء في إلحاقه بما قبله في الحكم ، أو فيه خلاف ـ أي : أن يقولوا ـ لفظة : (ومنه) ، أو يقولوا لفظة :

كـ (مسلميَّ) ، وكذا الأسماءُ السِّتةُ ، والجمعُ المذكَّرُ السَّالمُ مطلقاً ، والمُثنَّىٰ رفعاً إذا أضيفَتْ إلىٰ كلمةٍ أوَّلُها ساكنٌ ؛ نحوُ : (جاءَ أبو الحسنِ ، ومسلمُو القومِ . . . .

(وكذٰلك) ـ ولا خلاف ، بل ولا خفاء في إلحاق نحو : (القاضي) رفعاً بما سبق في الحكم ، وإنما ذٰلك في جمع المذكر السالم الآتي رفعاً ؛ كـ (مسلميّ) فالأولىٰ : تخصيص الجمع بقوله : ومنه (كـ « مسلميَّ ») أي : فرفعه بواو مقدرة ، ولا يجوز كون الياء المنقلبة عن واوه قائمة مقام الواو في دلالتها على الرفع كما هي قائمة مقامها في الدلالة على الجمع ؛ لأن دلالة الواو على الجمع من حيث هو هو ، وهو باق ، ودلالتها على الرفع من حيث خصوصية الواو وقد زالت ، كذا قيل ، أصله : (مسلموني) حذفت النون للإضافة ، فصار (مسلموي) ، ثم قلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء فصار (مسلمي) ، ومن هنا قال ابن الحاجب : علامة رفعه الواو مقدرة استثقالاً ، وتَعذُّراً عند غيره . انتهىٰ « كردي » مع زيادة .

وقال العليمي : (والواو مقدرة فيه استثقالاً عند ابن الحاجب ، وتعذراً عند غيره ، وهو وجيه) انتهىٰ .

قوله : (**رفعاً فقط**) ، أما في حالة النصب والجر . . فإعرابه ظاهر بالياء المدغمة في ياء المتكلم ، وإنما قدرت الواو في الرفع ؛ لأن العامل يقتضي خصوصها ، وهو غير موجود وإن وجد بدلها وهو الياء ، (**وكذا الأسماء الستة والجمع المذكر السالم مطلقاً**) أي : رفعاً وغيره ، وهو قيد للأسماء الستة والجمع المذكر ، (**و**) كذا (**المثنىٰ رفعاً**) قيد في المثنىٰ ، أما هي في حالتي النصب والجر . . فإعرابه ظاهر بالياء الموجودة المحركة بالكسرة ، وإنما لم تحذف ؛ لعدم ما يدل عليها ، بخلاف الألف في حالة الرفع فالدال عليها موجود ؛ وهو الفتحة ، (**إذا أضيفت**) كل من الثلاثة ؛ يعني : الأسماء الستة ، والجمع المذكر ، والمثنىٰ في حالتي النصب و الجر (**إلىٰ كلمة أولها ساكن نحو : جاء أبو الحسن**) ورأيت أبا الحسن ، ومررت بأبي الحسن ، (**و**) جاء (**مسلمو القوم**) ورأيت مسلمي القوم ، ومررت بمسلمي القوم ،

وصالحا القومِ) نبَّهَ عليهِ السَّيدُ في « حاشيتِهِ » وغيرُهُ .

وخرجَ بقولِهِ : (بسببِ العواملِ) : ما يتغيَّرُ آخرُهُ لا بسببِ ذٰلكَ ، بل بسببِ غيرِها ؛ كالإتباعِ ، والنَّقلِ ، والحكايةِ ، . . . .

(و) جاء (**صالحا القوم**) . . يقدر الإعراب في جميع ذٰلك ، (**نبه عليه**) أي : علىٰ تقدير إعرابها (**السيد**) الجرجاني (**في** « **حاشيته** ») علىٰ « كافية ابن الحاجب » (**وغيره**) كسعد الدين التفتازاني في « الإرشاد » ، ولم ينظروا في الأسماء الستة وفيما بعدها إلىٰ صورة الخط ، وإنما اعتبروا في ذٰلك باللفظ . انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**نبه علىٰ ذٰلك السيد**) هو السيد الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني ، المتوفىٰ (٨١٦هـ) ، لغوي نحوي فقيه ، له مصنفات عديدة ؛ **منها** : كتاب « التعريفات » ، وله « حاشية علىٰ كافية ابن الحاجب » ، ولابنه أيضاً « حاشية علىٰ كافية ابن الحاجب » انظر « بغية الوعاة » للسيوطي .

(**وخرج بقوله** : « **بسبب العوامل** » : **ما يتغير آخره لا بسبب ذٰلك**) أي : ما يتغير آخره بسبب غير دخول العوامل عليها (**بل**) يتغير (**بسبب غيرها**) أي : غير دخول العوامل ؛ وذٰلك الغير (**كالإتباع**) مثاله : نحو : (ٱلْحَمْدِ لِلَّهِ) في قراءة زيد بن علي ؛ بكسر الدال ، إتباعاً لاسم الجلالة ، وكقراءة أبي جعفر المدني في قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱسْجُدُواْ ﴾ (١) بضم التاء من (الملائكة) .

(**والنقل**) كقراءة ورش في قوله تعالىٰ : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمَ اَنَّ ٱللَّهَ ﴾ (٢) بفتح الميم ، وإسقاط همزة (أن) .

(**والحكاية**) نحو قولك : (من زيداً ؟) في حكاية من قال لك : (رأيت زيداً) ، خلافاً للكوفيين حيث قالوا : الحركة فيه حركة إعراب .

---

(١) سورة البقرة : (٣٤) .

(٢) سورة البقرة : (١٠٦) .

والتقاءِ السَّاكنَينِ .

وقولُهُ : (الدَّاخلةِ عليهِ) إشارةٌ إلىٰ أنَّ آخرَ المُعرَبِ لا يتغيَّرُ لأجلِ العواملِ ، إلَّا إذا كانَ العاملُ مُسلَّطاً عليهِ ، سواءٌ تقدَّمَ ؛ كـ (ضربتُ زيداً) ، أم تأخَّرَ ؛ كـ (زيداً ضربتُ) ، ولا فرقَ في ذٰلكَ ....

(**والتقاء الساكنين**) كقوله تعالىٰ : ﴿ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ ﴾(١) ، وقوله : ﴿ لَا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾(٢) بكسر الذال ، وأشار الشارح بقوله : (كالإتباع) بالكاف إلىٰ عدم انحصار الأمثلة فيما ذكر ، وقد بسط الكردي أمثلتها هنا ، **فراجعه** .

(**وقوله**) أي : وقول المصنف في وصف العوامل : (**الداخلة عليه . . إشارةٌ إلىٰ أن آخر المعرب لا يتغير لأجل**) دخول (**العوامل**) عليه (**إلا إذا كان**) ذٰلك (**العامل مسلطاً عليه**) أي : علىٰ ذٰلك المعرب .

قال العليمي : (هو إشارة إلىٰ أن الدخول بمعنى التسلط ، فيدخل العامل المتأخر بل والمعنوي ، وليس إشارة إلىٰ أن هٰذا القيد لبيان الواقع كما ظن .

بقي أنه يمكن أن يكون احترازاً عما تغير آخره بسبب عامل مسلط مؤكد بعامل غير مسلط بالنسبة لذٰلك العامل المؤكد ، ويمكن أن تكون « الداخلة » وإن لم تفسر بالمسلطة للاحتراز عما تغير بسبب عامل غير داخل في كلام المتكلم ؛ كالمحكي من حيث ذٰلك التغير ، علىٰ ما علم في تعريف الإعراب ، ثم انظر : ما وجه الإشارة في كلام المصنف لما قاله ؟ والظاهر أن يقول : والمراد بـ « الداخلة » : المسلطة ، **فتدبر**) انتهىٰ منه .

(**سواء**) في عمله (**تقدم**) على المعمول (**كـ « ضربت زيداً »** ، **أم تأخر**) ذٰلك العامل عن المعمول ، (**كـ « زيداً ضربت »** ، **ولا فرق في ذٰلك**) أي : في تسلط العامل

---

(١) سورة الأنعام : (٣٩) .

(٢) سورة آل عمران : (٢٨) .

بينَ أن يكونَ العاملُ ملفوظاً بهِ ؛ كما هنا ، أو مقدَّراً ؛ كما في نحوِ : (بكم درهمٍ اشتريتَ ؟) إذِ التَّقديرُ : بكم مِنْ درهمٍ ، ولهٰذا قلنا ثانياً : (لفظاً أو تقديراً) .

والعواملُ : جمعُ عاملٍ ؛ . . . .

عليه (**بين أن يكون العامل ملفوظاً به ؛ كما هنا**) أي : كما هو ملفوظ في العامل المذكور هنا (**أو**) كان (**مقدراً**) وذٰلك المقدر (**كما**) أي : كالعامل الذي قدر (**في نحو**) قولك : (**بكم درهم اشتريت**) هٰذا الثوب ؟ وإنما مثلت للعامل المقدر بهٰذا المثال (**إذ التقدير**) أي : إذ تقدير هٰذا المثال أن يقال : (**بكم من درهم**) اشتريت ؟ أي : بأي عدد من الدراهم اشتريت ؟ فـ (درهم) : مجرور بـ (من) البيانية المقدرة ؛ لأنه تمييزٌ لـ (كم) الخبرية ، (**ولهٰذا**) أي : ولأجل إفادة هٰذا التعميم ؛ يعني : قوله : ولا فرق في ذٰلك بين أن يكون ملفوظاً أو مقدراً (**قلنا**) فيما مر (**ثانياً** : **لفظاً أو تقديراً**) عند قولنا : (بسبب العوامل الداخلة عليه لفظاً أو تقديراً) بعدما قلناه أولاً عند قولنا : (وهو ما يتغير آخره لفظاً أو تقديراً) .

تعريف العامل وأحكامه

(**والعوامل : جمع عامل**) لا جمع (عاملة) وإن كانت صيغة (فواعل) في المشتق لا تبنىٰ إلا من (فاعلة) إلا فيما قل ؛ كـ (فوارس) جمع فارس ؛ تنزيلاً للعام منزلة الجامد ؛ كـ (كواهل) جمع كاهل . انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (قوله : « والعوامل : جمع عامل » اعترض : بأن « فاعلاً » وصفاً لا يجمع إلا علىٰ « فواعل » .

وأجيب : بأن « عاملاً » بغلبة الاستعمال صار اسماً ، و« فاعل » الاسمي يجمع علىٰ « فواعل » ، فلا حاجة إلى القول بأنه جمع « عاملة » لأن العامل قلما يكون غير كلمة ، علىٰ أنه إنما يمتنع جمعه وصفاً عليه إذا كان لمذكر عاقل ، وقد نص سيبويه على اطراد « طوالع » في « نجم طالع ») انتهىٰ منه .

وهوَ : ما أثَّرَ في آخرِ الكلمةِ ؛ مِنِ اسمٍ ، أو فعلٍ ، أو حرفٍ ، والأصلُ فيهِ : أن يكونَ مِنَ الفعلِ ، ثُمَّ الحرفِ ، ثُمَّ الاسمِ ، . . . .

(**وهو**) أي : العامل (**ما أثر في آخر الكلمة**) أي : ما أثر فيه لفظاً أو تقديراً أو محلاً .

وقولُه : (**من اسم**) كان ؛ كـ (أنا ضارب زيداً) ، (**أو فعل**) كـ (ضربت زيداً) ، (**أو حرف**) كـ (مررت بزيد) . . بيانٌ لما أثر ، وفيه : أنه مخرج للعامل المعنوي ؛ وهو الابتداء في المبتدأ ؛ والتجرد في الفعل المضارع المرفوع ، والإضافة عند بعض ، فهو تعريف للعامل اللفظي فقط ؛ لأنه الغالب في كلامهم .

قوله : (**وهو ما أثر . . .**) إلىٰ آخره هـٰذا تعريف بالأخص ؛ لأنه لا يتناول العامل المعنوي ، لأنه ليس باسم ولا فعل ولا حرف ، ولا العامل إذا كان جاراً ومجروراً ، ولا العامل في المحل ؛ لأنه لا يؤثر في الآخر ، **ثم المراد** : ما أثر فيما ذكر أثراً له تعلق بالمعنى التركيبي ، فخرج : مثل التقاء الساكنين المؤثر للحركة ؛ نحو : (**من ابنك ؟**) لكونه لا تعلق له بالمعنى الحاصل من تركيب الحرف مع مجروره ، وإنما هو أمر يرجع لمجرد اللفظ ، ودخل : العامل الزائد ؛ نحو : (ما جاء رجل) فإنه أثر كسرة (رجل) ، ولها تعلق بالمعنى التركيبي من حيث إنها علامة علىٰ أن مدخولها محل لما دل عليه الحرف من نصوصية الاستغراق . انتهىٰ « ياسين » .

(**والأصل**) الذي كان حق التركيب أن يكون عليه (**فيه**) أي : في العامل : (**أن يكون**) ذٰلك العامل (**من الفعل ، ثم**) من (**الحرف ، ثم**) من (**الاسم**) .

وعبارة الكردي : (**والأصل فيه**) أي : في العامل الذي في ضمن قوله : (**بسبب العوامل**) .

فائدة

وإنما قالوا : (**إن الأصل في العمل أن يكون للأفعال**) أي : وإنما كان الأصل في

ولا يؤثِّرُ العاملُ أثَرينِ في محلٍّ واحدٍ ، ولا يجتمعُ عاملانِ علىٰ معمولٍ واحدٍ ، . . . . . .

العامل أن يكون من الفعل ؛ لأن العامل إنما يعمل في غيره ؛ لافتقاره إلىٰ ذٰلك الغير ، والفعل أشد افتقاراً إلى الغير ؛ لأنه حدث يقتضي صاحباً يقوم به ، ومحلاً وزماناً يقع فيهما ، وعلة يقع لأجله ، فيكون افتقاره إلىٰ غيره من جهة الإحداث والتحقق ، والحروف المختصة إنما تعمل ؛ لاختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه ، والاختصاص يوجب للعمل ؛ ليظهر أثر الاختصاص ، والاسم إنما يعمل في الاسم ؛ لشبهه بالفعل ، كاسم الفاعل عند الاعتماد ، أو الحرف ؛ كالمضاف إذا عمل في المضاف إليه ، وفي الفعل ؛ لتضمنه معنى الحرف ، كاسم الشرط الجازم للفعل ، ولا يعمل الاسم في الحرف ، بل هو المعروض للعوامل فيه ، وعبارته لا تفيد أن عمل الاسم بطريق الفرعية ، ثم إن كون الحرف أصلاً في العمل محل خلاف .

قال في « شرح الجمل » : (العمل أصل في الأفعال ، فرع في الأسماء والحروف ، فما وجد منهما ـ أي : من الأسماء والحروف ـ عاملاً . . ينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله) انتهىٰ « ياسين » .

❁ ❁ ❁

(**ولا يؤثر العامل**) الواحد (**أثرين**) أي : عملين (**في محل واحد**) أي : في معمول واحد من جهة واحدة ، فلا يرد المصدر إذا جر فاعله أو مفعوله ؛ فإن جهة الجر غير جهة الرفع أو النصب ، **أو المراد** : أثرين لفظيين ، وفيما ذكر أحد الأثرين محلي إذا كان المضاف للمصدر ظاهراً ؛ بناءً علىٰ أن الإعراب المحلي لا يختص بالمبنيات ، وفيه ما عرفت قريباً ، أو هما محليان إذا كان المضاف إليه ضميراً . انتهىٰ منه .

(**ولا يجتمع عاملان علىٰ معمول واحد**) خلافاً لما يروىٰ عن الفراء في نحو : (ضربني وأكرمني زيد) من أن (زيد) مرفوع بالفعلين جميعاً . انتهىٰ « كردي » .

وعبارة العليمي : قوله : (ولا يجتمع عاملان . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لا يجوز

اجتماعهما عليه ؛ لأن العوامل النحوية وإن كانت علامات . . إلا أنهم نزلوها منزلة المؤثرات الحقيقية ، ومن ثم رد علىٰ من قال : إن المبتدأ والابتداء عاملان في الخبر ونحو ذٰلك ، ولا اجتماع في نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ ﴾[1] ؛ لأن (لم) عملت في (تفعلوا) لفظاً ، و(إن) في (لم تفعلوا) محلاً .

وقولهم : (لا محل للحرف من الإعراب) محمولٌ علىٰ حالة انفراده وعدم انضمامه لغيره ، أما مع غيره . . فقد يكون له محل ، وذٰلك إذا لم يكن زائداً ولا شبيهاً به ؛ لأنه مطلوب لما يعمل فيه ، ألا ترىٰ أن معنىٰ (لم) فيما ذكر مطلوب لـ (إن) الشرطية ؛ إذ المعلق نفي الفعل لا الفعل ، ومعنى الباء في نحو : (مررت بزيد) مطلوب لـ (مر) لأنه لا يتعدىٰ إلا به ، بخلاف الزائد وشبهه فلا محل له ؛ إذ ليس له معنىً يطلبه العامل ، ولا اجتماع أيضاً في نحو : (زيد عندك) وإن كان لفظ (عندك) منتصباً بالاستقرار في محل رفع على الخبرية ؛ لأن المنصوب لفظاً باستقرار (عندك) وحده ، والمرفوع محلاً على الخبر هو مع الضمير ، **فتدبر** .

والمراد : أنهما لا يجتمعان عليه من جهة واحدة ، فلا يرد نحو : ﴿ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ ﴾[2] ؛ فإنه توالىٰ علىٰ (بشير) عاملان (جاء) و(من) لٰكن الجهة مختلفة كما هو ظاهر ، ولا يمكن القول بأن المعمول لـ (جاء) مجموع (مِن بشير) ، ولـ (مِنْ) (بشير) وحده ؛ لأن الحرف هنا زائد ، فلا مجال لكونه مع مجروره في محل إعراب ؛ كما أشرنا إليه آنفاً ، وأما (زيد وعمرو قائمان) . . ففي قوة معمولين ، ويستثنىٰ ما **إذا تماثل العاملان . . فيجوز اجتماعهما ؛ نحو : (جاء زيد وأتىٰ عمرو الظريفان) لأن تماثلهما نزلهما منزلة العامل الواحد .**

(١) سورة البقرة : (٢٤) .

(٢) سورة المائدة : (١٩) .

ولا يمتنعُ أن يكونَ لهُ معمولاتٌ ، والأصلُ : تَخالُفُهُ معَ المعمولِ في النَّوعِ ؛ فإن كانا مِنْ نوعٍ واحدٍ . . فلمُشابَهَةِ العاملِ ما لا يكونُ مِنْ نوعِ المعمولِ ، والصَّحيحُ في الإعرابِ : أَنَّهُ زائدٌ علىٰ ماهيَّةِ الكلمةِ ، . . . .

(**ولا يمتنع أن يكون له**) أي : لعامل واحد (**معمولات**) ، وعدم الامتناع يصدق بالوجوب ، فلا ينافي أن الفعل المتعدي يجب عمله في مرفوع ومنصوب ، أو في اثنين أو أكثر وإن جاز الحذف لبعضها علىٰ ما يعلم من محله ، وقد تنتهي المعمولات إلىٰ نحو العشرة إذا ذكرت المفاعيل والحال والتمييز والاستثناء .

(**والأصل : تخالفه**) أي : تخالف العامل (**مع المعمول في النوع ؛ فإن كانا**) أي : فإن كان العامل والمعمول (**من نوع واحد**) بأن كانا اسمين ، ولا يتصور اتحاد النوع إلا فيهما ؛ لأن الفعل لا يعمل في مثله ، والحرف لا يعمل في مثله ، وأما اختلاف النوع . . فله ثلاث صور ؛ لأن الحرف يعمل في الفعل والاسم ، والفعل يعمل في الاسم ، ولا يعمل الفعل في الحرف ، ولا الاسم في حرف ، وبه يعلم أن الصور العقلية تسعة . . (**فلمشابهة العامل ما لا يكون من نوع المعمول**) ، أو لتضمين العامل معنىً لا يكون من نوع المعمول ، والأول ؛ كعمل اسم الفاعل ، والثاني ؛ كعمل المضاف في المضاف إليه .

قال شيخنا العلامة الغنيمي : (وانظر المبتدأ مع الخبر ، والحال مع المبتدأ عند من جوزه ، والتمييز من المفرد ؛ نحو : عشرين درهماً) . انتهىٰ « ياسين » .

وعبارة الكردي هنا : قوله : (فلمشابهة العامل . . .) إلىٰ آخره ؛ فعمل (ضارب) في (عمراً) في مثالنا ـ أي : زيد ضارب عمراً ـ لمشابهة (ضرب) الذي هو مخالف لـ (عمراً) المعمول في النوع ؛ لأن ذٰلك فعل ، وهـٰذا اسم . انتهىٰ منه .

(**والصحيح في الإعراب : أنه زائد علىٰ ماهية الكلمة**) وذٰلك لأن الكلمة تدل على الذات ، والإعراب يدل على الوصف ، أو يقال : إن الكلمة ذات ، والإعراب صفة

وقيلَ : إنَّهُ جزءٌ منها ، ومُقارِنٌ للوضعِ .

(و) الثَّاني : (مبنيٌّ ؛ وهوَ) : ما كانَ (بخلافِهِ) أيِ : المُعرَبِ ؛ . . . .

لها ؛ أي : للكلمة ، فهو غيرها ؛ كما أن السواد غير الأسود ، (**وقيل : إنه**) أي : إن الإعراب (**جزء منها**) أي : من الكلمة ، وبالأول جزم أبو حيان ، وبالثاني ابن مالك ، **ثم الظاهر** : أن محل الخلاف : الإعراب بالحركات على أن الإعراب لفظي ، لا الإعراب بالحروف ، ولا إذا قلنا : إنه معنوي انتهىٰ « كردي » .

وعبارة العليمي : (والصحيح في الإعراب : أنه زائد . . .) إلىٰ آخره جزم به أبو حيان ، وذكر ابن مالك أنه جزء منها ، ووهَّاه أبو حيان .

(**ومقارن للوضع**) أي : لوضع الكلمة ؛ أي : والصحيح ذٰلك .

قال الزجاجي في « أسرار النحو » : (إن الكلام سابق الإعراب في المرتبة ، وهل تلفظت به العرب زماناً غير معرب ، ثم رأت اشتباه المعاني فأعربته ، أو نطقت به معرباً في أول تبلبل ألسنتها ؟! ولا يقدح ذٰلك في سبق رتبة الكلام ؛ كتقديم الجسم الأسود على السواد وإن لم يزايله ، خلافاً للنحاة) .

وفي « اللباب » لأبي البقاء : أن النحويين على الثاني ؛ لأن واضع اللغة حكيم يعلم أن الكلام عند التركيب لا بد أن يعرض فيه لبس ، فحكمته تقتضي أن يضع الكلام معرباً .

تتمة

الصحيح في الإعراب بالحركات : أنه مقارن للحرف الأخير ؛ وهو مذهب سيبويه ، **وقيل** : قبله ، **وقيل** : بعده . راجع « العليمي » .

المبني من الأسماء

(**و**) الضرب (**الثاني**) من الاسم بعد التركيب : (**مبني ؛ وهو**) أي : المبني (**ما كان**) متصفاً (**بخلافه ؛ أي**) بخلاف (**المعرب**) وضده .

أي : ما لَمْ يتغيَّرْ آخرُهُ بسببِ العواملِ الدَّاخلةِ عليهِ ، ولو قالَ : وهوَ بضدِّهِ . . لكانَ أَولىٰ بالقبولِ ؛ لأنَّ الإعرابَ ضدُّ البناءِ ، والضِّدانِ لا يجتمعانِ ، . . . .

قال العليمي : (لو قدر لفظ « كائن » . . كان مع اختصاره وموافقته لقولهم : « ينبغي تقليل المحذوف ما أمكن » أظهرَ ؛ لسلامته مما يلزم علىٰ تقديره من حذف الموصول وبعض صلته ؛ لأن من تمام الصلة لفظ « بخلافه » ، هـٰذا .

والظاهر : أن الباء في قول المصنف : « بخلافه » زائدة في الخبر ، ولو قال : « وهو خلافه » . . كان أظهر وأخصر ، فلا تتعلق بشيء ، ومجرورها لفظاً هو الخبر) انتهىٰ منه .

وعبارة الكردي : قوله : (وهو) أي : المبني من حيث هو ؛ كما ذكرنا في قوله سابقاً : (وهو ما يتغير آخره . . .) إلىٰ آخره .

قوله : (**ما كان**) يحتمل كون (كان) تامة ، وقوله : (بخلافه) حال من اسم (كان) ، والتقدير : ما كان ووجد في كلامهم حالةَ كونه ملتبساً بخلافه ؛ أي : بخلاف المعرب ، ويحتمل كونها ناقصة ، والتقدير : وهو ما كان ملتبساً بخلافه ، قوله : (**أي : المعرب**) تفسير للهاء في (بخلافه) .

وقوله : (**أي : ما لم يتغير آخره**) تفسير لـ (ما) في (ما كان) من حيث مخالفته للمعرب ، والتقدير : أي : فالمبني : هو الاسم الذي لم يتغير آخره (**بسبب العوامل الداخلة عليه ، ولو قال** : وهو بضده . . **لكان**) تعبيره (**أولىٰ بالقبول ؛ لأن الإعراب ضد البناء ، والضدان لا يجتمعان**) لأن تنافي الأقسام وعدم اجتماعها هو الأصل في التقسيم . انتهىٰ « ياسين » .

قوله : (**لأن الإعراب ضد البناء . .**) إلىٰ آخره ، فيه : أن الضدين لا يجتمعان كما قال ، لـٰكن يرتفعان ؛ كالبياض والسواد ، فيجوز وجود كلمة لا معربة ولا مبنية ؛ وهي الواسطة ، والإعراب والبناء لا يجتمعان ولا يرتفعان ؛ فلو قال : (لأن الإعراب نقيض البناء) . . لكان أولىٰ ، ويوجد في بعض النسخ ـ بعد قوله : كالقعود والضحك ـ :

والخلافانِ قد يجتمعانِ ؛ كـ (القعودِ والضَّحكِ) ، وهوَ مُشتَقٌّ مِنَ البناءِ ، وهوَ لغةً : وضعُ شيءٍ علىٰ شيءٍ علىٰ صفةٍ يرادُ بها الثُّبوتُ .

واصطلاحاً ؛ على القولِ بأنَّهُ لفظيٌّ : ما جيءَ بهِ لا لبيانِ مُقتضَى العاملِ مِنْ شبهِ الإعرابِ ؛ ....

(لٰكنه قد يشعر ثبوت الواسطة ؛ لأن الضدين يجوز ارتفاعهما) وهو إشارة إلىٰ ما ذكرنا . انتهىٰ « كردي » .

وعبارة العليمي : **قيل** : **والأولىٰ أن يقول** : وهو نقيضه ؛ لأن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان ، والضدان قد يرتفعان ، فيوهم ارتفاع البناء والإعراب من الاسم ، وليس كذٰلك ، وقد يقال : صرح بعضهم في (غلامي) : والمتبع والمحكي لا معرب ولا مبني ، فمراعاة هٰذا القائل لا بأس بها وإن لم تكن لازمة .

بقي هنا شيء ؛ وهو : أن التضاد إنما يكون بين الأعراض لا الجواهر ؛ كما صرحوا به ، ولا خفاء أن المعرب والمبني ليسا من الأعراض ، وتضادهما باعتبار تضاد وصفيهما ، وإليه يشير قول الشرح : (لأن الإعراب ضد البناء) ، ولم يقل : لأن المعرب ضد المبني ، **فتفطن** . انتهىٰ « ياسين » .

(**والخلافان قد يجتمعان ؛ كالقعود والضحك ، وهو**) أي : المبني (**مشتق من البناء ؛ وهو لغةً : وضع شيء علىٰ شيء علىٰ صفة**) أي : علىٰ هيئة (**يراد بها**) أي : بتلك الصفة (**الثبوت**) أي : ثبوت أحد الشيئين على الآخر ودوامه ؛ كوضع حجر علىٰ حجر ، لجعله داراً أو مسجداً ، قيد بذٰلك ؛ احترازاً من نحو : وضع العمامة على الرأس ، أو ثوب علىٰ ثوب .

(**واصطلاحاً**) أي : في عادة النحاة (**على القول بأنه**) أي : بأن البناء (**لفظي**) وهو اختيار ابن مالك : (**ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل**) خرج به : **الإعراب** (**من شبه الإعراب**) (من) فيه : لبيان الجنس ، أتىٰ به ؛ لرفع الإبهام عن (ما) ، و(شبه)

مِنْ حركةٍ ، أو حرفٍ ، أو سكونٍ ، أو حذفٍ ، وليسَ حكايةً ، أو إتباعاً ، . . . .

بكسر الشين وسكون الباء وبفتحهما بمعنىً واحد ؛ أي : من الأمر المشابه للإعراب ، في كونه حركةً أو حرفاً أو سكوناً أو حذفاً ، وكونه في آخر الكلمة ، لا في أولها ولا في حشوها ، وخرج نحو : فتحة لام (فلَس) ، وضمة لام (أفلُس) ، (**من حركة أو حرف أو سكون أو حذف**) .

(**وليس**) ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل (**حكاية**) نحو : (من زيداً) فإن الحركة المذكورة في (زيداً) ليست إعراباً ولا بناءً ، وكذا بقية الحركات المذكورة ولٰكن ما هي فيه معرب تقديراً ، وتلك الحركات مانعة من ظهور الإعراب ، فهو مقدر للتعذر إن كان اسماً غير مشبه الحرف ، أو فعلاً مضارعاً ؛ نحو : ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[(١)] ؛ ومبني إن كان اسماً مشبهاً للحرف أو فعلاً غير مضارع أو حرفاً ، ثم إن لم يكن مستحقاً لغير تلك الحركة . . فهي حركة بناء ؛ نحو : (كيف) و(ذو) و(منذ) و(أمس) ، وإلا . . قدر ما يستحقه ، فنحو (عض) مبني علىٰ سكون مقدر منع ظهوره حركة الإتباع ، و(قد) من ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ﴾[(٢)] : مبني علىٰ سكون مقدر منع من ظهوره حركة النقل ، و(قل) من : ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ ﴾[(٣)] مبني علىٰ سكون مقدر منع منه حركة التخلص من الساكنين ، وبهٰذا يجمع بين ما ها هنا ، وما سيأتي في أسباب البناء على الحركات ؛ **وهٰذا هو الصحيح** . انتهىٰ من « ياسين » .

وعبارة الكردي : قوله : (من شبه الإعراب) أي : من شبيهه من حركة وغيرها ، وهو بيان لما جيء به ؛ أي : وليس ذٰلك الشبه حكايةً .

(**أو إتباعاً**) كقراءة زيد بن علي (الحمدِ لله) بكسر الدال ؛ إتباعاً لحركة اللام المذكورة بعدها ، **وقيل** : إن المتبع واسطة بين المعرب والمبني ، **وقيل** : إن المتبع

(١) سورة البينة : (١) .

(٢) سورة المؤمنون : (١) .

(٣) سور الأعراف : (١٩٥) .

أو نقلاً ، أو تخلُّصاً مِنْ سكونَينِ .

واسطة ، **وقيل** : إنه مبني ، **والصحيح** : أنه إما معرب تقديراً إن كان ما فيه الإتباع اسماً غير مشبه للحرف ، أو فعلاً مضارعاً ؛ كما مر ، وإما مبني إن كان غيرهما .

وإتباع الشيء للشيء : هو الإتيان به تبعاً ومناسباً له ، وتارةً يكون الإتباع لحركة الحرف ، وتارةً لذاته ؛ كقولهم في (عسَيت) بفتح السين : (عسِيت) بكسرها ؛ إتباعاً للياء .

ثم كسرة الإتباع : إما لكسرة متأخرة ؛ كما تقدم ، أو متقدمة ؛ نحو : ﴿ فَلِإِمِّهِ ٱلثُّلُثُ ﴾[1] بكسر الهمزة ، وإما الياء متأخرة ؛ كما في (غلامي) و(عسيت) ، أو الياء متقدمة ؛ نحو : ﴿ فِيٓ إِمِّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾[2] بكسر الهمزة في قراءة الأخوين .

ثم الكسرة التي تتبع : إما لغير الإتباع ؛ كما قدمنا ، وإما للإتباع ؛ نحو كسرة عين (عصي) فإنها لإتباع كسرة الصاد ، التي هي إتباع للياء ، وقولهم : (لتسلم الياء) غير محرر ؛ بدليل السلامة في (حيض) .

قوله : (**أو نقلاً**) نحو : ﴿ فَمَنُ اوتِيَ ﴾[3] بنقل ضمة الهمزة إلى النون في قراءة ورش .

قوله : (**أو تخلصاً من سكونين**) نحو ﴿ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ ﴾[4] ، ولا يشكل عدهم من أسباب البناء على الكسر حركةَ التخلص من التقاء الساكنين ؛ لأن ذٰلك للفرار من التقاء الساكنين ، والمحترز عنه : ما يكون للتخلص من التقاء الساكنين بالفعل ، أو أن ذاك فيما كان مبنياً ، وهٰذا فيما هو معرب ، **فتدبر** . انتهىٰ « ياسين » .

---

(١) سورة النساء : (١١) ، (فلإمه) بكسر الهمزة قراءة حمزة والكسائي . انظر « النشر في القراءات العشر » (٢٤٨/٢) .

(٢) سورة الزخرف : (٤) .

(٣) سورة الإسراء : (٧١) .

(٤) سورة الأنعام : (٣٩) .

وعلى القولِ بأنَّهُ معنويٌّ : لزومُ آخرِ الكلمةِ حالةً واحدةً لغيرِ عاملٍ ولا اعتلالٍ ، . . .

(**وعلى القول بأنه**) أي : بأن البناء (**معنوي**) : هو (**لزوم آخر الكلمة حالة واحدة**) أي : بألا يختلف ولو تقديراً ، ليخرج نحو : (الفتىٰ) و(يخشىٰ) ، فلا حاجة إلىٰ قوله فيما يأتي : (ولا اعتلال) .

وقوله : (**لغير عامل**) احتراز عما لزم حالة واحدة ؛ كـ (سبحان) و(لبيك) و(حنانيك) و(طوبىٰ لهم) فإنه معرب .

وقال العليمي : (بقي هنا شيء ؛ وهو : أن هـٰذا التعريف صادق على الضم في « ضربوا » ، والسكون في « ضربت » على المختار من أن الماضي فيهما مبني علىٰ فتح مقدر ، وأن الضم للمناسبة ، والسكون لكراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، وليسا للبناء ، فكان ينبغي أن يزاد في التعريف ؛ لإخراجهما : « ولا للمناسبة ، ولا لكراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة » إلا أن يقال : هو تعريف بالأعم على القول بجوازه ، **فتدبر**) انتهىٰ منه .

وقال أيضاً : (قوله : « لزوم آخر الكلمة . . . » إلىٰ آخره ؛ لزوم جنس ، فليس للإخراج ، وخرج بإضافته لـ (الآخر) : لزوم ما عداه حركة واحدة ، فليس بناءً ، كما أنه ليس بإعراب .

وخرج بقوله : « حالة واحدة » : المعرب المختلف الآخر ، وبقوله : « لغير عامل » : ما لزم حالة واحدة ؛ للزومه عاملاً واحداً ؛ كالظروف الغير المتصرفة ، وما لزم النصب على المصدرية) انتهىٰ منه .

وقوله : (**ولا اعتلال**) لا حاجة إليه ؛ لأن المعرب المعتل مختلف الآخر تقديراً ، إلا أن يقال : (آخره لم يختلف من حيث لفظه) . . فالاحتراز عنه من هـٰذه الحيثية .

وأورد عليه : ما لا يلزم حالة واحدة من المبنيات كـ (حيث) .

وعليهِ المُصنِّفُ في « شرحِ الشُّذورِ » ، وظاهرُ عبارةِ المتنِ تقتضيهِ .

وإنَّما يُبنَى الاسمُ إذا أشبهَ الحرفَ شبهاً قويّاً ....

وقد يقال : **المراد باللزوم المذكور** : عدم تغير آخر الكلمة بسبب ما يدخل عليها من العوامل ، أو أن تلك الحركات لغات ، وكل لغة فيها من حيث تلك اللغة ، فهي لازمة حالة واحدة من تلك الحيثية . انتهىٰ منه .

قوله : (**وعليه**) أي : وعلىٰ هـٰذا الضابط في تعريف البناء المعنوي (**المصنف**) أي : ابن هشام (**في « شرح الشذور »**) ، وفي « شرح القطر » حيث قال فيه ـ أي : في « شرح القطر » ـ : (ولما فرغت من ذكر المعرب . . ذكرت المبني ، وأنه الذي يلزم طريقةً واحدة ، ولا يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه من العوامل) .

(**وظاهر عبارة المتن تقتضيه**) أي : متن « قطر الندىٰ » حيث قال في بداية تعريف المبني : (والثاني : مبني ؛ وهو بخلافه) أي : بخلاف المعرب ؛ يعني : هو ما لا يتغير آخره .

قال الكردي : (وجهه ـ أي : وجه اقتضاء ظاهر عبارة المتن ذٰلك ـ : بأن المبني هو الذي يخالف المعرب ، وظاهر تعريفه للمعرب : أن الإعراب معنوي كما ذكره الشارح ؛ يعني : عبد الله الفاكهي بقوله هناك : إن المبني : ما لا يتغير آخره بسبب العوامل ، فيكون ظاهر عبارة الماتن ـ يعني : « قطر الندىٰ » ـ : « وهو بخلافه » مقتضياً أن البناء معنوي) انتهىٰ منه .

قوله : (**وإنما يبنى الاسم إذا أشبه الحرف شبهاً قوياً**) أي : شبهاً مقرباً له إلى الحروف ، بخلاف ما عارضه شيء من خواص الأسماء ، فلا يقتضي البناء ؛ لضعفه ؛ كما أعربت (أي) مع شبهها الحرف موصولةً ، أو غيرها ؛ لمعارضته بلزومها الإضافة لفظاً أو تقديراً إلا بعض الموصولة انتهىٰ « خضري » .

حصرُ بناء الاسم في ذٰلك هو رأي ابن مالك ؛ أخذاً له من ظاهر كلام سيبويه ،

. . . .

ونقل ذلك عن أبي علي الفارسي ، وأبي البقاء ، وعن الزجاجي في « الجمل » ، وابن جني في « الخصائص » ، وصححه ابن العطار .

نعم ؛ ذكر ابن مالك في « التسهيل » : أن المضمر يبنىٰ ؛ لشبهه بالحرف وضعاً وافتقاراً وجموداً ، أو للاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعاني ، واعتبر ابن الحاجب وجماعة مع مشابهة الحرف مشابهة الماضي والأمر ، وآخرون : وقوعه موقع المبني ومضارعته لما وقع موقع المبني ، وإضافته إلىٰ مبني .

وقد أنهىٰ بعضهم أقسام شبه الاسم إلىٰ ستة أقسام :

١ ـ الشبه الوضعي ؛ كتاء الضمير ونونه .

٢ ـ والشبه الاستعمالي ؛ كأسماء الأفعال .

٣ ـ والشبه المعنوي ؛ كأسماء الاستفهام وأسماء الشروط والإشارة .

٤ ـ والشبه الافتقاري ؛ كأسماء الموصولات و(حيث) و(إذ) و(إذا) .

٥ ـ والشبه اللفظي ؛ كـ (حاشا) الاسمية بنيت ؛ لشبهها بـ (حاشا) الحرفية لفظاً ، وكذا (على) الاسمية بنيت ؛ لمشابهتها لـ (على) الحرفية لفظاً .

٦ ـ والشبه الإهمالي ؛ كحروف الهجاء المفتتح بها السور ؛ كـ ﴿ حمٓ ﴾ [(١)] أشبهت الحروف المهملة ؛ كـ (قد) و(هل) في أنها لا عاملة ولا معمول فيها . انتهىٰ من « الكردي » .

قوله : (**شبهاً قوياً** . . .) إلىٰ آخره ؛ إشارة إلى اشتراط انتفاء المعارض ؛ احترازاً من نحو (أي) فإنها معربة مع مشابهتها الحرف شرطيةً أو استفهاميةً أو موصولةً ؛ لوجود المعارض ، وهو لزومها الإضافة إلى المفرد ، فكان الشبه كالمنفي عنها ، بسبب تغليب المعارض ؛ لأنه داع إلى الأصل في الاسم ، وهو الإعراب .

(١) سورة غافر : (١) .

وبنيت (إذا) و(حيث) ونحوهما مع لزومها الإضافة ؛ **لأن الأصل في الإضافة** : الإضافةُ إلى المفرد ، لا الجملة ، فلما كانت الإضافة غير أصلية . . ضعفت ، فلم تقو علىٰ رد المتلبس بها ؛ من نحو : (إذا) و(حيث) إلىٰ أصله ، وهو الإعراب . انتهىٰ منه .

فإن قلت : الكلمة المتضمنة لمعنى الحرف من الأسماء كـ (من) الشرطية والاستفهامية متضمنة لمعنى الاسم أيضاً ، فلِمَ رجح جانب الحرف علىٰ جانب الاسم ؟

قلنا : لأن الحرف قارٌّ في بابه ، لم يشذ شيء منه عما يستحقه ، ولم يتزلزل عما يستوجبه من البناء ، ولا كذٰلك الاسم ؛ فإنه قد يبنىٰ منه شيء كثير ، والقارُّ في بابه أَولىٰ مما تزلزل قدمه عما يستحقه . انتهىٰ منه .

وجملة قوله : (**يدنيه**) أي : يدني ذٰلك الشبه الاسم ويقربه (**منه**) أي : من الحرف بأن لا يوجد فيه معارض : صفة كاشفة لـ (قوياً) .

وقوله : (**في الوضع**) متعلق بـ (أشبه) .

وضابط الشبه الوضعي : أن يكون الاسم موضوعاً علىٰ حرف ؛ كهاء الضمير ، أو علىٰ حرفين ؛ كـ (نا) ضمير المتكلمين ؛ إما مطلقاً ، أو بشرط كون الثاني حرف لين ؛ كما قاله الشاطبي .

ودل كلامهم هنا : علىٰ أن أصل وضع الحرف : كونه علىٰ حرفين ، ولا ينافي ما في الصرف من أن الأصل في كل كلمة : أن تكون علىٰ ثلاثة أحرف وضعاً ؛ لأن الأصل في كل مقول : أن يكون بحسب ما هو المناسب للطبع ، وما هو المحقق من جهة الوجود الخارجي ؛ أي : من جهة الكثرة الخارجية ، فالأول هو المراد في الصرف ، والثاني هو المراد في النحو .

أوِ المعنىٰ ، أوِ الاستعمالِ ، فلو عارضَ شبهُ الحرفِ ما يقتضي الإعرابَ . . استُصحِبَ ؛ لأنَّهُ الأصلُ في الاسمِ .

وإنما أعرب نحو : (أب ، وأخ ، ويد ، ودم) لأنها علىٰ ثلاثة أحرف وضعاً ، وأُعلَّت بحذف حرف العلة اختصاراً ، **والظاهر** : أنه حذف اعتباطي ؛ إذ قياس (أب وأخ) القلب ؛ لتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله ؛ كما في (عصاً) ، وقياس (يد ودم) الإثبات ؛ لكون ما قبل حرف العلة ساكناً ؛ كما في (ظبي ودلو) .

(**أو**) يدنيه في (**المعنىٰ**) **ضابط الشبه المعنوي** : أن يتضمن الاسم معنىً من معاني الحروف ، سواء وضع لذٰلك المعنىٰ حرف ؛ كالاستفهام ، أو لا ؛ كالإشارة .

(**أو**) شبهاً يدنيه إلى الحرف في (**الاستعمال**) .

ضابط الشبه الاستعمالي ـ كما في « الأوضح » ـ : أن يلزم الاسم طريقةً من طرائق الحروف ؛ كأن ينوب عن الفعل ، ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه ، وكأن يفتقر افتقاراً متأصلاً إلىٰ جملة ، فدخل فيه : الافتقاري والإهمالي ؛ بناءً علىٰ أن الحروف أعم من المستعملة أو المهملة .

قوله ؛ أي : في « الأوضح » : (إلىٰ جملة) أي : افتقاراً لازماً إلىٰ جملة ، أو إلىٰ عوض منها ؛ كالتنوين في (إذ) ، أو قائم مقامها ؛ كالوصف في (أل) الموصولة .

(**فلو عارض**) ودافع (**شبه الحرف**) أي : شبه الاسم بالحرف في واحد من أسباب الشبه (**ما يقتضي**) ويستلزم (**الإعراب**) أي : إعراب الاسم ؛ كلزومه الإضافة . . (**استصحب**) ذٰلك المعارض للاسم فيعرب (**لأنه**) أي : لأن الإعراب هو (**الأصل في الاسم**) .

وقوله : (**فلو عارض . . .**) إلىٰ آخره تفريعٌ علىٰ قوله : (شبهاً قوياً) وبيانٌ ؛ **لأن المراد به** : ما لم يعارض ذٰلك الشبه القوي بما يختص بالاسم ؛ كالتثنية في (اللذان واللتان ، وهـٰذان وهاتان) ، ولزوم الإضافة لمفرد في (أي) الشرطية والاستفهامية .

وإنَّما لَمْ يُعرَبِ الحرفُ عندَ مُشابَهتِهِ الاسمَ ، كما بُنِيَ الاسمُ لمشابهتِهِ ؛ لعدمِ المُقتضِي لإعرابِهِ ، إذ لا تعتورُهُ المعاني حتَّىٰ يُعرِبَ لبيانِ ما أُريدَ منها .

قوله : (**لأنه الأصل في الاسم**) أي : دون الفعل ، فهو فرع فيه ، فالجار والمجرور في قوله : (في الاسم) متعلق بـ (الأصل) ؛ لأنه بمعنىٰ : متأصل ، أو بمحذوف ، والتقدير : لأن وجوده الأصل في الاسم ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، فانتصب الضمير واتصل .

(**وإنما لم يعرب الحرف عند مشابهته الاسم**) في وضعه علىٰ ثلاثة أحرف ؛ كـ (سوف) ، أو أربعة ؛ كـ (لعل) ، أو خمسة ؛ كـ (لٰكنَّ) ، (**كما بني الاسم لمشابهته**) أي : لمشابهة الاسم له ؛ أي : للحرف في كونه علىٰ حرف ؛ كهاء الضمير وتائه ، أو حرفين ؛ كـ (نا) ضمير المتكلمين (**لعدم المقتضي لإعرابه**) أي : لإعراب الحرف (**إذ لا تعتورُه**) أي : إذ لا تتعاقب ولا تتداول على الحرف (**المعاني**) المختلفة (**حتىٰ يعرب**) الحرف (**لبيان ما أريد**) به (**منها**) أي : من تلك المعاني المختلفة .

قوله : (**وإنما لم يعرب الحرف . . .**) إلىٰ آخره إشارة إلىٰ سؤال وجواب تقديرهما ظاهر .

وحاصل الجواب : أن مطلق المشابهة لا يُوجِب إعطاء حكم أحد المتشابهين للآخر ، بل لا بد من المشابهة في علة الحكم .

لٰكن يرد على الجواب : أن علة بناء الحرف ليست من الأمور التي أشبهه الاسم فيها ، بل عدم تعاقب المعاني التركيبية عليه ، فكل منهما لم يشبه الآخر في علة حكمه .

والحق في الجواب : أن الحرف لما كان قاراً لم يتزلزل عن وضعه . . لم يؤثر في المشابهة بالاسم في وضعه ، لٰكنه لا يدفع قول السائل : (بل لا بد من المشابهة في علة الحكم) انتهىٰ « ياسين » .

. . . .

وقولنا : (**إذ لا تعتوره المعاني**) أي : الطارئة بالتركيب ، فلا نَقْضَ بالمشترك من الحروف كـ (مِنْ) .

والاعتوار : التداول ، يقال : اعتوروا الشيء وتعاوروه : إذا تداولوه ؛ أي : أخذه جماعة واحداً بعد واحد علىٰ سبيل المناوبة والبدلية ، لا علىٰ سبيل الاجتماع . انتهىٰ « ياسين » .

فائدة

أصل وضع الحرف : كونه علىٰ حرف أو علىٰ حرفي هجاءٍ ، فما زاد . . فعلىٰ خلاف الأصل .

وأصل وضع الاسم وكذا الفعل : ثلاثة أحرف فأكثر ، فما نقص . . فقد شابه في وضعه الحرف ، واستحق حكمه ؛ وهو البناء .

ولم يعرب الحرف الذي أشبه الاسم في وضعه علىٰ ثلاثة أحرف فأكثر ؛ لأن هٰذا الوضع لا يخص الاسم ، بل هو للفعل المبني أيضاً ، ولعدم احتياجه إليه ، بخلاف المضارع ، أعرب لشبه الاسم ؛ لاحتياجه في تمييز معانيه التركيبية إلى الإعراب ، **وأيضاً** : هو أضعف أقسام الكلمة ؛ إذ ليس مقصوداً لذاته ، بل لربط معاني الأفعال بالأسماء ، ولا يستقل بالمفهومية ، فلا يقوىٰ بالشبه على اكتساب حكم الاسم .

وأما الاسم . . فكان وضعه على الكمال ، متحلياً بأشرف الخلال ، فلما تشبه بالدون . . انحط عن رتبته وسقط من العيون ، وإنما احتفىٰ في بناء الاسم بشبه واحد دون منعه من الصرف ؛ لشدة تباعد ما بينه وبين الحرف ، فيقوى انحطاطه عن حكم الاسم بالشبه الواحد .

وأما الفعل ؛ فإنه وإن كان نوعاً آخر . . لٰكنه أقرب إلى الاسم من الحرف ؛ لاتفاقهما

تنبيهٌ

اختُلِفَ في الأسماءِ قبلَ التَّركيبِ فقيلَ : إنَّها مبنيَّةٌ ؛ لوجودِ الشَّبهِ الإهماليِّ فيها ، لأنَّها لا عاملةٌ ولا معمولةٌ ، واختارَهُ ابنُ مالكٍ ، وقيلَ : مُعرَبةٌ حكماً ، . . . .

في استقلال معناهما ، فالشبه الواحد به لا يخرجه عن حكم الاسمية من الصرف ، **فتدبر** . انتهىٰ من « الخضري » .

(تنبيه)

في حال الأسماء قبل التركيب

قوله : (**تنبيه**) أي : هـٰذه الألفاظ الآتية باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة . . تنبيه ؛ أي : كلمات منبهة للغافل علىٰ ما يلقىٰ إليه من المسائل ، فهو معرب لا مبني ؛ لعدم ذكر ما يتعلق به ، فيقرأ ساكناً ، **وهو لغةً** : الإيقاظ من الغفلة .

واصطلاحاً : كلام مفصل لاحق ، معلوم من كلام مجمل سابق .

(**اختلف**) أي : اختلف النحاة (**في الأسماء قبل التركيب**) أي : قبل تركيبها بذكر المسند إليه والمسند علىٰ ثلاثة أقوال : مبنية ، ومعربة ، وموقوفة ، (**فقيل**) أي : فقال بعضهم : (**إنها**) أي : إن الأسماء قبل التركيب (**مبنية ؛ لوجود الشبه الإهمالي فيها**) تقدم : أن الشبه الإهمالي داخل عند المصنف ؛ أي : مصنف « القطر » ـ يعني : ابن هشام الأنصاري ـ في الشبه الاستعمالي ، وعليه ابن مالك ، وعلله بما ذكر الشارح ، وكذا ابن الحاجب ، لـٰكن علله بعدم التركيب ، وهو عنده من أسباب البناء ، (**لأنها**) أي : لأن الأسماء قبل التركيب (**لا عاملة**) في غيرها (**ولا معمولة**) لغيرها (**واختاره ابن مالك**) كما ذكرنا قبل .

(**وقيل : معربة حكماً**) بناءً علىٰ أن عدم التركيب ليس سبباً لبنائها ، والشبه المذكور ـ على القول : إنه الإهمالي ـ ممنوع ؛ لأنها تتأثر بالعوامل تقديراً لو دخلت عليها ، **ومنه يعلم** : أن الكلام هنا في أسماء لم تشبه الحرف شبهاً قوياً مما اتفق على

وقيلَ : موقوفةٌ ؛ لعدمِ مُقتضِي الإعرابِ ، وسببِ البناءِ ، وهٰذا هوَ المُثبِتُ للواسطةِ .

واعلمْ : أنَّ المبنيَّ علىٰ أربعةِ أقسامٍ : . . . .

اقتضائه البناء ، أما هي ؛ كالمضمرات وأسماء الإشارة . . فمبنية اتفاقاً ، **فتنبه له** ، **ولا تغتر بالإطلاق في الأسماء** .

وأما الأفعال قبل التركيب . . فهل يجري فيها هٰذا الخلاف أم لا ؟ محل تأمل ، وهٰذا القول اختيار الزمخشري .

(**وقيل**) : إن الأسماء قبل التركيب (**موقوفة**) فلا توصف بإعراب ولا بناء (**لعدم مقتضي الإعراب**) فتكون معربةً من القسم الثاني ، (و) لعدم (**سبب البناء**) فتكون من القسم الأول مبنية ، (**وهٰذا**) القول الأخير (**هو المثبت للواسطة**) التي الكلام فيها ؛ وهي الأسماء قبل التركيب . انتهىٰ « ياسين » .

قال الكردي : (قوله : « مبنية ؛ لوجود الشبه الإهمالي فيها » أي : لشبهها بالحروف المهملة ؛ كـ « هل » و« قد » و« سوف » .

قوله : « وقيل : معربة حكماً » هٰذا اختيار الزمخشري ، وعلله : بأنه صالح للإعراب بعد التركيب ، فهو قبله في حكم المعرب .

قوله : « وقيل موقوفة » أي : لا يحكم ببنائها ولا إعرابها إلىٰ وقوعها في التركيب فيحكم بإعرابها ، واختاره ابن عصفور .

قوله : « وهٰذا هو المثبت للواسطة » أي : بين المعرب والمبني) انتهىٰ « كردي » .

أقسام الاسم المبني

(**واعلم : أن المبني علىٰ أربعة أقسام**) أي : صادق عليها ، ولو حذف (علىٰ) . . لكان أخصر وأظهر ، وليس المقصود الحصر ؛ لأن العدد لا مفهوم له ، فلا يرد بناء

الأمر والمنادىٰ واسم (لا) علىٰ ما يذكر في أبوابها ، علىٰ أن هٰذه فرعية ، و الحصر يعرض قصده للأصول . انتهىٰ « ياسين » .

قوله : (**علىٰ أربعة أقسام**) وهي : الأصول ، وأما المبني على الحذف ؛ نحو : (اضربوا) ، وعلى الحرف ؛ نحو : (يا زيدان) و(لا رجلين) . . ففرع من باب النيابة ؛ كما في الإعراب .

واعلم : أن البناء كما يكون لفظياً . . قد يكون تقديرياً ؛ كإعراب نحو : (يا سيبويه) ، فسيبويه هنا : مبني لفظاً علىٰ كسر ظاهر ؛ أي : علىٰ أصل وضعه ، وهو مبني علىٰ ضمة مقدرة ؛ لكونه منادىً مفرداً معرفةً ، كتقدير الفتحة في (لا فتىٰ) و(لا خمسة عشر) وقد ظهر لك : أن في نحو : (يا سيبويه) و(يا حذام) ثلاثة أحكام : البناء على الكسر ، والبناء على الضم ، والنصب بالفتحة محلاً ، فقد تواردت عليه الحركات الثلاث ، لٰكن باعتبارات مختلفة .

وفي نظير هٰذين البناءين قلت لغزاً : (من السريع)

يا سيبويه النحو ما كلم في حالة تبنىٰ بناءين ؟
أجب فقد أصبحت دون الورىٰ أجلَّ في عيني من العين

وقلت أيضاً في توارد الحركات الثلاث المذكورة له آنفاً : (من مجزوء الكامل)

يا سيبويه أجبني لا زلت تجلو المعمَّىٰ
ما اسم حوىٰ في زمان فتحاً وكسراً وضما ؟

انتهىٰ من « الكردي » .

أحدها : (**مبني على الكسر**) كـ (أمس ، وجير ، ونزال) .

(و) **ثانيها** : (**مبني على الفتح**) كـ (أين ، وقام ، وأن) .

ومبنيٌّ على الضَّمِّ ، ومبنيٌّ على السُّكونِ .

وقدَّمَ ما كانَ مبنيّاً على الحركةِ ؛ جرياً على العادةِ في تقديمِها وإن كانَ الأنسبُ تقديمَ السُّكونِ ؛ لأصالتِهِ في البناءِ ، وخصَّ الكسرَ بالتَّقديمِ ؛ لأنَّهُ الأصلُ في تحريكِ البناءِ ،

(و) **ثالثها** : (**مبني على الضم**) كـ (حيث ، ومنذ) ، وهو أقوى الحركات ، ثم الكسر ، ثم الفتح ، والأول : علامة العمد ، والثالث : علامة الفضلات ، والثاني : للمتوسط بينهما . انتهىٰ « كردي » .

(و) **رابعها** : (**مبني على السكون**) كـ (كم ، ومذ ، وقم) ، (**وقدم ما كان مبنياً على الحركة**) مع أن الأصل في المبنيات : البناء على السكون لخفته (**جرياً على العادة**) **العادة** : تكرر الأمر دائماً أو غالباً علىٰ نهج واحد ، وعلل بعضهم التقديم المذكور بشرف الحركة ؛ لكونها وجودية ، ويتوقف فهم السكون عليها ؛ فإنه عدم الحركة ، كما أن المضاف من حيث هو مضاف يتوقف فهمه علىٰ فهم المضاف إليه . انتهىٰ « ياسين » .

(**في تقديمها**) أي : في تقديم الحركة على السكون ؛ لأنه لا يمكن الابتداء إلا بها (**وإن كان الأنسب**) والأليق (**تقديم السكون**) على الحركة ؛ لأنه عدم ، والعدم مقدم على الوجود ، و(**لأصالته في البناء**) لخفته ؛ لأن البناء ثقيل ، والسكون أعدل له .

المبني على الكسر

(**وخص**) المصنف (**الكسر بالتقديم**) علىٰ سائر الحركات (**لأنه**) أي : لأن الكسر (**الأصل**) أي : الغالب (**في تحريك البناء**) أي : لأنه الأصل في حركة ما يبنىٰ على الحركة ؛ لأنه ضد السكون .

وعبارة بعضهم ؛ لأنه أبعد الحركات من الإعراب ، وأقربها إلىٰ أصل البناء ؛ لأنه لا يوهم إعراباً ، إذ لا يكون إعراباً إلا مع التنوين ، أو ما عاقبه . انتهىٰ « ياسين » .

وإليهِ أشارَ بالمثالِ في قولِهِ : (كهٰؤلاءِ ؛ في لزومِ الكسرِ) في الأحوالِ الثَّلاثةِ ، وهوَ مِنْ أسماءِ الإشارةِ ، و(الها) فيهِ للتَّنبيهِ ، وكلُّها مبنيَّةٌ إلَّا (ذينِ وتينِ) علىٰ قولٍ ؛ لتضمُّنِها معنى الإشارةِ ؛ . . . .

قال الكردي : (قوله : « لأنه الأصل في تحريك » أي : في تحريك المبني أو في حركة البناء) انتهىٰ منه .

(**وإليه**) أي : وإلىٰ كون الكسر أصلاً في حركة البناء (**أشار**) المصنف (**بالمثال**) له ؛ أي : للكسر (**في قوله**) أي : بقوله : وذٰلك المبني على الكسر ؛ (ك) : (أولاء) في قولك : جاء (هٰؤلاءِ) ، وضربت هٰؤلاءِ ، ومررت بهٰؤلاءِ القوم (**في لزوم الكسر**) في الأحوال الثلاثة .

وفي الكردي : قوله : (**بالمثال**) **الفرق بين المثال والشاهد** : أن الأول جزئي يذكر لإيضاح القاعدة ، والثاني لإثباتها ، والأول يجوز ولو بالمحال ، والثاني لا يجوز إلا من الكتاب ، أو من كلام العرب . انتهىٰ منه .

قوله : (**كهٰؤلاء**) أي : والمبني كـ (هٰؤلاء) ، أو ذٰلك كـ (هٰؤلاء) في لزوم الكسر (**في الأحوال الثلاثة**) من الضم والفتح والكسر ، فهو وما عطف عليه خبر لمبتدأ محذوف ، ويجوز أن يكون مفعولاً لفعل محذوف تقديره : أعني ، وقوله : (في لزوم الكسر) أي : بلا تنوين في الأشهر ، فلا ينافي أنه جاء ضمه كما جاء تنوينه مع الكسر أيضاً ، والظرف متعلق بمعنى الكاف ؛ لبيان وجه الشبه .

(**وهو**) أي : هٰؤلاء (**من أسماء الإشارة**) ذكره مع وضوحه ؛ تمهيداً لقوله : وكلها مبنية إلا (ذين ، وتين) علىٰ قول ، (**والها فيه**) أي : في هٰؤلاء (**للتنبيه**) و(ها) المذكور ليس بعد ألفه همزة كما ضبطه الدماميني في (باب أسماء الإشارة) ، وهو علم على الكلمة نُكِّر ودخلت عليه (أل) كما تدخل الإضافة في قولهم : ها التنبيه ، (**وكلها**) أي : وجميع أسماء الإشارة (**مبنية إلا** « **ذين** ، **وتين** » **علىٰ قول** ؛ **لتضمنها معنى الإشارة**) علة لبناء أسماء الإشارة ، والإضافة في قوله : (معنى الإشارة) للبيان .

فإنَّهُ مِنْ معاني الحروفِ وإن لَمْ يوضعْ لهُ حرفٌ يُؤدَّىٰ بهِ كما وُضِعَ للتَّمنِّي والتَّرجِّي ، وإنَّما كانَ مُوجِباً للبناءِ ؛ لأنَّ حقَّ الاسمِ . . . .

(فإنه) أي : فإن الإشارة معنىً (من معاني الحروف وإن لم يوضع له) أي : للإشارة (حرف يؤدىٰ) ويفاد (به) أي : بذٰلك الحرف معنىً هو الإشارة (كما وضع) ليت (للتمني ، و) وضع (لعل) لـ (الترجي) ووضع (ها) التنبيه له .

قوله : (إلا ذين) إشارة إلى المثنى المذكر ، و(تين) إشارة إلى المثنى المؤنث ؛ فإنهما معربان علىٰ قول بالياء نصباً وجراً ، وبالألف رفعاً ؛ فإن التثنية مما يعارض شبه الحرف ؛ كما مر ، ومبنيان على الألف والياء على القول الآخر .

وقال العليمي : (وأما علة إعراب « ذين ، وتين » فشبههما بمثنيات الأسماء ، وإنما قال : « علىٰ قولٍ » لأن ابن الحاجب ومن وافقه قالوا ببنائهما ، وإن « ذان ، وتان » صيغتان مرتجلتان للرفع ، و« ذين ، وتين » للنصب والجر) .

وعبارة الكردي : قوله : (إلا « ذين ، وتين » علىٰ قول) أي : فإنهما معربان ؛ لموافقتهما تثنية الأسماء لفظاً ومعنىً ، وهو قول ابن الحاجب ، وذهب المحققون إلىٰ أنهما مبنيان ، وليسا بمُثنَّيَينِ حقيقةً ، وإنما وافق وضعهما وضع المثنىٰ ، فهما مبنيان على الألف حالة الرفع ، وعلى الياء حالتي النصب والجر ، قالوا : **وهو أصح القولين** ؛ لأن من شرط التثنية : قبول التنكير ، وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف .

قوله : (**لتضمنها**) علة لقوله : (وكلها مبنية) ، وقوله : (**معنى الإشارة**) الإضافة فيه بيانية ، وقوله : (**فإنه**) أي : فإن الإشارة (**من معاني الحروف**) أي : من المعاني التي تستحق أن تؤدىٰ بالحروف ، وقوله : (**وإن لم يوضع له**) أي : لمعنى الإشارة (**حرف يؤدىٰ به**) بالبناء للمفعول ؛ أي : يؤدىٰ معنى الإشارة بذٰلك الحرف .

قوله : (**وإنما كان**) أي : تضمنها معنى الإشارة (**موجباً**) أي : مثبتاً (**للبناء**) أي : لبناء اسم الإشارة (**لأن حق الاسم**) أياً كان ؛ أي : الحق الذي ينبغي أن يكون

أن يدُلَّ علىٰ معنىً في نفسِهِ فقطْ ، فإذا وُجِدَ معَ ذٰلكَ قد دلَّ علىٰ معنىً في غيرِهِ . . كانَ مُشبِهاً للحرفِ في ذٰلكَ ؛ إذِ الدِّلالةُ علىٰ معنىً في الغيرِ إنَّما هيَ مِنْ شأنِ الحروفِ ، وبُنِيَ على الكسرِ للتَّخلصِ مِنِ التقاءِ السَّاكنَينِ بالحركةِ الأصليَّةِ في ذٰلكَ .

عليه (**أن يدل علىٰ معنىً**) مستقل (**في نفسه فقط ، فإذا وُجِد**) بالبناء للمفعول ؛ أي : فإذا وجد هو ؛ أي : اسم الإشارة (**مع ذٰلك**) أي : مع دلالته علىٰ معنىً مستقل في نفسه (**قد دل علىٰ معنىً**) ملحوظ (**في غيره**) وجملة (دل) في محل النصب مفعول ثان لـ (وجد) أي : فإذا وجد مع دلالته علىٰ معنىً مستقل في نفسه ؛ وهو ذات المشار إليه دالاً علىٰ معنىً ملحوظ في غيره ؛ وهو الإشارة التي حقها أن يوضع لها الحرف . . (**كان**) اسم الإشارة (**مشبهاً للحرف في ذٰلك**) أي : في دلالته علىٰ معنىً ملحوظ في غيره ، وإنما قلنا : كان مشبهاً للحرف في ذٰلك (**إذ الدلالة علىٰ معنىً**) ملحوظ (**في الغير إنما هي**) أي : إنما تلك الدلالة علىٰ معنىً ملحوظ في الغير (**من شأن الحروف**) أي : من عادتها وإن لم يكن ذٰلك المعنىٰ من معاني الحروف الموجودة خارجاً ، **فتأمل ؛ فإن في المقام دقة أي دقة !!**

(**وبني**) هٰؤلاءِ (**على الكسر**) في الأحوال الثلاثة من الإعراب (**للتخلص من التقاء الساكنين**) حالة كون تحركه كائناً (**بالحركة الأصلية في ذٰلك**) أي : في التخلص من التقاء الساكنين ؛ لأنها ضد السكون .

مثاله في الأحوال الثلاثة : (جاء هٰؤلاءِ القوم ، رأيت هٰؤلاءِ القوم ، مررت بهٰؤلاءِ القوم) .

وإعرابه : (جاء) : فعل ماض مبني على الفتح ، و(هٰؤلاء) : (ها) : حرف تنبيه ؛ لتنبيه المخاطب علىٰ ما يلقىٰ إليه مبني على السكون ، (أولاء) : اسم إشارة يشار به للجمع المذكر في محل الرفع فاعل ، مبني على الكسر ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، لتضمنه معنىٰ حرف الإشارة ، وكانت الحركة كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة

وأتىٰ بكافِ التَّشبيهِ معَ حرفِ العطفِ في قولِهِ : (وكذٰلكَ « حذامِ وأمسِ » في لغةِ الحجازِ) للإشارةِ إلىٰ أنَّ المبنيَّ على الكسرِ نوعانِ : مُتَّفَقٌ علىٰ بنائِهِ ؛ كـ (هٰؤلاءِ) وقد مرَّ ، ومُختلَفٌ في بنائِهِ ؛ كـ (حذامِ وأمسِ) .

التخلص ، لأنها ضد السكون ، و(القوم) : بدل من اسم الإشارة ؛ بدل كل من كل ، والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه بالرفع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

وقس عليه إعراب بقية الأمثلة .

وفي « العليمي » : قوله : (**وبني على الكسر**) أي : وذٰلك يستلزم البناء علىٰ حركة .

وقوله : (**للتخلص من التقاء الساكنين**) علة بنائه علىٰ مطلق حركة .

وقوله : (**بالحركة الأصلية في ذٰلك**) علة لكون الحركة خصوص الكسر ، فظهر أن كلام الشارح مطابق لقولهم : ما يبنىٰ من الأسماء فيه ثلاثة أسئلة : لِمَ بني ؟ ولم حُرِّك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ انتهىٰ منه .

(**وأتى**) المصنف ؛ يعني : ابن هشام (**بكاف التشبيه مع حرف العطف**) مع أن حرف العطف يغني عن الإتيان بالكاف ؛ لأنها مقدرة مع العاطف ؛ أي : أتىٰ بالكاف (**في قوله : وكذٰلك**) أي : ومثل ذٰلك المذكور من (هٰؤلاء) في البناء على الكسر ، وهو خبر مقدم لقوله : (**حذام**) بفتح المهملة وكسر الميم ، وهو مبتدأ مؤخر ، (**وأمسِ**) معطوف علىٰ (حذام) ، (**في لغة الحجاز**) أي : أتىٰ بالكاف في قوله : كذٰلك (**للإشارة إلىٰ أن المبني على الكسر نوعان : متفق علىٰ بنائه ؛ كـ « هٰؤلاء » وقد مر**) الكلام عليه آنفاً ، (**ومختلف في بنائه ؛ كـ « حذام » و« أمس »**) أي : أتىٰ بالكاف ؛ للإشارة إلىٰ أن المبني نوعان . . . إلىٰ آخره ؛ أي : ولولا (الكاف) . . لتوهم رجوع قوله : (**في لغة الحجاز**) لـ (هٰؤلاء) ، فلم يفد الكلام أن المبني نوعان .

بقي من الإشكال : أنه ما الحكمة في الإتيان بلفظة : (**ذٰلك**) ؟ وهلا قال :

فأمَّا (حذامِ) ونحوُهُ ؛ ممَّا هوَ علىٰ وزنِ (فَعالِ) بفتحِ أوَّلِهِ علماً لمُؤنَّثٍ ؛ تشبيهاً لهُ بنحوِ : (نَزالِ) في التَّعريفِ والتَّأنيثِ والزِّنَةِ ؛ كـ (وبارِ) : اسمٌ لقبيلةٍ ، و(ظَفارِ) : اسمٌ لبلدةٍ ، و(سَكابِ) : ....

(وكحذام) ويكون مشاركاً لـ (هٰؤلاء) في الخبرية عن المبتدأ المحذوف ، أو في المفعولية للفعل المحذوف ، ويكون من عطف المفردات ، وأما علىٰ ذكر (ذٰلك) . . فهو من عطف جملة علىٰ مفرد ؛ لأن (كذٰلك) خبر مقدم ، و(حذام) وما عطف عليه مبتدأ أو تابع له ؟! **تدبر** . انتهىٰ من « العليمي » .

(**فأما** « **حذام** » **ونحوه مما هو علىٰ وزن** « **فَعال** » **بفتح أوله**) معدولاً ؛ كما قيد بذٰلك في « التسهيل » ، وقال شراحه : واحترز بقوله : (معدولاً) عما ليس بمعدول اسماً مفرداً ؛ نحو : (جناح) ، أو مصدراً ؛ نحو : (ذهاب) ، أو صفة ؛ نحو : (جواد) ، أو اسم جنس ؛ نحو : (سحاب) ، فلو سميت بشيء منها . . انصرف قولاً واحداً ، إلا ما كان مؤنثاً كـ (عناق) . . فممنوع من الصرف ؛ للعلمية والتأنيث المعنوي ، وبه يعلم ما في إطلاق الشارح : أن (فعال) علماً لمؤنث مبني عند الحجازيين ؛ فإن ذٰلك مقيد بما إذا كان معدولاً انتهىٰ منه .

حال كون : فعال (**علماً لمؤنث**) أفهم : أنه لو سمي به مذكر . . لم يبن ، وهو كذٰلك ، بل يكون معرباً ممنوعاً من الصرف ؛ للعلمية والنقل عن مؤنث لغيره ، ويجوز صرفه ؛ لأنه إنما كان مؤنثاً ؛ لإرادتك به ما عدل عنه ، فلما زال العدل . . زال التأنيث بزواله . انتهىٰ « ياسين » .

(**تشبيهاً له بنحو**) أي : إنما بنوا (حذام) لأنه أشبه : (« **نزال** » **في**) أشياء هي : (**التعريف والتأنيث والزنة**) .

بشرط كونه : معدولاً عن فاعلة ؛ كما مر آنفاً (**كـ** « **وبار** » : **اسم لقبيلة**) من العرب ، (**و**« **ظفار** » : **اسم لبلدة**) في اليمن ؛ كما في الحديث الصحيح ، (**و**« **سكاب** » :

اسمٌ لفرسٍ ، و« سَجاحِ » بمُهمَلَةٍ في آخرِهِ : اسمٌ للكذَّابةِ الَّتي ادَّعَتِ النُّبوَّةَ . . فأهلُ الحجازِ يبنونَهُ على الكسرِ مُطلَقاً ، قِيلَ : تشبيهاً لهُ بـ « فَعالِ » الدَّالِّ على الأمرِ ، . . . . .

اسم لفرس ، و« سجاح » بمهملة في آخره : اسم للكذابة التي ادعت النبوة) وهي زوجة مسيلمة الكذاب ؛ وهي امرأة من بني يربوع ، فهٰذه الأسماء الخمسة ونحوها ؛ كـ (قطام ، ورقاش ، وكساب) : اسم لكلبة مثلاً . . (فـ) فيها للعرب ثلاث لغات ؛ **فالأول منها** : لغة (**أهل الحجاز**) فهم (**يبنونه**) أي : يبنون نحو : حذام (**على الكسر مطلقاً**) أي : سواء ختم بالراء أم لا ؛ كما لا يخفىٰ ، لا رفعاً ونصباً وجراً .

(**قيل**) : إنما بنوا نحو : (حذام) على الكسر (**تشبيهاً له بـ « فعال » الدال على الأمر**) كـ (نزال) الدال على الأمر في شبهه بالحرف شبهاً استعمالياً بواسطة شبهه بـ (نزال) فإن (نزالِ) مبني على الكسر باتفاق تميم وأهل الحجاز ؛ لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً .

قال في « التسهيل » : (واتفقوا علىٰ كسر « فعال » أمراً ؛ كـ « نزال » ، ومصدراً : كـ « فجار » و« حماد » بمعنى المحمدة والفجور ، وحالاً ؛ كقوله : (من الكامل)

. . . . والخيل تعدو بالصفير بداد

وصفةً جاريةً مجرى الأعلام ؛ نحو : « خلاق » للمنية ، و« همام » للداهية ، وصفةً ملازمةً للنداء ؛ نحو : « يا فساق » ، وكلها معدولة عن فاعلة) انتهىٰ بتصرف .

قال الكردي : (قوله : « علماً لمؤنث » أي : من الأعيان ؛ كما مثل ، فإن كان من المعاني ؛ كالمحمدة والفجور في « حماد » و« فجار » . . فيبنىٰ على الكسر إجماعاً ؛ كما أنه إذا كان علماً لمذكر . . يعرب إجماعاً ، فمنهم من يصرفه ، ومنهم من لا .

قوله : « مطلقاً » أي : سواء كان من ذوات الراء ؛ كـ « وبار » و« ظفار » ، أم لا كـ « سكاب » .

قوله : « تشبيهاً له بفعال . . . » إلىٰ آخره ؛ يعني : نحو « نزال » أي : لمشابهة نحو :

قالَ الشَّاعِرُ :

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا   فَإِنَّ ٱلْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

« حذام » بـ « نزال » الدال على الأمر في العدل والوزن والتعريف والعلمية والتأنيث عند المبرد ؛ فإن « نزال » عنده معدول عن مصدر معرفة مؤنث ؛ وهو « النزلة » وبني ؛ لتضمنه معنىٰ لام الأمر ، وكلام سيبويه مشعر بأنه معدول عن نفس الفعل ، وهو « نزل » فيكون التشبيه في العدل والوزن فقط ، فالعدل على المذهبين في نحو : « نزال » محقق ، وفي باب « حذام » مقدر ؛ كما في « عمر ») انتهىٰ منه .

ومثل الشارح لـ (حذام) بقوله : (**قال الشاعر**) :

(إذا قالت حذامِ فصدقوها   فإن القول ما قالت حذامِ)

والبيت من (بحر الوافر) الذي أجزاؤه : (مفاعلتن) ست مرات ، وقبله هٰذا البيت :

ولولا المزعجات من الليالي   لما ترك القطا طيب المنام

والبيت مثلٌ يُضرَب ؛ لصحة الناقل لخبر ، أو حكم في مسألة .

وأصل هٰذا المثل : أن حذام بنت الريان ، وكان عاطس بن جلاح الحميري قد سار إلى الريان في جموع من العرب ، فلقيهم الريان في عشرين حياً من ربيعة ومن مضر فاقتتلوا ، ولم يدبر أحد منهم ، ثم رجع الحميري في عسكره ، ثم جدوا في اتباعهم ، فانتبه القطا في إسرائهم من وقع دوابهم ، فمرت على الريان وأصحابه ، فخرجت حذام بنت الريان إلىٰ قومها ، وقالت : (من الوافر)

ألا يا قومنا : ارتحلوا وسيروا   فلو ترك القطا ليلاً لناما

فقال زوجها سحيم بن مصعب :

إذا قالت حذام فصدقوها   . . . .

سبب ذٰلك : أن حذام حذرت قومها من إغارة العدو ؛ لما رأت من الغرائب ،

وأكثرُ بني تميمٍ يوافقُهُم في كلِّ ما خُتِمَ براءٍ ؛ فيبنيهِ على الكسرِ مُطلَقاً ، . . . .

من كون القطا أتت من البساتين خارج البلد إلى الدور ، فلم يكترثوا بقولها ، وأنكروا عليها ، فقال زوجها سحيم بن مصعب :

إذا قـالـت حـذام فـصـدقـوهـا . . . .

فارتحلوا حتى اعتصموا بالجبل ، ويئس منهم أصحاب عاطس ، فرجعوا عنهم .

الإعراب : (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان ، وعاملها شرطها ، **والأصح** : أن العامل فيها هو جوابها ، و(قالت) : فعل ماض ، والتاء لتأنيث الفاعل ، و(حذام) : فاعل (قالت) في محل الرفع مبني على الكسر ؛ لشبهه بأسماء الأفعال شبهاً استعمالياً ؛ بواسطة شبهه بـ (نزال) في العدل والوزن ، وإنما حركت ؛ ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة كسراً ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، ولم ينون ؛ لمنعه من الصرف بوجود علتين ؛ وهما العلمية والعدل التقديري ؛ كـ (عمر) .

والشاهد في : (حذام) في الموضعين .

واللغة الثانية : ما ذكره بقوله : (**وأكثر بني تميم يوافقهم**) أي : يوافق أهل الحجاز (**في كل ما ختم براء**) كـ (وبار) : اسم لقبيلة ، و(ظفار) : اسم بلدة باليمن ، ومن جَزْعِها ـ أي : خَرْزِها ـ كان عقد أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالىٰ عنها المذكورة في حديث الإفك ، ورواية : (أظفار) جمع ظُفر . . تحريف من النساخ ؛ كما في شروح « البخاري » .

(**فيبنيه**) أي : فيبني أكثر تميم كل ما ختم براء (**على الكسر مطلقاً**) أي : رفعاً ونصباً وجراً ، وخصوا ذوات الراء بالبناء على الكسر ؛ لأن مذهبهم الإمالة ، فإذا كسروا . . توصلوا إليها ، ولو منعوها الصرف . . امتنعت الإمالة ، وهي مطلوبة مستحسنة عندهم . انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (قوله : « وأكثر بني تميم . . . » إلىٰ آخره ، وذٰلك حرصاً على

ويُعرِبُ غيرَهُ إعرابَ ما لا ينصرفُ ، وغيرُ الأكثرِ منهُم ذهبَ إلى الإعرابِ مُطلَقاً إعرابَ ما لا ينصرفُ ؛ للعلميَّةِ والعدلِ عن (فَاعلةٍ) عندَ سيبويهِ ، والعلميَّةِ والتَّأنيثِ المعنويِّ عندَ المُبرّدِ ، قِيلَ : وهوَ الظَّاهرُ ؛ إذ لا يُعدَلُ إلى العدلِ إلَّا إذا لَمْ يوجدْ سببٌ غيرُهُ ، وقد أمكنَ اعتبارُ التَّأنيثِ ، فلا وجهَ لتكلُّفِ غيرِهِ .

الإمالة التي هي مذهبهم في كل ما كسر آخره ؛ إذ لو أعربوه إعراب ما لا ينصرف . . كانت الراء مضمومة أو مفتوحة ، فلا تتأتى الإمالة ، كذا قالوا ، ولا يخفىٰ ما فيه ؛ لأن الإمالة مذهب الجميع ، لا الجمهور فقط ، ثم إنِ الإمالة لا توجب بناء ما لم يوجد فيه سبب البناء ، فإن كان للبناء سبب عندهم . . فهو المقتضي له ، وإلا . . فلا يصح البناء ، **فليتدبر**) انتهىٰ منه .

(**ويعرب**) أي : أولـٰئك الأكثر من بني تميم ، فهو معطوف علىٰ قوله : (يوافقهم) أي : يخالفونهم ؛ أي : يخالف أولـٰئك الأكثر ـ الحجازيين ـ ويعربون (**غيره**) أي : غير ما ختم براء ؛ كحذام وسجاح (**إعراب ما لا ينصرف**) رفعاً بالضمة ، ونصباً وجراً بالفتحة .

ثم ذكر الشارح اللغة الثالثة بقوله : (**وغير الأكثر منهم**) أي : من بني تميم ، وهو مبتدأ ، خبره قوله : (**ذهب**) ومال (**إلى الإعراب**) أي : إلىٰ إعراب نحو : حذام (**مطلقاً**) أي : سواء ختم براء أم لا ؛ أي : إلىٰ إعرابه (**إعراب ما لا ينصرف**) رفعاً بالضمة ، ونصباً وجراً بالفتحة (**لـ**) وجود علتين فرعيتين فيه ؛ وهما : (**العلمية والعدل**) التقديري (**عن « فاعلة »**) كعمر (**عند سيبويه ، و**) لوجود علتين فرعيتين فيه ؛ وهما : (**العلمية والتأنيث المعنوي**) كزينب (**عند المبرد ، قيل : وهو**) أي : مذهب المبرد (**الظاهر ؛ إذ لا يعدل**) أي : لا يقال ولا يمال (**إلىٰ**) تقدير (**العدل إلا إذا لم يوجد**) في المقام (**سبب غيره**) أي : غير العدل (**وقد أمكن**) هنا (**اعتبار التأنيث**) المعنوي ، (**فلا وجه**) ولا علة ولا حاجة تدعو (**لتكلف**) تقدير (**غيره**) أي : تقدير غير التأنيث الممكن اعتباره في المقام .

. . . .

قوله : (**للعلمية والعدل**) أي : العدل التقديري عن (فاعلة) ، وهو قول سيبويه ورجحوه ؛ **بأن الغالب في الأعلام** : النقل .

وقوله : (**فلا وجه للتكلف إلىٰ غيره**) ويعاضد هـٰذا المذهب : أنهم لم يدَّعوا العدل في نحو : (طوىٰ) على القول بمنع صرفه كما ادعوه في أشباهه من نحو : (عمر) و(زفر) لإمكان اعتبار التأنيث فيه .

ترجمة سيبويه

هو لقب الإمام الشهير في النحو ، ورئيس البصرة ، بل رئيس البلدين : البصرة ، والكوفة ؛ لأنه نُقِلَ : أنه تعالىٰ أحوجَ إليه الكسائيَ رئيسَ الكوفة ، فقرأ « كتابه » علىٰ تلميذه الأخفش .

واسمه : عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي ، مولاهم ، **وكنيته** : أبو بشر ، ولـٰكن غلب عليه اللقب ، حتىٰ إذا أطلق . . لم ينصرف إلا إليه ، وهو لفظ فارسي معناه : رائحة التفاح .

قال البطليوسي في « شرح الفصيح » : (الإضافة في العجم مقلوبة) .

والسيب : التفاح ، **وويه** : الرائحة ، **والتقدير** : رائحة التفاح . انتهىٰ من « الكوكب » في (فصل العلم) .

ترجمة المبرد

هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري ، أبو العباس المبرد ، إمام العربية ببغداد في زمانه ، أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني ، وروىٰ عنه إسماعيل الصفار ونفطويه والصولي ، وكان فصيحاً بليغاً ، مفوهاً ثقةً ، أخبارياً علامةً ، صاحب نوادر وظرافة ، وكان جميلاً لا سيما في صباه ، ولما صنف المازني كتاب « الألف

وقد جمعَ الأعشىٰ بينَ اللُّغتَينِ التميميتَينِ في قولِهِ :

وَمَـــرَّ دَهْـــرٌ عَـــلَـــىٰ وَبَـــارِ فَـــهَـــلَـــكَـــتْ جَـــهْـــرَةً وَبَـــارُ

فبنىٰ (وبارِ) الأوَّلَ على الكسرِ ، وأعربَ الثَّاني .

والـلام » . . سأل المبرد عن دقيقة وعويصة ، فأجابه بأحسن جواب ، فقال له : قم فأنت المبرِّد ـ بكسر الراء ـ أي : المثبت للحق ، فغيره الكوفيون وفتحوا الراء . انتهىٰ « س » .

❀ ❀ ❀

(**وقد جمع الأعشىٰ**) في قصيدة له ، **واسمه** : ميمون بن قيس بن جندل ، وهو جاهلي أدرك الإسلام في آخر عمره ، ورحل إلى النبي صلى الله عليه وسلم يريد الإسلام ، ومدحه بقصيدة مشهورة ، فقيل له : إنه يحرم الخمر والزنا ، فقال : أتمتع منهما سنةً ثم أُسْلِمُ ، فمات قبل ذٰلك باليمامة .

(**بين اللغتين التميميتين في قوله**) : (مخلع البسيط)

(ومـــر دهـــر عـــلـــىٰ وبـــارِ فـــهـــلـــكـــت جـــهـــرةً وبـــارُ)

(فـ) الشاهد في البيت : أنه (**بنىٰ** « **وبارِ** » **الأول على الكسر** ؛ **وأعرب**) وبارُ (**الثاني**) إعراب ما لا ينصرف ، والمانع له من الصرف : العلمية والتأنيث المعنوي ؛ لأنه علم قبيلة ، ولو جرىٰ علىٰ لغة الحجاز وأكثر بني تميم . . يقول : (وبار) فيهما على الكسر ، ولو جرىٰ علىٰ لغة أقل بني تميم . . لفتح (وبار) الأول ؛ **فلذا** : كان هٰذا الشعر جامعاً بين اللغتين .

وقبل هٰذا البيت بيت آخر ؛ وهو قوله :

ألـــم تـــروا إرمـــاً وعـــاداً أودىٰ بـــهـــا الـــلـــيـــل والـــنـــهـــار ؟!

والهمزة للاستفهام التقريري ؛ وهو : حمل المخاطب على الإقرار بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه ، ويجب أن يليها المقر به .

. . . .

والرؤية : العلم ، **وإرم** : اسم قبيلة ، **وعاد** : اسم بلدهم ، **وأودىٰ بها** : أي : أهلكها الليل والنهار ، **والدهر** : الزمان .

الإعراب : الهمزة فيه للاستفهام كما مر ، و(لم) : حرف نفي وجزم ، (تروا) : مجزوم بـ (لم) بحذف النون ، و(إرماً) : مفعوله ، (وعاداً) : معطوف عليه ، و(أودىٰ) : فعل ماض ، و(بها) : متعلق به .

وقوله : (فهلكت) معطوف علىٰ (مر دهر) ، و(جهرة) : حال من فاعل (هلكت) ، و(وبار) : فاعل . انتهىٰ من « حاشية العدوي على الشذور » .

قوله : (**وأعرب الثاني**) لأن قوافي القصيدة مرفوعة ، فالثاني مرفوع علىٰ أنه فاعل (هلكت) انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**فبني الأول على الكسر ، وأعرب الثاني**) قال الكردي : إن الشارح تبع في البيت غير واحد من الأعلام ؛ كابن الناظم في « شرح الألفية » ، وقرره القاضي زكريا في « حاشيته » ، وكابن هشام في « الأوضح » في (باب ما لا ينصرف) ، حيث أنشده لاجتماع اللغتين ، وسكت عليه خالد في « شرحه » ، **فعلىٰ ذٰلك** : (وبار) الأول بالكسر من غير تنوين ، وفيه : أنه يلزم علىٰ ذٰلك اجتماع خمس حركات متوالية ؛ أولاها : كسرة راء (وبار) ، وأخراها : فتحة كاف (هلكت) ، وقد صرح العروضيون بامتناع ذٰلك في الشعر ، مع ما يلزم أيضاً في ذٰلك من الإقعاد ؛ وهو : اختلاف الأعاريض في قصيدة واحدة ؛ وذٰلك لأن البيتين المذكورين : إما من (مجزوء البسيط) أو من (المنسرح) ، **وعلى الأول** : فالعروض من قوله : (ألم تروا إرماً وعاداً) هو قوله : (وعاداً) بالتنوين ، وهو علىٰ وزن (فعولن) .

والعروض من قوله : (ومر دهر علىٰ وبار) أي : من غير تنوين ، وهو علىٰ وزن : (فعول) بتحريك اللام .

وأمَّا (أمسِ) . . فأهلُ الحجازِ يبنونَهُ على الكسرِ مُطلَقاً ؛ إذا أُرِيدَ بهِ يومٌ مُعيَّنٌ . . .

وعلى الثاني : فالعروض في قوله : (ألم تروا إرماً وعاداً) هو (عاداً) أي : بالتنوين ، وهو على وزن : (فعْل) بسكون العين وتحريك اللام ، فلزم الإقعاد على كلام الوجهين ، والإقعاد قال العروضيون فيه : إنه عيب فاحش ، وإنما سمع من العرب خاصة ؛ لكثرة حركاته ، **فالوجه** : أن ينشد (وبار) الأول بالجر والتنوين ، على أنه مصروف ضرورة ؛ كقول الآخر : (من الكامل)

ماذا على من شم تربة أحمد . . . .

انتهى منه .

(وأما « أمس » . . **فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقاً**) أي : رفعاً ونصباً ، وجراً بلا تنوين وبه ؛ كما في « الهمع » (**إذا أريد به يوم معين**) .

عبارة « الأوضح » : إذا أريد به اليوم الذي قبل يومك خاصةً ، أو اليوم المعهود وإن كان بعيداً ، وإنما بني ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، لتضمنه معنى حرف التعريف ؛ ولذا لم يبنَ (غداً) مع كونه معرفة ؛ لأنه لم يتضمنها ، لأنه ليس بواقع ، وإنما يتضمنها ما هو حاصل واقع .

وقال ابن كيسان : (بني « أمس » لأنه في معنى الفعل الماضي ، وأعرب « غد » لأنه في معنى الفعل المستقبل ، وهو معرب) .

واستدل في « الأشباه والنظائر » على تضمن (أمس) لام التعريف **بأمرين** :

أحدهما : أنه معرفة في المعنى ؛ لدلالته على وقت مخصوص ، وليس هو أحد المعارف ، فدل ذلك على تضمنه لام التعريف .

والثاني : أنه يوصف بما فيه الألف واللام ؛ كقولهم : (أمس الدابر) ، ولولا أنه معرفة بتقدير اللام . . لما وصف بالمعرفة ؛ لأنه ليس أحد المعارف ، وهذا مما وقعت معرفته قبل نكرته . انتهى من « العليمي » .

ولَمْ يُضَفْ ، ولَمْ يُعرَّفْ بـ (أل) ، ولَمْ يُكسَّرْ ، ولَمْ يُصغَّرْ ، . . . .

ويشترط في بنائه خمسة شروط :

الأول : أن يراد به معين ؛ كما ذكره الشارح أولاً .

والثاني : خلوه من الإضافة ؛ كما ذكره بقوله : (**ولم يضف**) .

قال في « الكردي » : (بقي عليه أن يقول : ولم يقطع ظرفاً ؛ كما في « الأوضح » ، كما سينقله عنه ، وأنشدوا علىٰ بنائه حينئذ قوله : (من الكامل)

منع البقاء تقلب الشمس ... وطلوعها من حيث لا تمسي

وطلوعها حمراء صافية ... وغروبها صفراء كالورسِ

اليوم أعلم ما يجيء به ... ومضىٰ بفضل قضائه أمسِ

فـ « أمس » : فاعل « مضىٰ » وهو مكسور كما قرئ ، ولقائل أن يقول : يحتمل أن يكون « أمسي » بالإضافة إلى الياء ، فلا ينهض شاهداً علىٰ ذٰلك) .

الثالث : خلوه من (أل) ، وذكره بقوله : (**ولم يعرف بـ « أل »**) .

والرابع : بألا يجمع جمع تكسير ، وذكره بقوله : (**ولم يُكسَّر**) .

والخامس : ألا يصغر ، وذكره بقوله (**ولم يصغر**) .

وقد نظم بعضهم هٰذه الشروط الخمسة بقوله في بيتين : (من الطويل)

بخمس شروط فابنِ (أمس) بكسرة ... إذا ما خلا من (أل) ، ولم يك صغرا

وثالثها التعيين فاعلمه يا فتىٰ ... وليس مضافاً ، ثم جمعاً مكسرا

فإن فقد شرط من هٰذه الشروط . . فلا خلاف في إعرابه وصرفه ؛ وذٰلك بأن أردت يوماً من الأيام الماضية مبهماً ؛ كـ (جئتك أمس الأموس) ، أو أضفته ؛ نحو : (أمس يومنا) ، أو عرفته بـ (أل) نحو : (صمت الأمس) ، أو كسَّرته ؛ نحو : (يكتب علىٰ ما مضىٰ من الأموس) ، أو صغرته ؛ نحو : (أميس قضيت حاجتي) . انتهىٰ « رفع الحجاب » .

وعلَّةُ بنائِهِ عندَهُم : تضمُّنُهُ معنىٰ (لامِ) التَّعريفِ ، وبُنِيَ على الحركةِ ؛ ليُعلَمَ أنَّ لهُ أصلاً في الإعرابِ ، وكانَتْ كسرةً ؛ لأنَّها الأصلُ في التَّخلُّصِ مِنِ التقاءِ السَّاكنَينِ .

وأمَّا بنو تميمٍ . . فمنهُم مَنْ أعربَهُ إعرابَ ما لا ينصرفُ مُطلَقاً ؛ للعلميَّةِ والعدلِ عنِ (الأمسِ) ، . . . .

(**وعلة بنائه عندهم**) : شبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لـ (**تضمنه معنىٰ لام التعريف ، وبني على الحركة**) مع أن الأصل في المبني السكون (**ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت**) الحركة (**كسرة ؛ لأنها الأصل في**) حركة (**التخلص من التقاء الساكنين**) ، وإنما كانت الكسرة أصلاً في ذٰلك ؛ لما بين الكسرة والسكون من المناسبة ، وذٰلك أن الجر مخصوص بالاسم ، والجزم مخصوص بالفعل ، والكسر من الجر ، والسكون من الجزم ، فهما متناقضان ، وبين النقيضين مناسبة ؛ لتلازم حضورهما في الذهن ؛ **ولذا** : قد ترى النقيض يحمل على النقيض ؛ كما يحمل النظير على النظير . انتهىٰ « كردي » .

(**وأما بنو تميم . . فمنهم مَن أعربه إعرابَ ما لا ينصرف مطلقاً**) أي : رفعاً وغيره (**للعلمية**) أي : لأنه علم على اليوم الذي يليه يومك ، (**والعدل عن « الأمس »**) أي : في أمس المعرف بـ (أل) ، فيقولون : (مضىٰ أمسُ) بالرفع بلا تنوين ، و(شاهدت أمسَ) ، و(ما رأيت زيداً من أمسَ) بالفتح فيهما ، وأنشدوا علىٰ ذٰلك قوله : (من الرجز)

لقد رأيت عجباً مذ أمسا . . . .

فـ (أمس) فيه مجرور بالفتحة ، والألف للإطلاق .

قال في « التصريح » : (وليست فتحته هنا فتحةَ بناء) ، وعلىٰ ذٰلك قوله : (من الخفيف)

اِعتَصِم بالرَّجاءِ إن عَنَّ بَأسٌ وتَناسَ الذي تضمَّن أمسُ

برفع (أمس) على الفاعلية لـ (تضمن) .

وأكثرُهُم يخصُّ ذٰلكَ بحالةِ الرَّفعِ ، ويبنيهِ على الكسرِ في غيرِها ، فإن فُقِدَ شَرْطٌ مِنَ الشُّروطِ المُتقدِّمةِ . . فلا خلافَ في إعرابِهِ وصرفِهِ ، . . . .

(وأكثرهم) أي : أكثر بني تميم (**يخص ذٰلك**) أي : إعرابه إعرابَ ما لا ينصرف (**بحالة الرفع**) كما في هٰذا البيت المذكور آنفاً (**ويبنيه على الكسر في غيرها**) أي : في غير حالة الرفع .

قوله : (**والعدل عن « الأمس »**) قال العليمي : (**الفرق بين العدل والتضمين** : أن العدل يجوز معه إظهار « أل » بخلاف التضمين ؛ فلذٰلك أعرب المعدول وبني المتضمن ، وبه يعلم سر إعراب « سحر » وبناء « أمس » عند الحجازيين .

وقيل : **العدل** : تغيير صيغة الكلمة اللفظية مع بقاء معناها ، **والتضمين** : استعمالها في المعنى الأصلي ، مزيداً عليه معنىً آخر) .

(فإن فقد شرط من) هٰذه (**الشروط**) الخمسة (**المتقدمة . . فلا خلاف في إعرابه وصرفه**) ، قال العليمي : (فيه نظر ؛ فإن من العرب من يستصحب البناء مع « أل » كقوله : (من الطويل)

فإني وقفت اليومَ والأمسِ قبله ... ببابك حتىٰ كادت الشمس تغرب

بكسر السين من « الأمس » وهو في موضع نصب عطفاً على « اليوم » ، قالوا : **والوجه في تخريجه** : أن تكون « أل » زائدة لغير تعريف ، واستصحب معنى المعرفة ، فاستديم البناء ، أو تكون هي المعرفة ، وجر علىٰ إضمار الباء ، فالكسرة إعراب لا بناء) انتهىٰ « ياسين » .

قال الكردي : (قوله : « فإن فقد شرط . . . » إلىٰ آخره ؛ أي : بأن أردت يوماً من الأيام الماضية مبهماً ؛ نحو : جئتك أمساً ؛ أي : أمساً من الأموس ، أو أضفته نحو : أمس يومنا . . . إلىٰ آخره .

وإنِ استعملتَ المُجرَّدَ المرادَ به معيَّنٌ ظرفاً . . فمبنيٌّ إجماعاً ، كذا في « الأوضحِ » .

وأشارَ إلى القسمِ الثَّاني بقولِهِ : (وكأحدَ عشرَ وأخواتِهِ) مِنْ (ثلاثةَ عشرَ . . .) إلىٰ (تسعةَ عشرَ) بتذكيرِ العشرةِ في المُذكَّرِ ، وتأنيثِها في المُؤنَّثِ ، وعكسِ ذٰلكَ فيما دونَها

(**وإن استعملت المجرد**) من (أل) والإضافة (**المراد به : معين ظرفاً . . فمبني إجماعاً**) قال في « التصريح » : (لتضمنه معنى الحرف) انتهىٰ « ك » ، (**كذا في « الأوضح »**) وقد تبع ابن برهان ، واعترض بنقل الزجاج عن بعضهم أنه كـ (سحر) ظرفاً ، ونقل الزجاجي : أن من العرب من يبنيه ، وهو ظرف على الفتح ، **فتلخص** : أن فيه خمس لغات : ثلاث حال غير الظرفية ، ولغتان حالها . انتهىٰ « ياسين » .

المبني على الفتح

(**وأشار**) المصنف (**إلى القسم الثاني**) من أقسام المبنيات الأربعة ؛ وهو المبني على الفتح (**بقوله : وكـ « أحد عشر » وأخواته**) أي : نظائره في التركيب ، شبه النظائر بالأخوات ، ثم أطلق اسم المشبه به على المشبه علىٰ طريقة الاستعارة التصريحية ، الجار والمجرور فيه معطوف على الجار والمجرور في قوله : (كهٰؤلاء) .

وقوله : (**من ثلاثة عشر إلىٰ تسعة عشر**) بإدخال الغاية . . بيان لأخواته ، وفيه قصور ؛ لأنه لا يتناول (إحدىٰ عشرة) ، وشمل كلامه (ثماني عشرة) ، ولا ينافيه أنه يجوز في يائه كل من الفتح والإسكان ، وحذفها مع بقاء كسر النون أو فتحها ؛ لأن الفتح هو الأوجه ، حالةَ كونها ملتبسةً (**بتذكير العشرة**) بحذف تائها (**في**) المعدود (**المذكر**) بنحو قولك : (عندي أربعة عشر رجلاً) ، (**وتأنيثها**) أي : وبتأنيث العشرة (**في**) المعدود (**المؤنث**) بنحو قولك : (عندي أربع عشرة امرأة) لأن العشرة جارية على القياس .

وقوله : (و) بـ (**عكس ذٰلك**) المذكور في العشرة من التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث (**فيما دونها**) أي : فيما دون العشرة من الآحاد المذكورة مع العشرة

(في لزومِ الفتحِ) في الأحوالِ الثَّلاثةِ ، وكلُّها مبنيَّةٌ على الفتحِ ؛ صدراً وعجزاً ، أمَّا الأوَّلُ . . فلافتقارِهِ إلى الثَّاني ، . . . .

معطوف علىٰ قوله : (بتذكير العشرة وتأنيثها) وذٰلك العكسُ : أن يُذَكَّر ذٰلك الدون مع المؤنث ؛ كأن يقال : (عندي أربع عشرة امرأة) ، ويُؤنَّثَ مع المذكر ؛ نحو : (عندي أربعة عشر رجلاً) لجريان ذٰلك الدون علىٰ خلاف القياس إذا ركب مع العشرة ؛ أي : وحال كون ذٰلك الدون ملتبساً بعكس ما جرىٰ في العشرة ، وهو جريانه علىٰ خلاف القياس .

قوله : (**بتذكير العشرة وتأنيثها**) قيد لـ (أحد عشر وأخواته) وهو قيد مستغنىً عنه ؛ إذ لسنا هنا بصدد بيان تذكير أسماء العدد وتأنيثها ؛ لأن لذٰلك بحثاً يأتي في (باب أسماء العدد) ، بل ذكر ذٰلك هنا موهم أن التذكر والتأنيث المذكورين ملحوظان في التمثيل ، وليس كذٰلك ، بل الملحوظ هنا : بيان بناء نحو هاتين الكلمتين على الفتح أبداً فقط . انتهىٰ « ك » .

قوله : (**فيما دونها**) أي : من تسعة إلىٰ ثلاثة من الآحاد ، بخلاف واحد واثنين ؛ فإنهما معربا الصدر مبنيا العجز وإن شمله كلامه .

قوله : (**في لزوم الفتح**) متعلق بمعنى الكاف من قوله : (كأحد عشر) أي : حالة كون هٰذا القسم مشبهاً للقسم الأول في مطلق اللزوم ، لا في عينه ؛ لأن اللزوم في الأول لزوم الكسر في آخره ، وهنا لزوم فتح آخر كل من الجزأين (**في الأحوال الثلاثة**) من الرفع والنصب والجر ، (**وكلها**) أي : وكل واحد من (أحد عشر) وأخواته (**مبنية على الفتح صدراً وعجزاً ، أما**) بناء الجزء (**الأول ؛ فلافتقاره إلى**) الجزء (**الثاني**) في إفادة المعنىٰ ، فكان شبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ، وفيه : أن الشبه الافتقاري لا يوجب البناء ولا يؤثر فيه ، إلا إذا كان افتقاره إلىٰ جملة ؛ كافتقار (يومئذ) ، والافتقار إلىٰ مفرد لا يؤثر في البناء ؛ كافتقار (سبحان الله) إلى المضاف إليه .

وقيلَ : لتنزيلِهِ منزلةَ صدرِ الاسمِ ، وأمَّا الثَّاني . . فلتضمُّنِهِ معنىٰ حرفِ العطفِ ، أيِ : الواوِ ؛ لأنَّ أصلَ (أحدَ عشرَ) مثلاً : (أحدٌ وعشرٌ) ثمَّ حذفَتِ الواوُ ؛ قصداً لمزجِ الاسمَينِ وجعلِهِما اسماً واحداً ، وكانَ البناءُ على الحركةِ ؛ لِمَا مرَّ ، وكانَتْ فتحةً ؛ قصداً لتخفيفِ الثِّقلِ الحاصلِ بالتَّركيبِ ، وإنَّما لَمْ يُمزَجِ الاسمانِ في نحوِ : (لا رجلَ وامرأةَ)

ويجاب عنه : بأن افتقاره إلى المفرد ليس من الشبه الذي هو من أسباب البناء الأصلي ، وما هنا بناء عارض بالتركيب ، وهو يكفي في سببه الشبه في مطلق الافتقار وإن لم يكن أصلياً .

(**وقيل : لتنزيله**) من الجزء الثاني (**منزلة صدر الاسم**) الواحد في افتقاره إلى الآخر في إفادته المعنىٰ ؛ كزاي (زيد) إلىٰ داله ، (**وأما**) بناء الجزء (**الثاني . . فلتضمنه معنىٰ حرف العطف ؛ أي : الواو**) وهو الجمع بين شيئين .

قال في « شرح اللباب » : (وفي عبارتهم : أن الثاني متضمن للحرف تساهل ؛ لأن المركب يشتمل علىٰ معنى اسمين وحرف ، فالمتضمن للحرف هو المركب ، لا أحد جزأيه ، إلا أن الحرف لما قدر في الثاني . . قالوا : إنه يتضمن الحرف) انتهىٰ « ياسين » .

(**لأن أصل « أحد عشر » مثلاً**) كثلاث عشر (**« أحد وعشر »** ، **ثم حذفت الواو ؛ قصداً لمزج**) وخلط وتركيب (**الاسمين وجعلهما اسماً واحداً**) أي : كاسم واحد في افتقار أحدهما إلى الآخر في إفادة المعنىٰ .

قوله : (**وكان البناء على الحركة**) فـ (**لما مر**) قال الكردي : (أي : في تعليل بناء « أمس » على الحركة ، وهو قوله : « ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ») ، وإنما كان الإعراب أصلاً في الأسماء ؛ لتوارد المعاني المختلفة عليه التي لا تبين إلا بالإعراب ؛ كالفاعلية والمفعولية والحال والتمييز ، (**وكانت**) تلك الحركة خصوص (**فتحة ؛ قصداً لتخفيف الثقل الحاصل بالتركيب**) لأنها أخف الحركات على اللسان (**وإنما لم يمزج الاسمان في نحو**) قولهم : (**لا رجل وامرأة**) بفتح الأول ونصب الثاني ؛

لأنَّ (الأحدَ) و(العشرةَ) عبارةٌ عن عددٍ واحدٍ ؛ كـ (عشرةٍ) و(مئةٍ) ، بخلافِ : (لا رجلَ وامرأةَ) .

وأمَّا (اثنا عشرَ واثنتا عشرةَ) . . فلا يُبنَى الصَّدرُ منهُما ؛ لوقوعِ العجزِ فيهِما موقعَ النُّونِ ، . . . .

أي : بحذف واو العطف (**لأن « الأحد والعشرة » عبارة عن عدد واحد ؛ كـ « عشرة ومئة »** ، **بخلاف : لا رجل وامرأة**) ولأن العرب يمنعون تركيب أزيد من كلمتين في غير التركيب الإسنادي ؛ كـ (تأبط شراً) .

قال الرضي : (وإنما مزجوا النيف مع هـٰذا العقد ، بخلاف سائر العقود ؛ نحو : « عشرين » وأخواته و« مئة » و« ألف » لقرب هـٰذا العقد من مرتبة الآحاد التي ألفاظها مفردة) انتهىٰ ، وهو أنسب مما في الشرح . انتهىٰ « عليمي » .

(**وأما اثنا عشر واثنتا عشرة . . فلا يبنى الصدر منهما ؛ لوقوع العجز فيهما موقع النون**) أي : نون (اثنان واثنتان) بدليل : أنه لا يضاف كما يضاف أخواته ، فلا يقال : (اثنا عشرك) كما يقال : (أحد عشرك) لأنه كـ (اثنانك) .

قال البدر ابن مالك : (فإن قيل : كيف صح وقوع العجز من هـٰذا موقع النون فأعرب صدره ، وما صح وقوع العجز من نحو : « خمسة عشر » موقع التنوين من « خمسة » فأعرب صدره ؟

قلت : صح ذٰلك في « اثني عشر » لأن ثبوت « عشر » بعد الألف منه متأخر عن ثبوت النون في « اثنان » لما علمت أن التركيب متأخر عن الإفراد ، والمتأخر لا يمتنع أن يقال : وقع موقع المتقدم ، ولم يصح نحو : « خمسة عشر » لأن ثبوت عشر بعد التاء منه ليس متأخراً عن ثبوت التنوين في « خمسةٍ » ، بل متقدماً عليه ؛ لأن تركيب المزج من الأوضاع المتقدمة على الإعراب المقارن للتنوين ، والمتقدم لا يمكن أن يقال فيه : وقع موقع المتأخر) انتهىٰ « عليمي » .

فكما أنَّ الإعـرابَ معَ النُّونِ ثابتٌ . . أُثبِتَ معَ الواقعِ موقِعَها ، وتركَ المصنِّفُ استثناءَهُ ؛ إحالةً علىٰ ما سيأتي ؛ مِنْ أَنَّهُ يُعرَبُ إعرابَ المثنَّىٰ ، وبُنِيَ العجزُ فيهِما ؛ لتضمُّنِهِ معنىٰ حرفِ العطفِ .

وأشارَ إلى الثَّالثِ بقولِهِ : (وكقبلُ وبعدُ وأخواتِهِما) كالجهاتِ السِّتِّ ، . . . .

(**فكما أن الإعراب مع النون ثابت . . أثبت**) أي : الإعراب (**مع الواقع موقعها**) أي : موقع النون ، وهو العجز ، (**وترك المصنف استثناءه**) أي : استثناء صدر اثني عشر واثنتي عشرة (**إحالة علىٰ ما سيأتي**) في باب إعراب المثنىٰ (**من أنه**) أي : من أن صدر اثني عشر ، وصدر اثنتي عشرة (**يعرب إعراب المثنىٰ ، وبني العجز فيهما ؛ لتضمنه معنىٰ حرف العطف**) .

قال الكردي : قوله : (**يعرب إعراب المثنىٰ**) أي : وليس مثنىً ، بل ملحق به ؛ كما سيأتي في مبحثه ، فيقال لغزاً : لنا اسم أعرب نصفه وبني نصفه ، وذٰلك غريب ، وقد نظمت ذٰلك بقولي : (من السريع)

مـا اسـم تـراه نـصـفـه مـعـرب ... ونـصـفـه الآخـر مـبـنـي ؟

أجـب إلـىٰ كـشـف الـذي قـلـتـه ... لا شـان فـي مـقـولـك الـعـي

المبني على الضم

(**وأشار**) المصنف (**إلى**) القسم (**الثالث**) : الذي هو ما يبنىٰ على الضم (**بقوله :** **و**) من أقسام المبنيات الأربعة ما يبنىٰ على الضم (**ك « قبل وبعد » وأخواتهما**) أي : نظائرهما ، وتلك الأخوات (**كالجهات**) أي : كأسماء الجهات (**الست**) ، و(الست) نعت لـ (الجهات) ، وأما أسماؤها . . فأكثر من ست ، **والمراد** : بعضها ، وإلا . . فـ (ذات اليمين ، وذات الشمال) معربان .

وسميت الجهات الست ؛ باعتبار الكائن في المكان ، فإن له ست جهات .

قال الرضي : (**واعلم** : أن المسموع من الظروف المقطوعة عن الإضافة : « قبل وبعد ، وتحت وفوق ، وأمام وقدام ، ووراء وخلف ، ودون وأول ، ومن عل » ، ولا يقاس عليها ما هو بمعناها ؛ نحو : « يمين وشمال وآخر » وغير ذٰلك) انتهى . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

(**وحسْب**) معطوف على (الجهات الست) أي : بسكون السين ، وأما بفتحها ؛ نحو : (هٰذا بحَسَب هٰذا) أي : بقدره وعدده . . فليست مرادة هنا ، وللساكنة السين استعمالان :

أحدهما : أن تكون بمعنىٰ (كاف) ، فتستعمل استعمال الصفات ، فتكون نعتاً للنكرة ، وحالاً من المعرفة ؛ لأنها لا تتعرف بالإضافة ، حملاً علىٰ ما هي بمعناه ، واستعمال الأسماء ، فتتأثر بالعوامل المعنوية واللفظية ، وبذٰلك يُرَدُّ علىٰ من زعم أنها من أسماء الأفعال .

الثاني : أن تكون بمعنىٰ (لا غير) في المعنىٰ ، فتستعمل مفردةً مبنية على الضم ؛ نحو : رأيت رجلاً حسب ؛ كأنك قلت : حسبي أو حسبك ، وأضمرت ذٰلك ولا تنون .

(**وأول**) **والصحيح** : أن أصله : (أوءل) بوزن (أفعل) ، قلبت الهمزة الثانية واواً ، ثم أدغم بدليل جمعه علىٰ (أوائل) ، وأنه لا يستلزم (ثانياً) ، وإنما معناه : ابتداء الشيء ، بخلاف (الأخير) فيقتضي (أولاً) ، وله استعمالان :

أحدهما : أن يكون صفة ؛ أي : (أفعل) تفضيل بمعنى الأسبق ، فيعطىٰ حكم (أفعل) التفضيل ؛ من منع الصرف ، وعدم تأنيثه بالتاء ، ودخول (من) عليه .

والثاني : أن يكون اسماً ، فيكون مصروفاً ؛ نحو : لقيته عاماً أولاً .

والثاني هو المراد هنا ؛ لأنه يستعمل استعمال الظروف ؛ كقولك : (جئتك أول النهار) ، فيعطىٰ حكم (قبل) من الأحوال الأربعة . فليراجع « الأوضح » و« شرحه » .

ودونُ . . . .

قال الكردي : (قوله : « حسب » بإسكان السين : « **لا غير** » ، **معطوف على** « الجهات » ، تقول : « رأيت رجلاً حسب » أي : لا غير ؛ كأنك **قلت** : حسبي أو حسبك ، فأضمرت ذٰلك ولا تنون) .

(**ودون**) وهو في الأصل ظرف مكان ، اسم لأدنىٰ مكان باعتبار مكان المضاف إليه ؛ كقولك : (جلست دون زيد) ، ثم استعمل في الرتب المتفاوتة ؛ ك(زيد دون عمرو) ، ثم في مطلق التجاوز عن حكم إلىٰ آخر ؛ نحو : (فعلت بزيد الإكرام دون الإهانة) ، أو عن محكوم عليه إلىٰ آخر ؛ نحو : (أكرمت زيداً دون عمرو) انتهىٰ « عليمي » .

(**وعل**) مُـرَاداً به معينٌ ، تقول : أخذته من أسفل الدار ومن عل ؛ أي : ومن فوقها ، ومنه : قول امرئ القيس بن حجر الكندي من قصيدة له ؛ وهي من « المعلقات السبع » : (من الطويل)

مـكـر مـفـر مـقـبـل مـدبـر مـعـاً ... كجلمود صخر حطه السيل من عل

قوله : (**مكر**) بكسر الميم ، من كر يكر : إذا عطف ؛ أي : لا يسبق في الكر ، و(مفر) بكسر الميم أيضاً : من الفرار ، و(**مقبل**) في مباشرة الحرب ـ بضم الميم ـ وكذا قوله : (مدبر) في الإدبار عن الموت ، **والجلمود** ـ بضم الجيم ـ : الحجر العظيم الصلب ، **والصخر** : الحجارة الملس ، واحدها صخرة ، **والحط** : إلقاء الشيء من علو إلىٰ أسفل ، فمعنىٰ (**حطه**) : أنزله من فوق إلىٰ تحت ، يقول : هٰذا الفرس معد للحرب : صالح لجميع أحوالها ، فمعنىٰ مكر : إذا أريد منه ذٰلك .

وقوله : (**مفر ومدبر ومقبل**) فهٰذه فيها جميعاً ؛ أي : مجتمعة في قوته ، لا في فعله في حالة واحدة ؛ لما بينها من التضاد ، ثم شبه بالصخرة المحطوطة بالسيل .

الإعراب : (مكر ومفر ومقبل ومدبر) صفة ل(منجرد) في قوله :

وقد اغـتـدي والـطـيـر فـي وكـنـاتـهـا ... بـمـنـجـرد قـيـد الأوابـد هـيـكـل

(في لزومِ الضَّمّ) لا مُطلَقاً ، بل بشرطِ (إذا حُذِفَ) لفظُ (المضافِ إليهِ ونُويَ معناهُ) دونَ لفظِهِ ؛ نحوُ : ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ بالضَّمِّ ؛ في قراءةِ السَّبعِ ؛ أي : مِنْ قبلِ الغَلْبِ ومِنْ بعدِهِ ، فحُذِفَ لفظُ المضافِ إليهِ ونُوِيَ معناهُ ؛ فبُنِيَا لذٰلكَ ، . . . . . .

و(معاً) حال ، و(كجلمود) يتعلق بمحذوف تقديره : (كائناً) حال من (منجرد) لوصفه ، و(صخر) مضاف إليه ، وجملة : (حطه السيل) صفة ثانية ، **والشاهد في** : (عل) حيث أعرب لأنه نكرة ؛ أي : من مكان عال ، وإضافة (جلمود) إلىٰ (صخر) من إضافة الخاص للعام ، وقوله : (من عل) بكسر اللام . انتهىٰ من « حاشية الشذور » .

أي : حالة كون ما ذكر من الأمثلة مثالاً (**في**) حالة (**لزوم الضم لا مطلقاً**) أي : مثالاً لما لزمه الضم (**بل بشرط إذا حذف لفظ المضاف إليه ونوي معناه دون لفظه**) .

وقوله : (**بشرط**) متعلق بمحذوف حال من لزوم الضم ، (**إذا**) بمعنىٰ (لو) المصدرية حذف صلتها ، وجملة (إذا) في تأويل مصدر خبر لمبتدأ محذوف جوازاً ، وجملة المبتدأ المحذوف صفة لـ (شرط) ، والتقدير : حالة كون لزوم الضم مقيداً بشرطٍ وقيدٍ هو حذف المضاف إليه ، ونية معناه دون لفظه ، هـٰذا ما ظهر للفهم السقيم ، وفي عبارته تعسف ، **فليتأمل** .

مثال لزوم الضم في قبل وبعد (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾)[1] حالة كونهما مقروءين (**بالضم في قراءة**) القراء (**السبع**) وتقدير المضاف إليه المحذوف (**أي : من قبل الغلب ومن بعده**) أي : من بعد الغلب (**فحذف لفظ المضاف إليه**) وهو الغلب ؛ **أي** : ترك ذكر لفظه (**ونُوي معناه**) أي : معنىٰ لفظه (**فبُنِيا**) أي : فبنىٰ قبل وبعد (**لذٰلك**) أي : عند حذف المضاف ، فاللام للتوقيت لا للتعليل ؛ لشبههما بالحرف شبهاً افتقارياً ، لافتقارهما إلى المضاف إليه

---

(١) سورة الروم : (٤) .

بخلافِ ما إذا صُرِّحَ بالمضافِ إليهِ ؛ كـ (جئتكَ قبلَ زيدٍ وبعدَهُ) ، أو حُذِفَ ونُوِيَ ثبوتُ لفظِهِ ؛ كقولِهِ :

وَمِنْ قَبْلِ نَادَىٰ كُلُّ مَوْلىً قَرَابَةً فَمَا عَطَفَتْ مَوْلىً عَلَيْهِ ٱلْعَوَاطِفُ

المحذوف ، وحُرِّكا ؛ ليعلم أن لهما أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة ضمة ؛ إيثاراً لهما بأقوى الحركات ، جبراً لما فاتهما من الإعراب ؛ لأنهما من أسماء الغايات .

وعبارة الكردي : قوله : (**فبنيا لذٰلك**) أي : عند ذٰلك ، فاللام للتوقيت لا للتعليل ؛ لئلا يلزم نوع تدافع مع ما يأتي من قوله : (وبنيا عند وجود الشرط المذكور ؛ لمشابهتهما الحرف في الافتقار) انتهىٰ منه .

وقوله : (**بخلاف . . .**) الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : وذٰلك المذكور فيما تقدم آنفاً حكمه كائن بخلاف (**ما إذا صرح بالمضاف إليه**) وذكر لفظه ؛ لأن ذٰلك مبني ، وهٰذا الآتي معرب ؛ لعدم ما يقتضي بناءه .

مثال ما إذا صرح بالمضاف إليه وذكر لفظه (كـ) قولك : (**جئتك قبل زيد** ، و) جئتك (**بعده**) أي : بعد زيد (**أو حذف**) معطوف علىٰ (صرح) ، و(أو) للتنويع والتقسيم ؛ أي : وبخلاف ما إذا (حذف) المضاف إليه (**ونوي ثبوت لفظه ؛ كقوله**) أي : كقول الشاعر : (من الطويل)

(**ومن قبل نادىٰ كل مولىً قرابة فما عطفت مولىً عليه العواطف**)

والشاهد معلوم ، **والمراد بـ (المولىٰ) هنا** : ابن العم ، و(مولى) الثاني : بدل من الضمير في (عليه) قدم للضرورة ، والمعنىٰ : نادىٰ كل ابن عم قرابته ؛ ليعينوه فيما هو فيه من حزن أو نازلة ، فما رحمه أحد منهم ، ولا أجابه لدعائه . انتهىٰ « ياسين » .

وعبارة الكردي : أي : ومن قبل ذٰلك ، فـ (قبل) : مجرور بـ (من) لكون لفظ المضاف إليه المحذوف منوياً ، فكأنه مذكور ، والجار والمجرور متعلق بـ (نادىٰ) وظرف له ، و(كل) : فاعل (نادىٰ) مضاف إلىٰ (مولىٰ) ، والمولىٰ هنا :

أو حُذِفَ ولَمْ يُنْوَ شيءٌ أصلاً ؛ كقولِهِ :

فَسَاغَ لِيَ ٱلشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغُصُّ بِٱلْمَاءِ ٱلْفُرَاتِ

ابن العم ، و(قرابته) : مفعول (نادىٰ) علىٰ حذف مضافه ؛ أي : ذوي قرابة .

قال القاضي زكريا في « حاشية شرح ابن الناظم على الألفية » : (و« مولى » الثاني : بدل من الهاء في « عليه » لٰكنه قدم للضرورة) انتهىٰ .

وأصل الكلام : فما عطفت علىٰ مولىً عليه ؛ بإبدال (عليه) من (علىٰ مولىً) ثم حذفت (علىٰ) من الأول ، هٰذا كله إذا كان (عطف) لازماً ؛ بمعنىٰ (حن) ، وأريد بمعنى الثاني الأول ، ويجوز أن يكون (عطف) متعدياً ؛ بمعنىٰ : (ثنىٰ) ، و(مولىٰ) هو المولى المنادَىٰ ـ بفتح الدال ـ **والعواطف** : موجبات العطف من القرابة والصداقة والوداد ، فـ (مولى) الثاني هو مفعول (عطفت) أي : فما عطفت العواطف علىٰ إجابته ونصرته في نازلته التي نزلت به ، **وهٰذا التوجيه أظهر وأولىٰ** ؛ لسلامته من الضرورة وإن لم أرَ من ذكره . انتهىٰ منه .

(**أو**) بخلاف ما إذا (**حذف**) المضاف إليه (**ولم يُنوَ شيء**) منه ؛ أي : من المضاف إليه (**أصلاً**) أي : لا لفظاً ولا معنىً ؛ مثاله : (**كقوله**) أي : قول عبد الله بن يعرب ، وكان له ثأر فأدركه : (من الوافر)

(فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الفرات)

(**فساغ**) بمعنىٰ : جاز وسهل لي ، واستمر في الحلق ، و(**الشراب**) أي : الخمر ، وهو أحد أسمائه ، ومن أسمائه : الرحيق والخندريس ، والمدام والعقار ، والخرطوم والصهباء ، والسلسبيل والحميا ، والكميت والمشعشعة ، والزُّرْجُوبُ وبنتُ حانة ، والطلا والسلاقة والقرقف ، وكثرة الأسماء تدل علىٰ شرف المسمىٰ بحسب زعمهم ، و(**أغص**) : من غصص يغصص ، من باب (علم يعلم) بمعنىٰ : أشرق .

و(**الفرات**) : الماء العذب السائغ ، ويروى : (الحميم) أي : البارد ؛ لأنه من باب

فإنَّهُما في هٰذهِ الأحوالِ الثَّلاثةِ يعربانِ ؛ كما يُفهَمُ ذٰلكَ مِنْ كلامِهِ ؛ نصباً على الظَّرفيَّةِ ، أو خفضاً بـ (مِنْ) . . . .

أسماء الأضداد ، ورواية : (الفرات) أي : العذب السائغ أَولىٰ ؛ لأن رواية : (الحميم) تُوهِم الحار . انتهىٰ .

الإعراب : (فساغ) الفاء : عاطفة ، و(ساغ) : فعل ماض ، و(لي) : متعلق به ، و(الشراب) : فاعل ، و(كنت) : (كان) : فعل ناقص ، والتاء اسمها ، (قبلاً) : ظرف متعلق بـ : كان ، (أكاد) : مضارع (كاد) ، من باب (خاف يخاف) أجوف واوي ، وجملتها : خبر (كان) ؛ و(بالماء) : متعلق بـ (أغص) ، وهو خبر (أكاد) ؛ و(الفرات) : صفة للماء . انتهىٰ من « العدوي علىٰ شرح الشذور » .

(**فإنهما**) أي : فإن (قبل ، وبعد) وأخواتهما (**في هٰذه الأحوال الثلاثة**) الأخيرة (**يعربان ؛ كما يفهم ذٰلك**) أي : إعرابهما في هٰذه الثلاثة (**من كلامه**) أولاً حيث قيد أولها بشرط حذف لفظ المضاف إليه ونية معناه لا غير .

وقوله : (**نصباً على الظرفية**) في الحال الأول ؛ كما في : جئتك قبل زيد (**أو خفضاً بـ « من »**) أي : في الحالة الأولىٰ والثانية جميعاً ؛ كما في : (جئتك من قبل زيد) ، (ومن قبل نادىٰ كل مولىٰ) .

قال العليمي : (قوله : « أو خفضاً بمن » اختصت « من » بذٰلك ؛ لكونها أم الباب ، ولكل بابٍ أم تختص بخاصة دون أخواتها ؛ كـ « إن » الشرطية في الجوازم) .

قال الرضي : (و« من » الداخلة على الظروف غير المتصرفة أكثرها بمعنىٰ « في » نحو : جئتك من قبلك ومن بعدك ، ﴿ وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٌ ﴾[1] ، وأما : جئتك من عندك ، و﴿ هَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ ﴾[2] . . فلابتداء الغاية) .

---

(١) سورة فصلت : (٥) .

(٢) سورة آل عمران : (٣٨) .

لـٰكنْ بتركِ التَّنوينِ في الحالةِ الثَّانيةِ ؛ مراعاةً للإضافةِ ، وبوجوبِهِ في الثَّالثةِ ؛ لزوالِ ما يعارضُهُ في اللَّفظِ والتَّقديرِ ؛ إذ هما في هـٰذهِ الحالةِ نكرتانِ كسائرِ النكراتِ ، . . . .

وقال ابن مالك : (إن « من » الداخلة علىٰ « قبل » و« بعد » وأخواتهما زائدة ، وانظر ذٰلك مع أن مذهبه إن « من » لا تزاد في الإيجاب) انتهىٰ منه .

قوله : (**فيعربان**) إعراب نصب على الظرفية ، كما في الحالة الأولىٰ ؛ كقولك : جئتك قبل زيد وبعده ، أو إعراب خفض ؛ كما في قوله : (من الطويل)

ومـن قـبـل نـادىٰ كـل مـولـىٰ قـرابـة . . . .

(**لـٰكن بترك التنوين في الحالة الثانية**) يعني قوله : ومن قبل نادىٰ كل مولىً (**مراعاةً للإضافة**) لأن المضاف إليه المحذوف منوي لفظه ، ولذٰلك قيدها بترك التنوين .

وأما الحالة الأولىٰ ـ يعني : جئتك قبل زيد وبعده ـ . . فترك تقييدها بترك التنوين ؛ لوضوحها ، لوجود المضاف إليه فيها مذكوراً بلفظه ، فلا حاجة فيها إلى التقييد بترك التنوين .

وقوله : (**وبوجوبه**) أي : ويعربان مع وجوب ترك التنوين (**في**) الحالة (**الثالثة**) وهي قوله : وكنت قبلاً أكاد أغص (**لزوال**) وانعدام (**ما يعارضه**) أي : يعارض التنوين ويدافعه ويمنعه (**في اللفظ والتقدير ؛ إذ هما**) أي : قبل وبعد (**في هـٰذه الحالة**) الثالثة (**نكرتان ؛ كسائر النكرات**) المشهورة ؛ أي : دائماً ، بخلافهما في غيرها ، فتارة يكونان معرفتين ، وتارة يكونان نكرتين ، فاندفع ما قيل : إن كلامه يفهم : أنهما في باقي الأحوال معرفتان ، وفيه نظر ؛ لأن المضاف إليه الملفوظ أو المقدر قد يكون نكرة ، كما قد يكون معرفة . انتهىٰ « ياسين » .

وعبارة الكردي : قوله : (**مراعاة للإضافة**) أي : للمضاف إليه المحذوف المنوي لفظه .

والتَّنوينُ فيهِما للتَّمكينِ .

وإنَّما أُعربا في هٰذهِ الأحوالِ الثَّلاثةِ ؛ لأنَّهُ لَمْ يكملْ فيهِما شبهُ الحرفِ ، فبقيا علىٰ مُقتضَى الأصلِ ؛ وهو الإعرابُ .

وبُنِيَا عندَ وجودِ الشَّرطِ المَذكُورِ ؛ لمشابهتِهِما الحرفَ مِنْ حيثُ تضمنُهُما معنى الإضافةِ الَّذي هوَ معنى الحرفِ ، معَ ما فيهِما . . . .

قوله : (**وبوجوبه**) أي : وبوجوب التنوين .

قوله : (**لزوال ما يعارضه**) وهو لفظ المضاف إليه .

قوله : (**في اللفظ**) متعلق بـ (زوال) .

قوله : (**إذ هما**) علة لوجوب التنوين ، (**والتنوين فيهما**) أي : في (قبل ، وبعد) في هٰذه الحالة الثالثة (**للتمكين**) وفي بعض النسخ : (للتنكير) وهو وهم ؛ لأن تنوين التنكير خاص ببعض الأسماء المبنية ؛ نحو : (صهٍ ، ومهٍ) كما مر .

(**وإنما أعربا**) أي : أعرب قبل وبعد (**في هٰذه الأحوال الثلاثة**) الأخيرة (**لأنه**) أي : لأن الشأن والحال (**لم يكمل فيهما**) أي : في قبل وبعد (**شبه الحرف**) وإنما اعتبر في بنائهما : الشبه الكامل ، مع أن تضمن الاسم معنى الحرف كافٍ في البناء لعرافتها ؛ أي : لكونهما معرفتين ؛ بدليل : إعرابهما في أكثر الأحوال (**فبقيا علىٰ مقتضى الأصل**) في الأسماء (**وهو الإعراب ، وبنيا عند وجود الشرط المذكور**) سابقاً بقوله : (بشرط إذا حذف المضاف إليه ، ونوىٰ معناه دون لفظه) أي : بُنِيا عند وجود الشرط المذكور (**لمشابهتهما**) أي : لمشابهة (قبل ، وبعد) حينئذ (**الحرف من حيث تضمنُهما**) برفع (تضمن) علىٰ أنه مبتدأ ، خبره محذوف مقدر تقديره : من حيث تضمنُهما موجود ، والجملة المقدرة مضاف إليه لـ (حيث) ، ولا يجر (تضمن) بإضافة (حيث) إليه ؛ لأن (حيث) قلما تضاف إلى المفرد ؛ أي : من حيث تضمنُهما (**معنى الإضافة ؛ الذي هو معنى الحرف ، مع ما فيهما**)

مِنْ شبهِ الحرفِ ؛ بالجمودِ ، والافتقارِ ، والتَّوغلِ في الإبهامِ ، وقيلَ : لشبهِهِما بحرفِ الجوابِ في الاستغناءِ بهِما عن لفظِ ما بعدَهُما .

وبُنِيَا على الحركةِ ؛ لِمَا مرَّ ، وكانَتْ ضمَّةً ؛ جبراً بأقوى الحركاتِ ، لِمَا لحقَهُما مِنَ الوهنِ بحذفِ المضافِ إليهِ ، معَ أنَّ معناهُ مقصودٌ ، أو ليَكمُلَ لهُما جميعُ الحركاتِ ؛

أي : في قبل وبعد (**من شبه الحرف بالجمود والافتقار والتوغل في الإبهام**) .

قوله : (**من شبه الحرف في الجمود** . . .) إلىٰ آخره ، **قيل** : ذكر الشبه الجمودي هنا لا يناسب حصره فيما مر شبه الحرف في الثلاثة الأنواع المتقدمة ، وذكر التوغل لا يناسب حصره البناء في شبه الحرف ، **وقد يدفع ذٰلك الاعتراض** : بأنه إنما ذكرهما ؛ تقويةً للتعليل ، لا تعليلاً . انتهىٰ « كردي » .

(**وقيل**) بُنِيا ؛ أي : بني قبل وبعد (**لشبههما بحرف الجواب**) كنعم وبلىٰ (**في الاستغناء بهما عن لفظ ما بعدهما**) أي : تلفظه (**وبُنِيا على الحركة**) لا على السكون (**لـ**) أجل (**ما مر**) ذكره ؛ أي : ليعلم أن لهما أصلاً في الإعراب (**وكانت**) الحركة (**ضمة**) لا فتحة ولا كسرة (**جبراً بـ**) إعطائهما (**أقوى الحركات**) وهي الضمة (**لـ**) نقص (**ما لحقهما من الوهن**) والضعف (**بحذف المضاف إليه مع أن معناه مقصود**) في الكلام ؛ لاحتياج إفادة الكلام إليه .

وفي « الكردي » : ولكون الضمة أقوى الحركات جُعِلت علامة العمد من المبتدأ والخبر والفاعل .

قوله : (**مع أن معناه مقصود**) هٰذا تقوية لاحتياجهما إلى الجبر ؛ إذ لو كان المضاف محذوفاً لفظاً ونيةً . . لا يجبر ؛ لسلوهما عنه ، ونسيانهما له ، فلم يحتاجا إلى الجبر ، بخلاف ما إذا كان مقصوداً لهما . . فلا يزالان يحنان إليه حنين الأليف المفارق إلىٰ أليفه ، مجبراً بذٰلك لذٰلك . انتهىٰ منه .

(**أو**) كانت الحركة ضمة (**ليكمل لهما**) أي : لقبل وبعد (**جميع الحركات**) من

لأنَّهُما في حالِ الإعرابِ ؛ إمَّا مجرورانِ بـ (مِنْ) ، أو منصوبانِ ، أو لتُخالِفَ حركةُ بنائِهِما حركةَ إعرابِهِما .

ومثلُهُما في جميعِ ما قدَّمناهُ : أسماءُ الجهاتِ وما عُطِفَ عليها ممَّا مرَّ ، وتُسمَّىٰ هـٰذهِ الظُّروفُ : غاياتٍ ؛ لصيرورتِها بعدَ الحذفِ غايةً في النُّطقِ بعدَ أن كانَتْ وسطاً .

الضمة في حالة البناء ، والفتحة والكسرة في حالة الإعراب (**لأنهما في حال الإعراب إما مجروران بـ « من » أو منصوبان**) على الظرفية في الأغلب (**أو**) كانت حركتهما في حالة البناء ضمةً (**لتُخالِفَ حركةُ بنائهما حركةَ إعرابهما**) .

(**ومثلهما**) أي : ومثل قبل وبعد (**في جميع ما قدمناه**) من أحكامهما (**أسماء الجهات**) الست ؛ بالجر : صفة للجهات ، أو بدل منه ، أو عطف بيان له ، وليس نعتاً لأسماء ؛ لأن أسماء الجهات أكثر . انتهىٰ « س » نقلاً عن « ش » .

(**وما عطف عليها**) أي : علىٰ أسماء الجهات ؛ كـ : حسب وأول ودون (**مما مر**) عند ذكر الجهات (**وتسمىٰ هـٰذه الظروف**) من قبل وبعد وما ألحق بهما (**غايات ؛ لصيرورتها بعد الحذف**) أي : بعد حذف المضاف (**غايةً**) أي : آخراً (**في النطق**) والتلفظ (**بعد أن كانت وسطاً**) بين الكلمات ؛ أي : لصيرورة كل منها آخراً لما قبلها في النطق ، لا في المعنىٰ ؛ إذ الآخر في الأصل هو المنسوب إليه المحذوف ؛ ولهـٰذا كان حقها في الأصل ألا تكون غاية في النطق ؛ لتضمنها المعنى النسبي ، وغاية الكلمة المضافة آخر المضاف إليه ؛ لأنه من تتمته ، إذ هو المنسوب إليه وبه تعريفه ، فإذا حذف وتضمنه المضاف . . صار آخر المضاف غايةً ، ولم يسم (كل) و(بعض) غايتين ؛ لحصول العوض عن المضاف إليه فيهما . انتهىٰ « ياسين » .

وعبارة الكردي : وكان حقها في الأصل ألا تكون غاية في النطق ؛ لتضمنها للمعنى النسبي ، بل يكون الغاية هي المنسوب إليه ، فلما حذف المنسوب إليه وضمنت معناه . . استغرب صيرورتها غاية ؛ لمخالفة ذٰلك لوضعها ، فسميت بذٰلك الاسم

تنبيهٌ

أُلحِقَ بهٰذهِ الظُّروفِ في البناءِ والإعرابِ لفظةُ (غيرُ) الواقعةِ بعدَ (لا) أو (ليسَ) كما في قولِهِم : (قبضتُ عشرةً ليسَ غيرُ) بالضَّمِّ ؛ أي : ليسَ المقبوضُ غيرَها ، فأُضمِرَ اسمُ (ليسَ) فيها ، وحذفَ ما أضيفَ إليهِ (غيرُ) ونُوِيَ معناهُ ، فبُنِيَتْ على الضَّمِّ ؛

الغريب ، ومن ثم لم يسم (كل) و(بعض) مقطوع عن الإضافةِ غايتين ؛ لثبوت العوض عن المضاف إليه ؛ أي : وهو التنوين فيهما . انتهىٰ منه .

(تنبيه)

في إلحاق لفظة (غير) بالمبني على الضم

(**ألحق بهٰذه الظروف في البناء والإعراب لفظة « غير » الواقعة بعد « لا » أو**) بعد (**ليس**) .

قوله : (**والإعراب**) أي : مطلقه ؛ لأن خصوص النصب على الظرفية والجر بـ (من) لا يجري في (غير) انتهىٰ « عليمي » .

(**كما في قولهم : « قبضت عشرة ليس غير » بالضم**) أي : وبالنصب والتنوين ؛ كما في (وكنت قبلاً) أخذاً من إطلاق قوله : (ألحق بهٰذا الظروف في البناء والإعراب) ، بل يقتضي ذٰلك جواز الجر بلا تنوين في قولك : قبضت عشرة ليس بغير ؛ كما في : ومره قبل نأيي . انتهىٰ « كردي » .

(**أي : ليس المقبوض غيرها**) أي : غير العشرة (**فأضمر اسم « ليس » فيها**) أي : في ليس (**وحذف ما أضيف إليه « غير » ونوي معناه ، فبنيت**) غير (**على الضم**) .

قوله : (**ليس المقبوض غيرها**) أي : بنصب (غير) ، ويجوز أيضاً أن يقدر بـ (ليس) غير مقبوضاً . انتهىٰ « ك » .

واعلم : أن (غير) : اسم دال علىٰ مخالفة حقيقة ما قبله ؛ لحقيقة ما بعده ، إما

لِمُشارَكتِها لها في الإبهامِ .

وتقييدُ المُصنِّفِ في « الأوضحِ » (غيرُ) بالواقعةِ بعدَ (ليسَ) : يقتضي أنَّ الواقعةَ بعدَ (لا) لا يثبتُ لها هٰذا الحكمُ ؛ كما صرَّحَ بِهِ في « شرحِ الشُّذورِ » ، وقالَ في « المُغنِي » : وقولُهُم : (لا غيرُ) لحنٌ ، والظَّاهرُ : أنَّهُ لا فرقَ بينَ المنفيَّةِ بـ (ليسَ) أو بـ (لا) إذِ الحكمُ . . . .

بالذات ؛ نحو : مررت برجل غيرك ، أو بالصفات ؛ كقولك : دخلت بوجه غير الذي خرجت به ، وليس المراد بالحقيقة هنا : الماهية ، وإلا . . لانتقض ؛ بنحو : زيد غير عمرو ؛ فإن ماهيتهما واحدة .

قوله : (**لمشاركتها لها في الإبهام**) علة للإلحاق ولإبهام (غير) أي : وإنما ألحقت (غير) بأسماء الجهات وغيرها في الإعراب والبناء ؛ لمشاركة (غير) لها في الإبهام ، ولإبهام (غير) لا تتعرف بالإضافة ، إما مطلقاً ، أو إذا لم تقع بين ضدين ، وهي أشد إبهاماً من (مثل) لأنها لا تثنىٰ ولا تجمع .

وقولهم : (غيران وأغيار) ليس بعربي ؛ كما في « المغني » ، ولذا : لم يبنَ (مثل) على الضم . انتهىٰ « ياسين » .

(**وتقييد المصنف في « الأوضح » « غير » بالواقعة بعد « ليس » يقتضي : أن الواقعة بعد « لا » لا يثبت لها هٰذا الحكم**) أي : حكم إلحاقها بأسماء الجهات وما بعدها في البناء والإعراب .

(**كما صرح به**) أي : بعدم ثبوت هٰذا الحكم لها (**في « شرح الشذور » ، وقال**) المصنف (**في « المغني » : وقولهم**) أي : قول الناس : (**لا غير**) مع حذف المضاف إليه عنها (**لحن**) أي : خطأ (**والظاهر**) من إطلاقه (**أنه**) أي : أن الشأن والحال (**لا فرق بين**) غير (**المنفية بـ « ليس »**) نحو : قبضت عشرة ليس غير ، (**أو**) بين (غير) المنفية (**بـ « لا »**) أي : التبرئة ؛ نحو : أخذت عشرة لا غير (**إذ الحكم**) وهو

ثابتٌ لها علىٰ كِلَا الأمرَينِ ؛ كما نصَّ عليهِ الزَّمخشريُّ في « المُفصَّلِ » ، وابنُ الحاجبِ في « الكافيةِ » ، وتابعَهُ علىٰ ذٰلكَ شارحو كلامِهِ ، ومنهُمُ المُحقِّقونَ ، وقد سُمِعَ وقوعُ (غيرُ) بعدَ (لا) ، أنشدَ ابنُ مالكٍ في (بابِ القسمِ) مِنْ « شرحِ التَّسهِيلِ » قولَهُ :

كونها لحناً (**ثابت لها**) أي : لغير (**علىٰ كلا الأمرين**) أي : سواء كانت بـ (ليس) أو بـ (لا) التبرئة ؛ كما دل عليه قول الرضي : لا يحذف منها المضاف إليه إلا مع (لا) التبرئة ، وليس لكثرة استعمالها بعدهما (**كما نص عليه**) أي : علىٰ هٰذا الحكم وصرح به ؛ وهو كونها لحناً مع حذف المضاف إليه عنها (**الزمخشري**) موافقة للمبرد (**في** « **المفصل** ») اسم كتاب له ، **واسمه** : محمود بن عمر بن محمد أحمد الزمخشري ، أبو القاسم جار الله ، كان معتزلياً ، قوياً في مذهبه مجاهراً به ، حنفياً ، كان واسع العلم ، كثير الفضل ، غاية في الذكاء وجودة القريحة ، متفنناً في كل علم ، ولد في رجب سنة سبع وتسعين وأربع مئة (٤٩٧ هـ) .

(و) نص عليه (**ابن الحاجب في** « **الكافية** ») أي : علىٰ ما في بعض النسخ ، **واسمه** : عثمان بن عمر بن أبي بكر بن الحاجب ، توفي في الإسكندرية في شهر شوال سنة (٦٤٦ هـ) ، و« الكافية » : اسم كتاب له في النحو .

(**وتابعه علىٰ ذٰلك**) أي : تابع ابن الحاجب ووافقه (**شارحو كلامه**) أي : كلام ابن الحاجب أي : شراحه لم ينكروا عليه ما قاله (**ومنهم**) أي : ومن شراح كلامه (**المحققون**) أي : الذين حققوا المسائل بأدلتها ؛ كالرضي (**وقد سُمِع**) البناء للمجهول (**وقوع** « **غير** » **بعد** « **لا** ») التبرئة (**أنشد**) ذٰلك المسموع محمد (**ابن مالك في** « **باب القسم** » من « **شرح التسهيل** ») حالة كون ذٰلك الإنشاد من (**قوله**) أي : من قول ابن مالك .

قوله : (**وقد سمع وقوع** « **غير** » **بعد** « **لا** ») منه يستفاد : أن محل الخلاف هٰذا المركب ، لا خصوص الضم ، حتىٰ إنه إذا قيل : (لا غيراً) مثلاً . . لم يكن لحناً

جَـوَابـاً بِـهِ تَـنْـجُـو ٱعْـتَـمِـدْ فَـوَرَبِّـنَـا لَـعَـنْ عَـمَـلٍ أَسْـلَـفْـتَ لَا غَـيْـرُ تُـسْـأَلُ

فيُعمَلُ بهِ مِنْ غيرِ توقُّفٍ ، فما وقعَ في « المُغنِي » و« شرحِ الشُّذورِ » لا يُغتَرُّ بهِ .

وأشارَ إلى الرَّابعِ بقولِهِ : (وكمِنْ ، . . . .

باتفاق ، والقول بأن المراد : سمع وقوع (غير) بعد (لا) مضمومة . . خلاف الظاهر ، إنما يحتاج إليه إذا ثبت أن الممنوع خصوص الضم . انتهىٰ « ياسين » .

قوله : (**أنشد ابن مالك قوله**) **والظاهر** : أنه لا يستشهد إلا بما يصح الاستشهاد به . انتهىٰ منه .

وذٰلك البيت قوله : (من الطويل)

(جوابـاً بـه تـنـجـو اعـتـمِـد فـوربـنـا لعـن عـمـلٍ أسلـفـت لا غـيـر تـسـأل)

(جواباً) مفعول به لـ (اعتمد) ، و(به) متعلق بـ (تنجو) ، وجملة (تنجو) نعت لـ (جواباً) ، واعتمد بمعنى : اقصد ، والفاء في قوله : (فوربنا) للتعليل ؛ أي : لتعليل ترك المخاطب ؛ باعتماد الجواب .

واللام في قوله : (لعن عمل) لام جواب قسم داخلة في الحقيقة علىٰ (تسأل) ، وسوغ خلو (تسأل) عن نون التوكيد : الفصل بالجار والمجرور بينه وبين اللام ، وإلا . . فلا يجوز : والله لأضرب زيداً ، وقيل بالجواز علىٰ قلة .

و(عن عمل) متعلق بـ (تسأل) المبني للمفعول .

(**فيعمل به**) أي : بما سمع عن العرب (**من غير توقف**) ولا تردد فيه ، فتعمل (لا) في (غير) بلا شك (**فما وقع في** « **المغني** » و« **شرح الشذور** » **لا يغتر به**) لأنه خلاف ما عليه الجمهور .

المبني على السكون

(**وأشار**) المصنف (**إلى الرابع**) من المبنيات (**بقوله : و**) الرابع من المبنيات : مبني على السكون ، وذٰلك (**ك** « **من** ») موصولة كانت أو موصوفة ، شرطية كانت

وكم في لزومِ السُّكونِ) في الأحوالِ الثَّلاثةِ ، ولا فرقَ في (مِنْ) بينَ أن تكونَ استفهاميَّةً ، أو شرطيَّةً ، أو موصولةً ، أو نكرةً موصوفةً ، ولا في (كم) بينَ أن تكونَ استفهاميَّةً بمعنىٰ : أيِّ عددٍ ، أو خبريَّةً بمعنىٰ : عددٍ كثيرٍ .

أو استفهامية (وكم) استفهامية أو خبرية (**في لزوم السكون في الأحوال الثلاثة**) رفعاً أو نصباً أو جراً ؛ أي : لآخرهما بحسب الوضع ، فلا ينافي أنهما يحركان لعارض ؛ كالتقاء الساكنين (**ولا فرق**) في ذٰلك (**في** « من » **بين أن تكون استفهامية**) كقولك : من جاء ؟ (**أو شرطية**) نحو : من يقم . . أضرب (**أو موصولة**) نحو : جاء من ضرب أباك (**أو نكرة موصوفة**) أي : لا تامة ، فليس قضية كلامه : أن الشرطية والاستفهامية معرفتان كالموصولة ، وليس كذٰلك ، بل هما نكرتان كنَظائرهما في (ما) .

تنبيه

تأتي (من) أيضاً نكرةً تامةً ، وذٰلك عند أبي علي الفارسي ، قاله في قوله : (من البسيط)

. . . . ونعم من هو في سر وإعلان

فزعم : أن الفاعل مستتر ، و(من) تمييز ، وقوله : (هو) مخصوص بالمدح ، فهو مبتدأ ، خبره ما قبله ، أو خبر لمبتدأ محذوف .

وقال ابن مالك : « من » موصول علىٰ ما بينه في « المغني » في مواضع ، وتأتي أيضاً زائدة فيما زعم الكسائي في قوله : (من الكامل)

وكفىٰ بنا فضلاً علىٰ مَن غيرنا . . . .

وذٰلك يسهل علىٰ قاعدة الكوفيين القائلين : بأن الأسماء تزاد ، **والحق** : أنها موصوفة ، **والمعنىٰ** : علىٰ قوم غيرنا . انتهىٰ « عليمي » .

(**ولا**) فرق (**في** « **كم** » **بين أن تكون استفهامية**) وهي التي تكون (**بمعنىٰ : أيِّ عدد**) كثير أو قليل ؟ (**أو**) تكون (**خبرية**) وهي التي تكون (**بمعنىٰ : عدد كثير**) .

وبُنِيَتْ (مِنْ) في الجميعِ ؛ لشبهِها بالحرفِ في الوضعِ ، أو في المعنىٰ ؛ فيما إذا كانَتْ شرطيَّةً أو استفهاميَّةً ، وفي الافتقارِ ؛ فيما إذا كانَتْ موصولةً أو موصوفةً ، وبُنِيَتْ (كم) في الحالتَينِ ؛ لشبهِها بالحرفِ في الوضعِ أوِ المعنىٰ .

وبُنِيت « **من** » **في الجميع**) أي : في جميع أحوالها ؛ سواء كانت استفهامية أو شرطية أو موصولة مثلاً (**لشبهها بالحرف في الوضع**) أي : بناءً علىٰ أنه لا يشترط فيه إذا كان علىٰ حرفين أن يكون الثاني حرف لين .

ونقل الشاطبي : أن ابن جني اعترض علىٰ من اعتل لبناء (كم) و(من) بذٰلك ، ثم قال : (**وعلى الجملة فالمراد** : وضع الحرف المختص به إذا كان ثاني الحرفين حرف لين) ، وعلىٰ كل حال : فالتعليل لبناء (كم) و(من) بالشبه الوضعي قول مرجوح ، بل هو شاذ ، **والصحيح** : ما ذكره بقوله : (**أو**) أي : شبهها بالحرف (**في المعنىٰ فيما إذا كانت شرطية**) لتضمنها معنىٰ (إن) الشرطية ؛ وهو التعليق ، (**أو**) شبهها بالحرف في المعنىٰ إن كانت (**استفهامية**) لتضمنها معنىٰ همزة الاستفهام ، (**و**) شبهها بالحرف (**في الافتقار**) إلىٰ غيره في إفادة المعنى المراد منها (**فيما إذا كانت موصولة**) لافتقارها إلىٰ جملة الصلة (**أو**) كانت نكرة (**موصوفة**) لافتقارها إلىٰ جملة الصفة ، **وفي هٰذا نظر** ؛ لأن الموصوفة لا تفتقر إلىٰ جملة ، لأنها توصف بالمفرد أيضاً ؛ نحو : (مررت بمن معجب لك) ، والشبه في الافتقار شرطه : أن يكون إلىٰ جملة .

قلت : والوصف بالجملة كالوصف بالمفرد ، فلا مانع فيه إذا اشتملت علىٰ رابط .

(**وبنيت « كم » في الحالتين**) أي : في حالتي كونها خبرية أو استفهامية (**لشبهها بالحرف في الوضع**) وفي هٰذه العلة ما مر آنفاً في علة بناء (من) ، **والصحيح** : أن علة بناء (كم) في الحالين شبهها بالحرف (**أو**) في (**المعنىٰ**) .

وعبارة الكردي : قوله : (وبنيت « كم » في الحالتين) أي : في حالة كونها

ولمَّا كانَ تأخيرُهُ للسُّكونِ يُوهِمُ أنَّهُ خلافُ الأصلِ . . أشارَ إلىٰ رفعِ ذٰلكَ التَّوهُّمِ بقولِهِ : (وهوَ أصلُ البناءِ) لخفتِهِ وثقلِ البناءِ ، واستصحاباً للأصلِ ؛ وهوَ : عدمُ الحركةِ ، فلا يُعدَلُ عنهُ إلَّا لسببٍ ؛ كالتقاءِ السَّاكنَينِ في نحوِ : (أمسِ) ، وكونِ الكلمةِ علىٰ حرفٍ واحدٍ ؛ كبعضِ المُضمَراتِ ، . . . .

استفهامية أو خبرية وقوله : (لشبهها بالحرف في المعنىٰ) : أما الاستفهامية . . فلتضمنها معنىٰ همزة الاستفهام .

وأما الخبرية . . فلتضمنها معنىً من الجنسية ؛ كما قالوا في (لا غلام لك) لأن (كم غلمان لك ؟) بمعنىٰ (كم من غلام لك ؟) ، أو تضمنها معنىٰ (رب) التكثيرية ، أو تضمنها معنى الإنشاء الذي يؤدىٰ بالحرف غالباً ؛ كحرف الاستفهام وحرف التحضيض ، فأشبهت الحرف في المعنىٰ ، وأما شبههما بالحرف في الوضع ؛ كـ (لو ، وقد) . . فظاهر .

(**ولما كان تأخيره**) أي : تأخير المصنف (**للسكون يوهم أنه خلاف الأصل**) أي : يوهم أن البناء على السكون خلاف الأصل . . (**أشار إلىٰ رفع ذٰلك التوهم بقوله : وهو**) أي : البناء على السكون (**أصل**) ألقاب (**البناء**) وإنما كان السكون أصلاً في البناء (**لخفته**) لأنه عدم الحركة ، وهو خفيف ، ولو بنيناه على الحركة . . لاجتمع ثقيلان : ثقل الحركة (**وثقل البناء**) ، فاجتماع ثقيلين في كلمة يخرجها عن الفصاحة ، (**واستصحاباً للأصل**) أي : لما هو الأصل في الحرف (**وهو : عدم الحركة ، فلا يعدل عنه**) أي : عن الأصل الذي هو عدم الحركة (**إلا لسبب**) يعارضه (**كالتقاء الساكنين في نحو : أمس**) وأين وأيان (و) كـ (**كون الكلمة علىٰ حرف واحد ، كبعض المضمرات**) كتاء الفاعل ويائه .

قال الكردي : (قوله : « وثقل البناء » لأن البقاء علىٰ حالة واحدة ثقيل ؛ ولذا قالت اليهود فيما حكى الله عز وجل عنهم : ﴿ لَن نَّصۡبِرَ عَلَىٰ طَعَامٖ وَٰحِدٖ ﴾[1] .

---

(١) سورة البقرة : (٦١) .

وكونِها عرضةً لأن يُبتدَأ بها كلامُ الابتداءِ ، وكونِها لها أصلٌ في التَّمكينِ ؛ كـ (أوّلُ) ، وشبهِها بالمُعرَبِ ؛ كـ (ضَرَبَ) فإنَّهُ مُشابِهُ المُضارِعَ في وقوعِهِ صفةً ، وصلةً ، وشرطاً ، وخبراً ، وحالاً .

وقوله : « وهو عدم الحركة » أي : قبل التركيب) .

(و) كـ (**كونها**) أي : كون الكلمة (**عرضة**) أي : معرضاً وهدفاً (**لأن يبتدأ بها كلام الابتداء**) نحو : لزيد قائم ، ولو سكناها . . لزم الابتداء بالساكن ، وهو متعذر .

(و) كـ (**كونها**) أي : كون الكلمة (**لها أصل في التمكين**) في باب الاسمية بكونها تارة تعرب ، وتارة تُبنَىٰ .

قال العليمي : (قد ينافي هٰذا قولهم : إن فائدة تنوين التمكين : الدلالة علىٰ خفة الاسم ، وتمكنه في باب الإعراب ؛ حيث لم يشبه الحرف . . فيبنىٰ ، وقولهم : إن المبني لا متمكن ولا أمكن ؛ فإنه يدل علىٰ أن كل مبني غير متمكن ، والظاهر أن يقال بدل هٰذا : وكونه له حالة إعراب ، أو وكونه متمكناً في بعض أحواله . . فإنهم لم يمثلوا له إلا بما يعرب تارة ، ويبنىٰ أخرىٰ) ، (كـ « **أولُ** ») وعلُ (و) كـ (**شبهها**) أي : شبه الكلمة (**بالمعرب**) .

قال العليمي : (عبر في « البسيط » عن هٰذا بقوله : وإما تفضيلاً له علىٰ غيره ؛ كالماضي بني علىٰ حركة ، تفضيلاً له علىٰ فعل الأمر) انتهىٰ .

وذٰلك (**كضرب ؛ فإنه مشابه المضارعَ في وقوعه صفةً**) أي : في وقوعه جزء صفة ؛ لأن الواقع صفةً هي الجملة لا الفعل وحده ، أو المراد : وقوعه كذٰلك صورةً ، وكذا يقال في وقوعه صلةً وخبراً وحالاً . انتهىٰ « كردي » ، نحو قولك : جاء رجل ضرب عمراً ، (و) في وقوعه (**صلة**) كـ : جاء الذي ضرب زيداً ، (و) في وقوعه (**شرطاً**) نحو : من ضربك . . فاضربه ، (و) في وقوعه (**خبراً**) نحو : زيد ضرب عمراً ، (و) في وقوعه (**حالاً**) نحو : جاء زيد وقد ركب فرساً .

ومِنْ أجلِ أنَّ الأصلَ في البناءِ السُّكونُ . . دخلَ في الكلمِ الثَّلاثِ ؛ كـ (هل) و(قُمْ) و(كم) .

ولمَّا كانَ الفتحُ أقربَ الحركاتِ إلى السُّكونِ ؛ لحصولِهِ بأدنىٰ فتحِ الفمِ . . دخلَ أيضاً في الكلمِ الثَّلاثِ ؛ كـ (سوفَ) ، و(قامَ) (وأينَ) .

ولمَّا كانَ الكسرُ والضَّمُّ ثقيلَينِ . . اختصا بالحرفِ والاسمِ ؛ لخفَّتِهِما دونَ الفعلِ لثقلِهِ .

(**ومن أجل أن الأصل في البناء السكون**) لكونه عدم الحركة . . (**دخل**) السكون (**في الكلم الثلاث**) : الاسم والفعل والحرف (**كـ « هلْ »**) مثال الحرف ، وقد قدم الحرف ؛ لتوغله في البناء ، وثنىٰ بالفعل ؛ لكونه الأغلب (**و« قمْ » و« كمْ »** ، **ولما كان الفتح أقرب الحركات إلى السكون لحصوله**) أي : لحصول الفتح (**بأدنىٰ فتح الفم**) وأقله . . (**دخل**) الفتح (**أيضاً**) أي : كما دخل السكون على الثلاث من الكلم . . دخل الفتح (**في الكلم الثلاث**) وذٰلك (**كـ « سوفَ »**) للحرف (**وقامَ**) للفعل (**وأينَ**) للاسم ، (**ولما كان الكسر والضم ثقيلين**) ثقل الضم ؛ لحصوله من استعمال عضوين ، وثقل الكسر بالنسبة إلى الفتح . . (**اختصا**) أي : اختص البناء على الكسر والضم (**بالحرف والاسم**) لأن كلاً منهما لا يدل إلا علىٰ معنىً واحد ، وفي ترتب هٰذا الجزاء على الشرط قبله نظر ؛ لأن ثقل الضم والكسر ليس سبباً لاختصاصهما بالاسم والحرف ودخولهما فيهما ، وإنما هما سببان لعدم دخولهما في الفعل ، لٰكن يلزم من ذٰلك : اختصاصهما بالاسم والحرف .

هٰذا ؛ ولم يمشِ الشارح علىٰ سنن تعليلاتهم ؛ لأنه علل دخول السكون على الكلم الثلاث بأصالته في البناء ، والفتح بقربه منه ، فكان المناسب لذٰلك : أن يعلل عدم دخول الضم والكسر في الفعل ببُعدِهما عن السكون ، أو كان يعلل دخول السكون والفتح في الكلم بخفتهما ، فاختص الكسر والضم بالحرف والاسم (**لخفتهما ، دون الفعل ؛ لثقله**) : أما لفظاً . . فلأنك لا تجد فعلاً ثلاثياً ساكن الوسط ، وأما معنىً . . فلدلالته

على الحدث والزمان ، ولطلبه المرفوع بطريق الأصالة ، ودلالة اسم الفاعل عليهما عند العمل عارضه بواسطة حمله على الفعل ؛ كما حمل عليه في نصب المفعول به ونحوه .

قوله : (**دون الفعل**) فلم يدخلا فيه ؛ لئلا يجمع بين ثقيلين ، وأما (عِ) ، و(فِ) ، و(شِ) من (وعىٰ) ، و(وفىٰ) ، و(وشىٰ) . . فمبنيات على الحذف ، و(ردُّ) بضمِ الدال . . فمبني على السكون تقديراً ـ والضم في نحو : (ضربوا) للمناسبة لا للبناء ، والبناء على الفتح تقديراً ـ كما سيأتي علىٰ أن الكلام في نفس الفعل مجرداً عن اللواحق . انتهىٰ « عليمي » .

وعبارة الكردي : (**لثقله**) أي : لأنه يدل علىٰ معنيين : الحدث والزمان ، والثقل فيه مرجعه إلى المعنى المفهوم منه ، لا إلى اللفظ . انتهىٰ منه .

تنبيه

ذكر الشارح أسباب البناء علىٰ مطلق الحركة ، وبقي الكلام علىٰ أسباب البناء علىٰ خصوص كل من الحركات الثلاث ، ولا بأس بذكره ؛ تكميلاً للفائدة :

فأسباب البناء على الكسر :

ـ الأصالة في التخلص من التقاء الساكنين ؛ كـ (أمس) ، ومناسبة العمل ؛ كباء الجر ولامه .

ـ وكونه حركة الأصل في نحو : يا مضارِ ، ترخيم (مضارِر) اسم فاعل علىٰ لغة من ينتظر المحذوف ، ذكره المرادي والأشموني ، ونظر فيه : بأن حركة البناء علىٰ هٰذه اللغة إنما هي في المحذوف .

ـ ومنها : الفرق بين أداة وأداة ؛ كاللام الجارة كسرت ؛ فرقاً بينها وبين لام الابتداء في نحو : لموسىٰ عبد .

- والإشعار بالتأنيث ؛ كـ (أنت) .

وأسباب البناء على الفتح :

- التخفيف ؛ كـ (أين) .
- وشبه محلها بما قبل تاء التأنيث ؛ كـ (بعلبك) .
- ومجاورة الألف ؛ كـ (أيان) .
- وكونها حركة الأصل ؛ كـ (يا مضارَ) ترخيم اسم المفعول ، وفيه ما مر .
- والفرق بين معنيين بأداة واحدة ؛ كـ (يا لزيد لعمرو) .
- والإتباع ؛ كـ (عَضَّ) أمر من العض ، و(أين) و(كيف) عند قوم ، **والظاهر** : صحة كل من القول بالتخفيف والإتباع فيهما ، وتمثيل بعضهم للإتباع بـ (كيف) وللتخفيف بـ (أين) ليس لتعينه ، فاندفع ما يقال : ما الفرق ؟ وهلا قيل بالإتباع فيهما ؛ إذ الساكن غير حصين فيهما ، أو بالتخفيف فيهما .

وأسباب البناء على الضم :

- أن يكون في الكلمة كالواو في نظيرتها ؛ كـ (نحن) ونظيرها (همو) .
- وشبه المبني بما هي فيه كذٰلك ؛ نحو : اخشوا القوم ، قاله المرادي .

والظاهر : أن هٰذا لالتقاء الساكنين ، لا للبناء ؛ كما قاله الشاطبي .

أما الضمة في (مذ اليوم) . . فليست بحركة بناء ليمثل بها في هٰذا الموضع ، وإنما هي حركة التقاء الساكنين . انتهىٰ من « عليمي » .

* * *

(وأمَّا الفعلُ) وهوَ : ما دلَّ علىٰ معنىً في نفسِهِ ، واقترنَ بأحدِ الأزمنةِ الثَّلاثةِ وضعاً . . . .

---

٧ ـ الفعل وأقسامه

(**وأما الفعل**) الذي تقدم لنا ذكره في أقسام الكلمة ؛ وهو مبتدأ ، خبره سيأتي في المتن (وهو) أي : الفعل **لغةً** : الحدث ؛ وهو : ما يحدثه الفاعل بعد العدم ، وهو لا ينحصر ؛ كالقيام والقعود والضرب ، إلىٰ غير ذٰلك .

واصطلاحاً : (**ما دل علىٰ معنىً في نفسه**) أي : كلمة دلت علىٰ معنىً بالتضمن ؛ وهو الحدث ، كائن ذٰلك المعنىٰ في نفسها ؛ أي : يفهم منها من غير احتياج إلىٰ ذكر شيء معين معها ، وذٰلك الحدث جزء معنى الفعل ، وأما تمام معناه ، وهو عند المحققين : الحدث والزمان والنسبة المعينة إلىٰ فاعل معين . . فلم يفهم منه وحده ؛ **فلذا** : أوجبوا ذكر الفاعل المعين . انتهىٰ « عليمي » .

(**واقترن**) ذٰلك المعنى الذي هو الحدث (**بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً**) زاد (وضعاً) احترازاً من نحو اسم الفاعل والمفعول ؛ فإن دلالة ذٰلك على الزمان ليست وضعية ، إنما هي عارضة عند الاستعمال ، وتنبيهاً علىٰ أن عروض تجرد بعض الأفعال عن الدلالة على الزمان . . لا يخل بفعليته ؛ كـ (بعت) و(شريت) و(وهبت) مريداً بها الإنشاء ؛ فإن مثلها ـ كما قال ابن الحاجب ـ مجرد عن الدلالة على الزمن أصلاً ورأساً ، وإن ذٰلك لا يقدح في فعليته ؛ لعروض التجرد ، وكونه فعلاً ؛ إنما هو باعتبار دلالته في أصل وضعه علىٰ زمن معين ، وهي موجودة ، لا ينافيها التجرد العارض . انتهىٰ .

ولا ينافي هٰذا ما قالوا : (من أن الأفعال الإنشائية للحال) لأن ذٰلك ليس باعتبار دلالتها عليه في أصل الوضع ، فإنما ثبوت الحال لها من ضرورة الوقوع ، ونفى ابن الحاجب دلالتها على الزمان في حالة كونها إنشاءً ، إنما هو بالنظر إلى الزمان الذي

(فثلاثةُ أقسامٍ) عندَ جمهورِ البصريِّينَ ، وقسمانِ عندَ الكوفيِّينَ والأخفشِ بإسقاطِ الأمرِ ؛ بناءً علىٰ أَنَّهُ مُقتَطَعٌ مِنَ المُضارِعِ . . فهوَ عندَهُم مُعرَبٌ بـ (لامِ) الأمرِ مُقدَّرةً ، وانتصرَ لهمُ المُصنِّفُ في « المُغنِي » وقوَّاهُ .

كانت دالة عليه في أصل الوضع ، فلا يتوارد النفي والإثبات علىٰ محل واحد ، فلا منابذة في التحقيق . انتهىٰ « كردي » .

وذكر خبر المبتدأ بقوله : (**فثلاثة أقسام عند جمهور البصريين ، وقسمان عند الكوفيين والأخفش**) من البصريين ، **اسمه** : سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط ، وهو أحد الأخافش الثلاثة المشهورين ، قرأ النحو علىٰ سيبويه ، وكان أسن منه ، ولم يأخذ عن الخليل ، وكان معتزلياً ، حدث عن الكلبي والنخعي وهشام بن عروة ، وروىٰ عنه أبو حاتم السجستاني ، ودخل بغداد وأقام بها مدة ، وروىٰ وصنف بها .

وقال المبرد : (أحفظ من أخذ عن سيبويه الأخفش ، ثم الناشي ، ثم قطرب) ، قال : (وكان الأخفش أعلم الناس بالكلام ، وأحذقهم بالجدل) ، صنف « الأوساط » ، و« معاني القرآن » ، و« المقاييس في النحو » ، و« المسائل في الاشتقاق » ، و« المسائل الكبير » و« الصغير » ، و« العروض » ، و« القوافي » ، و« الأصوات » ، مات سنة عشر ـ وقيل : خمس عشرة ، **وقيل** : إحدىٰ وعشرين ـ ومئتين (٢٢١ هـ) انتهىٰ من « بغية الوعاة » للسيوطي .

(**بإسقاط الأمر ؛ بناء**) وجرياً (**علىٰ أنه**) جزء (**مقتطع من المضارع ، فهو**) أي : الأمر (**عندهم**) أي : عند الكوفيين والأخفش (**معرب**) مجزوم (**بلام الأمر مقدرة**) معه ، (**وانتصر لهم**) أي : للكوفيين (**المصنف**) أي : ابن هشام (**في « المغني »** **وقوَّاه**) أي : أيد مذهبهم ؛ ولذلك قال المصنف فيه ـ أي : في « المغني » لتأييدهم ـ : (**لأن الأمر معنىً**) من المعاني ؛ لأنه هو الطلب ، (**فحقه أن يؤدىٰ بالحرف**) كلامُ

وإنَّما كانَتِ الأفعالُ ثلاثةً ؛ لانحصارِ الزَّمانِ في ذٰلكَ ، لأنَّ الفعلَ الَّذي هوَ الحدثُ ؛ إمَّا مُتقدِّمٌ علىٰ زمانِ الإخبارِ ، أو مُقارِنٌ له ، أو متأخرٌ عنهُ ؛ فالأوَّلُ هو : الماضي ، والثَّاني : الحالُ ، والثَّالثُ : الاستقبالُ .

الأمر ، (ولأنه) أي : ولأن الأمر (أخو النهي) الذي هو طلب الكف ، (ولم يهل عليه) أي : على الأمر ، ولا يبتدأ به (إلا بالحرف) الذي يدل على الطلب ، (ولأن الفعل إنما وضع) أي : وضعته العرب (لتقييد الحدث) الذي هو مدلوله (بالزمان المحصل) أي : الواقع في الخارج (وكونه) أي : وكون ذٰلك الفعل (أمراً) أي : طلباً (أو خبراً) أي : إخباراً . . (خارجٌ عن مقصوده) أي : مقصود الفعل الذي هو الحدث ، و(لأنهم) أي : ولأن الكوفيين (قد نطقوا بذٰلك الأصل) الذي هو اقترانه بالحرف (كقوله) : أي كقول بعضهم : (من الخفيف)

(لتقم أنت يا بن خير قريش ... فلتقض حوائج المسلمينا)

لعله يريد النبي صلى الله عليه وسلم ، (وكقراءة جماعة من القراء : ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ ﴾ (١) ، وفي الحديث : « لتأخذوا مصافكم ») في الجهاد ، (ولأنك تقول : « اغزُ واخشَ وارمِ ، واضربا واضربوا واضربي » ، ولأن البناء لم يتعهد كونه بالحذف في أول الأمر . . .) إلىٰ آخر ما ذكره في « المغني » .

ورد عليهم ما ذهبوا إليه : بأن إضمار الجازم ضعيف ؛ كإضمار الجار . انتهىٰ « عليمي » .

(**وإنما كانت الأفعال ثلاثة ؛ لانحصار الزمان**) الذي هو بعض مدلولها (في ذٰلك) أي : في الثلاثة (**لأن الفعل الذي هو الحدث : إما متقدم علىٰ زمان الإخبار ، أو مقارن له ، أو متأخر عنه ، فالأول هو الماضي ، والثاني الحال ، والثالث الاستقبال**) .

---

(١) سورة يونس ﷺ : (٥٨) ، (فلتفرحوا) بالتاء قراءة رويس . انظر « النشر في القراءات العشر » (٢/٢٨٥) .

وقالَ ابنُ الخبَّازِ : الدَّليلُ علىٰ أنَّ الأزمنةَ ثلاثةٌ قولُهُ تعالىٰ : ﴿ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾ ، وقولُ زهيرٍ :

وَأَعْـلَـمُ عِـلْـمَ ٱلْـيَـوْمِ وَٱلْأَمْـسِ قَـبْـلَـهُ وَلَـٰكِـنَّـنِـي عَـنْ عِـلْـمِ مَـا فِـي غَـدٍ عَـمِ

(**وقال ابن الخباز**) تقدمت ترجمته في مبحث التنوين (**الدليل علىٰ أن الأزمنة ثلاثة : قوله تعالىٰ** : ﴿ لَهُ ﴾) أي : لله تعالىٰ (﴿ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ . . . ﴾)[1] .

فالمراد بـ (ما بين أيدينا) : المستقبل ، وبـ (**ما خلفنا**) : الماضي ؛ وبـ (**ما بين ذلك**) : الحال ، هـٰكذا قيل .

ويحتمل أن يكون المراد بـ (ما بين أيدينا) : الماضي ؛ موافقةً لقوله تعالىٰ : ﴿ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ ﴾[2] ؛ لأن التوراة قبل القرآن ، وبـ (**ما خلفنا**) : المستقبل ، وكأنه لما كان غائباً لا يطلع عليه . . جعل كالشيء الذي خلفنا لا نراه ، بخلاف الماضي الذي عهد ، والحاضر الذي بين أيدينا ، ويوافقه قول زهير الآتي في المعنىٰ .

(**وقول زهير**) بن أبي سلمىٰ في « ديوانه » و« شرح القصائد العشر المعلقة » للتبريزي . . معطوف علىٰ قوله تعالىٰ ؛ أي : والدليل علىٰ أن الأزمنة ثلاثة : قوله تعالىٰ . . . إلىٰ آخره ، وقول زهير : (من الطويل)

(وأعلم علم اليوم والأمس قبله ولـٰكنني عن علم ما في غد عمِ)

قوله : (**علم اليوم والأمس**) إما أن يجعل نصباً على المصدرية ؛ أي : أعلم علماً متعلقاً بهـٰذين اليومين ، أو يجعل مفعولاً به ؛ بأن يقال : أعلم بمعنىٰ : أحصِّل .

---

(١) سورة مريم : (٦٤) .

(٢) سورة المائدة : (٤٦) .

(ماضٍ) وهوَ : ما دلَّ وضعاً علىٰ حدثٍ وزمانٍ انقضىٰ ، وسُمِّيَ ماضياً : باعتبارِ زمانِهِ المُستفادِ منهُ ، . . . .

قوله : (عمي) صفة مشبهة ، يقال : رجل عمي القلب ؛ أي : جاهل . انتهىٰ « ياسين » .

الفعل الماضي

وقوله : (ماض) بدل من (ثلاثة أقسام) بدل تفصيل من مجمل ، أو بدل بعض من كل ، أصله : (ماضيٌ) كـ (قاضي) بتحريك يائه منونة ، علىٰ وزن (فاعل) ، حذفت حركة الياء للتخفيف ، فصار (مَا ضِين) ، فالتقىٰ ساكنان : الياء والتنوين ، فحذفت الياء التي هي لام الكلمة ؛ لكونها حرفَ علة دون التنوين ؛ لأنه حرف صحيح ، فصار (ماض) بوزن (فاع) ، وأل في (الفعل) للعهد الذكري .

وقوله : (والفعل . . .) إلىٰ آخره ؛ هـٰذا تقسيم له باعتبار زمانه ، لا باعتبار التجرد والزيادة وغيرهما ، ولا باعتبار الصيغة ، وهو تقسيمه للفعل الاصطلاحي .

وأما اللغوي . . فأفراده لا تنحصر ؛ كالقيام والقعود .

واعلم : أن الفعل يدل على الحدث والزمان مطابقة ، وعلىٰ أحدهما تضمناً ، وعلى الزمان والمكان التزاماً ، وقيل : مطابقة . انتهىٰ « عدوي » .

(وهو) أي : الماضي (ما) أي : فعل (دلَّ وضعاً) أي : بحسب الوضع بالتضمن (علىٰ حدث وزمان) بأن يكون جزء معناه حدثاً أو زماناً (انقضىٰ) ومضىٰ وتم ، وهو الزمان الذي قبل زمانك الذي تتكلم فيه ؛ أي : قبل زمان الحال (وسمي ماضياً ؛ باعتبار زمانه المستفاد منه) أي : من لفظه . انتهىٰ « عليمي » .

وعبارة الكردي : قوله : (وضعاً) قيدُ الوضعِ مُدخِلٌ لنحوِ : إن قمتَ . . قمتُ ، ونحو : (بعت وزوجت) من صيغ العقود والإنشائية ؛ لدلالة ذٰلك في أصل وضعه على المضي ، وإن كان الآن غير دال لغرض ؛ كما مر آنفاً .

وقدَّمَهُ علىٰ فعلِ الأمرِ ؛ لأنَّهُ جاءَ على الأصلِ ، إذ هوَ مُتَّفَقٌ علىٰ بنائِهِ ، ولأنَّ علامتَهُ مُفرَدةٌ ، وقدَّمَهُما على المُضارِعِ ؛ لأنَّهُما قد يكونانِ مُجرَّدَينِ ، والمُضارِعُ لا يكونُ إلَّا بالزِّيادةِ ، والمزيدُ فيهِ فرعٌ عنِ المُجرَّدِ ، وعكسَ في « الأوضحِ » فقدَّمَ المُضارِعَ ؛ . . . . .

قوله : (**علىٰ حدث**) خرج به : (أمس) فإنه دال علىٰ زمن مجرد عن الحدث ، وقوله : (**انقضىٰ**) مخرج للحالِ والاستقبال ، وقوله : (**وسمي**) أي : ما دل .

(**وقدمه علىٰ فعل الأمر ؛ لأنه**) أي : لأن الماضي (**جاء على الأصل**) أي : علىٰ ما هو الأصل فيه ، وهو البناء (**إذ هو**) أي : الماضي (**متفق علىٰ بنائه**) بخلاف الأمر ؛ فإنه مختلف في بنائه ، (**ولأن علامته**) أي : علامة الماضي ، وهي تاء التأنيث الساكنة (**مفردة**) أي : بالنسبة إلىٰ ما في هـٰذا المتن ، بخلاف علامتي الأمر والمضارع ؛ فإن علامة الأمر مركبة من : دلالته على الطلب ، وقبوله ياء المؤنثة المخاطبة .

وعلامة المضارع : قبوله (لم) و(لن) وهما مركبان من حرفين ؛ كما سيأتي في المتن ؛ بجعلِ قوله : (وافتتاحِه بحرف من « نأيت ») بالجرِ عطفاً علىٰ (لم) .

(**وقدمهما**) أي : قدم الماضي والأمر (**على المضارع ؛ لأنهما قد يكونان مجردين**) عن الزيادة ؛ كـ (قام) و(قم) ، وقد لا يكونان مجردين ؛ كأقام وأقم (**والمضارع لا يكون إلا بالزيادة**) وهي حروف المضارعة (**والمزيد فيه فرع عن المجرد**) من الزيادة ، وفرعية المزيد عن المجرد هنا لا يشكل بـ (القعود) من (قعد) إذا قيل باشتقاق (قعد) من (القعود) لأن المراد : الفرعية لما كانت الزيادة عليه ، وبالنسبة إليه ؛ لأنه لم يعين القعود بأنه زِيدَ من (قعد) وإن كان أزيد ؛ بمعنىٰ أن الحروف فيه أكثر ، كما أن (استخرج) أكثر من (ضرب) وليس فرعه . انتهىٰ « ياسين » .

(**وعكس**) المصنف الترتيب بينهما (**في « الأوضح » ، فقدم المضارع**) عليهما

لأَنَّهُ لـمَّا شابهَ الاسمَ . . قَوِيَ وشَرُفَ ، وأخَّرَ الماضي ؛ لتأخُّرِهِ في الوجودِ ؛ لأَنَّهُ مَسبُوقٌ بالحالِ والاستقبالِ ، ولزِمَ علىٰ هـٰذا توسُّطُ الأمرِ .

(**لأنه**) أي : لأن المضارع (**لما شابه الاسم**) في توارد المعاني المختلفة عليه التي لا تبين إلا بالإعراب (**قوي**) عليهما (**وشرُف**) بالإعراب ؛ لأن مشابهة الأشرف شرف ، ومشبهُه أشرف مما لا يشبهه ، ورجح تقديمه أيضاً بأنه معرب ، وهو أشرف من المبني ، والأشرف حقه التقديم علىٰ غيره في كل مقام ما لم يمنع منه مانع ؛ كاتصاله بإحدى النونين وإن لم يكن عنده ذكره المعرب من الأفعال ؛ علىٰ أن ذكر الفعل وتقسيمه توطئة للبحث عن إعرابه وبنائه . انتهىٰ « ياسين » باختصار .

(**وأخر الماضي**) عن المضارع فقط (**لتأخره**) عنه (**في الوجود**) أي : باعتبار الاتصاف بالماضوية والحالية والاستقبالية بالنسبة لذات واحدة من الزمان ، لا باعتبار وجود الذات ؛ فإن ذات الزمان الماضي متقدمة ، ولا باعتبار الاتصاف بالنسبة لذواتٍ ؛ كيوم الخميس مع طرفيه ؛ إذ لا ترتيب في الاتصاف بالأوصاف الثلاثة ؛ إذ يوم الخميس متحقق اتصافه بالحالية ، والأربعاء بالماضوية ، والجمعة بالاستقبالية دفعة واحدة (**لأنه**) أي : لأن الماضي (**مسبوق بالحال والاستقبال ، ولزم علىٰ هـٰذا توسط الأمر**) .

وعبارة الكردي : قوله : (**لأنه مسبوق بالحال والاستقبال**) وذٰلك لأن الزمان يكون أولاً مستقبلاً ، ثم يصير حالاً ، ثم يصير ماضياً ، تقول : (أزورك غداً يوم الجمعة) ، فإذا زرته فيه وأردت الإخبار عن ذٰلك يوم السبت . . قلت : (زرتك أمس) ، فتبين لك وجه سبق المستقبل والحال على الماضي ، وهـٰذا منافٍ في الظاهر لما هو المشهور من أن الزمن الماضي قبل المستقبل والحال ؛ كما صرح به سعد في « شرح الزنجاني » ، وغيره في غيره .

وجُمِع بين القولين : بأن مراد الأولين : السبقُ في الوجود الذهني ؛ فإن كلَّ

(ويُعرَفُ) أي : يتميَّزُ عن قسيمَيهِ (بتاءِ التَّأنيثِ السَّاكنةِ) الدَّالةِ علىٰ تأنيثِ فاعلِهِ ، . . . .

حادثٍ كائنٍ في الذهن قبل وجوده في الخارج مستقبلٌ ، وإذا وُجد . . صار حالاً ، وإذا فني . . صار ماضياً .

ومراد **السعد** ومن **قال بقوله** : السبق في الوجود الخارجي ؛ يعني : أن الزمنَ الذي تحقق في الوجود وانقضىٰ مقدمٌ على الزمن الحاضر الذي لم يمضِ ؛ كما قال زهير : (من الطويل)

وأعلم علم اليوم والأمس قبله . . . .

وهو مقدم على الذي لم يأت .

ومرجع الفرق في التحقيق : أن كلام الأولَين فيما إذا كان الزمنُ الموصوف بالماضي والحال والاستقبال واحداً ، وكلام سعد وغيره فيما إذا تعدد .

قوله : (**ولزم علىٰ هـٰذا** . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لزم علىٰ تعليل تأخيره الماضي بتأخره في الوجود (توسط الأمر) بين الماضي والمضارع ؛ لتوسطه في الوجود ، فلذٰلك وسطه ؛ أي : في « الأوضح » كما هنا . انتهىٰ منه .

(**ويعرف**) الماضي (**أي : يتميز عن قسيميه**) المضارع والأمر (**بتاء التأنيث الساكنة**) أي : بصحة دخول مسمىٰ تاء التأنيث ، أو قبوله .

والمراد بصحة الدخول : استقامة المعنىٰ ، وعدم الامتناع بحسب اللغة ، ومعرفة ذٰلك تمكن بدون معرفة أن ما دخلت عليه فعل ، فاندفع أن معرفة الفعل بصحة دخولها دور ؛ لتوقف كلٍّ على الآخر . انتهىٰ « ياسين » .

قوله : (**الدالة علىٰ تأنيث فاعله**) صفة للمقيد بدون القيد ؛ لأن (المتحركة) اللاحقة للصفات كذٰلك ، فتاء التأنيث مطلقاً لا تلحق إلا ما له فاعل ؛ كالأفعال والصفات ، لـٰكن سكنت مع الأفعال وحركت مع الصفات ؛ لما ذكر ، ولو قال :

وتَلحَقُهُ متصرِّفاً كانَ أو جامداً ، إلَّا فعلَ التَّعجبِ ، و(حبَّذا) في المدحِ ، وأفعالَ الاستثناءِ ، و(كفىٰ) في قولِهِم : (كفىٰ بهندٍ) ، . . . .

(الدالة علىٰ تأنيث مرفوعه) . . لكان أولىٰ ؛ ليشمل نائب الفاعل . انتهىٰ منه .

وعبارة الكردي : قوله : (**الدالة علىٰ تأنيث فاعله**) لو قال : (الدالة علىٰ تأنيث المسند إليه) . . لشمل النائب واسم الأفعال الناقصة .

(**وتلحقه**) أي : وتلحق هٰذه التاء الماضي (**متصرفاً كان**) كقام (**أو جامداً**) كنعم وبئس وعسىٰ وليس (**إلا فعل التعجب**) نحو : (أحسن بهند) لأن معناه : حسنت هند ، إلا (تبارك) علىٰ ما في « شرح الكافية الشافية » وإن نقل البجائي في « شرح الآجرومية » : قبولها لتاء التأنيث ؛ ومثَّله بنحو : (تباركتْ أسماء الله تعالىٰ) ، **والظاهر** : أن مثله لا يقال إلا عن السماع . انتهىٰ « ياسين » .

(**و« حبذا » في المدح**) وعبارة غيره : (وحب) من : حبذا (و) إلا (**أفعال الاستثناء**) تقول : قام القوم ما عدا أو ما خلا أو لا يكون هنداً (و) إلا (**« كفىٰ » في قولهم : كفىٰ بهندٍ**) من كل تركيب هي فيه بمعنى : الكفاية ، ليخرج ما كانت فيه بمعنى : الوقاية ، فإنها تقبل التاء فيه ؛ نحو : كفت هند ابنها ؛ أي : وقته ، ومن استعمالها بهٰذا المعنىٰ : قوله تعالىٰ : ﴿ وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (١) ، فسقط ما قيل : لا يخفىٰ أنهم التزموا تذكير الفاعل في غير (كفى) المذكورة .

وقوله : (**كفىٰ بهند**) الباء فيه : زائدة ، و(هند) : فاعل (كفىٰ) نظير : ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ (٢) ومن هٰذا : ﴿ وَكَفَىٰ بِهِۦٓ إِثْمًا ﴾ (٣) ، وكفىٰ بك قدوة ، وأصلهما : كفىٰ ؛ أي : هو شهيداً ، أو كفيته قدوة ، فلما أريد إدخال الباء الزائدة علىٰ فاعليهما . .

---

(١) سورة الأحزاب : (٢٥) .

(٢) سورة النساء : (٧٩) .

(٣) سورة النساء : (٥٠) .

ولا يَقدَحُ ذٰلكَ في كونِها أفعالاً ماضيةً ؛ لأنَّ العربَ التزمَتْ تذكيرَ فاعِلِها .

لم يمكن ذٰلك ؛ لكونهما ضميري رفع ، مع كون الأول مستتراً ، فأبرز الأول ، وأبدل الثاني كافاً اسميةً ؛ ليتأتىٰ دخول الجار عليهما ، لغرض التأكيد في الحكم ، فصارا (كفىٰ) و(كفىٰ بك) ، فالهاء والكاف فيهما في محل الرفع علىٰ أنهما فاعلان ، وهما مما يلغز به فيقال : لنا هاء وكاف هما فاعلان علىٰ أنهما مجروران ، وفي هٰذا الكاف قلت : (من السريع)

أبا المقامي دم لنا سلَّما … كفىٰ بك اليوم لكشف العمىٰ
أبِنْ لنا كافاً يرىٰ فاعلا … مع أنه بالجر قد وسما

(**ولا يقدح**) أي : لا يضر (**ذٰلك**) أي : عدم دخول تاء التأنيث عليها ؛ أي : علىٰ هٰذه الأفعال المستثنيات (**في كونها أفعالاً ماضية**) يعني : لا ترد هٰذه المذكورات اعتراضاً علىٰ كون تاء التأنيث علامة للماضي ؛ لأنها تقبل التاء في الأصل ، والعبرة بالأصل لا بالعارض .

وأيضاً : العلامة لا يجب انعكاسها ، بل الشرط اطرادها ؛ كما في « الكردي » ، فلا يلزم من عدم قبولها للتاء عدم الفعلية .

وفي قوله : (**لأن العرب التزمت تذكير فاعلها**) أي : فاعل هٰذا الأفعال . . نظرٌ بالنسبة لـ (كفىٰ) في قوله : (كفىٰ بهند) بناء علىٰ أن (هنداً) فاعل ؛ **فالأظهر** : أن يعلل عدم القدح بالنسبة لـ (كفىٰ) : بأن العرب التزمت تجريدها من علامة التأنيث وإن كان الفاعل مؤنثاً ؛ لغلبة زيادة الباء فيه ، فصار الغالب علىٰ فاعلها كونه في صورة الفضلة ، وهي لا تؤنث .

وفي بعض النسخ : (إلا « أفعِل » في التعجب) فلا إشكال عليه ؛ لأن فاعله مذكر ، وهو ضمير (ما) ، وكذا أفعال الاستثناء ؛ لأن فاعلها ضمير مذكر ، في مرجعه خلاف مقرر في بابه . انتهىٰ « ياسين » .

وإنَّما اختصَّتِ التَّاءُ السَّاكنةُ بهِ ؛ للفرقِ بينَ تاءِ الأفعالِ وتاءِ الأسماءِ ، ولَمْ يعكسْ ؛ لئلَّا يُفضِي ثقلُ الحركةِ إلىٰ ثقلِ الفعلِ ، والمرادُ بها : السَّاكنةُ بالذَّاتِ ، فلا يضرُّ تحريكُها لعارضٍ ؛ كأن يُلاقيها ساكنٌ ، فحينئذٍ تكسرُ ؛ نحوُ : ﴿ قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ ﴾ ، أو تضَمُّ ؛ نحوُ : ﴿ وَقَالَتُ ٱخۡرُجۡ عَلَيۡهِنَّ ﴾ ، ولهٰذا قالَ المُرادِيُّ : ولا اعتدادَ بحركةِ النَّقلِ ، ولا بحركةِ التقاءِ السَّاكنَينِ ؛ لعروضِهما .

(**وإنما اختصت التاء الساكنة به**) أي : بالماضي (**للفرق بين تاء الأفعال وتاء الأسماء**) باختصاص الساكنة بالأفعال ، والمتحركة بالأسماء (**ولم يعكس ؛ لئلا يفضي ثقل الحركة**) أي : ثقل حركة التاء (**إلىٰ**) زيادة (**ثقل الفعل**) وإلا . . فهو ثقيل بالنسبة إلى الاسم ؛ لدلالته على الحدث والزمان مطابقةً ، والفاعل التزاماً ، والاسم لا دلالة له وضعاً إلا على الذات ؛ كـ (زيد) ، وأما دلالةً ؛ نحو : (ضارب) من المشتقات على الحدث زيادةً على الذات . . فلكونه فرعاً عن الفعل . انتهىٰ « كردي » .

(**والمراد بها**) أي : بالتاء المختصة بالماضي (**الساكنة بالذات**) أي : بالوضع والأصل ؛ أي : التي وضعت على السكون (**فلا يضر تحريكها لعارض كأَنْ يُلاقِيها**) أي : يليها (**ساكن ، فحينئذ**) أي : حين إذ لاقاها (**تكسر ؛ نحو** : ﴿ قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ ﴾)(١) أو تفتح ؛ نحو : ﴿ قَالَتَا ﴾(٢) ، (**أو تضم ؛ نحو** : ﴿ وَقَالَتُ ٱخۡرُجۡ عَلَيۡهِنَّ ﴾)(٣) ، وإنما تحرك ؛ لئلا يفضي ثقل حركتها إلىٰ زيادة ثقل الفعل (**ولهٰذا**) أي : ولأجل هٰذا التعليل الذي ذكرناه (**قال المرادي : ولا اعتداد**) أي : لا اعتبار (**بحركة النقل**) نحو ﴿ قَالَتُ أُمَّةٌ ﴾(٤) .

(**ولا بحركة التقاء الساكنين**) لأنهما (**لعروضهما**) لا يفضيان إلى الثقل المذكور

---

(١) سورة يوسف ﷺ : (٥١) .

(٢) سورة القصص : (٢٣) .

(٣) سورة يوسف ﷺ : (٣١) ، (وقالت) بالكسر قراءة أبي عمرو ، وعاصم ، وحمزة ، ويعقوب ، وبالضم قراءة الباقين . انظر « البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة » (١٦٣/١) .

(٤) سورة الأعراف : (١٦٤) .

وخرجَ بـ (السَّاكنةِ) : المُتحرِّكةُ ؛ فإنَّها تدخلُ على الاسمِ ، كـ (قائمةٍ) ، وعلى الحرفِ ؛ كَـ (رُبَّتَ وَثَمَّتَ) إلَّا أنَّ حركَتَها في الاسمِ حركةُ إعرابٍ ، وفي الحرفِ حركةُ بناءٍ ، وقد تكونُ في الاسمِ حركةَ بناءٍ ؛ نحوُ : (لا حولَ ولا قوَّةَ) ، وأمَّا قولُهُم : (رُبَّتْ وثُمَّتْ) بالسُّكونِ علىٰ قلَّةٍ ؛ حيثُ دخلَتْ على الحرفِ . . فلا يَرِدُ علىٰ إطلاقِهِ ؛

(وخرج بالساكنة : **المتحركة**) وضعاً (**فإنها تدخل على الاسم ؛ كـ « قائمة »** ، **وعلى الحرف ؛ كـ « ربَّتَ وثمَّتَ »**) لتأنيث اللفظ ، أي : ليكون لفظاً مؤنثاً (**إلا أن حركتها في الاسم حركة إعراب ، وفي الحرف حركة بناء**) .

ترجمة المرادي

هو بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي نسباً ، المغربي أصلاً ، المصري ولادةً ، المعروف بابن أم قاسم ؛ وهي جدته أم أبيه ، وله « شرح التسهيل » و« شرح الألفية » ، وكان رجلاً صالحاً تقياً ، مات يوم عيد الفطر سنة تسع وأربعين وسبع مئة (٧٤٩هـ) انتهىٰ « بغية الوعاة » .

❀ ❀ ❀

وقد ذكر الشارح مثال حركة الإعراب في الاسم ، وحركة البناء في الحرف ، ثم قال : (**وقد تكون في الاسم حركة**) الـ (**بناء ؛ نحو : لا حول ولا قوة**) وهـٰذه الجملة ساقطة في أكثر نسخ الشرح .

(**وأما قولهم : رُبَّتْ وثُمَّتْ ؛ بالسكون علىٰ قلة**) أي : علىٰ لغة قليلة (**حيث دخلت على الحرف . . فلا يرد**) اعتراضاً (**علىٰ إطلاقه**) أي : إطلاق المصنف كلامه فيما سبق حيث قال : (ويعرف الماضي بتاء التأنيث الساكنة) حيث لم يقيد التأنيث بتأنيث المعنىٰ ـ أي : معنى الفاعل ـ فتدخل في إطلاقه هـٰذه الداخلة على الحرف لتأنيث لفظه .

قلنا : لا تدخل هـٰذه في إطلاقه ؛ لأن مراده بإطلاقه : تاء تأنيث معنى الفاعل ، فلا

لعدمِ دلالتِها علىٰ تأنيثِ الفاعلِ ، بل هيَ في مثلِ ذٰلكَ لتأنيثِ اللَّفظِ ، والمُصنِّفُ وإن أطلقَ التَّأنيثَ فالمرادُ بِهِ : تأنيثُ المعنىٰ كما أشرنا إليهِ ؛ إذ هوَ المُتبادِرُ عندَ الإطلاقِ .

ولمَّا فرغَ مِنْ تمييزِهِ ....

تدخل هٰذه الداخلة على الحرف في إطلاق كلامه سابقاً (**لعدم دلالتها**) أي : لعدم دلالة هٰذه الداخلة على الحرف (**علىٰ تأنيث الفاعل ، بل هي**) أي : هٰذه الداخلة على الحرف (**في مثل ذٰلك**) أي : في مثل قولهم : ربت ثمت (**لتأنيث اللفظ**) أي : لفظ (ربت وثمت) .

(**والمصنف**) رحمه الله تعالىٰ (**وإن أطلق التأنيث**) فيما سبق ولم يقيده بالمعنىٰ . . (**فالمراد به**) أي : فمراده بالتأنيث المطلق : (**تأنيث المعنىٰ**) أي : تأنيث معنى الفاعل ، لا تأنيث اللفظ (**كما أشرنا**) نحن هناك (**إليه**) أي : إلىٰ مراده بالتأنيث المطلق : التأنيث بالمعنىٰ ؛ حيث قلنا هناك : الدالة علىٰ تأنيث فاعله (**إذ هو**) أي : التأنيث بالمعنىٰ هو (**المتبادر**) إلى الذهن (**عند الإطلاق**) أي : عند عدم تقييده بالمعنىٰ أو باللفظ .

قوله : (**فالمراد به : تأنيث المعنىٰ**) لٰكن يرد عليه نحو : ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾[(١)] ، و(ناحت حمامة) ، و(خرجت حبة) ، لٰكن يوهم أن الفاعل إذا كان مؤنثاً لفظياً . . لا يقتضي تأنيث فعله ، وهو ليس مراداً إذا أردت ذكورها ، ولو قال : (فالمراد : تأنيث الفاعل) . . لسلم من ورود ما ذكر ؛ من نحو : ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾ ؛ لأن تأنيث الفاعل أعم من المعنوي ؛ كـ (قامت هند) ، واللفظي ؛ كـ ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾ . انتهىٰ من « الكردي » .

(**ولما فرغ**) المصنف (**من تمييزه**) أي : من تمييز الماضي عن قسيميه ؛ بذكر

---

(١) سورة النمل : (١٨) .

شرَعَ في بيانِ حكمِهِ فقالَ : (وبناؤُهُ على الفتحِ) لفظاً أو تقديراً ، ثلاثيّاً كانَ ، أو رباعيّاً ، أو خماسيّاً ، أو سداسيّاً ، ولا يزيدُ علىٰ ذٰلكَ ، وبُنِيَ على الحركةِ ؛ لمُشابَهتِهِ المُضارِعَ فيما مرَّ ، والاسمَ بوقوعِهِ موقعَهُ ، . . . .

علامته المختصة به . . (**شرع في بيان حكمه**) أي : أراد الشروع في بيان حكمه من الإعراب والبناء ؛ أي : في بيان ما يحكم به عليه مما ذكر ، ولو حذف لفظ (بيان) . . كان أخصر وأظهر ، كأن وجه إثباته : أن الحكم حصل من المصنف في الخارج حصولاً مستقراً في النفس بالتصديق به ، ثم قصد بيانه بالكتابة والتلفظ .

و(**بيان**) : إما مصدر من (بان) بمعنىٰ : ظهر ، فإضافته إلى الحكم إضافةٌ إلى الفاعل ، وإما اسم مصدر من (بين) بمعنىٰ : أظهر ، فإضافته إليه إضافةٌ إلى المفعول . انتهىٰ « عليمي » .

(**فقال**) معطوف علىٰ شرع : (**وبناؤه**) أي : وبناء الماضي يكون (**على الفتح لفظاً**) كان ذٰلك الفتح (**أو تقديراً**) كرمىٰ ، ودعا ، وسعىٰ (**ثلاثياً كان**) كما ذكر (**أو رباعياً**) كدحرج (**أو خماسياً**) كانطلق (**أو سداسياً**) كاستخرج (**ولا يزيد**) الفعل (**علىٰ ذٰلك**) أي : على السداسي ؛ لأنه غاية مبناه ؛ كما أن السباعي غاية مبنى الاسم ؛ كـ (إبراهيم ، وإسماعيل) لعدم نقل ما فوق ذٰلك في كلام فصحاء العرب .

وقوله : (**رباعياً أو خماسياً أو سداسياً**) نسبة إلىٰ أربعة أو خمسة أو ستة ، علىٰ غير قياس (**و**) إنما (**بني على الحركة**) مع أن الأصل في المبنيات : أن يبنىٰ على السكون (**لمشابهته المضارع فيما مر**) أي : في وقوعه صفةً وصلةً ، وحالاً وخبراً .

وتتمة هٰذا التعليل : أن يقال فيه : والمضارع معرب ، والأصل في الإعراب : أن يكون بالحركة ، فاستحق أن يبعد عن السكون الذي هو أصل البناء إلىٰ أصل الإعراب الذي هو الحركة .

(**و**) لمشابهته (**الاسم**) أيضاً (**بوقوعه موقعه**) أي : موقع الاسم في نحو : مررت

وخُصَّ بالفتحةِ ؛ طلباً للخفَّةِ ، (إلَّا) إذا كانَ (معَ واوِ الجماعةِ . . فيُضَمُّ) آخِرُهُ ضمَّةَ بناءٍ (كضربوا) للمُناسبَةِ ، وأمَّا نحوُ : (دعَوا واشترَوا) . . ففيهِ إعلالٌ مَعروفٌ ، . . . . .

برجل ضرب ؛ أي : ضارب ، فالمضارع لما شابه الاسم المشابهة التامة . . استحق الإعراب ، وهو بمشابهته مشابهة ناقصة . . استحق البناء على الحركة .

(**وخُصَّ**) الماضي في بنائه (**بالفتحة ؛ طلباً للخفة**) لأنه أخف الحركات ، ولأنه لو بني على الضم . . لاجتمع فيه ضمتان ؛ في مثل : شرُفَ وظرُفَ ، ولو بني على الكسر . . اجتمع كسرتان ؛ في مثل : علِم وشرِب . انتهىٰ « ياسين » .

(**إلا إذا كان**) أي : الماضي (**مع واو الجماعة . . فيضم آخره**) أي : آخر الماضي (**ضمة بناء ؛ كـ « ضربوا » للمناسبة**) أي : مناسبة الواو ؛ لأن ما قبل الواو لا يكون إلا مضموماً .

وقوله : (**إلا إذا كان مع واو الجماعة**) مستثنىً من عام محذوف ، والتقدير : وبناؤه على الفتح في كل حالة ، إلا في حالة كونه مع واو الجماعة ، فهو تفريع في الحال ؛ كما هو ظاهر . انتهىٰ « ياسين » .

قوله (**للمناسبة**) **فيه** : أن كونها للمناسبة ينافي كونها ضمة بناء ؛ كما لا يقال : إن ضمة نحو : ﴿ وَقَالَتُ ٱخۡرُجۡ ﴾ [1] ضمة بناء .

وأجيب : بأنه لا منافاة بينهما ؛ لتصريحهم بأن كسرة نحو : (أمسِ) و(هٰؤلاءِ) للبناء مع كونها للتخلص من التقاء الساكنين . انتهىٰ « كردي » .

(**وأما نحو : دعَوا واشترَوا . . ففيه إعلال معروف**) عندهم ؛ وذٰلك لأن الأصل : (دعووا) و(اشتريوا) تحرك كل من الواو والياء ، وانفتح ما قبلهما ، فقلبتا ألفاً ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وصار ما قبل الواو مضموماً تقديراً .

---

(١) سورة يوسف ﷺ : (٣١) ، (وقالت) بالكسر قراءة أبي عمرو ، وعاصم ، وحمزة ، ويعقوب ، وبالضم قراءة الباقين . انظر « البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة » (١٦٣/١) .

(أو) كانَ معَ (الضَّميرِ المرفوعِ المُتحرّكِ . . فيسكَّنُ) آخرُهُ تسكينَ بناءٍ (كضربتُ) بتثليثِ التّاءِ ؛ كراهةَ توالي أربعِ مُتحرّكاتٍ فيما هوَ كالكلمةِ الواحدةِ ؛ إذِ الفاعلُ كجزءٍ مِنْ فعلِهِ .

وخرجَ بـ (المَرفوعِ) : المَنصوبُ ، وبـ (المتحرِّكِ) : السَّاكنُ غيرُ الواوِ ، . . . .

(أو) إلا إذا (**كان**) ذٰلك الماضي (**مع الضمير المرفوع**) المحل (**المتحرك**) لفظه بالضم أو الفتح أو الكسر . . (**فيسكن آخره**) أي : آخر ذٰلك الماضي (**تسكين بناء**) .

وقوله : (**المتحرك**) أراد به : ما يشمل المتحرك بنفسه ؛ كتاء الضمير ، أو المتحرك ببعضه المتصل بالفعل ؛ كـ (نا) في (ضربنا زيداً) لأن الحرف المتصل بالفعل من (نا) وهو النون متحرك ، مثال ذٰلك الفعل المتصل بالضمير : (**كـ « ضربت »**) حالة كونه مقروءاً (**بتثليث**) حركة (**التاء**) أي : بضمها للمتكلم ، أو بفتحها للمخاطب ، أو بكسرها للمخاطبة .

وقوله : (**كراهة توالي أربع متحركات**) علة لقوله : (فيسكن آخره) أي : فيسكن آخر الماضي فيما إذا اتصل بضمير رفع متحرك ؛ لأجل دفع كراهة توالي ؛ أي : تتابع أربع متحركات لو لم يسكن آخر الفعل (**فيما هو**) أي : في تركيب هو ؛ أي : ذٰلك التركيب (**كالكلمة الواحدة**) حكماً لا حقيقةً (**إذ الفاعل كجزء من فعله**) لشدة طلب الفعل له ؛ لأنه لا يستغنىٰ عن الفاعل ، لأنه مسند إليه ، ولئلا يلتبس الفاعل بالمفعول ؛ في نحو : (ضربنا) .

(**وخرج بـ**) الضميرِ (**المرفوعِ**) الضميرُ (**المنصوبُ**) نحو : (ضربك) إذ لا يلزم توالي ما ذكر ؛ لأن ضمير النصب في حكم الانفصال (**وبالمتحركِ : الساكنُ غير الواو**) نحو : (ضربا) فإنه مبني على الفتحة الظاهرة أو المقدرة ؛ علىٰ ما مر ، وأما الواو . . فمبني معها على الضم ؛ علىٰ ما قدمه من التفصيل .

ففي هاتَينِ الحالتَينِ يُبْنَىٰ على الفتحِ ؛ كما إذا تجرَّدَ .

وقد شَمِلَ ذٰلكَ كلُّهُ عمومَ المُستثنَىٰ منهُ ، وذهبَ بعضُهُم إلىٰ بنائِهِ على الفتحِ مُطلَقاً ، وأمَّا نحوُ : (ضربتُ ، وضربوا) . . فالسُّكونُ والضَّمُّ عارضانِ ، أوجبَهُما ما مرَّ ،

وعبارة الكردي : قوله : (**خرج بالمرفوعِ : المنصوبَ**) نحو : (ضربك) و(ضربه) إذ لا توالي فيه حقيقةً ؛ لأن ضمير النصب في معنى المنفصل .

و(**بالمتحركِ : الساكنُ غير الواو**) وهو ألف التثنية ؛ ك (ضربا) ، وتاء التأنيث الساكنة ؛ نحو : (ضربتْ) ، لٰكنه في الفتحة مع ألف التثنية فيه تردد : هل هي فتحة بناء أو مناسبة ؛ نظير ما قيل في : مررت بغلامي ؟ **والأقرب** : الأُولى ؛ استصحاباً للأصل (**ففي هاتين الحالتين**) يعني : حالة اتصاله بالمنصوب ؛ ك (ضربك) ، وحالة اتصاله بالساكن غير الواو ك : ضربنا (**يبنى**) الماضي (**على الفتح ؛ كما إذا تجرد**) من الضمير المتصل (**وقد شمل ذٰلك كلُّه**) المذكور من المحترزات من اتصاله بالضمير المنصوب ، وباتصاله بالساكن غير الواو (**عمومَ المستثنىٰ منه**) وهو قوله : (وبناؤه على الفتح) لأن قوله : (وبناؤه على الفتح) **معناه** : وبناؤه على الفتح في كل حال ووقت .

(**وذهب بعضهم**) كابن هشام في « الأوضح » كما سيأتي قريباً (**إلىٰ بنائه على الفتح مطلقاً**) أي : سواء اتصل به ضمير منصوب أم لا ، أو اتصل به ساكن غير الواو أم لا ، (**وأما نحو : ضربت**) مما اتصل به ضمير رفع متحرك ؛ كضَرَبْنا زيداً (و« **ضربوا** » . . **فالسكون**) في ضربْت (**والضم**) في : ضربوا (**عارضان**) لا أصليان (**أوجبهما ما مر**) من اشتغال المحل بحركة المناسبة في (ضربوا) ، ومن كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ؛ وعلىٰ هٰذا القول والمذهب فهما ؛ أي : فنحو : (ضربت وضربوا) مبنيان علىٰ فتحة مقدرة استثقالاً ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض ؛ دفعاً لكراهة توالي أربع متحركات في

وعليهِ المُصنِّفُ في « الأوضحِ » ، وعبارةُ « المتنِ » ك « الشَّرحِ » تُوهِمُ أنَّ الماضيَ معَ واوِ الجماعةِ مبنيٌّ على الضَّمِّ ، وليسَ كذٰلكَ ؛ فقد صرَّحوا عندَ الكلامِ علىٰ ألقابِ البناءِ : أنَّ الضَّمَّ لا يدخلُ على الفعلِ ؛ كالكسرِ ، وقد مرَّ ذٰلكَ .

(ضربْت) ، واشتغال المحل بحركة المناسبة في (ضربوا) كذا قيل ، ولا يخلو عن تأمل .

أما تقدير الفتحة استثقالاً في (ضربت) . . فظاهر ، وصرح به بعضهم ، وأما تقديرها استثقالاً في (ضربوا) . . فهو مشكل ، والمتبادر : أن يكون التقدير فيه للتعذر ؛ إذ يستحيل تحرك الحرف الواحد بحركتين في آن واحد .

ومما يؤيد أنها للتعذر : ما صرحوا به من أن تقدير الحركة في المحكي والمضاف لياء المتكلم للتعذر ؛ لاشتغال المحل بحركة الحكاية وبحركة المناسبة . انتهىٰ من « العليمي » .

(**وعليه**) أي : وعلىٰ هـٰذا القول الأخير (**المصنف**) يعني : ابن هشام (**في « الأوضح »**) .

(**وعبارة « المتن »**) يعني : « قطر الندىٰ » (**ك « الشرح »**) أي : كشرح المصنف عليه المسمىٰ ب : « النكات » ، ولفظه : وبناؤه على الفتح إلا مع واو الجماعة . . فيضم (**توهم أن الماضي مع واو الجماعة مبني على الضم ، وليس**) الحكم الصحيح كائناً (**كذٰلك**) أي : كما توهمه عبارته من بنائه على الضم ، **بل الصحيح** : بناؤه علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة (**فقد صرحوا**) أي : فقد صرح النحاة (**عند الكلام علىٰ ألقاب البناء : أن الضم**) أي : الضم البنائي (**لا يدخل على الفعل ؛ كالكسر**) أي : كما لا يدخل عليه الكسر البنائي ؛ لئلا يرد عليه نحو : تضربين (**وقد مر ذٰلك**) قريباً في شرحنا هـٰذا في آخر شرح قول الماتن : (وهو أصل البناء) ، **تأمل فيما ذكرناه لك ؛ لأن في المقام دقة** .

(ومنهُ) أي : مِنَ الماضي : (نِعْمَ وبئسَ) لقبولِهِما التَّاءَ المذكورةَ ، ففي الحديثِ : « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ ٱلْجُمُعَةِ . . فَبِهَا . . . .

فائدة

الفرق بين قولهم : (تأمل ، فتأمل ، فليتأمل)

أن (**تأمل**) إشارة إلى الجواب القوي ، (**فتأمل**) إلى الضعيف ، (**فليتأمل**) إلى الأضعف ، ذكره الدماميني . انتهىٰ من رسالتنا « هدية أولي العلم والإنصاف » .

❁ ❁ ❁

(ومنه ؛ **أي : من الماضي**) عند جميع البصريين ، والكسائي من الكوفيين ، وفصله عما قبله بـ (من) التبعيضية ؛ إشارة إلىٰ أنها مختلف في فعليتها .

(« **نعم وبئس** » **لقبولهما**) عند جميع العرب (**التاء المذكورة**) سابقاً في بيان علامة الماضي .

قال العليمي : (فيه نظر ؛ لأن التاء المذكورة هي الدالة علىٰ تأنيث الفاعل ، والتاء اللاحقة لـ « نعم وبئس » ليست كذٰلك ؛ لأن مرفوعهما ليس فاعلاً لمعناهما ، لأن معناهما إن كان : أمدح أو أذم . . فواضح ، وإن كان : حسن وقبح . . فلأن الفاعل هو الجنس الذي هو الماهية ، وهو لا يقبل الوصف بذكورة ولا أنوثة ، أو هو مذكر ، إلا أن يقال : **المراد** : تأنيث الفاعل نفسه ، أو فرده المقصود بالحكم .

قال الرضي : ودليل فعليتهما : لحاق التاء التي لا تنقلب هاء في الوقف بهما ، وهي إنما تلحق الفعل وأربعة أحرف : لات ، وثمت ، وربت ، ولعلت) انتهىٰ منه .

والفاء في قوله : (**ففي الحديث**) تعليلية ؛ أي : وإنما قلنا : لقبولهما التاء المذكورة ؛ لأن في الحديث الشريف ؛ أي : لما ورد في الحديث الصحيح : (« **من توضأ يوم الجمعة** ») واقتصر على الوضوء . . (« **فبها** ») أي : فقد أخذ بالرخصة التي هي الوضوء ، فلا بأس عليه في ترك الغسل .

وَنِعْمَتْ » ، وفيهِ أيضاً : « وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ ٱلْخِيَانَةِ ؛ فَإِنَّهَا بِئْسَتِ ٱلْبِطَانَةُ » .

(و) كذا (عسىٰ وليسَ) . . . .

و(من) شرطية ، و(توضأ) : فعل شرط لها ، والفاء في (فبها) رابطة ، والضمير يرجع إلى الرخصة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف ؛ أي : فبالرخصة أخذ (« **ونعمتْ** ») فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل مضمر مستتر مفسر بتمييز محذوف ، وكذا المخصوص بالمدح محذوف ، والتقدير : نعمت رخصة الوضوء ، لٰكن قال بعضهم : إن تمييز هٰذا الباب لا يحذف ؛ لبقاء الإبهام ، وعدم مفسر الضمير حينئذٍ ؛ لأنه كالعوض عن الفاعل ، ولذا شرط فيه : أن يكون مما يقبل (أل) ، فلا يكون (مثلاً وغيراً) و(أفعل من) ، ولا كلمة (ما خلا) خلافاً للفراء . انتهىٰ من « العليمي » باختصار .

وتمام الحديث : (ومن اغتسل . . فالغسل أفضل) ، وسَكَّنَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم التاءَ في (نعمت) ليدل علىٰ أنه أراد بها التأنيث .

(**وفيه**) أي : وفي الحديث (**أيضاً**) أي : كما أن فيه ذكر : نعم (« **وأعوذ بك** ») يا رب (« **من** ») خصلة (« **الخيانة** ») والخديعة للغير ؛ وهي : أن يضمر الشر لغيره .

والفاء في قوله : (« **فإنها بئست البطانة** ») تعليلية ؛ أي : وإنما تعوذت بك منها ؛ لأنها ـ أي : لأن الخيانة ـ بئست البطانة ؛ أي : الخصلة المبطنة المضمرة في القلب للغير ، والمخصوص بالذم : الخيانة .

(**وكذا « عسىٰ ، وليس »**) ينبغي للشارح إسقاط قوله : (كذا) لأنه يوهم أن قول المصنف في الأصح مختص بما بعد (كذا) ، وليس كذٰلك ؛ لأن الخلاف جارٍ في الأربعة ، كما سيصرح به الشارح بقوله قريباً : (والحكم علىٰ هٰذه الأربعة . . .) إلىٰ آخره .

لقبولِهما التَّاءَ أيضاً ؛ نحوُ : (عسَتْ هندٌ أن تفلحَ ، وليسَتْ مفلحةً) ، ولاتصالِهما بضمائرِ الرَّفعِ ؛ نحوُ : ﴿ لَيْسُواْ سَوَآءً ﴾ ، (لَستَ عليهِم بوكيلٍ) ، ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ ﴾ ، والحكمُ علىٰ هـٰذهِ الأربعةِ بالفعليَّةِ إنَّما هوَ (في) القولِ (الأصحِّ) أيِ : الصَّحيحِ .

وقيلَ : إنَّ (نِعْمَ وبئسَ) اسمانِ ؛ ....

(**لقبولهما التاء**) أي : تاء التأنيث (**أيضاً**) أي : كما قبلت (نعم وبئس) ، مثال عسىٰ : (**نحو : عسَت هند أن تفلح ، وليسَت**) هند (**مفلحةً**) ، وقوله : (**ولاتصالهما**) معطوف علىٰ قوله : (لقبولهما التاء) .

ولاتصالهما (**بضمائر الرفع**) وهي لا تتصل إلا بعاملها (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لَيْسُواْ سَوَآءً ﴾)[1] ، فالواو : ضمير رفع ساكن في محل الرفع اسمها ، (سواء) خبرها منصوب .

ونحو : (**لستَ عليهم بوكيل**) بفتح التاء للمذكر المخاطب ، ونحو : (﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ ﴾) أَن تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾[2] ؛ بضم التاء في الفعلين لجماعة الذكور المخاطبين ، وهي علامة مختصة بالماضي ، فلا تتصل بالمضارع ؛ لاستغنائه عنها بالضمير المستتر فيه وجوباً في نحو : أضرب وتضرب ونضرب (**والحكم علىٰ هـٰذه الأربعة**) السابقة (**بالفعلية ؛ إنما هو في القول الأصح ، أي : الصحيح**) أشار بتفسيره الأصح بالصحيح إلىٰ أن مقابله في غاية الضعف ، حتىٰ إنه لا صحة له . انتهىٰ « ياسين » .

وفي « الكردي » : لـٰكن النحاة يتسامحون ، فيطلقون الأصح ومرادهم الصحيح ، خلافاً للفقهاء ؛ لخفة الخطر في النحو .

وذكر مقابل الصحيح بقوله : (**وقيل : إن « نعم ، وبئس » اسمان**) عند جمهور الكوفيين .

---

(١) سورة آل عمران : (١١٣) .

(٢) سورة محمد ﷺ : (٢٢) .

لدخولِ حرفِ الجرِّ عليهِما في قولِهِم : (ما هي بنعمَ الولدُ) ، . . . .

وعبارة الكردي : قوله : (**إن « نعم ، وبئس » اسمان**) قاله الفراء وأكثر الكوفيين ، ولعل وجه بنائهما حينئذٍ : دلالتهما على الإنشاء بحسب الوضع ، وهو من معاني الحروف .

وفيه : إن الإنشاء بالجملة ، لا بـ (نعم) ولا بـ (بئس) وحدها .

وذهب البصريون إلىٰ (نعم الرجل) جملة فعلية ، وكذٰلك (بئس) .

وذهب الكسائي إلىٰ أن الجملة كلها اسم للمذموم أو الممدوح ، نقلت عن أصلها وسمي بها .

وذهب الفراء إلىٰ أن الأصل في (نعم الرجل زيد) : (رجل نعم الرجل زيد) ، فحذف الموصوف ، وأقيمت الصفة التي هي الجملة من (نعم وبئس) وفاعلهما مقامه ، فحكم لها حكمه ، فـ (نعم الرجل) ، و(بئس الرجل) عندهما ، رافعان لـ (زيد) ؛ كما لو قلت : ممدوح زيد ، ومذموم عمرو .

(**لدخول حرف الجر عليهما**) باطِّراد وكثرة ؛ كما قال الرضي ، بخلاف دخوله علىٰ (نام) في قولهم : (من الرجز)

. . . . بنام صاحبه . . . .

أي : لأنه فعل متفق عليه ، بخلاف : نعم وبئس (**في قولهم**) أي : في قول بعض العرب : (**ما هي بنعم الولد** . . .) إلىٰ آخره .

قال الكردي : (الأَولىٰ أن يقال : « في نحو قولهم : نعم الرجل . . . » إلىٰ آخره ؛ لأن مثال هٰذا الحكم ليس مقصوراً علىٰ هٰذين المثالين ، بل كثير ، حتىٰ قال الرضي باطِّراده ، ومنه قوله : (من الرجز)

صبَّحك اللهُ بخيرٍ باكرِ بنعمِ طَيْرٍ وشبابٍ فاخرِ

بإضافة « نعم » إلىٰ « طير » .

و(نعمَ السَّيرُ علىٰ بئسَ العَيرُ) .

وأجيبَ : بأنَّ مدخولَ حرفِ الجرّ محذوفٌ ؛ أي : بمقولٍ فيهِ : نعمَ الولدُ ، ونعمَ السَّيرُ علىٰ عَيرٍ مقولٍ فيهِ : بئسَ العَيرُ ، . . . .

قال الدماميني في « شرح التسهيل » : وهـٰذا محمول علىٰ أنه جعل « نعم » اسماً أضيف إلىٰ « طير » ، وحكىٰ لفظه الذي كان عليه عروض الاسمية . انتهى) انتهىٰ منه .

أي : لدخول حرف الجر علىٰ (نعم) في قولهم ـ أي : في قول بعض العرب ـ : (ما هي بنعم الولد ، و) علىٰ بئس في قوله : (**ونعم السير علىٰ بئس العير**) .

ومعنى الأول : (ما هي) أي : ما البنت (بـ) ولد مقول فيه (نعم الولد) برها سرقة ، ونصرها بكاء ، قاله شخص حين بُشِّر بها وقيل له : نعم الولد لك .

والثاني : قاله شخص قد سار إلىٰ محبوبته علىٰ حمار بطيء السير .

والعَير ـ بفتح العين المهملة ـ : الحمار وحشياً أو إنسياً .

ووقع لي : أن بعضَ الطلبة قرأ عليَّ هـٰذا المحلَّ من « شرح المصنف » : (العِير) وكسَرَ العين ، فقلت له فوراً : افتح عينك ، ولا يخفىٰ ما فيه من لطف الإضافة ، **والمعنىٰ** : نعم السير علىٰ عير مقول فيه بئس العير . انتهىٰ « عليمي » .

قال الكردي : (فـ « نعم ، وبئس » علىٰ هـٰذا المذهب اسما مدح وذم ، والمرفوع بعدهما بدل من « نعم » ، أو عطف بيان له باعتبار محله الأول ، قاله مَنْ بُشِّر ببنته ، والثاني قاله من سار إلىٰ محبوبته علىٰ عير ؛ أي : علىٰ حمار بطيء السير) .

(**وأجيب**) عنه : (**بأن مدخول حرف الجر محذوف**) كما في قوله : (من الرجز)

والله ما ليلي بنام صاحبه ... ولا مخالطِ الليَّانِ جانبهُ

(**أي**) : بليل مقول فيه : نام صاحبه ، والتقدير : ما هي (بـ) ولد (**مقول فيه : نعم الولد ، ونعم السير علىٰ عير مقول فيه بئس العير**) وفي ذٰلك شذوذ ؛ لأن حذف

وسيأتي في (بابِ الفاعلِ) الكلامُ علىٰ إعرابِ مرفوعِهِما علىٰ هٰذا القولِ .

وقيلَ : إنَّ (عسىٰ وليسَ) حرفانِ ؛ الأوَّلُ : حرفُ ترجٍّ ؛ كـ (لعلَّ) ، والثَّاني : حرفُ نفيٍ ؛ كـ (ما) النَّافيةِ ؛ . . . .

الموصوف بالجملة مشروط بما لم يوجد فيما نحن فيه (**وسيأتي في « باب الفاعل » الكلام علىٰ إعراب مرفوعهما علىٰ هٰذا القول**) أي : على القول بأنهما اسمان ؛ أي : سيأتي أنهما مرفوعان على البدلية من (نعم وبئس) ، أو عطف بيان لهما ، نقلاً عن صاحب « البسيط » .

وعلىٰ هٰذا المذهب تقول في إعراب (نعم الرجل زيد) :

(نعم) : مبتدأ بمعنى الممدوح في محل الرفع مبتدأ مبني على الفتح ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، لتضمنه معنى الإنشاء ، (الرجل) : بدل من (نعم) ، أو عطف بيان له مرفوع بالضمة الظاهرة ، (زيد) : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، **والمعنى** : الممدوح الرجل زيد .

(**وقيل : إن « عسىٰ وليس » حرفان**) من حروف المعاني (**الأول**) منهما : (**حرف ترجٍّ ؛ كـ « لعل »** ، **والثاني : حرف نفي ؛ كـ « ما » النافية**) يحتاج حينئذ إلىٰ توجيه لحوق التاء لهما ، واتصال الضمائر بهما ـ كما مر ذٰلك ـ فنقول :

قال الفارسي : (وأما لحاق الضمير في « لست ولستما » . . فلشبهه بالفعل لفظاً ومعنىً ؛ لكون وضعه علىٰ ثلاثة أحرف وبكونه بمعنىٰ « كان » ، وكونه رافعاً وناصباً ؛ كما لحق الضمير « هاتا وهاتوا وهاتي » مع كونه اسم فعل ؛ لقوة مشابهته الأفعال لفظاً ؛ كما نقله الرضي) .

قال الدماميني : (فتلَخَّص ـ أي : عُلم ـ من ذٰلك : أن أبا علي مخالف للجمهور في كون الضمير البارز من خواص الفعل ، وأنه يرىٰ صحة لحاقه لما هو مشبه بالفعل من اسم وحرف ، فلا تظن أن هٰذه العلامة متفق عليها) .

لعدمِ دلالتِهِما على الحدثِ والزَّمانِ ، ولأنَّ إفادةَ معناهُما مُتوقِّفةٌ علىٰ غيرِهِما ؛ كسائرِ الحروفِ .

وأجيبَ بمنعِ الأوَّلِ : ولو سُلِّمَ . . فعدمُ دلالتِهِما على الحدثِ والزَّمانِ عارضٌ ، وبأنَّ توقُّفَ إفادةِ معناهُما علىٰ ذكرِ المُتعلِّقِ بعدَهُما ؛ إنَّما هوَ لشبهِهِما بالحرفِ في عدمِ التَّصرفِ ، فلمَّا شابهاهُ . . أعطيا . . . .

قوله : (**والثاني : حرف نفي**) في « الارتشاف » : زعم الكوفيون أنها تكون عاطفة في المفردات ؛ تقول : (قام القوم ليس زيدٌ) ، و(ضربت القوم ليس زيداً) ، و(مررت بالقوم ليس زيدٍ) ، ولا يجوز هـٰذا عند البصريين .

وإنما قلنا : هما حرفان (**لعدم دلالتهما على الحدث والزمان**) بيَّن بعضهم عدم دلالة (ليس) على المضي بجواز قولك : (ليس زيد بقائم غداً) إذ لو دلت على المضي . . لم يجز ذٰلك ، كما لا يجوز : (كان زيد قائماً غداً) .

واستدل علىٰ حرفيتهما أيضاً : بعدم تصرفهما ، وأجيب عنه : بأن عدم التصرف لا يقتضي الحرفية (**ولأن إفادة معناهما**) يعني : الترجي والنفي (**متوقفة علىٰ غيرهما ؛ كسائر الحروف**) وهـٰذا هو الدليل المثبت للمدعىٰ ؛ وهو الحرفية ، وما قبله إنما يفيد عدم الفعلية ، ولا يلزم منه الحرفية .

(**وأجيب**) عن هـٰذا القيل الذي يقول صاحبه بحرفيتهما : (**بمنع**) التعليل (**الأول**) وهو عدم الدلالة على الحدث والزمان ؛ أي : لا نسلم أنهما لا يدلان على الحدث والزمان (**ولو سلم**) التعليل الأول . . (**فعدم دلالتهما على الحدث والزمان عارض**) بسبب مشابهتهما الحرف في الجمود لا وضعاً ، فالعارض لا يقدح في التعليل (**وبأن توقف إفادةِ معناهما علىٰ ذكر المتعلق بعدهما إنما هو**) أي : ذٰلك التوقف (**لشبههما بالحرف في عدم التصرف**) والجمود (**فلما شابهاه**) أي : فلما شابه (عسىٰ وليس) الحرفَ في الجمود . . (**أعطيا**) أي : أعطىٰ عسىٰ وليس

حكمَهُ في التَّوقفِ المذكورِ ؛ إذ بعضُ الكلماتِ قد يُعطَىٰ حكمَ بعضٍ آخرَ ؛ لِمُشابَهةٍ بينهُما ؛ كالمُضارِعِ .

وأشارَ إلى القسمِ الثَّاني مِنْ أقسامِ الفعلِ بقولِهِ : (وأمرٍ) وهوَ مُستقبَلٌ أبداً ؛ إذِ المقصودُ بِهِ : حصولُ ما لَمْ يحصلْ ، . . . .

(**حكمه**) أي : حكم الحرف (**في التوقف المذكور**) أي : في توقف إفادتهما المعنىٰ على الغير ، وهٰذا التوقف على الغير في الإفادة والحاجة إليه لا يقدح في فعليتهما ؛ إذ توقف بعض الكلمات علىٰ بعضٍ آخر سائغ شائع في الكلمات العربية ، وإنما قلنا : لا يقدح ذٰلك التوقف على الغير في الإفادة (**إذ بعض الكلمات**) العربية (**قد يُعطَىٰ حكمَ بعضٍ آخر لمشابهة**) واقعة (**بينهما**) أي : بين الكلمتين ، وذٰلك (**كالمضارع**) لما شابه الاسم في توارد المعاني المختلفة عليه التي لا تبين إلا بالإعراب . . أعطي الإعراب الذي هو الأصل في الأسماء ؛ لتوارد المعاني المختلفة عليها ، مع أن الأصل في الأفعال البناء .

فعل الأمر

(و) لما فرغ المصنف من القسم الأول من الأفعال وهو الماضي . . (**أشار**) أي قصد (**إلىٰ**) ذكر (**القسم الثاني من أقسام الفعل**) وذكره (**بقوله : وأمر**) .

قوله : (**وأشار**) من الإشارة ؛ **وهي لغةً** : الإفهام باليد ونحوها ؛ كالرأس .

وفي عرف البيانيين : الكناية عن الشيء بوسائط قليلة غير خفية ، وأشار هنا بمعنىٰ (قصد) استعارة . انتهىٰ « عليمي » .

(**وهو**) أي : الأمر (**مستقبَلٌ**) زمنه (**أبداً**) أي : في جميع أحواله ؛ سواء كان ثلاثياً أو رباعياً مثلاً ؛ أي : لا ينفك عن الاستقبال في وقت من الأوقات ؛ باعتبار الحدث المأمور بإيقاعه (**إذ المقصود به : حصول ما لم يحصل**) كـ (**اضربْ ، وقمْ**) .

أو دوامُ ما حصلَ .

(ويُعرَفُ) أي : يتميَّزُ عن قسيمَيهِ (بدلالتِهِ على الطَّلبِ) أي : بنفسِهِ ، لا بانضمامِ غيرِهِ إليهِ ؛ . . . .

(**أو دوام ما حصل**) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ ﴾[1] .

قال الكردي : (قوله : « أشار إلى القسم الثاني » أي : من أقسام الفعل الثلاثة .

قوله : « وهو مستقبَل أبداً » أي : إن الأمر من حيث المعنى المقصود منه وحصوله منه مستقبل أبداً ، قاله في « التسهيل » .

قوله : « إذ المقصود منه . . . » إلىٰ آخره دَفَع به لِما عسىٰ أن يقال : إن الأمر إنشاءٌ ، والإنشاء حالٌّ لا مستقبل ؛ إذ هو إيجاد معنىً بلفظ يقارنه في الوجود ، وهو الطلبُ ، فأشار إلىٰ نحو : « اِضرِبْ » وإن كان حالّاً بالنظرِ إلىٰ كونه إنشاءً مستقبَلٌ بالنظر إلى المقصودِ الأصليِّ منه ؛ وهو حصولُ ما لم يحصل في نحوِ : « اِضربْ واقعدْ » ، ودوَامُ ما حصل في نحو : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ ﴾[2] ؛ أي : دوموا على الإيمان ، و﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ ﴾) .

وفي « حاشية العدوي على الشذور » : **تنبيه** : الأمر للزمان المستقبل والحال باعتبارين ، فلا يطلق القول بأنه زمانه مستقبل ، ولا بأنه حالٌّ ، فزمانه مستقبَل باعتبار الحدث المأمور بإيقاعه فيه ؛ لأن المقصود به : حصول ما لم يحصل ، أو دوام ما حصل ؛ نحو : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ ﴾ ، وحالٌّ باعتبار الإنشاء . انتهىٰ منه .

(**ويعرف**) هو (**أي : يتميز عن قسيميه**) الماضي والمضارع (**بدلالته على الطلب ؛ أي**) : لحدثه (**بنفسه ، لا بانضمام غيره إليه**) وهـٰذا كالتفسير لما قبله ،

---

(١) سورة الأحزاب : (١) .

(٢) سورة النساء : (١٣٦) .

ليخرجَ نحوُ : (لا تضربْ) فإنَّ الدَّلالةَ على الطَّلبِ وإن فُهِمَتْ منهُ . . فهيَ بواسطةِ حرفِ النَّهيِ ، الَّذي هوَ طلبُ التَّركِ ، ولا بدَّ (معَ) ذٰلكَ مِنْ : (قبولِ ياءِ المُخاطَبَةِ) نحوُ : ﴿ فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا ﴾ ، . . . .

وإنما قيدنا بقولنا لا بانضمام غيره (**ليخرج**) عن الأمر ، ولا يدخل (**نحو : لا تضربْ**) و(لتضرب) فإن دلالته على الطلب بواسطة اللام ، والتمثيل به ؛ أي : بقوله : (لتضرب) لِمَا يدل على الطلب بانضمام غيره إليه أولىٰ ؛ لأنه طلب فعل ، دون قوله : (لا تضرب) لأنه طلب كف ، فتوهُّمُ دخوله في الأمر أقرب وأشد من توهم دخول (لا تضرب) فيه (**فإن الدلالة على الطلب**) أي : دلالة (لا تضرب) على الطلب (**وإن فهمت منه**) أي : من لا تضرب (**فهي**) أي : فدلالته على الطلب (**بواسطة حرف النهي الذي هو طلب الترك ، ولا بد**) أي : ولا غنىٰ في وجود علامة الأمر وثبوتها (**مع ذٰلك**) أي : مع ذٰلك المذكور من دلالته على الطلب (**من قبولِ**) أي : من قبول لفظ الأمر (**ياء**) المؤنثة (**المخاطبة**) والظرف في قوله : (**مع ذٰلك**) حال من (قبولِ) لأن في الكلام تقديماً وتأخيراً ، والتقدير : ولا بد موجود من قبوله ياء المؤنثة المخاطبة حالةَ كون قبول الياء مصحوباً بدلالته على الطلب .

ومثال ذٰلك (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا ﴾)[١] بزيادة ياء المخاطبة علىٰ : (كل ، واشرب ، وقر عيناً) .

قوله : (**وقري عيناً**) أي : لتقر عينك بعيسىٰ عليه السلام ؛ أي : تسكن فلا تنظر إلىٰ غيره .

و(عيناً) : تمييز محول عن الفاعل ؛ كما في « الجلالين » .

قال في « المصباح » : قرت العين قرة ـ بالضم ـ وقروراً : بردت سروراً . انتهىٰ « سجاعي على القطر » .

---

(١) سورة مريم : (٢٦) .

أو نونِ التَّوكيدِ ؛ كـ (أقبلَنَّ) ، والمرادُ بـ (ياء المُخاطَبَةِ) : ياءُ الفَاعِلَةِ ؛ وهيَ : اسمٌ مُضمَرٌ عندَ سيبويهِ والجمهورِ ، فلو دلَّتْ كلمةٌ على الطَّلبِ ، ولَمْ تقبلِ الياءَ أوِ النُّونَ . . فهيَ اسمُ فعلٍ ؛ كـ (نَزَالِ) ، أو مصدرٌ ؛ كـ (ضرباً زيداً) ، أو حرفٌ ؛ نحوُ : (كلَّا) بمعنى : (انتهِ) ، أو قبلَتْهُما ولٰكنْ لَمْ تدلَّ على الطَّلبِ . . فهيَ فعلٌ مُضارِعٌ ؛ نحوُ : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾ ، أو فعلُ تعجبٍ ؛ نحوُ : (أحسنْ بزيدٍ !!) فإنَّهُ ليسَ . . . .

(**أو نون التوكيد ؛ كـ**) قولك : (**أقبلن**) بزيادة نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة علىٰ (أقبل) .

قوله : (نحو : ﴿ كُلِي . . . ﴾)[1] إلىٰ آخره ، **الأولى** : التمثيل بالمجرد عن الياء أو النون ، كما قررناه ؛ لأنه هو الذي يقبل الياء أو النون .

(**والمراد بياء المخاطبة : ياء الفاعلة**) أي : الموضوعة بطريق الأصالة للفاعلة ؛ كياء : ﴿ فَكُلِي وَٱشْرَبِي ﴾ ، (**وهي اسم مضمر عند سيبويه والجمهور**) في محل الرفع فاعل لفعل الأمر .

وذهب الأخفش والمازني إلىٰ أن الياء في نحو : (قومي وتقومين) حرف تأنيث ؛ كتاء (قمت) ، وأن فاعلهما مستتر في الفعل . انتهىٰ « كردي » .

(**فلو دلت كلمة على الطلب ، ولم تقبل الياء أو النون . . فهي اسم فعل**) أمر (**كـ « نزال »**) ودراك وصه (**أو مصدر ؛ كـ « ضرباً زيداً »** ، **أو حرف ؛ نحو : « كلا » بمعنى : انته**) .

(**أو قَبِلتْهما**) أي : قبلت الياء والنون (**ولٰكن لم تدل على الطلب . . فهي فعل مضارع ؛ نحو** : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ ﴾) بنون التوكيد الثقيلة (﴿ وَلَيَكُونًا ﴾)[2] **بنون التوكيد الخفيفة** المنقلبة ألفاً للتخفيف (**أو فعل تعجب ؛ نحو : « أحسِن بزيد !! » فإنه ليس**

---

(١) سورة مريم : (٢٦) .

(٢) سورة يوسف ﷺ : (٣٢) .

أمراً على الأصحِّ ، بل علىٰ صورتِهِ .

أمراً على الأصح ، بل علىٰ صورته) فيه نظر ؛ إذ لا يقبل ياء المخاطبة ولا نون التوكيد إلا شذوذاً ؛ علىٰ ما في « المغني » .

قوله : (**ليس أمراً**) بل هو فعل ماض جيء به علىٰ صورة الأمر ، **وعليه فالظاهر** : أنه مبني علىٰ فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها مجيئه علىٰ صورة الأمر ، أو مبني على السكون ؛ لكونه علىٰ صيغة الأمر وإن كان بمعنى الماضي . انتهىٰ « ياسين » .

وإن شئت . . قلت في إعرابه : (أحسن) : فعل ماض لإنشاء التعجب ، لفظه الأمر ومعناه الماضي ، مبني على السكون ، وليس فيه ضمير ؛ لأنه لو كان فعل أمر . . لكان فيه ضمير يعود على المخاطب ، بل فاعله الاسم الظاهر المذكور بعده ، والباء زائدة زيادةً لازمةً ؛ لرفع القبح ، ولجريانه مجرى المثل ؛ كما سيأتي الكلام فيه في (باب التعجب) مبسوطاً ، (بزيد) : جار ومجرور في محل الرفع فاعل . انتهىٰ « رفع الحجاب » .

فائدة

قال عبادة العدوي في « حاشيته على الشذور » : (**والأمر لغةً** : ضد النهي ، وجمعه : أمور ، **وحدُّه عرفاً** : ما دل بحسب الوضع بصيغته علىٰ حدث مطلوب ، حاصل ذٰلك الحدث في زمن مستقبَل وإن لم يستعمل فيه ، بل أريد به معنىً آخر من معانيه المجازية ، وقَبِل ياء المخاطبة أو نون التوكيد .

فخرج بقيد « الوضع » : ﴿ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ ﴾ (١) فإنه للطلب ؛ بدليل قوله من بعده : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ (٢) بالجزم لا بالوضع .

---

(١) سورة الصف : (١١) .

(٢) سورة الصف : (١٢) .

وإنَّما قالَ : (ياءُ المُخاطَبَةِ) ولَمْ يَقُلْ : (ياءُ المُتكلِّمِ) لأنَّ هٰذهِ تكونُ في الاسمِ ، والفعلِ ، والحرفِ ؛ نحوُ : (مرَّ بي أخي ؛ فأكرمَني) .

ولمَّا فرغَ مِنْ تمييزِهِ . . شرعَ في بيانِ حكمِهِ فقالَ : (وبناؤُهُ على السُّكونِ) إذا كانَ صحيحَ الآخرِ ، ولَمْ يتَّصلْ بهِ ضميرُ تثنيةٍ ، ولا ضميرُ جمعٍ ، ولا ضميرُ . . . .

وخرج بقيد « الصيغة » نحو : « لتضرب » لأنه وإن قبل الياء ودل على الطلب بالوضع . . فليست دلالته بالصيغة ، بل بواسطة اللام ، ومثله : « لا تضرب » فإنه للنهي .

وخرج بقيد « الطلب » : ما قَبِل ياء المخاطبة أو نون التوكيد ولم يدل على الطلب ؛ وذٰلك المضارع ، نحو : أنت تقومين وتقعدين يا هند .

وخرج « أفعل » في التعجب ؛ لأنه يدل على الطلب لا بالوضع على الصحيح .

وخرج بقيد « قبول ياء المخاطبة أو النون » : نحو : « دراك ونزال وصه » فإنها لا تقبل الياء ولا النون ، وكذا نحو : « ضرباً زيداً » لأنه لا يقبل الياء ولا النون) انتهىٰ منه .

❀ ❀ ❀

(**وإنما قال**) المصنف : (**ياء المخاطبة ، ولم يقل : ياء المتكلم ؛ لأن هٰذه**) أي : لأن ياء المتكلم (**تكون في الاسم**) كأخي (**و**) في (**الفعل**) كأكرمني (**و**) في (**الحرف**) كـ (بي) من (**نحو : مرَّ بي أخي فأكرمني**) .

(**ولما فرغ**) المصنف (**من تمييزه**) أي : من تمييز الأمر بالعلامة . . (**شرع**) أي : أراد أن يشرع (**في بيان حكمه**) أي : حكم الأمر (**فقال : وبناؤه على السكون إذا كان صحيح الآخر**) أي : لفظاً ؛ نحو : (اضربْ) ، أو تقديراً ؛ نحو : اضربِ الرجل وعضَّ وهلمَّ (**ولم يتصل به ضمير تثنية**) نحو : (قوما) فإنه يبنىٰ علىٰ حذف النون (**ولا ضمير جمع**) نحو : (قوموا) فإنه يبنىٰ علىٰ حذف الواو (**ولا ضمير**

المُؤنَّثةِ المُخاطَبَةِ (كاضربْ) وانطلقْ واستخرجْ ؛ إذ مُضارِعُهُ يجزمُ بالسُّكونِ ، (إلَّا المُعتلَّ) وهوَ : ما آخِرُهُ ؛ واوٌ أو ألفٌ أو ياءٌ . . (فعلىٰ حذفِ آخرِهِ) بناؤُهُ ؛ . . . .

المؤنثة المخاطبة) نحو : (قومي) فإنه يبنىٰ علىٰ حذف النون ، ومحل بنائه أيضاً على السكون ما لم تباشره نون التوكيد لفظاً أو تقديراً ، وإلا . . بني على الفتح ؛ نحو : (اضربَنْ ، واضربَنَّ) ، ومنه قوله : (من السريع)

يــا راكــبــاً بــلِّــغَ إخــوانــنــا إن كــنــت مــن كــنــدة أو وائــل

لأن أصله : (بلغن) بالنون الخفيفة ، فحذفت لالتقاء الساكنين ، وبقي الفعل مفتوحاً . انتهىٰ « ياسين » .

مثال الصحيح الآخر المتوفر للشروط : (كـ « **اضربْ** ») وأكرمْ (**وانطلقْ ، واستخرجْ**) .

وإنما بني الصحيح المتوفر للشروط على السكون (**إذ مضارعه يجزم بالسكون**) وقوله : (**إلا المعتلَّ**) بالنصب ؛ لأنه استثناء من كلام تام موجب ، **والمعنىٰ** : أي : يبنىٰ جنس الأمر على السكون إلا المعتل عند النحاة (**وهو : ما آخره واو أو ألف أو ياء**) .

وقيدت المعتل بالنحاة ؛ لإخراج المعتل عند الصرفيين ، لأن المعتل عندهم : ما كانت فاؤه وعينه ولامه واحداً من حروف العلة ، فتخصيص الشارح هنا (المعتل) بما آخره حرف علة اصطلاحٌ نحوي ، وحينئذٍ : إضافة المعتل إلى الآخر ؛ لبيان الواقع ، لا للاحتراز ، وتعميمه بما يشمل ما أوله أو أوسطه حرف علة اصطلاحٌ صرفي ، وحينئذٍ : فالمثال والأجوف حكم أمرهما : أن يبنىٰ على السكون ؛ كصحيح الآخر فتقول في أمر (وعدَ ، ووثقَ ، وباع ، وقالَ) : (عِدْ ، وثِقْ ، وبِعْ ، وقلْ) بناؤها على السكون ، فهما داخلان في عموم المستثنىٰ منه .

والفاء في قوله : (**فعلىٰ حذف آخره**) يكون (**بناؤه**) . . تعليلية ؛ أي : علة

وهوَ حرفُ العلَّةِ ، لٰكنْ بشرطِ : ألَّا يتَّصلَ بهِ ما تقدَّمَ ، أو نونُ النِّسوةِ ؛ (كاغزُ واخشَ وارمِ) إذ مُضارِعُهُ يُجزَمُ بحذفِ آخرِهِ ؛ فـ (اغزُ) : مبنيٌّ علىٰ حذفِ الواوِ ، و(اخشَ) : علىٰ حذفِ الألفِ ، و(ارمِ) : علىٰ حذفِ الياءِ ؛ لأنَّ مُضارِعَها . . . .

للاستثناء ، وهي التي تسمىٰ عند بعضهم : بسيطة ؛ أي : وإنما استثناء المعتل الآخر من صحيحه لأن بناءه يكون بحذف آخره (وهو) أي : ذٰلك الآخر (**حرف العلة**) لأنه هو الذي يجزم به مضارعه .

قوله : (**بناؤه**) أشار بتقديره إلىٰ أن قول المصنف : (علىٰ حذف آخره) خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة اسمية ؛ لأنه المناسب لقوله أولاً : (وبناؤه على السكون) **ولذا** : لم يقدر (بني) مثلاً ، ولم يقدر المبتدأ بعد الفاء مع كون الأصل : تقديم المبتدأ ؛ كراهة الفصل بين الفاء البسيطة ومدخولها في كلام المصنف بما ليس منه ، ولأنه ربما يوهم ذٰلك أنه من كلامه . انتهىٰ « ياسين » .

وقوله : (**لٰكن**) استدراك علىٰ قوله : (فعلىٰ حذف آخره) لأنه يوهم أن بناءه علىٰ حذف آخره علىٰ إطلاقه ؛ أي : لٰكن ليس بناؤه علىٰ حذف آخره علىٰ إطلاقه ، بل (**بشرط : ألا يتصل به**) أي : بذٰلك المعتل (**ما تقدم**) من الضمائر الثلاثة ، فإنه حينئذٍ : يبنىٰ علىٰ حذف النون ؛ كالمضارع الصحيح ـ كما يأتي ـ وقد يقال : هٰذا معلوم من قوله الآتي : نحو : قُومَا ، (**أو**) بشرط : ألا يتصل به (**نون النسوة**) أو نون التوكيد المباشرة لفظاً أو تقديراً ، وإلا . . بني على الفتح ؛ نحو : اغزون واخشين وارمين . انتهىٰ « ياسين » .

مثال ذٰلك المعتل الذي يجزم بحذف آخره : (**كـ « اغزُ ، واخشَ ، وارمِ »**) وإنما جزم **ذٰلك المعتل** بحذف آخره (**إذ مضارعه يجزم بحذف آخره ، فـ « اغز » مبني علىٰ حذف الواو**) لأنها آخره ، (**واخشَ**) مبني (**علىٰ حذف الألف**) لأنها آخره ، (**وارمِ**) مبني (**علىٰ حذف الياء**) لأنها آخره (**لأن مضارعها**) أي : **لأن مضارع**

مثلُها ، (و) إلَّا (نحوُ : قوما) ممَّا هوَ صحيحُ الآخرِ ، واتَّصلَ بهِ ضميرُ تثنيةٍ ، (و) نحوُ : (قوموا) ممَّا اتَّصلَ بهِ ضميرُ الجماعةِ ، (و) نحوُ : (قومي) ممَّا اتَّصلَ بهِ ضميرُ المُؤنَّثةِ المُخاطَبَةِ . . (فعلىٰ حذفِ النُّونِ) بناؤُهُ ؛ إذ مُضارِعُهُ المُتَّصلُ بهِ ذٰلكَ يُجزَمُ بحذفِها ، ومثلُهُ في البناءِ المذكورِ : المُعتلُّ المُتَّصلُ بهِ ذٰلكَ ؛ نحوُ : (اغزُوَا ، واغزُوا ، واغزِي) .

هٰذه الثلاثة (**مثلها**) أي : مثل هٰذه الثلاثة في جزمه بحذف آخره (**وإلا . . نحو** : « **قُومَا** » **مما هو صحيح الآخر ، واتصل به ضمير تثنية** ، و) إلا (**نحو** : « **قوموا** » **مما اتصل به ضمير الجماعة** ، و) إلا (**نحو** : « **قومي** » **مما اتصل به ضمير المؤنثة المخاطبة ، فعلىٰ حذف النون**) يكون (**بناؤه ؛ إذ مضارعه المتصل به ذٰلك**) المذكور من الضمائر الثلاثة (**يجزم بحذفها**) أي : بحذف النون ؛ نحو : لم يضربا ، ولم يضربوا ، ولم تضربي .

(**ومثله**) أي : ومثل الصحيح المتصل به الضمائر الثلاثة (**في البناء المذكور**) أي : علىٰ حذف النون (**المعتل المتصل به ذٰلك**) أي : الضمائر الثلاثة في جزمه بحذف النون .

قال العليمي : (**والأنسب** أن يقول : فإن اتصل بالمعتل ذٰلك . . فكالصحيح ؛ كما صنع في لاحقه ، لأن كلامَه بيانٌ لمفهوم قوله السابق : « لٰكن بشرط . . . » إلىٰ آخره ، **فتدبر**) .

مثال ذٰلك : (**نحو : اغزوَا ، واغزُوا**) أصله : (اغزووا) بواوين ؛ الأولىٰ لام الكلمة ، والثانية واو الضمير ، حذفت حركة اللام ؛ لأن الضمة على الواو ثقيلة ، ثم اللام لالتقاء الساكنين ، فصار : (اغزُوا) بوزن : (افْعُو) .

(**واغزي**) أصله : (اغزِويْنِ) استثقلت الكسرة على الواو فحذفت ، ثم حذفت الواو ؛ لالتقاء الساكنين بينها وبين ياء الضمير ، ثم كسرت الزاي ؛ لمناسبة الياء ، لئلا تنقلب الياء واواً ؛ لوقوعها ساكنةً بعد ضمة .

وإن اتَّصلَ بالمُعتلِّ نونُ النِّسوةِ . . بُنِيَ على السُّكونِ ؛ نحوُ : (اغزونَ ، وارمينَ ، واخشينَ) كالصَّحيحِ المُتَّصلِ بهِ النُّونُ المذكورةُ ؛ نحوُ : (قمْنَ ، واقعدْنَ) .

واعلمْ : أنَّ المُصنِّفَ لو قالَ ـ كما في « الأوضحِ » ـ : (وبناؤُهُ علىٰ ما يجزمُ به مُضارِعُهُ) . . لكانَ أحسنَ ، . . . .

وإن شئت . . قلت : نقلت حركة اللام إلىٰ ما قبلها بعد حذف حركته ، ثم حذفت ؛ لالتقاء الساكنين . انتهىٰ « ياسين » .

(**وإن اتصل بالمعتل نون النسوة . . بني على السكون ؛ نحو** : « **اغزُوْنَ ، وارميْنَ ، واخشيْنَ** » **كالصحيح المتصل به النون المذكورة**) أي : نون الإناث (**نحو : قمْنَ ، واقعدْنَ**) واضربْنَ يا هندات ، **وظاهر كلامه** : أن الصحيح المتصل به النون المذكورة مبني على السكون الظاهر لأجلها ؛ أي : لأجل النون المذكورة ، وأن السكونَ الأصلي ؛ الذي كان لأجل اتصال الفعل الصحيح بالنون . . ذهب وجاء مع الفعل المعتل . انتهىٰ « عليمي » .

(**واعلم : أن المصنف**) أي : مصنف « القطر » (**لو قال كما**) قال (**في** « **الأوضح** » : **وبناؤه**) أي : بناء الأمر (**علىٰ ما يجزم به مضارعه**) سكوناً كان أو حذفاً . . (**لكان أحْسن**) .

قال العليمي : (فدعوى الأحسنية غير حسن ، ولم يظهر لنا وجهها) .

وفيه : أن بناءه على السكون لا يظهر في أمر جمع المؤنث ؛ صحيحاً كان أو معتلاً ، فإنه مبني على السكون ، ومضارعه ليس مجزوماً ببنائه على السكون ، وكونه في محل الجزم على السكون بعيد خصوصاً في المعتل . انتهىٰ منه باختصار .

وقال الكردي : (والمراد بالمضارع هنا : المضارع ولو مفروضاً ؛ ليدخل في ذٰلك « **هلم وهات وتعال** » على القول بأنها لا مضارع لها في الخارج ، فليفرض لها مضارع ، وهو في الأخيرين واضح ، فيقال فيهما : « **تُهَاتِي** » بوزن « **تُباعي** » ، و« **تتعالىٰ** » مثل

لكنْ لمَّا ذكرَ أنَّ للماضي ثلاثةَ أحوالٍ . . أرادَ أن يذكرَ بالتَّنصيصِ أنَّ للأمرِ كذٰلكَ .

(ومنهُ) أي : مِنْ فعلِ الأمرِ : (« هَلُمَّ » في لغةِ) بني (تميمٍ) . . . .

« تتوالىٰ » ، وأما في الأول . . فمشكلٌ ؛ لخروج مضارعه والمبني من لفظه عن أوزان المضارع المألوفة .

نعم ؛ لو قيل : إن المضارع منه : « يَلُمَّ » مثل « يَمُدَّ » لأن « هلم » مركب من « ها » التنبيه و« لُمَّ » بمعنىٰ : ضم . . لم يبعد) انتهىٰ .

(**لٰكن لما ذكر**) أولاً (**أن للماضي ثلاثةَ أحوال**) : البناء على الفتح ؛ كـ (ضربَ) ، والبناء على الضم ؛ كـ (ضربُوا) ، والبناء على السكون ؛ كـ (ضربْت) . . (**أراد أن يذكر بالتنصيص**) والتصريح (**أن للأمر كذٰلك**) أي : كثلاثة أحوال الماضي في العدد ، لا في عينها ؛ يعني : البناء على السكون ؛ كـ (اضربْ) ، والبناء علىٰ حذف الآخر ؛ كـ (ارمِ ، واغزُ ، واخشَ) ، والبناء علىٰ حذف النون ؛ كـ (اضربي ، واضربا ، واضربوا ، واضربن) بحسب من أسندت هي إليه ؛ من المخاطب والمخاطبة والمخاطبَين والمخاطبين والمخاطبات .

(**ومنه** ؛ **أي** : **من فعل الأمر**) فَصَلَه عمَّا قبله بقوله : (ومنه) لأن فيه خلافاً بين الحجازيين والتميميين (**« هلم » في لغة بني تميم**) أي : علىٰ لغة تميم ؛ لأنهم استعملوه علىٰ وجه علم منه أنه فعل أمر ، فهي علىٰ لغتهم فعل أمر لا يتصرف ، ملتزم إدغامه ، واستعمل لها مضارعاً من قيلَ له : (هَلُمَّ) . . فقال : (لا أَهَلُمُّ) ،

وقيل : هي في لغة تميم : اسمٌ غلب فيه جانب الفعل ؛ لالتزام فتح ميمها والإدغام ، ولو كانت فعلاً . . لجرت مجرىٰ (رُدَّ) في جواز الضم والكسر والإظهار ؛ أي : الفك .

وأجيب عنه : بأن التزام أحد الجائزين لا يخرجها عن الفعل ، وحكى الجرمي : فتح الميم وكسرها عن بعض بني تميم ، وإذا اتصل بها هاء الغائب ؛ نحو : (هلمه) . .

المُلحقِينَ بها الضَّمائرَ بحسبِ مَنْ هيَ مُسنَدةٌ إليهِ ؛ نحوُ : (هلمَّ يا زيدُ ، وهلمِّي يا هندُ ، وهلمَّا يا زيدانِ ، وهلمُّوا يا زيدونَ ، وهلْمُمْنَ يا هنداتُ) .

وأمَّا أهلُ الحجازِ . . فهيَ عندَهُم اسمُ فعلٍ لازمَ طريقةً واحدةً ، لا يختلفُ بحسبِ مَنْ أُسنِدَ إليهِ ، وبلغتِهِم جاءَ التَّنزيلُ ؛ نحوُ : ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ﴾ ، ﴿ وَٱلْقَآئِلِينَ . . . . .

لم تُضم ، بل تُفتح أيضاً ، وكذا إذا اتصل بها ساكن ؛ نحو : (هلم الرجل) ، ولا ينافي اسميتها لحوق الضمائر البارزة لها ؛ لما مر في عسىٰ وليس ، (**المُلحِقِينَ بها الضمائرَ**) البارزة (**بحسب**) واعتبار (**من هي**) أي : هلمَّ (**مُسندةٌ إليه**) وفي بعض النسخ : (بحسب من أسند إليه) **والأولىٰ** أن يقال : (بحسب من أُسندت هي إليه) لأن (أسندت) صلة جارية علىٰ غير من هي له ، وهي كالنعت في حكم إبراز ضميره حينئذ . انتهىٰ « كردي » .

مثالها في إسنادها إلى المخاطب : (**نحو : هلم يا زيد ، و**) في إسنادها إلى المخاطبة : (**هلمي يا هند ، و**) في إسنادها إلى المخاطبين : (**هلما يا زيدان**) وفي إسنادها إلى المخاطبتين : هلما يا هندان (و) في إسنادها إلىٰ جمع الذكور : (**هلموا يا زيدون ، و**) إلىٰ جمع الإناث : (**هَلْمُمْنَ يا هندات**) .

(**وأما أهل الحجاز . . فهي**) أي : فهلم (**عندهم اسم فعل**) أمر (**لازم**) يلزم (**طريقة واحدة لا يختلف**) لفظه (**بحسب**) أي : باعتبار اختلاف حال (**من أُسنِد**) هو (**إليه**) ، إفراداً وتثنية وجمعاً ، ذكورة وأنوثة (**وبِلُغتِهم**) أي : وعلىٰ لغة أهل الحجاز (**جاء**) ونزل (**التنزيل**) أي : القرآن المنزل من السماء ، مثال ذلك التنزيل : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ **قُلْ هَلُمَّ** ﴾) أي : أحضروا أيها المشركون (﴿ **شُهَدَآءَكُمُ** ﴾)(١) ؛ أي شركاءكم الذين يشهدون لكم أن مع الله آلهة أخرىٰ إن كان لله عز وجل شركاء في ألوهيته ، ونحو قوله عز وجل : (﴿ **وَ** ﴾) اذكر يا محمد شأنَ المشركين (﴿ **ٱلْقَآئِلِينَ**

---

(١) سورة الأنعام : (١٥٠) .

﴿ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ .

(و) كذا (هاتِ) بكسرِ التَّاءِ ، ما لَمْ يتَّصلْ بهِ ضميرُ جماعةِ المُذكَّرينَ . . فيُضَمُّ ؛ نحوُ : (هاتوا) .

(و« تعالَ » بفتحِ اللَّامِ) لا غيرُ (في الأصحّ) أيِ : الصَّحيحِ . . . .

﴿ لِإِخْوَٰنِهِمْ ﴾) نسباً الذين آمنوا معك (﴿ هَلُمَّ ﴾) أي : ائتوا (﴿ إِلَيْنَا ﴾)(1) نعبد معاً ما يعبد آباؤنا ، واتركوا إلـٰه محمد صلى الله عليه وسلم .

قال العليمي : (نبه المصنف ـ يعني : ابن هشام في « شرحه علىٰ قطر الندىٰ » ـ علىٰ أنه تبين من هاتين الآيتين : أن « هلم » تستعمل قاصرة ومتعدية ، فإن كانت بمعنىٰ : قرب وأحضر . . فهي متعدية ، وإن كانت بمعنىٰ : أقبل . . فهي لازمة ، وقد تتعدىٰ باللام ؛ نحو : هلم للثريد) .

(وكذا) أي : وكهـٰذا المذكور من هلم (هات) أشار بقوله : (كذا) إلىٰ أن قوله في الأصح عائد إلىٰ (هات وتعال) فقط ، لا إلىٰ (هلم) .

وقوله الآتي بعد قول المصنف : (على الأصح) صريح في ذٰلك ، لـٰكن قد عرف مما مرَّ ثبوت الخلاف فيها ـ أي : في الثلاثة ـ عند النحويين في لغة تميم ، وحينئذٍ : فقول المصنف (في الأصح) راجعٌ للجميع ؛ كما أشرنا إليه عند قوله : (ومنه) .

قال الرضي : (« هات » بمعنىٰ : أعط ، وتتصرف بحسب المأمور ؛ إفراداً وتثنيةً وجمعاً ، وتذكيراً وتأنيثاً ، تقول : « هاتِ ، هاتيا ، هاتوا ، هاتي ، هاتيا ، هاتين » ، وتصرفه دليل فعليته ، ولـٰكن تصرفه غير تام) ، وهو (بكسر التاء) فقول بعضهم : (هاتَ) بالفتح لحن (ما لم يتصل به ضمير جماعة المذكرين فيضم ؛ نحو : هاتُوا) للمناسبة ، فيبنىٰ علىٰ حذف النون (و) من فعل الأمر أيضاً : (« تعالَ » بفتح اللام لا غير) الفتحِ جائزاً فيه (في الأصح ؛ أي :) على (الصحيح) لضعف مقابله ، وإنما قلنا : (هاتِ

---

(1) سورة الأحزاب : (١٨) .

لدلالتِهِما على الطَّلبِ ، وقبولِهِما معَ ذٰلكَ ياءَ المُخاطَبَةِ ؛ كـ (هاتِي وتعالَي) ؛ فإن أمرتَ بهِما مُذكَّراً . . كانَ بناؤُهُما علىٰ حذفِ حرفِ العلَّةِ فتقولُ : (هاتِ وتعالَ) كـ (ارمِ واخشَ) ، وإن أمرتَ بهِما مؤنَّثاً . . كانَ بناؤُهُما علىٰ حذفِ النُّونِ فتقولُ : (هاتِي وتعالَي) كـ (ارمِي واخشَي) إذ بناءُ الأمرِ علىٰ ما يُجزَمُ بهِ مضارِعُهُ ، . . . .

وتَعالَ) فعلَي أمر (**لدلالتهما على الطلب ، وقبولهما مع ذٰلك**) أي : مع دلالتهما على الطلب (**ياء المخاطبة ؛ كـ**) قولك فيهما : (**هاتي**) أي : (أعطي يا هند) بكسر التاء (**وتعالَي**) يا دعد ـ بفتح اللام ـ أصله : (تعالوي) ، قلبت الواو ياءً ؛ لوقوعها رابعة مع عدم انضمام ما قبلها ، فبقي (تعاليي) بياءين ، حذفت كسرة الياء الأولىٰ ؛ للاستثقال ، والياء ؛ لالتقاء الساكنين بينها وبين ياء الضمير . انتهىٰ « ياسين » .

(**فإن أمرت بهما**) أي : بـ (هاتِ وتعالَ) مفرداً (**مذكراً . . كان بناؤهما علىٰ حذف حرف العلة**) وهي الياء في الأول ، والألف في الثاني (**فتقول : هاتِ**) أي : أعطني يا زيد (**وتعالَ**) أي : أقبل إلي يا عمرو (**كـ**) ما تقول في أمر المذكر : (**ارمِ**) القوسَ يا زيد (**واخشَ**) العدوَّ يا عمرو ؛ أي : إن لم تباشرهما نون التوكيد لفظاً أو تقديراً ، وإلا . . كان بناؤهما على الفتح فتقول : هاتينَ يا زيد ، وتعالَينَ يا عمرو (**وإن أمرت بهما**) مفرداً (**مؤنثاً . . كان بناؤهما علىٰ حذف النون**) كالمثنىٰ والجمع المذكر (**فتقول : « هاتي وتعالي » كـ « ارمي واخشَي »**) ، وأما إذا أمرت بهما جمع مؤنث . . فإنهما يبنيان على السكون ؛ نحو : (فتعالَين) و(هاتين يا هندات) ، ومثل المفرد في البناء علىٰ حذف النون إذا أمرت بهما مثنىً مطلقاً ، أو جمع مذكر ؛ نحو : (تعاليا) و(هاتيا يا زيدان) أو (يا هندان) في المثنىٰ ، و(هاتوا ، وتعالوا) في جمع المذكر ، ولو قال : وحكم بنائهما عُلِم من حكم بناء المعتل . . كان أولىٰ وأخصر . انتهىٰ « عليمي » .

وإنما قلنا : جميع ما ذكرنا فيهما ؛ أي : في هات وتعال (**إذ بناء الأمر علىٰ ما يجزم به مضارعه**) .

وقيلَ : إنَّهُما اسما فعلَينِ .

وأشارَ إلى القسمِ الثَّالثِ بقولِهِ : (ومُضارِعٌ) وهوَ : ما دلَّ وضعاً . . . .

ثم ذكر الشارح مقابل الأصح السابق فقال : (**وقيل : إنهما**) أي : إن هات وتعال (**اسما فعلين**) لأمر ، قاله الزمخشري ؛ للزومهما الأمر ، ولحوق الضمائر بهما ؛ لقوة مشابهتهما لفظاً للأفعال ، فألحقا بها .

واعترض : بأنه يدل علىٰ أن (هاتِ) لا تستعمل إلا علىٰ صيغة الأمر ، وليس كذٰلك ؛ فإنه يقال فيه : (هاتي) للماضي ؛ كـ (عاطي) ، وتصريفه كتصريفه ، ويدخل عليه من علامات الأفعال ما يدخل عليها قال الشاعر : (من الرجز)

لله مـــا يــعــطــي ومــا يــهــاتــي

أي : يأخذ . انتهىٰ منه .

وعبارة الكردي : قوله : (**وقيل : إنهما اسما فعلين**) أي : اسمان لـ (ناول ، وأقبل) ، وقائل ذٰلك : الزمخشري وجماعة ، وذهبوا إلىٰ ذٰلك فيهما ؛ للزومهما الأمر ، وعلىٰ هٰذا : فلحوق الضمائر بهما دون سائر أسماء الأفعال ؛ لقوةِ شبهها لفظاً لـ (تفعلي) ، الأمرِ مِنْ بابي المفاعلةِ والتفاعلِ من الناقص ؛ كـ (ناج يا زيد وتَصَابَ) ، فألحقا بهما في ذٰلك . انتهىٰ منه .

الفعل المضارع

(**وأشار**) المصنف (**إلى القسم الثالث**) من الأفعال (**بقوله : ومضارع ؛ وهو**) أي : المضارع (**ما دل وضعاً**) احترز بقيد (الوضع) من دلالة نحو اسم الفاعل على الحدث ؛ لأنها عارضة في الاستعمال وليست ملحوظةً للواضع في الوضع ، ومن نحو : (إن جئتني . . أكرمتك) من كل فعل ماض وقع في جواب الشرط ؛ لأن دلالته على المستقبل عارضة بسبب أداة الشرط ، لا بالوضع . انتهىٰ « كردي » .

علىٰ حدثٍ وزمانٍ غيرِ مُنْقَضٍ ؛ حاضراً كانَ أو مُستَقْبلاً ، وسُمِّيَ مُضارِعاً : مِنَ المُضارَعَةِ ؛ . . . .

أي : فعل فُهِم منه بحسب الوضع ما ذكر من غير احتياج إلىٰ ذكر شيء معه . انتهىٰ « ياسين » .

(**علىٰ حدث وزمان غير منقض**) أخرج به الماضي ، وقوله : (**حاضراً كان**) ذٰلك الزمن (**أو مستقبَلاً**) من تمام الحد ، أخرج به : الأمر ؛ فإنه بالنسبة إلى المقصود منه مستقبَل أبداً ـ كما مر ـ بخلاف المضارع ؛ فإنه موضوع بالاشتراك بينهما ، كما هو مذهب الجمهور ، **وقيل** : حقيقة في الحاضر ؛ بدليل : حمله عليه عند التجرد من القرائن ، وهٰذا شأن الحقيقة ، مجاز في المستقبل . انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**حاضراً كان أو مستقبلاً**) اسم (كان) مستتر فيها ، يرجع للزمان ، و(حاضراً) : خبر مقدم لها ، وقوله : (أو مستقبلاً) عاطف ومعطوف علىٰ (حاضراً) .

والمراد بالحاضر : الحالُّ ؛ وهو : زمان التكلم ، **وحقيقته** : أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل مع جزء الحاضر .

وليس المراد منه عند النحاة : الآن ؛ وهو : الزمان الفاصل بين الزمانين الماضي والمستقبل .

وظاهر كلامه : أن المضارع من قبيل المشترك ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، وأيدوه : بأن إطلاقه علىٰ كل منهما لا يحتاج إلىٰ مسوغ ، بخلاف إطلاقه على الماضي ، فإنه مجاز ؛ لتوقفه علىٰ مسوغ .

واختار بعض المحققين ، أنه حقيقة في الحال ، مجاز في الاستقبال ؛ لأنه إذا تجرد عن القرائن . . لم يُحمَل إلا على الحال ، ولم يصرف إلى الاستقبال إلا بقرينة ، وهٰذا شأن الحقيقة والمجاز . انتهىٰ « عليمي » .

(**وسمي مضارعاً ؛ من المضارعة**) أي : لا من المراضعة كما زعمه ابن عصفور

وهيَ : المُشابَهَةُ ؛ لِمُشابَهتِهِ الاسمَ في أنَّ كلّاً منهُما يطرأُ عليهِ بعدَ التَّركيبِ معانٍ مُختلِفةٌ تتعاقبُ علىٰ صيغةٍ واحدةٍ ، . . . .

(**وهي**) يعني : المضارعة (**المشابهة**) أي : لا المشاركة في الضرع في الرضاع كما قيل (**لمشابهته الاسم في أن كلاً منهما**) أي : كلاً من الاسم والمضارع ، وهٰذا ما يؤخذ من عبارة « التسهيل » (**يطرأ عليه بعد التركيب**) احترز بهٰذا القيد : عن المعاني الإفرادية ، فلا يرد أن نحو (من) يحتمل معاني ؛ كبيان الجنس والتبعيض والابتداء ، وأن الالتباس يحصل في بعض الحروف ؛ كلام الأمر ولام (كي) لأن صورتهما واحدة والمعنىٰ مختلف ، وكذا (لا) في النفي ، و(لا) في النهي ، ولا حاجة إلى الجواب : بأن الفرق يحصل بتقدم العامل علىٰ لام (كي) ، ووقوع لام الأمر ابتداءً ، وأنه يؤتىٰ بغير (لا) من أدوات النفي إذا خيف التباسها بـ (لا) الناهية ؛ لأن هٰذه التباس في المعاني الإفرادية ، وما في المقام التباس في المعاني التركيبية ، فلا التباس بينهما . انتهىٰ « ياسين » .

(**معان مختلفة تتعاقب علىٰ صيغة واحدة**) وذٰلك في الاسم ؛ نحو : (ما أحسن زيد) ، وفي الفعل ؛ نحو : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) فإن كلاً من التركيبين محتمل لمعانٍ تقريرها واضح . انتهىٰ « ياسين » .

وأوضح الكردي تلك المعاني المختلفة المتعاقبة علىٰ صيغة واحدة بقوله : (وتلك المعاني المتعاقبة على الاسم ؛ كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، كقولك : « ما أحسن زيد » ببناء « أحسن وزيد » على السكون ، فلا يدرىٰ : هل « أحسن » فعل ماض ، و« زيد » فاعل ، و« ما » نافية ، والمعنىٰ حينئذٍ : « ما أحسن زيد بل أساء » ، أو « أحسن » فعل تعجب ، و« زيداً » مفعول ، أو « أحسن » اسم تفضيل ، و« زيد » مضاف إليه لاسم التفضيل ، والمعنىٰ : أي شيء جعل زيداً حسناً ، أو أي شيء من أجزائه أحسن وأجمل .

و« ما » علىٰ هٰذين الوجهين تعجبية ، أو استفهامية في محل الرفع مبتدأ .

. . . .

والمعاني المختلفة المتعاقبة على المضارع ؛ كما في قولك : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » فإنه يحتمل : النهي عن كل واحد من الفعلين مطلقاً ، والنهي عن الجمع بينهما ، والنهي عن الأول دون الثاني ؛ وهٰذه معان مختلفة ، ليست بفاعلية ولا مفعولية ولا إضافة ، ولا يخفىٰ حصول اللبس بين الفعلين لو ترك إعرابهما ، لٰكن الإعراب يتعين في الاسم طريقاً لدفع اللبس ؛ كإعراب « زيد » بالرفع والنصب والجر في « ما أحسن زيد » علىٰ ما مر ، فتمايزت فيه الفاعلية والمفعولية والإضافة ، ولا يتعين الإعراب في الفعل طريقاً لرفع اللبس ؛ لوجود طريق آخر إلىٰ رفع الإلباس فيه .

قال الدماميني في « شرح التسهيل » : **وبيانه** : أن الإلباس قد يندفع بالإعراب فيه ؛ كما يتعين قولك : « لا تأكلِ السمك ، وتشربِ اللبن » بجزم الفعلين ؛ للنهي عن كل واحد منهما .

و« لا تأكلِ السمك ، وتشربَ اللبن » بجزم الأول ونصب الثاني في النهي عن الجمع بينهما .

و« لا تأكلِ السمك ، وتشربُ اللبن » بجزم الأول ورفع الثاني في النهي عن الأول خاصة .

وقد يندفع الإلباس بغير الأول ؛ كما إذا قلت : « لا يكن منك أكل سمك ، ولا شرب لبن » فيكون نهياً عن كل منهما .

و« لا تأكل السمك شارباً للبن » فيكون نهياً عن الجمع بينهما .

و« لا يكن منك أكل سمك وتشرب اللبن » فيكون نهياً عن الأول فقط .

فلما لم يكن عن إعراب الاسم محيص في إزالة اللبس . . استحق أن يكون الإعراب فيه أصلاً ، ولما كانت ثَمَّ مندوحة عن إعراب الفعل في إزالة اللبس . . نزل

وقضيَّةُ ذٰلكَ : الاشتراكُ في الإعرابِ ، لٰكنْ لمَّا كانَتِ المَعانِي المُتعاقِبَةُ على الاسمِ لا يميِّزُها إلَّا الإعرابُ ، وعلى المُضارِعِ يميِّزُها غيرُهُ أيضاً . . كانَ الاسمُ أشدَّ احتياجاً إلى الإعرابِ مِنَ المُضارِعِ ، فجُعِلَ الإعرابُ أصلاً فيهِ ، فرعاً في المُضارِعِ .

عن الرتبة المتقدمة ، فجعل فرعاً فيه لا أصلاً ؛ **هٰذا أحسن تقرير ظهر لي في حل ما في هٰذا المقام** . انتهىٰ ما ذكره الدماميني) .

(**وقضية ذٰلك**) المذكور من التقريرات : (**الاشتراك**) بينهما (**في الإعراب**) علىٰ طريق الأصالة (**لٰكن لما كانت المعاني المتعاقبة على الاسم لا يميزها إلا الإعراب**) أي : لا يميز بعضها عن بعض إلا الإعراب (و) المعاني المتعاقبة (**على المضارع يميزها غيره**) أي : غير الإعراب ؛ كإظهار العوامل المقدرة من (أن) في النصب ، و(لا) الناهية في الجزم ، والقطع في الرفع (**أيضاً**) أي : كما يميزها الإعراب ، **لٰكن أورد عليه** : أنه يمكن تمييز كل من النفي والاستفهام والتعجب من غيره ؛ كأن يقال : (ما أحسنَ إلي زيدٌ بشيء) في النفي .

و(ما أحسنُ زيدٍ ، عينه أم أنفه ؟) في الاستفهام .

و(ما أحسنَ زيداً علىٰ غيره !!) في التعجب .

ولهٰذا : كان الحق أن توارد المعاني المقتضية لإعراب الاسم إنما هي الفاعلية والمفعولية والإضافة . انتهىٰ « عليمي » .

(**كان الاسم أشد احتياجاً إلى الإعراب من المضارع ، فجعل الإعراب أصلاً فيه**) أي : في الاسم (**فرعاً في المضارع**) هٰذا ـ أي : أصالة الإعراب في الاسم ـ قول البصريين ، وقال الكوفيون : أصل فيهما ، وقال بعض المتأخرين : أصل في الفعل ؛ لوجوده فيه بغير سبب ، فهو لذاته ، بخلاف الاسم ؛ فهو فرع فيه .

قال الكردي : (والقول الأول ـ أعني مذهب البصريين ـ هو الأرجح عند الحُذَّاق ، قاله الدماميني) .

وما قِيلَ : مِنْ أنَّ العلَّةَ في التَّسميةِ : مشابهتُهُ للاسمِ في الإبهامِ ، والتَّخصيصِ ، وقبولِ (لامِ) الابتداءِ ، والجريانِ علىٰ حركاتِ اسمِ الفاعلِ وسكناتِهِ . . . .

(**وما قيل : من أن العلة في التسمية**) أي : في تسميته مضارعاً : (**مشابهتُه للاسم في الإبهام**) هو بالباء الموحدة ، وذٰلك في نحو : (زيد يضرب) فإنه مبهم يحتمل الحال ويحتمل الاستقبال ؛ أي : عند من يقول : إنه موضوع علىٰ سبيل الاشتراك ؛ كما أن (رجلاً) يحتمل (زيداً) و(عمراً) علىٰ سبيل البدلية (**والتخصيص**) أي : كما في نحو : (سيضرب) فإن السين يَخُصُّه بالاستقبال بعد أن كان محتملاً له وللحال ؛ كما أن (أل) المعرفة يخص دخولها في نحو : (الرجل) بعد أن كان محتملاً لكل رجل علىٰ سبيل البدلية .

(**وقبول لام الابتداء**) فتقول : (إن زيداً ليقوم) كما تقول : إن زيداً لقائم .

(**والجريان علىٰ حركات اسم الفاعل وسكناته**) أي : جريانه علىٰ ذٰلك ؛ فإن (يضرب) علىٰ وزن اسم فاعله ؛ وهو (ضارب) ، و(يستخرج) علىٰ وزن اسم فاعله ؛ وهو (مستخرج) لأن المراد : مطلق الحركات لا خصوصها ، فلا يضر فتح الأول في يستخرج مثلاً ، وضمه في مستخرج . انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (قوله : « **في الإبهام والتخصيص** » لأن الاسم يكون مبهماً بالتنكير ، ويتخصص بالتعريف ، والمضارع يحتمل الحال والاستقبال ، ويتخصص للزمان المستقبل بنحو : السين وسوف) .

« **وقبول لام الابتداء** » لأن لام الابتداء تدخل على الاسم ؛ نحو : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ ﴾[1] ، وعلى الفعل ؛ نحو : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ ﴾[2] .

قوله : « والجريان علىٰ حركات اسم الفاعل . . . » إلىٰ آخره ، المراد : مطلق الحركات لا شخصها ، فيدخل نحو « يقتل » بالنسبة إلى اسم فاعله ، والمراد : الجريان

---

(١) سورة آل عمران : (١٣) .

(٢) سورة النحل : (١٢٤) .

فردَّهُ ابنُ مالكٍ ؛ في « شرحِ التَّسهيلِ » .

(ويعرفُ) أي : يتميَّزُ عن قسيمَيهِ (بلَمْ) أي : بدخولِها عليهِ ؛ نحوُ : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ .

لفظاً أو تقديراً ؛ ليدخل « يقوم » بالنسبة لـ « قائم » لأن أصل « يقوم » : يقوم ـ بسكون القاف وضم الواو ـ فنقلت الحركة من الواو للساكن الصحيح قبلها) .

قوله : (فرده) أي : رد ما قيل في علة التسمية من المشابهة بالاسم : محمد (**بن مالك**) خبر لقوله : وما قيل (**في « شرح التسهيل »**) وفيه : إن ابن مالك لم يرده من جهة أنه علة في التسمية ، وإنما رده من جهة أنه علة لإعرابه فقال : أما الأول والثاني . . فلأن الماضي يقبلهما ، تقول : زيد ذهب ، فيحتمل : قرب الذهاب وبعده ، فإذا أدخلت عليه (قد) . . فقد تخصص .

وأما الثالث . . فلأن الاسم والماضي يشتركان في قبول اللام إذا وقعا جواباً لـ (لو) .

وأما الرابع . . فليس بمطرد ، ولو سلم . . فالماضي يجري أيضاً على الاسم ، كفرح فهو فَرِح ، وأشر فهو أشِر ، وغلب غلباً ، وجلب جلباً . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

(**ويعرف**) أي : المضارع (**أي : يتميز عن قسيميه**) الماضي والأمر (**بـ « لم »** **أي : بدخولها عليه**) أي : بصحة دخولها عليه ، **والمراد بها** : استقامة المعنىٰ معها ، وعدم الامتناع بحسب اللغة ، ولا خفاء في إمكان معرفة ذٰلك بدون معرفة أن ما دخلت عليه مضارع ، فلا دور في تعريف المضارع بها ، وإنما مثل بـ (لم) واقتصر عليها ؛ لأنها أشهر علامات المضارع ، ولأنها أم حروف الجوازم .

مثالها : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لَمْ يَلِدْ ﴾) أصله : لم يولد ، حذفت الواو ، لوقوعها بين عدوتيها : الفتحة والكسرة اللازمة ، **والمراد** : نفي الأولاد عنه عز وجل ، **والمراد في** (﴿ وَلَمْ يُولَدْ ﴾)[1] : نفي الوالدين عنه .

---

(١) سورة الإخلاص : (٣) .

وممَّا يميَّزُ بهِ أيضاً : دخولُ حرفِ التَّنفيسِ عليهِ ؛ كـ (سوفَ) ، وكذا : دخولُ (اللَّامِ) أو (لا) الطَّلبيَّتَينِ ، وإنَّما اقتصرَ المُصنِّفُ علىٰ (لَمْ) كابنِ مالكٍ في « ألفيَّتِهِ » . . . . .

(**ومما يميز به**) أي : ومن العلامات التي يميز بها المضارع عن قسيميه (**أيضاً**) أي : كما ميز بلم (**دخول حرف التنفيس عليه**) أي : على المضارع ؛ أي : حرف يدل علىٰ تأخر الحدث المفهوم من الفعل إلى المستقبَل (**كـ « سوف »**) وهو : حرف يدل على استقبال الحدث البعيد ، و(**السين**) وهو : حرف يدل على استقبال الحدث القريب .

وإنما دل (سوف) على البعيد و(السين) على القريب ؛ لأن زيادة المبنىٰ تدل علىٰ زيادة المعنىٰ غالباً .

وأشار بالكاف في قوله : (كـ « سوف ») إلىٰ (سَوْ ، وسِي ، وسَفَ) وإلى السين أيضاً وهل هٰذه فروع لـ (سوف) أم أصل برأسها ؟ فيه خلاف . انتهىٰ « كردي » .

(**وكذا دخول اللام**) أي : لام الأمر ـ وهو : طلب الفعل ـ على المضارع يكون علامة عليه ؛ نحو : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ﴾ [1] ، (**أو**) دخول (**لا**) الناهية عليه يكون علامةً له ، **والنهي** : طلب الكف ؛ نحو : لا تخف ، ولا تحزن ، (**الطلبيتين**) صفة لـ (لام) الأمر و(لا) الناهية ؛ أي : الموضوعتين لطلب الفعل والكف ؛ سواء استعملا فيه ، أو في غيره ؛ كالدعاء ، كقوله : ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ [2] ، أو ﴿ لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾ [3] .

وانظر في التثنية : هل هي من باب التغليب ، أو يكفي الاشتراك في مطلق الطلب . انتهىٰ « ياسين » .

(**وإنما اقتصر المصنف علىٰ « لم » كـ**) ما اقتصر عليها (**ابن مالك في « ألفيته »**)

---

(١) سورة الطلاق : (٧) .

(٢) سورة الزخرف : (٧٧) .

(٣) سورة البقرة : (٢٨٦) .

لأنَّ لها امتزاجاً بالفعلِ بتغييرِ معناهُ إلى الماضي ؛ حتَّىٰ صارَتْ كجزئِهِ ، قالَهُ الرَّضيُّ .

(وافتتاحُهُ) بالرَّفعِ على الابتداءِ ؛ كما هوَ قضيَّةُ كلامِهِ في « الشَّرحِ » . . يكونُ (بحرفٍ) واحدٍ زائدٍ (مِنْ) أحرفِ (نأيتُ) أي : بعدتُ ، أو (أنيتُ) أي : أدركتُ . . .

لأن لها) أي : للم (**امتزاجاً**) واختلاطاً (**بالفعل**) من حيث المعنىٰ (**بتغيير معناه**) أي : بقلب معنى الفعل من الاستقبال (**إلى الماضي ، حتىٰ صارت**) لَمْ (**كجزئه**) أي : كجزء الفعل في الامتزاج (**قاله الرضي**) .

وقوله : (**وافتتاحه بالرفع على الابتداء**) وخبر المبتدأ قوله : (بحرف من « نأيت ») ، ولولا كلام الشارح هـٰذا . . أمكن جره عطفاً علىٰ (لم) ليكون علامة أخرىٰ (**كما هو**) أي : كما عطفه علىٰ لم (**قضية كلامه**) أي : مقتضىٰ كلام المصنف (**في** « **الشرح** ») علىٰ « قطر الندى » ، الذي سماه بـ « النكات » حيث قال فيه : (فلما فرغت من ذكر علامات الأمر . . ثلثت بالمضارع ، فذكرت أن علامته : أن يصلح دخول « لم » عليه ، وذكرت أنه لا بد أن يكون في أوله حرف من حروف « نأيت » . . .) إلىٰ آخره .

فكلامه هـٰذا يقتضي الاستئناف بالافتتاح ، لا العطف علىٰ (لم) .

وعبارة الكردي : قوله : (**بالرفع على الابتداء**) أي : لا بالجر عطفاً علىٰ (لم) لأن حروف (نأيت) ليست من خاصة المضارع ، فلا يعرف به ؛ لأنها تدخل على الماضي ، ثم ذكر المصنف خبر المبتدأ بقوله : أي : وافتتاح المضارع (**يكون بحرف**) .

وقوله : (**واحد**) توكيد لحرف ؛ لأن الابتداء لا يكون إلا بحرف واحد .

وقوله : (**زائد**) صفة لـ (واحد) أي : زائد علىٰ أصول الكلمة وبنيتها (**من أحرف**) أربعة مجموعة في كلمة (**نأيت**) بتقديم النون (**أي : بعدت**) عن المقصود (**أو**) في أحرف أربعة مجموعة في كلمة (**أنيت**) بتقديم الهمزة (**أي : أدركت**) المقصود ، وهـٰذه أحسن تفاؤلاً من الأولىٰ ؛ لدلالتها علىٰ نيل المراد .

(نحوُ) قولِكَ : (نقومُ ، وأقومُ ، ويقومُ) زيدٌ ، (وتقومُ) يا عمرُو ، ولَـمْ يذكرْ هٰذهِ الأحرفَ ليُعرِّفَ بها المُضارِعَ ؛ لوجودِها في أوَّلِ الماضي ، وإنَّما ذكرَها ؛ تمهيداً للحكمِ الَّذي بعدَها ، كما سيأتي .

ومِنَ النُّحاةِ مَنْ جعلَ افتتاحَهُ بأحدِها مِنْ علاماتِهِ أيضاً ، وهوَ ظاهرُ كلامِ المُصنِّفِ ،

وفي « الكردي » : قوله : (زائد) احتراز من نحو : (نصرَ ونرجسَ) ، ومعنىٰ (أنيت) بالهمزة : أدركت المقصود ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ [1] ، ومثله : أتين ونأتي .

مثالها ؛ أي : مثال النون من حروف نأيت : (**نحو قولك** : **نقوم**) مسنداً إلىٰ جماعة المتكلمين (و) نحو : (**أقوم**) مسنداً إلى المتكلم وحده (و) نحو : (**يقوم زيد**) مسنداً إلى المفرد الغائب (و) نحو : (**تقوم يا عمرو**) مسنداً إلى المفرد المخاطب .

(**ولم يذكر**) المصنف (**هٰذه الأحرف ليعرف بها المضارع**) عن قسيميه ؛ لأنها مختصة بالمضارع ، وإنما قلنا : ليست مختصة بالمضارع (**لوجودها**) أي : لوجود هٰذه الأربعة الأحرف (**في أول الماضي**) أيضاً ؛ نحو : أكرمَ ، ونرجسَ ، ويرنأَ ، وتعلَّمَ .

(**وإنما ذكرها**) هنا بأمثلتها : (**تمهيداً**) وتوطئة (**للحكم الذي**) يذكره (**بعدها**) أي : بعد هٰذه الأحرف ؛ وهو قوله الآتي : (ويضم أوله . . .) إلىٰ آخره (**كما سيأتي**) ذٰلك الحكم قريباً إن شاء الله تعالىٰ .

(**ومن النحاة من جعل افتتاحه**) أي : افتتاح المضارع (**بأحدها**) أي : بأحد هٰذه الأحرف الأربعة (**من علاماته**) أي : من علامة كون الكلمة مضارعاً (**أيضاً**) أي : كما أن (لم) جعلت من علاماته ، وهٰذا مذهب سيبويه والبصريين (**وهو**) أي : كون هٰذه الأحرف علامة للمضارع (**ظاهر كلام المصنف**) في « متنه » حيث قال

---

(١) سورة الحديد : (١٦) .

بل قيلَ : إنَّ التَّمييزَ بها أَولىٰ مِنْ التَّمييزِ بـ (لَـمْ) لعدمِ انفكاكِها عنهُ ، ولاتِّصالِها بهِ ، وللتَّنصيصِ علىٰ جميعِ أمثلتِهِ ، بخلافِ (لَـمْ) ، وعليها اقتصرَ ابنُ مالكٍ في « التَّسهيلِ » ، وعليهِ : فيُشترَطُ في الهمزةِ : أن تكونَ للمُتكلِّمِ وحدَهُ ، . . . .

فيما سيق آنفاً : وافتتاحه يكون بحرف من حروف نأيت (**بل قيل : إن التمييز**) أي : تمييز المضارع عن قسيميه (**بها**) أي : بهٰذه الأحرف (**أولىٰ**) وأصح (**من التمييز**) أي : من تمييزه (**بـ « لم »** ، **لعدم انفكاكها**) أي : لعدم انفكاك هٰذه الأحرف وانفصالها (**عنه**) أي : عن المضارع لفظاً ، وأما نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ ﴾[1] ، و﴿ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾[2] ، و﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾[3] . . **فالصحيح** ـ وهو مذهب سيبويه ـ : أن المحذوف هو التاء الثانية ، لا تاء المضارعة ؛ كما قيل .

(**ولاتصالها**) أي : ولاتصال حروف المضارعة (**به**) أي : بالمضارع خطاً ؛ علىٰ أنها كالجزء منه (**وللتنصيص**) أي : وللتصريح في كلامهم (**علىٰ جميع أمثلته**) أي : جميع أمثلة المضارع مع اتصاله بأحرف المضارعة (**بخلاف « لم »**) في جميع ذٰلك من الاتصال بالمضارع خطاً ؛ لأنها منفصلة عنه خطاً ، ومنفكة من بعض كلمات المضارع لا تذكر معه ، (**وعليها**) أي : وعلىٰ ذكر حروف (أنيت) في علامة المضارع (**اقتصر ابن مالك في « التسهيل » وعليه**) أي : وعلىٰ جعلها علامة للمضارع (**فيشترط في الهمزة**) في كونها علامة للمضارع : (**أن تكون للمتكلم وحده**) .

وعبارة الكردي هنا : قوله : (وعليه) أي : علىٰ جعل افتتاح المضارع بأحدها من علاماته .

والفاء في قوله : (فيشترط في الهمزة : أن تكون للمتكلم وحده) رابطة لجواب (إذا) المقدرة المفهومة من السياق ، تقديره : وإذا جرينا علىٰ جعل افتتاح المضارع

---

(١) سورة عبس : (٦) .
(٢) سورة الليل : (١٤) .
(٣) سورة القدر : (٤) .

وفي النُّونِ : أن تكونَ للمُتكلِّمِ ومَنْ معهُ ، **أو** للمُعظِّمِ نفسَهُ ولوِ ادِّعاءً ، . . . .

بأحدها . . فيشترط في الهمزة : أن تكون للمتكلم وحده ؛ أي : مذكراً كان أو مؤنثاً . انتهىٰ منه ، **والمراد** : لتكلم المتكلم ، **فاندفع ما قيل** : الصواب أن يقول : للتكلم مع الانفراد ، وقس عليه ما بعده ؛ لأن ما ذكره يوجب صدق حد الضمير علىٰ أحرف المضارعة ، واحترز به عن همزة لا تكون للمتكلم ؛ نحو : أقامَ وأكرمَ . انتهىٰ « عليمي » .

فإن قيل لك : ما تقول في (أخفي) من قوله تعالىٰ : ﴿ فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم ﴾ (١) .

فقل : من سكن الياء . . فهو عنده مضارع ، ومن فتحها . . فماضٍ عنده .

وقوله : (**وحده**) حال من المتكلم ؛ لتأويله بالنكرة ، أي : منفرداً ، أو التعريف فيه للعهد الذهني ، والمعهود ذهناً نكرة في المعنىٰ ، فيعامل معاملتها ؛ أو مفعول مطلق للحال المقدرة ؛ أي : يتوحد المتكلم بكون الهمزة له توحداً ، أو نصب على الظرفية ؛ بمعنىٰ : في حال وحدته لا مع غيره .

(و) يشترط (**في النون : أن تكون للمتكلم**) أي : لتكلم المتكلم (و) لتكلم (**من معه أو لـ**) تكلم المتكلم (**المعظم نفسه ولو**) كان تعظيمه نفسه (**ادعاءً**) **والادعاء** : دعوى استحقاق ما ليس حقاً له ؛ كقول فرعون لموسىٰ : ﴿ أَلَمۡ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدٗا ﴾ (٢) .

قوله : (**للمتكلم ومن معه**) الظاهر من هـٰذه العبارة : أن الموضوع له مجموع المتكلم ومن معه ، بخلاف من عبر بقوله : للمتكلم مع غيره .

قال الدماميني : (**والذي يظهر** : أن النون في هـٰذا المقام للمتكلم ومن يشركه في

---

(١) سورة السجدة : (١٧) .

(٢) سورة الشعراء : (١٨) .

وفي الياءِ : أن تكونَ للغائبِ المُذكَّرِ مطلقاً ، أو لجمعِ الغائباتِ ، . . . .

ذٰلك الفعل ؛ منظوراً فيه للجمع بالأصالة ؛ مفرداً كان المشارك أو غيره ، من الذكور أو الإناث ، أو منهما .

ومقتضىٰ عبارة المصنف ـ يعني : ابن مالك ـ وكثيرين : أن النون للمتكلم حالة كونه مشاركاً ، فالمشاركة قيد في ثبوتها للمتكلم ، ولا يلزم من ذٰلك : أن تكون للمتكلم ومن يشاركه معاً على السواء في القصد ، وبين المعنيين فرق) **فليتأمل** . انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**أو للمعظم نفسه ولو ادعاء**) أو للمتكلم المعظم نفسه ؛ لكونه عظيماً : إما بحسب الواقع ، أو بحسب الادعاء ، **وقيل** : إنما يستعمله المعظم لنفسه وحده حيث نزل نفسه منزلة الجماعة ، أو لأن أتباعه يشاركونه في غالب أموره ، فالاستعمال المذكور مجاز من الجمع ؛ لعدهم المعظم كالجماعة ، ولم يجئ مثله في الغائب والمخاطب في الكلام المعتد به ؛ كما في « المطول » . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

(و) يشترط (**في الياء**) أيضاً : (**أن تكون لـ**) غيبة (**الغائب المذكر مطلقاً**) أي : مفرداً أو غيره ، ظاهراً أو غيره ، **والمراد** : اللفظ الغائب ، فلا يرد : أن الياء تستعمل في (الله) تعالىٰ ؛ كقوله : ﴿ ٱللَّهُ يَحْكُمُ ﴾[1] ، وهو منزه عن التذكير والتأنيث ؛ إذ هما من صفات الأجسام ، وعن الغيبة ؛ لاستلزامها الاختصاص بحيز دون آخر ، فيستحيل علىٰ من هو في كل مكان .

(**أو**) تكون الياء (**لجمع**) الإناث (**الغائبات**) أي : ظاهراً كان ذٰلك ؛ كـ (يقوم الهندات) ، أو مضمراً ؛ نحو : (الهندات يقمن) ، عاقلاً كان المسمىٰ ؛ كما ذكر ، أو غيره ؛ نحو : ﴿ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ ﴾[2] جمعاً سالماً كان الاسم ؛ كما ذكر ، أو مكسراً ؛ نحو : (الهنود يقمن) ، و(الأعين يدمعن) .

---

(١) سورة الممتحنة : (١٠) .

(٢) سورة مريم : (٩٠) .

وفي التَّاءِ : أن تكونَ للمُخاطَبِ مُطلَقاً ، أو للغائبةِ ، أو للغائبتَينِ ؛ وبهٰذا يظهرُ أنَّ التَّعبيرَ بـ (أنيتُ) أنسبُ بالنِّسبةِ التَّضعيفيَّةِ . . . .

ومذهب البصريين : أن نحو : (تقوم الهندات) بالتاء الفوقية . . كمفرده .

(و) يشترط (**في التاء : أن تكون لـ**) خطاب (**المخاطب مطلقاً**) أي : مفرداً كان أو غيره ، مذكراً كان أو غيره .

وإذا اجتمع مخاطب وغائب . . **فالقياس** : تغليب المخاطب ؛ لتقدمه ، لكون الخطاب معه ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴾[1] .

وإذا اجتمع مذكر ومؤنث . . **فالقياس** : تغليب المذكر .

(أو) يشترط في التاء أيضاً : أن تكون (لـ) غيبة (**الغائبة**) لفظاً أو بتأويل فيدخل ظاهرها ؛ نحو : (تقوم هند) ، ومضمرها ؛ نحو : (هي تقوم) ، والحقيقي ؛ كما مثل ، والمجازي ؛ نحو : (تنفطر السماء) ، و(هي تنفطر) .

وما هو للغائبة بالتأويل ؛ نحو : (تجئ الكتاب) علىٰ معنى الصحيفة ، ونحو : (تقوم الرجال) ، و(الرجال تقوم) للتأويل بالجماعة .

(أو) أن تكون التاء (**للغائبتين**) تثنية غائبة ، وشمل الظاهر ؛ نحو : (تقوم الهندان) ، والمضمر ؛ نحو : (الهندان تقومان) ، والحقيقي ؛ كما ذكر ، والمجازي ؛ نحو : (تدمع العينان) ، و(العينان تدمعان) .

(**وبهٰذا**) أي : وبالنظر إلىٰ هٰذا التفصيل الذي ذكرناه في بيان معاني الحروف الأربعة من كون الهمزة للواحد ، والنون لاثنين ، والياء لأربعة ، والتاء لثمانية (**يظهر : أن التعبير بـ « أنيت »**) بتقديم الهمزة على النون (**أنسب**) وأليق ؛ (**بالنسبة التضعيفية**) التي فيها الترقي في بيان معاني الحروف المضاعفة ؛ أي : لأن الهمزة لواحد كما علمت ؛ وهو المتكلم ، والنون لاثنتين ؛ وهما ضعف الواحد ، والياء التحتانية لأربعة ؛

---

(١) سورة الإسراء : (٦٣) .

مِنَ التَّعبيرِ بـ (نأيتُ) .

والحكمُ الَّذي أشرنا إليهِ فيما مرَّ هوَ قولُهُ : (ويُضَمُّ أوَّلُهُ) أيِ : المُضارِعُ ؛ أيِ : الحرفُ المُفتَتَحُ بهِ (إن كانَ ماضيهِ رباعيّاً) سواءٌ كانَ كلُّ حروفِهِ أصولاً (كيُدحرِجُ) إذ ماضيهِ (دحرجَ) ، أم بعضُها زائداً ؛ كـ (يُجيبُ) ، (ويُكرِمُ) إذ ماضيهِما (أجابَ وأكرمَ) ، والهمزةُ فيهِما زائدةٌ ؛ لأنَّ وزنَهُما (أفعلَ) ، . . . .

وهي ضعف اثنين ، والتاء الفوقانية لثمانية ؛ وهي ضعف الأربعة ؛ أي : أنسب (**من التعبير بـ « نأيت »**)

(**والحكم الذي أشرنا إليه فيما مر**) بقولنا : وإنما ذكرها تمهيداً للحكم الذي بعدها ؛ كما سيأتي (هو) أي : ذلك الحكم المشار إليه فيما مر (**قوله**) أي : قول المصنف : (**ويضم أوله ؛ أي**) : أول (**المضارع ؛ أي**) يضم (**الحرف المفتتح به**) المضارع (**إن كان**) كل حروف (**ماضيه رباعياً ؛ سواء كان كل حروفه**) أي : كل حروف ماضيه (**أصولاً**) جمع أصل ، والحروف الأصلية عند الصرفيين : ما كان في مقابلة الفاء والعين واللام إن كان ثلاثياً ، أو كان في مقابلة الفاء والعين واللامين (**كـ « يدحرج » إذ ماضيه « دحرج » أم**) كان (**بعضها**) أي : بعض حروفه (**زائداً**) على أصول الكلمة ؛ بأن كان من مزيد الثلاثي (**كـ « يجيب »**) من (أجاب) فإنه من مزيد الثلاثي ؛ لأن ثلاثيه : (جاب) زيدت فيه الهمزة في أوله (**و« يكرم » إذ ماضيهما : أجاب ، وأكرم**) لأن ثلاثيه : كرم (**والهمزة فيهما**) أي : في (أجاب وأكرم) (**زائدة**) على ثلاثيهما (**لأن وزنهما**) أي : وزن (أجاب ، وأكرم) : (**أفعل**) فهما رباعيان من مزيد الثلاثي .

قوله : (**سواء كان كل حروفه أصولاً**) وينحصر ذلك في الرباعي المجرد ؛ كما مثل ، والملحق به ؛ كـ (**تجورب ، وتجلبب**) .

قوله : (**أم بعضها زائداً**) وهو الثلاثي المزيد فيه ، وهو ثلاثة أبواب : باب الإفعال ، كـ (يكرم) ، والتفعيل كـ (يفرح) ، والمفاعلة كـ (يقاتل) .

(ويفتحُ) أوَّلُهُ (في غيرِهِ) أي : غيرِ المُضارِعِ الَّذي ماضيهِ رباعيٌّ ؛ بأن كانَ ماضيهِ ثلاثيّاً (كيَضرِبُ) إذ ماضيهِ (ضربَ) ، ولا يكونُ إلَّا أصليَّ الحروفِ ، أو خماسيّاً أو سداسيّاً ؛ كـ (يَنطلِقُ) ، (ويَستخرِجُ) إذ ماضيهِما (انطلقَ ، واستخرجَ) ، ولا يكونانِ إلَّا مزيداً فيهِما ، . . . .

(**ويفتح أوله**) أي : أول المضارع ، الذي هو حروف أنيت (**في غيره ؛ أي**) : في (**غير المضارع الذي ماضيه رباعي**) أي : في اللغة المشهورة ، وهي لغة أهل الحجاز ، ومن العرب من يكسر حروف المضارعة مطلقاً ، ومنهم من يكسر غير الياء . انتهىٰ « كردي » .

(**بأن كان ماضيه ثلاثياً** كـ « **يضرب** » **إذ ماضيه** : « **ضرب** » ، **ولا يكون**) هـٰذا الثلاثي (**إلا أصلي الحروف**) لأن أقل مبني الفعل ثلاثة أحرف (**أو خماسياً أو سداسياً** كـ « **ينطلق ويستخرج** » **إذ ماضيهما** : « **انطلق واستخرج** » ، **ولا يكونان**) أي : ولا يكون الخماسي والسداسي (**إلا مزيداً فيهما**) إما حرفان كـ (انطلق) ، أو ثلاثة كـ (استخرج) .

والمعنىٰ : يُضَم أول المضارع الذي ماضيه رباعي مطلقاً ؛ أي : سواء كان مجرداً أو مزيد الثلاثي وجوباً عند جميع العرب الحجازيين والتميميين ، وإنما ضموا أوله ؛ لأنه لو فتح أوله في (يكرم) مثلاً . . لم يُعلَم مضارع المزيد فيه من مضارع المجرد ؛ ثم حمل الباقي عليه .

وقيل : إنما ضم أوله ؛ لقلة دورانه علىٰ ألسنة العرب بالنسبة إلى الثلاثي ، **وقيل** : إنما ضم ؛ لأن الرباعي فرع الثلاثي ، والضم فرع الفتح بالنظر إلى الخفة ، فأعطي الفرع الذي هو الضم للفرع الذي هو الرباعي ، والأصل الذي هو الفتح للأصل الذي هو غير الرباعي ؛ سلوكاً مسلك التناسب .

وإنما فُتِح الخماسي والسداسي مع أنهما فرعا الثلاثي أيضاً ؛ تخفيفاً لهما على

ومِنَ الخماسيِّ ؛ نحوُ : (خصَّمَ وقتَّلَ) بالتَّشديدِ ؛ فإنَّ أصلَهُما : (اختصمَ واقتتلَ) ، أُدغِمَتِ التَّاءُ فيما بعدَها ، وحذفَتِ الهمزةُ ، ولهـٰذا فُتِحَ حرفُ المُضارَعَةِ منهُما .

ويُستثنَىٰ مِنْ كلامِهِ نحوُ : (إخالُ) ....

الألسنة لكثرة حروفهما ، ولو ضم أولهما . . لأدىٰ إلى الجمع بين الثقيلين . انتهىٰ من « المطالب السنية » .

(**ومن الخماسي نحو** : « **خصَّم وقتَّل** » **بالتشديد**) أي : بتشديد العين ، ويجوز في فائهما الفتح ؛ بنقل حركة المدغم إليها ، والكسر لالتقاء الساكنين ، وهـٰذا أَولىٰ ؛ لأن للأول التباساً بماضي التفعيل ، ومن العرب من إذا كسر الفاء . . يتبعها كسر العين فتقول : (خِصِّم وقِتِّل) بكسر الخاء والصاد والقاف والتاء . انتهىٰ « ياسين » باختصار .

(**فإن أصلهما** « **اختصم واقتتل** » **أدغمت التاء فيما بعدها**) أي : بعد نقل حركتها إلىٰ ما قبلها (**وحذفت الهمزة**) أي : همزة الوصل ؛ استغناء عنها بتحريك ما بعدها (**ولهـٰذا**) أي : ولأجل تحريك ما بعد حرف المضارعة (**فتح حرف المضارعة منهما**) أي : في (اختصم واقتتل) .

قوله : (**أدغمت التاء فيما بعدها**) فيه مسامحة في التعبير بالنسبة إلى (اختصم) إذ التاء لا تدغم في الصاد إلا بعد قلبها صاداً ؛ لعسر النطق بحرف الاستعلاء بعد حرف الانخفاض ، فلما قلبت التاء صاداً . . صار (اخصَصم) ، فنقلت فتحة الصاد الأولىٰ إلى الخاء ؛ ليتأتى التخفيف بالإدغام ، فاستغني عن همزة الوصل ؛ لتحرك ما بعدها ، فحذفت الهمزة ، ثم أُدْغِم الصادُ في الصادِ ، فصار (خصَّم) ، وهـٰكذا حُكْم (قتَّل) ، إلا أنه لا قلب فيه . انتهىٰ « كردي » .

(**ويستثنىٰ من**) عموم (**كلامه**) يعني قوله : ويفتح أوله في غيره (**نحو** : **إخال**) أي : أظن ؛ فإنه علىٰ مقتضىٰ عموم كلامه يفتح أوله ؛ لأنه ثلاثي من (خال يخال) ،

فإنَّ الهمزةَ منهُ مكسورةٌ على الأفصحِ ، وكذا نحوُ : (أُهريقُ ، وأُسطيعُ) فإنَّ الهمزةَ فيهِما مضمومةٌ ، مَعَ أنَّ ماضيهِما ؛ وهو : (اهراقَ واسطاعَ) ليسَ برباعيٍّ ، وقد يقالُ : بأنَّهُما مِنَ الشَّواذِّ ، فلا استثناءَ ، . . . .

والفاء في قوله : (**فإن الهمزة منه مكسورة على الأفصح**) عِلَّة لقوله : (ويستثنىٰ) أي : وإنما قلنا : لأن الهمزة من (إخال) مكسورة على الأفصح ، مع أن مقتضىٰ كلامه فتح الهمزة منه ؛ لأنه مضارع من (خال يخال) ، من باب (خاف يخاف) ، **فقياسه** : فتح الهمزة منه .

فالجواب : أنه مستثنىٰ من عموم كلامه ؛ لأن كسر الهمزة فيه مسموع من فصحاء العرب ، يحفظ هو كما سمع ، ولا يقاس عليه غيره .

قال الجوهري : (الكسر أفصح من الفتح ، والفتح لغة أسد ، **وهو القياس**) انتهىٰ « ياسين » .

قال الكردي : (قوله : « نحو : إخال » أي : أظن ، و« نحو » فيه : إشارة إلى الأفراد الذهنية ؛ إذ لا مضارع لنا غيره في الخارج بكسر الهمزة في اللغة الفصحىٰ .

قوله : « على الأفصح » والفتح لغة بني أسد ، ويستثنىٰ أيضاً نحو : « أُراني مريضاً » بالضم ؛ أي : أعلم ، مع أنه ثلاثي) انتهىٰ منه .

(**وكذا**) أي : وكما استثنىٰ (إخال) من عموم قوله : (ويفتح غيره) يستثنىٰ منه (**نحو** : « **أُهريق وأُسطيع** » **فإن الهمزة فيهما مضمومة ، مع أن ماضيهما : وهو : اهراقَ واسطاعَ ـ ليس برباعي**) بل هما خماسيان ، فقياس ماضيهما : فتح أولهما (**وقد يقال**) في الجواب عنهما : (**بأنهما**) أي : بأن أهريق وأسطيع (**من الشواذ**) أي : من الألفاظ الشاذة الخارجة عن القياس والقواعد ، يحفظان كما سُمِعا ، فلا دخول لهما في عموم قول المصنف (**فلا استثناء**) أي : فلا حاجة إلى استثنائهما من عموم كلام المصنف ؛ لأن الشاذ لا يجب أن يدخل في القواعد ، فيحتاج إلى

أو أنَّ الهاءَ والسِّينَ زائدتانِ علىٰ خلافِ القياسِ ؛ فكأنَّهُما علىٰ أربعةِ أحرفٍ تقديراً .

استثنائه منها (أو) يقال في الجواب عنه (**أن الهاء**) في : أهريق (**والسين**) في : أسطيع (**زائدتان**) علىٰ بنية الكلمة حالةَ كونهما جاريين (**علىٰ خلاف القياس**) أي : علىٰ مخالفة قياس وضع الكلمات العربية (**فكأنهما**) أي : فكأن (أهريق وأسطيع) وضعا (**علىٰ أربعة أحرف تقديراً**) أي : علىٰ تقدير كون الهاء والسين زائدتين ، فهما داخلان في عموم قوله : (ويضم أوله إن كان ماضيه رباعياً) ، وهٰذا مذهب سيبويه ؛ وعليه فأصلهما : (أراق وأطاع) ، وأصل (أطاع) : (أطوع) نقلت حركة العين إلىٰ ما قبلها ، ثم قلبت ألفاً ؛ لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها في اللفظ ، ثم زيدت السين ؛ عوضاً عن ذهاب العين متىٰ حذفت ، ولٰكن لا يصح هٰذا ؛ لقول الخضراوي : (إن كون الحرف عوضاً عن شيء في حال دون آخر معدوم النظير) ، ولا يرد اعتراض المبرد : بأن الشيء إنما يعوض إذا لم يكن موجوداً ، وحركة العين هنا موجودة ؛ لأنها نقلت إلى الفاء ، ومعنىٰ (أطاع) : انقاد ، و(أهريق) : أراق الماء . انتهىٰ « ياسين » باختصار .

قوله : (**وكذا نحو : أهريق**) قال الكردي : (بإسكان الهاء ، مضارع « أهراق » الماء أي : أراق ، ومنه قول الشاعر : (من الكامل)

قد استوىٰ بشر على العراق ... من غير سيف ودم مهراق

وأما « أهريق » بفتحها . . فهو من « هراق » ، أصله : « أراق » ، أبدلوا همزته هاءً ، ومضارعه « يهريق » بضم حرف المضارعة وفتح الهاء وإسكان الياء بعد الراء المكسورة ، كأنهم لما أبدلوا همزته هاءً . . نزلوه منزلة نحو : « دحرج » ، فكان الأصل : ألا يُعَلَّ ؛ كما لا يُعَلُّ نحو : « شريف وذلول » ، وإنما أعلوه ؛ ليدل إعلاله علىٰ أنه ليس عريقاً في « فعلل » ، ومنه قول امرئ القيس : (من الطويل)

وإن شفائي دَمْعَةٌ مُهْرَاقَةٌ ... وهل عند رسم دارس من مِعْوَلِ ؟

(ويسكَّنُ آخرُهُ) تسكينَ بناءٍ على الأصحِّ إن كانَ (معَ نونِ النِّسوةِ ؛ . . . .

قوله : « وأسطيع » مضارع « استطاع زيداً » أي : أطاعه .

قوله : « فلا استثناء » في « أهريق وأسطيع » فقط ، وإنما هو في « إخال » فقط .

قوله : « وإن الهاء والسين زائدتان » هو قول سيبويه .

قوله : « فكأنهما علىٰ أربعة أحرف تقديراً » ، و« كأن » هنا للتحقيق ، وهو أحد معانيها) انتهىٰ « كردي » ، نحو قوله : (من الوافر)

. . . . كـأن الأرض لـيـس بـهـا هـشـام

فاندفع : أن في الكلام تسامحاً ؛ لأن كلاً منهما في التقدير رباعي قطعاً . انتهىٰ « ياسين » .

(**ويسكن آخره تسكين ؛ بناء على الأصح ، إن كان**) ذلك المضارع (**مع نون**) جماعة (**النسوة**) .

قوله : (**على الأصح**) فيه إشارة للقدح في قول ابن مالك في « شرح التسهيل » بنفي الخلاف في بناء المضارع الذي اتصل به نون الإناث ، **ومقابل الأصح** : ما ذهب إليه ابن طلحة والسهلي وابن درستويه وطائفة من أنه معرب ؛ لبقاء موجب الإعراب فيه ، فهو ـ أي : فالإعراب ـ يقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهراً ، ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي .

وإنما قدم حالة البناء علىٰ حالة الإعراب ؛ لأن البناء هو الأصل في الفعل ، كما سيأتي في كلام الشارح ، ولأن ضابط الأولىٰ وجودي ، والثانية عدمي . انتهىٰ « ياسين » .

وزاد الكردي قوله : (وعلى القول ببنائه : فهو معرب محلاً ؛ رفعاً ونصباً وجزماً ، لئلا يلزم إلغاء العامل بلا ملغ ، وذلك ظاهر) انتهىٰ منه .

نحوُ) : ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ (يَتَرَبَّصْنَ ﴾ ، و﴿ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ ﴾) ، وبُنِيَ الفعلُ معها ؛ رجوعاً إلى الأصلِ مِنْ بناءِ الفعلِ ، لفواتِ شبهِهِ بالاسمِ المُقتَضِي لإعرابِهِ باتِّصالِهِ بالنُّونِ الَّتي لا تتَّصلُ إلَّا بالفعلِ ، وبُنِيَ على السُّكونِ ؛ لأنَّهُ الأصلُ في البناءِ . . . .

مثال بناء المضارع باتصاله بنون النسوة : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ) بِأَنفُسِهِنَّ ﴾ [١] ؛ أي : يؤخرن أنفسهن عن الزواج إلى انقضاء عدتهن (و) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ أي : فالواجب لهن : نصف ما فرضتم لهن (﴿ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ ﴾)[٢] ؛ أي : إلا أن يعفو الزوجات عما وجب لهن من نصف المهر ويتركنه للأزواج ، فلا شيء لهن حينئذ من المهر ، وإنما مثل بمثالين مع أنه يكفي في المثال واحد ؛ إشارةً إلىٰ أن المضارع المتصل بنون الإناث يبنىٰ على السكون ، سواء كان صحيح الآخر أو معتله .

(**وبني الفعل**) المضارع (**معها**) أي : مع نون الإناث (**رجوعاً إلىٰ**) ما هو (**الأصل**) في الأفعال (**من بناء الفعل ؛ لفوات شبهه**) أي : شبه الفعل (**بالاسم**) في جريانه علىٰ حركات اسم الفاعل وسكناته ؛ باتصاله بالنون التي صارت منه كالجزء من الفعل ؛ **ولذا** : سكن آخره (**المقتضي**) صفة للشبه ؛ أي : المقتضي ذٰلك الشبه (**لإعرابه**) .

والباء في قوله : (**باتصاله**) سببية متعلقة بـ (فوات) ؛ أي : لفوات شبهه بالاسم بسبب اتصاله (**بالنون**) أي : نون الإناث (**التي لا تتصل إلا بالفعل ، وبني**) ذٰلك المضارع (**على السكون**) دون بنائه على الحركة ؛ كما في نون التوكيد (**لأنه**) أي : لأن السكون هو (**الأصل في**) ألقاب (**البناء**) لأنه عدم الحركة ؛ التي هي ألقاب الإعراب ، ولأن البناء ثقيل ؛ لكونه لزوم آخر الكلمة حالة واحدة ، والحركة ثقيلة

---

(١) سورة البقرة : (٢٢٨) .

(٢) سورة البقرة : (٢٣٧) .

كما مرَّ ، وحملاً على الماضي المُتَّصلِ بها ، وإذا دخلَ عليهِ عاملٌ ؛ نحوُ : (لَمْ يضرِبنَ) أو (لن يضرِبنَ) . . لَمْ يؤثِّرْ فيهِ لفظاً ، وإلىٰ ذٰلكَ أشارَ بعضُهُم مُلغِزاً حيثُ قالَ :

بالنسبة إلى السكون ، فلا يضم ثقيل إلىٰ ثقيل ؛ لخروج الكلام عن الفصاحة ببشاعته (**كما مر**) كون السكون أصل البناء ؛ بقول الماتن في (مبحث الأسماء) : (وهو أصل البناء) .

وذكر العلة الثانية بقوله : (**وحملاً**) للمضارع (**على الماضي المتصل بها**) أي : بنون الإناث في نحو : (الهندات ضربن) ، وإنما حمله على الماضي ؛ للزومه البناء الذي هو الأصل في الأفعال .

قال العليمي : (قوله : « وحملاً على الماضي » أي : أو يقال : وأما بناؤه على السكون مع نون الإناث ؛ فلشبه المضارع الماضيَ المتصل بها في صيرورة النون جزءاً منه ، فحمل عليه في سكون الآخر لفظاً وإن كان سكون الماضي ليس بناء .

وإنما احتاج لحمله على الماضي ؛ لأن الموجب لسكون الفعل معها ـ وهو كراهة توالي أربع متحركات ، أو بسكون التمييز بين الفعل والفاعل ـ لم يوجد في المضارع ، بل في الماضي فقط ، **فتدبر** . انتهىٰ « خضري » .

والأقرب : أنه عطف علىٰ قوله : « لأنه الأصل في البناء » فهو تعليل ثان للبناء على السكون) .

(**وإذا دخل عليه**) أي : على المضارع المتصل بنون الإناث (**عامل**) يجزمه (**نحو**) الهندات (**لم يضربن ، أو**) عامل ينصبه ؛ نحو : الهندات (**لن يضربن . . لم يؤثر**) ذٰلك العامل (**فيه**) أي : في ذٰلك المضارع الذي اتصل به نون النسوة (**لفظاً**) بل محلاً ، فسكون الفعل في محل جزم بـ (لم) ، أو محل نصب بـ (لن) ، **وعلىٰ مقابل الأصح** : يكون معرباً لفظاً (**وإلىٰ ذٰلك**) أي : وإلىٰ عدم تأثير العامل في لفظه (**أشار بعضهم**) أي : بعض النحاة حالةَ كونه (**ملغزاً**) في كلامه (**حيث قال**) ذٰلك

وَمَـا نَـاصِـبٌ لِـلْـفِـعْـلِ أَوْ جَـازِمٌ لَـهُ وَلَا حُـكْـمَ لِـلْإِعْـرَابِ فِـيـهِ يُـشَـاهَـدُ ؟

ووزنُ (يعفُونَ) : (يفعلنَ) ، والواوُ فيهِ لامُ الكلمةِ ، لا ضميرُ الجماعةِ ، والنُّونُ ضميرُ النِّسوةِ ، لا نونُ الرَّفعِ ، بخلافِ : (الرِّجالُ يعفُونَ) فإنَّ الواوَ فيهِ ضميرُ الجماعةِ ، ولامُ الكلمةِ محذوفةٌ ، والنُّونُ علامةُ الرَّفعِ ، والفعلُ معها مُعرَبٌ ، وأصلُهُ : (يعفُوونَ) بواوَينِ ؛ أُولاهُما : لامُ الكلمةِ ، فاستثقلَتِ الضَّمَّةُ علىٰ واوٍ قبلَها ضمَّةٌ . . . .

البعض ـ واللغز : كلام أعمي مراده ؛ ليعرفه الفطن ـ : (من الطويل)

(وما ناصب للفعل أو جازم له ولا حكم للإعراب فيه يشاهد ؟)

(ووزن « يعفون ») الذي تقدم في أمثلته لنون الإناث (« يفعلن » ، والواو فيه لام الكلمة) لأنه من باب : دعا يدعو (لا ضمير الجماعة) الذكور الغائبين (والنون) فيه (ضمير النسوة) الغائبات (لا نون) علامة (الرفع) أي : رفع الفعل ، فتقول في إعرابه : (يعفون) : فعل مضارع مبني على السكون ؛ لاتصاله بنون الإناث ، ونون الإناث في محل الرفع فاعل مبني على الفتح ، وإنما حرك ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، أو لكونه علىٰ حرف واحد ، وكانت الحركة فتحة ؛ للخفة مع ثقل الضمير (بخلاف) قولك : (« الرجال يعفون » فإن الواو فيه ضمير الجماعة) أي : جماعة الذكور الغائبين (ولام الكلمة محذوفة) لالتقاء الساكنين مع واو الجماعة (والنون علامة الرفع) لأن الفعل من الأفعال الخمسة (والفعل معها) أي : مع هـٰذه النون (معرب) لأن هـٰذه النون علامة رفعه (وأصله) أي : أصل يعفون : (يعفوون) حالةَ كونه ملتبساً (بواوين ؛ أولاهما لام الكلمة) مضمومة (فاستثقلت الضمة علىٰ واو قبلها ضمة) وهي الواو الأولىٰ ؛ لأن قبلها ضمة الفاء ، والواو الثانية ساكنة .

وفي بعض النسخ : إسقاط قوله : (قبلها ضمة) لاستغناء الكلام عنه ، ولما فيها من الإيهام .

فحذفَتِ الضَّمَّةُ ، فالتقىٰ ساكنانِ فحذفَتِ الواوُ الأُولَىٰ فبقيَ (يعفُونَ) علىٰ وزنِ (يفعُونَ) ، وخصَّتْ بالحذفِ ؛ لأنَّها جزءُ كلمةٍ ، ولأنَّها آخرُ الفعلِ ، ولأنَّها لا تدلُّ علىٰ معنىً ، بخلافِ الثَّانيةِ ؛ ولذٰلكَ حذفُوا لامَ الكلمةِ في نحوِ : (قاضٍ ، وغازٍ) دونَ التَّنوينِ ؛ لأنَّهُ كلمةٌ مستقلَّةٌ ، ولا يُوصَفُ بأنَّهُ آخرٌ وجيءَ بهِ لمعنىً ، وكما يُسكَّنُ معَ نونِ النِّسوةِ . . يسكَّنُ معَ نونِ الذُّكورِ ؛ كقولِهِ :

يَمُرُّونَ بِالدَّهْنَا خِفَافاً عِيَابُهُمْ ... ويخرجن مِنْ دَارِينَ بُجْرَ ٱلْحَقَائِبِ

(**فحذفت الضمة**) أي : ضمة الواو الأولىٰ (**فالتقىٰ ساكنان**) وهما : الواوان (**فحذفت الواو الأولىٰ**) تخلصاً من التقاء الساكنين (**فبقي**) الفعل بعد الحذف (**يعفون**) محذوف اللام حالةَ كونه (**علىٰ وزن « يفعون »**) محذوف الواو الأولىٰ ، وهي لام الكلمة .

(**وخصت**) الواو التي هي لام الكلمة ، وهي الأولىٰ (**بالحذف ؛ لأنها جزء كلمة**) والثانية كلمة مستقلة ؛ لأنها علامة الرفع ، وحذف جزء كلمة أَولىٰ من حذف كلمة (**ولأنها**) أي : ولأن الواو الأولىٰ (**آخر الفعل**) لأنها لام الفعل ، والحذف بالأواخر أليق من حذف كلمة مستقلة ، وهي الواو الثانية (**ولأنها**) أي : ولأن الواو الأولىٰ (**لا تدل علىٰ معنىً**) مستقل (**بخلاف الثانية**) لأنها ضمير الفاعل أسند إليه الفعل (**ولذٰلك**) أي : ولأجل كون آخر الكلمة أليق بالحذف (**حذفوا لام الكلمة في نحو: قاضٍ وغازٍ**) وداعٍ ؛ وهي الياء (**دون التنوين ؛ لأنه كلمة مستقلة**) وضع لمعنىً مستقل (**ولا يوصف**) أي : التنوين (**بأنه آخر**) كلمة ، (**وجيء به**) أي : بالتنوين (**لمعنىً**) مستقل ؛ وهو أمكنية الاسم الداخل عليه في بابه ، (**وكما يسكن**) آخر المضارع (**مع نون النسوة . . يسكن**) آخره (**مع نون الذكور**) أي : مع نون جمع الذكور (**كقوله**) أي : كقول الأعشى الهمداني **على الصحيح** : (من الطويل)

(**يمرون بالدَّهنا خفافاً عيابهم ... ويخرجن من دارِينَ بجر الحقائب**)

. . . .

وفي رواية : (ويرجعن من دارين) ، وفي « كتاب سيبويه » : (ويخرجن) كما قاله الشارح بدل (يرجعن) .

وفي هٰذا البيت وصف لصوص بقول : إنهم يمرون بالدهنا ذهاباً خفافاً عيابهم ؛ أي : ظروفهم التي معهم ؛ لقلة ما عندهم من الأمتعة .

و(**الدَّهنا**) ـ بالقصر وبالمد ، لٰكنه مقصور هنا ـ : موضع ببلاد تميم .

و(**العياب**) : جمع عيبة ؛ وهي : ما يجعل فيه الثياب ويحمل خلف الراكب .

و(**يخرجن**) : في رواية : (ويرجعن) عطف علىٰ كلا الروايتين علىٰ (يمرون) ، وأنث فاعلَه علىٰ تأويله بالجماعة .

أي : ويرجعون من (دارِين) ـ وهو بكسر الراء ، علىٰ وزن (سارين) ـ : موضع في البحرين يؤتىٰ منه بالطيب .

(**بُجْرِ الحقائب**) : حال من فاعل (يرجعون) .

وبجر ـ بضم الموحدة ـ : جمع بجرة ؛ وهي الممتلئة بالأمتعة ، وإضافته إلى الحقائب من إضافة الصفة إلىٰ موصوفها .

والحقائب : جمع حقيبة ؛ وهي : وعاء يجعل الرجل فيه زاده .

والمعنىٰ : ويرجعون من دارِين حالةَ كونهم مملوءةً حقائبهم مما اختطفوا وسرقوا من الناس .

والشاهد في قوله : (ويرجعن) حيث أتىٰ بنون جماعة الإناث بدل الواو التي لجماعة الذكور ؛ بدليل : عطفه علىٰ (يمرون) وذٰلك علىٰ تأويل مرجع نون الإناث بالجماعة التي تصدق على الذكور .

فلو عبَّرَ بنونِ الجمعِ . . لكانَ أَولىٰ ، ولصَدَقَ عمومُ قولِهِ فيما بعدُ : (**ويُعرَبُ فيما عدا ذٰلكَ**) .

(**ويُفتَحُ**) آخرُهُ فتحةَ بناءٍ إن كانَ (معَ نونِ التَّوكيدِ) خفيفةً كانَتْ أو ثقيلةً . . . . .

(**فلو عبر**) المصنف (**بنون الجمع**) بدل قوله أولاً : ويسكن آخره مع نون النسوة . . (**لكان**) تعبيره بنون الجمع (**أولىٰ**) وأشمل من تعبيره بنون النسوة (**ولَصَدق عموم قوله فيما بعد**) وسيأتي من قوله : (**ويعرب**) المضارع (**فيما عدا**) وخالف (**ذٰلك**) المذكور ؛ لأن قوله حينئذ ، أي : حين إذ عبَّر بنون الجمع يصدق علىٰ جمع الإناث ونون جمع الذكور ؛ ضميراً كان ذٰلك النون أو علامةً ؛ كقوله : (من الطويل)

. . . . يعصِرنَ السليطَ أقاربُه

لأن النون في (يعصرنَ) علامة تأنيث الفاعل ؛ لأن فاعل (يعصرن) لفظ (أقاربه) .

وأجيب : بأنها فيهما نون الإناث استعيرت للمذكرين ، **فالمراد بنون النسوة** : النون الموضوعة لهن وإن لم تستعمل فيهن .

هٰذا ؛ وقد يقال : الأولىٰ نون المؤنث ، **ويجاب** : بأن المصنف له اصطلاح علىٰ أن النسوة بمعنى المؤنث . انتهىٰ « ياسين » بزيادة عليه .

(**ويفتح آخره**) أي : آخر المضارع (**فتحةَ بناء إن كان**) المضارع (**مع نون التوكيد ؛ خفيفة كانت أو ثقيلة**) وقوله : (فتحة بناء) أي : **على الأصح** ، قال الإمام أبو حيان : (والحركة التي قبل النون : ذهب قوم إلىٰ أنها حركة بناء ، وقوم إلىٰ أنها حركة لالتقاء الساكنين ، وهو نص سيبويه ، وفي « الغرة » فتحها قبل نون التوكيد في مثل : « هل تضربن » عند سيبويه والمبرد وابن السراج والفارسي فتحة بناء ، **وقيل** : فتحة التقاء الساكنين ، وهو مقتضىٰ قول السيرافي ، ونسبه الزجاج إلىٰ سيبويه ، **والصحيح** : القول الأول ؛ بدليل : « هل تضربن » ، ولم يلتق ساكنان) انتهى . انتهىٰ « **عليمي** » .

(المُباشِرَةِ) وهيَ : المُتَّصِلَةُ بهِ مِنْ غيرِ حاجزٍ (لفظاً أو تقديراً) ، هٰذا مذهبُ . . . . .

قوله : (**المباشرة**) بالجر لٰكنه لا علىٰ أنه وصف لنون ولا للتوكيد ؛ وذٰلك لأن نون التوكيد عَلم ، فلا يصح وصف جزئه الأول وحده ، ولا الثاني وحده ، وإن كان معنىٰ كل من المتضايفين صحيحاً مقصوداً ، قاله المصنف في بعض تآليفه ، قاله الدماميني في « شرح التسهيل » ، وفيه نظر . انتهىٰ ، وقس عليه نحو قولهم : جمع المذكر السالم . انتهىٰ « كردي » .

(**وهي**) أي : نون التوكيد (**المتصلة به من غير حاجز**) أي : التالية للفعل المضارع بلا وجود فاصل بينه وبين النون ؛ من ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المؤنثة المخاطبة . انتهى « الفتوحات السنية » .

(**لفظاً أو تقديراً**) بالواو لا بـ (أو) كما في بعض النسخ . انتهىٰ « ياسين » .

وعبارة الكردي : قوله : (لفظاً أو تقديراً) هما مصدران منصوبان على المصدرية ؛ أي : مباشرة لفظٍ ومباشرة تقديرٍ ، ويحتملان النصب على الحالية ، على التأويل باسم المفعول ؛ أي : حالة كونها ملفوظةً أو مقدرةً .

قال الشيخ خالد ـ في نظيره في إعراب « الآجرومية » ـ : والأول أَولىٰ ؛ لأن وقوع المصدر حالاً مع كثرته موقوفٌ على السماع ، **وأضعف من هٰذا** : جعلهما منصوبين علىٰ نزع الخافض ، والتقدير : في اللفظ أو في التقدير ؛ لأنه يشارك المصدر الواقع حالاً في الوقوف على السماع .

ويرد عليهم : أنهم التزموا في مثل هٰذه الألفاظ التنكير ، ولو كانت علىٰ نزع الخافض . . لبقيت علىٰ تعريفها الذي كان موجوداً ؛ كما في قوله : (من الوافر)

غزوتمُ الديارَ ولم تعوجوا ... كلامكم عليَّ إذاً حرامُ

انتهىٰ « كردي » .

قوله : (هٰذا) أي : كون فتحة آخر المضارع مع النون المذكورة (مذهب

الجمهورِ ، وبهِ جزمَ ابنُ مالكٍ وطائفةٌ ، وعلَّةُ البناءِ عندَهُم : تركيبُهُ معها تركيبَ (خمسةَ عشرَ) بدليلِ : أنَّهُ لو فصلَ بينَ الفعلِ والنُّونِ فاصلٌ . . لَمْ يُحكَمْ ببنائِهِ ؛ لأنَّهُم لا يُركِّبونَ ثلاثةَ أشياءَ كشيءٍ واحدٍ ، ومعنىٰ مُباشَرتِها لهُ تقديراً : ألَّا يُنوَىٰ هناكَ فاصلٌ ، وذهبَ قومٌ إلى البناءِ مُطلَقاً ؛ . . . .

الجمهور ، وبه) أي : وبهـٰذا المذهب (**جزم ابن مالك**) في بعض كتبه (و) جزمت به أيضاً (**طائفة**) من النحاة (**وعلة البناء**) أي : بناء المضارع (**عندهم : تركيبه**) أي : تركيب المضارع (**معها**) أي : مع النون تركيباً كـ (**تركيب خمسة**) مع (**عشر**) في افتقار الجزء الأول إلى الجزء الثاني في إفادة المعنىٰ .

والمعنىٰ : شبه المضارع المؤكد بالتنوين بخمسة عشر في توقف إفادته التأكيد علىٰ ذكر النون .

والمراد : علة بنائه : شبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ؛ لافتقاره إلىٰ ذكر النون معه في إفادة التأكيد ، كافتقار الحرف إلىٰ غيره في إفادة المعنى المراد ، وكافتقار (خمسة) في إفادة المعنىٰ إلىٰ ذكر (عشرة) معه (**بدليل : أنه**) أي : أن الشأن والحال (**لو فصل بين الفعل**) المضارع (و) بين (**النون**) أي : نون التوكيد (**فاصل . . لم يحكم ببنائه**) أي : ببناء الفعل المضارع ؛ لعدم تركبه مع النون ، كما في قوله : (لتتبعان) و(لتبلون) لفصل الأول بألف اثنين ، والثاني بواو الجماعة (**لأنهم**) أي : لأن العرب (**لا يركبون ثلاثة أشياء**) ويجعلونها (**كشيء واحد**) بإجراء الإعراب علىٰ آخر ثالثها ؛ لثقلها ولخروجها عن الفصاحة ، وهم لا يتكلمون إلا الكلام الفصيح (ومعنىٰ مباشرتها) أي : مباشرة نون التوكيد واتصالها (له) أي : للمضارع (**تقديراً : ألا ينوىٰ هناك**) أي : بين المضارع والنون (**فاصل**) بينهما ؛ كألف اثنين وواو الجماعة (**وذهب قوم**) من النحاة ؛ منهم : الأخفش (**إلى البناء**) أي : إلىٰ بناء المضارع المتصل به نون التوكيد مع النون المؤكدة له (**مطلقاً**) أي : سواء اتصل به ألف اثنين ، أو واو الجمع ، أو ياء المخاطبة .

لأنَّ النُّونَ لَمَّا لحقَتْهُ . . أكَّدَتْ فيهِ الفعليَّةَ ، وردَّتْهُ إلىٰ أصلِهِ مِنَ البناءِ ، وذهبَ جمعٌ إلى الإعرابِ مُطلَقاً ، والأصحُّ : الأوَّلُ .

ولَمْ يُقيِّدْ نونَ النِّسوةِ بما قيَّدَ بهِ نونَ التَّوكيدِ ؛ لأنَّها . . . .

قال في « الارتشاف » : (فتحذف نون الرفع للبناء عند التجرد ، وهو مذهب الأخفش والزجاج وأبي علي الفارسي على « الإيضاح ») انتهىٰ « ياسين » .

وعبارة الكردي : قوله : (**مطلقاً**) أي : سواء باشرت أم لم تباشر (**لأن النون**) أي : نون التوكيد (**لما لحقته**) أي : لحقت المضارع . . (**أَكَّدَتْ فيه**) أي : في المضارع (**الفعلية**) أي : حكمها (**وردته**) أي : ردت النون المضارع (**إلىٰ أصله**) أي : إلىٰ حكمه الأصلي (**من البناء**) بيانٌ لحكمه الأصلي .

وعبارة الكردي : قوله : (**أكدت فيه الفعلية**) أي : لأنها من خواص الفعل ، فضعفت مشابهته الاسم .

قوله : (**وردته إلىٰ أصله من البناء**) ورده ابن مالك بلزوم بناء المجزوم والمقرون بحرف التنفيس والمسند إلىٰ ياء المخاطبة ، فاللازم باطل .

وذهب قوم إلىٰ أنه لا معرب ولا مبني ؛ كما قيل في المضاف إلىٰ ياء المتكلم ، فله حالة بين حالتين . انتهىٰ « كردي » .

(**وذهب جمع**) من النحاة (**إلى الإعراب**) أي : إلىٰ إعراب المضارع المتصل بنون التوكيد (**مطلقاً**) أي : سواء باشرته أم لا تباشره ؛ كحاله قبل أن تدخل عليه النون ، قال الشاطبي : (ومن الناس من يطلق على الفعل هنا : أنه لا معرب ولا مبني) كالمضاف إلىٰ ياء المتكلم فله حال بين الحالين ؛ كما تقدم آنفاً (**والأصح : الأول**) وهو القول ببنائه مع النون ، (**ولم يقيد**) المصنف (**نون النسوة**) فيما تقدم (**بما قيد**) أي : بقيدٍ قيَّد (**به نون التوكيد**) وهو المباشرة ؛ حيث قال فيها : ويفتح المضارع فتحةَ بناءٍ مع نون التوكيد المباشرة (**لأنها**) أي : لأن نون النسوة

لا تكونُ إلَّا مُباشِرَةً ، بخلافِ المؤكِّدةِ ؛ فإنَّها قد تكونُ مباشرةً (نحوُ : ﴿ لَيُنۢبَذَنَّ ﴾) بالبناءِ للمفعولِ ، وقد لا تكونُ ؛ كما سيأتي .

(ويُعرَبُ) أيِ : المُضارِعُ (فيما عدا ذٰلكَ) المُتقدِّمِ ؛ وهوَ : ما إذا عَرِيَ عنِ النُّونَينِ

(**لا تكون إلا مباشرة**) أي : متصلة بالفعل ؛ لأنها ضمير مسند إليه الفعل وهو فاعل ، وضمير الفاعل لا يكون إلا متصلاً بعامله (**بخلاف**) النون (**المؤكدة ؛ فإنها قد تكون مباشرة**) أي : متصلة بالفعل ، مثالها : (**نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿ كَلَّا (لَيُنۢبَذَنَّ) فِى ٱلْحُطَمَةِ ﴾[1] (**بالبناء للمفعول**) **وإعرابه** : (كلا) : حرف ردع وزجر مبني على السكون ، (لينبذن) : اللام موطئة لقسم محذوف وجوباً ؛ لنيابة جواب القسم عنه ، تقديره : (والله) ، وإنما حركت ؛ لكونه علىٰ حرف واحد ، وكانت الحركة فتحة ؛ للخفة مع ثقل الحروف ، **وقيل** : كانت فتحة ؛ فرقاً بينها وبين لام الجر ، (ينبذن) : فعل مضارع مغير الصيغة مبني على الفتح ؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وإنما بني معها ؛ لتركبه تركيب خمسة عشر ، ونون التوكيد : حرف لا محل لها من الإعراب مبني على الفتح ، وإنما حركت ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ؛ لإسناده إلى الغائب ، تقديره : هو يعود علىٰ كل همزة ، والجملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب ، وجملة القسم مع جوابه مستأنفة .

(**وقد لا تكون**) نون النسوة مباشرة (**كما سيأتي**) بقوله : (ولا تتبعان) ، (ولتبلون) .

(**ويعرب ؛ أي**) الفعل (**المضارع فيما عدا**) وخالف (**ذٰلك المتقدم**) آنفاً ، الذي اتصل به إحدى النونين : نون النسوة ونون التوكيد المباشرة (**وهو**) أي : والذي خالف ذٰلك المتقدم ؛ هو (**ما إذا عري**) وخلا ذٰلك المضارع (**عن النونين**) : نون النسوة ونون التوكيد المباشرة .

---

(١) سورة الهمزة : (٤) .

(نحوُ : يقومُ زيدٌ) ، وما إذا لَمْ تُباشِرْهُ نونُ التَّوكيدِ لفظاً أو تقديراً ، وإنِ اتَّصلَتْ بهِ لفظاً ؛ بأن فصلَ بينَهُ وبينَها فاصلٌ ، حسيّاً كانَ أو مقدَّراً .

فالأوّلُ ؛ نحوُ : (﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾) ، أصلُهُ قبلَ التَّوكيدِ والنَّهيِ : (تتبعانِ) بتخفيفِ نونِ الرَّفعِ ، فدخلَ الجازمُ عليهِ ؛ فحَذَفَ نونَ الرَّفعِ ، ثُمَّ أُكِّدَ بالنُّونِ الثَّقيلةِ ، فالتقىٰ ساكنانِ ؛ الألفُ والنُّونُ المُدغمَةُ ، ولَمْ يجزْ حذفُ الألفِ ؛ لئلَّا يلتبسَ بفعلِ الواحدِ ، ولا النُّونِ ؛ لفواتِ المقصودِ منها ، . . . .

مثال ذٰلك العاري : (**نحو** : « **يقوم زيد** » ، **وما إذا لم تباشره نون التوكيد لفظاً أو تقديراً**)

وقوله : (**وإن اتصلت به لفظاً**) تفصيل لما قبله (**بأن فصل بينه**) أي : بين المضارع (**وبينها**) أي : وبين النون (**فاصل**) كألف اثنين وواو الجمع وياء المخاطبة ، ولا فرق فيها بين أن تكون ضمائر ؛ **كما هو الأصح** ، أو علامات علىٰ مقابله (**حسياً كان**) ذٰلك الفاصل (**أو مقدراً** ، **فالأول**) أي : الفاصل الحسي ؛ أي : فمثال الفاصل الحسي (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾[1] ، **أصله قبل التوكيد والنهي** : « **تتبعانِ** » **بتخفيف نون**) علامة (**الرفع ، فدخل الجازم عليه**) وهو (لا) الناهية (**فحذف**) ذٰلك الجازم (**نون**) علامة (**الرفع**) فصار : ولا تتبعا (**ثم**) بعدما حذف الجازم نون علامة الرفع (**أكد**) الفعل (**بـ**) إدخال (**النون الثقيلة**) أي : المشددة على الفعل ، فقيل : (ولا تتبعانِّ) بتشديد النون (**فالتقىٰ ساكنان**) هما (**الألف**) أي : ألف الاثنين (**والنون**) الأولى (**المدغمة**) أي : المدخلة في النون الثانية (**ولم يجز حذف الألف ؛ لئلا يلتبس**) الفعل الذي حذف منه الألف (**بفعل الواحد**) أي : بالفعل المسند إلى الفاعل الواحد (**ولا النون**) أي : ولم يجز حذف النون الأولى المدغمة (**لفوات المقصود**) أي : لفوات المعنى المقصود (**منها**) أي : من تلك النون إذا

---

(١) سورة يونس ﷺ : (٨٩) .

فحُرِّكَتِ النُّونُ بالكسرِ ؛ تشبيهاً بنونِ التَّثنيةِ الواقعةِ بعدَ الألفِ .

(و) نحوُ : (﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾) مُضارِعُ (بلا ، يبلو) مبنيٌّ للمجهولِ ، مُسنَدٌ لجماعةِ الذُّكورِ ، وأصلُهُ قبلَ التَّوكيدِ : (لتُبلَوونَ) بواوَينِ ؛ أُولاهُما لامُ الكلمةِ ، . . . .

حذفت ؛ وهو توكيد الفعل (فحركت النون) الباقية من النونين (بالكسر) ، لا يخفىٰ أن المحرك بالكسر إنما هو النون المدغم فيها ؛ وهي الثانية ، لا المدغمة وإن أوهم كلامه خلاف ذٰلك (تشبيهاً) لها (بنون التثنية الواقعة بعد الألف) .

قوله : (فحركت النون بالكسر) أي : لدفع التقاء الساكنين ، وفيه : أن المحركة ليست المدغمة حتىٰ يزول التقاء الساكنين ، فلم يتم التعليل .

وقوله : (تشبيهاً بنون التثنية) علة التحرك بالكسر . انتهىٰ « كردي » .

وإعراب قوله : (ولا تتبعان) :

الواو : بحسب ما في القرآن ، (لا) : ناهية جازمة مبنية على السكون ، (تتبعان) : فعل مضارع مجزوم بـ (لا) الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، وأصله : (ولا تتبعانن) ، والنون محذوفة للجازم ، والثانية المشددة نون التوكيد الثقيلة مبني على الفتح ، والألف : ضمير للمثنى المذكر المخاطب في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، والجملة الفعلية بحسب ما في القرآن .

(ونحو) قوله : (﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾)[1] معطوف علىٰ قوله : (﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾)[2] ؛ لأنه من أمثلة الفاصل الحسي ؛ وهو (مضارع « بلا يبلو ») من باب (دعا يدعو) ، فهو من البلاء ؛ وهو : التجربة والاختبار (مبني للمجهول) أي : مسند إلىٰ مفعوله مجهول فاعله ، والفاعل المجهول هو الله سبحانه وتعالىٰ ؛ لأنه (مسند لجماعة الذكور) المخاطبين (وأصله قبل التوكيد : « لتبلوون » بواوين أولاهما لام الكلمة)

---

(١) سورة آل عمران : (١٨٦) .

(٢) سورة يونس ﷺ : (٨٩) .

تحرَّكَ حرفُ العلَّةِ وانفتحَ ما قبلَهُ ؛ فقلبَتْ ألفاً ، ثُمَّ حذفَتْ ؛ لالتقاءِ السَّاكنَينِ ؛ فصارَ : (لتُبلونَ) ثُمَّ أُكِّدَ بالنُّونِ الثَّقيلةِ ، فاجتمعَ ثلاثُ نوناتٍ ، فحُذِفَتْ نونُ الرَّفعِ ؛ لاستثقالِ توالي الأمثالِ ، فالتقىٰ ساكنانِ ؛ الواوُ الَّتي هيَ نائبُ الفاعلِ ، والنُّونُ المُدغمَةُ ، وتعذَّرَ حذفُ إحداهُما ، فحُرِّكَتِ الواوُ بحركةٍ تُجانِسُها ؛ وهيَ الضَّمَّةُ ؛ لتدلَّ على المحذوفِ ، فصارَ (لتُبلَونَّ) علىٰ وزنِ (لتُفعَونَّ) .

والثانية ضمير الجمع ، فيقال فيه : (**تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلبت**) الواو (**ألفاً ثم حذفت**) الألف (**لالتقاء الساكِنَيْنِ فصار : لتبلون ، ثم أكد بالنون**) أي : نون التوكيد (**الثقيلة ، فاجتمع ثلاث نونات ، فحذفت نون الرفع ؛ لاستثقال توالي الأمثال ، فالتقىٰ ساكنان : الواو التي هي نائب الفاعل ، والنون**) الأولى (**المدغمة**) في الثانية (**وتعذر حذف إحداهما**) أي : حذف واحد من الواو والنون الثانية المدغم فيه ، قيل : ولو قال : (لتعذر حذفهما) . . لكان أولىٰ ، أما النون . . فلفوات المقصود من الإتيان بها ، وأما الواو . . فلعدم ما يدل عليها . انتهىٰ « ياسين » .

قوله : (**فاجتمع ثلاث نونات ، فحذفت نون الرفع**) إنما خصت بالحذف دون نون التوكيد وإن كان كل منهما لمعنىً ؛ لأن نون الإعراب إذا حذفت . . دل عليها نون التوكيد من غير عكس ؛ لأن نون التوكيد : إما ثقيلة مفتوحة أو خفيفة ساكنة ، ونون الإعراب : خفيفة مكسورة أو مفتوحة ، فإذا بقيت نون التوكيد والحال أن الفعل معرب . . لم يدخل عليه ناصب ولا جازم ، فعُلِم ضرورة : أنَّ نون الرفع محذوفة ؛ لأن الثابتة لا تصلح أن تكون علامة الإعراب .

قوله : (**لاستثقال توالي نونات**) أي : زوائد علىٰ أصل الكلمة ، الأولىٰ للرفع ، والأخيرتان للتوكيد ، بخلاف نون النساء في (جُنِنَّ) في الماضي ، و(يَجْنَنَّ) في المضارع ؛ لأن منهما نونين من أصل الكلمة وواحدة زائدة . انتهىٰ « ياسين » .

قوله : (**فحركت الواو بحركةٍ تجانسها ؛ وهي الضمة ، لتدل على المحذوف فصار « لتبلون » علىٰ وزن : لتفعون**) .

قوله : (**فحركت الواو . . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : ولم تحرك النون ؛ محافظةً على الأصل ، ولعروض الضمة لم تقلب الواو ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها . انتهىٰ منه .

قوله : (**لتدل على المحذوف**) إنما يقال ذٰلك : إذا كانت الواو المحذوفة بعد الضمة ؛ نحو : (لتضرِبُنَّ يا زَيدون) ومما المحذوف فيه واو الجمع ، فتجعل الضمة قبلها ؛ دليلاً عليها ، بخلاف نحو : (لتبلون) فإن المحذوف فيه هو لام الكلمة ، وهي قبل واو نائب الفاعل الباقية .

والحاصل : أنهم يجعلون الضمة دليلاً على الواو المحذوفة بعدها ، لا المحذوفة قبلها ، **فتحصل** : أن تحريك واو (لتبلون) لرفع التقاء الساكنين ، وأما خصوص الضمة . . فلكونها مجانسة للواو ، لا لتدل علىٰ محذوف ؛ لما علمت . انتهىٰ « كردي » .

وأما إعراب قوله (لتبلون) . . فنقول فيه : أصله : (لتبلوونن) ، اللام : موطئة للقسم مبنية على الفتح ، (تبلون) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، وعلامة رفعه ثبات النون المحذوفة ؛ لتوالي الأمثال ، فهي مقدرة الثبوت ؛ لأنها علامة الرفع ، أصله : (لتبلوونن) بواوين ، أولاهما لام الكلمة ، والثانية ضمير الجمع نائب فاعل ، وثلاث نونات ، استثقلت الضمة على الواو الأولىٰ ، ثم حذفت الضمة ، فالتقىٰ ساكنان ، وهما الواوان ، ثم حذفت الواو الأولىٰ ؛ لالتقائها ساكنة مع واو الجماعة ، ثم حذفت نون الرفع ؛ لتوالي الأمثال ، ثم حركت واو الجماعة بحركة مجانسةٍ لها ؛ وهي الضمة ، فراراً من التقاء الساكنين مع نون التوكيد ، ونون التوكيد : حرف لا محل لها من الإعراب مبني على الفتح .

وقوله : (﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ) مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ [1] معطوف علىٰ قوله : (ولا تتبعان) علىٰ كونه مثالاً لما حصل فيه فاصل حسي (**أصله قبل**) دخول نون (**التوكيد**) عليه :

---

(١) سورة مريم : (٢٦) .

(ترأيينَ) ، نُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ إلىٰ ما قبلَها ، ثُمَّ حذفَتِ الهمزةُ ؛ فصارَ : (ترَيِينَ) بفتحِ الرَّاءِ وكسرِ الياءِ الأولىٰ وإسكانِ الثَّانيةِ ، فتحرَّكَتِ الياءُ وانفتحَ ما قبلَها ؛ فقُلِبَتْ ألفاً ، ثُمَّ حُذِفَتْ ؛ لالتقاءِ السَّاكنَينِ ، فصارَ (تَرَيْنَ) ، ثُمَّ دخلَ الجازمُ فحذفَ نونَ الرَّفعِ ، ثُمَّ أُكِّدَ بالنُّونِ الثَّقيلةِ ، فالتقىٰ ساكنانِ ؛ ياءُ المُخاطبَةِ والنُّونُ المُدغمَةُ ، فحُرِكَتِ الياءُ بحركةٍ مُجانِسَةٍ لها ؛ لتدلَّ على المَحذوفِ ، فصارَ : (تَرَيِنَّ) علىٰ وزنِ (تَفَيِنَّ) .

والثَّاني ؛ نحوُ : (﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ ﴾) أصلُهُ قبلَ التَّوكيدِ : (يَصدُّونَكَ) فدخلَ الجازمُ فحذفَ نونَ الرَّفعِ ، ثُمَّ أُكِّدَ بالنُّونِ ، فالتقىٰ ساكنانِ ؛ . . . .

(« ترأيين » نقلت حركة الهمزة إلىٰ ما قبلها ، ثم حذفت الهمزة فصار : « تَرَيِيْنَ » بفتح الراء ، وكسر الياء الأولىٰ ، وإسكان الثانية) ، وإما أن تقول : حذفت الكسرة ؛ لاستثقالها على الياء ، أو (فتحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، ثم حذفت) الألف (لالتقاء الساكنين فصار : « تَرَيْنَ » ؛ ثم دخل الجازم) وهو (إن) الشرطية المتصلة بـ (ما) الزائدة (فحذف نون الرفع) فصار : (فإما تريْ) بسكون الياء المفتوح ما قبلها (ثم أكد بالنون الثقيلة ، فالتقىٰ ساكنان) وهما : (ياء المخاطبة ؛ والنون المدغمة) ، وتعذر حذف أحدهما (فحركت الياء بحركةٍ مجانسةٍ لها) وهي الكسرة (لتدل على المحذوف فصار : « تَرَيِنَّ » علىٰ وزن : تَفَيِنَّ) انتهىٰ « تصريح » .

فهٰذه أمثلة النون الغير المباشرة بالفعل لفظاً ، فإن الألف في الأول ، والواو في الثاني ، والياء في الثالث . . فواصل بين آخر الفعل والنون لفظاً ، والفعل معها معرب في هٰذه الأمثلة ، وأما النون الغير المباشرة تقديراً . . فقد ذكرها بقوله : (والثاني) وهو : ما إذا فصل فاصل بينها وبين الفعل تقديراً (نحو) قوله : (﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ ﴾)(١) بضم الدال (أصله قبل التوكيد : « يَصدُّونك » ، فدخل الجازم) وهو (لا) الناهية (فحذف نون الرفع) فصار : يصدوك (ثم أكد بالنون) الثقيلة (فالتقىٰ ساكنان)

---

(١) سورة القصص : (٨٧) .

الواوُ والنُّونُ المُدغمَةُ ، فحُذِفَتِ الواوُ ؛ لاعتلالِها ، ولوجودِ الضَّمَّةِ الدَّالَّةِ عليها .

وقولُهُ في « الشَّرحِ » : (أصلُهُ قبلَ دخولِ الجازمِ : « يَصُدُّونَنَّكَ » ، فلمَّا دخلَ الجازمُ . . حذفَ نونَ الرَّفعِ) إنَّما يتأتىٰ علىٰ شذوذٍ ؛ وهوَ تأكيدُ الفعلِ الخالي عنِ الطَّلبِ .

وقد تبيَّنَ ممَّا قرَّرنا : أنَّ الفعلَ في هٰذهِ الأمثلةِ ما عدا الثَّاني منها . . . .

هما : (**الواو والنون المدغمة ، فحذفت الواو ، لاعتلالها**) أي : لانقلابها ألفاً (**ولوجود الضمة الدالة عليها**) فصار : « لا يصدنك » ، فنون التوكيد وإن باشرت الفعل لفظاً . . إلا أنها لم تباشره في الأصل ؛ لأن الواو المحذوفة فاصلة بينهما ، أي : بين الفعل والنون تقديراً (وقوله) أي : قول المصنف ؛ يعني : ابن هشام (**في « الشرح »**) أي : في « شرح القطر » (**أصله**) أي : أصل يصدنك (**قبل دخول الجازم**) عليه : (**« يصدُّونَنَّك » فلما دخل الجازم . . حذف نون الرفع ، إنما يتأتىٰ**) ويمكن ويجري (**علىٰ شذوذ**) أي : علىٰ قول ذي شذوذ ؛ أي : علىٰ قول شاذ ؛ وهو ما انفرد به قائله ، (وهو) أي : جواز (**تأكيد الفعل الخالي عن الطلب**) وشبهه ؛ كالاستفهام والنهي .

قال السجاعي في « حاشيته عليه » : (فيه نظر ؛ لأنه قبل دخول جازم عليه ليس فعل طلب ولا شبهه ، وغيرهما لا يؤكد بالنون إلا شذوذاً ، **والصواب** : أن أصله قبل دخول الجازم والتوكيد : « **يصدونك** » بنون واحدة للرفع ، فلما دخل الجازم ؛ وهو « لا » الناهية . . حذفت النون ، ثم أكد فالتقىٰ ساكنان : الواو والنون المدغمة من نوني التوكيد ، فحذفت الواو ؛ لاعتلالها ووجود دليل عليها ؛ وهو الضمة) انتهىٰ منه .

(**وقد تبين**) وظهر (**مما قررنا**) وذكرناه فيما تقدم : (**أن الفعل في هٰذه الأمثلة**) الأربعة المذكورة (**ما عدا الثاني منها**) وهو قوله : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ ﴾ (١) ،

---

(١) سورة آل عمران : (١٨٦) .

مُعرَبٌ لفظاً ؛ إذِ الإعرابُ فيها ظاهرٌ ، إذ هوَ بحذفِ النُّونِ للجازمِ ، فما وقعَ في « الأوضحِ » مِنْ أنَّهُ مُعربٌ في الأوَّلِ والثَّالثِ تقديراً ؛ كالثَّاني وهوَ : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ .. سهوٌ ، وإنَّما لَمْ يُبْنَ فيها على الأصحِّ ؛ لانتفاءِ تركُّبِهِ ، لأنَّهُم لا يركِّبونَ ثلاثةَ أشياءَ فيجعلونَها كشيءٍ واحدٍ ،

وما عدا الثاني منها هو قوله : ﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [1] ، وقوله : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ [2] ، وقوله : ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ [3] ؛ أي : أن الفعل في هٰذه الأمثلة ما عدا الثاني منها (**معرب لفظاً ؛ إذ الإعراب فيها ظاهر ، إذ هو**) أي : الإعراب فيها (**بحذف النون للجازم ، فما وقع**) للمصنف (**في « الأوضح »** **من أنه معرب في الأول**) وهو : تتبعان (**و**) في (**الثالث**) وهو : فإما ترين (**تقديراً**) علىٰ أحرف العلة معرب مقدر الإعراب ؛ لاشتغال محله بحركة الفرق ؛ أي : بالحركة الفارقة بين المفرد المذكر وجمعه والمؤنثة المخاطبة . انتهىٰ « ياسين » ، (**كالثاني**) أي : كما يعرب الثاني تقديراً (**وهو**) أي : الثاني (﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ [4] .. **سهو**) أي : خطأ منه .

قال الكردي : (**أجيب عنه** : بأن كونهما معربين تقديراً ؛ بناءً علىٰ دخول الجازم عليهما ، مؤكدين بالنون على القول بجواز التأكيد من غير طلب) ، **وهو ضعيف** ؛ لأن تأكيد الفعل الخالي عن الطلب وما ألحق به نادر ، لا يليق تخريج التنزيل عليه (**وإنما لم يُبْنَ**) أي : لم يبنِ الفعل المضارع المصنف (**فيها**) أي : في الأمثلة الثلاثة أو الأربعة إعرابها (**على**) القول (**الأصح**) الذي بيناه سابقاً في هٰذه الأمثلة (**لانتفاء**) جواز (**تركبه**) أي : تركب ما ذكر من الأمثلة (**لأنهم**) أي : لأن العرب (**لا يركبون**) أي : لا يجوزون تركيب (**ثلاثة أشياء فيجعلونها كشيء واحد**) لأنا لو

---

(١) سورة يونس ﷺ : (٨٩) .

(٢) سورة مريم : (٢٦) .

(٣) سورة القصص : (٨٧) .

(٤) سورة آل عمران : (١٨٦) .

والضَّابطُ في ذٰلكَ : أنَّ ما كانَ مِنَ المُضارِعِ رفعُهُ بالضَّمَّةِ ؛ إذا أُكِّدَ بالنُّونِ . . بُنِيَ على الفتحِ .

وما كانَ رفعُهُ بثبوتِ النُّونِ ؛ إذا أُكِّدَ بالنُّونِ . . يبقىٰ علىٰ إعرابِهِ لفظاً أو تقديراً ؛ لعدمِ مباشرتِها لهُ ، وإنَّما بُنِيَ معَ عدمِ مُباشَرتِها لهُ في نحوِ : (هل تضربنانِ يا هنداتُ ؟) لوجودِ المُقتضِي لبنائِهِ ، وهوَ نونُ النِّسوةِ ؛ وهوَ ظاهرٌ ، . . . .

أعربناها . . لزم تركيب ثلاثة أشياء : الفعل ، وضمير الفاعل ، ونون التوكيد ، وإنما منعوه ؛ لثقله على اللسان ، والحال أن مبنىٰ كلامهم على الفصاحة (**والضابط في ذٰلك**) الحكم المذكور في المضارع من بنائه تارة وإعرابه أخرىٰ : (**أن ما كان من المضارع رفعه بالضمة ؛ إذا أكد بالنون . . بني على الفتح**) كقولك : ليضربن زيد (**وما كان رفعه بثبوت النون ؛ إذا أكد بالنون . . يبقىٰ علىٰ إعرابه لفظاً أو تقديراً ؛ لعدم مباشرتها له**) أي : للفعل المضارع ؛ أي : علىٰ إعرابه لفظاً ؛ كما في قوله : ﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾[1] ، وقوله : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾[2] ؛ فإن الإعراب فيهما لفظي ، أو تقديراً ؛ كما في : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾[3] ؛ لأن الإعراب فيه خاصة تقديري ، (**وإنما بني مع عدم مباشرتها له في نحو : « هل تضربنان يا هندات ؟ » لوجود المقتضي لبنائه ؛ وهو نون النسوة ، وهو ظاهر**) .

قوله : (**يبقىٰ علىٰ إعرابه لفظاً**) أي : إن كان معه جازم أو ناصب ؛ نحو : (لا يصدنك) و(لن تضربن يا زيد) .

قوله : (**أو تقديراً**) أي : إن تجرد عن الناصب أو الجازم ؛ نحو : (لتبلون) ، فهو مرفوع بثبوت النون المحذوفة ؛ لتوالي النونات تقديراً .

قوله : (**وإنما بني**) أي : على السكون .

---

(١) سورة يونس ﷺ : (٨٩) .

(٢) سورة مريم : (٢٦) .

(٣) سورة آل عمران : (١٨٦) .

وإنَّما قدَّمَ المُصنِّفُ حالةَ بنائِهِ علىٰ إعرابِهِ ؛ لأنَّهُ الأصلُ فيهِ ، واللهُ أعلمُ .

قوله : (**لوجود المقتضي لبنائه**) على السكون قبل نون التوكيد ، والمقتضي هو : نون النسوة . انتهىٰ « كردي » .

(**وإنما قدم المصنف حالة بنائه**) أي : بناء المضارع على السكون (**علىٰ**) حالة (**إعرابه**) أي إعراب المضارع (**لأنه الأصل فيه ، والله أعلم**) .

وضابط ما ذكرناه في المضارع إذا أكد بالنون : أنه إن كان يرفع بالضمة ؛ فإنه إذا أكد بالنون . . يبنىٰ ؛ نحو : (لتضربن) ، وإن كان يرفع بثبات النون ؛ فإنه إن أكد بالنون . . يبقىٰ علىٰ إعرابه لفظاً أو تقديراً ؛ لوجود الفاصل لفظاً أو تقديراً ، **فقد تبين مما قررنا** : أن الإعراب التقديري في (لتبلون) خاصة ، بخلاف (فإما ترين) ، (ولا تتبعان) فإنه فيهما لفظي . انتهىٰ من « التصريح » .

وإنما أعرب الفعل المضارع علىٰ خلاف ما هو الأصل في الأصل ؛ لمشابهته الاسم من حيث إن كلاً منهما تعرض له معانٍ مختلفة ، يفتقر في التمييز بينها إلى الإعراب ؛ كما في : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) فإنه لا يعرف أن قصد المتكلم من هٰذا التركيب النهي عن كل منهما على انفراده ، أو عن الجمع بينهما ، أو عن الأول فقط . . إلا بالحركة ، فإذا جزمت (تشرب) . . عرف أن المراد : النهي عن كل منهما ، وإن نصبته . . عرف أن المراد : النهي عن الجمع بينهما ، وإن رفعته . . عرف أن المراد : النهي عن الأول ، وإباحة الثاني .

وإنما بني مع النونين ؛ لمعارضتهما سبب إعرابه ، وهو شبهه بالاسم ؛ لكونهما من خواص الأفعال ، فرجع إلىٰ أصله الذي هو البناء .

وإنما لم يُبْنَ مع (لم) و(قد) والتنفيس وياء الفاعلة مع أنها من خواصه أيضاً ؛ لقوة النونين بتنزيلهما منزلة الخاتم للكلمة ، ولا كذٰلك ما ذكر .

. . . .

نعم ؛ ياء الفاعلة كالجزء ، لـٰكنها حَشْوٌ لا آخر بعدها نونُ الرفع ، فلم تقوَّ كالنون ، **فتدبر** . انتهىٰ من « المطالب » .

فإن قلت : البناء أصل الأفعال ، فلا يحتاج إلى السؤال عن سببه ؟

أجيب : بأن إعرابه صار كالأصل ؛ لقوة شبهه بالاسم ، فاستحق السؤال عن خروجه .

وبني علىٰ حركة مع نون التوكيد ؛ ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وخص بالفتح ؛ لتعادِلَ خفتُه ثقلَ تركيبه معها تركيبَ خمسة عشر .

وأما بناؤه على السكون مع نون الإناث . . فلشبهه الماضيَ المتصل بها في صيرورة النون كالجزء منه ، فحمل عليه في سكون الآخر لفظاً وإن كان سكون الماضي ليس ببناء ، وإنما احتاج إلىٰ حمله على الماضي ؛ لأن الموجب لسكون الفعل معها ، وهو كراهة توالي أربع متحركات أو نحوه . . لم يوجد في المضارع ، بل في الماضي فقط ، **فتدبر** . انتهىٰ « خضري » .

❋ ❋ ❋

(وأمَّا الحرفُ) وهوَ : ما دلَّ علىٰ معنىً في غيرِهِ فقطْ . . (فيُعرَفُ) أي : يتميَّزُ عن قسيمَيهِ (بألَّا يقبلَ شيئاً مِنْ علاماتِ الاسمِ) المُتقدِّمَةِ ولا غيرِها ، (ولا) شيئاً مِنْ علاماتِ (الفعلِ) المُتقدِّمَةِ ولا غيرِها ؛ فحينئذٍ يمتنعُ كونُهُ واحداً منهُما ، . . . .

---

٨ ـ الحرف وعلاماته

ولما فرغ المصنف من أحكام الأفعال . . شرع في أحكام الحروف فقال :

(**وأما الحرف** ، وهو) **لغةً** : الطرف ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٍ ﴾(١) .

سميت بذٰلك ؛ لأنها طرف من الكلام ، لا يكون مسنداً ولا مسنداً إليه .

واصطلاحاً : (**ما دل**) أي : كلمة دلت (**علىٰ معنىً في غيره**) سواء كان ذٰلك اسماً أو فعلاً (**فقط**) أي : يكفي لها في أن تسمىٰ حرفاً : دلالتها علىٰ معنىً في غيره وفي « الكردي » : قوله : (**فقط**) فصل ثان زاده ؛ تبعاً لبعضهم ، منهم : الجزولي ؛ لإخراج بعض الأسماء ، كاسم الشرط والاستفهام ؛ فإن كل واحد منهما دل بسبب تضمنه معنى الحرف علىٰ معنىً في غيره ، مع دلالته على المعين الذي وضع له ؛ كالعاقل مثلاً ، كقولك : (من يقم . . أقم معه) ، فقد دلت (من) علىٰ شخص عاقل بالوضع ، ودلت مع ذٰلك علىٰ معنىً هو : ارتباط جملة الجزاء بجملة الشرط ؛ لتضمنها معنىٰ (إن) الشرطية ؛ فلذٰلك زاد لفظة : (**فقط**) في التعريف .

(**فيعرف** ؛ **أي : يتميز**) الحرف (**عن قسيميه**) الاسم والفعل (**بألا يقبل شيئاً من علامات الاسم المتقدمة**) كـ (أل) والتنوين (**ولا غيرها**) كحروف الخفض (**و**) بأن (**لا**) يقبل (**شيئاً من علامات الفعل المتقدمة**) كتاء التأنيث الساكنة (**ولا غيرها**) كالسين وسوف وقد (**فحينئذ**) أي : فحين إذ لم يقبل اللفظ شيئاً من علامات الاسم ، ولا شيئاً من علامات الفعل . . فـ (**يمتنع كونه واحداً منهما**) أي : واحداً من

---

(١) سورة الحج : (١١) .

فيتعيَّنُ كونُهُ حرفاً ؛ إذ لا يخرجُ عن ذٰلكَ ؛ كما دلَّ عليهِ الاستقراءُ (نحوُ : هل) مِنْ حروفِ الاستفهامِ ، وتدخلُ على الجملتَينِ ؛ الاسميَّةِ والفعليَّةِ ، . . . .

الاسم والفعل (**فيتعين كونه**) أي : كون ذٰلك اللفظ الذي لا يقبل شيئاً من علامات الاسم ، ولا شيئاً من علامات الفعل (**حرفاً ؛ إذ لا يخرج عن ذٰلك**) أي : عن كونه حرفاً أو اسماً أو فعلاً ؛ لأن الكلمات العربية منحصرة في هٰذه الثلاثة (**كما دل عليه**) أي : علىٰ عدم خروج الكلمات العربية عن هٰذه الثلاثة (**الاستقراءُ**) والتتبع والفحص عن الكلمات العربية ؛ فإن علماء هٰذا الفن تتبعوا ألفاظ العرب ، فلم يجدوا غير هٰذه الثلاثة .

والمراد بالاستقراء هنا : الاستقراء الناقص ؛ وهو : تتبع أقل الجزئيات ؛ ليستدل به على الكليات .

والتام : تتبع أكثر الجزئيات ؛ ليستدل به على الكليات ، وليس مراداً هنا . انتهىٰ « رفع » .

(**نحو : هل**) وهي (**من حروف الاستفهام ، وتدخل على الجملتين : الاسمية**) نحو : هل زيد قائم ؟ (**والفعلية**) نحو : هل قام زيد ؟ وهي حرف مشترك بين الأسماء والأفعال ، ولا ينافي كونها مشتركة ما ذكروه في (باب الاشتغال) من أنها مختصة ؛ لأن ذٰلك محله إذا كان الفعل في حيزها وقربها ، فلا يجوز أن يقال : هل زيد خرج ؟ لأن أصلها : أن تكون بمعنىٰ (قد) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ ﴾ (١) ، و(قد) مختصة بالفعل ، فكذا (هل) ، لٰكنها لما كانت بمعنىٰ همزة الاستفهام . . انحطت رتبتها عن (قد) في اختصاصها بالفعل ، واختصت به فيما إذا كان الفعل في حيزها ؛ لأنها إذا رأت الفعل في حيزها . . تذكرت عهوداً بالحِمىٰ ، وحنَّت إلى الإلف المألوف ، ولم ترضَ بافتراق الاسم بينهما بدون

---

(١) سورة الإنسان : (١) .

حيثُ لَمْ يكنْ في حيّزِها فعلٌ ، أمّا إذا كانَ . . فتختصُّ بالفعلِ ، فلا منافاةَ حينئذٍ بينَ ما ذكروهُ هنا ، وبينَ قولِهِم في (بابِ الاشتغالِ) : مِنْ أنَّهُ يجبُ النَّصبُ إذا وقعَ الاسمُ بعدَ ما يختصُّ بالفعلِ ؛ كـ (هل) ، والعلَّةُ في ذٰلكَ : . . . .

اشتغال الفعل بضميره ، وإذا لم تره في حيزها . . تسلت عنه وذهلت ، ومع وجوده إن لم يشتغل . . لم تقنع به مقدراً بعدها ، وإلا . . قنعت ، فلا يجوز في الاختيار : هل زيداً رأيت ؟ بخلاف : هل زيداً رأيته ؟ انتهىٰ شيخ الإسلام . انتهىٰ « عبادي حاشية الشذور » .

وقوله : (حنت) بالتخفيف : مالت وعطفت ، من (حنا يحنو حنواً) ، وبالتشديد بمعنى : اشتاقت ، من (حن يحن حنيناً) انتهىٰ منه .

قوله : (**حيث لم يكن في حيزها**) أي : في قربها (**فعل**) نحو : هل زيد قائم ؟

وأصل (**حيز**) بالتشديد : حيوز ؛ من الحوز ، فأُعِلَّ إعلال نظيره ؛ كـ (سيد وميت) ، ومعنىٰ كونه ؛ أي : كون الفعل في حيزها وقربها : كونه في الجملة التي هي داخلة عليها ، فكأنه مما حازته ؛ أي : جمعته . انتهىٰ « كردي » ، (**أما إذا كان**) الفعل في حيزها . . (**فتختص بالفعل**) ، فلا تدخل إلا عليه ، فلا يجوز أن يفصل بينه وبينها بشيء ، فلا يقال : هل زيد قام ؟ إلا في الشعر ؛ وفاقاً لسيبويه . انتهىٰ « سجاعي على القطر » .

إذا عرفت ما ذكرته لك من التفصيل (**فلا منافاة**) أي : لا مناقضة (**حينئذٍ**) أي : حين إذ علمت هٰذا التفصيل (**بين ما ذكروه هنا**) أي : ذكر النحاة (**وبين قولهم في « باب الاشتغال » من أنه**) أي : من أن الشأن والحال (**يجب النصب**) أي : نصب الاسم على الاشتغال (**إذا وقع الاسم بعد ما يختص**) أي : بعد حرف يختص (**بالفعل ؛ كـ « هل »**) كقولك : هل زيداً رأيته ؟ (**والعلة في ذٰلك**) أي : في

ما قالَهُ الرَّضيُّ وغيرُهُ : مِنْ أنَّ أصلَها أنْ تكونَ بمعنىٰ (قد) كما في : ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ ﴾ ، و(قد) مختصةٌ بالفعلِ ، فكذا (هل) ، لـٰكنَّها لـمَّا تطفَّلَتْ علىٰ همزةِ الاستفهامِ . . انحطَّتْ رتبتُها عن (قد) في اختصاصِها بالفعلِ ، واختصَّتْ بهِ فيما إذا كانَ في حيِّزِها ؛ لأنَّها إذا رأتْهُ في حيِّزِها . . تذكَّرَتْ عهوداً بالحِمىٰ ، وحنَّتْ إلى الإلفِ المألوفِ وعانقَتْهُ ، ولَمْ ترضَ بافتراقِ الاسمِ بينهُما ، وإذا لَمْ ترَهُ في حيِّزِها . . تسلَّتْ عنهُ ذاهلةً ، (وبل) مِنْ حروفِ العطفِ ، ومعناها : الإضرابُ .

اختصاص (هل) بالفعل إذا رأت الفعل في حيزها : (**ما قاله الرضي وغيره**) من النحاة : (**من أن أصلها**) أي : أصل (هل) (**أن تكون بمعنىٰ « قد » كما في**) قوله تعالىٰ : (﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ ﴾ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ ﴾ [1] (وقد) التي هي بمعناها (**مختصة بالفعل ، فكذا**) أي : فكما أن (قد) مختصة بالفعل . . ف (**هل**) مختصة بالفعل (**لـٰكنها**) أي : لـٰكن هل (**لما تطفلت**) واستضافت (**علىٰ همزة الاستفهام**) وشربت من شرابها . . (**انحطت**) وانخفضت ونزلت (**رتبتها**) أي : رتبة (هل) ومنصبها (**عن**) رتبة (قد) ومنصبها (**في اختصاصها بالفعل ؛ واختصت**) هل (**به**) أي : بالفعل (**فيما إذا كان في حيزها ؛ لأنها إذا رأته في حيزها . . تذكرت عهوداً بالحِمىٰ ، وحنَّت إلى الإلف المألوف وعانقته ، ولم ترضَ بافتراق الاسم بينهما ، وإذا لم تره في حيزها . . تسلت عنه ذاهلةً**) كما مر آنفاً نقلاً عن الرضي .

قوله : (**نحو : هل**) هي حرف استفهام لطلب التصديق ، وتدخل على الجملتين ، ولا ينافي ذٰلك عدهم لها في (باب الاشتغال) مما يختص بالفعل ؛ لأن ذاك إذا وقع في حيزها ، لا مطلقاً ؛ كما مر .

(**و« بل »**) سيأتي في (باب حروف العطف) عدها (**من حروف العطف و**) أن (**معناها : الإضراب**) الإبطاليُّ أو الانتقاليُّ .

---

(١) سورة الإنسان : (١) .

(و) الحرفُ (ليسَ منهُ « مهما ») لعودِ الضَّميرِ عليهِ في نحوِ : ﴿ مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٖ ﴾ ، والضَّميرُ لا يعودُ إلَّا على الأسماءِ ، وقيلَ : إنَّهُ حرفٌ ، (و) لا (إذما) بل هيَ ظرفُ زمانٍ بمنزلةِ : (متىٰ) ، فإذا قلتَ : (إذما تقمْ . . أقمْ) . . فمعناهُ : متىٰ . . . .

(**والحرف ليس منه « مهما »**) الشرطية ؛ **على الأصح عند الجمهور** (**لعود الضمير عليه في نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٖ . . . ﴾) إلىٰ آخره[1] .

(**والضمير لا يعود إلا على الأسماء**) ظاهر كلامه تبعاً للمصنف : أن القائل بحرفية (مهما) يزعم أنها ملازمة لها .

ومنع بعضهم ذٰلك فقال : إن زاعم الحرفية لم يدَّعِ الملازمة لها حتىٰ يرد عود الضمير عليها في بعض الصور ، وإنما ادعىٰ أنها قد تكون حرفاً ، فلا ينهض الاستدلال به عليها . انتهىٰ « عليمي » .

وعبارة الكردي : قوله : (**لعود الضمير عليه** . . .) إلىٰ آخره ، قيل فيه : إن مدعي حرفيتها يدعي أنها قد تأتي حرفاً ، لا أنها لازمة للحرفية ، فلا ينهض عليه الاستدلال الذي ذكره .

قوله : (**والضمير لا يعود إلا على الأسماء**) أي : بالاستقراء ، ولا يرد نحو : ﴿ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ ﴾[2] ، حيث عاد الضمير فيه علىٰ فعل الأمر ؛ لأن الضمير عائد على المصدر المفهوم منه ؛ وهو العدل ، لا على الفعل نفسه ، (**وقيل : إنه**) أي : إن مهما (**حرف**) .

قوله : (**ولا « إذما »**) أي : والحرف ليس منه : إذما (**بل هي ظرف زمان بمنزلة « متى »**) الشرطية ؛ أي : بمعناها (**فإذا قلت : « إذما تقم . . أقم »** . . **فمعناه : « متىٰ**

---

(١) سورة الأعراف : (١٣٢) .

(٢) سورة المائدة : (٨) .

تقمْ . . أقمْ ، ويدلُّ على اسميَّتِها : أنَّها كانَتْ قبلَ دخولِ (ما) اسماً ، والأصلُ : بقاءُ الشَّيءِ علىٰ ما كانَ عليهِ ، وقيلَ : إنَّها حرفٌ بمنزلةِ : (إنِ) الشَّرطيَّةِ ، وإنَّ المعنىٰ في المثالِ : إن تقمْ . . أقمْ ؛ وهوَ الأصحُّ ، كما في « الأوضحِ » .

وأُجيبَ عمَّا تقدَّمَ : بأنَّ (إذ) قد سُلِبَ منها معناها الأصلِيُّ بعدَ دخولِ (ما) بدليلِ : أنَّها كانَتْ للماضي . . فصارَتْ للمُستَقبَلِ ، واستعملَتْ . . . .

تقم . . أقم » ، **ويدل على اسميتها : أنها كانت قبل دخول « ما »)** عليها **(اسماً ، والأصل : بقاء الشيء علىٰ ما كان عليه)** أولاً **(وقيل : إنها حرف بمنزلة « إن » الشرطية)** وهو قول سيبويه ، وصححه ابن مالك : بأنها قبل التركيب حكم باسميتها ؛ لدلالتها علىٰ وقت ماضٍ دون شيء آخر يدعىٰ أنها دالة عليه ، ولمساواتها الأسماء في قبول بعض علامات الاسم ؛ كالتنوين والإضافة إليها .

وأما بعد التركيب . . فمدلولها المجمع عليه : معنى المجازاة ؛ وهي من معاني الحروف ، ومن ادعىٰ أن له مدلولاً آخر زائداً علىٰ ذٰلك . . فلا حجة له ، وهي مع ذٰلك غير قابلة لشيء من العلامات التي كانت قابلةً لها قبل التركيب . انتهىٰ ما قاله ابن مالك . انتهىٰ « كردي » .

(**وإن المعنىٰ في المثال**) المذكور : (**إن تقم . . أقم ؛ وهو**) أي : هٰذا القول الثاني هو (**الأصح**) عند الجمهور (**كما في « الأوضح »** ، **وأجيب عما تقدم**) وهو كونها قبل دخول (ما) عليها اسماً .

قال العليمي : (وقد يفهم منه ؛ أي : من كونها اسماً : أن الزمان مدلول لازم ، **والظاهر** : أنه غير مراد ؛ إذ الزمان : معنىً مستقل يدل عليه اللفظ بنفسه ، فلا يكون معنى الحرف ، وأن المراد : أنها للشرط في الزمان المستقبل ؛ كما أن « لو » للشرط في الماضي مع دلالتها على الزمان قطعاً) انتهىٰ منه .

أي : وقد أجيب عما تقدم : (**بأن « إذ » قد سلب منها معناها الأصلي بعد دخول « ما »)** عليها (**بدليل : أنها كانت**) أولاً (**للماضي ، فصارت للمستقبل ، واستعملت**

معَ (ما) المزيدةِ استعمالَ (إن) . . فكانَتْ حرفاً ، وفي « الشَّرحِ » : (وفيهِ نظرٌ) .

قلتُ : ولعلَّ وجهَ النَّظرِ : أنَّهُ لا يلزمُ مِنْ تغييرِ زمانِها انسلاخُها عنِ الاسميَّةِ إلى الحرفيَّةِ بدليلِ : أنَّ المُضارِعَ موضوعٌ للحالِ ، أو لهُ وللاستقبالِ ، وإذا دخلَتْ عليهِ (لَمْ) قلبَتْ معناهُ إلى المُضِيّ ، ولَمْ تُخرِجْ لفظَهُ عن كونِهِ مُضارِعاً .

مع « ما » **المزيدة استعمال** « **إن** ») الشرطية (**فكانت حرفاً**) مستعملاً في الشرط والتعليق .

قوله : (**قد سلب معناها الأصلي**) وهو الزمن الماضي ، وفيه : إشارة إلىٰ رد ما قيل : من أن نقلها لا يخرجها عن وضعها ؛ فإنها قد تأتي للاستقبال (**بدليل : أنها كانت**) أي : موضوعة (**للماضي**) .

قوله : (**واستعملت مع** « ما » **الزائدة . . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : على القول بالحرفية ، وأما عند المبرد القائل بالاسمية . . فـ (ما) كافة لها عن طلب الإضافة ، مهيئة للشرط والجزم ، كذا قاله ياسين ، (**وفي « الشرح »** : وفيه **نظر**) لأنه يوهم أن (ما) الكافة ليست مزيدة ، وليس مراداً .

قال الشارح : (**قلت : ولعل وجه النظر : أنه لا يلزم من تغيير زمانها انسلاخُها عن الاسمية إلى الحرفية ؛ بدليل : أن المضارع موضوع للحال ، أو له وللاستقبال ، وإذا دخلت عليه « لم » . . قلبَتْ معناه إلى المضي ، ولم تخرج لفظه عن كونه مضارعاً**) **ولـٰكن قد يفرق بينهما** : بأن المضارع و(لم) كلمتان ، و(إذ) و(ما) الزائدة صارا كلمةً واحدةً ، فلا يصلح هـٰذا رداً . انتهىٰ « ياسين » .

قال الكردي : (قوله : « قلت . . . » تبعاً لما في « التصريح » ، **ويجاب عن ذٰلك** : بأن « لم » مع مدخوله غير مركب ، بخلاف « ما » مع « إذ » ، والتركيب قد يخرج الشيء عن موضوعه الأصلي ، فقد قالوا في « كذا » للكناية في قولهم : كذا عندي درهماً : أن التركيب سلب التشبيه ، والإشارة فيها عن الكاف و« ذا » بعد التركيب ،

(بل) منهُ (« ما » المَصدرِيَّةُ) وهيَ : المسبوكةُ معَ ما بعدَها بالمَصدَرِ ؛ **نحوُ :** ﴿ وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ ﴾ أي : عنتَكُم ، وقيلَ : إنَّها اسمٌ ، (و« لَمَّا » الرَّابطةُ) أي : لوجودِ شيءٍ بشيءٍ ، وهيَ عندَ سيبويهِ : حرفُ وجودٍ لوجودٍ ، . . . .

فلا بدع أن يقال : في « إذما » كذٰلك ، بخلاف « لم » مع الفعل) انتهىٰ منه ، وهٰذا هو الواضح في رد النظر .

(بل منه « ما » **المصدرية ؛ وهي : المسبوكة مع ما بعدها بالمصدر ؛ نحو :** ﴿ وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ ﴾ [1] ؛ **أي : عنتَكُم**) **الأظهر في** (وهي : المسبوكة هي وما بعدها بالمصدر) : أن تقول : إن الذي يسبك بالمصدر هو ما بعدها فقط .

(**وقيل : إنها اسم**) ورد : بعدم صلاحها لعود الضمير عليها (و« **لما** » **الرابطة ؛ أي**) : موضوعة (لـ) الدلالة علىٰ (**وجود شيء بـ**) وجود (**شيء**) آخر ؛ أي : موضوعة للدلالة علىٰ تحقق مضمون الجملة الثانية بتحقق مضمون الجملة الأولىٰ ؛ أي : الرابطة ارتباط السببية ؛ كحرف الشرط ، ولذا قال بعضهم : إن جوابها قد يقترن بالفاء ، وقد يحذف ؛ لقيام الدليل عليه . انتهىٰ « ياسين » .

قوله : (**وهي عند سيبويه : حرف وجود لوجود**) **ظاهره : أن سيبويه نص علىٰ** حرفيتها .

وفي « المطول » : قال سيبويه : (« لما » لوقوع أمر لوقوع غيره ، وإنما تكون مثل « لو » فتوهم منه بعضهم : أنها حرف شرط ؛ كـ« لو » ، إلا أن « لو » لانتفاء الثاني ؛ لانتفاء الأول ، و« لما » لثبوت الثاني ؛ لثبوت الأول) انتهىٰ .

وصحح بعضهم حرفيتها ، ورجح أيضاً بإجماعهم علىٰ زيادة (أن) بعدها ، ولو كانت ظرفاً والجملة بعدها في موضع خفض . . لزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بـ (إن) .

---

(١) سورة آل عمران : (١١٨) .

وقيلَ : إنَّها ظرفٌ ، وقالَ ابنُ جنِّي : بمعنىٰ (حينٍ) .

وقالَ ابنُ مالكٍ : بمعنىٰ : (إذ) وفيهِ : معنى الشَّرطِ ، واستظهرَهُ . . . .

قال في « عروس الأفراح » : (و« لما » التعليلية عند سيبويه تدل علىٰ ربط جملة بأخرىٰ ربط السببية) .

وعلىٰ هـٰذا : فاللامُ في قولهم : (حرف وجود لوجود) وقولهم : (حرف وجوب لوجوب) . . لامُ التعليل . انتهىٰ .

فهي عند سيبويه حرف بمعنى اللام ، فمعنىٰ (لما جاء زيد . . جاء عمرو) : أن مجيء زيد لأجل مجيء عمرو (**وقيل : إنها ظرف**) فهي اسم .

ورد : بجواز : (لما أكرمتني أمس . . أكرمتك اليوم) لأنها إذا كانت ظرفاً . . فعاملُها جوابُها ، والواقع في اليوم لا يكون أمس .

وأجيب : بأن المعنىٰ : لما ثبت اليوم إكرامك لي أمس . . أكرمتك . انتهىٰ « ياسين » .

(**وقال ابن جِنِّي**) : ظرف (**بمعنىٰ : حين**) أي : وليس فيها معنى الشرط ؛ لأنك إذا قلت : (حين قام زيد . . قمت) . . لا دلالة علىٰ سببية الأول للثاني .

وقوله : (**ابن جِنِّي**) بكسر الجيم وتشديد النون بعدها ياء مخففة ، وتشديدها لحن ، بل بسكون الياء مُعربُ (كِنِّي) ، أبو الفتح النحوي ، **اسمه** : عثمان ، مِن أحذق أهل الأدب ، وأعلمهم بالنحو والتصريف ، وعلمه بالتصريف أقوىٰ وأكمل من علمه بالنحو ، صنف « الخصائص » في النحو ، و« الصناعة » ، و« شرح تصريف المازني » ، ولد قُبيل الثلاثين وثلاث مئة ، ومات لليلتين بقيتا من صفر ، سنة اثنتين وتسعين وثلاث مئة (٣٩٢هـ) .

وجني ـ بكسر الجيم وتشديد النون ـ : اسم أبيه ، وكان مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد الأزدي . انتهىٰ من « بغية الوعاة » .

(**وقال ابن مالك**) : ظرف (**بمعنىٰ « إذ »** ، **وفيه معنى الشرط** ، **واستظهره**) أي :

المُصنِّفُ في « المُغنِي » وعلَّلَهُ : بأنَّها مُختصَّةٌ بالماضي والإضافةِ إلى الجملِ ؛ كما هوَ شأنُ (إذ) ، وعليهِ : فعاملُها جوابُها ، ورُدَّ : بأنَّها أجيبَتْ بـ (ما) النَّافيةِ و(إذا) الفجائيَّةِ ، وما بعدَهُما لا يعملُ فيما قبلَهُما ، . . . .

عده ظاهراً (**المصنف**) أي : ابن هشام (**في** « **المغني** » ، **وعلله**) أي : علل كون معنى الشرط فيه : (**بأنها مختصة بالماضي**) أي : يليها فعل ماض ولو تقديراً ؛ كما في قوله : (من الطويل)

أقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس وهاشم

فـ (سقاؤنا) : فاعل بفعل محذوف تقديره : (وهىٰ) بمعنىٰ : سقط ، والجواب محذوف تقديره : قلت ؛ بدليل : (أقول) ، والتَّقديرُ : لمَّا وهىٰ ؛ أي : تخرق سقاؤنا . . قلت لعبد الله : انظر البرق أين موقع مطره ؟ وهو مقول (أقول) .

(و) مختصة بـ (**الإضافة إلى الجمل**) الفعلية ؛ فإنها مختصة بها ، كما في « الأوضح » (**كما هو**) أي : كما أن الإضافة إلى الجمل الفعلية (**شأن** « **إذ** ») التي هي بمعناها (**وعليه**) أي : وعلى القول بالظرفية : (**فعاملها**) أي : فعامل (لما) (**جوابها**) أي : لا شرطها ؛ لأنها عند القائل بذٰلك ـ أي : بظرفيتها ـ مضافة إلىٰ جملة الشرط ، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف . انتهىٰ « كردي » .

(**ورد**) أي : رد كون عاملها جوابها : (**بأنها**) أي : بأن لما (**أجيبت بـ** « **ما** » **النافية**) أي : مقروناً جوابها بـ (ما) النافية (و« **إذا** » **الفجائية ، وما بعدهما**) أي : وما بعد (ما) النافية و(إذا) الفجائية (**لا يعمل فيما قبلهما**) .

قوله : (**فعاملها جوابها**) **الظاهر** : **أن المراد** : ما في جوابها من فعل أو شبهه ، وإنما كان هو العامل دون شرطها ؛ لأن القائلين بالاسمية يزعمون أنها مضافة لما يليها ، والمضاف إليه وشبهه وجزؤه لا يعملان في المضاف ، ولا فيما قبله ، إلا إذا كان المضاف (غيراً) ، وقصد بها النفي ، فيجوز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه ؛

ولا خلافَ بينهُم أنَّ (لمَّا) النَّافيةَ حرفٌ ، وتختصُّ بالمُضارِعِ ، وكذا (لمَّا) الإيجابيَّةُ ، إلَّا أنَّها تدخلُ على الجملةِ الاسميَّةِ ، وعلى الماضي لفظاً لا معنىً ؛ كما صرَّحَ بهِ في « المُغنِي » .

والحكمُ علىٰ (مهما ، وإذما) بالاسميَّةِ ، وعلىٰ (ما ، ولمَّا) بالحرفيَّةِ : إنَّما هوَ . . .

كما يتقدم معمول المنفي بـ (لا) نحو : زيداً غيرُ ضارب . انتهىٰ « ياسين » .

قوله : (ورد : **بأنها أجيبت بـ « ما » النافية ، و« إذا » الفجائية**) مثال الأول : كقوله تعالىٰ : ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ ﴾ (١) .

والثاني : كقوله تعالىٰ : ﴿ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾ (٢) .

(**ولا خلاف بينهم : أن « لما » النافية**) وهي الجازمة ؛ نحو : لما يقم زيد (**حرف وتختص بالمضارع ؛ وكذا « لما » الإيجابية**) وهي التي بمعنىٰ : إلا (**إلا أنها تدخل على الجملة الاسمية**) نحو : ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ (٣) ؛ أي : إلا جميع .

(**وعلى الماضي لفظاً لا معنىً ؛ كما صرح به في « المغني »**) وهي (لما) التي تستعمل في قسم الاستعطاف ؛ نحو : (أقسمت عليك لما جئتني) ، **والمعنىٰ** : ما أريد منك إلا مجيئك . انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**ولا خلاف بينهم . . .**) إلىٰ آخره ، **ظاهره** : انحصار (لما) في الإيجابية التي بمعنىٰ (إلا) والنافية والوجودية ، مع أنها قد تجيء فعلاً وفاعلاً ؛ نحو : (لم ، لما ، لموا) من : لممت الشيء ؛ أي : جمعته . انتهىٰ « ياسين » .

(**والحكم علىٰ « مهما وإذما » بالاسمية ، وعلىٰ « ما ولما » بالحرفية ؛ إنما هو**

---

(١) سورة سبأ : (١٤) .

(٢) سورة العنكبوت : (٦٥) .

(٣) سورة يسٓ : (٣٢) .

(على الأصحِّ) مِنَ القولَينِ فيها ، وقد مرَّ : أنَّ الأصحَّ في (إذما) أنَّها حرفٌ ، فقولُهُ : (على الأصحِّ) منظورٌ فيهِ بالنِّسبةِ إليها ، وما حكاهُ مِنَ الخلافِ في (ما) المَصدَرِيَّةِ حكاهُ غيرُهُ ، وحكى ابنُ خَرُوفٍ : الاتِّفاقَ علىٰ حرفيَّتِها ، وردَّ علىٰ مَنْ نقلَ فيها خلافاً ، قالَ في « المُغنِي » : والصَّوابُ معَ ناقلِ الخلافِ ؛ فقد صرَّحَ الأخفشُ وأبو بكرٍ باسميَّتِها .

على الأصح من القولين فيها) أي : في هـٰذه الأربعة (**وقد مر : أن الأصح في** « **إذما** » : **أنها حرف ، فقوله**) هنا : (« **على الأصح** » **منظور فيه**) أي : معترض فيه (**بالنسبة إليها**) أي : بالنسبة إلىٰ (إذما) .

(**وما حكاه**) المصنف (**من الخلاف في** « **ما** » **المصدرية**) من كونها حرفاً على الأصح ، واسماً علىٰ مقابله . . (**حكاه**) أي : حكىٰ ذٰلك الخلاف (**غيره**) من النحاة (**وحكى ابن خروف الاتفاق علىٰ حرفيتها ، ورد**) ابن خروف (**علىٰ من نقل فيها خلافاً**) بين النحاة ، (**قال**) المصنف (**في** « **المغني** » : **والصوابُ مع ناقلِ الخلاف**) فيها ؛ أي : في حرفيتها واسميتها .

ترجمة ابن خروف

اسمه : علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين أبو الحسن بن خروف الأندلسي النحوي ، وكان إماماً في العربية ، محققاً مدققاً ، ماهراً مشاركاً في الأصول ، ووقع في جب ليلاً فمات سنة ست وست مئة ، **وقيل** : خمس ، **وقيل** : عشر ، **وقيل** : سنة (٦٠٩ هـ) ، عن خمس وثمانين سنة ، قال الشيخ أثير الدين أبو حيان : (مات بحلب ولم يتزوج) .

❁ ❁ ❁

(**فقد صرح الأخفش وأبو بكر باسميتها**) أي : باسمية (ما) المصدرية .

واعلمْ : أنَّ الحرفَ ستَّةُ أنواعٍ :

أحدُها : ما لا يختصُّ بالأسماءِ ولا بالأفعالِ ، ....

ترجمة الأخفش

اسمه : سعيد بن مسعدة ، أبو الحسن الأخفش الأوسط ، وهو أحد الأخافش الثلاثة المذكورين في هٰذا الكتاب ، كان مولىٰ بني مجاشع بن دارم ، من أهل بلخ ، سكن البصرة ، قرأ النحو علىٰ سيبويه وكان أسن منه ، ولم يأخذ من الخليل ، وهو الذي زاد في العروض ، وكان أعلم الناس بالكلام ، مات سنة عشر ـ **وقيل** : سنة خمس عشرة ، **وقيل** : إحدىٰ وعشرين ـ ومئتين .

ترجمة أبي بكر

هو أبو بكر بن محمد بن قاسم المرسي ، الشيخ مجد الدين التونسي ، النحوي المقرئ .

قال الحافظ ابن حجر : (ولد بتونس سنة ست وخمسين وست مئة ، واشتغل ببلاده وتعانى القراءات ، ثم دخل القاهرة ، ثم دمشق وجلس بجامعها للإقراء ، ثم اشتهر وشاع فضله ، وولي مشيخة الإقراء بأماكن ، وتدريس النحو بالناصرية ، وصار شيخ الإقراء والعربية بالبلد ، مات في ذي القعدة سنة ثماني عشرة وسبع مئة (٧١٨هـ) .

❀ ❀ ❀

(**واعلم : أن**) جنس (**الحرف : ستة أنواع**) المذكور في عباراته ثلاثة أقسام : مشترك ، ومختص بالأسماء ، ومختص بالأفعال . وا... الإهمال ، وحق المختص بقبيل أن يعمل العمل الخاص بذٰلك القبـ...

(**أحدها : ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال**) أي : بواحد

بل يدخلُ علىٰ كلِّ واحدٍ منهُما ولا يعملُ ؛ كـ (هل) .

الثَّاني : ما لا يختصُّ بهما ، ولٰكنَّهُ يعملُ ؛ كالأحرفِ المُشبَّهَةِ بـ (ليسَ) .

الثَّالثُ : ما يختصُّ بالأسماءِ ويعملُ فيها الجرَّ ؛ كـ (في) ، أوِ النَّصبَ والرَّفعَ ؛ كـ (إنَّ) وأخواتِها .

الرَّابعُ : ما يختصُّ بالأسماءِ ولا يعملُ فيها ؛ كـ (لام) التَّعريفِ .

الخامسُ : ما يختصُّ بالأفعالِ ويعملُ فيها الجزمَ ؛ كـ (لَمْ) ، . . . .

مختص بهما ، فلا تدخل علىٰ غيرهما (**بل يدخل علىٰ كل واحد منهما ، ولا يعمل**) أي : علىٰ ما هو الأصل والحق الواجب له (**كـ « هل »**) .

(**الثاني : ما لا يختص بهما ، ولـٰكنه يعمل**) أي : علىٰ خلاف الأصل (**كالأحرف المشبهة بـ « ليس »**) أفاد : أنها إنما عملت ؛ لعارض الحمل علىٰ (ليس) ، قال غيره : علىٰ أن من العرب من يهملهن على الأصل ، وهـٰذا مبني علىٰ أن حق المشترك : الإهمال .

(**الثالث : ما يختص بالأسماء ، ويعمل فيها الجر**) أي : على الأصل والحق الواجب له ، قال ابن النحاس : (وإنما كان الاختصاص موجباً للعمل ؛ ليظهر أثر الاختصاص) ، وإيضاحه : أن اختصاص الشيء بالشيء دليل علىٰ قوة تأثيره فيه ، فإذا أثر في المعنىٰ . . أثر في اللفظ ؛ ليكون اللفظ علىٰ حسب المعنى . انتهىٰ « ياسين » ، حتى المختص بقبيل يختص بالعمل المختص بذٰلك القبيل (**كـ « في »**) ولام الجر (**أو النصب والرفع ؛ كـ « إن » وأخواتها**) هـٰذا ليس على الأصل ؛ لأن الرفع والنصب ليسا خاصين بالاسم .

(**الرابع : ما يختص بالأسماء ، ولا يعمل فيها ؛ كـ « لام التعريف »**) علىٰ خلاف الأصل والواجب ؛ لأنها صارت كجزء من الأسماء ، لأنها تعيِّنُ المسمىٰ تعيُّنَ الأوصاف . انتهىٰ منه .

(**الخامس : ما يختص بالأفعال ، ويعمل فيها الجزم ؛ كـ « لم »**) أي : علىٰ ما هو

أوِ النَّصبَ ؛ كـ (لن) .

السَّادسُ : ما يختصُّ بالأفعالِ ، ولا يعملُ فيها ؛ كـ (قد ، والسِّينِ ، وسوفَ) .

(وجميعُ الحروفِ مبنيَّةٌ) بإجماعٍ ، لا حظَّ لها في الإعرابِ ؛ لأنَّها لا تتصرَّفُ ، ولا يتعاقبُ عليها مِنَ المعاني التَّركيبيَّةِ ما تحتاجُ معهُ . . . .

الأصل والحق الواجب (**أو النصب ؛ كـ « لن »**) هـٰذا ليس على الأصل ؛ لأن النصب ليس خاصاً بالفعل .

و(**السادس : ما يختص بالأفعال ، ولا يعمل فيها ؛ كـ « قد » والسين و« سوف »**) أما (السين وسوف) . . فلأنهما كجزء من الفعل ؛ إذ الفعل كان دالاً على الزمان المحتمل ، وهما يخصصانه ؛ حتىٰ يدل علىٰ ما وضع له ، فهما معه بمنزلة فعل موضوع دال على الزمان المستقبل من غير اشتراك .

وأما (قد) . . فتدخل على الماضي والمستقبل ، ثم إنها تقرب الماضي إلى الحال ، وهـٰذا تأثير في زمان الفعل ، فصارت كالسين ، ولكونها كالجزء من الفعل لم يفصل بينهما فاصل . انتهىٰ « ياسين » .

(**وجميع الحروف** مبنية) إلا (لو) و(ليت) في نحو : (من الطويل)

ألام علىٰ لو . . . .

وفي نحو : (من الرجز)

. . . . وهل ينفع شيئاً ليت

فإنهما اسمان ؛ لأن المراد لفظهما كما علم مما مر ، ومثلها ما أشبهها . انتهىٰ « ياسين » .

(**بإجماع**) النحاة (**لا حظَّ**) ولا نصيب (**لها في الإعراب ؛ لأنها لا تتصرف**) أي : تصرف الأفعال من صيغة إلىٰ صيغة ، فلا يرد نحو (سو) في سوف (و) لأنها (**لا يتعاقب**) ولا يتوارد (**عليها من المعاني التركيبية ما تحتاج معه**) من المعاني

إلى الإعرابِ .

ثُمَّ منها :

ما هوَ مبنيٌّ على السُّكونِ ؛ كـ (قد ، ولَمْ) .

المختلفة في تمييز بعضها عن بعض (**إلى الإعراب**) وهٰذا التعليل الثاني كافٍ في تعليل علة بنائها ، من غير حاجة إلىٰ ذكر عدم التصرف .

قال السجاعي : (ومعنىٰ كلام المصنف : وكل واحد من الحروف مبني ؛ لاستغنائه عن الإعراب ، لعدم قبوله معاني مختلفة ؛ أي : معاني طارئة بالتركيب ، لا المعاني الإفرادية ، فلا يرد أن نحو « من » ترد للابتداء وللتبعيض ونحو ذٰلك ؛ لأن هٰذه معاني إفرادية ، لأنه لا حظَّ له ؛ أي : لا نصيب لشيء من كلماته في الإعراب ، وأما نحو قول الشاعر : (من الطويل)

ألام علىٰ لوٍّ ولو كنت عالماً ... بأذناب لوٍّ لم تفتني أوائله

وقول الآخر : (من الرجز)

ليت شباباً بوع فاشتريت ... ليت وهل ينفع شيئاً ليت

.. فالمراد : لفظ « لو » و« ليت » لأنهما اسمان محكيان ، قصد لفظهما) انتهىٰ كما مر آنفاً .

(**ثم منها**) أي : من الحروف (**ما هو مبني على السكون ؛ كـ « قد ، ولم »**) فيه إشارة إلىٰ أن منها ما هو مبني علىٰ غير هٰذه المذكورات ، مما ينوب عنها ، فينوب عن السكون : الحذف في الأمر المعتل ، وأمر غير الواحد ، وعن الضم : الألف والواو ؛ في نحو : (يا زيدان ويا زيدون) ، وعن الفتح : الكسر والياء ؛ في نحو : (لا مسلماتِ ولا مسلمين) ، لا الألف خلافاً لما في « النكت » ، وأما نحو : (لا وتران في ليلة) .. ففتحه مقدر على الألف ؛ لأن من يلزم المثنى الألف .. يقدر إعرابه عليها ؛ كالمقصور ، فكذا بناؤه .

وما هوَ على الفتحِ ؛ ك (إنَّ ، وليتَ) .

وما هوَ على الكسرِ ؛ كلامِ الجرِّ وبائِهِ .

وما هوَ على الضَّمِّ ؛ ك (منذُ) في لغةِ مَنْ جرَّ بها .

وأما نحو : (لا أبا لك) . . فهو علىٰ قول سيبويه : إنه مضاف إلى الكاف ، واللام زائدة ، فهو معرب لا مبني ؛ كما سيأتي في باب (لا) انتهىٰ « خضري » .

(و) منها : (ما هو) مبني (**على الفتح ؛ ك « إن وليت »**) .

(و) منها : (ما هو) مبني (**على الكسر ؛ كلام الجر**) إذا دخلت على الظاهر ، لا على الضمير (وبائه) أي : باء الجر .

(و) منها : (**ما هو**) مبني (**على الضم ؛ ك « منذ » في لغة من جر بها**) أي : في لغة من جعلها حرفاً ؛ نحو : (ما رأيته منذ يومنا) أي : في يومنا .

واعلم : أن ما بني على السكون من الأفعال والحروف . . لا يسأل عن سببه ؛ لمجيئه علىٰ أصله ، الذي هو البناء ؛ وهو السكون ، وما جاء علىٰ أصله . . لا سؤال في سببه .

وما بني من الأسماء على السكون . . فيه سؤال واحد : لم بني ؟

وما بني علىٰ حركة من الأفعال والحروف . . فيه سؤالان : لم حرك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟

وما بني من الأسماء علىٰ حركةٍ . . فيه ثلاثة أسئلة : لم بني ؟ ولم حرك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟

وقد علمت أسباب أصل البناء ؛ وهو الشبه بالحرف في إحدىٰ أنواع الشبه .

وأما التحرك . . فأسبابه خمسة :

١ ـ التقاء الساكنين ؛ ك (أين) .

وقد تقدَّمَ أنَّ الأصلَ في البناءِ : السُّكونُ ؛ لِمَا مرَّ ، فإذا جاءَ شيءٌ مِمَّا الأصلُ فيهِ البناءُ مبنيّاً . . فلا يُسأَلُ عن سببِ بنائِهِ ؛ لمجيئِهِ علىٰ أصلِهِ .

ثُمَّ إن جاءَ مبنيّاً على السُّكونِ . . فلا يُسأَلُ أيضاً عن سببِ بنائِهِ عليهِ ؛ لذٰلكَ .

---

٢ ـ وكون الكلمة علىٰ حرف واحد ؛ كبعض المضمرات .

٣ ـ أو عرضةً للبدء بها ؛ كباء الجر .

٤ ـ أو لها أصل في الإعراب ؛ كـ (قبل ، وبعد) .

٥ ـ أو شابهت المعرب ؛ كالماضي المشبه للمضارع فيما مر .

هٰذا ما ذكروه ، ولا يصلح واحد منها سبباً لتحريك (هو) و(هي) ، لٰكن رأيت نقلاً عن الرضي ما نصه : **الصحيح** : أن الضمير جملة (هو) و(هي) كما عليه البصريون ، وإنما حركا ؛ لتصير الكلمة مستقلة ، حتىٰ يصح كونها ضميراً منفصلاً ؛ إذ لولا الحركة . . لتوهم كونهما للإشباع ، كما ظن الكوفيون . انتهىٰ ، فهٰذا سبب سادس ؛ وهو : الدلالة على استقلال الكلمة ، أو أصالة المحرك . انتهىٰ « خضري » باختصار .

(**وقد تقدم**) في مبحث البناء : (**أن الأصل في**) ألقاب (**البناء**) أي : أن الراجح فيه أو المستصحب ، لا الغالب ؛ إذ ليس غالب المبنيات ساكناً : (**السكون ؛ لما مر**) ثَمَّ من خفة السكون وثقل المبني ، (**فإذا جاء شيء مما الأصل فيه البناء**) كالحروف (**مبنياً . . فلا يسأل عن سبب بنائه ؛ لمجيئه علىٰ أصله**) فما جاء علىٰ أصله . . فلا سؤال عن سببه .

(**ثم**) بعدما جاء علىٰ أصله الذي هو البناء (**إن جاء مبنياً على السكون . . فلا يسأل أيضاً**) أي : كما لا يسأل (**عن سبب بنائه عليه**) أي : على السكون ؛ **لأنه جاء** علىٰ ما هو الأصل في المبنيات ؛ وهو السكون ، كما قال في « الخلاصة » : (من الرجز)

وكل حرف مستحق للبنا ... والأصل في المبني أن يسكنا

(**لذٰلك**) أي : لما مر هناك ؛ من مجيئه علىٰ أصله .

أو علىٰ حركةٍ . . سُئِلَ عنهُ سؤالانِ :

لِمَ عُدِلَ إلى الحركةِ ؟

ولِمَ كانَتِ الحركةُ كذا ؟

وإن جاءَ شيءٌ ممَّا الأصلُ فيهِ الإعرابُ مبنيّاً على السُّكونِ . . سُئِلَ عنهُ سؤالٌ واحدٌ :

لِمَ بُنِيَ ؟

أو علىٰ حركةٍ . . سُئِلَ عنهُ ثلاثةُ أسئلةٍ :

لِمَ بُنِيَ ؟

ولِمَ عُدِلَ إلى الحركةِ ؟

ولِمَ كانَتِ الحركةُ فيهِ كذا ؟

(أو) بني (علىٰ حركة **سُئِل عنه سؤالان : لم عدل**) عنه ؛ أي : عن السكون (**إلى الحركة ؟ ولم كانت الحركة كذا**) أي : كسرةً مثلاً ، ولم تكن فتحةً مثلاً ؟

(**وإن جاء شيء مما الأصل فيه الإعراب**) أصالةً ؛ كالاسم ، أو شبهاً بها ؛ كالمضارع (**مبنياً على السكون . . سُئِل عنه سؤال واحد : لم بني**) مع أن الأصل فيه الإعراب ؟

فيجاب عنه : بأنه أشبه الحرف في واحد من أنواع الشبه .

(**أو**) بني (**علىٰ حركة . . سئل عنه ثلاثة أسئلة : لم بني ؟**) **فالجواب** : لأنه أشبه الحرف .

(**ولم عدل**) عن السكون ؛ الذي هو الأصل في البناء (**إلى الحركة ؟**) **فالجواب** : فراراً من التقاء الساكنين مثلاً ؛ كما في (أين) .

(**ولم كانت الحركة فيه**) أي : في ذٰلك المبني (**كذا**) أي : فتحة ، ولم تكن كسرة مثلاً ؟

. . . .

فالجواب : كانت الحركة فتحة للخفة ؛ لأنها أخت السكون ؛ أي : فمن أسباب كون حركة البناء فتحة : الخفة ؛ كما في (أين) ، ومجاورة الألف كما في (أيان) .

والفرق بين أداتين ؛ كـ (يا لزيد لعمرو) كسرت الثانية علىٰ أصل لام الجر ، وفتحت الأولىٰ ؛ للفرق بين المستغاث به والمستغاث له .

وكفتح لام الابتداء ؛ لتخالف لام الجر غالباً في نحو : (لموسىٰ عبد) .

وقد يلتبسان ؛ نحو : (إن لزيدين لهم عبيد) .

والإتباع ؛ كـ (كيف) إذ الساكن حاجز غير حصين ، ويمكن مثله في (أين) لٰكن الخفة أولىٰ ؛ لثقلها بالهمزة . انتهىٰ « خضري » .

❋ ❋ ❋

(والكلامُ) لغةً : عبارةٌ عنِ القولِ ، وما كانَ مُكتفياً بنفسِهِ ، كذا في « القاموسِ » ، واصطلاحاً : (لفظٌ) . . . .

---

٩ ـ الكلام وصور تأليفه

ثم بعدما فرغ من المبنيات . . شرع في مبحث الكلام فقال رحمه الله تعالىٰ : (**والكلام**) وهو (**لغةً**) : أي : والكلام لغةً ؛ أي : مُفسِّرُ الكلامِ حال كونه ملحوظاً من حيث اللغة ، فـ (لغة) في نظيره : منصوب على الحالية ، والعامل فيه مفسر المقدر ، وكذا الكلام في قولهم : اصطلاحاً وشرعاً ونحو ذٰلك . انتهىٰ « كردي » .

أي : مفسر الكلام حالة كونه ملحوظاً من حيث الاصطلاح ، أو من حيث الشرع ، وبَيَّن المعنى اللغوي ؛ لتظهر المناسبة بين المنقول عنه والمنقول إليه (**عبارة**) لا تعبير ؛ أي : مُعبَّر به عن القول ، وهي مصدر (عبر) الثلاثي ، من باب (نصر) أي : تلفظ بما يدل ، استعملت بمعنى اسم المفعول ؛ أي : مُعبَّر به (**عن القول**) أي : عما يتكلم ويتلفظ به ؛ قليلاً كان أو كثيراً ، مفيداً كان أم لا ، وهو بمعنىٰ قول بعضهم : الكلام هو اللفظ (و) عبارة عن (**ما كان مكتفياً بنفسه**) أي : مستغنياً بنفسه في أداء المراد غير القول ؛ من إشارة وكتابة وعقد ونصب ولسان حال ، **ففيه** : التعرض لإطلاق الكلام على القول ؛ ولهٰذا قيل : إنه ـ أي : إن القول ـ أشد مناسبة لما اصطلح عليه ، **فالأولىٰ** : أن يجعل النقل عنه ، **وأفاد** : أنه لا بد من كون الإشارة مفهمة ، وكذا الكتابة ، فلو كتب زيد وحده . . لم يُسمَّ كلاماً ؛ لأن الكتابة إنما سميت كلاماً لقيامها مقام الكلام (**كذا في « القاموس »**) .

وعبارة الكردي : قوله : (**والكلام لغةً : عبارةٌ عن القول**) أي : مُعبَّر به عن القول الموضوع الغير المفيد ، بقرينة عطف (ما كان مكتفياً بنفسه) عليه ، وإلا . . فالقول يعم المفيد وغير المفيد ؛ مفرداً كان أو مركباً ، **فظهر** : أن الكلام والقول لغةً مترادفان .

(**واصطلاحاً**) أي : ومفسر الكلام حالةَ كونه ملحوظاً في الاصطلاح : (**لفظ**)

أي : ملفوظٌ ؛ كـ (الخلقِ) بمعنى (المخلوقِ) ، وهوَ في الأصلِ : مَصدَرٌ بمعنى (الرَّمي) ، ثُمَّ خُصَّ بـ (الرَّمي مِنَ الفمِ) ، ثُمَّ أُطلِقَ عليهِ ؛ مِنْ بابِ إطلاقِ المَصدَرِ على اسمِ المفعولِ ، وقد مرَّ تعريفُهُ .

ولو عبَّر بـ (القولِ) هنا ؛ كما عبَّرَ في الكلمةِ . . لكانَ أَولىٰ ؛ لِمَا مرَّ ، . . . .

عربي ؛ لأن النحو إنما وُضع للبحث عن اللفظ العربي (أي : ملفوظ) ، لا الرمي فإنه فعل للرامي ، والكلمات حاصلة منه ، فهي مرمية ، وفعل الشخص ليس هو الكلام ، بل الكلام مُتعلَّقه .

قوله : (**كالخلق بمعنى : المخلوق**) في أنه مصدر بمعنى اسم المفعول ، إلا أن الأول حقيقة عرفية ، والثاني مجاز مرسل .

(**وهو**) أي : اللفظ (**في الأصل : مصدر بمعنى : الرمي**) يقال : أكلت التمرة ولفظت نواها (**ثم خص بالرمي من الفم ، ثم أطلق عليه**) أي : على الملفوظ ، (**من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول**) أي : علىٰ معنى اسم المفعول ، وظاهره : أنه في اللغة ، وأنه أعم من أن يكون الملفوظ الحروف أو غيرها ؛ كالنواة من الفم .

وقال بعضهم : إن الإطلاق نحوي ، وإنه خاص بكون الملفوظ الحروف الهجائية .

(**وقد مر تعريفه**) أي : تعريف اللفظ في مبحث الكلمة بقول الشارح هناك : واللفظ : ما يتلفظ به الإنسان ؛ مهملاً كان أو مستعملاً .

(**ولو عبر**) المصنف (**بالقول هنا**) أي : في مبحث الكلام (**كما عبر في**) مبحث (**الكلمة**) بالقول . . (**لكان**) تعبيره بالقول هنا كما عبر به هناك (**أولىٰ**) من تعبيره باللفظ هنا (**لما مر**) هناك ؛ أي : لكون القول جنساً قريباً من الكلام ؛ لاختصاصه ، أي : لاختصاص القول بالموضوع ، بخلاف اللفظ ؛ فإنه يشمل المهمل والموضوع .

وخرجَ بِهِ ما ليسَ بلفظٍ ؛ كالخطِّ والإشارةِ وشبهِهِما وإن كانَ مفيداً ؛ فإنَّهُ لا يُسمَّىٰ كلاماً اصطلاحاً ، وصحَّ الإخراجُ بِهِ وإن كانَ جنساً ؛ لِمَا مرَّ .

(**وخرج به**) أي : باللفظ : (**ما ليس بلفظ ؛ كالخط والإشارة وشبههما**) كالعقد والنصب ولسان الحال (**وإن كان**) ذٰلك الخارج (**مفيداً**) فائدة تامة .

والفاء في قوله : (فإنه) تعليلية لمعلول محذوف تقديره : وإنما خرج هٰذا المذكور من الدوالِّ الأربعة ؛ لأنه (**لا يسمىٰ كلاماً اصطلاحاً**) أي : كلاماً مصطلحاً عليه عند النحاة وإن كان مفيداً ؛ وهو اللفظ المركب المفيد بالوضع (**وصح الإخراج**) أي : إخراج ما ذكر من الدوالِّ الأربع (**به**) أي : باللفظ (**وإن كان**) اللفظ (**جنساً**) قريباً للكلام ، مع أن الجنس ليس للإخراج ، بل للإدخال ، وقوله : (**لما مر**) في (مبحث الكلمة) . . علةٌ لصحة الإخراج باللفظ مع كونه جنساً قريباً للكلام من قوله هناك : من أن الجنس إذا كان بينه وبين الفصل عموم وخصوص . . جاز الإخراج به .

(وهو) أي : واللفظ (هنا) أي : في مبحث الكلام (كان كذٰلك) أي : كائناً كذٰلك ؛ أي : كان بينه وبين الفصل عموم وخصوص من وجه .

والمراد بالفصل هنا : قوله المفيد (كما سيجيء) ذٰلك ؛ أي : كون اللفظ بينه وبين المفيد عموم وخصوص بقوله قريباً : (واعلم : أن بين اللفظ والإفادة عموماً) وخصوصاً (من وجه لصدقهما علىٰ قام زيد ونحوه) كزيد قائم (وانفراد اللفظ) عن الإفادة (بصدقه على المفرد) كزيد (و) انفراد (الإفادة) عن اللفظ (بصدقها على الإشارة) والخط (وخرج به) أي : باللفظ (ما ليس بلفظ ؛ كالخط) أي : كالنقوش (والإشارة وشبههما) مما ليس بلفظ ؛ أي : بصوت مشتمل على الحروف الهجائية (وإن كان مفيداً) كالنصب والعقد (فإنه ليس كلاماً اصطلاحاً) أي : لا يسمىٰ كلاماً في الاصطلاح .

وقال الكردي : (هٰذا لا مفهوم له ؛ أي : لعدم اشتماله علىٰ بعض الحروف

(مفيدٌ) أي : دالٌّ علىٰ معنىً يَحسُنُ السُّكوتُ عليهِ مِنَ المُتكلِّمِ ؛ بحيثُ لا يصيرُ السَّامعُ مُنتظِراً لشيءٍ آخرَ ؛ لأنَّ الفائدةَ حيثُ وقعَتْ قيداً للَّفظِ أوِ القولِ . . فالمرادُ بها : الفائدةُ التَّامَّةُ ؛ أيِ : التَّركيبيَّةُ ، لا النَّاقصةُ الَّتي هيَ الإفراديَّةُ ؛ إذ هيَ غيرُ معتدٍّ بها في نظرِهِم .

الهجائية ، « وصح الإخراج به » أي : باللفظ « وإن كان » أي : اللفظ « جنساً » قريباً للكلام ، والحال : أن الجنس ليس للإخراج ، بل يكون للإدخال فقط « لما مر » في مبحث الكلمة ، من قول الشارح هناك : وصح الإخراج به وإن كان جنساً ؛ لما قالوه : من أن الجنس إذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص من وجه . . صح أن يخرج به ما تناوله عموم فصله . . .) إلىٰ آخره .

(مفيد) صفة لفظ (**أي : دال علىٰ معنىً يحسن السكوت عليه من المتكلم**) أي : يحسن سكوت المتكلم عليه ؛ لكونه معنىً تاماً (**بحيث لا يصير السامع منتظراً لشيء آخر**) يتم به الكلام ؛ أي : انتظاراً تاماً ؛ كالذي يبقىٰ مع المسند بدون المسند إليه وبالعكس ، بخلاف الانتظار الناقص ؛ كانتظار نحو المفعول من الفضلات (**لأن الفائدة**) التامة بحيث لا ينتظر السامع كلاماً آخر حاصلة (**حيث وقعت قيداً للفظ أو القول . . فالمراد بها : الفائدة التامة ؛ أي : التركيبية**) أي : الحاصلة بذكر المسند مع المسند إليه (**لا**) الفائدة (**الناقصة ؛ التي هي الإفرادية**) أي : الحاصلة بذكر المسند إليه فقط ، أو المسند فقط (**إذ هي**) أي : الفائدة الناقصة (**غير معتد بها**) أي : غير معتبر بها (**في نظرهم**) أي : في نظر النحاة ، والفائدة الناقصة ؛ كمعرفة حقيقة المسند إليه أو المسند ، فإنها غير مقصودة من الكلام النحوي ، بل المقصودة الفائدة التامة الحاصلة بالهيئة التركيبية .

وقوله : (**فالمراد بها : الفائدة التامة ؛ أي : التركيبية**) يوهم أن التركيبية تامة مطلقاً ، فيدخل فيها : (إن قام زيد) ، وليس كذٰلك ؛ فإن المركبات الموقوفة علىٰ غيرها غير مفيدة ، فهو تفسير بالأعم . انتهىٰ « ياسين » .

وخرجَ بهِ : ما لا فائدةَ فيهِ ؛ كالمُركَّبِ الإضافِيِّ ، والمزجيِّ ، والإسناديِّ المسمَّىٰ بهِ ؛ كـ (برقَ نحرُهُ) ، ودخلَ فيهِ : ما لا يُجهَلُ معناهُ ؛ كـ (السماءُ فوقَنا ، والأرضُ تحتَنا) ، إلَّا أن يُرادَ بالمفيدِ : المفيدُ بالفعلِ ؛ فلا يسمَّىٰ كلاماً ، وعليهِ جرىٰ بعضُهُم .

واقتصارُهُ هنا علىٰ ذكرِ المفيدِ ؛ كما في « الأوضحِ » . . مُغْنٍ عن ذكرِ المُركَّبِ ؛ إذِ المفيدُ بالمعنى المذكورِ . . . .

(**وخرج به**) أي : بالمفيد (**ما لا فائدة فيه ؛ كالمركب الإضافي**) كعبد الله (**و**) كالمركب (**المزجي**) نحو : بعلبك (**و**) كالمركب (**الإسنادي المسمىٰ به**) أي : الذي جعل عَلماً (**كـ « بَرقَ نحرُه »**) و(تأبط شراً) وهو ما فيه الإسناد في الأصل لا في الحال (**ودخل فيه**) أي : في المفيد : (**ما لا يجهل معناه ؛ كـ « السماء فوقنا ، والأرض تحتنا »**) **لأن المراد بالمفيد** : ما أفاد الفائدة المذكورة في الجملة ، لا كَمَا أَطلَق ، وصححه أبو حيان ، وإلا . . لكان الشيء الواحد كلاماً وغير كلام إذا خوطب به من يجهله ، فاستفاد مضمونه ، ثم خوطب به ثانياً ؛ وعليه جرىٰ بعضهم ؛ أي : علىٰ عدم تسميته كلاماً ، ومنهم : ابن مالك في « شرح التسهيل » ، ونازعه فيه الدماميني . انتهىٰ « كردي » .

(**إلا أن يراد بالمفيد : المفيد بالفعل**) أي : في الحال ، لا بالقوة والإمكان (**فلا يسمىٰ**) ما لا يجهل حينئذ ؛ أي : حين إذ أريد بالمفيد : المفيد بالفعل . . (**كلاماً**) نحوياً ، لأنه ضروري لا يفيد في الحال ، كأنه أراد بالمفيد : المفيد فائدة جديدة ؛ بأن يفيد المخاطب ما يجهله (**وعليه**) أي : وعلىٰ هٰذا القول القائل : بأن المراد بالمفيد : المفيد بالفعل (**جرىٰ بعضهم**) كابن مالك في « شرح التسهيل » كما مر آنفاً (**واقتصاره**) أي : واقتصار المصنف (**هنا**) أي : في متن « القطر » (**علىٰ ذكر المفيد**) دون المركب (**كما**) اقتصر عليه (**في « الأوضح »**) ولم يذكر فيه أيضاً المركب . . (**مغنٍ عن ذكر المركب**) أي : دالٌّ على الاستغناء عنه .

وإنما قلنا : المفيد مغنٍ عن ذكر المركب (**إذ المفيد**) المفسر (**بالمعنى المذكور**)

يستلزمُ التَّركيبَ ، واعتبرَ بعضُهُم في الكلامِ : القصدَ ؛ ليُخْرِجَ كلامَ النَّائمِ ونحوِهِ ؛ فإنَّهُ عارٍ مِنَ القصدِ ، وجرىٰ عليهِ في « المُغنِي » و« الشُّذورِ » ، وأسقطَهُ قومٌ ؛ لعدمِ اعتبارِهِ عندَهُم ، وصحَّحَهُ أبو حيَّانَ ، وتبعَهُمُ المُصنِّفُ هنا وفي « الأوضحِ » ، وما قِيلَ في الاعتذارِ عنِ المُصنِّفِ في عدمِ ذكرِهِ : (مِنْ أنَّ المفيدَ يستلزمُهُ ؛ إذ حُسْنُ سكوتِ المُتكلِّمِ

وهو إفادته معنىً يحسن سكوت المتكلم عليه ؛ بناءً علىٰ أن دلالة الالتزام يكتفىٰ بها في الحدود عند أهل هٰذه الفنون . انتهىٰ « ياسين » .

(**يستلزم التركيب**) أي : لفظاً أو تقديراً ؛ كـ (نَعَم وبلىٰ) في الجواب ، وبذٰلك يبطل زَعْمُ ابنِ طلحة : أنه قد يكون بسيطاً مستدلاً بحصول الإفادة بما ذكر من غير تركيب ، لٰكن قد يرد : أن الإفادة توجد بلا تركيب في الأعداد المسرودة .

(**واعتبر بعضهم**) أي : اشترط (**في الكلام**) أي في كون الكلام كلاماً (**القصدَ**) أي : قصد المتكلم إفادة السامع (**ليخرج كلام النائم ونحوه**) كالساهي والمجنون (**فإنه**) أي : فإن كلام النائم (**عارٍ**) أي : خال (**من القصد**) أي : من قصد إفادة السامع (**وجرى**) المصنف (**عليه**) أي : على اشتراط القصد (**في « المغني » و« الشذور »** ، **وأسقطه**) أي : وأسقط اشتراط القصد (**قوم**) من النحاة (**لعدم اعتباره**) أي : اعتبار القصد واشتراطه (**عندهم ، وصححه**) أي : صحح عدم اشتراطه (**أبو حيانَ ، وتبعهم**) أي : وتبع أولـٰئك القوم (**المصنف**) في عدم اعتبار القصد (**هنا**) أي : في هٰذا المتن ؛ يعني : « قطر الندىٰ » (**وفي « الأوضح »** ، **وما قيل في الاعتذار عن المصنف في عدم ذكره**) القصدَ .

وقوله : (**من أن المفيد**) بيان لذٰلك الاعتذار ؛ أي : وما قيل عند بعضهم في الاعتذار عن المصنف في تركه ذكر (القصد) في حد الكلام ، إنما تركه ؛ **لأن المفيد** (**يستلزمه**) أي : يستلزم القصد .

وقوله : (**إذ حسن سكوت المتكلم**) تعليل لاستلزام المفيد القصد ؛ أي : وإنما

عليهِ يستدعي أن يكونَ المُتكلِّمُ قاصداً لِمَا تكلَّمَ بهِ) . . فغيرُ مسلَّم ، ولو سُلِّمَ . . فيكونُ قولُهُ في « المُغنِي » وغيرِهِ : (مقصودٌ) مُستدرَكاً ، إلَّا أن يقالَ : إنَّـهُ مِنْ قبيلِ التَّصريحِ بما عُلِمَ التزاماً .

واعلَمْ : أنَّ بينَ اللَّفظِ والإفادةِ . . . .

استلزمه المفيد ؛ لأن حسن سكون المتكلم (**عليه يستدعي**) أي : يقتضي (**أن يكون المتكلم قاصداً لما تكلم به . . فغير مُسلَّم**) أي : فغير مقبول ذٰلك الاعتذار عنه (**ولو سلم**) ذٰلك الاعتذار عنه . . (**فيكون قوله في « المغني » وغيره**) من بعض كتبه بعد : (الكلام لفظ مفيد) : (**مقصود . . مستدركاً**) أي : معترضاً به عليه ؛ بأن يقال : لِمَ ذكر القصد في « المغني » مع أنه قال : غير معتبر في حد الكلام ؟! (**إلا أن يقال**) في الجواب عنه : (**إنه**) أي : إن ذِكْر القصد في « المغني » (**من قبيل التصريح بما عُلِم**) من ذكر المفيد (**التزاماً**) أي : لأن ذكر المفيد يستلزم ذكر القصد ؛ فلذٰلك ترك ذكره هنا وفي « الأوضح » ، فكأنه ذكره فيهما كما ذكره في « المغني » ، **فتدبر** .

قال الكردي : (قوله : « إذ حسن سكوت المتكلم عليه . . . » إلىٰ آخره ؛ لأن سكوت نحو النائم والساهي لا يوصف بحسن ولا قبح .

وزاد بعضهم في حد الكلام : « من ناطق واحد » احترازاً من أن يصطلح رجلان علىٰ أن يذكر أحدهما فعلاً أو مبتدأ مثلاً والآخر فاعلاً أو خبراً ، وأجاب ابن مالك : بأن هٰذه الزيادة غير محتاج إليها ؛ لوجهين :

أحدهما : أن اتحاد الناطق لا يعتبر في كون اللفظ كلاماً ؛ كما لا يعتبر اتحاد الكاتب في كون الخط خطاً .

والثاني : أن كل واحد من المُصطلِحَين متكلم بكلام ، وإنما اقتصر علىٰ كلمة واحدة ؛ اتكالاً علىٰ نطق الآخر بالأخرىٰ) .

(**واعلم**) أيها النحوي : (**أن بين اللفظ والإفادة**) أي : وبين ذي الإفادة ، أو الإفادة

عموماً مِنْ وجهٍ ؛ لصدقِهما علىٰ (قامَ زيدٌ) ونحوِهِ ، وانفرادِ اللَّفظِ بصدقِهِ على المُفرَدِ ، والإفادةِ بصدقِها على الإشارةِ .

والصُّورُ الَّتي يتألفُ منها الكلامُ ستَّةٌ : اسمانِ ، فعلٌ واسمٌ ، فعلٌ واسمانِ ، فعلٌ وثلاثةُ أسماءٍ ، فعلٌ وأربعةُ أسماءٍ ، . . . .

بمعنىٰ : لمفيد ؛ لأن النسبة المذكورة بين اللفظ والمفيد ، لا بين اللفظ والإفادة ، **أو المعنىٰ** : بين اللفظ والإفادة من حيث هي هي ، لا الإفادة الكلامية ؛ **لأنها تصدق** هنا على الإشارة . انتهىٰ « كردي » .

(**عموماً**) وخصوصاً (من وجه) وهو اجتماع شيئين في مادة ، وانفراد كل منهما في مادة أخرىٰ (**لصدقهما**) أي : لصدق اللفظ والمفيد (**علىٰ** « **قام زيد** » **ونحوه**) كزيد قائم (**وانفراد اللفظ بصدقه على المفرد**) كزيد ، وقام (و) لانفراد (**الإفادة بصدقها على الإشارة**) ونحوه ؛ كالخط .

(و) **اعلم أيضاً أيها النحوي** : أن (**الصور التي يتألف منها الكلام**) النحوي (**ستة**) :

قال ياسين : (بقي عليه **سابعة** ؛ وهي : تألفه من اسم وجملة ، **وثامنة** ؛ وهي : تألفه من حرف واسم ؛ نحو : « ألا ماء » لأن « ألا » التي للتمني لا خبر لها عند سيبويه ؛ لا لفظاً ولا تقديراً ، وتم الكلام عليها ؛ حملاً على المعنىٰ ، **وقد يقال** : هٰذه ترجع إلى التركيب من فعل واسم) .

الأول منها : (**اسمان**) كزيد قائم .

والثاني : (**فعل واسم**) كقام زيد .

والثالثة : (**فعل واسمان**) نحو : كان زيد قائماً .

والرابعة : (**فعل وثلاثة أسماء**) نحو : علمتُ زيداً فاضلاً .

والخامسة : (**فعل وأربعة أسماء**) نحو : أعلمتُ زيداً عمراً فاضلاً .

والسادسة : (**جملة الشرط وجوابه ، أو القسم وجوابه**) أما القسم . . فنحو : (أقسم بالله إن زيداً لقائم) ، وأما الشرط . . فنحو : (إن قام زيد . . قام عمرو) .

ولفظ المصنف في « شرحه على القطر » : صور تأليف الكلام ست ؛ وذٰلك لأنه يتألف من اسمين ، وهٰذه الصورة لها أربع صور :

إحداها : أن يكونا مبتدأً وخبراً ؛ نحو : زيد قائم .

واعترض فيه : بأنه ثلاثة أسماء ، والثالث : الضمير المستتر .

وأجيب : بالمنع ؛ لأن الضمير المستتر في الوصف لما كان لا يبرز في تثنية ولا في جمع ، ولا يختلف بتكلم ولا خطاب ولا غيبة . . كان كالعدم ، بخلاف المستتر في الفعل .

والثانية : أن يكونا مبتدأً وفاعلاً سد مسد الخبر ؛ نحو : (أقائم الزيدان ؟) ، وجاز ذٰلك ؛ لأنه في قوة قولك : (أيقوم الزيدان ؟) وذٰلك كلام تام لا حاجة له إلىٰ شيء آخر ، فكذٰلك هٰذا .

والثالثة : أن يكونا مبتدأً ونائباً عن فاعل سد مسد الخبر ؛ نحو : (أمضروب الزيدان ؟) لأنه في قوة قولك : (أيضرب الزيدان ؟) .

والرابعة : أن يكونا اسم فعل وفاعله ؛ نحو : (هيهات العقيق) ، ف (**هيهات**) : اسم فعل بمعنىٰ (بعد) ، و(العقيق) : فاعل لاسم الفعل ، **والعقيق** : اسم لعدة مواضع في الحجاز .

وأما ائتلافه من فعل واسم . . فله صورتان :

إحداهما : أن يكون الاسم فاعلاً ؛ نحو : قامَ زيدٌ .

والثانية : أن يكون الاسم نائباً عن الفاعل ؛ نحو : ضُرِب زيدٌ .

وهوَ خبرٌ إن احتملَ الصِّدقَ والكذبَ ؛ وإلَّا . . فإنشاءٌ ، والأصحُّ : انحصارُهُ فيهِما ، . . .

وأما ائتلافه من جملتين . . فله صورتان أيضاً :

إحداهما : جملتا الشرط والجزاء ؛ نحو : إن قام زيد . . قمت .

والثانية : جملتا القسم وجوابه ؛ نحو : أحلف بالله ؛ لزيد قائم .

وأما ائتلافه من فعل واسمين . . فنحو : كان زيدٌ قائماً .

وقوله : (**فعل وثلاثة أسماء ، وفعل وأربعة أسماء ، وجملة الشرط وجوابه ، وجملة القسم وجوابه**) فقد مرت أمثلتها .

وقوله : (**اسمان**) بدل من (ستة) بدل تفصيل من مجمل .

وقوله : (**فعل واسم ، فعل واسمان . . .**) إلىٰ قوله : (**جملة الشرط وجوابه**) معطوفات بعاطف مقدر علىٰ قوله : (اسمان) علىٰ كونها بدلاً من (ستة) بدل تفصيل من مجمل .

وقوله : (**أو القسم وجوابه**) معطوف علىٰ قوله : (الشرط وجوابه) علىٰ كونه مضافاً إليه لجملة .

(**وهو**) أي : الكلام (**خبر إن احتمل الصدق والكذب**) أي : إن جوَّز العقل صدق مضمونه وكذبه (**وإلا**) أي : وإن لم يحتمل الصدق والكذب ؛ لكونه غير محقق الوجود . . (**فإنشاء**) نحو : اضرب زيداً (**والأصح : انحصاره**) أي : انحصار الكلام (**فيهما**) أي : في الخبر والإنشاء ؛ كـ (ضرب ، واضرب) ، **ومقابله** : أن الكلام ينقسم إلىٰ ثلاثة أقسام ؛ لأن ما لا يحتمل الصدق والكذب إن تأخر وجود معناه عن وجود لفظه ؛ كـ (اضرب) . . فطلب .

وإن قارنه ؛ أي : قارن وجود معناه بوجود لفظه ؛ كـ (بعت العبد لك) ، و(اشتريت الفرس منك) ، و(زوجت بنتي) . . فإنشاء .

وعبارة الكردي : (**إن احتمل الصدق والكذب . . فخبر**) ، وإلا ؛ فإن تأخر وجود

وأنَّ الجملةَ أعمُّ منهُ .

معناه عن وجود لفظه . . فطلب ؛ ومنه : الأمر والدعاء والالتماس والنهي ؛ لأنه كما قيل : لطلب الترك ، وإن قارن معناه لفظه . . فإنشاء ؛ كـ (بعت ، وشربت) ، ومنه : التمني والترجي والقسم والنداء .

قوله : (**والأصح : انحصاره فيهما**) مقابله : أنه ينقسم إلىٰ ثلاثة أقسام ؛ لأن ما لا يحتمل الصدق والكذب إن تأخر وجود معناه عن وجود لفظه ؛ كـ (اضرب) . . فطلب ، وإن قارنه . . فإنشاء . انتهىٰ « عليمي » .

(و) **الأصح** : (**أن الجملة أعم منه**) أي : من الكلام ؛ أي : فكل كلام جملة ، ولا عكس ؛ أي : ليس كل جملة كلاماً ؛ لإطلاق الجملة علىٰ جملة الشرط فقط ، أو جملة الجواب فقط ، بخلاف الكلام في ذٰلك ؛ إذ الكلام هو المتضمِّن إسناداً أصلياً مقصوداً لذاته ، والجملة هي المتضمِّنة وإن لم يكن مقصوداً لذاته ، فالصفات مع مرفوعها لا كلام ولا جملة ؛ لكون إسنادها غير أصلي ، والجملة التي لها محل من الإعراب ضد الكلام ؛ لكون إسنادها لم يقصد لذاته ، والتي لا محل لها من الإعراب كلام وجملة ، ويجمع جميعها نحو قولك : (زيد عمرو ضاربه هو) ، **وهـٰذا هو الأصح** ، خلافاً لمن قال : إنهما مترادفان .

واعتذر عن إطلاقهم الجملة علىٰ ما وقع شرطاً أو جزاءً أو صلةً : بأن ذٰلك إطلاق مجازي باعتبار ما كان ، فإن هـٰذه المذكورات كانت جملة قبل ؛ كما قالوا في : ﴿ وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَـٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ ﴾ [1] ؛ أي : الذين كانوا يتامىٰ قبل ذٰلك ؛ إذ لا يتم بعد البلوغ ، وعكس ذٰلك قوله تعالىٰ : ﴿ إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ [2] ؛ أي : عصيراً يؤول إلى الخمر . انتهىٰ « كردي » .

---

(١) سورة النساء : (٢) .

(٢) سورة يوسف ﷺ : (٣٦) .

(وأقلُّ ائتلافِهِ) عندَ النُّحاةِ ؛ خبراً كانَ أو إنشاءً (مِنِ اسمَينِ) حقيقةً ؛ كـ (هـٰذا زيدٌ) ، أو حكماً (كزيدٌ قائمٌ) فإنَّ الوصفَ معَ مرفوعِهِ المُستَتِرِ في حكمِ الاسمِ المُفرَدِ ؛

قوله : (**وإن الجملة أعم منه**) أي : **والأصح** : أن الجملة أعم من الكلام عموماً مطلقاً ؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها ؛ ولهـٰذا تسمعهم يقولون : (جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة) تقييداً بالإضافة ، والأصل في الإطلاق الحقيقة ؛ فكل ذٰلك ليس مفيداً ، فليس كلاماً .

ومقابل الأصح : القول بترادفهما ؛ وهو ظاهر كلام الزمخشري .

وإطلاق الجملة علىٰ ما تقدم مجازي باعتبار ما كان ؛ لأن كلاً منها كان جملةً . انتهىٰ « ياسين » .

(**وأقل ائتلافه**) أي : ائتلاف الكلام وتركبه (**عند النحاة**) أي : لا عند اللغويين ؛ فإنه قد سبق : أن الكلام عندهم مرداف للقول الشامل للمفرد والمركب وغيره . انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**خبراً كان**) ذٰلك الكلام (**أو إنشاء**) أي : سواء كان خبراً أو إنشاء . انتهىٰ منه ، كائن (**من اسمين حقيقيةً**) كان (**كـ « هـٰذا زيد »**) لو أسقط هاء التنبيه . . كان أولىٰ ؛ لأن الهاء حرف مفيد معنىً مستقلاً (**أو حكماً ؛ كـ « زيد قائم » فإن الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد**) كذا قيد في « التصريح » .

وقضيته : أن الوصف مع مرفوعه البارز جملة وليس بمفرد ، وهو ما اقتضاه كلام « المغني » في تقسيم الجملة إلىٰ صغرىٰ وكبرىٰ .

وقوله : (**حقيقةً أو حكماً**) هما قيدان لاسمين من حيث كونهما اسمين اثنين ؛ فنحو : (هـٰذا زيد) اسمان حقيقةً ؛ أي : لا أزَيْدُ ، ونحو : (زيد قائم) ثلاثة حقيقةً والثالث : الضمير في (قائم) ، لـٰكنه اسمان حكماً ؛ لعدم الاعتداد بالضمير في هـٰذا

بدليلِ : أَنَّهُ لا يَبرُزُ معَ التَّثنيةِ أوِ الجمعِ ، بخلافِ الفعلِ معَ مرفوعِهِ المُستَتِرِ ، فسقطَ ما قيلَ : (إنَّ زيداً قائمٌ) ثلاثةُ أسماءٍ ، لا اسمانِ فقطْ ، كذا قيلَ ؛ فليُتأمَّلْ .

(أو مِنْ فعلٍ واسمٍ ؛ كـ « قامَ زيدٌ ») ، و﴿ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ﴾ ، . . . .

الباب . انتهىٰ « كردي » ، (**بدليل : أنه لا يبرز مع التثنية أو الجمع**) أي : والألف في (قائمان) ، والواو في (قائمون) علامة إعراب ؛ بدليل : انقلابهما ياءً للعوامل ؛ كما مر عن المصنف ، لا ضمير ؛ كما في (يقومان) و(يقومون) ، واستدل السكاكي بعدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة ؛ نحو : (أنا قائم) ، و(أنت قائم) ، و(هو قائم) ، كما لا يتغير الخالي عن الضمير ؛ نحو : (أنا رجل) ، و(أنت رجل) ، و(هو رجل) . انتهىٰ « ياسين » .

(**بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر ، فسقط ما قيل : « إنَّ زيداً قائمٌ » ثلاثة أسماء لا اسمان فقط ؛ كذا قيل ، فليتأمل**) لعل وجه الأمر بالتأمل : أن كون الاسمين في حكم اسم واحد ، لا يخرجهما عن كونهما اسمين . انتهىٰ « ياسين » .

قوله : (**كذا قيل**) قاله خالد في « التصريح » ، ووجه الأمر بالتأمل : أن ما ذكر لا ينهض حجةً علىٰ عدم اعتبار الضمير في (قائم) لأنه لكونه رابطاً لا يستغنىٰ عنه ، فلا وجه لعدم اعتبار ما لا يستغنىٰ عنه . انتهىٰ « كردي » .

(**أو من فعل واسم ؛ كـ « قام زيد »**) قدم الفعل على الاسم ؛ لأن المؤلَّف من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل ، فقدمه في الذكر (و﴿ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ﴾)[1] أشار به إلىٰ أنه لا فرق في الفعل بين المتصرف وغيره ، لكن قال شيخنا العلامة الغنيمي : (لا يظهر التمثيل به بناءً علىٰ كون المخصوص بالمدح مبتدأً مؤخراً ، أو الجملة قبله خبره ، **فتأمل**) .

أي : لأنه حينئذٍ يكون التأليف من اسم وجملة ، بخلافه إذا جعل المخصوص خبراً لمبتدأ ، أو مبتدأ خبره محذوف ؛ لأنه يكون من جملة أخرىٰ ، والجملة قبله تمت

---

(١) سورة صۤ : (٣٠) .

ولا يُشترَطُ في جزأي الكلامِ : أن يُلفَظَ بهِما معاً ؛ كما مُثِّلَ ، بل قد يُلفَظُ بأحدِهِما دونَ الآخرِ ؛ كـ (استقمْ) ، وقد لا يُلفَظُ بهما معاً ؛ كالمُقدَّرِ بعدَ (نَعَمْ) في جوابِ مَنْ قالَ : (أقامَ زيدٌ ؟) إذِ الكلامُ هوَ المُقدَّرُ بعدَها على الصَّحيحِ .

والتَّأليفُ : وقوعُ الأُلفةِ بينَ الجزأينِ ؛ ....

بالفعل والاسم ، لكن أنت خبير بأن المخصوص في المثال غير مذكور ، فلا يعد من أجزاء الكلام . انتهىٰ « عليمي » .

(**ولا يشترط في جزأي الكلام أن يلفظ بهما معاً**) قال ياسين : (معية لفظ لآخر بمعنى البَعدية ، أو « مع » لا تقتضي الاتحاد في الزمن ؛ كما صرح به بعضهم) ، (**كما مُثِّل ، بل قد يلفظ بأحدهما دون الآخر**) أي : يتكلم به (**كـ « استقم » وقد لا يلفظ بهما معاً**) أي : بشيءٍ منهما (**كالمقدر بعد « نعم » في جواب من قال : « أقام زيد ؟ » إذ الكلام هو المقدر بعدها**) أي : بعد نعم (**على الصحيح**) ومقابله : ما ذهب إليه ابن طلحة ، ومر بما فيه . انتهىٰ « ياسين » .

ترجمة ابن طلحة

هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الأموي الإشبيلي ، أبو بكر المعروف ، ولد في منتصف صفر ، سنة خمس وأربعين وخمس مئة (٥٤٥هـ) ، ومات في منتصف سنة ثماني عشرة وست مئة (٦١٨هـ) انتهىٰ « بغية الوعاة » .

❁ ❁ ❁

وقال الكردي : (قوله : « إذ الكلام هو المقدر بعدها على الصحيح » خلافاً لابن طلحة في زعم أن « لا ، ونعم » في الجواب ، كل منهما كلام ؛ لإفادته مفاده) انتهىٰ منه .

(**والتأليف : وقوع الألفة بين الجزأين**) هٰكذا وقع في « التصريح » أيضاً ، والأولىٰ : إبقاء الألفة . انتهىٰ « كردي » .

فهوَ أخصُّ مِنَ التَّركيبِ ، إذ هوَ ضمُّ كلمةٍ إلىٰ أخرىٰ فأكثرَ ، فكلُّ مُؤلَّفٍ مُركَّبٌ ، ولا عكسَ بالمعنى اللُّغويِّ لا المنطقيِّ .

(**فهو**) أي : التأليف (**أخص من التركيب**) أي : أقل ماصدق من التركيب ؛ أي : عموماً وخصوصاً مطلقاً ، **وقيل** : هما مترادفان (**إذ هو**) أي : التركيب : (**ضم كلمة إلىٰ أخرىٰ فأكثر**) سواء بينهما مناسبة أم لا ، (**فكل مؤلف مركب ولا عكس**) موجود حالة كون العكس مفسراً (**بالمعنى اللغوي ، لا المنطقي**) أي : لا العكس الاصطلاحي عند المناطقة ؛ أي : ليس كل مركب مؤلفاً ؛ إذ لا يشترط المناسبة بين كلمتين في المركب ، بخلافها في المؤلَّف .

قوله : (**وقوع الألفة**) **الظاهر** : **أن المراد بالألفة** : المناسبة والارتباط بين الكلمتين بإسناد إحداهما إلى الأخرىٰ ، أو إضافتها إليها أو وَصْفِها بها أو نحو ذٰلك ، بخلاف ضمها إليها بدون شيء من ذٰلك ؛ كـ (جاء وقام) انتهىٰ « ياسين » .

قوله : (**ولا عكس بالمعنى اللغوي**) **العكس لغةً** : التبديل والقلب ؛ وهو : جعل السابق لاحقاً ، وجعل اللاحق سابقاً ؛ كقولك : (كل مؤلف مركب ، وكل مركب مؤلف) وقوله : (لا عكس بالمعنى اللغوي) أي : فلا يقال : كل مركب مؤلف .

واصطلاحاً : ثلاثة أقسام : عكس نقيضٍ موافقٍ ، وعكس نقيضٍ مخالفٍ ، وعكس مستوٍ ، فلتراجع في محلها .

❋ ❋ ❋

(فصلٌ)

عقدَهُ لأنواعِ الإعرابِ وعلاماتِهِ ، وقد تقدَّمَ معنى الإعرابِ لغةً واصطلاحاً .

(وأنواعُ الإعرابِ) الَّذي هوَ جنسٌ لها عندَ النُّحاةِ (أربعةٌ) بالاستقراءِ ؛ . . . .

---

١٠ ـ (فصل)

في أنواع الإعراب وعلاماته

قوله : (**فصل**) كغيره من أسماء التراجم ، عبارة عن الألفاظ المعينة الدالة علىٰ تلك المعاني المخصوصة ، فاصلةً ما بعدها عما قبلها ؛ لتميزها عنها ، أو مفصولة عنها .

قال الشارح : (**عقده**) أي : عقد المصنف الفصل ووضعه (**لـ**) غرض بيان (**أنواع الإعراب وعلاماته ، وقد تقدم**) لك (**معنى الإعراب لغةً واصطلاحاً**) فراجعها ، فلا عود ولا إعادة .

(**وأنواع الإعراب الذي هو**) أي : ذٰلك الإعراب (**جنس لها**) أي : لتلك الأنواع (**عند النحاة أربعة بالاستقراء**) أي : باستقراء النحاة لها في كلام فصحاء العرب وتتبعه ، وجمعهم إياها .

والمراد بالاستقراء هنا : الاستقراء الناقص ؛ وهو : تتبع أقل الجزئيات ؛ ليستدل به على الكليات ، كما مر .

قوله : (**وعلاماته**) أي : علامات أنواعه ، وكان الظاهر : (وعلاماتها) لذكر الأنواع قبل الضمير التي العلامات لها في الحقيقة .

قوله : (**وأنواع الإعراب**) أي : من حيث هو ، من غير نظر إلىٰ كونه إعراب اسم أو فعل ، فلا يرد : أنه إن أراد أنواع إعراب الاسم أو الفعل . . **فهي ثلاثة** ، وإن أراد أنواع إعرابهما . . **فهي ستة** .

وهيَ : (رفعٌ) بحركةٍ أو حرفٍ ، (ونصبٌ) بذٰلكَ أو . . . .

والواو في قوله : (وأنواع) استئنافية ، وهو قليل جداً ، **والمعهود** : مجيء الجملة للاستئناف بدون الواو ؛ كما قاله الشهاب القاسمي في « حواشي الحفيد على المختصر » .

والنوع والضرب والصنف والقسم : ألفاظ متقاربة المعنىٰ أو متحدته ؛ يعني : أن بعض أفراده مسمىً بالرفع وهٰكذا ، فلا حاجة إلىٰ إثبات كونها أنواعاً منطقيةً . انتهىٰ « ياسين » باختصار .

قوله : (**أربعة**) ذكره ولم يقتصر على التفصيل ؛ محافظةً علىٰ فوائد الإجمال والتفصيل ، ولأنه يحتمل الزيادة والنقص ، وبذكر العدد يضعف أو يندفع ذٰلك الاحتمال ، وللإشارة إلىٰ أن الخبر مجموع كالمبتدأ .

ونقل المصنف في « شرح اللمحة » عن أبي عثمان المازني : أن الجزم ليس بإعراب ، فأنواعه عنده ثلاثة .

(**وهي**) أي : تلك الأربعة : (**رفع**) جعل قوله : (رفع) وما عطف عليه خبراً لمبتدأ محذوف ، **والظاهر** : أنه بدل تفصيل من مجمل ؛ وعلىٰ كلٍّ يحتاج لجعل العطف سابقاً على الإخبار ، أو البدلية علىٰ ما علم مما مر في نظائره .

ثم الأولىٰ أن يقال : و(هو) بدل و(هي) بالتذكير ؛ مراعاةً للخبر ، أي : رفع إما (**بحركة أو حرف**) أي : يتحقق ويتصور بهما ، فلا ينافي أن الرفع هو الحركة والحرف **على الأصح** من أن الإعراب لفظي ، فكان الظاهر أن يقول : (وهو الحركة والحرف) علىٰ وجه مخصوص ، وقس عليه ما بعده .

و(أو) للتنويع ، فاندفع ما قيل : إن الرفع ليس أحد الأمرين من غير تعيين ، ومثله ما بعده .

وعبارة الكردي : قوله : (**بحركة أو حرف**) نحو : زيد أبوك .

(**ونصبٌ بذٰلك**) المذكور من حركة أو حرف ؛ نحو : رأيت أباك (**أو**) نصب

بحذفٍ ، وكِلاهُما يوجدُ (في) المُعرَبِ ؛ مِنَ (اسمٍ ، وفعلٍ) فالرَّفعُ فيهِما ؛ نحوُ : (زيدٌ يقومُ ، و) النَّصبُ فيهِما ؛ نحوُ : (إنَّ زيداً لن يقومَ) .

(وجرٌّ) بحركةٍ أو حرفٍ ؛ ولا يوجدُ إلَّا (في اسمٍ) لخفتِهِ ، ولأنَّ كلَّ مجرورٍ مُخبَرٌ عنهُ في المعنىٰ ، والمُخبَرُ عنهُ لا يكونُ إلا اسماً (نحوُ) : مررتُ (بزيدٍ) ، فـ (زيدٍ) في المعنىٰ : مُخبَرٌ عنهُ بأنَّهُ ممرورٌ بهِ .

(**بحذف**) للنون ؛ نحو : لن يضربا (**وكلاهما**) أي : كل من الرفع والنصب (**يوجد في المعرب من اسم وفعل**) .

(فـ) مثال (**الرفع فيهما**) أي : في الاسم والفعل : (**نحو : زيد يقوم**) .

(و) مثال (**النصب فيهما : نحو : إن زيداً لن يقوم**) .

(**وجرٌّ بحركة أو حرف ، ولا يوجد إلا في اسم ؛ لخفته**) أي : لخفة الاسم ؛ لكونه بسيطاً ، وثقل الجر ؛ لكونه حركة ، فحصل التعادل بينهما ، بخلاف الفعل فلا يدخل عليه ؛ لثقله وثقل الجر ، فيجتمع ثقيلان ؛ مثاله : مررت بزيد أبيك .

قوله : (**لخفته**) أي : لخفة الاسم ؛ لكونه بسيطاً ، وثقل الجر ؛ لكونه حركةً اختص بالاسم ، ولكون الفعل ثقيلاً ؛ لكونه مركباً ، وكون الجزم خفيفاً ؛ لكونه عدم الحركة اختص بالفعل ؛ لحصول التعادل في البابين .

وإنما كان الاسم خفيفاً ؛ لأنه دال علىٰ معنىً غير مقترن بزمان ، بخلاف الفعل ؛ لأنه دال علىٰ معنىً مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، ومفهوم الفعل أكثر من مفهوم الاسم (**ولأن كل مجرور مُخبَر عنه في المعنىٰ ، والمخبر عنه لا يكون إلا اسماً**) مثاله : (**نحو : « مررت بزيد » ، فـ « زيد » في المعنىٰ مُخبَر عنه بأنه ممرور به**) ولأن الجر عامله غير مستقل ، فلا يحمل غيره ؛ أي : غير الجر عليه ؛ أي : على الجر ، بخلاف الرفع والنصب ؛ لقوة عاملهما بالاستقلال ، فجعل المضارع مشاركاً للاسم فيهما بطريق الحمل والفرعية ، واختص الاسم بالجر ؛ لضعفه عن أن يحمل عليه غيره .

(وجزمٌ) بسكونٍ أو حذفٍ ، ولا يوجدُ إلَّا (في فعلٍ) وذٰلكَ (نحوُ : لَمْ يقمْ) لثقلِهِ ، وليكونَ الجزمُ فيهِ كالعوضِ مِنَ الجرِّ ؛ لِمَا فاتَهُ مِنَ المُشَارَكَةِ فيهِ ، فيحصلُ لكلٍّ مِنْ صنفَيِ المُعرَبِ ثلاثةُ أوجهٍ مِنَ الإعرابِ ، وقيلَ : إنَّما اختصَّ بهِ ؛ لأنَّهُ لو دخلَ الاسمَ . . لأدَّىٰ وجودُهُ إلىٰ عدمِهِ ، وما أدَّىٰ وجودُهُ إلىٰ عدمِهِ . . كانَ باطلاً ، وذٰلكَ : أنَّ المُنوَّنَ مِنَ الأسماءِ إن جُزِمَ . . التقىٰ فيهِ ساكنانِ ؛ الحرفُ المجزومُ والتَّنوينُ ؛ فيُحرَّكُ السَّاكنُ الأوَّلُ ، فيؤدِّي وجودُ الجزمِ إلىٰ عدمِهِ ، وغيرُ المُنوَّنِ محمولٌ عليهِ .

(**وجزم بسكون**) وهو حذف الحركة ؛ نحو : اضربْ (**أو حذف**) حرف العلة من المعتل ؛ نحو : (ادعُ الله عز وجل) ، أو النون من الأفعال الخمسة ؛ نحو : لم يضربا (**ولا يوجد**) الجزم (**إلا في فعل ، و**) مثال (**ذٰلك : نحو : لم يقم**) .

ولو قال : (وجزم بحذف) . . كان أخصر وأعم ؛ أي : بحذف حركة أو حرف .

قوله : (**لثقله**) أي : لثقل الفعل ؛ بكون مدلوله مركباً من الزمان والحدث ، ولو دخل عليه الجر . . لاجتمع ثقيلان ، فيخرج الكلام عن الفصاحة .

(**و**) أيضاً (**ليكون الجزم فيه**) أي : في الفعل (**كالعوض من الجر**) في الاسم (**لما فاته**) أي : عما فات الفعل (**من المشاركة**) للاسم (**فيه**) أي : في الجر (**ف**) حينئذ (**يحصل لكل من صنفي المعرب**) يعني : الاسم والفعل (**ثلاثة أوجه من الإعراب ، وقيل : إنما اختص**) الجزم (**به**) أي : بالفعل ، ولم يدخل على الاسم (**لأنه**) أي : لأن الجزم (**لو دخل**) على (**الاسم . . لأدىٰ وجوده**) أي : وجود الجزم في الاسم (**إلىٰ عدمه**) أي : إلىٰ عدم الجزم (**وما أدىٰ وجوده إلىٰ عدمه . . كان باطلاً ، وذٰلك**) أي : أداء وجوده إلىٰ عدمه (**أن المنون من الأسماء إن جزم . . التقىٰ فيه ساكنان : الحرف المجزوم والتنوين ، فيحرك الساكن الأول**) لالتقاء الساكنين (**فيؤدي وجود الجزم إلىٰ عدمه ، وغير المنون محمول عليه**) أي : على المنون في عدم دخول الجزم عليه .

وقدَّمَ الرَّفعَ ؛ لعدمِ استغناءِ الكلامِ عنهُ ؛ . . . .

وقد نقل هٰذا التعليل ابن مالك عن بعضهم ، وذكر قبله ما نصه : إنما اختص الجر بالاسم ؛ لامتناع دخول عامله على الفعل ، وإنما اختص الجزم بالفعل ؛ لامتناع دخول عامله على الاسم ، وقيل . . . إلىٰ آخر ما هنا ، **ولعل وجه التمريض** : أنا لا نسلم : أنه لو دخل الاسم . . لأدىٰ وجوده إلىٰ عدمه ؛ وذٰلك لأن التقاء الساكنين يندفع بتحريك التنوين ، فلا يؤدي وجوده إلىٰ عدمه ، وأيضاً فتحريكه يؤدي إلىٰ عدمه في اللفظ ، لا في التقدير ؛ كما في نحو : ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ [١] .

قال شيخنا الغنيمي : (يمكن أن يوجه : بأنه يجوز دخوله حيث لا يؤدي إلىٰ محذور ؛ بأن يدخل الأسماء التي لا تنوين فيها ؛ كما أن الجر بالكسرة لا يدخل كل الأسماء ، وإنما يدخل المنصرف منها ؛ لوجود المانع من الدخول ، **فتأمله**) انتهىٰ « عليمي » .

وعبارة الكردي : قوله : (**فيؤدي وجود الجزم إلىٰ عدمه**) قد يرفع ذٰلك بوجود ذٰلك في الفعل في نحو : ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ ، ونحو : (لم أضربِ الحسن) ، ولم يصر ذٰلك مانعاً للجزم في الفعل ، فكذٰلك لا يمنع في الاسم أيضاً .

قوله : (**وغير المنون**) كغير المنصرف والمعرف بـ (أل) والمضاف (محمول عليه) أي : على المنون . انتهىٰ منه .

(**وقدم**) المصنف (**الرفع**) علىٰ غيره من أنواع الإعراب (**لعدم استغناء الكلام عنه**) أي : عن المرفوع ؛ أي : بالنسبة إلى النصب والجر ، أو دائماً في جميع الأوقات ، بخلاف النصب والجر فيستغنىٰ عنهما دائماً ، **فاندفع ما قيل** : إن الكلام قد يتألف من كلمتين مبنيتين وإن أجيب عنه : بأن المراد بالرفع ولو حكماً ، **واندفع أيضاً** : إيراد : (ألا ماءً) فإنه كلام ، ولا رفع فيه . انتهىٰ « ياسين » .

---

(١) سورة البينة : (١) .

كـ (جاءَ زيدٌ) .

ثُمَّ النَّصبَ ؛ لاشتراكِ الاسمِ والفعلِ فيهِ ، ولأنَّ عاملَهُ قد يكونُ فعلاً ، والعملُ لهُ بالأصالةِ ، فيكونُ معمولُهُ أصلاً بالنِّسبةِ للمجرورِ .

ثُمَّ الجرَّ لاختصاصِهِ بالأشرفِ ، وكونُ الحركاتِ أنواعَ الإعرابِ . . جارٍ علىٰ مذهبِ البصريّينَ ؛ مِنْ أنَّ الإعرابَ : . . . .

وعبارة الكردي : (**لعدم استغناء الكلام عنه**) لأنه إعراب العمد ، ولا يستغنىٰ في الكلام عن العمد ؛ مثاله : (**كـ « جاء زيد » ثم**) قدم المصنف (**النصب**) على الجر (**لاشتراك الاسم والفعل فيه**) أي : في النصب ؛ نحو : لن أضرب زيداً (**ولأن عامله**) أي : عامل النصب (**قد يكون فعلاً** ، و) الأصل في (**العمل**) أن يكون (**له**) أي : للفعل (**بالأصالة**) لشدة افتقاره إلىٰ غيره ، فيكون عامله فعلاً ، وقد يكون غيره ؛ نحو : إن زيداً لضارب عمراً (**فيكون معموله**) أي : معمول الفعل (**أصلاً بالنسبة للمجرور**) .

قوله : (**لاشتراك الاسم والفعل فيه**) : أي : فهو أعم ، والأعم أقدم وأسبق إلى البال ، فناسب أن يُقدَّم في الذكر ، لٰكن فيه : أن المشترك كالمركب ، والمختص كالبسيط ، والمركب من شيئين يؤخر عنهما ، **ويجاب** : بأن النكات لا تتزاحم . انتهىٰ « **عليمي** » .

(**ثم**) بعد النصب قدم المصنف (**الجر**) على الجزم (**لاختصاصه**) أي : لاختصاص الجر (**بالأشرف**) الذي هو الاسم (**وكون الحركات**) أي : والحروف والحذف (**أنواعَ الإعرابِ . . جارٍ**) أصله : (جاري) لأنه عومل معاملة (قاضٍ) ، فهو خبر المبتدأ ؛ أي : جارٍ (**علىٰ مذهب البصريين**) وهو مذهب المصنف ابن هشام .

وقوله : (**من أن الإعراب**) بيان لذٰلك المذهب ؛ أي : من أن الإعراب المصطلح

ما اختلفَ بهِ آخرُ المُعرَبِ ، لا أنَّهُ اختلافُ آخرِ المُعرَبِ علىٰ ما هوَ مذهبُ الكوفيِّينَ .

عليه (**ما**) أي : أثر ظاهر أو مقدر (**اختلف به**) أي : بسبب اختلاف ذٰلك الأثر (**آخر المعرب**) من ضمة أو فتحة وغيرهما ؛ الذي هو مذهب البصريين (**لا أنه**) أي : لا أن الإعراب (**اختلاف آخر المعرب**) وتغيره من ضمة إلىٰ فتحة ، ومن فتحة إلىٰ كسرة ؛ بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه حالةَ كون الإعراب اختلاف آخر المعرب ، جارياً (**علىٰ ما**) أي : علىٰ حكمٍ (**هو**) أي : ذٰلك الحكم (**مذهب الكوفيين**) واصطلاحهم في تفسير الإعراب .

قوله : (**وكون الحركات أنواعَ الإعرابِ**) **لا يقال اعتراضاً علىٰ كلام الشارح** : إذا كانت الحركات والحروف أنواعَ الإعراب ، وقد تقرر أيضاً عندهم : أنها أنواع البناء . . فيلزم اجتماع الإعراب والبناء علىٰ ذاتٍ واحدة ، المقتضي اتحادهما في المعنىٰ ، وهو مستحيل ؛ لأنهما ضدان ؛ **لأنا نقول في جواب هٰذا الاعتراض** : ليست هٰذه الأنواع المذكورة بمجردها ـ أي : بنفسها وذاتها ـ إعراباً ولا بناءً حتىٰ يلزم ما ذكر ؛ أي : اتحادهما ، بل إن كانت تلك الحركات مجلوبة للعامل . . فهي إعراب ، وإلا ؛ فإن لزمت الآخر . . فهي بناء ، وإلا . . فهي أعم من الإعراب والبناء .

والرفع والنصب والجر والجزم مخصوصة عند البصريين بالإعراب ، والضم والفتح والكسر بالبناء .

وأما الضمة والفتحة والكسرة . . فتعم الحركات الإعرابية والبنائية وغيرهما ؛ كضمة قاف (قُفْل) ، والكوفيون يطلقون كلاً علىٰ كلٍّ .

فإن قيل : جعل هٰذه المذكورات أنواعاً ينافي جعل بعضها أصولاً وبعضها فروعاً .

قلت : لا ينافي ذٰلك ؛ **لأن المراد بالأصالة هنا** : أن يكون بعض الأفراد أكثر استعمالاً أو أغلب أو أرجح في نظر الواضع ، ومثل هٰذا معقول في الأنواع .

وعبَّرَ بـ (الأنواعِ) دونَ (الألقابِ) المُعبِّرِ بها بعضُهُم ؛ لأنَّ الإعرابَ عندَهُ لفظِيٌّ ،

وقوله : (**ما اختلف به آخر المعرب**) (ما) عبارة عن حركة أو حرف ، أو سكون أو حذف .

قوله : (**لا أنه**) أي : لا أن الإعراب .

قوله : (**اختلاف آخر المعرب**) أي : تغييره ذاتاً أو صفةً حقيقةً أو حكماً ، وبقي من التعريف : (لاختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً) ، وشرحه يُعلَم مما مر . انتهىٰ « عليمي » .

(**وعبر**) عن الحركات (**بالأنواع دون الألقاب المُعبِّر**) علىٰ صيغة اسم الفاعل صفة سببية للألقاب ، والضمير في (**بها**) يعود إلى الألقاب .

قوله : (**بعضهم**) بالرفع فاعل (المعبِّر) أي : دون تعبيره بالألقاب التي عبر بها بعضهم ؛ أي : بعض النحاة ؛ كأبي حيان (**لأن الإعراب عنده**) أي : عند المصنف (**لفظي**) كالبصريين ، فكون الحركات أنواع الإعراب إنما يتأتىٰ علىٰ مذهب البصريين القائلين : بأن الإعراب لفظي ؛ لكون الحركات لفظيةً ، فلا تصلح الحركات أن تكون أنواعاً للألقاب المعبِّر بها بعضهم ؛ كأبي حيان .

قال شيخنا الغنيمي : (قوله : « لأن الإعراب عنده لفظي » يعني : فيكون الرفع نفسه وكذا ما بعده هو الإعراب ، لا لقب على الإعراب ؛ هـٰذا معنىٰ كلامه ، **ولك فيه نظر** ؛ وهو : أنه يجوز أن يكون لفظ الرفع وما بعده لقباً على الإعراب ؛ يعني : علىٰ أنواعه ؛ وهي الآثار المخصوصة ، وذٰلك غير مناف لكون الإعراب لفظياً ، خلافاً لما فهمه الشارح ، وبتأمل ما قررنا يندفع قوله : ولأن من حق اللقب . . . إلىٰ آخره ، فإن المرادَ بقوله : « وألقابُ الإعراب » : ألقابُ أنواعه ، فكلامه علىٰ حذف مضاف ، كما هو واضح .

وبعبارة أخرىٰ : من قال : إن الإعراب لفظي . . فسر الرفع وما بعده بأنه أثر مخصوص .

ولأنَّ مِنْ حقِّ اللَّقبِ أن يَصدُقَ علىٰ ما لُقِّبَ بهِ ؛ كأن يُقالَ : الإعرابُ : الرَّفعُ ، وكذا البواقي ، وهوَ مُمتنِعٌ ؛ لاستلزامِهِ حملَ الأخصِّ على الأعمِّ .

ومن قال : إنه معنوي . . فسره بأنه تغيير مخصوص ، وحينئذٍ : فلا فرق بين التعبير بأنواع الإعراب ، والتعبير بألقاب الإعراب ؛ إذ مِن البَيِّن أنه ليس المراد بالأنواع : لفظ الرفع وما بعده ، بل معناه .

نعم ؛ من عبر بألقاب الإعراب . . أراد أن لفظ الرفع مثلاً لقبٌ على النوع ، وتفسيره حينئذٍ تابع لتفسير الإعراب ، فإن فسر بأنه لفظي . . فسر مسمى اللقب ـ وهو الرفع مثلاً ـ بأنه أثر مخصوص ، وإن فسر بأنه معنوي . . فسر بأنه تغيير ، **فتأمله**) انتهىٰ « عليمي » .

(**ولأن من حق اللقب**) تعليلٌ ثانٍ لقوله (وعبر بالأنواع) معطوف علىٰ قوله : (ولأن الإعراب عنده لفظي) أي : وإنما عبر بالأنواع دون الألقاب ؛ لأن من حق اللقب (**أن يصدق**) ذٰلك اللقب (**علىٰ ما لقب**) وسمي (**به**) أي : بذٰلك اللقب **ومعنى الصدق** : الإخبار باللقب ؛ وهو الرفع عن ما سمي به ، وهو الإعراب ، وذٰلك (**كأن يقال : الإعراب**) هو (**الرفع ، وكذا**) أي : ومثل ما يقال في الرفع . . يقال في (**البواقي**) من النصب والجر والجزم ؛ كأن يقال : الإعراب : هو النصب ، والإعراب : هو الجر مثلاً (**وهو**) أي : هٰذا القول في الإخبار باللقب عما لقب به (**ممتنع**) لعدم صحة هٰذا الإخبار باللقب عما لقب به ، وإنما لم يصح هٰذا الإخبار باللقب عما لقب به (**لاستلزامه**) هٰذا الإخبار (**حمل الأخص**) أي : الإخبار بالأخص ؛ أي : بالأقل ماصدق ؛ وهو الرفع (**على الأعم**) أي : عن الأكثر ماصدق ؛ وهو الإعراب ، أي : لاستلزام هٰذا القول الإخبار بالأقل ماصدق عن الأكثر ماصدق ، نظير قولك : الحيوان إنسان .

ويجاب عن هٰذا الامتناع : بأن مراد من قال : (ألقاب الإعراب) ؛ هو عين من

ولهـٰذهِ الأنواعِ الأربعةِ علاماتٌ أصولٌ ، وعلاماتٌ فروعٌ نائبةٌ عنها ، أشارَ إلى الأوَّلِ بقولِهِ : (فيُرفَعُ) أي : المرفوعُ ؛ مِنِ اسمٍ ، وفعلٍ (بضمَّةٍ ، . . . .

قال : (أنواع الإعراب) ، فلا اختلاف بين التعبيرين حقيقة ، والله أعلم . انتهىٰ من « كردي » بتصرف .

(**ولهـٰذه الأنواع الأربعة**) المذكورة من الرفع والنصب والجر والجزم (**علاماتٌ أصولٌ**) وهي أربعة : الضمة والفتحة والكسرة والسكون .

و(العلامات) جمع علامة ، بمعنىٰ : علم ؛ لقوله فيما سيأتي : فالضمة علم مسماه الرفع .

(**وعلاماتٌ فروعٌ نائبةٌ عنها**) أي : عن الأصول الأربعة ؛ وهي عشرة ، للضمة ثلاث ، وللفتحة أربع ، وللكسرة اثنان ، وللسكون واحد ، فجملة العلامات أصولاً وفروعاً : أربعة عشر .

ثم (**أشار إلى**) القسم (**الأول**) وهو العلامات الأصول (**بقوله : فيرفع ؛ أي : المرفوع من**) الكلم سواء كان من (**اسم وفعل**) لفظاً أو تقديراً (**بضمة**) ملفوظة أو مقدرة .

وقوله : (**المرفوع**) إشارة إلىٰ أن نائب الفاعل في (يرفع) ضمير يعود إلى المرفوع الذي استلزمه (يرفع) .

وأراد بالمرفوع : ما يصح رفعه ، لا المرفوع بالفعل حتىٰ يلزم تحصيل الحاصل .

وعبارة الكردي : قوله : (المرفوع) فيه : أن المرفوع لا يرفع ، وكذا يقال في الباقي ، إلا أن يقال فيه : ما يصح رفعه .

والباء في قوله : (بضمة) للالتباس متعلقة بـ (يرفع) ، والتقدير : يرفع ملتبساً

ويُنصَبُ) أيِ : المنصوبُ منهُما (بفتحةٍ ، ويُجَرُّ) أيِ : المجرورُ ؛ مِنِ اسمٍ (بكسرةٍ ، ويُجزَمُ) أيِ : المجزومُ ، مِنْ فعلٍ (بحذفِ حركةٍ) فالضَّمَّةُ عَلَمٌ ، ومسمَّاهُ : الرَّفعُ ، وكذا الباقي ، وقد مرَّ أمثلَتُها .

هـٰذا هوَ الأصلُ ؛ لأنَّ الإعرابَ بالحركاتِ ، والسُّكونُ أصلٌ للإعرابِ بالحروفِ والحذفِ ؛ . . . .

بضمة (وينصب ؛ أي : **المنصوب منهما بفتحة ، ويجر** ؛ **أي : المجرور من اسم بكسرةٍ ، ويجزم** ؛ **أي : المجزوم من فعل بحذف حركة**) والفاء في قوله : (**فالضمة**) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن شرط مقدر تقديره : إذا عرفت ما قلت لك : من أن لهـٰذه الأربعة علاماتٌ أصولٌ وعلاماتٌ فروعٌ ، وأردت بيان ما هو الأصول منها وما هو الفروع . . فأقول لك : فالضمة (**عَلم**) أي : علامة أصلية من علامات الرفع (**ومسماه**) أي : ومسمىٰ ما ذكر من الضمة (**الرفع ، وكذا**) أي : ومثل ما تقول في الضمة . . تقول في (**الباقي**) من العلامات الأصول الباقية ؛ أي : وتقول أيضاً : الفتحة عَلم ؛ أي : علامة أصلية من علامات النصب ، والنصب مسماه ؛ أي : مسمىٰ ما ذكر من الفتحة ، وتقول : الكسرة علامة أصلية للجر ، والجر مسماه ؛ أي : مسمىٰ ما ذكر من الكسرة ، وتقول أيضاً : والسكون علامة أصلية للجزم ، والجزم مسماه ؛ أي : مسمى السكون .

(**وقد مر**) ت (**أمثلتها**) أي : أمثلة هـٰذه الأصول الأربعة ، بقول المصنف : نحو : (زيد يقوم) ، و(إن زيداً لن يقوم) ، و(مررت بزيد) ، و(لم يقم زيد) .

(**هـٰذا**) المذكور من الأصول الأربعة (**هو الأصل**) في علامات الإعراب ، وغيرها من العشرة الباقية فروع نائبة عنها ؛ كما ذكره الشارح بقوله : (**لأن الإعراب بالحركات** و) بـ (**السكون أصل للإعراب بالحروف والحذف**) وهـٰذا لا يفيد أصالة الفتحة بالنسبة للكسرة في جمع المؤنث السالم ، ولا أصالة الكسرة بالنسبة للفتحة فيما

إذ لا يُعدَلُ عنهُما إلَّا عندَ تعذُّرِهِما .

وخرجَ عن ذٰلكَ الأصلِ باعتبارِ المحلِّ لا النَّائبِ : سبعةُ أبوابٍ ، أُعرِبَتْ بغيرِ ما ذُكِرَ ، وتُسمَّىٰ : أبوابَ النِّيابةِ ؛ لأنَّ الإعرابَ الواقعَ فيها نائبٌ عنِ الأصلِ ، . . . .

لا ينصرف ، ولا أصالة الفتحة بالنسبة إلىٰ حذف النون في الأفعال الخمسة . انتهىٰ « ياسين » .

(**إذ لا يعدل عنهما**) أي : عن الحركات والسكون (**إلا عند تعذرهما**) أي : إلا عند عدم إمكانهما ؛ أي : إمكان الحركات والسكون .

وقد يقال اعتراضاً : ما أعرب بالحروف لا يتعذر فيه الإعراب بالحركات ؛ لجواز تقدير الحركات .

ولهٰذا ذهب بعضهم إلىٰ أن تقدير الإعراب بالحركات فيه ؛ أي : فيما يعرب بالحروف .

وقد صرح في الأسماء الستة : بأن إعرابهما بالحركات المقدرة علىٰ أحرف العلة ممكن . انتهىٰ منه .

(**وخرج عن ذٰلك الأصل**) الذي هو الإعراب بالحركات والسكون (**باعتبار المحل**) أي : باعتبار المواضع التي فيها النيابة (**لا**) باعتبار (**النائب : سبعة أبواب أعربت بغير ما ذكر**) من الأصول الأربعة .

أما باعتبار النائب . . فعشرة أبواب ؛ ثلاثة تنوب عن الضمة ، وأربعة تنوب عن الفتحة ، واثنان عن الكسرة ، وواحد عن السكون .

(**وتسمىٰ**) تلك الأبواب السبعة (**أبواب النيابة**) أي : أبواباً نابت فيه الفروع عن الأصول (**لأن الإعراب الواقع فيها نائب عن**) واحد من (**الأصل**) الذي هو من الأصول الأربعة .

ووجهُ انحصارِها في سبعةٍ : أنَّ النَّائبَ فيها :

إمَّا حرفٌ عن حركةٍ ؛ وهوَ (بابُ الأسماءِ السِّتَّةِ) ، و(بابُ المُثنَّىٰ) ، و(بابُ جمعِ المذكَّرِ السَّالمِ) .

أو حركةٌ عن حركةٍ ؛ وهوَ (بابُ الجمعِ بألفٍ وتاءٍ) ، و(بابُ ما لا ينصرفُ) .

أو حرفٌ عن حركةٍ ، وحذفُهُ عن حركةٍ أو سكونٍ ؛ وهوَ (بابُ الأمثلةِ الخمسةِ) .

أو حذفُ حرفٍ فقطْ عن سكونٍ ؛ وهوَ (بابُ الفعلِ المعتلِّ) .

وقدَّمَ الأسماءَ السِّتَّةَ ؛ لكونِها مُفردَةً ، . . . .

(**ووجه انحصارها**) أي : انحصار أبواب النيابة (**في سبعة : أن النائب فيها : إما حرف عن حركة ؛ وهو « باب الأسماء الستة » ، و« باب المثنىٰ » ، و« باب جمع المذكر السالم »**) فهٰذه ثلاثة أبواب .

(**أو**) النائب فيها (**حركة عن حركة ؛ وهو « باب الجمع بألف وتاء » ، و« باب ما لا ينصرف »**) فهٰذان اثنان .

(**أو**) النائب فيه (**حرف عن حركة ، وحذفه عن حركةٍ أو سكون ؛ وهو « باب الأمثلة الخمسة »**) وهٰذا واحد .

(**أو**) النائب فيه (**حذف حرف فقط عن سكون ؛ وهو « باب الفعل المعتل »**) آخره .

فهٰذه المذكورات سبعة أبواب من أبواب النيابة .

قوله : (**أو حذف حرف فقط عن سكون**) كذا في غير نسخة .

وحق العبارة أن يقال : (أو حذف حرف عن سكون فقط) أي : لا عن حركة أيضاً ؛ لأنه في مقابلة قوله : (وحذف عن حركة أو سكون) انتهىٰ « كردي » .

(**وقدم**) المصنف فيما سيأتي من أبواب النيابة (**الأسماء الستة ؛ لكونها مفردة ،**

والـمُفرَدُ سابقٌ على المُثنَّىٰ والمجموعِ ، وأتبعَهُ بالمُثنَّىٰ ؛ لكونِهِ يليهِ ، ثُمَّ أتىٰ بجمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ قبلَ جمعِ المُؤنَّثِ السَّالمِ ؛ لشرفِ المُذكَّرِ ، ثُمَّ بما لا ينصرفُ ؛ لشبهِهِ بالفعلِ ، ثُمَّ بالأمثلةِ الخمسةِ قبلَ الفعلِ المعتلِّ ؛ لصحَّةِ آخرِها في غالبِ الأحوالِ ، لٰكن كانَ الأَولىٰ : أن يبدأَ . . . .

والمفرد سابق) طبعاً (**على المثنىٰ والمجموع**) وكذا وضعاً .

(**وأتبعه**) أي : وأتبع المصنف ما ذكر من الأسماء الستة (**بالمثنىٰ**) أي : جعل المثنىٰ تابعاً لها (**لكونه**) أي : لكون المثنىٰ (**يليه**) أي : يلي المفرد الذي هو الأسماء الستة طبعاً ؛ لأن الاثنين بعد الواحد في العد .

(**ثم أتىٰ بجمع المذكر السالم قبل جمع المؤنث السالم ؛ لشرف المذكر**) على المؤنث .

(**ثم**) أتىٰ (**بما لا ينصرف**) مع كونه مفرداً ؛ فحقه التقديم على المثنىٰ والجمع (**لشبهه بالفعل**) في وجود علتين فرعيتين فيه .

يفيد : أن علة تأخيره عما قبله : شبهه بالفعل ؛ لأن حق الأفعال التأخير عن الأسماء ، لشرف الاسم عليها ، ومثلها ما يشبهه .

(**ثم**) أتىٰ (**بالأمثلة الخمسة قبل الفعل المعتل ؛ لصحة آخرها**) وسلامته من حرف العلة (**في غالب الأحوال**) أي : في أغلب أحوال الأفعال الخمسة ؛ لأن الأفعال الصحيحة أكثر من الأفعال المعتلة .

قوله : (**ثم بما لا ينصرف ؛ لشبهه بالفعل**) هٰذا إنما يصلح علة لتأخيره عما قبله ؛ لأن كلاً من ذٰلك اسم خالٍ من مشابهة الفعل ، فهو أصل بالنسبة إلىٰ ما يشبهه ، وأما تقديمه على الأمثلة الخمسة . . فلأنه أشرف منه ؛ لكونه اسماً وهي أفعال . انتهىٰ « كردي » .

(**لٰكن كان الأولىٰ**) للمصنف فيما سيأتي (**أن يبدأ**) قبل الأسماء الستة

بما نابَ فيهِ حركةٌ عن حركةٍ ؛ كما في « التَّسهيلِ » و« الشُّذورِ » لأنَّ ذٰلكَ أقربُ إلى الأصلِ ؛ وحيثُ بدأَ بالأسماءِ السِّتَّةِ . . فكانَ ينبغي أن يُثنِّيَ بما لا ينصرفُ ؛ لكونِهِ مُفرَداً وإن لزمَ منهُ الفصلُ بينَ ما يُعرَبُ بالحروفِ بما يُعرَبُ بالحركةِ .

(**بما ناب فيه حركة عن حركة ؛ كما في « التسهيل » و« الشذور » لأن ذٰلك**) أي : لأن ما ناب فيه حركة عن حركة (**أقرب إلى الأصل**) الذي هو رفعه بالضمة ، ونصبه بالفتحة ، وجره بالكسرة .

(**وحيث بدأ**) المصنف فيما سيأتي قريباً (**بالأسماء الستة . . فكان ينبغي**) له (**أن يثني بما لا ينصرف ؛ لكونه مفرداً**) أي : لكون ما لا ينصرف مفرداً ، والمفرد أنسب بذكره بعد المفرد الذي هو الأسماء الستة . . من ذكر المثنىٰ والجمع بعدها (**وإن لزم منه**) أي : من ذكره بما لا ينصرف بعد الأسماء الستة (**الفصل بين ما يعرب بالحروف**) وهو الأسماء الستة والمثنىٰ والجمع المذكر (**بما يعرب بالحركة**) وهو ما لا ينصرف .

قوله (**فكان ينبغي . . .**) إلىٰ آخره ، فيه : أن النكات لا تتزاحم ، وقد أسلف : أن تأخيره ؛ لشبهه بالفعل .

قوله : (**وإن لزم منه الفصل . . .**) إلىٰ آخره ، به يعلم أن الشارح لم يبالِ بقطع النظير ـ الذي هو المثنىٰ ـ عن نظيره ؛ الذي هو الأسماء الستة حيث قال : (**فكان ينبغي أن يثني بما لا ينصرف**) ، فتقديمه يحصل قطع النظير ؛ الذي هو المثنىٰ عن نظيره ؛ الذي هو الأسماء الستة في الإعراب بالحروف ، فتأخيرهما عنها قطع للنظير عن نظيره .

ثم إن المصنف لم يذكر شيئاً من أحكام ما ناب فيه حركة عن حركة غير جهة النيابة ، فلا معنىٰ للقول : بأنه يلزم علىٰ ما قاله الشارح : القطع في الأحكام ، وإنما كان يظهر القطع لو تكلم المصنف علىٰ شيء من أحكامهما ؛ كضابط ما يجمع بالألف والتاء ، وذكر أحكام ما لا ينصرف الآتي .

إذا تقررَ هـٰذا . . فقولُهُ : (إلّا الأسماءَ السِّتَّةَ) وما عُطِفَ عليها ؛ مِنَ المُثنَّىٰ وغيرِهِ ممَّا سيأتي منصوبٌ على الاستثناءِ ممَّا قبلَهُ ، . . . .

هـٰذا ؛ وليس في كلام الشارح ما يقتضي أنه كان المناسب تقديم ما لا ينصرف فقط ، ثم يذكر بعده المثنىٰ ؛ ليلزم عليه الفصل بين ما لا ينصرف وجمع المؤنث ، وهما أيضاً نظيران في الإعراب بالحركات .

وتسليم أنه أراد ذٰلك فهو لا يبالي بالفصل بين النظائر . انتهىٰ « عليمي » وفي عبارته ركاكة وارتباك .

(**إذا تقرر**) وظهر (**هـٰذا**) الذي ذكرناه من فصل المصنف بين النظائر . . (**فقوله : إلا الأسماء الستة وما عطف عليها من المثنىٰ وغيره مما سيأتي**) في كلامه فيما بعد ؛ كجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم (**منصوب على الاستثناء مما قبله**) وهو قوله : (فيرفع المرفوع من اسم أو فعل بضمة ، وينصب بفتحة ، ويجر بكسرة إلا الأسماء الستة) .

وعبارة السجاعي علىٰ هـٰذا المتن : قوله (إلا الأسماء الستة وما عطف عليه من المثنىٰ وغيره) مستثنىً من (اسم وفعل) لأنه مرادٌ بهما العموم بقرينة الاستثناء ؛ لأن النكرة في سياق الإثبات قد تعم ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ ﴾[1] ؛ أي : فالرفع بالضمة ثابت في كل اسم وفعل ، والنصب بالفتحة ثابت في كل اسم وفعل ، والجر بالكسرة ثابت في كل اسم ، والجزم بالسكون ثابت في كل فعل ، إلا الأسماء الستة والمثنىٰ وجمع المذكر السالم وغيرها ؛ أي : إلا الأسماء الستة في إحدىٰ لغاتها والمثنى . انتهىٰ منه .

وعبارة الكردي : قوله : (منصوب على الاستثناء مما قبله) وهو قوله : (هـٰذا هو الأصل) إذ تقديره : هـٰذا أصل إعراب كل اسم وفعل ، إلا الأسماء الستة وما عطف

---

(١) سورة التكوير : (١٤) .

. . . .

عليه ؛ **إذ المراد بما قبله** : ضمير يرفع وينصب ويجر ويجزم ؛ **أي** : يرفع المعرب من اسم وفعل بضم ، إلا الأسماء الستة . . . إلىٰ آخره .

ويحتمل : كونه استثناء مفرغاً ، والتقدير : ولا يعرب بغير هـٰذا الإعراب إلا الأسماء الستة ، فـ (الأسماء) مرفوع .

وإنما قدرنا ذٰلك ؛ لاستلزام الاستثناء على التفريغ سبق النفي ، فلا يجوز : (جاءني إلا زيد) ، قالوا : لاستلزام ذٰلك مجيء من عدا زيداً من البشر ، وهو محال .

نعم ؛ يجوز نظراً إلىٰ تعليلهم المذكور أن نقول في التقدير : ويعرب هـٰذا الإعراب إلا الأسماء الستة . . . إلىٰ آخره ، فهو استثناء مفرغ ، ولا سبق للنفي ؛ إذ لا محذور في قولك : (يعرب كل معرب هـٰذا الإعراب إلا الأسماء الستة) ، بخلاف المثال المذكور . انتهىٰ منه .

❋ ❋ ❋

وهٰذا هوَ البابُ الأوَّلُ ممَّا خرجَ عنِ الأصلِ : (وهيَ : أبوهُ وأخوهُ وحموها وفوهُ وهنوهُ وذو مالٍ) أي : صاحبُهُ ، وبعضُهُم عدَّها خمسةً بنقصِ (الهنِ) منكراً جوازَ إتمامِهِ ؛ كما سيجيءُ .

والأسماءُ السِّتَّةُ : علمٌ بالغلبةِ علىٰ هٰذهِ الأمثلةِ ؛ كلفظي : (العبادلةِ ، والعشرةِ) . . .

---

١١ ـ الأسماء الخمسة

(**وهٰذا هو الباب الأول مما خرج عن الأصل**) الذي هو الإعراب بالحركات (**وهي**) أي : كليات هٰذه الأسماء ؛ وهي الأب والأخ . . . إلىٰ آخره : (**أبوه وأخوه وحموها**) أي : حم المرأة ؛ وهو : اسم لقريب زوج المرأة ؛ كأخيه وابن عمه ، وقد يطلق علىٰ أقارب الزوجة .

(**وفوه**) وهو الفم (**وهنوه**) **والهن** : كناية عما يستقبح التصريح باسمه ؛ كالدبر والقبل ، **وقيل** : كناية عن الفرج خاصة ، **وقيل** : عبارة عما يستقذر التصريح باسمه ؛ أي : صراحته بذكر اسمه الخاص من العورة والأفعال القبيحة ؛ كالزنا واللواط .

(**وذو مال ؛ أي : صاحبه ، وبعضهم**) كالفراء والزجاج (**عدها**) أي : عد هٰذه الأسماء (**خمسة بنقص الهن**) أي : بترك عدها من الأسماء الستة ، حالةَ كون ذٰلك البعض (**منكراً جواز إتمامه**) أي : جواز إتمام (الهن) بذكر لامه وإثباتها ، وإعرابه بهٰذه الحروف (**كما سيجيء**) ذكرها قريباً .

(**و**) لفظ (**الأسماء الستة عَلَم بالغلبة**) أي : بسبب تغليبها علىٰ سائر الأسماء (**علىٰ هٰذه الأمثلة**) أي : صارت عَلماً علىٰ هٰذه الكلمات الستة ؛ بسبب تغليبها علىٰ غيرها من الأسماء (**كلفظي : العبادلة والعشرة**) أي : كما غلَّبوا لفظ (ابن عمر) علىٰ عبد الله بن عمر ، حتىٰ كأنه ليس لعمر أولاد إلا عبد الله .

ولفظ (ابن عباس) علىٰ عبد الله بن عباس ، ولفظ (ابن الزبير) علىٰ عبد الله بن

بالنِّسبةِ إلى الصَّحابةِ رضيَ اللهُ تعالىٰ عنهُم ، وإن أطلقَتْ علىٰ غيرِها . . فتوسُّعٌ .

والحَمُ : أقاربُ الزَّوجِ ؛ أباً كانَ ، أو أخاً ، أو غيرَهُما ، ولهٰذا أنَّثَ الضَّميرَ ، وقد يُطلَقُ علىٰ أقاربِ الزَّوجةِ .

الزبير ، ولفظ (ابن عمرو) علىٰ عبد الله بن عمرو بن العاص ، ولفظ : (ابن مسعود) علىٰ عبد الله بن مسعود .

وكما غلبوا لفظ (العشرة) على العشرة المبشرة (**بالنسبة إلى الصحابة رضي الله تعالىٰ عنهم**) أجمعين (**وإن أطلقت**) لفظة ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وابن مسعود (**علىٰ غيرها**) أي : علىٰ غير العبادلة من أولاد آبائهم . . (**فتوسع**) أي : تجوز في إطلاقها علىٰ هٰذه الستة فقط دون سائر الأسماء مجازاً مرسلاً ؛ من إطلاق اسم الكل على البعض ، كما تجوزوا في العبادلة والعشرة .

(**والحم**) اسم لـ (**أقارب الزوج ؛ أباً**) له (**كان أو أخاً أو غيرهما**) كعمه وابن عمه (**ولهٰذا**) أي : ولأجل كونه اسماً لأقارب الزوج (**أَنَّث**) المصنف (**الضمير**) في حَموْها ؛ لأنه يرجع إلى المرأة ، (**وقد يطلق**) الحم (**علىٰ أقارب الزوجة**) وعليه : يضاف (الحم) إلىٰ ضمير الرجل ، ويقال : حموه ؛ أي : حم الزوج ؛ أي : أقارب زوجته .

قال المصنف في شرح هٰذا المتن : (وإنما قلت : « وحموها » بإضافته إلىٰ ضمير المؤنث ؛ لأبين أن الحم اسم لأقارب زوج المرأة ؛ كأبيه وعمه وابن عمه ، مع أنه يطلق علىٰ أقارب الزوجة) انتهىٰ .

وعليه : فيضاف لضمير المذكر فيقال : حموه ؛ أي : أقارب زوجته . انتهىٰ « ياسين » .

قوله : (**بنقص الهن**) أي : بإسقاطه من هٰذه الأسماء الخمسة .

قوله : (**منكراً جواز إتمامه**) أي : جواز إثبات لامه وإعرابه بالحروف ، ومَنْ عدها سبعة . . عد منها (ذا) الطائية المعربة بالحروف في لغة ، ومن عدها

ثمانية . . عد منها (مَنْ) في الحكاية ؛ تبعاً للجوهري . انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**علىٰ هٰذه الأمثلة**) **الأولىٰ بل الصواب** أن يقول : (علىٰ هٰذه الأسماء) ، وإنما الذي هو علم على الأمثلة هو الأفعال الخمسة ؛ من : (يفعلون ، وتفعلون ، ويفعلان ، وتفعلان ، وتفعلين) فإن هٰذه أمثلة وضعت للأفعال الخمسة علماً لها .

وسميت أمثلة ؛ لأن (يفعلان) مثلاً مثال لكل فعلٍ مضارع للمثنى الغائب ، وهٰكذا ما بعده .

قوله : (**كلفظي العبادلة**) هم : عبد الله بن مسعود ، وابن عمر ، وابن عباس ، والمحدثون يجعلون ابن الزبير مكان ابن مسعود . انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**فتوسع**) أي : في الكلام بانتقالهم من الحقيقة إلى المجاز .

قوله : (**والحم : أقارب الزوج**) أي : من الذكور ، وأما الأنثىٰ . . فيقال لها : (حماة) علىٰ ما نقله الأصمعي . انتهىٰ منه .

(**والهن : اسم يكنىٰ**) ويعبر (**به عن أسماء الأجناس**) هو كناية عن الأجناس ؛ كـ (إبل وفرس) ، لا عن أسمائها .

ويجاب : بأن الإضافة بيانية ؛ بناء علىٰ أن الاسم عين المسمىٰ ، **والأحسن** : أن يقدر الكلام علىٰ حذف مضاف ؛ أي : عن مسميات أسماء الأجناس ؛ كما ذكره الشنواني . انتهىٰ « سجاعي » .

وفي « العليمي » : فإذا لم يضف . . كان كناية عن النكرات ، وإذا أضيف . . كان كناية عن المعارف المضافة .

وقد زعم بعضهم : أنه إذا لم يضف . . يكنىٰ به عن العلم ؛ بدليل قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد : (من البسيط)

الله أعطاك فضلاً من عطيته ... علىٰ هن وهن فيما مضىٰ وهن

وقيلَ : مختصٌّ بما يُستقبَحُ التَّصريحُ بهِ ، وقيلَ : عنِ الفرجِ خاصَّةً .

ومثلُ (ذو مالٍ) أيِ : المُضافَةِ إلى اسمِ جنسٍ ظاهرٍ : (ذو) المُضافَةُ إلىٰ علمٍ ؛ نحوُ : (أنا اللهُ ذو بكَّةَ) ، أو إلىٰ وصفٍ ؛ نحوُ : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ ، أو جملةٍ ؛ نحوُ : (اذهبْ بذي تسلمْ) ، ....

يعني : حسناً وعبد الله وإبراهيم بن حسن .

وقيل : الهن في كلامه : الحقير ، (**وقيل : مختص بما يستقبح التصريح به**) من العورة والأفعال القبيحة ؛ كالزنا واللواط (**وقيل : عن الفرج خاصة**) .

وقوله : (**خاصة**) بمعنىٰ : خصوصاً ، منصوب على المفعولية المطلقة بعامل محذوف وجوباً تقديره : (أخصه خصوصاً) علىٰ ما هو المنصوص عليه من وجوب حذف عامل المؤكد . انتهىٰ « سجاعي » .

(**ومثل ذو مال ؛ أي : المضافة إلى اسم جنس ظاهر**) أي : المضافة لزوماً ؛ لأنها ملازمة للإضافة لغير ياء المتكلم .

(ومثل) مبتدأ خبره قوله : (« **ذو** » **المضافة إلىٰ عَلَم ؛ نحو : أنا الله ذو بكة**) ولـٰكنه شاذ (**أو**) المضافة (**إلىٰ وصف ؛ نحو** : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾)[1] عطف علىٰ (عَلَم) وكذا قوله : (**أو**) إلىٰ (**جملة**) معطوف علىٰ علم (**نحو : اذهب بذي تسلم**) .

قوله : (**أنا الله ذو بكة**) قالوا : إنه وجد قبل الإسلام مكتوباً علىٰ حجر من أحجار الكعبة بخط قديم ، و(بكة) لغة في مكة ، سميت بها ؛ لأنها تُبكي أعناق الجبابرة .

قوله : (**وإلىٰ جملة**) أيضاً شذ ؛ وذٰلك نحو : (اذهب بذي تسلم) ، وهو مسموع من بعض العرب ، **فقيل** : **معناه** : اذهب بوقت صاحب سلامة ، أو مذهب كذٰلك ، **وقيل** : في الوقت الذي تسلم فيه ، أو في المذهب الذي تسلم فيه ، فالباء بمعنىٰ

---

(١) سورة يوسف ﷺ : (٧٦) .

. . . .

(في) ، و(ذي) على الأول : نعت لنكرة محذوفة ، وعلى الثاني : موصولة . انتهىٰ من « رفع الحجاب » .

قال الدنوشري : (أصله : « ذوي » بالتحريك ، علىٰ وزن « فعل » ، وعند سيبويه : لامها ياء ، وبالسكون عند الخليل ، ولامها واو) انتهىٰ « ياسين على التصريح » .

ومراده بالوصف : المعنى القائم بالغير ، لا الوصف النحوي ، **ومراده أيضاً** : غير المشتق ؛ كما مثله بقوله : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾[1] ، لا المشتق المعلوم عند النحاة ، فإنها لا تضاف إليه ؛ لأنه أتىٰ بها وصلةً لما يصح الوصف فيه ؛ نحو : (العلم ، والحسن ، والمال ، والذهب ، والفضة) .

وجوز بعضهم : إضافتها للمشتق ، وخرج عليها قراءة ابن مسعود : (وفوق كل ذي عالِم عليم) .

وأجاب الأكثرون عنها : بأن (العالم) هنا مصدر ؛ كـ (الباطل) ، أو بأن (ذي) زائدة ، **والمراد باسم الجنس** : ما يقابل الصفة ؛ كما قاله الفهامة الدماميني في « شرح التسهيل » فإن عبارة المتن : (ولا يضفن) أي : (ذو) وفروعه إلا إلى اسم جنس ظاهر .

قال في « الشرح » : (أي : يشترط في الاسم الذي يضفن إليه : أن يكون ظاهراً ؛ احترازاً من أن يكون مضمراً ، وهـٰذا فيه خلاف . . .) وذكره ، ثم قال : (**واعلم** : أن المراد باسم الجنس : ما يقابل الصفة ؛ أي : المشتق ؛ ولهـٰذا صح قوله بعد ذٰلك : « ظاهر » ، فلا يقال : ذو عاقل) وعلل ذٰلك ، ثم قال : (وقد توهم بعض الأغبياء أن المراد باسم الجنس : النكرة ، واستشكل بسبب هـٰذا الوهم الفاسد ما وقع في الحديث : « أن تصل ذا رحمك » ، وغاب عنه مواضع

---

(١) سورة يوسف ﷺ : (٧٦) .

. . . .

في التنزيل ؛ نحو : ﴿ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴾[1] ، ﴿ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴾[2] ، ﴿ ذِى ٱلطَّوْلِ ﴾[3] ، ﴿ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾)[4] انتهىٰ كلامه مفرقاً ، وتتعين مراجعته ؛ ليعلم منه ما وقع للشارح هنا من الاختصار المخل ؛ فإن قوله : (ومثل « ذو » المضافة إلى اسم جنس ظاهرٍ « ذو » المضافة . . .) إلىٰ آخره ، أراد : أنها مثلها في مطلق الإعراب بتلك الحروف ، فهو مسلم ، **لـٰكن يرد عليه** : أن قوله : (أو وصف) نحو قوله : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾[5] يقتضي : أنه ليس باسم جنس ظاهر .

وقد علمت من كلام الدماميني : أن المراد باسم الجنس : ما يقابل الصفة ، وحينئذ فيدخل فيه نحو : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ .

وقد مثل في شرحه لاسم الجنس بقوله : (نحو : ذو علم ، وذات حُسْن) ، وحينئذٍ فلا حاجة إلىٰ قوله هنا : (أو وصف) المقتضي للمغايرة ، أو تشبيه الشيء بنفسه ؛ أي : بما يصدق عليه ، فتأمله .

وإن أراد بقوله : (ومثل « ذو » المضافة إلى اسم جنس ظاهر « ذو » المضافة إلى العلم . . .) إلىٰ آخره : أن المثلية فيها باطِّراد ؛ كما أن إضافتها إلى اسم جنس باطِّراد . . فهو مع اقتضائه ذٰلك ممنوع ؛ فإن الإضافة إلىٰ هـٰذه المذكورات ليست قياسية مطردة ؛ كما صرح به أيضاً الدماميني رادّاً علىٰ أبي حيان ومن تبعه .

---

(١) سورة البقرة : (١٠٥) .

(٢) سورة البروج : (١٥) .

(٣) سورة غافر : (٣) .

(٤) سورة الرحمـٰن : (٧٨) .

(٥) سورة يوسف ﷺ : (٧٦) .

فلو قالَ ـ كما في « العمدةِ » ـ : (وذو المُعرَبِ) . . لكانَ أحسنَ ، والتَّقييدُ بـ : (المُعرَبِ) لإخراجِ : (ذو) الطَّائيَّةِ ؛ فإنَّ المشهورَ بناؤُها .

هـٰذا ما حرره شيخنا العلامة الغنيمي قال : (وما كشف عني غمة هـٰذا المحل إلا البدر الدماميني) .

وذكر الرضي : أنه إنما جازت الإضافة إلى العلم في : (ذو زيد) و(ذوي آل محمد) لتأويل العلم بالجنس ؛ أي : صاحب هـٰذا الاسم ، وأصحاب هـٰذا الاسم . انتهىٰ « ياسين » .

(**فلو قال**) المصنف هنا (**كما**) قال (**في « العمدة »**) اسم كتاب للمصنف : (**و**) من الأسماء الستة (« **ذو** » **المعرب**) برفع المعرب . . (**لكان**) كلامه (**أحسن**) وأوضح وأشمل ؛ لشموله للمضافة إلى العلم وما بعدها ؛ كالمضافة إلى الجملة .

(**والتقييد**) أي : وتقييد ذو (**بالمعرب**) في « العمدة » (**لإخراج « ذو » الطائية**) قال شيخنا : (لا حاجة للمصنف إلىٰ هـٰذا القيد ؛ فإنها نطق بها مضافةً إلىٰ مال ، وتلك غير مضافة) لأنها موصولة بمعنى : (الذي) وأخواته ؛ كـ (التي ، والذين) .

والفرق بينها وبين (ذو) بمعنىٰ صاحب : أن التي بمعنى (الذي) لا تقع صفةً إلا للمعرفة ؛ لأنها معرَّفة بالصلة ، والتي بمعنىٰ (صاحب) يوصف بها النكرة إن أضيفت إلىٰ نكرة ، ويوصف بها المعرفة إن أضيف إلىٰ معرفة .

(**فإن المشهور**) في الاستعمال (**بناؤها**) أي : بناء (ذو) الطائية على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً افتقارياً ؛ كما في « الشذور » .

وسيأتي في « الشرح » ـ أي : في شرح المصنف علىٰ هـٰذا المتن ـ في (الموصولات) : ولزوم الواو في الأحوال الثلاثة كلها غالباً .

وفي « الهمع » : أنها مبنية على الواو ، **وقيل** : مبنية على الضم .

قال الشارح في (الموصولات) : (وهو وهم ، وليست حرفاً واحداً ، بل حرفان) .

وقد تُعرَبُ فتجري مَجرىٰ (ذي) المُعرَبِ ؛ كما قالَ ابنُ مالكٍ ، فالأسماءُ حينئذٍ سبعةٌ : (فتُرفَعُ بالواوِ) نيابةً عنِ الضَّمَّةِ ؛ نحوُ : ﴿ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾ .

(**وقد تعرب**) ذو الطائية (**فتجري مجرىٰ « ذي » المعرب ؛ كما قال ابن مالك**) أي : فتكون مرفوعة بالواو ، ومنصوبة بالألف ، ومجرورة بالياء ، ولا يشكل إعرابها علىٰ كون الشبه الافتقاري موجباً للبناء ؛ إما لأن ذٰلك في المشهور ولغة عند الجمهور ، أو لأن افتقارها ليس متأصلاً ، ولا علىٰ حصر أبواب النيابة في سبعٍ ؛ لأن من أعربها . . أدرجها في تلك الأبواب ؛ كما يؤخذ ذٰلك من قول الشارح : (**فالأسماء**) التي تعرب هٰذا الإعراب (**حينئذٍ**) أي : حين إذ أجرينا (ذو) الطائية مُجرىٰ (ذي) بمعنىٰ : صاحب (**سبعة**) ويجري ما ذكره في إعراب (اللذَين) رفعاً عند بعضهم .

والفاء في قوله : (**فترفع بالواو**) علة للاستثناء في قوله : (إلا الأسماء الستة وما بعدها) لأن الأصل في الفاء المذكورة بعد الاستثناء : أن تكون تعليلية ، والتقدير : والأصل في جميع الأسماء والأفعال : أن يعرب بالحركات ، إلا الأسماء الستة وما بعدها ؛ لأنها مرفوعة رفعاً معلماً بالواو ، فلو قال : (فإن رفعها الواو) . . لكان أولىٰ وأوفق ؛ لأن المصنف جرىٰ علىٰ مذهب : أن الإعراب لفظي ؛ كما صرح الشارح فيما مر آنفاً : (أن الإعراب عنده لفظي) حالة كون الواو (**نيابةً عن الضمة**) أي : علامةً نائبةً عن الضمة ؛ لأن الأصل في الإعراب : أن يكون بالحركات (**نحو** : ﴿ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾)[1] .

وفي « الكردي » : والفاء في قوله : (فترفع) فاء الإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت باستثناء الأسماء الستة وما بعدها . . فأقول لك : فترفع بالواو . . . إلىٰ آخره .

وقوله : (**نيابة عن الضمة**) منصوب على المفعولية المطلقة ، والتقدير : فترفع

---

(١) سورة القصص : (٢٣) .

(وتُنصَبُ بالألفِ) نيابةً عنِ الفتحةِ ؛ نحوُ : ﴿ إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ .

(وتُجَرُّ بالياءِ) نيابةً عنِ الكسرةِ ؛ نحوُ : ﴿ ٱرْجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ ﴾ .

ولإعرابِها بهٰذهِ الأحرفِ شروطٌ أربعةٌ :

أن تكونَ مفردةً ، فلو ثُنِّيَتْ أو جُمِعَتْ ....

رفعَ نيابةٍ عن الضمة ، أو على الحال ، تقديره : حالة كون الواو نائبة عن الضمة ؛ كما مر آنفاً .

(**وتنصب**) نصباً معلماً (**بالألف**) حالة كون الألف (**نيابة عن الفتحة**) ، **والأولىٰ أن يقول** : (فإن نصبها الألف) كما مر آنفاً (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[1] ، **وتجر**) جراً معلماً (**بالياء**) حالة كون الياء (**نيابة عن الكسرة**) وفيه ما تقدم في نظيره آنفاً (**نحو** : ﴿ ٱرْجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ ﴾[2] ، و) يشترط (**لإعرابها**) أي : لإعراب هٰذه الأسماء الستة (**بهٰذه الأحرف**) الثلاثة (**شروط أربعة**) بحسب ما ذكره المصنف ، وإنما اعتبرت في إعرابها هٰذه الشروط ؛ لخروجها عن الأصل ؛ الذي هو الإعراب بالحركات :

الأول منها : (**أن تكون مفردة**) مفردَ باب الإعراب ؛ وهو : ما ليس مثنىً ولا مجموعاً ؛ أي : غير مثناة ولا مجموعة (**فلو ثنيت**) أي : جعلت دالة على اثنين بعلامة التثنية ؛ نحو : (أبوان ، وأخوان ، وحموان) ، وبهٰذا استدل علىٰ أن لام (الحم) واو ، **وقيل** : لامه ياء ، من الحماية ؛ لأن أحماء المرأة يحمونها (وذوَا مال ، وهنوان ، وفوَا الزيدين) .

(**أو جمعت**) بالواو والياء والنون جمع المذكر ، أو جمعت بالألف والتاء جمع المؤنث ؛ كما هو ظاهر كلامه .

---

(١) سورة يوسف ﷺ : (٨) .

(٢) سورة يوسف ﷺ : (٨١) .

أُعرِبَتْ إعرابَ المُثنَّىٰ وذٰلكَ المجموعِ .

وفي « حاشية الشنواني » : وإن جمعت بالألف والتاء ؛ بأن أريد بالأب وبما ذكر معه مما يجمع بالواو والياء من لا يعقل . . أعربت إعراب الجمع بالألف والتاء . انتهىٰ .

قال شيخنا الغنيمي : (وعموم كلامه شامل للحم والهن ، فليحرر) .

وقال المصنف في « شرحه » : (لم يجمع منها جمع تصحيح إلا الأب والأخ والحم) انتهىٰ ، **وظاهره** : سماع هٰذا الجمع في (الحم) .

وقال ابن مالك : (ولو قيل في « حم » : « حمو » . . لم يمتنع ، لٰكن لا أعلم أنه سمع أو لا) ، قال أبو حيان : (ينبغي أن يمتنع ؛ لأن القياس يأباه) .

وحكىٰ بعضهم : سماع (هنون ، وذوون) ، وعن ثعلب أنه يقال في (فم) : (فون) و(فين) .

قال أبو حيان : (وهٰذا في غاية الغرابة) انتهىٰ « ياسين » .

(**أعربت إعراب المثنىٰ**) فترفع بالألف ، وتنصب وتجر بالياء (و) أعربت إعراب (**ذٰلك المجموع**) أي : الجمع الذي جمعت عليه ، فترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء إن جمعت جمع المذكر السالم ، وترفع بالضمة وتنصب وتجر بالكسرة إن جمعت جمع المؤنث السالم ، وأعربت بالحركات الثلاث إن جمعت جمع تكسير ؛ كما في « الكردي » .

وتقول في مثال المثنىٰ : (جاء أبواك وأخواك) ، و(رأيت أبويك وأخويك) ، و(مررت بأبويك وأخويك) .

وإن جمعت جمع تكسير . . فتقول : (جاء آباؤك وإخوتك) .

أو جمع سلامة لمذكر . . تقول : (جاء أبون وأخون وحمون) .

وكذا إن جمعت جمع سلامة لمؤنث ؛ بأن يراد بها : ما لا يعقل . . تقول : (جاء

وأن تكونَ مُكبَّرَةً ، فلو صُغِّرَتْ . . أُعرِبَتْ بحركاتٍ ظاهرةٍ .

وأن تكونَ مضافةً لغيرِ ياءِ المُتكلِّمِ ....

أبوات وأخوات) ، وهو مسموع فيما عدا (فوك) ، وقيل فيه أيضاً . انتهىٰ « رفع الحجاب » .

(و) **الثاني منها** : (**أن تكون مكبرة**) أي : غير مصغرة (**فلو صغرت . . أعربت بحركات ظاهرة**) نحو : (جاءني أبيك) ، و(رأيت أخيك) ، و(مررت بحميك) .

(و) **الثالث منها** : (**أن تكون مضافة لغير ياء المتكلم**) والتقييد بالمتكلم إيضاح ؛ لأن الياء المضاف إليها لا تكون لغيره .

ودخل في كلامه : (لا أبا لزيد) فإنه جائز بلا شذوذ ؛ لأنه مضاف ، واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه عند سيبويه والخليل ، والجمهور غير معتد بها ، ولهٰذا أعرب ما قبلها ؛ بدليل ثبوت الألف ، وإنما يعرب اسم (لا) إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف .

ويشكل عليهم : (لا أبا لي) وإنما تعرب الأسماء الستة بالأحرف إذا كانت مضافةً لا للياء ، ولٰكنها معتد بها من جهة أن اسم (لا) التبرئة لا يضاف لمعرفة . انتهىٰ « **عليمي** » .

وقوله : (**لغير ياء المتكلم**) أي : لغير الياء الدالة على التكلم ؛ سواء في ذٰلك الغير الاسم الظاهر ؛ نحو : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾ (١) ، أو ضمير المتكلم مع غيره ؛ نحو : ﴿ وَنَحْفَظُ أَخَانَا ﴾ (٢) ، أو ضمير المخاطب ؛ نحو : (رأيت حماك) ، أو ضمير الغائب ؛ نحو : (جاء أبوه) وفروعها ، سواء كانت الإضافة لغيرها لفظاً ؛

---

(١) سورة الأحزاب : (٤٠) .

(٢) سورة يوسف ﷺ : (٦٥) .

ولو تقديراً ؛ كقولِهِ :

. . . . خَالَطَ مِنْ سَلْمَىٰ خَيَاشِيمَ وَفَا

أي : خياشيمَها وفاها ، . . . .

كما مثل ، أو تقديراً ؛ كما ذكره الشارح بقوله : (**ولو تقديراً**) أي : نية ، وهو ما جوزه ابن مالك تبعاً للكوفيين والأخفش ، وخصه البصريون بالضرورة .

أي : ولو كان ذٰلك المضاف إليه للياء مقدراً ؛ أي : منوياً لا ملفوظاً (**كقوله**) أي : كقول العجاج ، وجاز الإضمار ؛ بناءً علىٰ شهرة الكلام المحكي له ؛ أي : هو عجاج شاعر هٰذا البيت ؛ أي : كقول العجاج ، وقبل هٰذا البيت قوله : (من الرجز)

كأن ذا فَدَامَةٍ منطفا قطف من أعنابه ما قطفا

صهباء خرطوماً عقاراً قرقفا **(خالط من سلمىٰ خياشيم وفا)**

وضمير (خالط) راجع إلىٰ (ذا فدامة) في البيت قبله .

وفي بعض الرواية : (سلافاً) بدل (عقاراً) .

والفدامة والفدام : غطاء آنية الخمر ؛ أي : كأن خياشيم سلمىٰ وفاها خالطه هٰذا العصير ، يصفها بعذوبة ريقها ، وطيب رائحة خياشيمها .

والشاهد في قوله : (وفا) حيث أعربه مع عدم الإضافة لفظاً ؛ لأنها منوية ، تبع الشارحُ في ذٰلك الأخفشَ وابنَ مالك .

وقال بعضهم ؛ كابن هشام في « الأوضح » : (إنه شاذ) انتهىٰ « كردي » .

(**أي**) خالط هٰذا العصير (**خياشيمها وفاها**) ، فحذف المضاف إليه ، ونوي ثبوت لفظه ، فنصب بالألف ، فالإضافة منوية في المعطوف والمعطوف عليه ؛ أي : خالط من سلمىٰ خياشيمها وفاها ، جمع خيشوم ؛ وهو : طرف الأنف ، فصار ريقها كأنه الخمر ، فحذف المضاف ، فأبقاه علىٰ حاله غير مضافٍ إضافةً صريحة .

فلو أُضيفَتْ إلى الياءِ . . أُعرِبَتْ على الأصحِّ بحركاتٍ مُقدَّرةٍ ، . . . .

وقال ابن كيسان : (إنما جاز ذٰلك ؛ لأنه موضع لا يلحقه التنوين فحذف ـ يعني : التنوين ـ فبقي مفرداً علىٰ حرفين ؛ إذ الألف هي المنقلبة عن عين الكلمة ، فلم يلزم من ذٰلك أن يبقىٰ علىٰ حرف واحد ، فعلىٰ قول ابن مالك : لا يشترط أن تكون ملفوظة ، بل الملفوظة والمنوية في ذٰلك سواء) انتهىٰ من « التصريح » .

والصهباء : الخمر المعصور من عنب أبيض ، اسم لها كالعلم ، وهو مبتدأ .

وقوله : (**خرطوماً عقاراً قرقفا**) أحوال من المبتدأ ، أو منصوب بـ (أعني) المقدر ، والخبر جملة (خالط) ، **والخرطوم** : سريع الإسكار .

والعقار ـ بضم العين ـ : الخمر ، سمي بذٰلك ؛ لعقارته للبدن ، أي : ملازمته له ، **والقرقف** ؛ كجعفر وكعصفور : الخمر التي يرعد عنها صاحبها . انتهىٰ « قاموس انتهىٰ من « رفع الحجاب » .

(**فلو أضيفت**) هٰذه الأسماء (**إلى الياء**) أي : إلىٰ ياء المتكلم . . (**أعربت ـ على الأصح ـ بحركات مقدرة**) علىٰ ما قبل ياء المتكلم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ؛ كسائر الأسماء المضافة إليها ؛ كـ (غلامي) .

وقيل : ببناء المفرد المضاف إلىٰ ياء المتكلم ، وأنه اكتسب البناء من الياء ، **ورد هٰذا القول** : باستلزام بناءِ ذٰلك بناءَ نحو : (غلامه ، وغلامك) .

قوله : (**بحركات مقدرة**) وذهب بعضهم : إلىٰ أن المضاف إلى الياء مجرور لفظاً ، ومرفوع ومنصوب تقديراً . انتهىٰ « كردي » .

وقال المبرد والكوفيون وابن مالك بجواز رد ما حذف منها ، وإدغامه في الياء فيقال : (أبيّ ، وأخيّ) بالتشديد .

ومنه قول الشاعر : (من الوافر)

فلا وأبِيَّ لا أنساك حتىٰ ... ينسى الوالهُ الصبُّ الحنينا

وكلُّها تضافُ إلى الياءِ إلَّا (ذو) .

وهو مخصوص بالشعر عند البصريين ، ولا دليل في البيت لاحتمال أن يكون جمع (أبا) جمع سلامة .

وذكر ابن مالك : أن المبرد جوَّز ذٰلك حتىٰ في (الحم والهن) ، فلا عبرة بما ذكره ابن الحاجب ؛ كالزمخشري : بأنه لا يجوز الرد في (الحم والهن) قطعاً ؛ لأن الإثبات في كلام الثقات على النفي .

ويقال في (فم) : (في) في الأكثر ، ويجوز (فمي) وأصله : (فوه) بالفتح والسكون ، حذفت الهاء ، وانقلبت الواو ميماً ؛ لأنهما شفويتان ، حذراً من سقوطها ، وبقاء الاسم علىٰ حرفٍ ، وإذا أضيفت . . ردت الواو ، وقلبت ياءً ، وكسر ما قبلها . انتهىٰ من « العليمي » باختصار .

(**وكلها**) أي : وكل هٰذه الأسماء (**تضاف إلى الياء إلا** « **ذو** ») أي : فإنها لا تضاف إلى الضمير مطلقاً ، وقد مر ما فيه . انتهىٰ « كردي » .

وفي « العليمي » : قوله : (إلا ذو) أي : فإنها لا تضاف للضمير مطلقاً ، بل تلزم الإضافة إلى اسم جنس غير صفة ، فلا ينافي كلام الشارح .

وذهب بعضهم إلىٰ جواز إضافتها إلى المضمر ، واحتج بكثرة ما جاء من ذٰلك ؛ كقول الشاعر : (من مجزوء الرمل)

إنــمــا يــعــرف ذا الــفــضــ ـــل مــن الــنــاس ذووه

فأضافه الشاعر إلى المضمر ؛ وهو الهاء ، وهو شاذ من وجهين :

الأول : جمعيته ، **والثاني** : الإضافة إلى الضمير . انتهىٰ « عشماوي على الآجرومية » .

قال العليمي : (ويدل علىٰ شذوذه : أنه لم يستعمل مضافاً إلىٰ مضمر ؛ لا جمعاً ، ولا مفرداً) انتهىٰ منه .

وأن تكونَ غيرَ منسوبٍ إليها ، فلو نُسِبَ إليها . . كانَتْ مُعرَبَةً بالحركاتِ ، نبَّهَ عليهِ ابنُ الصَّائغِ والهوَّاريُّ وغيرُهما ، وهوَ مُستَغنىً عنهُ باشتراطِ الإضافةِ ، . . . .

(و) **الرابع منها** : (**أن تكون غير منسوب إليها**) وعبارته في « شرح المتممة » : (ألا تكون منسوبة) وبينهما تنافٍ في الظاهر ؛ لأن المنسوب غير المنسوب إليه ، لٰكنهما متوافقان في المعنىٰ ؛ لأن المنسوب إليه في قولنا : (زيد أبوي) هو الأب ، والمنسوب هو زيد ، فقوله هنا : (غير منسوب إليها) جارٍ على المنسوب اللغوي ، والنحاة يسمون نحو (أبوي) منسوباً ، وما في « شرح المتممة » جارٍ على اصطلاحهم . انتهىٰ « كردي » .

(**فلو نسب إليها**) أي : إلىٰ هٰذه الأسماء . . (**كانت معربة بالحركات**) الظاهرة في الأحوال الثلاثة ؛ كجاء أبيك ، ورأيت أبيك ، ومررت بأبيك (**نبه عليه**) أي : علىٰ هٰذا الشرط (**ابن الصائغ**) بالصاد المهملة (**والهواري**) بالواو المشددة (**وغيرهما**) من النحاة (**وهو**) أي : هٰذا الشرط (**مستغنىً عنه باشتراط الإضافة**) أي : لأنها إذا نسب إليها . . لم يتأت إضافتها ؛ لامتناع اجتماع الإضافة مع ياء النسبة في كلمة واحدة . انتهىٰ « حمصي » .

وعبارة العليمي : إذ لا توجد الإضافة مع النسبة ، وأما (أبويك) . . فالمضاف فيه الشخص المنسوب إلى الأب ، لا الأب الذي هو من الأسماء الخمسة . انتهىٰ منه .

ترجمة ابن الصائغ

بالصاد المهملة ، اسمه : محمد بن عبد الرحمٰن بن علي ، المعروف بابن الصائغ ، الزمردي الحنفي ، المتوفىٰ بمصر سنة (٧٧٦هـ) ، نحوي لغوي ، فقيه محدث ، من تصانيفه : « شرح ألفية ابن مالك » .

وأما ابن الضائع بالضاد المعجمة . . فهو : علي بن محمد بن علي بن يونس الإشبيلي ، أبو الحسن ، المعروف بابن الضائع ـ بالضاد ـ المتوفىٰ سنة (٦٨٠هـ) ،

فإذا توفَّرَتْ هٰذهِ الشُّروطُ . . أُعرِبَتْ بالحروفِ .

واستغنىٰ عنِ التَّصريحِ بذكرِها فيها ؛ لنطقِهِ بها كذٰلكَ ، . . . .

إمام في النحو ، من مصنفاته : « شرح كتاب سيبويه » ، و« شرح الجمل » وغيرهما . انتهىٰ « بغية الوعاة » .

ترجمة الهواري

هو محمد بن عبد السلام بن يوسف الهواري التونسي المالكي ، أبو عبد الله ، المتوفىٰ سنة (٧٤٩هـ) ، فقيه أصولي ، متكلم محدث ، عالم بالعربية ، ولي القضاء بتونس ، وله مصنفات . انتهىٰ « بغية الوعاة » .

❁ ❁ ❁

(**فإذا توفرت**) هٰذه الأسماء الخمسة وكملت (**هٰذه الشروط**) الأربعة العامة . . (**أعربت بالحروف**) الثلاثة التي هي أحرف العلة ، لا بالحركات ؛ لخروجها عن الإعراب الأصلي ، وبقيت لها **شروط ثلاثة** خاصة ببعضها ؛ وهي : أن تكون (فو) خالية من الميم ، و(ذو) بمعنىٰ صاحب ، وأن تضاف (ذو) لاسم جنس ظاهر ، وهٰذه ثلاثة مع الأربعة السابقة تكون سبعة .

(**واستغنى**) المصنف (**عن التصريح بذكرها**) أي : بذكر هٰذه الشروط (**فيها**) أي في الأسماء الستة (**لنطقه**) أي : لنطق المصنف (**بها**) أي : بهٰذه الأسماء الستة حالة كونها كائنة (**كذٰلك**) أي : ملتبسة بشروطها ، يقال : الاستغناء ظاهر فيما عدا كونها مضافة لغير ياء المتكلم ، فإن المفهوم من النطق بها مضافةً : إما خصوص ما أضيفت إليه وحينئذٍ فيلزم أن يختص إعرابها بالحروف ، فيما إذا كان المضاف إليه ضمير غيبة ؛ لأنه المنطوق به ، وأما عمومه . . فيشمل ما إذا أضيفت إلىٰ ياء المتكلم ، وقد تقرر عدم إعرابها بالحروف في تلك الحالة ؛ ولهٰذا نص بعضهم على اشتراط إضافتها لغير ياء المتكلم ، وأحال بقية الشروط على النطق بها كذٰلك . انتهىٰ « ياسين » .

كما استغنىٰ عن تقييدِ (ذو) بمعنىٰ (صاحبٍ) ، و(فو) بالخلوِّ مِنَ الميمِ ؛ فإن لَمْ يخلُ منها . . أُعرِبَتْ بحركاتٍ ظاهرةٍ معَ تضعيفِ ميمِهِ ، ودونَهُ منقوصاً ، وبحركاتٍ مقدرةٍ

(**كما استغنىٰ عن تقييد** « ذو ») بكونها (**بمعنىٰ** : **صاحب** ، و) تقييد (« فو » ، **بالخلو من الميم**) وذٰلك لأنه نطق بـ (فو) خالياً من الميم ، ونطق بـ (ذو) مضافاً إلى اسم جنس ظاهر ، وأما (ذو) لا بمعنىٰ صاحب . . لا يضاف ؛ لأنها هي الطائية الموصولة ، **واعلم** : أن (صاحباً) هو أعم من (ذو) فإنه يضاف إلى اسم الجنس وغيره ؛ كصاحب زيد .

والكاف في قوله : (كما استغنىٰ) صفة لمصدر محذوف ، و(ما) مصدرية ، وتقدير المعنىٰ : واستغنى المصنف عن صراحة تلك الشروط في المتن استغناءً عنها كاستغنائه عن تقييد (ذو) بكونها بمعنىٰ صاحب ؛ احترازاً عن (ذو) الطائية ، فإنها موصولة بمعنى (الذي) وأخواته ؛ لأنها تلزم الواو في الأحوال الثلاثة غالباً ، والبناء على السكون .

وكما استغنىٰ عن تقييد (فو) بالخلو والتجرد عن الميم (**فإن لم يخل**) فو (**منها**) أي : من الميم . . (**أعربت بحركات ظاهرة**) في الأحوال الثلاثة على الميم (**مع تضعيف**) وتشديد (ميمه ، و) بـ (**دونه**) أي : وبدون التضعيف حالة كون فو (**منقوصاً**) أي : محذوف الآخر ، حال من ضمير ميمه وإن كان مضافاً إليه ؛ لأن المضاف جزؤه .

فالمراد بالنقص هنا : حذف اللام ، والإعراب على العين بحركات ظاهرة ، لا النقص المتعارف عند النحويين في (باب المنقوص) كما في (قاضٍ ، وداعٍ) ، والمتعارف عند الصرفيين ؛ كما في (يدعو ، ويرمي ، ويخشىٰ) ، فالمراد به هنا : ما ذكر ؛ أي : حذف اللام والإعراب على العين فتقول : هٰذا فم ، وقبلت فماً ، ولمست بفم (**وبحركات**) عطف علىٰ (بحركات) السابق (مقدرة) للتعذر ؛ حالة كونه

مقصوراً ؛ كـ (عصاً) ، ولكَ تثليثُ فائِهِ قصراً ونقصاً ، وإتباعُها لميمِهِ ، فهٰذِهِ عشرُ لغاتٍ ، أفصحُها : فتحُ فائِهِ منقوصاً ، واقتصرَ في « التَّسهيلِ » ؛ علىٰ تسعٍ .

(**مقصوراً ؛ كعصاً**) فتقلب لامها ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، لأن عينها مفتوحة لا ساكنة ، فيكون أصله : (فمو) تحركت الواو ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، فصار (فماً) علىٰ وزن : فتىً (**ولك تثليث فائه ، قصراً ونقصاً**) قيل : كان ينبغي أن يقول : (وتضعيفاً) فإن من اللغات العشر تثليث الفاء مع التضعيف ؛ وهو وهم (**وإتباعها**) أي : إتباع فائه (**لميمه**) لم يقل : (لحركة إعرابه) ليدخل مثل : (هٰذا فمي) بكسر الفاء ؛ تبعاً لحرف الإعراب باعتبار حركته التي ليست إعرابية .

قال العليمي : (قوله : « قصراً ونقصاً » قيل : وكان ينبغي أن يقول : « وتضعيفاً » فإن من اللغات العشر تثليث الفاء مع التضعيف ، وهو وهم سرىٰ إليه من قول « التسهيل » : « ويضعف مفتوح الفاء أو مضمومها » بعد قوله : « بتثليث فاء الفم مقصوراً أو منقوصاً » ، فتوهم منه : أن المضعف ليس منقوصاً ، وليس الأمر كذٰلك ؛ أي : كما توهم ، وعذر ابن مالك في إفراد المضعف عن المقصور والمنقوص : أنه لم يذكر في المضعف اللغات الثلاث في المنقوص والمقصور ، والشارح ذكرها في المضعف ، قاله شيخنا الغنيمي) ، وما قاله من الوهم فليس بصحيح .

قوله : (**فهٰذه عشر لغات**) **وتفصيلها** : أن الفم : إما مقصور ، أو منقوص ، أو مضعف الميم ، فهٰذه ثلاثة ، وعلىٰ كل منها الفاء مثلثة ، فهٰذه ثلاثة ، اضربها في الثلاثة الأولىٰ : تسعة ، والعاشر : إتباع فائها لميمه ، **وهو الأفصح** ؛ كما قال : (**أفصحها**) أي : الفصيحة من بين هٰذه العشرة (**فتح فائه منقوصاً**) وهي (فم) وإنما كانت فصيحة ؛ لكثرة جريانها علىٰ ألسنة الناس (**واقتصر في « التسهيل » علىٰ تسع**) لأنه أسقط كسر الفاء مع تضعيف الميم ؛ وهي (فم) ، وهي أضعف اللغات ، وحكاها صاحب « اليواقيت » انتهىٰ « ياسين » .

قال الكردي : (قوله : « منقوصاً » قيد لقوله : « ودونه » ، وقوله : « **ولك تثليث**

وإنَّما أُعرِبَتْ بالحروفِ ؛ لأنَّ الحروفَ وإن كانَتْ فروعاً عنِ الحركاتِ . . إلَّا أنَّها أقوىٰ منها ؛ لأنَّ كلَّ حرفِ علَّةٍ كحركتَينِ ، فكرِهَ استبدادُ المُثنَّىٰ والمجموعِ الفرعَينِ عنِ المُفرَدِ بالإعرابِ بالأقوىٰ ، . . . .

فائه . . . » إلىٰ قوله : « فهٰذه عشر لغات » وذٰلك ؛ لأن فيه أربعة أوجه : **الأول والثاني** : القصر والنقص مع تخفيف الميم فيهما ، **والثالث** : النقص مع تشديدها ، وقد تحصل من تثليث الفاء في هٰذه الأوجه الثلاثة تسع لغات ؛ لأنك إذا ضربت ثلاثة في ثلاثة . . فتسعة .

والرابع ؛ أي من هٰذه اللغة الثلاثة الأخيرة : إتباع الفاء حركة الإعراب ، ولا يكون إلا في المنقوص والمشدد ؛ وهي « فم » ، وهي اللغة العاشرة .

وفي « فم » عند خلوه من الميم ثلاث لغات أخر حكاها ابن سيده ؛ وهي : « الفاه » و« الفوه » و« الفيه » ، **والجملة مع هٰذه** : ثلاث عشرة لغة) انتهىٰ منه .

فاللغات العشر هي : (فم) بتثليث الفاء مع النقص وتخفيف التشديد ، فهٰذه ثلاثة .

و(فمٌّ) بتثليث الفاء مع النقص والتشديد ، فهٰذه ثلاثة أيضاً .

و(فمىً) مع القصر والتخفيف ، و(فم) بإتباع حركة الفاء لحركة الميم ؛ كما في (امرئ) انظر « لسان العرب » في مادة (فوه) . انتهىٰ من « اللسان » .

(**وإنما أعربت**) هٰذه الأسماء (**بالحروف**) مع أنها مفردة ، فحقها الإعراب بالحركات (**لأن الحروف وإن كانت فروعاً**) نائبةً (**عن الحركات . . إلا أنها**) أي : لٰكن أن الحروف (**أقوىٰ منها**) أي : الحركات (**لأن كل حرفِ علةٍ كحركتين**) أي : مثل حركتين من حركات الإعراب في القوة والدلالة على الإعراب (**فكُرِه**) بالبناء للمجهول ؛ أي : فكره عندهم (**استبدادُ**) واستقلال (**المثنىٰ والمجموع الفرعين عن المفرد**) أي : المتفرعين عنه ، وانفرادهما (**بالإعراب بالأقوىٰ**) أي : بإعرابهما بما

فاختاروا هـٰذهِ الأسماءَ وجعلوها مُعرَبةً بالحروفِ ؛ ليكونَ في المُفردَاتِ الإعرابُ بالأصلِ ؛ وهوَ الحركةُ ، وبالأقوىٰ ؛ وهوَ الحرفُ ، وخصُّوا هـٰذهِ الأسماءَ ؛ لمُشابَهتِها المُثنَّىٰ والمجموعَ في أنَّ آخرَها حرفُ علَّةٍ يَصلُحُ للإعرابِ ، وفي استلزامِ كلٍّ منها ذاتاً أُخرىٰ ، كالأخِ للأخِ ، والأبِ للابنِ ، . . . .

هو الأقوىٰ في الإعراب ؛ وهو الحروف (**فاختاروا**) أي : فاختارت العرب أو النحاة (**هـٰذه الأسماء**) الخمسة .

وفي « الكردي » : **الصواب أن يقول** : (فأرادوا أن يجعلوا أسماءً معربةً بالحروف) لئلا يدافع قوله الآتي : (وخصوا هـٰذه الأسماء) إذ لا تخصيص بعد الاختيار ، أو هما واحد ، أو يقول فيما يأتي : وإنما اختاروها (**وجعلوها معربة بالحروف ؛ ليكون في المفردات الإعرابُ بالأصل** ، وهو) الإعراب بـ (**الحركة** ، و) الإعراب (**بالأقوىٰ** ؛ وهو) الإعراب بـ (**الحرف** ، **وخصوا هـٰذه الأسماء**) من بين المفردات بالإعراب بالحروف (**لمشابهتها المثنىٰ والمجموع في أن آخرها حرف علة يصلح للإعراب**) بها (و) لمشابهتها بهما (**في استلزام كل منها**) أي : من الأسماء الستة (**ذاتاً أخرىٰ**) غيرها ؛ أي : ولاستلزام معاني كلٍّ منها ذاتاً أخرىٰ ؛ لأن كلاً من المثنىٰ والمجموع لفظ لا معنىً ؛ والاستلزام المذكور فيما سوى (الفم ، والهن) ظاهر ، وأما فيهما . . ففيه خفاء ، ثم **إن ظاهر كلامه** : جعل كلٍّ وجهاً للشبه ؛ أي : أن يجعل وجهاً للشبه بالمثنىٰ والمجموع لكل واحدة من الأسماء الخمسة .

وفيه : أن الولد والوالد والقريب إلىٰ غير ذٰلك مستلزمة لذات أخرىٰ ، **ثم الأولىٰ** : جعل وجه الشبه فيها : أن فيها حرفاً بعده ما يتم به الاسم ؛ فإن تمام الاسم بنون التثنية والجمع حاصل فيهما ، وتمامه في هـٰذه الأسماء بالمضاف إليه في حال إضافتها ، والتنوين في حال عدم الإضافة ، واللام المقدرة بينها وبين ما أضيفت إليه ؛ لأن معنىٰ (جاء أبوك) : جاء أبٌ لك . انتهىٰ من « العليمي » باختصار وتغيير .

(**كالأخ**) المستلزم (**للأخ**) الآخر (**والأب**) المستلزم (**للابن**) كما أن المثنىٰ

وخصُّوا ما ذكرَ بحالِ إضافتِها ؛ لتظهرَ تلكَ اللّامُ الزَّائدةُ ، فتقوى المُشابَهَةُ ، وفُضِّلَتْ على المُثنَّىٰ والمجموعِ باستيفاءِ الحروفِ الثَّلاثةِ ؛ لأصالتِها بالإفرادِ .

وما تقدَّمَ مِنْ أنَّها مُعرَبَةٌ بالحروفِ . . هوَ المشهورُ مِنْ أقوالٍ عشرةٍ ، ورُدَّ : بأنَّ الإعرابَ زائدٌ على . . . .

يستلزم ذاتاً أخرىٰ ، ويستلزم المجموع ذواتاً أُخَر (**وخصوا ما ذكر**) أي : إعرابها بالحروف (**بحال إضافتها**) لأن شرط إعرابها بالحروف : إضافتها إلىٰ ما بعدها ، وقوله : (**لتظهر تلك اللام الزائدة**) تحريف من النساخ ؛ كما قاله العليمي .

والصواب : (لتظهر تلك الذات اللازمة) أي : الذات المستلزمة لها ؛ أي : لهٰذه الأسماء ؛ لكون تلك الذات مضافاً إليه لها ، وهي كالكاف في : أبوك ، وأخوك (**فتقوى المشابهة**) بينها وبين المثنىٰ والمجموع ؛ بإظهار تلك الذات الأخرى التي هي المضاف إليه لها ، كما أن نون المثنىٰ والمجموع ظهرت بذكرها ؛ أي : فتقوى المشابهة بينها وبين المثنىٰ والمجموع بذكر ما به تمام المعنىٰ ؛ وهو النون فيهما ، والمضاف إليه فيها ، (**وفضلت**) هٰذه الأسماء (**على المثنىٰ والمجموع باستيفاء**) واستكمال جميع (**الحروف الثلاثة**) أي : التي هي أحرف العلة (**لأصالتها**) لفضيلتها على المثنىٰ والمجموع (**بالإفراد**) أي : بكونها مفردات ؛ لأن المفرد أصل لغيره .

(**وما تقدم من أنها**) أي : من أن هٰذه الأسماء (**معربة بالحروف هو**) القول (**المشهور**) عند أرباب هٰذا الفن (**من أقوالٍ عشرة**) جرت في هٰذه الأسماء ، وبه قال قطرب والزجاج من البصريين ، **وقوي** : بأن الإعراب إنما جيء به ؛ لبيان مقتضى العامل ، فلا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً وإلغاءِ ظاهرٍ وافٍ بالدلالة المطلوبة .

(**ورد**) هٰذا القول المشهور : (**بأن الإعراب**) أي : علامته (**زائد علىٰ**) أصول

الكلمةِ ؛ فيُؤدِّي إلىٰ بقاءِ (فيكَ) و(ذي مالٍ) علىٰ حرفٍ واحدٍ ، ولا نظيرَ لذٰلكَ .

وأجيبَ : بأنَّهُ لا مَحذُورَ في جعلِ الإعرابِ حرفاً مِنْ نفسِ الكلمةِ ؛ إذا صلحَ لهُ ، كما جعلوهُ في المُثنَّىٰ والمجموعِ مِنْ نفسِهما ؛ وهوَ علامةُ التَّثنيةِ والجمعِ .

وقيلَ : إنَّها مُعرَبَةٌ بحركاتٍ مُقدَّرَةٍ علىٰ أحرفِ العلَّةِ ؛ كما في . . . .

(**الكلمة** ، **فيؤدي**) إعرابها بالحروف (**إلىٰ بقاء**) لفظ (« **فيك** ، **وذي مال** » **علىٰ حرف واحد**) إذا جعلنا أحرف العلة علامة إعراب (**ولا نظير**) أي : لا مثيل في كلام العرب (**لذٰلك**) أي : لبقاء الاسم علىٰ حرف واحد .

(**وأجيب**) عن هٰذا الاعتراض : (**بأنه**) أي : بأن الشأن والحال (**لا محذور**) أي : لا ممنوع (**في جعل الإعراب حرفاً من نفس الكلمة إذا صلح**) ذٰلك الحرف (**له**) أي : لجعله علامة الإعراب (**كما جعلوه**) أي : كما جعلوا الإعراب (**في المثنىٰ والمجموع**) حرفاً (**من نفسهما** ، **وهو**) أي : والحال أن ذٰلك الحرف الذي جعلوه إعراباً فيهما (**علامة**) دالة على (**التثنية**) في المثنىٰ (**و**) علامة دالة على (**الجمع**) فيه ، فلم تبقَ الكلمة علىٰ حرف واحد .

وزيادة الإعراب هنا بالاعتبار ـ أي : باعتبار صلاحيتها للإعراب ـ لا تقتضي بقاء الكلمة علىٰ حرف واحد ، فقول الراد : (الإعراب : زيادة على الكلمة) إن أراد بزيادته : تحقيقاً دائماً . . فممنوع ، وإن أراد : زيادته باعتبار أنه حكم من أحكام الكلمة . . فمسلم ؛ لٰكنه لا يستلزم ما ذكره من البقاء به علىٰ حرف واحد .

ورد هٰذا القول أيضاً : بثبوت الواو قبل دخول العامل .

وأجيب : بأن ذٰلك لا يمنع من كونها إعراباً . انتهىٰ « عليمي » .

والثاني من الأقوال العشرة : ما ذكره الشارح بقوله : (**وقيل : إنها معربة بحركات مقدرة علىٰ أحرف العلة ؛ كما**) تقدر حركات الإعراب على الألف (**في**) الاسم

المقصورِ ، وأُتبِعَ فيها ما قبلَ الآخرِ للآخرِ رفعاً وجرّاً ، وهوَ مذهبُ الجمهورِ ، وصحَّحَهُ جماعةٌ منهُمُ المُصنِّفُ . . . .

(**المقصور ، وأتبع فيها**) أي : في هـٰذه الأسماء (**ما قبل الآخر**) وهو الباء من الأب ، والخاء من الأخ (**للآخر**) وهو أحرف العلة (**رفعاً**) أي : في الضم في حالة الرفع فتقول : أبو (**وجراً**) أي : وفي الكسر في حالة الجر فتقول : (أبي) ، ثم بعد الإتباع استثقلت الضمة والكسرة على الواو ، فحذفت الضمة والكسرة لاستثقالهما ، ثم قلبت الواو في حالة الجر ياءً ؛ لسكونها بعد كسرة ، وقيد بقوله : (رفعاً وجراً) لأنه قيل في حالة النصب : إن الواو تحركت وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، **وقيل** : ذهبت حركة الباء ، ثم حركت إتباعاً لحركة الواو ، ثم انقلبت الواو ألفاً ، قيل : وهـٰذا أولىٰ ؛ لتوافق الحالات كلها في الإتباع ، **فإن قلت** : حركة الباء عارضة . . فلا تنهض موجبةً لقلب الواو المتحركة ألفاً .

قلت : حركة الباء في الأصل غير عارضة ؛ لبناء الكلمة عليها ، غير أنهم قدروا حذفها والإتيان بحركة الإتباع ؛ ليجري الباب كله علىٰ سنن واحد ، فعوملت هـٰذه الحركة مع عروضها معاملةَ الأصلية في إيجابها لقلب حرف العلة المتحرك بعدها ، فلحظت فيها جهة العروض من حيث الإتباع ، وجهة الأصالة من حيث نيابتها عن الحركة الأصلية ، فقلبت الواو ألفاً . انتهىٰ « عليمي » .

(وهو) أي : وهـٰذا القول الثاني (**مذهب الجمهور ، وصححه جماعة ؛ منهم المصنف**) أي : ابن هشام ؛ أي : في غير هـٰذا الكتاب ، وأما فيه . . **فظاهر كلامه ، بل صريحه** : موافقة القول المشهور المذكور أولاً .

ويحتمل : أنه تسامح في جعله الإعراب بالأحرف في ذٰلك المشهور ؛ لكون الحركات لا تظهر ، والحروف تفيد ما تفيده الحركات لو ظهرت . انتهىٰ « عليمي » .

وابنُ مالكٍ ، ورجَّحَهُ : بأنَّ الأصلَ في الإعرابِ : أن يكونَ بحركاتٍ ظاهرةٍ أو مُقدَّرَةٍ ، فإذا أمكنَ التَّقديرُ معَ وجودِ النَّظيرِ . . لَمْ يُعدَلْ عنهُ ، وقد أمكنَ في هٰذهِ ، ورجَّحهُ بغيرِ ذٰلكَ ممَّا يطولُ إيرادُهُ ، ثُمَّ تَعقَّبُهُ .

(**وابن مالك ورجحه**) أي : ورجح هٰذا القول ابن مالك (**بأن الأصل في الإعراب : أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة ، فإذا أمكن التقدير**) أي : تقدير حركات الإعراب علىٰ أحرف العلة (**مع وجود النظير**) له في غير هٰذا الباب ، ونظيره (باب المقصور) تقدر فيه حركات الإعراب علىٰ حرف العلة . . (**لم يُعْدَلْ عنه**) أي : عن تقدير الإعراب علىٰ حرف العلة (**وقد أمكن**) أي : والحال أنه قد أمكن تقدير الإعراب (**في هٰذه**) الأسماء (**ورجحه**) أي : ورجح هٰذا الوجه أيضاً ابن مالك (**بغير ذٰلك**) أي : بغير هٰذا المذكور هنا من العلة حالةَ كون ذٰلك الغير (**مما يطول**) ويصعب (**إيراده**) وذكره هنا لطوله (**ثم**) بعد ذكره ذٰلك الغير (**تعقبه**) ابن مالك واعترضه في صحته ، فترك إيراده هنا ، وذكره في هٰذا الباب ؛ حيث قال في بعض كتبه : (ولهٰذا القول مرجح آخر ؛ وهو : أن من الأسماء الستة ما يعرض استعماله دون عامل ، فيكون بالواو ؛ كقوله : « أبو جاد هواز » ، فلو كانت الواو من الأسماء المذكورة قائمةً مقام ضمة الإعراب . . لساوتها في التوقف علىٰ عامل ، وفي عدم ذٰلك دليل علىٰ أن الأمر بخلاف ذٰلك) .

وهٰذا الرد أيضاً وارد على ادعاء : أن إعراب الأسماء المذكورة هو الحروف مع الحركات ، أو الحركات دون الحروف ؛ لأن ذٰلك كله متوقف علىٰ عامل في المثال المذكور وما أشبهه ، وإذا بطلت تلك الأقوال . . صح ما اختاره سيبويه ، وتعيَّن المصير إليه ، ولعل الشارح أراد بما تعقبه به ما نصر به القول المشهور ، وابن مالك قدم ذكره قبل ذٰلك ، فـ (ثم) في كلام الشارح للترتيب في الإخبار ؛ يعني في قوله : (ورجحه بغير ذٰلك مما يطول إيراده ، ثم تعقبه) انتهىٰ « ياسين » .

الثالث من الأقوال العشرة : أن لها إعرابين : تقديري بالحركات ، ولفظي بالحروف ، قال ابن الحاجب : (وهو الظاهر في مذهب سيبويه) .

الرابع : أنها معربة بالحركات ، والحروف متولدة عنها للإشباع ، قاله المازني .

والخامس : ما ذهب إليه الجرمي من أن إعرابها بالتغيير والانقلاب في حالتي النصب والجر ، وبعدمه في الرفع .

والسادس : أنها معربة بالحركات المقدرة علىٰ ما قبل الحروف ، وبالحروف أيضاً .

والسابع : أنها معربة بحركات منقولة من حروف العلة إلىٰ ما قبلها ، وانقلبت الواو ياء ؛ لانكسار ما قبلها ، وألفاً لانفتاحه ؛ كما في : (با حَبْلٍ) أصله : (أَبو حَبْل) .

والثامن : قول الأخفش ؛ وهو : أن الأحرف فيها مزيدة للإعراب كالحركات ، بخلاف القول الأول ؛ فإنها عليه من أصل الكلمة ؛ كما سيأتي .

والتاسع ؛ وهو قول أبي علي الفارسي : إنها حروف إعراب ، وتدل على الإعراب .

والعاشر : ما قاله ابن الحاجب : إنها مبدلة من لام الكلمة في : (أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وهنوك) ، ومن عينها في الباقيين ؛ لأن دليل الإعراب لا يكون من أصل الكلمة ، فهي بدل يفيد ما لم يفده المبدل منه ؛ وهو الإعراب ، كالتاء في (بنت) تفيد التأنيث ، بخلاف الواو التي هي أصلها ، ولا يبقىٰ (ذو ، وفوك) علىٰ حرف ؛ لقيام البدل مقام المبدل منه ، وفي جميع هٰذه الأقوال كلام مذكور في المبسوطات كـ « شرح الرضي » وغيره . انتهىٰ « كردي » .

(**والأفصح**) أي : والاستعمال الأكثر فصاحةً (**استعمال « هَـنٍ »**) حالة كونه (**مضافاً**) إلىٰ غير الياء استعمالاً (**ك**) استعمال لفظ (**غدٍ**) وهو : اسم لليوم الذي بعد يومك الذي أنت فيه (**أي**) : حال كون هن (**منقوص معرب بحركات ظاهرة**)

كإعرابِ (غدٍ) ونحوِهِ ممَّا حُذِفَ لامُهُ اعتباطاً ، وجُعِلَ الإعرابُ علىٰ عينِهِ ، فـ (هٰذا هنُكَ) مثلاً أفصحُ مِنْ (هٰذا هنوكَ) ، ومنهُ الحديثُ : « مَنْ تَعَزَّىٰ بِعَزَاءِ ٱلْجَاهِلِيَّةِ . .

علىٰ آخره (**كإعراب**) لفظ (**غدٍ ونحوه**) أي : أي نحو (غدٍ) حالة كون نحو : غدٍ (**مما حذف لامه**) أي : من كل لفظ حذفت لامه ، وأجري إعرابه علىٰ عينه ؛ كـ (دمٍ ، ويدٍ) أي : حذفت لامه (**اعتباطاً**) أي : من غير علة تصريفية (**وجعل الإعراب علىٰ عينه**) في الأحوال الثلاثة ، **والمراد بالنقص هنا** : حذف اللام والإعراب على العين ، لا النقص المتعارف في نحو : (قاضٍ) أي : نقص (الهن) وحذف آخره أفصح من إتمامه ؛ بذكر لامه وإعرابه بالحروف (فـ) قولك : (**هٰذا هنُك**) أي : شينك ؛ لأنه كناية عن أسماء الأجناس مطلقاً ، **وقيل** : عما يستقبح ذكره ، **وقيل** : عن الفرج خاصة ، **وقيل** : يكنىٰ به عن اسم الإنسان أيضاً تقول : (جاء هن) ، وفي الأنثىٰ : (هنة) كما في « المصباح » . انتهىٰ « خضري » كما تقدم .

وقوله : (**مثلاً**) منصوب على المفعولية المطلقة بعامل محذوف وجوباً تقديره : (مثل مثلاً) أي : مثال ما ذكر ونظيره من الأمثلة ؛ كقولك : رأيت هنك ، ولمست بهنك (**أفصح**) أي : أكثر فصاحة (من) قولك : (**هٰذا هنوك**) ورأيت هناك ، ولمست بهنيك ؛ بإتمامه وإعرابه بالحروف .

(**ومنه**) أي : ومن استعمال (الهن) منقوصاً ؛ الذي هو الأفصح فيه ، والجار والمجرور في (منه) خبر مقدم ، و(**الحديث**) مبتدأ مؤخر .

وقوله : (« **من تعزىٰ بعزاء الجاهلية . . .** ») إلىٰ آخر الحديث ، عطف بيان من الحديث محكي ، أو بدل منه ، بدل كل من كل .

ومعنىٰ (تعزىٰ) بتشديد الزاي : من باب (تفعَّل) الخماسي ؛ أي : من انتسب وانتمىٰ ، (**بعزاء الجاهلية**) أي : بانتساب الجاهلية ؛ بأن يقول : (يا لفلان ؛ أغثني وأدركني وانصرني علىٰ عدوي) يريد القتال وإثارة الفتنة بين الناس .

فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أَبِيهِ ، وَلَا تَكْنُوا » .

واعلمْ : أنَّ لغةَ النَّقصِ معَ كونِها أكثرَ استعمالاً هيَ أفصحُ قياساً ؛ لأنَّ ما كانَ ناقصاً في الإفرادِ . . فحقُّهُ أن يبقىٰ علىٰ نقصِهِ في الإضافةِ ؛ كما في (يدٍ) لمَّا حُذِفَتْ لامُها في الإفرادِ ، وجُعِلَ الإعرابُ علىٰ ما قبلَ اللَّامِ . . استصحبوا ذٰلكَ حالَ الإضافةِ ؛

(**فأعضوه**) بهمزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد معجمة مشددة مكسورة ؛ أي : فقولوا له : اعضض وامضغ وكل (**بهن أبيه**) الذي انتسب إليه ؛ أي : نسبت نفسك إليه وافتخرت به حين قلت : (يا لفلان) إثارةً للفتن بين الناس ، وتهييجاً لهم علىٰ قتل بعضهم بعضاً ؛ أي : قولوا له استهزاءً به ، ولا تجيبوه إلى القتال الذي أراده وطلبه ؛ أي : قولوا له : امضغ وكل ذكر أبيك بدل ما تقتل الناس .

(**ولا تَكْنوا**) بفتح التاء وسكون الكاف ، من (كنى) الثلاثي ؛ أي : ولا تذكروا له الهن ؛ الذي هو كناية عن الذكر ، بل صرحوا له باسم الذكر ؛ استهزاء به ؛ أي : قولوا له : كل وامضغ ذكر أبيك وفرجه بدل ما تقاتل الناس . انتهىٰ من « ياسين » و« الخضري » .

قوله : (**واعلم : أن لغة النقص مع كونها أكثر استعمالاً**) في حالة الإفراد (**هي أفصح**) وأرجح من إتمامه ، في حالة الإضافة (**قياساً**) علىٰ نظائرها من نحو : (يد ، ودم) كما سيأتي تعليله في الشرح بقوله : (لأن ما كان ناقصاً . . .) إلىٰ آخره .

وقال السجاعي في « حاشيته علىٰ هٰذا المتن » : (**والمراد بالفصيح والأفصح** : الموافق للاستعمال الكثير ، مع قطع النظر عن موافقة القياس أو مخالفته) انتهىٰ منه .

أي : (**لأن ما كان ناقصاً في**) حالة (**الإفراد**) عن الإضافة . . (**فحقه**) الذي ينبغي له أن يكون عليه : (**أن يبقىٰ علىٰ نقصه في**) حالة (**الإضافة ؛ كما في : يد**) ودم (**لـمَّا حذفت لامها في**) حالة (**الإفراد**) عن الإضافة (**وجعل الإعراب علىٰ ما قبل اللام . . استصحبوا ذٰلك**) أي : حذف لامها (**حال الإضافة** ،

فأُعرِبَتْ بالحركاتِ ، قالَهُ في « شرحِ الشُّذورِ » .

وفي كلامِهِ هنا إشارةٌ إلىٰ أنَّ إعرابَهَ بالحروفِ لغةٌ قليلةٌ ؛ وهوَ كذٰلكَ ، . . . .

فأعربت بالحركات) الظاهرة في آخره (**قاله**) أي : قال هـٰذا الحكم ؛ يعني قوله : (فحقه أن يبقىٰ علىٰ نقصه) أي : قاله المصنف (**في « شرح الشذور »** ، **وفي كلامه هنا**) أي : وفي كلام المصنف المذكور آنفاً ؛ يعني قوله : (والأفصح : استعمال « هن » كـ « غد ») .

(**إشارة إلىٰ أن إعرابه**) أي : إعراب الهن (**بالحروف لغة قليلة**) ولو قال الشارح بدل كلامه هـٰذا : (إشارة إلىٰ أن إتمامه لغة قليلة) يعني : سواء كان معرباً بالحروف أو بحركات مقدرة عليها ، أو بغير ذٰلك من الأقوال . . لكان كلامه أولىٰ وأشمل .

وعبارته في « شرح الشذور » : أما الأفصح في (الهن) إذا استعمل مفرداً عن الإضافة . . النقص .

وإذا أضيف . . بقي في اللغة الفصحىٰ علىٰ نقصه فتقول : (هـٰذا هن) ، و(هـٰذا هنك) فيكون في الإفراد والإضافة علىٰ حد سواء ، ومن العرب من يستعمله تاماً في حالة الإضافة فيقول : (هـٰذا هنوك ، ورأيت هناك ، ومررت بهنيك) ، وهي لغة قليلة ، ولقلتها لم يطلع عليها الفراء ولا أبو القاسم الزجاجي فادَّعيا : أن الأسماء المعربة بالحروف خمسة لا ستة ؛ فلذا أنكرها الفراء ، وهو محجوج بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب ، ومن حفظ حُجَّةٌ علىٰ من لم يحفظ .

واعلم : أن لغة النقص في (هن) مع كونها أكثر استعمالاً في حالة الإفراد . . هي أفصح أيضاً في حالة الإضافة ؛ قياساً علىٰ نحو (يدٍ) لأن ما كان ناقصاً في الإفراد . . فحقه أن يبقىٰ علىٰ نقصه في حالة الإضافة ؛ إجراءً للكلام علىٰ نسق واحد . انتهىٰ ما فيه باختصار .

(**وهو**) أي : والحكم المعلوم من الخارج كائن (**كذٰلك**) أي : كالحكم الذي أشار

ولقلَّتِها وكونِها غيرَ مشهورةٍ . . لَمْ يطَّلِعْ عليها الفرَّاءُ ولا الزَّجاجيُّ ، فادَّعيا : أنَّ المُعرَبَ بالحروفِ خمسةُ أسماءٍ لا ستَّةٌ ، وكثيرٌ مِنَ النحاةِ يذكرونَهُ معَ هٰذهِ الأسماءِ ، ولَمْ ينبِّهوا علىٰ قلَّةِ إعرابِهِ . . . .

إليه المصنف ؛ من كون إعرابها بالحروف لغة قليلة (**ولقلتها**) أي : ولِقلَّةِ (الهَنِ) في كلامهم (**وكونها غير مشهورة**) عند الناس (**لم يطلع عليها**) أي : علىٰ هٰذه اللغة ؛ يعني : لغة إعرابها بالحروف (**الفراء ولا الزجاجي ، فادَّعيا**) أي : ادعىٰ كل منهما : (**أن المعرب بالحروف**) من هٰذه الأسماء (**خمسة أسماء**) فقط ، بإسقاط الهن (**لا ستة**) كما ذكره غيرهما .

ترجمة الفراء

اسمه : يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان أبو زكريا الكوفي الديلمي ، المعروف بالفراء ، المتوفىٰ سنة (٢٠٧ هـ) ، أديب نحوي لغوي ، فقيه مفسر ، أخذ عن الكسائي ويونس . انتهىٰ « بغية الوعاة » .

ترجمة الزجاجي

الزجاجي بياء النسبة : تلميذ الزجاج ، وهو منسوب لعمل الزجاج ، **اسمه** : عبد الرحمٰن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي ، المتوفىٰ سنة (٣٣٩ هـ) ، **وقيل** : منسوب إلىٰ شيخه إبراهيم الزجاج ، إمام في اللغة والنحو ، نزل بغداد ولزم الزجَّاج حتىٰ برع في النحو ، توفي بطبرية في التاريخ المذكور في رجب ، **وقيل** : ذا الحجة ، **وقيل** : في رمضان .

❁ ❁ ❁

(**وكثير من النحاة يذكرونه**) أي : يذكرون هنا (**مع هٰذه الأسماء**) الخمسة (**ولم ينبهوا**) هٰؤلاء الكثيرون في كتبهم (**علىٰ قلة إعرابه**) أي : قلة إعراب الهن

بالحروفِ ، فيُوهِمُ ذٰلكَ مساواتَهُ لهنَّ .

قالَ ابنُ مالكٍ : ومَنْ لَمْ يُنبِّهْ علىٰ قلَّتِهِ . . فليسَ بمُصِيبٍ وإن حظيَ مِنَ الفضلِ بأوفرِ نصيبٍ ، ولا يخفىٰ أنَّ المرادَ بالنَّقصِ هنا : النَّقصُ اللُّغويُّ ؛ أي : حذفُ الآخرِ ، وجَعْلُ ما قبلَهُ آخراً ، ولا يختصُّ بـ (الهنِ) ، بل يجوزُ نقلُهُ في (الأبِ ، والأخِ ، والحمِ) ، ومنهُ قولُهُ :

(**بالحروف ، فيوهم ذٰلك**) أي : عدم تنبيههم علىٰ قلة إعرابه بالحروف (**مساواته**) أي : مساواة الهن (**لَهُن**) أي : لسائر الأسماء الخمسة في كثرة إعرابها بالحروف .

(**قال**) محمد (**بن مالك**) في بعض كتبه : (**ومن لم ينبه علىٰ قلته**) أي : علىٰ قلة إعرابه بالحروف . . (**فليس بمصيب**) أي : بموافق للصواب (**وإن حَظِيَ**) وظفر وجمع (**من الفضل**) والدرجة في العلم (**بأوفر نصيب**) أي : بأكمل نصيب وأكثر حظ ، (**ولا يخفىٰ أن المراد بالنقص هنا**) أي : في (باب الأسماء الخمسة) خرج به : (باب الاسم المنقوص) كالقاضي ، (**النقص اللغوي ؛ أي : حذف الآخر**) أي : آخر الكلمة (**وجعل ما قبله**) أي : ما قبل الآخر (**آخراً**) في جريان الإعراب عليه .

قوله : (**النقص اللغوي**) أي : أحد ماصدقات النقص اللغوي ، وقد يقال : يدخل فيه : (فوك ، وذو مال) لأن الآخر فيهما محذوف ، والموجود إنما هو العين ؛ كما صرح الرضي به ، واحترز بـ (اللغوي) عن الاصطلاحي ؛ كـ (قاضٍ) .

(**ولا يختص**) هٰذا النقص اللغوي (**بالهن ، بل يجوز نقله**) أي : بل صح نقله عن العرب ؛ أي : بل صح نقل هٰذا النقص عن العرب (**في**) هٰذه الثلاثة المذكورة بعده من (**الأب والأخ والحم**) **وقيل** : **المعنىٰ** : يجوز نقل هٰذا النقص من (**الهن**) إلىٰ هٰذه الثلاثة .

(**ومنه**) أي : ومن مثال نقل النقص عن العرب في الأب (**قوله**) أي : قول رؤبة بن العجاج .

بِـأَبِـهِ ٱقْـتَـدَىٰ عَـدِيٌّ فِـي ٱلْـكَـرَمْ وَمَـنْ يُـشَـابِـهْ أَبَـهُ فَـمَـا ظَـلَـمْ

وحكىٰ أبو زيدٍ : (جاءَني أَخُكَ) ، والفرَّاءُ : (هـٰذا حَمُكَ) ، فدلَّ ذٰلكَ . . . .

وعبارة العليمي : قوله : (ومنه) أي : ومن النقص المنقول في الثلاثة المذكورة : النقص في (أبه) في قوله ؛ أي : في قول رؤبة بن العجاج يمدح عدي بن حاتم الطائي : (من الرجز)

(بـأبـهِ اقـتـدىٰ عـديٌّ فـي الـكـرم ومـن يـشـابـه أَبَـهُ فـمـا ظـلـم)

واختلف في معنىٰ نفي الظلم عنه :

فقيل : ما ظلم في المشابهة في موضعه .

وقيل : فما ظلم أبوه حيث وضع زرعه حيث أدىٰ إليه الشبه .

وقيل : ما ظلمت أمه حيث لم تزن ؛ بدليل شبه الولد لأبيه .

ورد هـٰذان القولان الأخيران : بأن اسم الشرط عليهما لم يعد إليه ضمير من خبره .

(و) منه : ما (**حكىٰ أبو زيد**) عن العرب في الأخ من قولهم : (**جاءني أَخُك**) .

ترجمة أبي زيد

اسمه : هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير الأنصاري البصري ، المعروف بأبي زيد الأنصاري ، أديب لغوي نحوي ، توفي سنة خمس عشرة ومئتين ، **وقيل** : أربع عشرة ، **وقيل** : ست عشرة ، عن ثلاث وتسعين سنة بالبصرة . انتهىٰ من « بغية الوعاة » باختصار .

❁ ❁ ❁

(**و**) منه : ما حكى (**الفراء**) من قولهم : (**هـٰذا حمُكِ**) بكسر الكاف ، خطاباً للمرأة ، وتقدمت ترجمة الفراء قريباً (**فدل ذٰلك**) أي : نقل هـٰؤلاء الأئمة الثلاثة

علىٰ أَنَّهُ لغةٌ لا ضرورةٌ ، ويجوزُ في (الأبِ) وتَالِيَيهِ أيضاً القصرُ ؛ وهوَ : التزامُ الألفِ مُطلَقاً في آخرِها ، وهوَ أشهرُ فيها مِنَ النَّقصِ ؛ كقولِهِ :

إِنَّ أَبَـــاهَـــا وَأَبَـــا أَبَـــاهَـــا قَـدْ بَـلَـغَـا فِـي ٱلْـمَـجْـدِ غَـايَـتَـاهَـا

النقص عن العرب في هـٰذه الأسماء الثلاثة (**علىٰ أنه**) أي : علىٰ أن النقص في هـٰذه الأسماء الثلاثة (**لغة**) منقولة عن العرب (**لا ضرورة**) شعر .

قوله : (**فدل ذٰلك علىٰ أنه لغة لا ضرورة**) فيه رد لقول بعضهم : إنه حذف في البيت الأول الياء من الأول ، والألف من الثاني ؛ للضرورة ، فإن نقل أحد من الأئمة أنه لغة . . فذاك ، وإلا لم يثبت نقص (أب) بهـٰذا الشاهد ، **ومعلوم** : أنه لا قائل بالتفرقة بين (أب ، وأخ ، وحم) في أن النقص فيهن لغة .

وقد يجاب أيضاً : بأن المسألة ظنية ، ولا شك أن **الظاهر** : النقص . انتهىٰ « ياسين » .

(**ويجوز في الأب وتالييه**) من الأخ والحم (**أيضاً القصر**) أي : كما يجوز فيها النقص (**وهو**) أي : القصر (**التزام الألف مطلقاً**) أي : رفعاً ونصباً وجراً ؛ أي : لزومها (**في آخرها**) أي : في آخر هـٰذه الأسماء الثلاثة ؛ أي : لزوم الألف المنقلبة عن لامهن في الأحوال الثلاثة ، فتعرب بحركات مقدرة على الألف .

قوله (**وهو**) أي : القصر (**أشهر فيها**) أي في هـٰذه الأسماء الثلاثة ؛ يعني : أباً وأخاً وحماً (**من النقص**) فيها .

ومثال القصر في الأب (**كقوله**) اختلف في نسبة هـٰذا البيت : **قيل** : لأبي النجم العجلي ، **وقيل** : لرؤبة بن العجاج ، **وقيل** : لبعض أهل اليمن : (من الرجز)

(إن أبـــاهـــا وأبـــا أبـــاهـــا قـد بـلـغـا فـي الـمـجـد غـايـتـاهـا)

والمعنىٰ : إن أبا هـٰذه المرأة وجدها قد بلغا في المجد الغاية ، ووصلا في الشرف إلى النهاية .

وقولِ بعضهِم : (مُكْرَهٌ أخاكَ لا بَطَلٌ) .

والشاهد في قوله : (أباها وأبا أباها) حيث التزم فيه الألف علىٰ لغة القصر في الأسماء الخمسة ، لٰكن الشاهد الثالث علىٰ سبيل الصراحة ، وفي الأولين بقرينة الثالث ؛ إذ يبعد التلفيق بين لغتين ، **وقيل** : **المراد** : غاية المجد في النسب ، وغايته في الحسب . انتهىٰ « فتح الجليل » .

قال العليمي : (والشاهد في « أبا » في المواضع الثلاثة ؛ لأنه لمَّا ثبت القصر في الثالث قطعاً . . عُلِم أنه قصر فيما قبله ، والألف في « غايتاها » للإشباع ؛ إذ لا معنىٰ للتثنية ، والضمير المتصل به للمجد ، وأنَّثه علىٰ معنى الرفعة ، **ويحتمل** : أن تكون الألف للتثنية ، وجاء علىٰ لغة من يعرب المثنىٰ بالحركات المقدرة على الألف .

وضمير « غايتاها » لـ « سلمىٰ » في قوله : « واهاً لسلمىٰ » ، وأراد : غاية المجد من جهة أبيها ، وغايته من جهة أمها) انتهىٰ منه .

وقبل هٰذا البيت بيتان هما قوله :

واهاً لسلمىٰ ثم واهاً واها ... هي المنىٰ لو أننا نلناها

يا ليت عيناها لنا وفاها ... بثمن نرضي به أباها

(و) من القصر في الأخ (**قول بعضهم**) في المثل : (**مكره أخاك لا بطل**) (مكره) : خبر مقدم ، و(أخاك) : مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، وذكر الأخ للاستعطاف ، ولا يجوز أن يكون (مكره) مبتدأ ، و(أخاك) نائب فاعل سد مسد الخبر ؛ لعدم اعتماده ، و(بطل) : معطوف بـ (لا) علىٰ (مكره) كما أعربه غير واحد هٰكذا .

وهل يشكل عليه قولهم : (شرط العطف : ألا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر) ؟

وحُكِيَ عنِ الأصمعيِّ : أَنَّهُ يقالُ للمرأةِ : حماةٌ .

وهل يجاب عنه بعد التسليم : أن (مكره) في قوة قولك : (جبان) فلم يصدق أحد متعاطفيها على الآخر ؟ انتهىٰ « عليمي » .

وقائل هـٰذا المثل : أبو حنش ؛ وذٰلك أن ناساً قتلوا أخاه ، وكانوا بغار يشربون الخمر ، فجاءه خاله فقال له : يا أبا حنش ؛ إن هناك ظباء في غار ، فهل لك في اصطيادها ؟

قال : نعم ، فلما خرجا ووصلا لباب الغار . . دفعه خاله وقال له : ضرباً يا أبا حنش ، فقال بعض من كان في الغار : إن أبا حنش لبطلٌ ، فقال أبو حنش : (مكره أخاك لا بطل) .

وقيل : قائله : عمرو بن العاص حين حمله معاوية على الخروج لمبارزة علي ، فلما لقيه علي وأراد مبارزته . . قال له : (مكره أخاك لا بطل) .

فـ (أخاك) : مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر ، و(مكره) : خبر مقدم مرفوع .

ولا يجوز أن (مكره) مبتدأ ، و(أخاك) نائب فاعل سد مسد الخبر ؛ لعدم الاعتماد ، إلا علىٰ قوله فيما يأتي : ويجوز نحو : فائز أولو الرشد . انتهىٰ « حمدون على الألفية » .

(**وحُكي عن الأصمعي**) عن العرب (**أنه**) أي : أن الشأن والحال : (**يقال للمرأة : حماة**) وهـٰذا استدلال على القصر في (الحم) ، ووجهه : أنه إذا قيل للمرأة ما ذكر . . استدعىٰ أن يقال للرجل : (حماً) لأن صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة تاء التأنيث عليه ، فلما اتصلت التاء به . . نقل الإعراب من الألف إليها وظهر ؛ لأنها حرف صحيح ، والمذكر علىٰ أصله فيقدر الإعراب فيه ، ونظير ذٰلك : (فتىً ، وفتاة) انتهىٰ « عليمي » .

. . . .

ترجمة الأصمعي

اسمه : عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع بن مظهر بن رباح بن عمرو بن عبد شمس الباهلي ، أبو سعيد الأصمعي ، البصري اللغوي ، أحد أئمة اللغة والغريب ، توفي سنة ست عشرة ـ **وقيل** : خمس عشرة ـ ومئتين ، عن ثمان وثمانين . انتهىٰ « بغية الوعاة » .

❋ ❋ ❋

(و) إلَّا (المُثنَّىٰ) وهوَ : ما دلَّ على اثنينِ ، وأغنىٰ عنِ المُتعاطفَينِ ؛ . . . .

---

١٢ ـ المثنىٰ وجمع المذكر السالم

وقوله : (**وإلا المثنىٰ**) معطوف علىٰ قوله : (إلا الأسماء الخمسة) فهو منصوب على الاستثناء ؛ أي : وإلا المثنىٰ في بعض لغاته ؛ لما سيأتي : أنه في بعض لغاته معرب بالحركات .

(وهو) أي : المثنى اصطلاحاً : (ما) أي : اسم (**دل علىٰ**) شيئين (**اثنين**) مذكرين أو مؤنثين ، أو مذكر ومؤنث (**وأغنىٰ عن المتعاطفين**) فـ (ما دل) جنس ، و(على اثنين) فصل أول ، مخرج لما دل علىٰ أقل ؛ كـ (رَجْلَان) بوزن : (سكران) ، ولما دل علىٰ أكثر ؛ كـ (صِنْوَانٍ) جمعِ صنو : غصنُ شجرٍ .

ومنه : ﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾[1] ؛ لأن المعنىٰ : كرات كثيرة ؛ إذ البصر لا ينقلب خاسئاً وهو حسير من كرتين ، بل من كرات كثيرة ، فليس بمثنىً ، وإنما هو ملحق به ؛ كـ (لبيك وسعديك) .

وعبارة ابن الحاج : قوله : (اسم دل على اثنين) فـ (الاسم) جنس في الحد يصدق بكل اسم ، فيخرج به : الفعل وجمعه ؛ بناءً علىٰ أن الجنس يخرج ؛ إذ الفعل لا يثنىٰ ولا يجمع .

وسبب عدم تثنية الفعل : أن مدلوله جنس ، فيصدق بالقليل والكثير ؛ نحو : (ضرب زيد عمراً) ، فمدلول (ضرب) : الضرب ، وهو يصدق بمرة ومرتين وأكثر ، فلا فائدة لتثنيته وجمعه ؛ إذ لفظه يفيد ما تفيد التثنية والجمع ، فلا حاجة لهما ؛ صوناً للفظ عن الزيادة من غيرِ فائدة ، بخلاف الاسم ، فإذا قلت : (زيد) . . لم يدل إلا علىٰ مفرد ، فإذا أردت اثنين أو أكثر . . فلا يستفاد ذٰلك إلا بالإتيان بعلامة التثنية أو الجمع .

---

(١) سورة الملك : (٤) .

كـ (الزَّيدانِ) ، . . . .

فإن قيل : الفعل مثنىٰ في (يفعلان) مجموع في (يفعلون) .

قلت : إن ذٰلك باطل ؛ إذ لو كان مثنىٰ . . لجاز أن تقول : (زيد قاما) إذا صدر منه القيام مرتين ، أو (زيد قاموا) إذا صدر منه القيام ثلاث مرات فأكثر ، وهو باطل ، وأما (الزيدان يقومان) . . فيقال : قاما مرة أو مرتين أو ثلاثاً أو أكثر .

قوله : (**دل على اثنين**) أي : فقط ، فصلٌ مخرج لما وضع لأقل ؛ كـ (رَجِلَ رَجْلان علىٰ وزن (سكران) صفة مشبهة من (رَجل) من باب (فَرِحَ) ، فهو راجلٌ ، و(رجلان) : وصف لمن يمشي علىٰ رجليه ، أو وضع لأكثر ؛ كـ (صنوان) جمع تكسير لـ (صنو) وهو : الزبيب الذي يكون في جنب النخلة أو غيرها إذا أعرب بالحركات على النون المنونة ؛ لأن (صنواناً) يستعمل بلفظ واحد للمثنىٰ وجمع التكسير .

ويفرق بينهما : بأنه إن أريد به الجمع . . **أعرب** بالحركات على النون المنونة .

وإن أريد به المثنىٰ . . كُسرت النون دائماً ، وأعربت بالألف رفعاً ، وبالياء جراً ونصباً ، فهو لفظ مشترك بين المثنىٰ وجمع التكسير ، وليس له نظير إلا (قِنْوٌ ، وقنوانٌ) : اسم للعنقود ، **والأولى** : التعبير بـ : (اللفظ الموضوع لاثنين) بدل (الدال) ليخرج (كرتين) من قوله تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ [1] ؛ لأنه وإن دل على اثنين . . لٰكن لم يوضع إلا للجمع ، قاله الزياتي . انتهىٰ « حمدون » .

قوله : (**وأغنىٰ عن المتعاطفين**) فصل ثان مخرج لنحو : كلا وكلتا ، واثنين واثنتين ، وشفع وزوج ، وزكاً ؛ بالتنوين : اسم للشيئين .

قوله : (**كالزيدان**) بإثبات اللام مع الجار في نحو هٰذا المثال .

قال في « التصريح » : من استعمال الشيء في أول أحواله ؛ وهو الرفع ،

(١) سورة الملك : (٤) .

أصلُهُ : (زيدٌ وزيدٌ) فعدلوا عنهُ ؛ كراهيةَ التَّطويلِ والتَّكرارِ .

والمرادُ بالمُتعاطفَينِ : المُتَّفقانِ في اللَّفظِ ، بدليلِ اشتراطِهِم في التَّثنيةِ : اتِّفاقَ اللَّفظِ ، فسقطَ ما قيلَ : مِنْ أنَّ هـٰذا الحدَّ غيرُ مانعٍ ؛ لشمولِهِ لنحوِ : (العمرَينِ) .

و(أل) المعرفة فيه عوض عن تعريف العلمية الذاهب عند إرادة تثنيته .

وكما يثنى المفرد ؛ كـ (الزيدان) . . يثنى الجمع المكسر ؛ كـ (الجِمَالان) ، واسمُ الجمع ؛ كـ (الرُّكْبانان) ، واسم الجنس ؛ كـ (الغنمان) . انتهىٰ « كردي » .

(**أصله**) أي : أصل لفظ الزيدان : (**زيد وزيد ، فعدلوا**) أي : فعدل النحاة أو العرب (**عنه**) أي : عن ذٰلك الأصل (**كراهية التطويل**) في اللفظ (**والتكرار**) في المعنىٰ ، أو هما مرادفان .

وقوله : (**كراهية**) بياء مخففة ، اسم مصدر بمعنى المصدر ، وقد ورد التكرار للتكثير بدون عطف ؛ نحو قوله : ﴿ صَفًّا صَفًّا ﴾[1] ، وقوله : ﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾[2] ؛ أي : عدلوا إلى المثنىٰ ؛ فراراً من التطويل والتكرار بلا فائدة .

قوله : (**والمراد بالمتعاطفين : المتفقان في اللفظ**) فخرج به : المختلفان في اللفظ نحو : (العمرَين) كأبي بكر وعمر ، و(القمرين) في قمر وشمس ؛ فإنه من باب التغليب ، فليس مثنىً ، بل يلحق به في إعرابه ؛ أي : المتفقان في لفظي مفرديه ؛ كـ (زيد ، وزيد) في الزيدان (**بدليل اشتراطهم في التثنية**) أي : في كل ما يراد تثنيته : (**اتفاق اللفظ ، فسقط ما قيل**) اعتراضاً : (**من أن هـٰذا الحد غير مانعٍ**) دخولَ غير المثنىٰ فيه ؛ أي : في المثنىٰ (**لشموله**) أي : شمول هـٰذا الحد (**لنحو : العمَرين**) والقمرين .

قوله : (**فسقط ما قيل**) أي : ما قاله المصنف في « شرح اللمحة » : (**والذي أراه** :

---

(١) سورة الفجر : (٢٢) .

(٢) سورة الفجر : (٢١) .

ويُشترَطُ في كلِّ ما يُثنَّىٰ ثمانيةُ شروطٍ ؛ وهيَ : الإفرادُ ، . . . .

أن النحويين يسمون هٰذا النوع ـ أي : نحو : القمرين والعمَرين ـ مثنىً ؛ لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنىٰ) .

وصرح المرادي : بأنه ملحق بالمثنىٰ ، واضطرب فيه كلام ابن مالك في « التسهيل » ، فتارةً يقول : إنه مثنىً ؛ وتارةً يقول : إنه ملحق بالمثنىٰ .

قوله : (**ويشترط في كل ما يثنىٰ**) أي : يشترط في جواز الإقدام علىٰ تثنية ما يراد تثنيته (**ثمانية شروط**) قيل : بقي **شرطان** ، فجملتها حينئذ عشرة شروط :

أحدهما : أن يكون فيه فائدة ، فلا يثنىٰ (كل) ولا يجمع ؛ لعدم الفائدة فيهما ، وكذا الأسماء المختصة بالنفي ؛ كـ (أحد ، وعريب) لإفادتها العموم ، وكذا اسم الشرط وإن كان معرباً ؛ لإفادته ذٰلك .

ثانيهما : ألا يشبه الفعل ، فلا يثنىٰ ولا يجمع (أفعل من) لأنه جارٍ مجرى التعجب ، ولا (قائم) من : (أقائم الزيدان ، أو الزيدون ؟) إلا علىٰ لغة : (أكلوني البراغيث) .

وقد جمع هٰذه الشروط الثمانية بعضهم في أربعة أبيات فقال : (من الرجز)

ولـلـذي ثـنـي قـل : ثـمـان ... مـن الـشـروط فـزت بـالـبـيـان

أولـهـا الإعـراب ، والـتـنـكـيـر ... وعـدم الـتـركـيـب ، والـنـظـيـر

وأن يـكـون مـفـرداً ، وألا ... يـغـنـي عـنـه غـيـره عِ نـقـلا

كـذا اتـفـاق الـلـفـظ والـمـعـنىٰ فـذي ... شـروطـه مـجـمـوعـة لـلـمـحـتـذي

(**وهي**) أي : وتلك الشروط الثمانية :

الأول منها : (**الإفراد**) فلا تجوز تثنية المثنىٰ ، ولا الجمع السالم ؛ لاستلزام ذٰلك اجتماع إعرابين في كلمة واحدة ، ومنهما ما يسمىٰ به منهما إذا أعرب إعرابهما ؛ للزوم المحذور فيه ، فإن أعرب بالحركات . . جاز تثنيته وجمعه ما لم يتجاوز خمسة

أحرف ، فتقول في (رجُلان) و(يدان) : (رجُلانان ، ويدانان) لأنه لا يخرج بذٰلك عن نهاية زِيادة الاسم ؛ وهي سبعة أحرف وإن اجتمع في آخره أربع زوائد . انتهىٰ « ياسين » .

فخرج بهٰذا الشرط : غير المفرد ، فلا يثنى المثنىٰ ، ولا الجمع الذي علىٰ حده ، ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد ؛ كـ (مفاعل ، ومفاعيل) لاجتماع إعرابين في كلمة واحدة في الأولين ، وإفراط الثقل في الثالث .

(و) **الثاني منها** : (**الإعراب**) فلا يثنىٰ ولا يجمع المبني ، خلافاً للمبرد ؛ ومنه : أسماء الشروط ، والاستفهام ، وأسماء الأفعال ، والزيادة في (منان ، ومنون) للحكاية لا للتثنية والجمع ؛ بدليل حذفها وصلاً ، وكل من التثنية والجمع في بابي (لا) ، و(النداء) سابق على البناء ، ونحو : (ذان ، واللذان) وضع للمثنىٰ ، وليس منه ، أو لمَّا ثني . . أعرب ، و(الذون) وضع للجمع اتفاقاً . انتهىٰ « ياسين » .

وعبارة الكردي : وأما (منان) و(منين) . . فللحكاية ، ونحو : (يا زيدان ، ويا رجلين) فالبناء عارض للنداء بعد التثنية ؛ ونحو : (ذان وتان ، واللذان واللتان) فالجمهور : أنها صيغ موضوعة للمثنىٰ ، وليست مثنياتٍ حقيقةً . انتهىٰ « كردي » .

(و) **الثالث منها** : (**عدم التركيب**) قال الكردي : (أما المركب الإسنادي . . فلا يثنىٰ إجماعاً ، وفي المزجي خلاف ، وأما الإضافي العلمي . . فيستغنىٰ بتثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه ، فتقول في تثنية « غلام زيد » : « غلاما زيد » انتهىٰ « حمدون ») .

وعبارة العليمي : فلا يثنى المركب تركيب إسنادٍ ؛ نحو : (تأبط شراً) ، ولا يجمع اتفاقاً ، ولا المزجي ، خلافاً للكوفيين ومن تبعهم ، ولا المختوم بـ (ويه) ، خلافاً لبعضهم ، واختاره السيوطي ، فإن ثنيتَ أو جمعتَ المزجي علىٰ قول من

جعل الإعراب في الآخر . . تقول : (حضرموتان ، وحضرموتون) ، أو جرينا علىٰ قول من أعربه إعراب المتضايفين . . قلنا : (حضرا موت ، وحضرو موت) ، والمختوم بـ (ويه) تلحقه العلامة بلا حذف ، **وقيل** : بحذف عجزه .

(و) **الرابع منها** : (**التنكير**) أي : كون ما يثنىٰ نكرةً ، فلا يثنى العلم ، ولا يجمع باقياً علىٰ علميته ، بل إذا أريد ذٰلك . . قُدِّر تنكيره ؛ ولهٰذا كان الأجود أن يحلىٰ بـ (أل) عوضاً عما سلف من تعريف العلمية وإن اختلف التعريفان ؛ لأنه غاية المجهود في الخلاص من التنكير الشنيع .

وطريق تنكيره : أن يؤوَّل بواحد من الأمة المسماة به ، أو يكون صاحبه قد اشتهر بمعنىً من المعاني ، فيجعل بمنزلة الجنس الدال علىٰ ذٰلك المعنىٰ ؛ نحو قولهم : (لكل فرعونٍ موسىٰ) .

(و) **الخامس منها** : (**اتفاق اللفظ**) فلا يثنىٰ ولا يجمع الأسماء الواقعة علىٰ ما لا ثاني له في الوجود ؛ كـ (شمس وقمر والثريا) إذا قصدت الحقيقة ، وأما قولهم : (شموس ، وأقمار) . . فلتكاثر مطالعها جعلوها متكاثرةً ؛ وأما قولهم : (قمران) للشمس والقمر . . فتغليب ، ومر ما فيه .

وعبارة الكردي : قوله : (**واتفاق اللفظ**) أي : اتحاده ، قال في « التسهيل » : (غالباً ، خرج به نحو : القمران والعمران) فهو ملحق ، علىٰ ما مر .

(و) **السادس منها** : (**اتفاق المعنىٰ**) قال في « التسهيل » : (علىٰ رأي) انتهىٰ ، فلا يثنى المشترك باعتبار مدلوليه المختلفين ، وعلىٰ هٰذا الرأي أكثر المتأخرين ، خلافاً للجرمي والأندلسي وابن مالك .

قال ابن الحاجب : وهل يجوز أن نأخذ الاسم المشترك فنثنيه باعتبار المدلولين ؛ كقولك : (عينان) في عين الشمس ، وعين الماء ؟ فيه خلاف ، **والظاهر** : أن

ووجودُ ثانٍ له في الخارجِ ، . . . .

جوازه شاذ ، والأكثر المستعمل علىٰ خلافه ، ومن غير الأكثر : قول أبي العلاء المعري : (من الطويل)

ألم ترَ في جفني وفي جفن مُنْصُلِي   غِـرَاريـن ذا ثـوم وذاك مـشـطَّـبُ

ترجمة أبي العلاء المعري

اسمه : أحمد بن عبيد الله بن سليمان بن داوود ، أبو العلاء المعري .

❀ ❀ ❀

المنصل ـ بضمتين ـ : السيف ، **والغرار** ـ بالكسر ـ : النوم القليل ، وحد السيف ، **والمشطب** : السيف فيه شطب ؛ أي : طرائق ، والطرائق : الخطوط .

وقول الحريري : (من الخفيف)

جـاد بـالـعـيـن حـيـن أعـمـىٰ هـواه   عـيـنَـه فـانـثـنـىٰ بـلا عـيـنـيـن

أي : بلا ذهب ولا عين بصيرة .

ومثلُ المشتركِ الحقيقةُ والمجاز ؛ نحو : (رأيت أسدين) مراداً بهما : الرجل الشجاع ، والحيوان المفترس .

وأما قولهم : (العم أحد الأبوين) ، و(القلم أحد اللسانين) ونحوه . . فشاذ . انتهىٰ « كردي » .

(و) السابع منها : (وجود ثانٍ له في الخارج) بالرفع عطفاً على (الإعراب) لا بالجر عطفاً على (التركيب) بدخول العدم عليه ؛ لأنه شرط وجودي لا عدمي ويخرج به ما لا ثانٍ له في الخارج ؛ فلا يثنىٰ ولا يجمع ؛ نحو : (شمس ، وقمر) ، وهـٰذا الشرط مستغنىً عنه بشرط اتفاق اللفظ .

قال الكردي : (قوله : « ووجود ثان له في الخارج » أي : فلا يكتفىٰ بوجوده في

الذهن فقط ، فلا يقال : « الشمسان » ولا : « القمران » في تثنية الشمس والقمر .

وأما قول المتنبي : (من الكامل)

واستقبلَتْ قمرَ السماء بوجهها فأرتني القمرين في وقت معا

. . فأراد به : الشمس التي هي وجهها ادعاء ، والقمرُ : قمر السماء ، فهو علىٰ حد الأبوين والقمرين ؛ علىٰ ما مر) انتهىٰ منه .

وقال ابن حمدون : (خرج به : ما إذا اتفقا في اللفظ ، واختلفا في المعنىٰ ؛ كالمشترك كـ « العينين » إذا أريد بأحدهما : الجارحة ، وبالأخرى : الذهب ، فلا يثنىٰ جميع ذٰلك) .

(و) **الثامن منها** : (**ألا يستغنىٰ بتثنية غيره عن تثنيته**) **والأولىٰ أن يقال** : وألا يستغنىٰ بغيره عن تثنيته ، فلا يثنىٰ (بعض ، وسواء) ، **وضبعان** : اسم الذكر من الضبع ؛ للاستغناء عن تثنية (بعض) بـ (جزأين) تثنية (جزء) ، وبِـ (سيَّان) تثنية (سِيٍّ) عَن تثنية (سواء) ، وبـ (ضَبْعان) تثنية (ضبع) : اسم المؤنث ، علىٰ أنه حُكي : (ضَبُعَانَان) و(سواءان) ، ولا يثنىٰ ولا يجمع أسماء العدد ، خلافاً للأخفش ، غير مئة وألف ؛ لأنه يغني عن تثنية ثلاثة وجمعها بستة وتسعة ، ولما لم يكن لفظٌ يغني عن تثنية مئةٍ وألف وجمعهما . . ثنيا وجمعا ، ولا يثنىٰ (أجمع) و(جمعاء) علىٰ رأي البصريين ؛ للاستغناء عنهما بـ (كلا ، وكلتا) ، ولم يجمع (يسار) استغناءً عنه بجمع (شمال) انتهىٰ « عليمي » .

(**فإذا توفرت هـٰذه الشروط**) أي : وثني ، ومعنىٰ (**توفرت**) : اجتمعت ، من الوفر ؛ وهو : المال الواسع . انتهىٰ « كردي » .

ولو قال : (فإذا ثني ما توفرت فيه هـٰذه الشروط) . . لكان أظهر وأوضح . انتهىٰ « ياسين » .

(فيُرفَعُ) حينئذٍ (بالألفِ) نيابةً عنِ الضَّمَّةِ ؛ كـ (جاءَ الزَّيدانِ) ، ويقالُ فيهِ : مُثنّىً حقيقةً .

(و) إلَّا (جمعَ المُذكَّرِ السَّالِمَ) بنصبِ الميمِ ، وعَطَفَهُ علىٰ ما قبلَهُ قبلَ إنهاءِ الكلامِ على المُثنَّىٰ ؛ ليجمعَهُما في حالتيِ الجرِّ والنَّصبِ ، لاشتراكِهِما فيهِما ؛ محافظةً على الاختصارِ ، ....

(فيرفع) المثنىٰ (**حينئذٍ بالألف**) رفع (**نيابة عن الضمة**) علىٰ أنه منصوب على المفعولية المطلقة ، أو حالة كون الألف نائبة عن الضمة (**كـ « جاء الزيدان »** ، **ويقال فيه**) أي : في الزيدان (**مثنىً حقيقة**) أي : وما عداه : إما ملحق به ؛ كـ (اثنان ، واثنتان) ، أو مجاز ؛ كـ (القمران) غلب فيه القمر على الشمس ، فتسميتُه تثنيةً مجازٌ . انتهىٰ « كردي » .

❁ ❁ ❁

(**وإلا جمعَ المذكرِ السالمَ ؛ بنصب الميم**) من السالم ؛ لأنه صفة لـ (جمع) ، لا صفة لـ (المذكر) لأن الذي يوصف بالسلامة الجمع .

وفي قوله : (بنصب الميم) فيه تسامح ؛ لأن الميم حرف مبني ليس بكلمة ، فضلاً عن كونه منصوباً ، وإنما هو محل يظهر فيه النصب .

وفي نسخة : (بنصب « السالم ») أي : علىٰ أنه صفة لـ (جمع) أي : السالم مفرده عن التغير ، ولا يتعين ذٰلك ، بل يجوز جره علىٰ أنه صفة (المذكر) ، **بل هو أولىٰ** ؛ لأنه الموصوف بالسلامة حقيقةً . انتهىٰ « عليمي » .

(**وعطفه**) أي : عطف جمع المذكر (**علىٰ ما قبله**) أي : وهو الأسماء الستة على الراجح ؛ لأن العطف كان بالواو ، وهو المثنىٰ علىٰ غيره (**قبل إنهاء الكلام**) وإتمامه (**على المثنىٰ ؛ ليجمعهما**) أي : ليجمع المثنىٰ والجمع (**في**) بيان أحكامهما في (**حالتي الجر والنصب ؛ لاشتراكهما فيهما**) أي : في أحكام النصب والجر (**محافظةً على الاختصار**) أي : على اختصار الكلام الحاصل بجمع شيئين في كلام واحد

وتفنناً في العبارةِ ؛ وهوَ : ما دلَّ علىٰ أكثرَ مِنِ اثنينِ ، معَ سلامةِ بناءِ مفردِهِ .

(**وتفنناً**) أي : ذكر نوعين (**في العبارة**) لأنه أفرد الأسماء الخمسة بإتمام الكلام عليه ، ثم ذكر بعض أحكام المثنىٰ ، وضم إليه جمع المذكر قبل إتمام الكلام على المثنىٰ .

و(**العبارة**) : ما يعبر به عن المعنى المراد .

عبارة الكردي : قوله : (**قبل إنهاء الكلام على المثنىٰ**) لأنه بقي له بيان جره ونصبه ، وقوله : (**ليجمعهما**) علة لقوله : (وعطفه) ، وقوله : (**لاشتراكهما**) علة لقوله (ليجمعهما) ، وقوله : (**محافظة**) أي : للمحافظة ، وهو تعليل : إما لقوله : (وعطفه) ، أو (يجمعهما) وعلىٰ كل حال يلزمه الإتيان بعلتين لمعلول واحد من غير عطف ، وذٰلك لا يجوز ؛ وهو معنىٰ قول النحويين : (إن العامل الواحد لا يوصل بحرف واحد مرتين) .

فالصواب أن يقول : (ومحافظة . . .) إلىٰ آخره ؛ بالعطف علىٰ (يجمع) .

قوله : (**وتفنناً في العبارة**) **التفنن في العبارة** : هو أن تعبر عن معنىً بعبارة ، ثم تعبر عنه بعبارة أخرىٰ ؛ وهو من المحسنات البديعية في الكلام ، وهٰذا باعتبار سائر كتبه كـ « التوضيح » و« الشذور » وغيرهما ؛ فإنه عبر في ذٰلك بغير ما عبر به هنا . انتهىٰ منه .

(**وهو**) أي : جمع المذكر السالم (**ما**) أي : لفظ (**دل علىٰ أكثر من اثنين**) خرج به : جمع المؤنث السالم ؛ لأنه دل علىٰ أكثر من اثنتين (**مع سلامة بناءِ**) وصيغةِ (**مفردِهِ**) من التغيير ؛ أي : لفظاً أو تقديراً .

فخرج به : جمع التكسير المتغير واحده لفظاً ؛ كـ (رجال) ، أو تقديراً ؛ كـ (صنوان) .

والمراد : مع سلامة ما ذكر من التغير لغير إعلال ؛ لئلا يخرج منه ما تغير فيه بناء واحده للإعلال ؛ نحو : (قاضون ، والأعلون) .

وَيُشْتَرَطُ فيهِ ما اشترطَ في المُثَنَّىٰ ، وزيادةً علىٰ ذٰلكَ : أن يكونَ مفردُهُ علماً لِمُذكَّرٍ ، عاقلٍ ، . . . .

(**ويشترط فيه**) أي : في هٰذا الجمع ؛ أي : للإقدام علىٰ جمعه ذٰلك الجمع ، لا للدوام ، فلا ينافي زوال العلمية بالجمع ؛ كالتثنية ، (**ما اشترط في المثنىٰ**) من الشروط الثمانية السابقة .

ومن جملة ما اشترط في المثنى : التنكير ، وحينئذ فلا بد من اشتراط تنكير العلم إذا جمع ، مع أنهم اشترطوا لمفرد الجمع ؛ إذا لم يكن صفة . . أن يكون علماً ؛ كما ذكره الشارح .

والجواب : أن العلمية شرط للإقدام علىٰ جمعه ، والتنكير شرط لثبوت الجمع بالفعل . انتهىٰ من « العليمي » .

(و) يشترط في هٰذا الجمع أيضاً : (**زيادة علىٰ ذٰلك**) أي : علىٰ شروط المثنىٰ : (**أن يكون مفرده**) أي : مفرد هٰذا الجمع (**علماً**) أي : غير معدول عند المازني ؛ فإنه منع تثنية (عمرو) وجمعه تصحيحاً وتكسيراً وقال : (وأقول جاءني رجلان كلاهما عمرو ، ورجال كلهم عمرو) .

وقال أبو حيان : (ولا أعلم أحداً وافقه ، مع قول العرب « عَمْران » ، وكالعلم المصغر وإن لم يكن علماً ؛ كـ « رجيل ، وغليم ، وسكيران ») انتهىٰ « ياسين » .

وعبارة الكردي : (**علماً**) أي : ولو علىٰ جهة التأكيد ؛ نحو : (أجمعون) انتهىٰ ، (**لمذكر ، عاقل**) احترز به عن المؤنث ؛ نحو : (هند) ، ثم إن المراد : كونه مذكراً في المعنىٰ ، ولا عبرة بلفظه ، فلو كان نحو : (هند ، وزينب) علماً لمذكر . . لجمع هٰذا الجمع ، ولو اجتمع مذكر ومؤنث . . غلب المذكر ، أو عاقل وغيره . . غلب العاقل فيقال : (زيد والهندان مقبلون) ، و(زيد والحمير منطلقون) ، فالشرط : أن يكون بعض الآحاد مذكراً عاقلاً .

والتعبير بـ (العاقل) أولىٰ من التعبير بـ (عالم) لأنه أدل على المقصود ، ولا يرد جمع أسمائه تعالىٰ ؛ لأن أسماءه تعالىٰ توقيفية ، وما جمع منها مقصور على السماع ، وليس لأحد غيره تعالىٰ أن يجمع شيئاً منها ، وكذا لا يرد جمع صفاته تعالىٰ علىٰ قوله فيما بعد : (أو صفة لمذكر عاقل) لأن الجمع أيضاً لا ينقاس فيها . انتهىٰ « ياسين » .

(**خالٍ من تاء التأنيث**) احترز به من نحو : (علامة ، وفهامة) .

فإن قلت : التاء في نحو : (علامة ، ونسابة) ليست للتأنيث ، وإنما هي لتأكيد المبالغة .

قلت : مرادهم هنا بتاء التأنيث : التاء الموضوعة للتأنيث في الأصل وإن لم تستعمل الآن فيه . انتهىٰ « حمدون » .

وقوله : (**خال**) **صوابه** : خالياً ؛ لأنه صفة لـ (علَماً) ، ويمكن أن يقال : إنه نعت مقطوع ، ونعت النكرة يقطع إذا كان قبله نعت ، والأمر هنا كذٰلك ، فهو مرفوع ؛ لكونه مقطوعاً ، ويمكن أن يكون مجروراً على الجوار .

(**من تاء التأنيث**) احترز من ألف التأنيث ، فيجوز جمع (حُبْلَىٰ ، وسَلْمىٰ ، وأسماء ، وحمراء) أعلاماً لرجال ، وعبر بتاء التأنيث دون هائه ؛ ليشمل نحو : أخت ، وبنت ، ومسلمات) أعلام رجال .

وقوله : (**المغايرة**) صفة لتاء التأنيث ؛ أي : خال ذٰلك العلم من تاء التأنيث المغايرة (**لتاء « عِدَة وثُبَة »**) .

وقوله : (**علمين**) صفة لـ « عِدَة ، وثُبَة » أي : ونحوهما من كل علم ثلاثي عوض فيه من فائه أو لامه تاء التأنيث ؛ كـ (عِدَة ، وثُبَة) فإنه يُجمع هـٰذا الجمع .

وترك بعضهم هـٰذا القيد ؛ لأن جمع ذٰلك ليس بجمع تصحيح ، بل ملحق به ، وإعرابه كما سيأتي .

أو صفةً لمذكرٍ عاقلٍ خاليةً مِنْ تاءِ التَّأنيثِ قابلةً لها ، . . . .

وعبارة الكردي : قوله : (**المغايرة لتاء « عِدَة ، وثُبَة »**) **يعني بها** : التاء التي لم يؤت بها عوضاً عن الفاء ؛ كما في (عِدَة) ، أو عن اللام ؛ كما في (ثبة) ، فإن هٰذا النوع إذا كان علماً للمذكر . . جمع بالواو والنون ؛ نحو : (عدين ، وثبين) .

قوله : (**علمين**) لم أرَ لذكره فائدة ؛ **فإن المراد** : المغايرة لتائهما ؛ سواء كانا علمين أم لا ، وبقي عليه أن يقول : (ومن التركيب ؛ مزجياً كان أو إسنادياً) احترازاً عن نحو (سيبويه ، وبرقَ نحرُه) كما يأتي قريباً ، لـٰكنه لما كان داخلاً تحت قوله : (ويشترط فيه ما اشترط في المثنىٰ) . . ترك ذكره ؛ اكتفاءً بذٰلك . انتهىٰ منه .

قوله : (**أو صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث**) معطوف علىٰ (علماً) .

وإنما خص من بين العقلاء (العلم) و(الوصف) دون غيرها ؛ نحو : (رجل ، وإنسان) جبراً للعلم بالتصحيح ؛ لما فاته من زوال التعريف العلمي ، وصوناً له عن جمع التكسير الذي يكثر فيه التغيير المنافي لمنصب العلمية ، ولتكون العلامة الدالة علىٰ صاحب الوصف الذي يجرىٰ عليه في الجمع ؛ كعلامة الفعل الذي وضع الوصف مشابهاً له ، مؤدياً معناه ، معللاً بإعلاله ، مصححاً بتصحيحه ، وهي في الفعل (واو) فكذا في الوصف وإن كانت واو الاسم حرفاً وواو الفعل اسماً . انتهىٰ « عليمي » .

(**قابلة لها**) أي : لتاء التأنيث ، **والأولىٰ** : أن يجعل الضمير للمضاف بدون المضاف إليه ؛ أي : قابلةً للتاء وإن لم تكن للتأنيث ، فلا يجمع هٰذا الجمع صفة لا تقبل التاء ، ولا صفة تقبلها لا لمعنى التأنيث ؛ بأن كانت للمبالغة .

وقضية الضبط بقبول التاء : دخول نحو : (رحيم) لأنه يقال : (امرأة رحيمة) كما صرحوا به ، وأما (رحمان) . . فينبغي امتناع جمعه ؛ لأنه مختص بالله تعالىٰ ، وأسماؤه توقيفية ، لـٰكن صرحوا بأنه لا يقال : (الرحيمون) ، ولا : (الحليمون) لما ذكر .

وقولُه : (**صفةً لمذكر**) أي : يُشترط أن يكون صفة لمذكر فقط ؛ احترازاً من نحو : (حائض ، وطالق) ، واحترازاً مما إذا كان الوصف يشترك فيه المؤنث والمذكر ؛ نحو : (جريح) لأنه لو جمع بالواو والنون . . لتمحض للتذكير ، والغرض أنه مشترك ، فلا يتمحض لأحدهما إلا بذكر قرينةٍ خارجةٍ عن جوهر اللفظ وذاته ؛ كذكر الموصوف .

(**عاقل**) احترز به عن نحو : (صاهل) صفة لـ (فرس) .

فإن قلت : يرد علىٰ هـٰذا القيد قوله تعالىٰ : ﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾[1] ، إذ هو جمع ساجد ، وصف في المعنىٰ لمن لا يعقل ؛ وهو أحد عشر كوكباً والشمس والقمر .

فالجواب : أن ما ذكر مُنزَّل منزلة من يعقل ؛ لفعلهن السجود الذي هو من أفعال العقلاء .

(**خالية من تاء التأنيث**) احترز به عن نحو : (علامة ، وفهامة) .

فإن قلتَ : التاء في نحو : (علامة ، وفهامة) ليست للتأنيث ، وإنما هي لتأكيد المبالغة .

قلتُ : مرادهم هنا بتاء التأنيث : التاء الموضوعة للتأنيث في الأصل ، وإن لم تستعمل الآن فيه . انتهىٰ « حمدون » .

(**قابلة لها**) أي : لتاء التأنيث ، ولا بد أن يكون قبول التاء مطرداً ؛ احترازاً من نحو : (مسكين) فإنهم قالوا : (مسكينة) ، علىٰ غير قياس ، فلا يقال : (مسكينون) بقياس .

(**أو دالة على التفضيل**) أي : أو لم تقبلها ، لـٰكن تدل على التفضيل ؛ وهي معرفة بـ (أل) ، أو مضافة إلىٰ نكرة ؛ نحو : (الأفضلون ، وأفضلو بني فلان) ، بخلاف اسم التفضيل الذي ليس كذٰلك ، فلا يجمع ، بل يلزم التوحيد ، وهـٰذا معلوم من باب

(١) سورة يوسف ﷺ : (٤) .

فلا يُجمَعُ هـٰذا الجمعَ ؛ نحوُ : (رجلٍ ، وزينبَ ، . . . .

(أفعل) التفضيل ، فلا اعتراض علىٰ إطلاق قوله : (أو دالة على التفصيل) .

فإن قيل : هـٰذان الشرطان منقوضان بجمع (ذو) .

قلت : جمع (ذو) شاذ ؛ لأنه ليس بعلم ولا صفة ، فهو من الملحق بهـٰذا الجمع ، **فتأمل** .

وإنما اعتبر في الصفات قبول التاء ؛ لأن القابلة للتاء شبيهه بالفعل ، فإنه يقبل التاء عند قصد التأنيث ؛ نحو : (قامت) ويعرىٰ منها عند قصد التذكير ؛ نحو : (قام) .

وإنما يجمع هـٰذا الجمع ما أشبه الفعل ؛ إلحاقاً به في أنه إذا وصف به المذكر . . لحقه بعد سلامة لفظه الواو ؛ نحو : (قاموا ، ويقومون) **ولذا** : لم يجمع الاسم الجامد ، وإنما جمع (الأفضل) لالتزام التعريف فيه ، وهو فرع التنكير ، فأشبه الفعل في الفرعية ، فحمل عليه ، وجوز الكوفيون أن يجمع هـٰذا الجمع من الصفات ما لا يقبل التاء ، واستدلوا بقوله : (من البسيط)

منا الذي ما إن طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب

فجمع (عانساً) وهو من الصفات التي تقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد ، وذٰلك عن البصريين من النادر الذي لا يقاس عليه . انتهىٰ « **عليمي** » .

وعبارة الكردي : قوله : (**أو قابلة لها**) أي : إن قصد معنى التأنيث ، وقوله : (أو دالةً) بالنصب عطفاً علىٰ (قابلةً لها) فيجب أن تكون إما قابلةً للتاء ، أو دالةً على التفضيل ، (**فلا يجمع هـٰذا الجمع ؛ نحو : رجل**) أي : مما ليس بعلم ولا بصفة ، فإن جعل علماً لمذكر عاقل . . جمع هـٰذا الجمع ، (**و**) لا نحو : (**زينب**) مما كان علماً لمؤنث ، فلا يقال : (زينبون) لكونه علماً لمؤنث ، فلو كان نحو : (زينب) علماً لمذكر . . جاز جمعه هـٰذا الجمع ؛ لعدم اللبس ، أو كان نحو : (زيد) علماً لامرأة . . امتنع جمعه هـٰذا الجمع للَّبس .

وواشقٍ ، وطلحةَ ، وسيبويهِ ، وبرقَ نحرُهُ) ، . . . .

(و) لا نحو : (**واشق**) مما كان علماً لغير عاقل ؛ وهو الكلب ، فلا يقال : (واشقون) لكونه علماً لمذكر غير عاقل ، فإن جعل علماً لعاقل . . جمع هـٰذا الجمع ، (و) نحو : (**طلحة**) من كل علم فيه تاء التأنيث ، قال البدر الدماميني : (وانظر لأي شيء امتنع نحو : « طلحون » ، **وقيل** : « طلحات » فأعطي حكم المؤنث ؛ اعتباراً بلفظه) .

وفي « الكردي » : فلا يقال : (طلحون) لوجود تاء التأنيث المغايرة لتاء نحو : (عدة ، وثبة) فيه ، فمنع من هـٰذا الجمع ؛ مراعاة للمانع الذي هو التاء .

وقالوا في العدد : (ثلاث طلحات) بالتذكير ؛ مراعاةً للمعنىٰ ، إذ لا مانع منها ، **وهـٰذا هو الصحيح** ، خلافاً للكوفيين في إجازتهم نحو : (طلحون) .

قوله : (**وسيبويه وبرقَ نحرُه**) الثاني لا يجمع **باتفاق** ؛ لأن المحكي لا يغير عن حاله ، والأول لا يجمع **على الأصح** ؛ تشبيهاً له بالمحكي في التركيب .

وقيل : يجوز في المزجي مطلقاً ، **وقيل** : يجوز إن ختم بـ (ويه) كـ (سيبويه) دون غيره ؛ نحو : (معدي كرب) ، ثم منهم من يقول : (سيبويهون) ، ومنهم من يقول : (سيبوون) .

وقال العليمي : (قوله : « وسيبويه وبرقَ نحره » لا وجه لذكر ذٰلك هنا ؛ لأنه بصدد بيان ما زاد من الشروط علىٰ ما سبق في المثنىٰ ، وإلا . . ذكر بقية محترزات الشروط السابقة ، و« برق » بفتح الراء بمعنىٰ : لمع) .

وأما المركب الإضافي . . فيجمع أول المتضايفين ، ويضاف للثاني ، وتقول في (غلام زيد) علماً : غلامو زيد ، وغلامي زيد .

وعن الكوفيين إجازة جمعهما معاً ؛ فيقال : غلامو الزَّيْدِينَ ، غلامي الزيدين ؛ بكسر الدال فيهما .

ولا نحوُ : (حائضٍ ، وسابقٍ ، وعلامةٍ ، . . . .

وما ذكر من قوله : (نحو : رجل . . .) إلىٰ هنا . . هو ما احترز بقوله : **(أن يكون مفرده صفة لمذكر . . .)** إلىٰ آخره .

قوله : **(ولا نحو حائض . . .)** إلىٰ آخره ، هو ما احترز عنه بقوله : **(أو صفةً)** ولهـٰذا فصَلَه عما قبله بقوله : (ولا) أي : فلا يقال : (حائضون) لكونه صفة لمؤنث .

قال العليمي : (وهـٰذا محترز قوله : « أو صفة لمذكر » ، وما قبله هو محترز قوله : « أن يكون مفرده علماً ») .

(و) لا نحو : (**سابق**) مما كان صفة لغير عاقل ، وهو صفة لـ (فرس) ، فلا يقال : (سابقون) لكونه صفة لغير عاقل .

(**وعلَّامة**) أي : ونحو : (علَّامة) من كل ما فيه التاء وليست للتأنيث ، بل للمبالغة ؛ نحو : (ملول ، وملولة) ، و(فروق ، وفروقة) ، و(راوٍ ، وراوية) ؛ فلا يقال فيه : (علَّامون) لأنه وإن كان صفة لمذكر عاقل . . لـٰكنه ملتبس بتاء التأنيث ؛ كما هو ظاهر عبارة « التوضيح » .

وعلل خالدٌ امتناع ذٰلك بقوله : (لئلا يجتمع فيهما ؛ أي : في نحو : « طلحة ، وعلامة » علامة التأنيث والتذكير ، ولو حذفت التاء . . التبس بالمجرور منهما) انتهىٰ .

والمراد بالتأنيث في نحو : (علامة) : التأنيث اللفظي ؛ لأن تاءه مفيدة ذٰلك وإن كانت لتأكيد المبالغة .

وأما قول خالد : (إن تاءه لتأكيد المبالغة ، لا لقصد معنى التأنيث) . . **فمراده : التأنيث المعنوي** ، والله أعلم .

وهـٰذا في المؤنث بالتاء ، وأما المؤنث بالألف ؛ كَـ (حبلىٰ ، وحمراء) علمين لرجلين . . فإنه يجمع هـٰذا الجمع بحذف المقصورة وقلب الممدودة فيقال : (الحبلون والحمرَوُون) انتهىٰ « كردي » .

وجريحٍ ، وصبورٍ ، وسكرانَ ، وأحمرَ) ، . . . .

قوله : (**وجريح وصبور وسكران وأحمر**) ونحوها من كل ما لا يقبل التاء إذا قصد منه معنى التأنيث ؛ أي : التأنيث المعنوي ، ولا يدل علىٰ تفضيل . . فلا يجمع شيء من نحو هٰذه المثل الأربعة المذكورة هٰذا الجمع ؛ لأن (جريحاً ، وصبوراً) مما يستوي فيه المذكر والمؤنث ، و(سكران) مؤنثه (سكرىٰ) ، و(أحمر) مؤنثه (حمراء) ، فلا يقال في جمعها : (جريحون ، وصبورون . . .) إلىٰ آخره ، كما لا يقال : (جريحات ، وصبورات . . .) إلىٰ آخره ، بل تجمع جمع تكسير علىٰ (جرحىٰ ، وصُبُرٍ ، وسُكارَىٰ) .

نعم ؛ إن جعلت أعلاماً . . جاز فيها الجمعان الأولان . انتهىٰ منه .

وعبارة العليمي : قوله : (**وجريح وصبور** . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ونحو (جريح) وما عطف عليه مما لا يقبل التاء ، ولا يدل على التفضيل ؛ لكونه :

ـ علىٰ وزن (فعيل) بمعنىٰ : (مفعول) . . فإنه يستوي فيه المذكر والمؤنث إذا ذكر الموصوف ؛ فرقاً بينه وبين ما هو بمعنىٰ (فاعل) ، ولا يعكس ؛ لأن الفاعل أصل بالنسبة للمفعول ، والتمييز بين المذكر والمؤنث أصل ، فأعطي الأصل للأصل ، والفرع للفرع ، والحكمان المذكوران غالبان .

ويؤخذ مما تقرر : أن محل منع جمع ما ذكر : إذا ذكر الموصوف ؛ لأنه إنما يستوي المذكر والمؤنث حينئذ ، أما إذا لم يذكر الموصوف . . فينبغي أن يجمع هٰذا الجمع ، **فليحرر** .

ـ أو لكونه علىٰ وزن (فعول) بمعنىٰ (فاعل) ، فإن كان بمعنىٰ (مفعول) . . لحقته التاء ؛ نحو : (ناقة ركوبة) .

ـ أو صفةً مؤنثها علىٰ (فعلىٰ) فإنها لا تقبل إلا عند بني أسد .

ـ أو إذا كان مؤنثها علىٰ (فعلاء) انتهىٰ منه .

فإذا توفَّرَتْ هٰذهِ الشُّروطُ . . (فيُرفَعُ) حينئذٍ كلٌّ مِنَ الاسمِ وتلكَ الصِّفةِ (بالواوِ) المضمومِ ما قبلَها ولو تقديراً ؛ نيابةً عنِ الضَّمَّةِ ؛ ك (جاءَ الزَّيدونَ ، والعاقلونَ) .

وأشارَ إلىٰ ما اشتركا فيهِ بقولِهِ : (ويُجرَّانِ . . . .

(**فإذا توفرت هٰذه الشروط**) المذكورة ، **الأولىٰ أن يقال** : فإذا جمع ما توفرت فيه هٰذه الشروط . . (**فيرفع حينئذ**) أي : حين إذ توفرت فيه الشروط (**كل من الاسم**) أي : العلم (**وتلك الصفة**) أي : من جمعهما ، فضمير (يرفع) راجع إلىٰ كل من الاسم والصفة ، وهٰذا باعتبار الشرح ، وجعله مع المتن كلاماً واحداً ، وأما بالنظر إلى المتن فقط . . فهو راجع إلىٰ جمع المذكر السالم رفعاً معلماً أو مصوراً (**بالواو المضموم ما قبلها ولو**) كان ضم ما قبلها (**تقديراً**) أي : مقدراً لا ملفوظاً ؛ نحو : (جاء مصطفَون) بفتحة قبل الواو ، أصله : (مصطفيون) استثقلت الضمة على الياء فحذفت ، ثم حذفت الياء للساكنين .

وعبارة الكردي : قوله : (ولو تقديراً) وذٰلك كما في (المصطفون) اسم مفعول من (اصطفى) الخماسي ، فإن ما قبل الواو ـ وإن كان مفتوحاً لفظاً ـ مضموم تقديراً ؛ إذ أصله : (مصطفوون) بواوين ؛ أولاهما : مضمومة ؛ وهي لام الكلمة ، وثانيهما : ساكنة ؛ وهي واو الإعراب ، استثقلت الضمة على الواو ، ثم حذفت الضمة فالتقىٰ ساكنان ، ثم حذفت الواو الأولىٰ لالتقاء الساكنين ؛ وهي لام الكلمة ، وبقيت الثانية ؛ وهي علامة الإعراب ، فصار : (مصطفَون) .

حالة كون الواو (**نيابة عن الضمة ؛ ك : جاء الزيدون**) مثال للاسم الذي هو العلم (**والعاقلون**) مثال الصفة .

(**وأشار**) المصنف (**إلىٰ ما**) أي : إلى الإعراب الذي (**اشتركا**) أي : اشترك الجمع والمثنىٰ (**فيه**) أي : في ذٰلك الإعراب (**بقوله**) متعلق بـ (أشار) ، (**ويجران**) أي : يُجَر كل من الجمع والمثنىٰ ، قدم الجر على النصب ؛ لما سيأتي من أن النصب

ويُنصبانِ بالياءِ) المكسورِ ما قبلَها ولو تقديراً ، المفتوحِ ما بعدَها في الجمعِ ، وفي المُثنَّىٰ بالعكسِ ؛ نيابةً عنِ الكسرةِ والفتحةِ ، وجُعِلَتِ الياءُ علامةً لهُما ؛ حملاً للنَّصبِ على الجرِّ دونَ الرَّفعِ ، لاشتراكِهِما في كونِ كلٍّ منهُما فضلةً . . . .

محمول على الجر (**وينصبان بالياء المكسور ما قبلها**) في الجمع (**ولو**) كان كسر ما قبلها (**تقديراً**) أي : ولو كان كسر ما قبل الياء في الجمع مقدراً لا ملفوظاً ؛ نحو : (مررت ورأيت المصطفين) ، أصله : (المصطفيين) استثقلت الكسرة على الياء فحذفت ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين (**المفتوح ما بعدها في الجمع ، و**) الحكمُ في الياء الملفوظة (**في المثنىٰ**) ملتبِس (**بالعكس**) أي : بعكس ما في ياء الجمع ؛ أي : بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها ؛ أي : فيفتح ما قبل الياء ، ويكسر ما بعدها وهو النون حالةَ كون الياء (**نيابة عن الكسرة والفتحة**) فيهما ؛ أي : في الجمع والمثنىٰ ، وهل تقدير فتح ما قبل الياء يجري في المثنىٰ أم لا ؟ فليحرر ؛ لأنه لم يصرح به .

وعبارة الكردي : قوله : (**وفي المثنىٰ بالعكس**) أشار به إلىٰ أنه لا تقدير في فتح ما قبل ياء المثنىٰ ، وكسر ما بعدها ؛ حيث لم يقل فيه : (لو تقديراً) انتهىٰ .

(**وجعلت الياء علامة لهما**) أي : للكسرة والفتحة (**حملاً للنصب**) فيهما ؛ أي : في المثنىٰ والجمع (**على الجر دون الرفع**) أي : دون حمله على الرفع (**لاشتراكهما**) أي : لاشتراك الجر والنصب (**في كون كل منهما**) إعراب (**فضلة**) كالمفعول ، **والمراد** : أنهما كذٰلك في الجملة وبحسب الأصل ، فلا يرد خبر (كان) واسم (إن) ومفعولا (ظن) ، ولا يخالفه قول ابن مالك في « التسهيل » : (إن النصب للفضلة ، والجر لما بين العمدة والفضلة) لأنه ـ أي : لأن الجر ـ تارةً يكمل العمدة ؛ نحو : (جاء غلام زيد) ، وتارةً يكمل الفضلة ؛ نحو : (رأيت غلامَ زيد) ، ويقع في موضع العمدة ؛ نحو : (يعجبني قيام زيد) ، وفي موضع الفضلة : (هٰذا ضاربُ عمرو) .

مُستَغنىً عنهُ ، بخلافِ الرَّفعِ ؛ فإنَّهُ عمدةٌ في الكلامِ ، وإنَّما حملوا النَّصبَ على الجرِّ ؛ لأنَّ حقَّ الياءِ أن تكونَ للجرِّ ، إذ علامتُهُ الأصليَّةُ : الكسرةُ ، وهيَ بعضُ الياءِ .

واختصَّ المُثنَّىٰ في الرَّفعِ بالألفِ والمجموعُ فيهِ بالواوِ ؛ لأنَّ المُثنَّىٰ أكثرُ دوراناً في الكلامِ مِنَ الجمعِ ، والألفُ خفيفةٌ ، . . . .

وإنما كان النصب للفضلة ؛ لأن علامته الأصلية الفتحة ، وهي أخف الحركة ، والفضلة أكثر دوراناً على الألسنة ، فناسب أن يجعل لها النصب ؛ لخفة علامته ، ويجعل الجر لما بينهما ـ أي : لما بين الفضلة والعمدة ـ لأن علامته الأصلية الكسر ، وهي متوسطة بين الخفة والثقل ، فناسب جعلها للمتوسط بين المرتبتين ؛ وهو المضاف بواسطة حرف جر ملفوظ به أو مقدر . انتهىٰ « عليمي » .

وقوله : (**مستغنىً عنه**) صفة (فضلة) ، وذَكَّر الضمير ؛ لأنه عائد علىٰ (كل) لأنها صفة سببية ؛ أي في كون كل منهما فضلة يستغني عنها الكلام ، وذٰلك ؛ أي : استغناء الكلام عنها ملتبس (**بخلاف**) ما ثبَتَ لـ (**الرفع**) وهو عدم استغناء الكلام عنه .

والفاء في قوله : (**فإنه عمدة في الكلام**) تعليلية ؛ أي : وإنما قلنا : (بخلاف الرفع) لأن الرفع لا يستغني عنه الكلام ؛ لأنه إعراب العمد ؛ أي : إعراب ما هو عمدة في الكلام ؛ كالفاعل والمبتدأ ، والخبر واسم (كان) مثلاً .

(**وإنما حملوا النصب على الجر**) ولم يعكسوا (**لأن حق الياء أن تكون للجر ؛ إذ علامته**) أي : إذ علامة الجر (**الأصلية : الكسرة ، وهي**) أي : الكسرة (**بعض الياء**) أي : جزء من الياء ، ومتولدة منها عند الإشباع .

(و) إنما (**اختص المثنىٰ في الرفع بالألف** ، و) اختص (**المجموع فيه**) أي : في الرفع (**بالواو ؛ لأن المثنىٰ أكثر دوراناً**) على الألسنة (**في الكلام من الجمع**) متعلق بـ (أكثر) ، فشمل المثنىٰ بكثرة دورانه (و) كانت (**الألف خفيفة**) لأنها بنت

والواوُ ثقيلةٌ بالنِّسبةِ إليها ؛ فجعلوا الخفيفَ في الكثيرِ ، والثَّقيلَ في القليلِ ؛ ليَكثُرَ في كلامِهِم ما يستخفُّونَ ، ويقلَّ ما يستثقلونَ ، قالَهُ ابنُ إياز في « شرحِ الفصولِ » .

وحُرِّكَ ما بعدَ علامةِ التَّثنيةِ المزيدُ ؛ لدفعِ توهُّمِ إضافةٍ أو إفرادٍ ؛ . . . .

الفتحة الخفيفة (و) كانت (**الواو ثقيلة بالنسبة إليها**) أي : إلى الألف ؛ لأنها بنت الضمة ، وكذا بالنسبة إلى الياء ؛ لأن الياء أخف من الواو (**فجعلوا الخفيف**) الذي هو الألف (**في الكثير**) أي : في المثنى الكثير الدوران على الألسنة الموجب للثقل فيه ؛ ليعادل خفة الألف ثقلَ كثرة دوران المثنىٰ (و) جعلوا (**الثقيل**) الذي هو الواو (**في**) الجمع (**القليل**) الدوران الموجب للخفة ؛ ليحصل التعادل في البابين ، و(**ليكثرَ في كلامهم ما يستخفون**) أي : ما يعدونه خفيفاً في كلامهم ، (**ويقلَّ**) فيه (**ما يستثقلون**) أي : ما يعدونه ثقيلاً فيه (**قاله**) أي : قال هٰذا المذكور من قوله : (واختص المثنىٰ في الرفع بالألف . . .) إلىٰ هنا (**ابنُ إياز في**) كتابه المسمىٰ بـ « المحصول » في (**شرح « الفصول »**) أي : « الفصول الخمسين في النحو » لابن معطي .

ترجمة ابن إياز

بكسر الهمزة وتخفيف الياء التحتانية ، **اسمه** : الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله بن محمد ، المتوفىٰ سنة إحدىٰ وثمانين وست مئة (٦٨١ هـ) ، هو علامة في النحو والصرف . انظر « بغية الوعاة » .

❁ ❁ ❁

(**وحرك ما بعد علامة التثنية**) : (ما) : نائب فاعل لـ (حرك) ، وهي عبارة عن النون ، (**المزيدُ**) بالرفع ، نعت لـ (ما) الموصولة .

وقوله : (**لدفع توهم إضافة**) جار ومجرور متعلق بـ (المزيد) .

وقوله : (**أو إفراد**) معطوف علىٰ (إضافة) .

فراراً مِن التقاءِ السَّاكنَينِ بالحركةِ الأصليَّةِ في ذٰلكَ ، ورُبَّما فُتِحَ معَ الياءِ ، . . . .

مثال دفع توهم الإضافة : نحو : (جاءني خليلا موسىٰ وعيسىٰ) إذ لا يدرىٰ لو لم يقدر حذف النون من (خليلا) . . هل هو مضاف إلىٰ ما بعده ، أو ما بعده بدل منه ، ومثال توهم الإفراد : نحو : (جاءني هٰذان) فإن النون فيه هي الفارقة بين المفرد والتثنية ؛ كذا مثَّل المرادي ، وليس بجيد ؛ لأن (هٰذان) ليس مثنىً حقيقةً .

فالأولى : التمثيل بنحو : (الخوزلان) تثنية (الخوزلي) في لغةٍ ، وإلا . . فالكثير قلب الألف إذا كانت زائدة علىٰ ثلاثٍ ياءً ؛ وهٰذا التوهم المذكور إنما يوجد في بعض المواد ، وأما الذي لا يوجد فيه هٰذا التوهم . . فحملاً له علىٰ ما يوجد فيه التوهم ؛ ليجري الباب علىٰ سَنن واحد .

مثال ما لا يوجد فيه هٰذا التوهم ؛ نحو : (جاءني خليلا أبوك وأخوك) .

وقوله : (**فراراً من التقاء الساكنين**) مع الألف علة لقوله : (حرك) .

وقوله : (**بالحركة الأصلية في ذٰلك**) أي : في الفرار من التقاء الساكنين ، متعلق بـ (حرك) .

وفيه إشارة إلىٰ أن هٰذه النون إنما زيدت ساكنةً أولاً ، وقوله : (بالحركة الأصلية) فيه إشارة إلىٰ أن الأصل في حركة التخلص من التقاء الساكنين هو الكسر ؛ لمناسبته للسكون .

قال العليمي : (قوله : « وحركت هٰذه النون بالحركة الأصلية في التقاء الساكنين » يعني : أن أصل هٰذه النون أن تكون ساكنة ؛ لأنها حرف مبني ، إلا أنها حركت ؛ لالتقاء الساكنين ، والأصل في تحريك الساكن الكسر ، وكونها حركت لذٰلك لا ينافي أنها حركت لكونها علىٰ حرف واحد) .

(**وربما فتح**) ما بعد علامة التثنية ؛ وهو النون (**مع الياء**) وهي لغة لبني أسد ، وعليها بيت حميد بن ثور الأسدي يصف قطاة : (من الطويل)

علىٰ أحوذيينَ استقلت عشية ... فما هي إلا لمحة وتغيب

وضُمَّ معَ الألفِ وفُتِحَ ما قبلَها ؛ لأنَّ الألفَ لا يكونُ قبلَها إلَّا فتحةٌ ، والياءُ محمولةٌ عليها ، وضُمَّ ما قبلَ الواوِ وكُسِرَ ما قبلَ الياءِ في الجمعِ ؛ ليكونَ ذٰلكَ دليلاً علىٰ شدَّةِ الامتزاجِ ،

والشاهد : فتح نون (أحوذيينَ) تثنية (أحوذي) وهو : الخفيف في المشي لحذقه ، وأراد به هنا : جناحي حمامة يصفها بالخفة والسرعة .

(**وضم**) ما بعد الألف (**مع الألف**) ومنه قول رؤبة : (من الرجز)

يـا أبـتـا أرقـنـي الـقُـذانُ　　　فـالـنـوم لا يـطـعـمـه الـعـيـنـان

و(**القذان**) : البراغيث ، واحدته (قذة) .

وسمع الضم في النثر في قول فاطمة رضي الله تعالىٰ عنها : (يا حسنانُ) بضم النون (**وفتح ما قبلها**) أي : ما قبل علامة التثنية ، معطوف علىٰ قوله : (وحرك ما بعد علامة التثنية) لا علىٰ (فتح) كما قد يتوهم (**لأن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة ؛ والياء**) في المثنىٰ (**محمولة عليها**) أي : على الألف في فتح ما قبلها في قوله :

علىٰ أحـوذيـيـن اسـتـقـلـت عـشـيـة　　　. . . . .

كما مر آنفاً في فتح ما قبلها .

(**وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء في الجمع**) المذكر ، ولم يعكس (**ليكون ذٰلك**) أي : ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء (**دليلاً علىٰ شدة الامتزاج**) أي : امتزاج الحرفين بالجمع ، حتىٰ كأنهما أصول الكلمة ؛ لأن المناسبة بين الشيئين تقوي امتزاجهما .

قوله : (**دليلاً علىٰ شدة الامتزاج**) يقتضي ظاهره : أن أصل الامتزاج حاصل مع غير الضم والكسر ، وقد يوجه ذٰلك : بأن أصل الإعراب بالحركات ، ثم تفرع عليها الحروف المجانسة لها المأخوذة منها ، فإذا وجدت تلك الحروف . . كان هناك امتزاج في الجملة ، فإذا كان قبلها ما يجانسها من الحركات . . حصل شدة الامتزاج ، فتأمله . انتهىٰ « **عليمي** » .

وليسلما مِنَ التَّغييرِ والانقلابِ ، وحُرِّكَتْ نونُ الجمعِ المزيدةِ أيضاً ؛ لدفعِ توهُّمِ إضافةٍ أو إفرادٍ ، . . . .

(**وليسلما**) أي : الواو والياء (**من التغيير**) عما هو المناسب لها .

وقوله : (**والانقلاب**) من عطف الأخص على الأعم ؛ وذلك لأنه لو كسر ما قبل الواو . . لانقلبت ياء ؛ لأن كل واو وقعت ساكنة بعد كسرة تقلب ياء ، ولو ضم ما قبل الياء . . لانقلبت واواً ؛ لأن كل ياء وقعت ساكنة بعد ضمة تقلب واواً . انتهىٰ منه .

وعبارة الكردي : قوله : (**وليسلما . . .**) إلىٰ آخره ؛ إذ لو عكس بأن كسر ما قبل الواو ، وضم ما قبل الياء . . لتغيرت الواو في الأول بانقلابها ياء ، والياء في الثاني بانقلابها واواً .

قوله : (**وحركت نون الجمع المزيدة أيضاً**) أي : كما حركت في المثنىٰ فيما سبق آنفاً (**لدفع توهم إضافة أو إفراد**) أما توهم الإضافة . . ففي نحو : (مررت ببنين كرامٍ) أو (كرماء) إذ لولا النون . . لتوهمت الإضافة .

وأما توهم الإفراد . . ففي نحو : (مررت بالمهتدين وبالقاضين وبالمتقين) إذ لولا النون . . لتوهم الإفراد ، ثم حمل ما لم يوجد فيه هٰذا التوهم علىٰ ما وجد فيه ؛ ليجرى الباب علىٰ سَنن واحد .

وقال سيبويه : (النون في المثنىٰ والجمع عوض عن حركة المفرد وتنوينه ؛ أي : لفظاً ؛ كـ (الزيدين) ، أو تقديراً ؛ كـ (الأحمرين) ، والحركة وإن كانت مقدرةً على الحرف ، لٰكن لما لم تظهر . . كانت كالعدم . انتهىٰ « ياسين » باختصار .

وعبارة الكردي : قوله : (**وحركت نون الجمع المزيدة . . .**) إلىٰ آخره لم يقل فيما سبق : (وحركت نون التثنية المزيدة . . .) إلىٰ آخره ؛ لئلا يسبق إلىٰ بعض الأذهان أن المزيدة نعت التثنية ، بخلاف ما هنا ؛ للأمن من ذٰلك المحذور .

وقوله : (**أيضاً**) كما حرك نون التثنية ، وقوله : (**لدفع توهم إضافة أو إفراد**) أي :

هرباً مِن التقاءِ السَّاكنَين ، وفُتِحَتْ ؛ تخفيفاً في اللَّفظِ ؛ لأنَّ قبلَها في الرَّفعِ واواً قبلَها ضمَّةٌ ، وفي الجرِّ والنَّصبِ ياءً قبلَها كسرةٌ ، فلو ضُمَّتْ أو كُسِرَتْ . . لثقلَ اللَّفظُ جدّاً ،

في بعض الصور على ما مر في نون التثنية ، فمثال توهم الإضافة : كما في : (مررت ببني كرام) ولو لم يقدر فيه حذف النون ، وأن الأصل : (ببنين) . . لا يدرى هل (كرام) مضاف إليه لـ (بني) ، أو نعت له .

ومثال توهم الإفراد : كما في : (مررت بالقائمي اليوم) ، و(جاءني القائمو اليوم) انتهى « كردي » لأن الواو والياء يحذفان لالتقاء الساكنين ، وكذا في نحو : (مررت بالرامي والمهتدي) وأنت تريد : الرامين والمهتدين . انتهى « كردي » .

قوله : (**هرباً من التقاء الساكنين**) علة لـ (حركت) ، قال العليمي : (والتعبير هنا بـ « هرباً » وفيما تقدم بـ « فراراً » **الظاهر** : أنه تفنن ؛ لقوله هنا : « وحركت نون الجمع » وفيما تقدم : « وحرك ما بعد علامة التثنية ») .

(**وفتحت**) نون الجمع في الأحوال الثلاثة (**تخفيفاً في اللفظ ؛ لأن قبلها**) أي : لأن قبل النون (**في الرفع واواً قبلها ضمة**) نحو : جاء الزيدون (**وفي الجر والنصب ياء قبلها كسرة**) نحو : رأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين (**فلو ضمت**) النون في حالة الرفع (**أو كسرت**) في حالتي النصب والجر (. . **لثقل اللفظ جداً**) أي : ثقلاً بليغاً ، فـ (جداً) : منصوب على أنه مفعول مطلق . انتهى « ياسين » .

وقال بعضهم : فتحت النون هنا ؛ طلباً للفرق بينها وبين نون المثنى ، ثم قال : وإنما لم يكتف في الفرق بين النونين بحركة ما قبل الياء فارقاً ؛ لتخلُّفه فِي نحو : (المصطفَين) انتهى .

وفيه نظر ؛ إذ لقائل أن يقول : هٰذا التخلف في (المصطفَين) لا يضر ؛ لحصول التمييز فيه بين المثنى والجمع بغير حركة ما قبل الآخر ؛ لأن الألف في نحو : (المصطفَى) تحذف في الجمع ، وتقلب ياء في المثنى ، ففي الجمع يقال : (جاء

وربَّما كُسِرَتْ بعدَ الياءِ ضرورةً ؛ كقولِهِ :

.... وَقَـدْ جَـاوَزْتُ حَـدَّ ٱلْأَرْبَـعِـيـنِ

وأُعرِبا بالحروفِ ؛ طلباً للتَّناسبِ مِنْ حيثُ إنَّهُما كالفرعِ بالنِّسبةِ للمُفرَدِ ؛ لكونِهِما بزيادةٍ عليهِ ، ....

المصطفَون) ، وفي المثنىٰ : (جاء المصطفَيان) كما سيأتي في (مبحث المقصور) .

وحينئذٍ : فيقال في النصب والجر في الجمع : (المصطفَين) بياء بين الفاء والنون ، وفي المثنى : (المصطفَيَين) بياءين بينهما ؛ لأن ألف المثنىٰ تقلب ياءً ، فلا اشتباه فيهما ، علىٰ أنه إذا كان الفرق بحركة النون ؛ لتخلف الفرق بحركة ما قبل الآخر في نحو : (المصطفَين) . . ورد عليه بحال إضافة (المصطفَين) لسقوط النون التي فرق بحركتها ، وكان يكفي أن يقال : لم يكتف بما ذكر ؛ مبالغةً في الفرق . انتهىٰ « عليمي » .

(**وربما كسرت**) نون الجمع (**بعد الياء**) لـ (**ضرورة**) قافية الشعر ، **وقيل** : هو لغة ؛ كما قاله ابن مالك (**كقوله**) أي : وأنشدوا علىٰ ذٰلك قولَ الشاعر ، قائله جرير : (من الوافر)

عـرفـنـا جـعـفـراً وبـنـي أبـيـه وأنـكـرنـا زعـانـف آخـريـنِ

فـمـاذا تـبـتـغـي الـشـعـراء مـنـي (**وقـد جـاوزت حـد الأربـعـيـنِ ؟**)

بكسر النون فيهما ، وهي كسرة إعراب عند علي بن سليمان الأخفش الصغير .

قوله : (بني أبيه) أصله : (بنين لأبيه) ، فحذفت اللام للتخفيف ، والنون للإضافة ، و(الزعانف) : جمع زِعْنِفَةٍ ـ بكسر الزاي والنون ـ وهو : القصير ، **وأراد بهم هنا** : **الأدعياء الذين ليس أصلُهم واحداً** .

والمعنىٰ : عرفنا جعفر وإخوانه لعظمهم ، وأنكرنا غيرهم ؛ لأنهم أدعياء .

(**وأعربا**) أي : أعرب الجمع والمثنىٰ (**بالحروف ؛ طلباً للتناسب من حيث إنهما كالفرع بالنسبة للمفرد ؛ لكونهما**) ملتبسين (**بزيادة عليه**) أي : على المفرد بواو

والإعرابُ بالحروفِ فرعٌ بالنِّسبةِ إلى الإعرابِ بالحركاتِ .

ثُمَّ الاسمُ إذا ثُنِّيَ وكانَ صحيحاً ، أو معتلّاً جارياً مجراهُ ، أو منقوصاً ، أو مهموزاً غيرَ ممدودٍ ، أو ممدوداً همزتُهُ أصليَّةٌ . . . .

ونون في الجمع ، وألف ونون في المثنىٰ (**والإعراب بالحروف فرع بالنسبة إلى الإعراب بالحركات**) فأعطينا الأصل الذي هو الحركات للأصل الذي هو المفرد ، والفرع الذي هو الحروف للفرع الذي هو الجمع والمثنىٰ ؛ سلوكاً مسلك التناسب .

(**ثم الاسم**) المتقدم المستوفي لشروط التثنية والجمع ، و(ثم) هنا للترتيب الذكري ، لا المعنوي ؛ أي : ثم بعدما ذكرنا أحكام التثنية والجمع من شروطهما وأمثلتهما . . نذكر لهما أحكاماً أخر غير ما تقدم فنقول : الاسم المستوفي للشروط (**إذا ثني**) أي : إذا أريد تثنيته (**وكان**) ذٰلك الاسم (**صحيحاً**) وهو ما ليس آخره حرف علةٍ ؛ كـ (زيد ، ورجل) ، وهٰذا هو المصطلح عليه ، لٰكن عطْف قوله : (أو مهموزاً) عليه يقتضي تخصيصه بغير المهموز .

(**أو**) كان (**معتلاً جارياً مجراه**) أي : مجرى الصحيح في إعرابه بالحركات الظاهرة علىٰ آخره ، وهو ما كان آخره واواً أو ياءً قبلهما ساكن ؛ كـ (دلو ، وظبي) ، فإنه جار مجرى الصحيح في إعرابه بالحركات الظاهرة .

(**أو**) كان (**منقوصاً**) نقصاً اصطلاحياً لا لغوياً ؛ كما في الأسماء الستة ؛ وهو ـ أي : المنقوص الاصطلاحي ـ : ما كان آخره ياء لازمة قبلها كسرة ، وهو معرب ، كـ (القاضي ، والداعي) .

(**أو**) كان (**مهموزاً غير ممدود**) كـ (قرء ، ورشاء) .

(**أو**) كان مهموزاً (**ممدوداً همزته أصلية**) كـ (قُرَّاء ، ووُضَّاء) بضم أولهما وتشديد ثانيهما ، **والقراء** : الناسك ، **والوضاء** : الوضيء ؛ أي : الجميل الوجه ، وهمزتهما أصلية ؛ لأن الأول من (قرأ) ، والثاني من (وضؤ وجهه) : **إذا جمل** ،

لحقَتْهُ العلامةُ مِنْ غيرِ تغييرٍ ؛ سوىٰ فتحِ ما قبلَها ، وردِّ ياءِ المنقوصِ ، وأمَّا المقصورُ ؛

فخرج : ما كانت همزته غير أصلية ؛ كأن كانت عوضاً عن ألف التأنيث ، كـ (حمراء) لأنها قلبت واواً عند تثنيته ؛ لكونها زائدة محضة .

وقوله : (**لحقته العلامة**) جواب (إذا) في قوله : (إذا ثني) أي : إذا أريد تثنية الاسم المذكور بأنواعه كلها . . لحقته علامة التثنية ؛ أي : لحقت الاسمَ الذي أريد تثنيته علامةُ التثنية ؛ فهي : الألف في الرفع ، والياء في الجر والنصب (**من غير تغيير**) بإبدال أو حذف (**سوىٰ فتح ما قبلها**) أي : ما قبل العلامة ؛ وهي الألف والياء ، فإن ما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحاً ، وأما الياء . . فهي خلف عن الألف التي هي الأصل في علامة التثنية ؛ لكونها علامة للعمد التي هي الرفع ، فحملت عليها في فتح ما قبلها (و) سوىٰ (**رد ياء المنقوص**) بجر (رد) عطفاً علىٰ (فتح) يريد الياء المحذوفة من نحو : (قاضٍ) فتقول : قاضيان .

وأما الممدود الذي همزته غير أصلية ؛ فإن كانت مبدلة من ألف التأنيث ، كـ (حمراء) . . فالجمهور قلبوها واواً ، فيقال عندهم في (حمراء) : حمروان .

وأوجب السيرافي تصحيحها ، وجوز الكوفيون الوجهين ، وشذ عند الجميع : (حمرايان) بقلبها ياء ، وإن كانت مبدلة من واو أو ياء ؛ كـ (كساء ، وحباء) أصلهما : (كساو ، وحباي) قلب كل من الواو والياء همزة ؛ لتطرفهما إثر ألف زائدة . . **فالأرجح** : التصحيح ، فيقال : (كساءان ، وحباءان) من غير تغيير .

وشذ عند الجميع (كسايان) ، وإن كانت مبدلة من ألف إلحاق . . **فالأرجح عند الجمهور** : قلبها واواً ، فيقال في (علباء وقوباء) : علباوان وقوباوان . انتهىٰ « كردي » .

(**وأما المقصور**) لم يأت لـ (أما) بمعادل ، والظاهر أن يقال : (**وإن كان الاسم مقصوراً**) وهو : كل اسم معرب آخره ألف لازمة قبلها فتحة .

فألِفُهُ إن كانَتْ زائدةً علىٰ ثلاثةٍ ، أو بدلاً عن ياءٍ ، أو مجهولةَ الأصلِ ، أو أصليَّةً وأُمِيلَتْ . . قُلِبَتْ ياءً ، . . . .

(**فألفه إن كانت زائدةً علىٰ ثلاثة**) أحرف ؛ سواء كانت بدلاً أم لا ، بأن تكون رابعة ؛ كـ (حبلىٰ ، وملهىٰ) ، أو خامسة ؛ كـ (معطىٰ) ، أو سادسة ؛ كـ (مستدعىٰ) . . فتقلب الألف ياءً فتقول : حبليان ، وملهيان ، ومعطيان ، ومستدعيان .

(**أو بدلاً عن ياء**) يعني : أو لم تكن زائدة ، لٰكن كانت بدلاً عن ياء ؛ كـ (فتىٰ) . . فترجع إلىٰ أصلها في التثنية ؛ قال الله تعالىٰ : ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ ﴾[1] .

وشذ في تثنية (حِمىٰ) بكسر الحاء المهملة : (حموان) حكاه الفراء ؛ فإن ألفه مبدلة عن ياء ، تقول : حميت المكان حمايةً ، **والقياس** : حميان .

(أو) كانت ألفه ثالثة (**مجهولة الأصل**) وأميلت ؛ من الإمالة ، وهي إمالة الفتحة إلى الكسرة ، والألف إلى الياء . انتهىٰ « خضري » .

(**أو**) كانت ألفه ثالثةً (**أصليةً وأميلت . . قلبت ياءً**) .

فقوله : (**وأميلت**) راجع للمجهولة والأصلية ، وقوله : (**أو مجهولة الأصل**) معطوف علىٰ قوله : (زائدة علىٰ ثلاثة) أي : أو كانت ألفه غير زائدة على الثلاثة ، ولا بدلاً عن ياء ، بل كانت ثالثة مجهولة الأصل ؛ بأن لم يدر هل هي منقلبة عن ياء أو واو .

قال الرضي : (وإن كانت الألف الثالثة أصلاً غير منقلبة عن شيء ؛ كـ : « متىٰ ، وعلىٰ ، وإذا ، وإلىٰ » إذا سميت بها أعلاماً ؛ فإن الألف في الأسماء الغير المتمكنة أصلي ، أو كانت مجهولة الأصل ؛ وذٰلك بأن تقع في المتمكنة ولم يعرف أصلها ؛ فإن سمع فيها الإمالة ، ولم يكن هناك سبب الإمالة غير انقلاب الألف عن الياء . . وجب

---

(١) سورة يوسف ﷺ : (٣٦) .

وإلَّا . . فواواً ، وحكمُهُ إذا جُمِعَ ؛ كما إذا ثُنِّيَ ؛ مِنْ لحوقِ العلامةِ مِنْ غيرِ تغييرٍ ، . . . .

قلبها ياءً ، وإن لم تسمع . . فالواو أولىٰ ؛ لأنه أكثر) انتهىٰ قول الرضي .

ومثال المجهولة الأصل الممالة ؛ نحو : (متىٰ ، وبلىٰ) ، ومثال الأصلية الممالة ؛ نحو : (الهدىٰ ، والغنىٰ) .

قوله : (**وإلا**) أي : وإن لم تكن زائدةً علىٰ ثلاثة ، ولا ثالثةً بدلاً عن ياءٍ ، ولا مجهولة أصل أميلت ، ولا أصلية كذٰلك ؛ بأن كانت ثالثةً بدلاً عن واو ؛ كـ (عصا) وقفاً ، أو مجهولة الأصل لم تمل ؛ نحو : (ددا) وهو : اللهو ، فإنه استعمل منقوصاً ؛ كما في الحديث : « لست من الدَّد ، و لا الددُ مِنّي » ، ومُتمَّماً بالنون فيقال : (ددن) ، ومقصوراً لا يدرىٰ هل ألفه عن واو أو عن ياء . . قلبت ياء أو واو ؛ لأن الألف في الثلاثي المعرب لا بد أن يكون بدلاً عن أحدهما ، والثاني أكثر فتقول : (ددوان) حملاً على الأكثر ، أو كانت أصلية لم تمل ؛ نحو : (علىٰ ، وإذا) إذا سميت . . بهما فتقول : (**فواواً**) أي : فتقلب واواً فتقول : (علوان ، وإذوان) وهٰذا مذهب سيبويه ، وهناك أقوال أخر منها : أن الألف الأصلية والمجهولة تقلب ياءً مطلقاً ؛ سواء كانت زائدة علىٰ ثلاثة أحرف أم لا .

وعبارة العليمي : (**وإلا**) أي : وإن لم يكن كذٰلك (**فواواً**) أي : فتقلب واواً ؛ وذٰلك بأن كانت ثالثةً بدلاً عن واو ؛ نحو : (قفا ، وعصا) فتقول : (قفوان ، وعصوان) ، أو مجهولة الأصل ولم تمل ؛ نحو : (ددا) وهو : اللهو ، فتقول : (ددوان) حملاً على الأكثر . . . إلىٰ آخر ما تقدم قريباً .

(**وحكمه**) أي : حكم الاسم (**إذا جمع**) أي : أريد جمعه جمع المذكر (**كما إذا ثُنِّي**) أي : كائن كحكمه إذا ما أريد تثنيته من الأحكام المذكورة آنفاً (**من لحوق العلامة**) أي : علامة الجمع به ؛ وهي : الواو والياء (**من غير تغيير**) أي : من غير تغيير زائد علىٰ تغيير المثنى المذكور آنفاً ، ولا يرد أن الممدود الذي همزته غير أصلية

ولا يُستَثنَىٰ إلَّا المقصورُ والمنقوصُ ؛ فإنَّ آخرَهُما يُحذَفُ لالتقاءِ السَّاكنَينِ ، . . . .

يُغيَّر ، (**ولا يُستثنىٰ**) من الحكمين المذكورين في المثنىٰ وجمع المذكر شيء من الأسماء (**إلا المقصور والمنقوص**) .

قال في « التسهيل » : (إلا أن آخر المقصور والمنقوص يحذف في جمع المذكر وتلي علامتاه ـ أي : علامتا الجمع ؛ وهما : الواو والياء ـ فتحةَ المقصور مطلقاً ؛ أي : في الأحوال الثلاثة من الإعراب) .

قال الدماميني : (أي : سواء كانت منقلبةً عن أصلٍ ؛ نحو : « ملهىٰ » ، أو زائدةً ؛ كـ ألف « أَرْطَى » اسمُ نبتٍ ، و« حبلىٰ » إذا سُمِّي بهما ، وعُلِم من قوله : « في جمع التذكير » : أن آخر المقصور والمنقوص لا يحذف في جمع التأنيث ؛ **ووجه الفرق بينهما** : أن علامة جمع التذكير ثقيلة ؛ وهي : الواو والياء ، فلا تجامع ياءَ المنقوص ، ولا الياءَ والواوَ المنقلبة عن ألفِ المقصور ، وعلامةُ التثنية وعلامةُ جمع المؤنث خفيفةٌ ، فجاز أن تجامعهن : أما علامة جمع تصحيح المؤنث . . فالألف مطلقاً رفعاً ونصباً وجراً خفيف ، ولا حرف أخف منها ، وأما علامة التثنية . . فالألف خفيف رفعاً ، والياء المفتوح ما قبلها جراً ونصباً كذٰلك ، بخلاف ياء الجمع ؛ فإنها مكسور ما قبلها) انتهىٰ .

(**فإن آخرهما**) وهو الألف في المقصور ، والياء في المنقوص (**يحذف لالتقاء الساكنين**) كما في قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ ﴾ [1] ، فإن أصله : (الأعليون) تحركت الياء المبدلة من واو في الأصل ؛ لأنه من (العلو) ، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، ثم حذفت للساكنين ، وبقيت الفتحة دليلاً عليها ، وهٰذا بخلاف المثنىٰ من ذٰلك ، لا حذف فيه ، بل فيه قلب في المقصور ، وزيادة ياءٍ في المنقوص إن كانت محذوفة نحو : (قاض) .

---

(١) سورة آل عمران : (١٣٩) .

ثُمَّ يُفتَحُ ما قبلَ آخرِ المقصورِ ؛ دلالةً علىٰ ما حُذِفَ ، ويُضَمُّ ما قبلَ آخرِ المنقوصِ في الرَّفعِ ويُكْسَرُ في غيرِهِ ؛ مناسبةً للحرفِ .

وقد أُلحِقَ بكلٍّ مِنَ المُثنَّىٰ والمجموعِ في الإعرابِ ألفاظٌ شابَهتْهُما في الدَّلالةِ علىٰ معناهُما وإن لَمْ تكنْ منهُما ؛ ....

قوله (**ثم يفتح ما قبل آخر المقصور**) عبارة الكردي هنا : قوله : (ثم يفتح) **الأولىٰ بل الصواب** : أن يقول الشارح : (ثم يبقىٰ على الفتح) فإن أصل : (مصطفون ومصطفين) : (مصطفوون) بواوين ، و(مصطفيين) بياءين ، قلبت الواو والياء الأوليان منهما ألفاً ؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، ثم حذفتا لالتقاء الساكنين بين الألف والواو في الأول ، وبينها وبين الياء في الثاني ، وأبقيت الفتحة فيهما (**دلالة علىٰ ما حذف**) أي : دلالة علىٰ أن المحذوف منهما الألف ؛ وهي المنقلبة عن الواو والياء .

(**ويضم ما قبل آخر المنقوص في الرفع**) فتقول في جمع (القاضي) مما ياؤه أصلية ، و(الداعي) مما ياؤه منقلبة عن واو : (القاضون ، والداعون) ، والأصل : (القاضيون ، والداعيون) حذفت ضمة الياء للاستثقال ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وحذفت الكسرة التي كانت قبل الياء ؛ لئلا يلزم قلب الواو ياءً ، لوقوعها ساكنةً إثر كسرة ، ثم عوض عن الكسرة الضمةُ ، لمناسبة الواو .

وإن شئت . . قلت : استثقلت الضمة على الياء فيهما ، فنقلت منها إلىٰ ما قبلها بعد سلب حركته ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين (**ويكسر في غيره**) أي : في غير الرفع من النصب والجر (**مناسبةً للحرف**) الذي بعدها .

الملحق بالمثنىٰ وجمع المذكر السالم

(**وقد أُلحِق بكلٍّ من المثنىٰ والمجموع في الإعراب ألفاظٌ شابهتهما في الدلالة علىٰ معناهما وإن لم تكن**) تلك الألفاظ (**منهما**) أي : من المثنىٰ والجمع ، والجملة

لفقدِ ما اعتبرَ فيهما مِنَ الشُّروطِ منها .

فالمُلحَقُ بالمُثنَّىٰ هنا أربعةُ ألفاظٍ ؛ لفظانِ بشرطٍ (و) هما : (كِلَا وكلتا) ولا ينفكانِ عنِ الإضافةِ إلىٰ ظاهرٍ ، أو مُضمَرٍ ، . . . .

حالية ؛ أي : والحال أنها لم تكن منهما لفظاً ، وإنما قلنا لم تكن منهما : (**لفقد ما اعتبر**) أي : لفقدان ما اشترط (**فيهما من الشروط منها**) أي : من تلك الألفاظ ، الجار والمجرور متعلق بـ (فقد) (**فالملحق بالمثنىٰ**) منها ؛ أي : من تلك الألفاظ (**هنا**) أي : في هٰذا المتن ، وإنما قيد به ؛ لأن ما ألحق بالمثنىٰ لا ينحصر في هٰذه الأربعة المذكورة هنا ، بل منه ما سمي به ؛ كـ (البحرين) كما سيأتي في الشرح ، وغير ذٰلك ؛ كـ (القمرين ، والعمرين) فانظر « النكت » وغيرها .

وما ذكر في (كلا) و(كلتا) هو اللغة المشهورة فيهما ، وكِنانة يُعربونهما مضافين إلى المظهر أيضاً إعراب المثنىٰ ، ومن العرب من يلزمهما الألف في الأحوال الثلاثة كلها ؛ أضيفا إلىٰ مضمر أو مظهر ، نقله صاحب « العبر » ، قال الرضي : (ولا أدري ما صحته) انتهىٰ « عليمي » .

(**أربعة ألفاظ** : **لفظان**) منها يعربان إعراب المثنىٰ (**بشرط**) إضافتهما إلى الضمير (**وهما** : « **كلا** ، **وكلتا** » ، **ولا ينفكان**) أي : لا يزالان ملازمين (**عن الإضافة**) أي : للإضافة ؛ إما (**إلىٰ ظاهر** ، **أو**) إلىٰ (**مضمر**) .

وقوله : (**وهما** : **كلا وكلتا**) فيه تغيير لإعراب المتن ، فإن (كلا ، وكلتا) مبتدأ ومعطوف عليه ، والخبر قوله : (كالمثنىٰ) وكذا جعْلُه لفظة : (مع المضمر) خبراً لـ (كان) المحذوفة مع اسمها ، وإنما هو حال من ضمير (كلا ، وكلتا) المستتر في الخبر ، مع أن حذف (كان) هنا غير مشهور ، وتقدم ما فيه .

وألف (كلا) أصلي ، إذ لا ينقص الاسم عن ثلاثة أحرف بدل عن ياءٍ عند سيبويه ؛ لأنه الغالب في الألف المتطرفة ، ولأنها أميلت ، **وقيل** : عن واوٍ ؛ لئلا

والشَّرطُ في إلحاقِهما : كونُهُما (معَ المُضمَرِ) فحينئذٍ ؛ يُرفعانِ بالألفِ ، ويُجرَّانِ ويُنصبانِ بالياءِ (كالمُثنَّىٰ) لأنَّهُما في الأغلبِ إذا أضيفا إلىٰ ضميرٍ غائبٍ . . كانا تابعَينِ للمُثنَّىٰ ؛ تأكيداً له ، كـ (جاءَ الزَّيدانِ كِلاهُما) فجعلا مُوافِقَينِ لمتبوعِهما في الإعرابِ ،

يختلف مع (كلتا) فإن لامها عن واو ؛ مثل : (نجاه ، وبنت ، وأخت) لا عن ياءٍ .

وألف (كلتا) عند سيبويه للتأنيث ، والتاء بدل عن الواو .

قوله : (**ولا ينفكان عن الإضافة**) قال الرضي : (**واعلم** : أن « كلا ، وكلتا » لا يضافان إلا إلى المعارف ؛ كما يجيء في بابه ، والمضاف إليه يجب أن يكون مثنىً ؛ إما لفظاً ومعنىً ، نحو : « كلا الرجلين » ، أو معنىً ؛ نحو : « كلانا » ، ولا يجوز تفريق ذلك المثنىٰ إلا في الشعر ؛ نحو : « كلا زيدٍ وعمرو » ، وإلحاق التاء بـ « كلا » مضافاً إلى المؤنث أفصح من تجريده ؛ نحو : كلا المرأتين) .

(**والشرط في إلحاقهما**) بالمثنىٰ في إعرابه : (**كونهما**) مذكورين (**مع المضمر**) .

قال الرضي : (وهو ثلاثة أشياء : كلاهما ، وكلاكما ، وكلانا) .

(**فحينئذٍ**) أي : فحين إذ أضيفا إلى المضمر (**يرفعان بالألف**) نحو : جاء الزيدان كلاهما (**ويجران**) بالياء ؛ نحو : مررت بالرجلين كليهما (**وينصبان بالياء**) نحو : (رأيت الرجلين كليهما) حالة كونهما (**كالمثنىٰ**) في إعرابه (**لأنهما**) أي : لأن كلا وكلتا (**في الأغلب**) أي : في أكثر كلام العرب (**إذا أضيفا إلىٰ ضمير غائب . . كانا تابعين للمثنىٰ ؛ تأكيداً له**) أي : للمثنىٰ في معناه (**كـ « جاء الزيدان كلاهما » فجعلا موافقين لمتبوعهما في الإعراب**) ومن غير الغالب أن تقول : (كلاهما جاءني) بعد ذكر شخصين ، فلا يكون تأكيداً ، وكذا : (كلاكما جئتما) ، و(كلانا جئنا) .

وهل يقال : إن من غير الأغلب أيضاً : زيد وعمرو كلاهما ؟ فيه نظر . انتهىٰ « عليمي » .

قال الكردي : قوله : (**في الأغلب**) : احتراز عن نحو قولهم : (كلاهما قام) فإن

ثُمَّ طُرِدَ ذٰلكَ فيما إذا أضيفا إلىٰ ضميرِ مُتكلِّمٍ أو مُخاطَبٍ ، . . . .

(كلا) فيه كهو في قوله : (ونحن كلانا للمحبة كاتم) صدر هٰذا البيت : (من الطويل)

فما أشعر الواشين بالسر بيننا ونحن كلانا للمحبة كاتم ؟!

فإن (كلا) فيها ليس تأكيداً لـ (نحن) لأن إفراد (كاتم) يمنعه ؛ إذ لا يقال : (نحن كاتم) ، بل (نحن) : مبتدأ أول ، و(كلانا) : مبتدأ ثان ، و(كاتم) : خبره ؛ علىٰ حد قوله : (من الطويل)

كلانا غني عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغانيا

انتهىٰ « كردي » .

(**ثم طرد**) ومنع (**ذٰلك**) أي : إعرابهما إعراب المثنىٰ (**فيما إذا أضيفا إلىٰ ضمير متكلم أو مخاطب**) نحو : (جئنا كلانا ، وجئتما كلاكما) فإنهما والحال ما ذكر وإن كانا تابعين للضمير ـ وهو مثنىٰ من حيث المعنىٰ ـ إلا أنه لا يسمىٰ مثنىً في الاصطلاح ؛ لأن شرطه كما تقدم : أن يكون مفرده معرباً ، فلا يصح في ذٰلك أن (كلانا) تابعة لإعراب ما قبلها ؛ إذ هي مبني ، فقيل بالطرد ، هٰذا معنىٰ كلامه .

وحينئذ لا يخالف قول الرضي : (إنهما في هٰذه الحالة جاريان على المثنىٰ) لأنه أراد بالمثنىٰ : ما دل على اثنين ، لا المثنىٰ في الاصطلاح . انتهىٰ « عليمي » .

قال شيخنا الغنيمي : (لٰكن قضيته وقضية كلام الرضي : أنه إذا أضيفا إلىٰ ضمير المخاطب . . لا يكونان تابعين للمثنى المعرب) .

وأقول : قد صرحوا في (باب النداء) أنه يقال : (يا تميم كلهم وكلكم) ، ومثله : (يا غلاما زيد كلاكما أو كلاهما) على الأصل ، وحينئذٍ ففي هٰذه الصورة ، قد تبع المثنى المعربَ مع الإضافة إلىٰ ضمير المخاطب ، اللهم إلا أن ذٰلك عارض ، وخلاف الأصل ، فلم ينظر إليه .

بخلافِ ما إذا أضيفا إلىٰ ظاهرٍ ؛ فإنَّهما لا يجريانِ على المُثنَّىٰ أصلاً ، فلذا لَمْ يلحقا بهِ ، وجُعِلَ إعرابُهما بحركات مُقدَّرةٍ على الآخرِ ؛ كالمقصورِ ؛ نظراً إلىٰ إفرادِ اللَّفظِ ، كقولِهِ تعالىٰ : ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ .

ولمَّا كانَ الإعرابُ بالحروفِ فرعاً عنِ الإعرابِ بالحركاتِ ، والإضافةُ إلى المُضمَرِ فرعاً عنِ الإضافةِ إلى المُظهَرِ . . جُعِلَ الفرعُ . . . .

(**بخلاف ما إذا أضيفا**) أي : أضيف كلا وكلتا (**إلى**) اسم (**ظاهرٍ . . فإنهما لا يجريان على المثنىٰ أصلاً**) أي : رفعاً وجراً ونصباً ، ولا يتبعانه تأكيداً ؛ فلذا لم يلحقانه ، وجعل الإعراب في هٰذا على اللغة المشهورة .

وبنو كنانة يلحقونهما بالمثنىٰ في الإعراب مطلقاً ؛ سواء أضيفا إلىٰ مضمر أو إلىٰ ظاهر ، فيقولون : (جاءني كلا أخويك ، ورأيت كلي أخويك ، ومررت بكلي أخويك) ، وكذا (كلتا) ، وبلحارث تعربها بالحركات مطلقاً .

ومنهم من زعم أنهما في اللغة المشهورة معربان مع الضمير بحركات مقدرة ، وأن انقلاب ألفهما جراً ونصباً ياءً ؛ للتشبيه بألف (لدىٰ ، وعلىٰ) ، **وهو قول واهٍ** ؛ إذ لو كان كذٰلك . . لم تقلبا في لغة بني كنانة مع الظاهر ؛ إذ لا يجوز ذٰلك في لدىٰ وعلىٰ ، (**فلذا**) أي : فلأجل عدم جريانِهما على المثنىٰ فيما إذا أضيفا إلىٰ ظاهر . . . (**لم يلحقا**) أي : لم يلحق كلا وكلتا (**به**) أي : بالمثنىٰ (**وجعل إعرابهما بحركات مقدرة على الآخر كالمقصور ؛ نظراً إلىٰ إفراد اللفظ**) أي : إلىٰ إفراد لفظهما وإن كانا مثنيين في المعنىٰ .

مثال ذٰلك : (**كقوله تعالىٰ : ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾**)[1] ؛ أي : أثمرت ثمارها (**ولما كان الإعراب بالحروف فرعاً عن الإعراب بالحركات** ، و) كانت (**الإضافة إلى المضمر فرعاً عن الإضافة إلى المظهر . . جعل الفرع**) الذي هو الإعراب بالحروف

---

(١) سورة الكهف : (٣٣) .

للفرعِ ، والأصلُ للأصلِ .

ولفظانِ بلا شرطٍ ، وإليهِما أشارَ بقولِهِ : (وكذا « اثنانِ واثنتانِ » مطلقاً) أي : سواءٌ أُضِيفا إلىٰ ظاهرٍ أو إلىٰ مُضمَرٍ ، أم لَمْ يُضافا ؛ لأنَّ وضعَها وضعُ المُثنَّىٰ وإن لَمْ يكونا . . . .

(**للفرع**) الذي هو الإضافة إلى المضمر ، (و) جعل (**الأصل**) الذي هو الإعراب بالحركات (**للأصل**) الذي هو الإضافة إلى المظهر .

(**ولفظان**) آخران يلحقان بالمثنىٰ في إعرابه (**بلا شرط**) شيء فيهما ؛ سواء أضيفا أم لا ، أو كانت إضافتهما إلىٰ مظهر أو إلىٰ مضمر ؛ نحو : (اثنا زيد) لغلاميه مثلاً ، و(اثنتا زيد) لجاريتيه ، وكذا (اثنا الزيدين) ، لغلاميهما علىٰ ما يظهر من إطلاقهما ، (واثنا الزيدين) لغلاميهم .

(**وإليهما**) أي : وإلىٰ ذٰلك اللفظين (**أشار**) المصنف (**بقوله : وكذا**) أي : ومثل ذٰلك المذكور من (كلا ، وكلتا) في أنهما كالمثنىٰ في إعرابهما (**اثنان**) بالمثلثة للذكرين أو للذكر والمؤنث (**واثنتان**) بالمثلثة لمؤنثتين ، ومثله : (ثنتان) ، في لغة تميم ، وهما من أَسْماءِ التثنية ، **وقيل** : إنهما مثنيان حقيقة .

وقوله : (**مطلقاً**) حال من اللفظين ؛ أي : حال كون كل من اللفظين غير مقيد بكونه مع الضمير ، أو بكونه مع المظهر ، أو بكونه لا ولا ، فيشمل ذٰلك كله ما قاله الشارح (**أي : سواء**) في لحوقهما بالمثنىٰ في إعرابه (**أضيفا إلىٰ ظاهر**) غير مثنىً ؛ لأن إضافته إلى المثنىٰ ممتنعة ، كما ذكرنا مثاله آنفاً .

(**أو**) أضيفا (**إلىٰ مضمر**) نحو : جاءني اثناهما ، أو اثنتاهما ، أو ثنتاهما .

(**أو لم يضافا**) أصلاً ؛ كـ : جاءني اثنان من الرجال ، أو اثنتان من النساء أو عندي اثنان من الرجال ، أو اثنتان من النساء (**لأن وضعَهما وضعُ المثنىٰ وإن لم يكونا**

مُثَنَّيَيْنِ حقيقةً ؛ إذ لَمْ يثبُتْ لهما مُفرَدٌ فيُعرَبانِ إعرابَهُ (وإن رُكِّبا) معَ العشرةِ ؛ كـ (جاءني اثنا عشرَ واثنتا عَشْرَةَ) ، وكلامُهُ . . . .

مثنيين **حقيقةً ، إذ لم يثبت لهما مفرد**) علة للنفي المذكور قبله ؛ أي : وإنما لم يكن لهما مفرد حقيقةً ؛ لعدم ثبوت مفرد لهما .

والفاء في قوله : (**فيعربان إعرابه**) أي : إعراب المثنى الحقيقي ، مفرعة علىٰ قوله : (لأن وضعهما وضع المثنىٰ) أي : وإنما أعربا إعراب المثنىٰ ؛ لكون وضعهما وضع المثنىٰ وإن لم يكن له مفرد .

قال العليمي : (والفاء في قوله : (فيعربان إعرابه) للسببية ، **والمعنىٰ** : لأن وضعهما وضع المثنىٰ ، فبسبب ذٰلك يعربان إعراب المثنىٰ ، وليست هي الفاء التي ينصب المضارع بعدها إذا تقدم عليها نفي كما يقع في الوهم لفساده .

قلت : وليس الأمر كما قال المحشي ، بل الأوضح المطابق لما في المقام كون الفاء هنا : تفريعية ، **والفاء التفريعية** : هي التي كان ما قبلها علة لما بعدها ، عكس التعليلية ، **والفاء السببية** : هي التي كان ما قبلها سبباً لما بعدها ؛ كقولهم : « أقبل إلي . . فأحسن إليك » كما ذكرنا جملة الفاءات مع بيان ضابط كل منها في كتابنا : « التتمة على المتممة » فراجعه ؛ فإنه مفيد جداً) .

وقوله : (**وإن ركبا**) غاية لما قبله ؛ أي : فيعربان إعراب المثنىٰ وإن ركبا (**مع العشرة**) لأن التركيب لا يؤثر فيه بالبناء فيعربان إعرابه ؛ أي : إعراب المثنىٰ ، فهو مرتبط بقوله : (لأن وضعهما وضع المثنىٰ) ، مثالهما (**كـ : جاءني اثنا عشر**) رجلاً (**و**) جاءتني (**اثنتا عشرة**) امرأة (**وكلامه**) أي : وكلام المصنف حيث قال : (وكذا : اثنان واثنتان مطلقاً) أي : سواء أضيفا إلىٰ ظاهر أو إلىٰ مضمر ، حيث أطلق جواز إضافتهما إلىٰ ظاهر ، ولم يستثنِ منها إضافتهما إلى المثنى الظاهر ؛ نحو : (جاءني اثنا الرجلين ، واثنتا المرأتين) حيث أطلق جواز إضافتهما إلى الظاهر ، ولم يستثنِ

يُوهِمُ جوازَ إضافتِهِما إلىٰ كلِّ مُضمَرٍ ، وليسَ كذٰلكَ ؛ فإنَّ إضافتَهُما إلىٰ ضميرِ التَّثنيةِ مُمتنِعَةٌ ، فلا يقالُ : (جاءَ الرَّجلانِ اثناهُما) ، ولا : (المرأتانِ اثنتاهُما أو ثنتاهُما) لأنَّ ضميرَ التَّثنيةِ نصٌّ في الاثنينِ ، فإضافةُ الاثنينِ إليهِ مِنْ إضافةِ الشَّيءِ إلىٰ نفسِهِ ، نبَّهَ عليهِ في « شرحِ اللُّمحةِ » .

منها هٰذه الصورة مع أنها ممتنعة ؛ لأنها من إضافة الشيء إلىٰ نفسه ، وهي ممتنعة ، وحيث أطلق جواز إضافتهما إلىٰ مضمر ، ولم يستثن منها إضافتهما إلىٰ ضمير تثنية . . فإنها لا تجوز ؛ كقولك : (جاءني الرجلان اثناهما ، وجائتني المرأتان اثنتاهما) فإنها ممتنعة ؛ لأنها من إضافة الشيء إلىٰ نفسه ، لأن ضمير التثنية نص في الاثنين ، فإضافة الاثنين إليه من إضافة الشيء إلىٰ نفسه . انتهىٰ « سجاعي على القطر » بزيادة .

أي : وكلامه حيث أطلق جواز إضافتهما إلى الظاهر والمضمر ، ولم يستثن منه الصورتين الممتنعتين اللتين بيناهما آنفاً (**يوهم جواز إضافتهما**) أي : جواز إضافة الاثنين والاثنتين (**إلىٰ كل مضمر**) سواء كان ضمير مفرد أو مثنىٰ أو جمع (**وليس**) الحكم المعلوم خارجاً كائناً (**كذٰلك**) أي : كما أوهمه كلامه من جواز إضافتهما مطلقاً (**فإن**) أي : لأن (**إضافتهما إلىٰ ضمير التثنية**) أي : إلى الظاهر المثنىٰ (**ممتنعة**) لما فيها من إضافة الشيء إلىٰ نفسه (**فلا يقال**) في إضافتهما إلىٰ ضمير التثنية : (« **جاء الرجلان اثناهما ، ولا** : « **المرأتان اثنتاهما أو ثنتاهما** » **لأن ضمير التثنية**) الذي كان مضافاً إليه في المثالين (**نص**) أي : صريح (**في**) رجوعه إلى (**الاثنين ، فإضافة الاثنين إليه**) أي : إلىٰ ضمير الاثنين كائنة (**من إضافة الشيء إلىٰ نفسه**) فهي ممتنعة مطلقاً ؛ سواء كانت في الضمير أو في الظاهر (**نبه عليه**) أي : نبه المصنف علىٰ هٰذا الإيهام (**في**) كتابه المسمىٰ : (« **شرح اللمحة** ») بتقديم اللام المضمومة على الميم الساكنة .

قوله : (**فإن إضافتهما إلىٰ ضمير التثنية ممتنعة**) قضية ذٰلك : صحة إضافتهما إلىٰ ضمير المفرد وإلىٰ ضمير الجمع ، فيقال مثلاً : (اثناه ، واثناهم) وهو ظاهر إن

تنبيهٌ

لَمْ يذكرْ فيما أُلحِقَ بالمُثنَّىٰ في الإعرابِ ما سُمِّيَ بِهِ منهُ ؛ ك (زيدانِ) علماً ، فكانَ الأَولىٰ ذكرُهُ ؛ كما ذكرَ فيما أُلحِقَ بالجمعِ الآتي ما سُمِّيَ بِهِ منهُ ؛ . . . .

كان المراد بالمضاف إليه غير المضاف ، وحينئذٍ فتقول : وكذا القول في الإضافة إلىٰ ضمير التثنية ، فلا معنىٰ لاستثنائه .

والذي تحرر عندي في تحرير المسألة ، ولم أره منقولاً عن أحد : أنه إن أريد بالمضاف غير المضاف إليه . . صحت الإضافة مطلقاً ، لا فرق بين المثنىٰ وغيره من ضميره وغيره ، وإن أريد بالمضاف والمضاف إليه شيء واحد . . امتنعت الإضافة مطلقاً : أما المثنىٰ . . فلما فيه من إضافة الشيء إلىٰ نفسه ، وأما إلىٰ غيره . . فلعدم التطابق ، واتحاد المضاف مع المضاف إليه ؛ كما هو الفرض . انتهىٰ شيخنا الغنيمي . انتهىٰ « عليمي » .

(تنبيه)

التنبيه لغةً : الإيقاظ من النوم أو الغفلة ، **واصطلاحاً** : هو كلام مفصل لاحق ، معلوم من كلام مجمل سابق .

(**لم يذكر**) المصنف (**فيما ألحق بالمثنىٰ في الإعراب ما**) أي : لفظاً من المثنىٰ (**سمي به**) أي : بذٰلك اللفظ غيره حالةَ كون ذٰلك اللفظ (**منه**) أي : من المثنىٰ .

ومثال ذٰلك : (**كزيدان**) و(هندان) حالة كونه (**علماً**) لرجل أو امرأة .

قوله : (**ك « زيدان » علماً**) لم يقل : (كزيدين) بالجر ؛ إتياناً بالشيء علىٰ أول أحواله وأقواها ، وهو الرفع .

(**فكان الأولىٰ ذكره**) هنا (**كما ذكر فيما ألحق بالجمع الآتي**) بقوله : (والرابع) مما ألحق بالجمع : (**ما سمي به منه**) أي : من الجمع ، أو مما ألحق به .

قال العليمي : (قد يقال : بل ذَكَره ؛ لأن أراد بالمثنىٰ ما سمي مثنىً ولو فيما

فيُرفَعُ بالألفِ ، ويُجَرُّ ويُنصَبُ بالياءِ ، ويجوزُ فيهِ أن يُجْرَىٰ مُجْرَىٰ (سلمانَ) فيُعرَبَ إعرابَ ما لا ينصرفُ ؛ للعلميَّةِ وزيادةِ الألفِ والنُّونِ ، وإذا دخلَ عليهِ (أل) . . جُرَّ بالكسرةِ ؛ . . . .

مضىٰ ، فلا حاجة إلىٰ ذكره فيما ألحِق بالمثنىٰ ، كذا قيل ، ولـٰكن لا يخفىٰ أنه لا يدفع الأولوية الموجهة بالقياس على الجمع) انتهىٰ منه .

(**فيرفع**) هـٰذا النوع من المثنىٰ (**بالألف ، ويجر وينصب بالياء**) وهـٰذا واضح إذا سمي بصورته حال الرفع ، فهل كذٰلك إذا سمي بصورته حال النصب أو الجر حتىٰ يجوز حينئذٍ أن يرفع بالألف ؟

قلت : كلامهم يشمل ذٰلك ، **ويؤيده** : أنهم إذا جوَّزوا مع التسمية بصورة المرفوع أن ينصب ويجر . . فكذا إذا سمي بغير المرفوع يجوز أن يرفع بالألف .

وهل يجوز أيضاً مع التسمية بصورة المنصوب أن يعرب إعراب ما لا ينصرف بالحركات ؛ بأن يُحوَّلَ إلىٰ صورة المرفوع ، ويعرب بالحركات على النون ؟

فيه نظر ، والجواز بعيد . انتهىٰ منه .

ولـٰكن قيده في « التسهيل » بألا يجاوز سبعة أحرف ، فإن جاوز ؛ ك (أَشِهيْبَابَان) . . لم يجز إعرابه بالحركات .

ويجر وينصب بالياء (**ويجوز فيه**) أي : في هـٰذا النوع الذي سمي به (**أن يجرىٰ مُجرىٰ** « **سلمان** ») كما يجوز أن يجرىٰ (زيدون) إذا كان علماً مجرىٰ (هارون) انتهىٰ « كردي » .

(**فيعرب إعراب ما لا ينصرف**) رفعه بالضمة ، وجره ونصبه بالفتحة بمنع الصرف (**للعلمية وزيادة الألف والنون ؛ وإذا دخل عليه**) أي : علىٰ هـٰذا النوع الذي سمي به (**أل . . جر بالكسرة**) رجوعاً إلى الأصل الذي هو الجر بالكسرة ؛ نظراً إلىٰ دخول (أل) عليه ، كذا في « التصريح » .

كقولِهِ :

أَلَا يَـا دِيَـارَ ٱلْـحَـيِّ بِـٱلـسَّـبُـعَـانِ ....

(و) المُلحَقُ بجمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ في إعرابِهِ أربعةُ أنواعٍ :

أحدُها : أسماءُ جموعٍ ؛ وهيَ : ما لا واحدَ لها مِنْ لفظِها ؛ فمنها :

(أولو) بمعنىٰ (أصحابُ) ، اسمُ جمعٍ لا واحدَ له مِنْ لفظِهِ ، بل مِنْ معناهُ ؛ وهوَ (ذو) نحوُ : ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ ، ....

وهل يؤخذ منه : أنه إذا سمي به مقروناً بـ (أل) يمنع من الصرف ؛ لأن (أل) جزء كلمة منه ؟ محل نظر .

مثال دخول (أل) عليه بعد التسمية : (**كقوله**) أي : كقول تميم بن أبي مقبل ؛ صدر بيت عجزه محذوف منه : (من الطويل)

(**ألا يـا ديـار الـحـي بـالـسـبـعـان**) أبـكـى عـلـيـهـا بـالـبـلـى الـمـلـوان

والشاهد في : (السبعان) فإنه في الأصل تثنية (سبع) ، فأجراه مجرىٰ (سلمان) إذ لو أجراه مجرى التثنية . . لقال : (بالسبعين) وهو اسم موضع . انتهىٰ « **عليمي** » .

(**والملحق بجمع المذكر السالم في إعرابه**) الذي هو رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء (**أربعة أنواع : أحدها : أسماء جموع ؛ وهي : ما لا واحد لها من لفظها**) أي : غالباً ، فلا يرد أن (العالمين) اسم جمع لـ (عالم) .

(**فمنها**) أي : من أسماء الجموع : (« **أولو** » **بمعنىٰ** « **أصحاب** » **اسم جمع لا واحد له من لفظه**) لأنه لم يأت منه (أُولُ) في المفرد (**بل**) له واحد (**من معناه ؛ وهو : ذو**) فإنه جمع حقيقةً مفرده : (ذو) بمعنىٰ صاحب ؛ مثاله (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾)(١) قوله : (**ولا**

---

(١) سورة النور : (٢٢) .

ونحوُ : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُوْلِي ٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ .

(وعشرونَ) اسمُ جمعٍ ، وليسَ مفردُهُ عشرةٌ ، وإلَّا ....

يأتل) إما من الألية ؛ وهي : اليمين ، يقال : آلىٰ يؤلي أليةً : إذا حلف .

أو من قولهم : (ما ألوت جهداً) أي : ما قصرت ، وعلىٰ كلا التقديرين : أن (أَنْ) في قوله : (أَن يؤتوا) مفتوحة الهمزة ؛ لتقدير (علىٰ) على الأول ، وتقدير (في) في الثاني . انتهىٰ « ألوسي » .

فمثال الرفع (أولو) فاعل مرفوع بالواو ، والنصب في (أولي) مفعول به منصوب بالياء ، (و) مثال جره : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُوْلِي ٱلْأَبْصَٰرِ ﴾)[1] ، أولي : مجرور باللام ، وعلامة جره الياء المحذوفة .

(و) منها ؛ أي : ومن أسماء الجموع : (**عشرون**) فهو (**اسم جمع**) لا واحد له لا من لفظه ، ولا من معناه ، وجعل مفرده (عشرة) مستلزم لصحة إطلاق (عشرين) علىٰ (ثلاثين) لأن أقل الجمع في اصطلاحهم : ثلاث مفردات ، وهو بديهي البطلان ، علىٰ أن الأعداد ملتئمة من الآحاد ، حاصلة من تكرارها ، لا من تكرار مراتب الأعداد ؛ كما بين في موضعه .

وأيضاً : يجب أن يقال : (عشَرون) بفتح الشين ؛ لأن مفرده : (عشَرة) ومقتضى السلامة : الموافقة .

وما نقل عن الحجازيين من تسكين شين (عشرة) ، وعن التميميين من كسرها وفتحها . . فخاص بالتركيب ؛ نحو : (اثني عشر) ، **فليحفظ** . انتهىٰ « ألوسي » .

وأما في غير التركيب . . فمفتوح الشين والعين ؛ كما ذكره الشارح ، فالقياس في جمعه كذٰلك . انتهىٰ « ياسين » .

(**وليس**) لفظ (عشرون) جمعاً (مفرده : **عشرة** ، **وإلا**) أي : وإن كان كذٰلك

---

(١) سورة آل عمران : (١٣) .

جازَ إطلاقُهُ علىٰ ثلاثينَ ؛ لوجوبِ إطلاقِ الجمعِ علىٰ ثلاثةِ مقاديرِ الواحدِ ، ووجبَ أن يقالَ : (عَشَرونَ) بفتحِ العينِ والشِّينِ ، (وأخواتُهُ) وهيَ مِنْ : (ثلاثينَ) إلىٰ (تسعينَ) بإدخالِ الغايةِ .

(وعالَمونَ) بفتحِ اللَّام ، اسمُ جمعٍ لـ (عَالَمٍ) لا جمعَ لهُ ؛ لاختصاصِهِ بمَنْ يعقلُ ، والعالَمُ عامٌّ فيهِ ....

أي : جمعاً مفرده : (عشرة) . . لـ (**جاز إطلاقه**) أي : إطلاق (عشرون) (**علىٰ ثلاثين ؛ لوجوب إطلاق الجمع علىٰ ثلاثة مقادير الواحد** ، **ووجب أن يقال** : « **عَشَرون** » **بفتح العين والشين**) لئلا يتغير عن بناء مفرده (**وأخواته**) أي : أخوات عشرون ونظائره من أسماء العقود (**وهي**) أي : أخواته (**من ثلاثين إلىٰ تسعين بإدخال الغاية**) وهو (تسعون) في المُغيَّا ؛ وهو جميع ما قبل تسعين ، وكلها ؛ أي : كل من (عشرين) وأخواته واقع في التنزيل ؛ كما قال تعالىٰ : ﴿ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ ﴾[1] ، ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾[2] ، ﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ ﴾[3] ، ﴿ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾[4] ، ﴿ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾[5] ، ﴿ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا ﴾[6] ، ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾[7] ، ﴿ إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾[8] ، قاله الأزهري في « التصريح » .

(« **وعالمون** » **بفتح اللام اسم جمع لـ** « **عالَم** » **لا جمع له ؛ لاختصاصه**) أي : لاختصاص العالمين (**بمَن يعقل** ، و« **العالم** » **عام فيه**) أي : فيمن يعقل

---

(١) سورة الأنفال : (٦٥) .

(٢) سورة الأعراف : (١٤٢) .

(٣) سورة الأعراف : (١٤٢) .

(٤) سورة العنكبوت : (١٤) .

(٥) سورة المجادلة : (٤) .

(٦) سورة الحاقة : (٣٢) .

(٧) سورة النور : (٤) .

(٨) سورة صٓ : (٢٣) .

وفي غيرِهِ ، والجمعُ لا يكونُ أخصَّ مِنْ مفردِهِ ، ولذٰلكَ أبىٰ سيبويهِ أن يجعلَ (الأَعرابَ) جمعَ (عربٍ) لأنَّ (العربَ) يعمُّ الحاضرينَ والبادينَ ، و(الأَعرابَ) خاصٌّ بالبادينَ ، هٰذا قولُ ابنِ مالكٍ ومَنْ تبعَهُ ، وعلىٰ ما قالَهُ غيرُهُ . . يكونُ جمعَ تصحيحٍ لَمْ يستوفِ الشُّروطَ ؛ . . . .

(**وفي غيره**) أي : وفي غير من يعقل ؛ من الوحوش والطيور والسباع والجمادات والنباتات (**والجمع**) الذي هو العالمون ؛ أي : شأنه (**لا يكون أخص**) أي : أقل ما صدق (من مفرده) بل يكون أعم منه ، أو مساوياً له (**ولذٰلك**) أي : ولأجل امتناع كون الجمع أخص من مفرده (أبىٰ) وامتنع (**سيبويه أن يجعل الأَعرابَ**) بمعنىٰ : سكان البوادي (**جمع عرب**) وهم : ضد العجم (**لأن « العرب » يعم الحاضرين والبادين ، و« الأعراب » خاص بالبادين**) .

والحاضرون : سكان الحاضرة ؛ وهي : المدن ، والقرىٰ ، **والريف** ؛ وهي : أرض فيها زرع وخصب ، **والبادون** : سكان البادية ؛ وهي خلاف الحاضرة .

قوله : (**والأعراب خاص بالبادين**) إن كان المراد بهم : البادين من العرب . . فالأمر ظاهر .

وإن كان المراد : أن الأعراب خاص بالبادين ؛ سواء كانوا من العرب أو العجم ، كما قيل به . . فيكون بين (الأعراب) و(العرب) عموم وخصوص من وجه . انتهىٰ « ياسين » .

و(**هٰذا**) أي : كون (العالمين) اسم جمع لعالم (**قول ابن مالك ومن تبعه**) كابن هشام في « التوضيح » .

(**وعلىٰ ما قاله غيره**) أي : غير ابن مالك ؛ كأبي الحسن الزجاج والجوهري وأبي عبيدة : (**يكون**) عالمون (**جمع تصحيح لم يستوفِ الشروط**) أي : شروط جمع التصحيح .

لأنَّ (عالَمَ) اسمُ جنسٍ ، وليسَ بعلمٍ ولا صفةٍ .

(و) الثَّاني : جموعُ تصحيحٍ لَمْ تستوفِ الشُّروطَ ؛ منها : (أهلونَ) جمعُ (أهلٍ) ،

قوله : (**لأن**) الـ (**عالم**) الذي هو مفرده (**اسم جنس ، وليس بعَلَم**) لمذكر (**ولا صفة**) علة لقوله : (لم يستوفِ الشروط) .

قوله : (**يكون جمع تصحيح**) وذٰلك بأحد الطريقين المتقدمين : إما منع اختصاص الجمع بالعقلاء ، وسوغه ـ أي : وسوغ حينئذ جمعه جمع تصحيح ـ تغليب العقلاء علىٰ غيرهم ، أو ادعاء أن المراد بالمفرد : العقلاء فقط ، **فتدبر** . انتهىٰ « عليمي » .

وعبارة الكردي : قوله : (**لأن العالم**) علة لقوله : (لم يستوف الشروط) أي : شروط جمع التصحيح ؛ التي هي كون مفرده علماً لمذكر عاقل أو صفةً له ، فهو من النوع الثاني من الأنواع الأربعة المذكورة بقوله : (**والثاني**) من الأنواع الأربعة : (**جموع تصحيح لم تستوفِ الشروط**) التي منها : كونه علماً أو صفةً .

وذكر تلك الجموع المذكورة بقوله : (**منها**) أي : من تلك الجموع : (**أهلون جمع أهل**) بمعنى : العشيرة ، وليس علماً ولا صفةً .

و(أهل) في قولهم : (الحمد لله أهل الحمد) وصف بمعنىٰ : مستحق الثناء ، ولا كلام هنا فيه علىٰ أنه ليس علماً ولا صفةً ، وقد اشترط ذٰلك ؛ كما تقدم .

واعلم : أن المصنف ذكر (أهلون) في المتن بعدما ذكر (عالمون) بين (عشرين وأخواته) وبين (أهلون) ، وفي الشرح لم يتعرض له بالكلية ، فكأنه غفل عنه وانتقل من (عشرين وأخواته) إلىٰ (أهلون) ، ولٰكن ذكره شارحنا ـ أعني : الفاكهي ـ بين (عشرين وأخواته) وبين (أهلون) كما تراه ؛ تتميماً للفائدة ، مع ما فيه من الخلاف ، وذكر (أهلون) في التنزيل في ثلاثة مواضع :

الأول : ﴿ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا ﴾ [1] .

---

(١) سورة الفتح : (١١) .

(ووابلونَ) جمعُ (وابلٍ) وهوَ : المطرُ الغزيرُ ؛ لأنَّهُما ليسا علمَينِ ولا صفتَينِ .

(و) الثَّالثُ : جموعُ تكسيرٍ ؛ وهيَ : ما لَمْ يسلمْ فيها بناءُ واحدِها ؛ منها : (أَرَضونَ) بفتحِ الرَّاءِ جمعُ (أَرْضٍ) بسكونِها ، ....

والثاني : ﴿ مِنۡ أَوۡسَطِ مَا تُطۡعِمُونَ أَهۡلِيكُمۡ ﴾(١) .

والثالث : ﴿ إِلَىٰٓ أَهۡلِيهِمۡ أَبَدٗا ﴾(٢) .

الأول منها فاعل ، والثاني مفعول ، والثالث مجرور . انتهىٰ « ألوسي » .

(و) منها : (**وابلون : جمع وابل ؛ وهو المطر الغزير**) أي : الكثير ؛ وزناً ومعنىً ، وهو اسم جنس لغير عاقل ، ليس علماً ولا صفةً ، وقد تقدم : أن شرط هٰذا الجمع أن يكون علماً أو صفةً لمن يعقل ؛ كما ذكرهما الشارح بقوله : (**لأنهما**) أي : فإن أهلاً ووابلاً (**ليسا علمين ولا صفتين**) لعاقل ، ولم يقع (وابل) في التنزيل .

(**والثالث**) من الأنواع الأربعة : (**جموع تكسير ؛ وهي**) أي : جموع التكسير (**ما**) أي : كلمات (**لم يسلم فيها**) أي : في تلك الكلمات (**بناء واحدها**) وصيغته من التغير بواحد من التغيرات المذكورة في باب جمع التكسير ، (**منها**) أي : من تلك الجموع المكسرة (**أرضون ؛ بفتح الراء**) قال الصبان : (يجوز إسكانها لضرورة الشعر) انتهى « الصبان على الأشموني » .

(**جمع أرض ؛ بسكونها**) وأراد بتحريك الراء : تحريكها بالفتح ؛ وذٰلك لأن (أرضون) ناب عن (أرضات) فهو الأصل ؛ لأن (أرضاً) مؤنث ، بدليل قوله تعالىٰ : ﴿ أَنَّ ٱلۡأَرۡضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّـٰلِحُونَ ﴾(٣) ، بدليل قولهم في تصغيرها : (أريضة) .

---

(١) سورة المائدة : (٨٩) .

(٢) سورة الفتح : (١٢) .

(٣) سورة الأنبياء : (١٠٥) .

وجُمِعَ هٰذا الجمعَ ؛ لأنَّهُ رُبَّما يُورَدُ في مقامِ الاستعظامِ ؛ كقولِهِ :

لَقَدْ ضَجَّتِ ٱلْأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي سَدُوسٍ خَطِيبٌ فَوْقَ أَعْوَادِ مِنْبَرِ

وقول العامة في جمعها : (أراضي) لحن ؛ لأن (فَعْلاً) لا يجمع علىٰ (أفاعل) ، قاله الحريري في « الدرة » .

وهي علىٰ كلا التقديرين جمع لما لا يعقل . انتهىٰ « ألوسي » .

وقال العليمي : (قوله : « منها : أرضون » **اعلم** : أن « أرضون » مما شذ من باب « سنين » لأن مفرده : « أرض » وهي لفظ ثلاثي لم يحذف منه شيء ، فكان ينبغي تأخير « أرضين » عن « سنين » ، وذكره مع بنين ؛ لينبه علىٰ شذوذهما ، وقوله : « بفتح الراء » إنما فتحت ؛ لأنه ناب عن « أرضات » .

قال المصنف : ويجوز إسكانها في الشعر ، وعبارة الدماميني : وحكىٰ إسكانها ؛ وإنما كان الأصل « أرضات » لأن الأرض مؤنثة ؛ كما في الآية السابقة آنفاً ؛ ولقولهم في تصغيرها : أريضة) انتهىٰ منه .

(و) إنما (**جمع**) الأرض (**هٰذا الجمع**) أي : علىٰ لفظ أرضون (**لأنه**) أي : لأن الأرض (**ربما يورد**) ويذكر (**في مقام الاستعظام**) أي : في مقام التعظيم (**كقوله**) : (من الطويل)

(لقد ضجت الأَرْضون إذ قام من بني سدوس خطيب فوق أعواد منبر)

قائل هٰذا البيت : كعب بن معدان ، وفيه رواية : (من بني هداد) بدلاً من (سواد) .

محل الشاهد : (الأَرْضون) والأصل بفتح الراء ، لٰكنها سكنت ؛ لضرورة الشعر ، أو لغة ، وهو ملحق بجمع المذكر السالم ، واعتبروه ملحقاً ؛ لأن مفرده ليس مذكراً عاقلاً ، بل مؤنثاً جماداً . انتهىٰ

(وسِنونَ) بكسرِ السِّينِ ، جمعُ (سَنةٍ) بفتحِها ، ولامُها واوٌ أو هاءٌ ؛ لقولِهِم في الجمعِ : (سَنواتٌ) أو (سنهاتٌ) ، ولمجيءِ الفعلِ علىٰ (سانيتُ) ، و(سانهتُ) ، وأصلُ (سانيتُ) : (سانوتُ) فقلبَتِ الواوُ ياءً ؛ لتجاوزِها متطرفةً ثلاثةَ أحرفٍ ، . . . . .

قوله : (**في مقام الاستعظام**) أي : والجمع الأشرف ـ وهو الجمع بالواو والنون ـ أولىٰ وأنسب بمقامه ، واستعمل في غيره ؛ طرداً للباب .

(و« **سِنون** » **بكسر السين جمع** « **سَنة** » **بفتحها**) والسَّنة : العام ، وجمعت هٰذا الجمع ؛ جبراً لحذف لامها ، ولم تكسر تكسيراً يعرب فيه بالحركات ؛ لئلا يرد عليه نحو : (قُلَةٍ) بالضم و(قِلُون) بالكسر ، (**ولامها واو أو هاء**) و(أو) فيه للشك العارض من الجمع ، ومن مجيء الفعل علىٰ ما ذكر (**لقولهم في الجمع** : **سنوات**) بالواو (**أو سنهات**) بالهاء ؛ لأن الجمع يرد الأشياء إلىٰ أصولها .

واعترض علىٰ هٰذا التعليل : بأن فيه دوراً ؛ لأن الجمع فرع الإفراد ، وقد توقف العلم بأصالة ذٰلك الحرف في المفرد علىٰ أصالته في الجمع .

وأجيب عنه : بمنع الدور فيه ؛ لأن توقفَ الفرعية علىٰ ما ذكر توقُّفُ وجود ، لا توقُّف علم ، وتوقُّفُ أصالة الحرف علىٰ ما ذكر توقُّفُ علم ، لا توقف وجود ، فلم تتحد جهة التوقف .

قوله : (**ولمجيء الفعل علىٰ سانَيْتُ**) بالياء (و) علىٰ (**سانهت**) بالهاء ؛ أي : والفعل المسند إلىٰ ضمير متكلم أو مخاطب يرد الأشياء إلىٰ أصولها ، وإنما حذفوا الواو والهاء ، وعوَّضوا عنه التاء في محل المعوض عنه على القياس ؛ كراهية تعاقب حركات الإعراب على الواو لاعتلالها ، وعلى الهاء لخفائها إذ قلنا : (**وأصل سانيت** : **سانوت** ، **فقلبت الواو ياءً ؛ لتجاوزها متطرفة ثلاثة أحرف**) وقد يقال : لا دلالة في الجمع ، ومجيء الفعل علىٰ ما ذكر ؛ علىٰ تعيين أحدهما ، كما هو المشهور ؛ لجواز أن يكون له أصلان باعتبارهما اختلافُ الجمع ، ومجيء الفعل علىٰ ما ذكر . انتهىٰ « عليمي » .

(وبابُهُ) وهوَ : كلُّ ما كانَ جمعاً ؛ لثلاثيٍّ حُذِفَتْ لامُهُ ، وعُوِّضَ عنها هاءُ التَّأنيثِ ، ولَمْ يُكسَّرْ ؛ . . . .

وعبارة « مغيث الندا » علىٰ هـٰذا المتن : قوله : (وسِنون ـ بكسر السين ـ جمع سَنة بفتحها ـ اسم للعام ، ولامها واو أو هاء لقولهم : سنوات وسنهات) .

وفي هامش « مغيث النداء » : (قوله : سنوات أو سنهات) (أو) فيه للتخيير ، لا للشك ؛ لثبوت أصالة كل منهما بدليل . انظر « حاشية الصبان على الأشموني » ، قال تعالىٰ : ﴿ كَمْ لَبِثْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾ (١) انظر « التصريح على التوضيح » ، فجر بإضافة عدد إليه ، وعلامة جره الياء ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم .

(**وبابه**) أي : باب (سنون) ونظائره من الأسماء الجارية علىٰ سننه في حذف لامه وتعويض هاء التأنيث عنها .

(و) ضابطه : (**هو**) أي : باب سنون (**كل ما كان جمعاً لثلاثي حذفت لامه ، وعوض عنها هاء التأنيث ، ولم يُكسَّر**) أي : لم يجمع جمع تكسير تكسراً يعرب معه بالحركات ، وإلا فـ (سنون) جمع تكسير .

وإنما اشترط انتفاء التكسير ؛ لأنه إذا كسر . . ردت لامه المحذوفة ، والحامل علىٰ جمعه بالواو والياء والنون : جبر حذف لامه .

وقد علم : أنه يشترط في إلحاقه بجمع المذكر السالم في إعرابه ستة شروط : كونه ثلاثياً ، والحذف منه ، وكون المحذوف لام الكلمة ، والتعويض عنه ، وكون العوض هاء التأنيث ، وعدم التكسير . انتهىٰ من « الصبان على الأشموني » .

قال العليمي : (وحاصل ما ذكره من هـٰذا النوع الذي هو محذوف اللام ثلاثة أنواع :

الأول : مفتوح الفاء ؛ كـ « سَنة » فتكسر سينه في الجمع ، وقد تضم ، حكى ابن مالك « سُنون » بالضم .

---

(١) سورة المؤمنون : (١١٢) .

ك (عِزَةٍ وعِزِينَ ، وعِضَةٍ وعِضِينَ) ، . . . .

والثاني : مكسور الفاء ؛ ك « عِضة » ، وقد تسلم في جمعه غالباً ، وقد تضم ، نقله الصاغاني في « عزين » .

والثالث : مضمومها ؛ ك « ثُبة » فيجوز في الجمع ضمها وكسرها .

قوله : « ولم يكسر » أي : تكسيراً يعرب فيه بالحركات ، فلا ينافي قوله أولاً : والثالث : جموع تكسير) انتهىٰ « عليمي » .

ومثال ذٰلك الملحق بالجمع الذي كان من باب سنين (ك « **عِزَة ، وعزين** ») وهي بكسر العين المهملة وفتح الزاي : الفرقة من الناس ، أصلها : (عزي) فلامها ياء ، فالهاء عوض من الياء التي هي لامها ، وتجمع علىٰ (عُزىٰ وعزين) ، وقد عرفت أن (العزين) الفِرَقُ من الناسِ المختلفةِ ؛ لأن كل فرقة تعزىٰ إلىٰ غير من تعزى الأخرىٰ إليه ، قال تعالىٰ : ﴿ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴾ [١] ، وهو منصوب صفةً لـ (مهطعين) وعلامة نصبه الياء ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم .

(**وعِضة وعِضين**) أصله : (عِضَه) بالهاء ، من العِضَهِ ؛ وهو : الكذب والبهتان ، وفي الحديث : « لا يعضه بعضكم بعضاً » ، فلامها هاء .

وقيل : أصلها : (عِضَوٌ) من قولهم : (عضيته تعضيةً) : إذا فرقّته ، فلامها واو .

ويدل على الأول : تصغيرها علىٰ (عُضَيَّةٍ) ، وعلى الثاني : جمعُها علىٰ (عَضَوات) لأن كلا من التصغير والجمع يرد الأشياء إلىٰ أصولها .

مثالُه : قوله تعالىٰ : ﴿ ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴾ [٢] ، فهو مفعول ثان لـ (جعلوا) وعلامة نصبه الياء ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، وقال الألوسي : قوله : (**عِضة**) بكسر العين المهملة وفتح الضاد المعجمة ، أصلها : (عِضَه) بالهاء ؛ بدليل تصغيره

(١) سورة المعارج : (٣٧) .

(٢) سورة الحجر : (٩١) .

بخلافِ نحوِ : (تمرةٍ) لعدمِ الحذفِ ، ونحوِ : (عِدَةٍ وزِنَةٍ) لأنَّ المحذوفَ الفاءُ ، . . . .

علىٰ (عُضَيْهَةٍ) ، **وقيل** : أصلها : (عِضَوٌ) بدليل جمعه علىٰ (عِضَوات) .

والعِضَةُ : إما الكذب والبهتان ؛ وهو أشدُّ الكذب ، **ومنه** : حديث عبادة بن الصامت رضي الله تعالىٰ عنه : « ولا يَعْضَهْ بعضُكم بعضاً » ، أو من (عضوته) : إذا فرقته .

ومنه : قول رؤبة بن العجاج : (من الرجز)

. . . . وليس دين الله بالمعضَّىٰ

أورده الخليل في « العين » .

وذٰلك المذكور من المثالين ملتبس (**بخلاف نحو : تمرة ؛ لعدم الحذف**) أي : وبخلاف الرباعي (و) بخلاف (**نحو : عدة وزنة**) أي : من كل ما كانت الهاء فيه عوضاً عن الفاء ، أصلهما : (وِعْدٌ) و(وِزْنٌ) بكسر أولهما وسكون ثانيهما ، فاستثقلت الكسرة على الفاء ، فنقلت إلىٰ ما بعدها ، ثم حذفت الواو وعوض عنها الهاء .

وشذَّ (لِدون) جمع (لِدَة) ، وأصلها : (وِلْدَة) وهي : المساوي في السن .

ومحل ما ذكر إذا لم يكونا علمين لمذكر ، فإن كانا علمين له . . جمعا هٰذا الجمع فيقال : (عدون ، وزنون) ، وهٰذا بخلاف (شفة ، وشاة) إذا جعلا علمين . . فلا يجمعان هٰذا الجمع ؛ لما شرطه بعضهم من كون الكلمة لا تكسُّرَ لها قبل العَلمية ؛ كما صرح به الدماميني ، وكان ينبغي للشارح أن يذكر محذوف العين في المحترز عنه . انتهىٰ « عليمي » .

أي : وبخلاف نحو : عدة وزنة (**لأن المحذوف**) فيهما هو (**الفاء**) لا اللام ، قول المُحشِّي : (بخلاف نحو : شاة وشفة) لأنهما وإن كانا محذوفي اللام معوضاً عنها هاء التأنيث قد كسرت الأولىٰ منهما علىٰ (شياه) بالهاء ؛ إذ أصل شاه : (شَوْهَةٌ) بسكون الواو ، فلما التقت الواو والهاء . . لزم انفتاحها ، فانقلبت ألفاً فصارت (شاهه)

ونحوِ : (يدٍ ودمٍ) لعدمِ التَّعويضِ ، وشذَّ : (أَبونَ وأَخونَ) ، ونحوِ : (اسمٍ وبنتٍ) لأنَّ العوضَ غيرُ الهاءِ ، . . . .

فحذفت لامها ؛ وهي الهاء ، وعوض عنها هاء التأنيث ، وأصل شياه : (شِواه) قلبت الواو ياءً ؛ لانكسار ما قبلها .

والثانية : كُسِّرت علىٰ (شفاه) بالهاء ؛ إذ أصل شفة : (شفهة) حذفت لامها وهي الهاء أيضاً ، وعوض عنها هاء التأنيث .

فائدة

الفرق بين تاء التأنيث وهائه : أن الأولىٰ لا تبدل هاءً في الوقف وتكتب مجرورة ، والثانية يوقف عليها بالهاء ، وتكتب مربوطة . انتهىٰ « مغيث الندا » .

❀ ❀ ❀

(و) بخلاف (**نحو** : « **يد ودم** » **لعدم التعويض**) مما حذفت لامه ولم يعوض عنها شيء ، وأصلهما : (يدْي ودمْي) بسكون الدال والميم ، وذهب الكوفيون إلىٰ فتح الدال ، والمبرد إلىٰ فتح الميم .

(**وشذ** « **أبون وأخون** ») أي : خرجا عن قياسِ استعمال الصَّرفيين ؛ لعدم التعويض ، ولو قال : (فشَذَّ) بالفاء . . لكان أولىٰ ، وكـ (أبين) ما جُمع بالواو والنون من الأسماء الستة علىٰ ما مر ؛ كـ : (هَنُون) ، وذكر الدماميني : (أنَّ القياس فيها : (أبَوَون وأَخَوَون وهَنَوَون) برد لاماتها ؛ أي : كما في تثنيتهما ، لكن التصريف اقتضىٰ حذف الواو ، كذا قالوا) انتهىٰ كردي .

(و) بخلاف (**نحو** : **اسم وبنت**) كأختٍ (**لأن العوض**) فيها (**غير الهاء**) وهو : همزة الوصل في (اسمٍ) ، وتاء التأنيث في (بنت ، وأخت) .

وقيل : إن التاء في (بنت ، وأخت) ليست للتأنيث ؛ لأن ما قبلها ساكن ، والصيغة كلها للتأنيث .

ونحوِ : (شاةٍ وشفةٍ) لتكسيرِهِما علىٰ (شياهٍ وشفاهٍ) .

(وبنونَ) جمعُ : (ابنٍ) ، وقياسُ جمعِهِ جمعَ السَّلامةِ : (ابنونَ) كما يقالُ في التَّثنيةِ : (ابنانِ) ولـٰكنْ خالفَ تصحيحُهُ تثنيتَهُ ؛ لعلَّةٍ تصريفيَّةٍ أدَّتْ إلىٰ حذفِ الهمزةِ .

وقيل : للإلحاق بـ (جذعٍ) ، أو لإلحاق الثنائي بالثلاثي ، ولو سمي بـ (أخت ، وبنت) مذكر . . لم يجمعا هـٰذا الجمع ، خلافاً للفراء ، فإنه أجاز حذف التاء وجمعَهما بالواو والنون .

(و) بخلاف (**نحو** : « **شاة وشفة** » **لتكسيرهما علىٰ : شياه وشفاه**) أصل شاة : (شوهة) بسكون الواو ، فلما لقيت الواو الهاء . . لزم انفتاحها ، فانقلبت ألفاً ، فصار (شاهةً) فحذفت لامها ؛ وهي الهاء ، وعوض عنها هاء التأنيث ، وأصل (شياه) : (شواه) قلبت الواو ياءً ؛ لانكسار ما قبلها ، وأصل (شفة) : (شفهة) حذفت لامها ؛ وهي الهاء ، وعوض عنها هاء التأنيث ، والدليل علىٰ أن اللام هاءٌ : التصغير والتكسير .

وإنما لم يجمعا بالحروف ؛ لأن العرب استغنت بتكسيرهما عن تصحيحهما .

وشذ نحو : (ظبين) جمع ظبية ، مع أنهم كسروها علىٰ (ظباء) ، ولام (ظبية) المحذوفة واو ، قالوا : (ظبوته) : إذا أصبته بالظبة ؛ وهي طرف السيف . انتهىٰ « ياسين » .

(و) شذ (بنون) ، لم يذكر الشارح غرض المصنف من ذكر هـٰذه الكلمة ، وهي ليست من الأنواع الأربعة ، ولعله قصد بها الإشارة إلىٰ أنها خالفت باب (سنين) ، ولو جعلها الشارح مما خرج بقيد التأنيث وقال بعد (اسم) : (وشذ بنون) . . لأجاد في كلامه ، وهو (**جمع « ابن » ، وقياس جمعه جمع السلامة « ابنون » كما يقال في التثنية « ابنان » ، ولـٰكن خالف تصحيحه تثنيته ؛ لعلة تصريفية أدت إلىٰ حذف الهمزة**) في جمعه دون تثنيته ، قيل : خفة التثنية وثقل الجمع ، ولأجل ثقله حذفت الهمزة منه فقالوا : (بنون) تخفيفاً لثقله بحذف الهمزة .

والرَّابعُ : ما سُمِّيَ بهِ منهُ أو ممَّا أُلحِقَ بهِ ؛ فمنهُ : (عِلِّيونَ) . . . .

وقيل في علة حذف الهمزة : إن (ابن) أصله : (بنو) حذفت لامه للتخفيف ، وعوض عنها همزة الوصل ، والجمع يرد الأشياء إلىٰ أصولها ، فلما رجعت الواو . . ذهبت الهمزة ، ثم حذفت الواو ، والمحذوف لعلة كالثابت ، فلم تأتِ الهمزة ، فصار (بنون) انتهىٰ من « الألوسي » باختصار .

قال الكردي : (ذهب الرضي إلىٰ أن « بنون » جمع « بنو » الذي هو أصل « ابن » ، وقوله : « لعلة تصريفية . . . » إلىٰ آخره ، **قيل** : هي خفة التثنية وثقل الجمع ، وهو ليس بشيء ؛ إذ لا دخل لذٰلك في الصرف ، **وقيل** : هي أن صورة المعوض عنه ؛ وهو الواو موجودة في الجمع ، ولا كذٰلك التثنية ، وفيه ما في قبله ، **وقيل** : إن أصل بنون : « ابنوون » أو « ابنيون » على الخلاف في أصل « أباً » واوي أو يائي ، فأرادوا التنبيه علىٰ أن فائه في الأصل مفتوحة ، فأصله كما في « القاموس » : « بنو » أو « بني » ، فنقلوا حركة النون إلى الباء ، فاستغنوا عن همزة الوصل فحذفت ، فصار « بنوون » أو « بنيون » بإسكان النون فيهما ، ثم نقلت ضمة الواو أو الياء إلى النون ؛ لثقلهما عليهما ، فحذفت الواو والياء ؛ لالتقاء الساكنين ، فصار « بنون » ، ويرشدك إلىٰ هٰذا قول الدماميني في « شرح التسهيل » : نقول في جمعه « بنون » لا « ابنون » كأنهم أرادوا أن ينبهوا علىٰ أن الفاء فيها في الأصل مفتوحة فقالوا : « بنون » انتهىٰ ، هٰذا إذا قلنا : إنه جمع « ابن » ، وأما علىٰ قول الرضي : إنه جمع « بنو » . . فأمره واضح) انتهىٰ منه .

(**والرابع**) من الأنواع الأربعة : (ما) أي : لفظ (**سمي به**) أي : جعل اسماً لمسمىً ؛ سواء كان ذٰلك اللفظ (منه) أي : من هٰذا الجمع ؛ كزيدون (أو) كان ذٰلك اللفظ (مما) أي : من الاسم الذي (**ألحق به**) أي : بهٰذا الجمع في إعرابه ، (فمنه) أي : فمما سمي بالملحق : لفظ (**عِلِّيون**) .

اسمٌ لأعلى الجنَّةِ ، وهوَ في الأصلِ : جمع (عِلِّيٍّ) بكسرِ العينِ واللَّامِ ، معَ تشديدِ اللَّامِ والياءِ ، وزنُهُ (فِعِّيلٌ) مِنَ العُلُوِّ ، . . . .

قال العليمي : (وانظر حِكْمَة تمثيلِ المصنف بالملحق به دون أن يمثل بما سمي به من هٰذا الجمع كمثالنا) .

وعلِّيون : (**اسم لأعلى الجنة**) استدل علىٰ ذٰلك في « التصريح » بقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴾ (١) .

وفيه : أن بقية الآية تدل علىٰ أن (عليين) اسم للكتاب المرقوم ، إلا أن يصار إلىٰ إضمار المحذوف ، والتقدير : محل كتاب مرقوم .

وفي « الرضي » : هو اسم لديوان الخير ؛ علىٰ ما فسره تعالىٰ في قوله : ﴿ كِتَٰبٌ مَّرْقُومٌ ۝ يَشْهَدُهُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴾ (٢) فعلىٰ هٰذا ليس فيه شذوذ ؛ لأنه يكون علماً منقولاً عن الجمع المنسوب إلىٰ (عِلِّية) وهي الغرفة ، والقياس أن يقال في المنسوب إليها : (عِلِّيٌّ) كـ (كُرسيٍّ) في المنسوب إلىٰ (كُرسيٍّ) وإن كان (علِّيون) غير علم ، بل هو اسم جمع (عِلِّية) ، وليس بمنسوب إليها بمعنى : الأماكن المرتفعة ؛ علىٰ أن معنىٰ قوله : ﴿ كِتَٰبٌ مَّرْقُومٌ ﴾ (٣) : مواضع كتاب مرقوم ، فهو شاذ ؛ لعدم العقل . انتهىٰ « ياسين » .

(وهو) عليون (**في الأصل**) أي : في أصل وضعه (**جمع عِلِّي ـ بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء ـ وزنه : فِعِّيلٌ ؛ من العلو**) لم يستوفِ الشروط ، فهو ملحق بالجمع قبل أن يجعل عَلماً .

فإن قيل : ما سند الشارح في أن المصنف أراد (عليون) المسمىٰ به ؛ إذ يحتمل

---

(١) سورة المطففين : (١٨) .

(٢) سورة المطففين : (٢٠ ـ ٢١) .

(٣) سورة المطففين : (٢٠) .

(وشبهُهُ) ممَّا سُمِّيَ بهِ ؛ كـ (زيدونَ) علماً ، فهـٰذا وما قبلَهُ مِنَ الأنواعِ (كالجمعِ) المُذكَّرِ السَّالمِ في إعرابِهِ بالحروفِ .

أنه من جموع التكسير التي لم يستوفِ الشروط ؛ لأنه مفرد ليس بعلم ولا صفة ؟

قلت : لو أراد ذٰلك . . ذكره مع (أهلين) ، ولم يفصل بينهما بـ (سنون وبابه) ، ومعلوم : أنه ليس من باب (سنين) لعدم تغيير واحده .

(**وشبهه**) أي : شبه عليين ، معطوف علىٰ (عليون) والضمير عائد إلىٰ (عليون) والتقدير : والرابع : عليون وشبهه ؛ من كل اسم جنس ألحق بهـٰذا الجمع في إعرابه مما لم يستوفِ الشروط .

(**مما سمي به ؛ كـ « زيدون » علماً**) أي : من كل جمع استوفى الشروط وسمي به ؛ كـ (زيدون) علماً ، و(مسلمون) صفةً إذا سمي به وجعل علماً لمعين . . أعرب إعراب هـٰذا الجمع ، (**فهـٰذا**) النوع الرابع (**وما قبله من الأنواع**) الثلاثة الماضية يكون (**كالجمع المذكر السالم في إعرابه بالحروف**) رفعاً بالواو ، ونصباً وجراً بالياء ، ففيه إشارة إلىٰ أن قوله : (كالجمع) خبر عن قوله : (« أولو » وما عطف عليه)

وفي « الكردي » : قوله : (هـٰذا وما قبله من الأنـواع . . .) إلىٰ آخره ، وعد في « التسهيل » من ذٰلك قوله تعالىٰ : ﴿ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴾[1] مراداً به الباري سبحانه ؛ لأن معنى الجمعية في أسمائه تعالىٰ يمتنع ، وما ورد منها بلفظ الجمع فهو للتعظيم ، يقتصر فيه علىٰ محل السماع ، ولا يتَعدَّىٰ عنه ، ولا يقال : (إنك رحيمون) أي : ولا يجوز : (رب اغفروا لي) قياساً علىٰ قوله : ﴿ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴾[2] و : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ ﴾[3] علىٰ وجهٍ فيها . انتهىٰ .

---

(١) سورة الحجر : (٢٣) .

(٢) سورة المؤمنون : (٩٩) .

(٣) سورة الأحزاب : (٥٦) .

ويجوزُ في هـٰذا أن يُجْرَىٰ مُجْرَىٰ (غسلينِ) في لزومِ الياءِ ، والإعرابِ بالحركاتِ الظَّاهرةِ على النُّونِ منوَّنةً إن لَمْ يكنْ أعجميّاً ؛ فإن كانَ ؛ كـ (قنسرينَ) . . امتنعَ التَّنوينُ ، وأُعرِبَ إعرابَ ما لا ينصرفُ .

(**ويجوز في هـٰذا**) النوع الرابع ؛ وهو : ما سمي بالجمع المستوفي للشروط وبما ألحق به (**أن يُجرىٰ مُجرىٰ** « **غِسلين** ») بضم الميم ؛ لأنه من الإجراء ؛ أي : يجوز في هـٰذا النوع الرابع أن يُجرىٰ في إعرابه مُجرىٰ (غِسلين وسرجين) **والغسلين** : ما يسيل من جلود أهل النار وصديدهم ، **والسرجين** : السرقين ؛ وهو : روث الأنعام والبهائم ؛ أي : يجوز أن يُجرىٰ مُجراه (**في لزوم الياء**) في الأحوال الثلاثة (**والإعراب بالحركات الظاهرة على النون منونة إن لم يكن**) ذٰلك الاسم الجاري علىٰ وزن (غِسلين) اسماً (**أعجمياً**) أي : من أوضاع العجم (**فإن كان**) ذٰلك الاسم من أوضاع العجم (كـ « قِنَّسرين ») اسم بلدة في الشام . . (**امتنع التنوين**) للعلمية والعجمة (**وأعرب إعراب ما لا ينصرف**) من رفعه بالضمة ونصبه وجره بالفتحة .

قوله : (**أن يُجرىٰ مُجرىٰ** « **غسلين** ») في لزوم الياء والإعراب علىٰ النون مصروفاً ؛ كـ : (غسلين) ، أو غير مصروف ؛ كـ (قنسرين) بكسر القاف وتشديد النون المفتوحة . . أعرب إعراب ما لا ينصرف ؛ إذ فيه العلمية والعجمة .

ويجوز أيضاً أن يُجرىٰ مُجرىٰ (هارون) في لزوم الواو ، والإعراب على النون غير منونة ؛ للعلمية وشبه العجمة .

وأن يُجرىٰ أيضاً مجرىٰ (عربون) بفتح العين والراء المهملتين . . في لزوم الواو والإعراب على النون منونةً .

وجوزوا أيضاً أن يلزمه الواو وفتح النون مطلقاً ، وأغرب من هـٰذا : إجراء بعض العرب (بنين) وباب (سنين) مُجرىٰ (غسلين) كقوله : (من الوافر)

وكان لنا أبو حسن علي ... أباً برّاً ونحن له بنينُ

وما تقدَّمَ ؛ مِنْ أنَّ المُثنَّىٰ والجمعَ مُعرَبانِ بالحروفِ . . هوَ المشهورُ مِنْ أربعةِ مذاهبَ فيهِما ، وكلُّها مُستشكَلَةٌ ، ومذهبُ الخليلِ وسيبويهِ : أنَّ هٰذهِ الأحرفَ محالٌّ . . . . . .

بضم النون ، ذكره ابن هشام في « أوضح المسالك » انتهىٰ من « حاشية الألوسي علىٰ قطر الندىٰ » .

قول الشارح : (**أن يُجرىٰ مُجرىٰ « غسلين » في لزوم النون والإعراب بالحركات الظاهرة على النون منونة**) وهٰكذا باب (سنين) ، ومنهم من لا ينون فيه ؛ وهم بنو تميم ، حكاه عنهم الفراء ، ومن التنوين فيه : حديث : « اللهم ؛ اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف » ، ولا تسقط الإضافة النون عند من ينون ، ولا عند من لا ينون . انتهىٰ « كردي » .

(**وما تقدم ؛ من أن المثنىٰ والجمع معربان بالحروف . . هو**) المذهب (**المشهور من أربعة مذاهب فيهما**) : **أحدها** : مذهب الخليل وسيبويه الآتي في كلام الشارح .

والثاني : هو ما ذكره من أنهما معربان بالحروف ، وهو ما اختاره ابن مالك وابن الحاجب وجماعة من المحققين .

والثالث : هو أن إعرابهما مقدر علىٰ ما قبل الحروف ؛ كالدال في (الزيدون ، والزيدان) ، وهو مذهب الأخفش وجماعة .

والرابع : هو أن إعرابهما نفس انقلاب الألف والواو فيهما ياءً في النصب والجر ، وبقاؤهما في الرفع ، وهو مذهب الجرمي وابن عصفور ، وزعم أنه ظاهر كلام سيبويه ؛ **وهو أقوى المذاهب** ، وعللوه : بأن أصل الإعراب : أن يكون بالحركة ، وقد أمكن بحسب التقدير ، فَلْيُقَلْ به . انتهىٰ « كردي » .

(**وكلها**) أي : وكل هٰذه المذاهب (**مُستشكَلة**) أي : معترضة باعتراضات مختلفة لم تَسْلَم من الاعتراض والرد (**ومذهب الخليل وسيبويه : أن هٰذه الأحرف محالٌّ**

للإعرابِ ؛ كالدَّالِ مِنْ (زيد) ، والحركاتُ مُقدَّرةٌ فيها ، واختارَهُ الأعلمُ ، وهوَ أقوى المذاهبِ ، ومعَ ذٰلكَ فقد رُدَّ بما هوَ مذكورٌ معَ جوابِهِ في المُطوَّلاتِ .

للإعراب ؛ كالدال من « **زيد** » ، **والحركات مقدرة فيها**) أي : على الأحرف من الواو والألف والياء (**واختاره**) أي : واختار هٰذا المذهب الأخير الشيخ : (**الأعلم ؛ وهو**) أي هٰذا المذهب (**أقوى المذاهب** ، **ومع ذٰلك**) أي : مع قوته (**فقد رد**) واعترض (**بما هو**) أي : بعلل (**مذكور مع جوابه**) والرد عليه (**في المطوَّلات**) .

قوله : (**وكلها مستشكلة**) **فالأول** : إعرابهما بالحروف ، **ومما استشكل به** : أن أصل الإعراب : أن يكون بالحركة ، فيمكن تقديرها من غير خروج عن الأصل .

والثاني : أن الإعراب مقدر فيما قبلها ؛ وهو الدال ، وهو رأي الأخفش ، **ومن جملة ما رد به** : أنه تقدير في غير الآخر ، والإعراب لا يكون إلا آخراً ، وبأنه لم يحتج إلىٰ تغييرهما ، كما لم يحتج إلىٰ تغيير ما بعد الإعراب المقدر قبل ياء المتكلم .

الثالث : أن الحروف دلائل الإعراب ، بمعنىٰ : أنك إذا رأيتها . . فكأنك رأيت الإعراب ، وبه فسر أبو علي الفارسي مذهبَ الأخفش ، **واستشكل** : بأنه يؤدي إلىٰ أن تكون الكلمة معربة وليس لها حرف إعرابٍ ، وذٰلك غير موجود في الأسماء .

والرابع : أن الإعراب بقاء الألف والواو رفعاً ، وانقلابهما نصباً وجراً ، وعليه المازني وطائفة من النحاة ، وهو مبني علىٰ أن الإعراب معنوي .

قال ابن عصفور : (كأن الأصل قبل دخول العامل : « زيدان ، وزيدون » ، فلما دخل العامل . . لم يحدث شيئاً ، فكأن ترْك العلامة يقوم مقام العلامة ، فلما دخل عاملُ النصب والجر . . قلب الألف والواو ياء ، فكان التغيير والانقلاب ، وعدمه هو الإعراب ، ولا إعراب ظاهر ولا مقدر) .

ورده ابن مالك : باستلزامه مخالفة النظائر ؛ إذ ليس في المعربات ما تَرْكُ العلامةِ له علامة .

وذهبَ الزَّجاجُ : إلىٰ أنَّهُما مبنيَّانِ ؛ لتضمُّنِهِما معنىٰ واوِ العطفِ ؛ . . . .

وبهٰذا التقرير نعلم : أن قول الشارح : (ومذهب الخليل وسيبويه . . .) إلىٰ آخره .

خارجٌ عن المذهب ؛ إذ ليس لنا مذهب خارج عن المذاهب الأربعة المذكورة ، خلافاً لِمَن خلَّط وخبَّط ، والله أعلم ، قاله شيخنا . انتهىٰ « ياسين » .

قوله : (**ومع ذٰلك فقد رد بما هو مذكور** . . .) إلىٰ آخره ، قال الرضي : (وفَهْم الإعراب من هٰذه الحروف يضعف هٰذا القول) ، ورده ابن مالك أيضاً : بلزوم ظهور النصب في الياء ، وبلزوم تثنية المنصوب والمجرور بالألف ؛ لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها .

وأجاب أبو حيان عن الأول : (بأنهم لما حملوا النصب علىٰ حالة الجر . . أجروا الحكم على الياء حكماً واحداً ، فكما قدروا الكسرة قدروا الفتحة ؛ تخفيفاً للحمل) .

وعن الثاني : (بأن المانع من قلبها : قصد الفرق بين المثنى المذكور وغيره وإن كان القياس ما ذكر من القلب ؛ ولذٰلك لاحظه من العرب من يجري المثنىٰ بالألف مطلقاً) انتهىٰ منه باختصار .

عبارة الكردي : قوله أيضاً : (**ومع ذٰلك فقد رد** . . .) إلىٰ آخره : **قال بعضهم في رده** : لا وجه لتقدير الفتحة على الياء ؛ لخفتها عليها ، بدليل : (رأيت القاضي) ، بل المثنىٰ أبعد عن ذٰلك ؛ لأن ما قبل الياء مفتوح فيه لا مكسور .

وأجيب عنه : بأن الضم والكسر لما كانا ثقيلين على الواو والياء . . قدروها فيهما .

نعم ؛ قدروا الفتحة على الياء وإن كانت خفيفة عليها ؛ طرداً للباب علىٰ وتيرة واحدة .

(**وذهب الزجاج : إلىٰ أنهما**) أي : إلىٰ أن المثنىٰ والجمع (**مبنيان ؛ لتضمنهما معنىٰ واو العطف**) لأن معنىٰ (جاء الزيدان) : جاء زيد وزيد .

ومعنىٰ (جاء الزيدون) : جاء زيد وزيد وزيد .

كـ (خمسةَ عشرَ) ، وليسَ الاختلافُ إعراباً عندَهُ ، بل كلُّ واحدةٍ صيغةٌ مستأنفةٌ ؛ كما قيلَ في : (هـٰذانِ واللَّذانِ) عندَ غيرِهِ ، وردَّهُ الرَّضيُّ .

(كـ) ما أن (**خمسة عشر**) بُنِي ؛ لتضمنه معنىٰ واو العطف ، **لأن** معنىٰ (جاء خمسة عشر) : جاءني خمس وعشر (**وليس الاختلاف**) أي : اختلاف صورتهما رفعاً ونصباً وجراً (**إعراباً عنده**) أي : عند الزجاج (**بل كل واحدة**) من صيغهما الثلاث رفعاً ونصباً وجراً (**صيغة مستأنفة**) أي : مستقلة لا مكررة (**كما قيل**) على القول الضعيف (**في** « **هـٰذان واللذان** » **عند غيره**) أي : عند غير الزجاج : إنهما صيغتان مكرران ، فكان معنىٰ (جاء هـٰذان) : جاء هـٰذا وهـٰذا .

ومعنىٰ (جاء اللذان) : (جاء الذي ضربني ، والذي أكل معي) فلتضمنهما معنىٰ حرف العطف بُنِيا عند ذٰلك الغير .

(**ورده**) أي : ورد هـٰذا القول ؛ بأنهما مبنيان (**الرضي**) : بأنه لم يحذف المعطوف في (خمسة عشر) ، بل حذف العاطف فبُنِي ، أما المثنىٰ والمجموع . . فقد حذف المعطوف مع حرف العطف لو سلم أنه كان مكرراً بحرف العطف ، فلم يبقَ المتضمن معنىٰ حرف العطف ، بل حذف معه . انتهىٰ منه .

ترجمة الخليل

هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي ، الأزدي البصري ، أبو عبد الرحمـٰن ، المتوفىٰ سنة خمس وسبعين ومئة (١٧٥ هـ) ، **وقيل** : سنة (١٧٠ هـ) ، نحوي لغوي ، بصري صوتي ، صاحب « العروض » ، وشيخ سيبويه .

ترجمة سيبويه

هو عمرو بن عثمان بن قنبر ، إمام البصريين ، أبو بشر ، الملقب بسيبويه ، ويقال له : أبو الحسن ، مولىٰ بني الحارث بن كعب .

. . . .

ولقب بسيبويه ، **ومعناه** : رائحة التفاح ، فقيل : كانت أمه ترقصه بذٰلك في صغره ، **وقيل** : من يلقاه يشم منه رائحة التفاح .

كان أصله من البيضاء من أرض فارس ، ونشأ بالبصرة ، وأخذ العلم من الخليل ويونس وأبي الخطاب الأخفش وعيسى بن عمر ، مات سنة مئة وثمانين (١٨٠ هـ) ، **وقيل** : مات بالبصرة سنة ثمان وثمانين ومئة (١٨٨ هـ) ، وعمره اثنتان وثلاثون سنة ، وللزمخشري فيه : (من الوافر)

أَلا صَلَّى الإلٰـهُ صـلاةَ صِـدْقٍ ... علىٰ عَمرو بن عثمان بن قُنْبر

فـإِنَّ كـتـابَـه لـم يـغـنِ عـنـه ... بَـنُـو قَـلـم ولا أبـنـاءُ مـنـبـر

ترجمة الأعلم

هو يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري ، الأندلسي المالكي ، أبو الحجاج ، المعروف بالأعلم ، توفي بإشبيلية سنة (٤٧٦ هـ) ، عالم في اللغة والنحو والشعر .

ترجمة الزجاج

هو إبراهيم بن السري بن سهل البغدادي ، أبو إسحاق الزجاج ، المتوفىٰ سنة (٣١١ هـ) ؛ إمام في اللغة والنحو والتفسير ، من مصنفاته : « الأمالي » في النحو .

ترجمة الرضي

هو الإمام المشهور ، صاحب « شرح الكافية » لابن الحاجب ؛ الذي لم يؤلف عليها بل ولا في غالب كتب النحو مثلها ، جمعاً وتحقيقاً وحسن تعليل ، وقد أكب الناس عليه وتداولوه ، لقبه : نجم الأئمة ، ولم أقف على اسمه ، ولا علىٰ شيء من

وَمِنَ العربِ مَنْ يُلزِمُ المُثنَّى الألفَ مُطلَقاً ، ويُعرِبُهُ بحركاتٍ مُقدَّرَةٍ على الألفِ ؛ كالمقصورِ ، ومنهُم مَنْ يُلزِمُهُ الألفَ دائماً ، ويُعرِبُهُ بحركاتٍ ظاهرةٍ على النُّونِ ؛ إجراءً له مُجْرَى المُفرَدِ .

ترجمته ، إلا أنه فرغ من تأليف هـٰذا الشرح سنة ثلاث وثمانين وست مئة (٦٨٣ هـ) انتهىٰ من « بغية الوعاة » باختصار .

❁ ❁ ❁

(**ومن العرب من يُلزم المثنى الألفَ مطلقاً**) أي : رفعاً ونصباً وجراً (**ويعربه بحركات مقدرة على الألف**) للتعذر (**كالمقصور**) وأما نونه في هـٰذه الحالة . . **فظاهر كلامه** : أنها مكسورة ، وقال ابن عصفور بجواز فتحها علىٰ هـٰذه اللغة للخفة ؛ وعلىٰ هـٰذه اللغة قوله : (من الرجز)

. . . .   قـد بـلـغـا فـي الـمـجـد غـايـتـاهـا

ونحو قوله تعالىٰ : ﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [1] .

(**ومنهم**) أي : ومن العرب (**من يلزمه**) أي : يلزم المثنى (**الألف دائماً**) أي : في الأحوال الثلاثة ، وعبر هنا بـ (دائماً) وفي الأول (مطلقاً) للتفنن ، (**ويعربه بحركات ظاهرة على النون ، إجراءً له مجرى المفرد**) قال الدماميني في « شرح التسهيل » : (وذٰلك قليل جداً) انتهىٰ ، ومنه قوله : (من الرجز)

أعـرف مـنـهـا الـجـيـد والـعـيـنـانـا   ومـنـخـريـن أشـبـهـا ظـبـيـانـا

وقول الآخر أيضاً : (من الرجز)

يـــا أبـــت أرقـــنـــي الـــقـــذان   فـــالـــنـــوم لا تـــألـــفـــه الـــعـــيـــنـــان

هـٰكذا أنشد البيتين غير واحد ؛ شاهداً علىٰ إلزام المثنى الألف دائماً ، وفي

---

(١) سورة طه : (٦٣) .

. . . .

إنشادهم علىٰ ذٰلك البيت الأول نظر ؛ إذ قائله لا يرى الإلزام المذكور ؛ لقوله : (ومنخرين) انتهىٰ من « الكردي » .

وهٰذه اللغةُ لغةُ بني الحارث بن كعب بن مذحج ، وعلىٰ لغتهم خُرجت الآية : ﴿ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [1] ، فتقول علىٰ هٰذه اللغة : جاء رجلان ، ورأيت رجلان ، ومررت برجلين .

❋ ❋ ❋

---

(١) سورة طه : (٦٣) .

(و) إِلَّا (أولاتِ) بمعنىٰ (ذواتِ) وهوَ : . . . .

---

١٣ ـ جمع المؤنث السالم وملحقاته

قوله : (وإلا أولاتِ) بالنصب بالكسرة معطوفٌ علىٰ قوله : (إلا الأسماء الستة) علىٰ كونه منصوباً على الاستثناء من قوله : (فيرفع كل من اسم وفعل بضمة ، وينصب بفتحة ، ويجر بكسرة ، ويجزم بسكون ، إلا الأسماء الستة ، وإلا « أولات ») وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالنصب على الاستثناء ، وعلامة نصبه الكسرة نيابةً عن الفتحة ؛ لأنه ملحق بجمع المؤنث السالم ، الذي رفعه بالضمة ، ونصبه وجره بالكسرة ، قيل : إنما قدمه علىٰ جمع المؤنث السالم مع كونه ملحقاً به فحقه التأخير عنه ؛ لنطقهم بإعرابه كذٰلك ؛ أي : بالنصب بالكسرة ، ولا يخفىٰ ما في هٰذا التعليل من ضعف ؛ لأن في جمع المذكر السالم نطق بكثير من الملحقات ومع ذٰلك أخرها ، إلا أن يقال : هٰذا أمر مناسب بعد الوقوع ، فلا ينبغي نقضه .

وقال بعضهم : إنما قدمه مع كونه ملحقاً ؛ ليتصل بالملحقات المذكورة قبله ؛ يعني ملحقات جمع المذكر وإن لم يكن من جنسها ، ويمكن أن يقال : إنما قدمه علىٰ قوله : (وما جمع بألف وتاء) لئلا يقع في الوهم أن قولَه : (وما جمع بألف . . .) إلىٰ آخره معطوفٌ علىٰ مدخول الكاف في قوله : (كالجمع) ، فيتوهم أنه من الملحق بجمع المذكر السالم ، وأن قوله : (فينصب بالكسرة) يختص بـ (أولات) .

قال شيخنا : (وأصل « أولات » : « أوليات » بضم الهمزة وفتح اللام ، قلبت الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت ؛ لالتقاء الساكنين مع الألف والتاء المزيدتين ، فصار « ألات » بوزن « فعات » فكتبت الواو ؛ فرقاً بينه وبين « أولو » الذي هو من ملحقات جمع المذكر السالم ، وهو كـ « ذو » الذي كان من الأسماء الستة ، فيلزم الإضافة إلى اسم جنس ظاهر) انتهىٰ « عليمي » .

حالة كون أولات (بمعنىٰ : ذوات) التي هي بمعنىٰ : صاحبات (وهو) أي : لفظ

اسمُ جمعٍ لا واحدَ له مِنْ لفظِهِ ، بل مِنْ معناهُ ؛ وهوَ : (ذاتُ) ونظيرُهُ (أولو) في كونِهِ اسمَ جمعٍ ، إلَّا أنَّ (أولو) مختصٌّ بالعاقلِ ، ولَمْ يذْكُرْ هنا ممَّا حُمِلَ علىٰ جمعِ المُؤنَّثِ السَّالمِ غيرَهُ ، ومثلُهُ ما سُمِّيَ بهِ منهُ ؛ كـ (أذرعاتٍ . . . .

أولات (**اسم جمع**) وهو : ما (**لا واحد له من لفظه**) وهو تفسير لقوله : اسم جمع (**بل**) لها ؛ أي : بل لـ (أولات) واحد (**من معناه**) وهو : صاحبة .

وفي عبارته تشتيت الضمائر ، **والأوضح أن يقال** : (بل له واحد من معناه) بتذكير الضمير في معناه ؛ لأنه عائد إلى اسم جمع ، كما هي عبارة « العدوي علىٰ شرح الشذور » .

(**وهو**) أي : ذٰلك المفرد الذي كان بمعنىٰ أولات (**ذات**) الذي هو مفرد (ذوات) الذي كان بمعنىٰ : أولات (**ونظيره**) أي : نظير (أولات) ، ذكر الضمير ؛ نظراً إلى اللفظ ؛ أي : نظيرُ لفظِ (ذوات) ، ومثله لفظ (« **أولو** » **في كونه**) أي : في كون كل منهما (**اسم جمع**) لا واحد له من لفظه ؛ لأن (أولو) بمعنىٰ (ذوو) الذي مفرده (ذو) بمعنىٰ : صاحب (**إلا أن** « **أولو** » **مختص بالعاقل**) لأنه من ملحقات جمع المذكر السالم ، فيشترط فيه : كونه صفة لمذكر عاقل ، وأما (أولات) . . يكون وصفاً لعاقل ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [1] ، ولغير عاقل ؛ كقولهم : غنمنا اليوم نوقاً أولاتِ عدد .

(**ولم يذكر**) المصنف (**هنا**) أي : في هٰذا المتن ؛ علىٰ ما في أغلب النسخ (**مما حمل علىٰ جمع المؤنث السالم**) في إعرابه (**غيره**) أي : غير أولات ، (**ومثله**) أي : ومثل (أولات) في لحوقه بهٰذا الجمع المؤنث (**ما سمي به**) أي : لفظ جعل علماً (**منه**) أي : من هٰذا الجمع ، ومثال ذٰلك : (**كـ** « **أذرعات** ») جمع أذرعة وإن لم يوجد في الخارج ، وهي اسم لبلدة في الشام ، وإليها نسب الأذرعي ؛ اسم لشيخ

---

(١) سورة الطلاق : (٤) .

وعرفاتٍ) بالتَّنوينِ فيهِما ، وبعضُهم يحذفُهُ ؛ مراعاةً للعلميَّةِ والتَّأنيثِ ، . . . .

من أئمة الشافعية (**وعرفات**) جمع عرفة : اسم لموضع الوقوف في الحج ، ولٰكن لها مفرد في الخارج ؛ كما في حديث : « الحج عرفة » ، و« عرفة كلها موقف » ، إلا أنه يبقى النظر بالنسبة إلىٰ (أذرعات) إلا أن يقال : إنه جمع أذرعة ، بالنظر إلىٰ حارات البلدة ، والمعنىٰ علىٰ هٰذا النسخة ؛ أي : ومثل هٰذا الجمع السالم في إعرابه كل لفظ سمي به من هٰذا الجمع المذكور فيما بعد ، أو مما ألحق به ، فالأول ؛ نحو : (مسلمات ، وهندات ، وصالحات) أسماء أشخاص .

والثاني : (أذرعات ، وعرفات) لأنهما ملحقان بالجمع المؤنث السالم ؛ إذ لا واحدَ لِواحد منهما ، إذ لم يوجد في الخارج ـ كما قال الدماميني ـ أذرعة ولا عرفةٌ ، وعلىٰ تسليم وجودهما : فليس في الوجود الخارجي أماكن مسميات بنحو (أذرعة ، وعرفة) ، ومن شرط جواز الجمع : أن يوجد ثانٍ وثالث في الخارج للمجموع ، فهما ملحقان بجمع المؤنث لا مؤنث . انتهىٰ « كردي » .

وعلىٰ هٰذه النسخة : فجملة قوله : (ومثله ما سمي به منه) جملةٌ اسمية معترضة بين قوله : (وإلا أولات) وقوله : (وما جمع بألف وتاء) والضمير فيه : للجمع انتهىٰ « ياسين » ، حالةَ كون كل من (أذرعات ، وعرفات) مقروءاً (**بالتنوين فيهما**) وهو تنوين المقابلة ، فلا يرد أن حقهما منع الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي ؛ أي : ونصبهما بالكسر ؛ استصحاباً لما كان عليه قبل التسمية من النصب بالكسر وثبوت التنوين .

(**وبعضهم**) أي : بعض النحاة (**يحذفه**) أي : يحذف منهما التنوين (**مراعاةً للعلمية والتأنيث**) أي : يحذف التنوين منهما مع نصبهما بالكسرة ؛ مراعاةً للعلمية والتأنيث ، فينصب ذٰلك بالكسرة ؛ مراعاةً للجمعية ، وبحذف التنوين ؛ مراعاةً لاجتماع العلمية والتأنيث ، ففي ذٰلك مراعاة الجمعية في نصبه بالكسرة ، ومراعاة ما لا ينصرف في حذف التنوين .

وبعضُهُم يُعرِبُ هـٰذا النَّوعَ إعرابَ ما لا ينصرفُ ؛ مراعاةً للتَّسميةِ ، وقد رُوِيَ بالأوجهِ الثَّلاثةِ قولُ امرئِ القيسِ :

تَـنَـوَّرْتُـهَـا مِـنْ أَذْرِعَـاتٍ وَأَهْـلُـهَـا ....

(وبعضهم يعرب هـٰذا النوع إعراب ما لا ينصرف) وهو جره بالفتحة مع حذف التنوين ، فجره بالفتحة مع حذف التنوين (مراعاة للتسمية) ففي هـٰذا النوع ـ يعني : ما سمي به منه ؛ كـ « أذرعات ، وعرفات » ـ ثلاثُ لغات : الأولىٰ راعت الجمعية ونصبته بالكسرة مع التنوين ، والثانية إعرابه إعراب ما لا ينصرف ، فينصب بالكسرة مع حذف التنوين ، والثالثة توسطت بين اللغتين ؛ أي : راعت الجمعية فنصبته بالكسرة مع التنوين ، وراعت العلمية فحذفت تنوينه . انتهىٰ « حمدون » ، فتدبر .

(وقد رُوي بالأوجه الثلاثة) يعني : إعرابه إعراب جمع المؤنث بالكسرة مع التنوين ؛ لأنه ليس تنوين الصرف حتىٰ يحذف ، بل تنوين المقابلة ، وإعرابه إعراب الجمع مع حذف التنوين ؛ لأنه وإن لم يكن تنوين الصرف . . إلا أنه يشبهه صورة ، وإعرابه إعراب ما لا ينصرف ؛ يعني : جره بالفتحة مع حذف التنوين . انتهىٰ « ألوسي » .

(قول امرئ القيس) الكندي : من (البحر الطويل) ، وعروضه مقبوضة ، وضربه صحيح ، من قصيدة له ؛ التي أولها :

ألا عـم صـبـاحـاً أيـهـا الـطـلـل الـبـالـي وهل يعمن من كان في العصر الخالي ؟

(تَـنَـوَّرْتُـهـا مـن أذْرِعـات وأهـلُـهـا) بـيـثـرب أدنـىٰ دارهـا نـظـر عـالـي

حيث روي بكسر التاء منونةً ، وبكسرها بلا تنوين ، وبفتحها بلا تنوين أيضاً ؛ على المذاهب الثلاثة في جمع المؤنث السالم ، المجعول علماً . انتهىٰ « فتح الجليل على ابن عقيل » .

وقال الجرجاني عليه : (يعني : نظرت بقلبي لا بعيني إلىٰ ناحية دارها ، وهي دار المحبوبة ؛ لشدة شوقي إليها ، في حالة كوني قاطناً في أذرعات ، وقاطنةً هي وأهلها

بيثرب ، ونظر الأقرب من دارها إلي نظر عظيم ، فكيف بنظر نفس دارها ؟! أي : إنه وإن كان في أذرعات ومحبوبته في يثرب بعيدة عنه . . إلا أن الشوق يخيلها إليه ، حتىٰ كأنه ينظر إلىٰ ناحية نارها من هـٰذه المسافة .

والشاهد في قوله : « من أذرعات » حيث روي بالأوجه الثلاثة إذا جعل علماً بعد أن كان جمعاً سالماً لمؤنث :

الأول : الجر بالكسرة مع التنوين ؛ سواء جعل علماً لمؤنث أو لمذكر ، ومثله : الرفع بالضمة ، والنصب بالكسرة ، فلا يحذف منه التنوين ؛ نظراً لأصله فقط ، ولم ينظر فيه لاجتماع العلمية والتأنيث أصلاً .

والثاني : الجر بالكسرة بلا تنوين ؛ نظراً للعلمية والتأنيث إن جعل علماً لمؤنث ، بخلاف ما إذا جعل علماً لمذكر . . فلا يمنع من التنوين ؛ لفقد التأنيث ، كما في « التصريح » وغيره ، وكذا يقال في الثالث ، وكذا يرفع بالضمة وينصب بالكسرة ؛ نظراً لأصله ، فيزال منه التنوين ، ففي الثاني مراعاة الحالتين .

والثالث : الجر بالفتحة نيابةً عن الكسرة ؛ للعلمية والتأنيث اللفظي والمعنوي بغير تنوين ، وكذا الرفع بالضمة والنصب بالفتحة ، فيمنع من التنوين ؛ مراعاةً للعلمية والتأنيث فقط) انتهىٰ منه .

فائدة

زادوا واواً في (أولات) فرقاً بينها وبين (اللات) جمع (التي) فإنها تكتب بلام واحدة ، نبه عليه الشنواني في « شرح الآجرومية » .

❀ ❀ ❀

(و) قوله : **(ما جمع بألف وتاء مزيدتين)** في محل النصب معطوف على

علىٰ مفردِهِ ، وعدلَ عن تعبيرِ غالبِهِم بـ (جمعِ المؤنَّثِ السَّالم) ـ وإن كانَ جرياً على الغالبِ ؛ كما قالَ الخَبِيصِيُّ ـ . . . .

المستثنى المذكور في قوله : (إلا الأسماء الخمسة) أي : ويرفع كل من اسم وفعل بضمة ، وينصب بفتحة ، ويجر بكسرة ، ويجزم بسكون ، إلا الأسماء الستة وإلا ما جمع بألف وتاء مزيدتين (**علىٰ مفرده**) فـ (ما) واقعة على الجمع ، والمعنىٰ : وإلا الجمع الذي جمع ؛ أي : تحققت جمعيته بألف وتاء مزيدتين علىٰ مفرده ، وليست (ما) واقعةً على المفرد ؛ إذ المفرد لا يجمع بهما ، **تأمل** . انتهىٰ « س ج » .

قوله : (**مزيدتين علىٰ مفرده**) بألا يكونا في المفرد أصلاً ؛ كـ (هند) ، أو يكونا فيه ، لـٰكن لا يقابلان بالفاء والعين واللام من الكلمة ؛ كـ (فاطمة ومسلمة ، وبنت وأخت) كما نبَّه عليه الدماميني في « شرح لامية العجم » رداً على الصفدي ، وإنما وجبت له علامتان ؛ ليكونا كزيادتي جمع المذكر ، وخصت الزيادة بالألف والتاء ؛ لأنه عَرَض فيه الجمعيةُ وتأنيثٌ غيرُ حقيقي ، وكل واحد من الحرفين يدل علىٰ كلٍّ من المعنيين ؛ كـ (رجال وسلمىٰ ، والحمالة وضاربة) ، لـٰكن قال الراعي في « شرح الألفية » : (دلالة الألف والتاء على التأنيث مُسلَّمة دون الجمعية ، وإنما تفهم الجمعية من بنْيَة الجموعِ وجوهرِه) انتهىٰ « عليمي » .

وفي بعض النسخ هنا زيادة : (وإلا ما سمي به) أي : جُعل علماً (منهما) أي : من (أولات) الذي هو ملحق بهـٰذا الجمع ، ومما جمع بألف وتاء مزيدتين ؛ كما زيد هنا في نسخة شرح المؤلف الذي وضع عليه السجاعي « حاشيته » ، فكل منها ينصب بالكسرة ، وهـٰذه النسخة أوضح مما أشار إليها شارحنا آنفاً .

(**وعدل**) المصنف (**عن تعبير غالبهم**) أي : غالب النحاة (**بِـ**) لَفظِ (**جمعِ المؤنث السالم وإن كان**) تعبيرهم (**جرياً على الغالب ؛ كما قال الخبيصي**) : تعبيرهم جَرْي على الغالب .

إلىٰ ما قالَهُ ؛ تبعاً لأبي حيَّانَ . . ليشملَ ما كانَ مفردُهُ مُذكَّراً ؛ كـ (حمَّاماتٍ) ، . . . . . .

ترجمة الخبيصي

هو أبو بكر شمس الدين محمد بن محمد بن أبي بكر الخبيصي ، المتوفىٰ سنة (٧٣١هـ) ، منسوب إلىٰ (خبيص) من قرىٰ (كرمان) .

من مصنفاته : « شرح كافية ابن الحاجب » ، المسمىٰ بـ : « الموشح » ، وقد تقدمت ترجمته في أوائل الكتاب في (مبحث التنوين) .

❁ ❁ ❁

(**إلىٰ ما قاله**) متعلق بـ : (عدل) أي : عدل المصنف عن تعبيرهم الغالب إلىٰ ما قاله من قوله : (وإلا ما جمع بألف وتاء مزيدتين) .

وقوله : (**تبعاً لأبي حيان**) علة لقوله : (وعدل) أي : عدل المصنف في هٰذا المتن إلىٰ ما قاله من قوله : (وما جمع . . .) إلىٰ آخره ؛ موافقةً لتعبير أبي حيان في بعض كتبه بذٰلك ؛ أي : بقوله : (وما جمع بألف وتاء . . .) إلىٰ آخره .

وقوله : (**ليشمل**) متعلق بـ : (عدل) أيضاً ؛ أي : عدل إلىٰ ما قال ؛ ليشمل تعبيره بما جمع بألف وتاء (**ما كان مفرده**) أي : ليشمل تعبيره بذٰلك جمعاً مؤنثاً كان مفردُه (**مذكراً** ؛ كـ « **حمَّامات** ») بتشديد الميم ، فإنه حمَّام ، وهو مفرد مذكر ، بخلاف تعبيرهم بـ (جمع المؤنث) أي : بجمع المفرد المؤنث ، فإنه لا يشمل المفرد المذكر .

والحمَّام ـ بتشديد الميم ـ : مغتسل الماء ، واحد الحمامات ؛ وهي : البيوت المعروفة لقضاء الحاجة ، ويجوز تذكيره وتأنيثه ؛ كما في « المصباح » ، وأول من صنعه : الجن ، اتخذوه لسليمان عليه السلام حين تزوج بلقيس ، فوجد في ساقيها شعراً كثيراً ، فسأله عما يزيله ، فبنوه له علىٰ هٰذه الصورة ، واتخذوا لها النورة ؛ كما ذكره أئمة المفسرين وثقات المؤرخين .

قال ابن القيِّم : (لم يدخل المصطفىٰ صلى الله عليه وسلم حمَّاماً قط) ، بل

وما سلمَ فيهِ بناءُ الواحدِ ؛ كما ذُكِرَ ، وما تغيَّرَ فيهِ ذٰلكَ ؛ كـ (سجداتٍ) ، لٰكن يَرِدُ عليهِ : أنَّ الَّذي جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ مزيدتَيْنِ هوَ المُفردُ ، وهوَ لا يُنصَبُ بالكسرةِ .

ويجابُ بما قالَهُ ابنُ الضَّائعِ :

روى الحافظ أبو إسحاق : (أنه ما دخل نَبيٌّ الحمامَ أبداً ، ولا أكَلَ ثُوماً ولا بصلاً) ، ولعلَّ سببه : ما فيه من التنعم والترفه الذي يأباه كمالُ الأنبياء . انتهىٰ ملخصاً من « أحكام الحمَّام » للمناوي .

(و) ليشمل تعبيري بقولي : (ما جمع بألف وتاء) فهو معطوف علىٰ قوله : (ما كان مفرده مذكراً) أي : وليشمل (**ما سلم فيه بناء الواحد**) من التغيير (**كما ذُكِر**) من المثال قريباً من قوله : (كـ « حمَّامات » فإنه جمع حمَّام ، ولم يتغير جمعه عن بناء مفرده ؛ أي : وليشمل تعبيري ما سلم فيه بناء الواحد (**وما تغيَّر فيه ذٰلك**) أي : بناء مفرده ، فإن تعبيرهم بـ (جمع المؤنث السالم) خرج به : ما تغير فيه بناء مفرده (**كسجدَات**) بفتح الجيم في جمع سجدة بسكونها ، فإنه خرج بقيد (السالم) بخلاف تعبيري بما ذكر ؛ فإنه يشمل ما تغير فيه بناء مفرده وما سلم منه ، وكـ (حبلىٰ وحبليات ، وصحراء وصحراوات) ألا ترىٰ أن الألف قلبت ياءً ، والهمزة قلبت واواً ؟! وكـ (غرفة وغرفات) بضم الراء وفتحها ، وكـ (سدرة وسدرات) بكسر الدال وفتحها .

وقد يجاب عن الجمهور : بأن جمع المؤنث السالم صار اسماً في الاصطلاح للجمع بألف وتاء مطلقاً . انتهىٰ « سجاعي » ، فلا اعتراض عليهم بما ذكره الشارح .

(**لٰكن**) استدرك علىٰ قوله : (ليشمل تعبيري ما كان مفرده مذكراً . . .) إلىٰ آخره ، أي : لٰكن وإن كان تعبيره أشمل من تعبيرهم (**يرد عليه**) أي : علىٰ تعبيره بقوله : (وما جمع بألف وتاء مزيدتين) أي : يرد عليه اعتراض بـ (**أن الذي جمع بألف وتاء مزيدتين هو المفرد**) لا الجمع (**وهو**) أي : المفرد (**لا ينصب بالكسرة**) فكلامه غير صحيح ، فكيف الجواب عنه ؟ قيل : (**ويجاب**) عنه ؛ أي : هٰذا الاعتراض (**بما قاله ابن الضائع**) بالضاد المعجمة والعين المهملة . انتهىٰ « كردي » .

إنَّ الَّذي جُمِعَ بِهما معناهُ الَّذي وقعَ عليهِ ما يُجمَعُ بِهما ؛ وهوَ المجموعُ بِهما ، فهوَ المُفرَدُ بوصفٍ ضُمَّ غيرُهُ إليهِ ، لا المُفرَدُ قبلَ ضَمِّ غيرِهِ ، واشترطَ كغيرِهِ : أن تكونَ الألفُ والتَّاءُ مزيدتَينِ ؛ احترازاً عن نحوِ : (قضاةٍ وأبياتٍ) إذِ الألفُ في الأوَّلِ والتَّاءُ في الثَّاني أصليَّتانِ .

(**إن الذي جمع بهما**) أي : بالألف والتاء (**معناه**) أي : معنى المفرد (**الذي وقع عليه ما يجمع بهما**) أي : بالألف والتاء (**وهو**) أي : ذٰلك المعنى الذي وقع عليه ما يجمع بهما هو (**المجموع**) أي : الجمع الذي تحققت وحصلت جمعيته (**بهما**) بزيادتهما على المفرد (**فهو**) أي : فذٰلك المجموع هو (**المفرد**) حالة كونه موصوفاً (**بوصفٍ ضُمَّ غيرُه إليه**) وهو الألف والتاء (**لا المفرد**) الحاصل (**قبل ضَمِّ غيرِه**) إليه .

ترجمة أبي حيان

هو محمد بن يوسف بن حيان الغرناطي الإشبيلي ، أثير الدين ، المعروف بأبي حيان الأندلسي ، المتوفىٰ بمصر سنة (٧٥٤هـ) ، إمام في اللغة والنحو والقراءات والتفسير ، وله مصنفات عديدة .

ترجمة ابن الضائع

ابن الضائع : بالضاد المعجمة والعين المهملة ، **اسمه** : علي بن محمد بن علي بن يونس أبو الحسن ، المعروف بابن الضائع ، المتوفىٰ سنة (٦٨٠ هـ) ، إمام في النحو ، من مصنفاته : « شرح كتاب سيبويه » . انتهىٰ « بغية الوعاة » .

❀ ❀ ❀

(**واشتَرطَ**) المصنف (**كغيره**) من النحاة (**أن تكون الألف والتاء مزيدتين ؛ احترازاً عن نحو : « قضاة ، وأبيات » إذ الألف في الأول**) وهو القضاة (**والتاء في الثاني**) وهو الأبيات (**أصليّتان**) لا زائدتان .

قالَ جدِّي رحمَهُ اللهُ تعالىٰ في « شرحِهِ على الآجرُّوميَّةِ » : ولا حاجةَ إلىٰ هٰذهِ الزِّيادةِ ؛ لأنَّ ذٰلكَ غيرُ داخلٍ تحتَ قولِنا : ما جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ ؛ إذِ المُتبادِرُ مِنْ ذٰلكَ : أن تكونَ الألفُ والتَّاءُ مُستحدَثتَينِ لأجلِ الجمعِ ، ولهٰذا . . . .

وعبارة المصنف : (وقيدت الألف والتاء بالزيادة ؛ ليخرج نحو : قضاة وغزاة) أصلهما : (قضية ، وغزوة) لأنهما من (قضيت ، وغزوت) ، فلما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما . . قلبتا ألفين ؛ فلذٰلك ينصبان بالفتحة على الأصل تقول : (رأيت قضاة وغزاة) ، أصلهما : (قضية ، وغزوة) بفتح القاف والغين ؛ كـ (ساحر ، وسحرة) ، فضموهما بعد قلب اللام ألفاً ؛ فرقاً بينه وبين المفرد ؛ كـ (قناة) ، وإنما قدروه كذٰلك ؛ لأنهم لم يروا جمعاً علىٰ هٰذا الوزن في الصحيح ، والمعتل إذا أشكل أمره . . يحمل على الصحيح . انتهىٰ ما قاله السجاعي علىٰ « شرح المصنف » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**قال جدي : رحمه الله تعالى**) اسمه : نور الدين علي بن محمد الأكبر بن أبي بكر المصري الأصل ، المكي نزولاً ، الشافعي مذهباً ، ولد في عام (٨٣٦هـ) بمكة ونشأ فيها ، وحفظ القرآن والألفية والشاطبية وغيرها من المتون ، واشتغل في مكة والقاهرة والشام وغيرها .

من شيوخه : العلم البلقيني ، والمناوي ، والمحلي ، وغيرهم كثير ، وقد أذن له كثير منهم بالتدريس والإفتاء في المسجد الحرام ، وقد توفي بمكة سنة (٨٨٠هـ) .

(**في « شرحه على الآجرُّوميَّة »**) تبعاً لغيره من شراح « الألفية » (**ولا حاجة إلىٰ هٰذه الزيادة**) أي : إلىٰ قوله : مزيدتين (**لأن ذٰلك**) المذكور من قضاة وأبيات (**غير داخلٍ تحت قولنا : ما جمع بألف وتاء**) فيحترز منه بهٰذه الزيادة (**إذ المتبادر من ذٰلك**) أي : من قوله : ما جمع بألف وتاء (**أن تكون الألف والتاء مُستحدَثتَين**) أي : زائدتين (**لأجل**) تحقيق (**الجمع**) وتحصيله في الكلمة المفردة (**ولهٰذا**)

اقتصرَ ابنُ مالكٍ علىٰ قولِهِ :

وَمَـا بِـ (تَـا) وَأَلِـفٍ قَـدْ جُـمِـعَـا ....

والَّذي يُجمَعُ بألفٍ وتاءٍ قياساً مُطَّرداً خمسةُ أنواعٍ : ذو التَّاءِ مُطلَقاً ، ....

أي : ولأجل كون المتبادر من الألف والتاء كونهما زائدتين (**اقتصر ابن مالك**) في « ألفيته » (**علىٰ قوله**) : (من الرجز)

(**ومـا بـتـا وألـفٍ قـد جُـمِـعَـا**) ....

ولم يقل : (مزيدتين) لأجل إخراج الأصليتين ، وتمامه :

.... يُـكْـسَـرُ في الـجر وفي الـنـصب معا

وابن مالك : هو جمال الدين محمد بن مالك الطائي الجياني ، ولد بجيان في الأندلس سنة (٦٠٠ هـ) ، وتوفي بدمشق سنة (٦٧٢ هـ) .

(**والذي يجمع بألف وتاء**) جمعاً (**قياسياً**) أي : موافقاً لاستعمال أهل اللغة حالةَ كونه (**مطرداً**) أي : شائعاً علىٰ ألسنة فصحاء العرب (**خمسة أنواع**) من الأسماء ، ونظمها الشاطبي بقوله : (من الرجز)

وقسه في ذي الـتَّـا ، ونـحـو ذكـرىٰ ودرهـم مـصـغَّـر ، وصـحـرا

وزيـنـب ، ووصـف غـيـر الـعـاقـل وغـيـر ذا مـسـلَّـم لـلـنَّـاقـل

الأول منها : (**ذو التاء مطلقاً**) أي : ما فيه التاء علماً كان ؛ ك (فاطمة وطلحة) ، أو اسم جنس ؛ كبنت ، وذات ؛ بمعنىٰ : صاحبة . انتهىٰ « حاشية الشذور » .

وعبارة العليمي : قوله : (**ذو التاء مطلقاً**) أي : تاء التأنيث المبدلة هاءً في الوقف ؛ ك (تمرة) ، والساكن ما قبلها ؛ ك (بنت وأخت) ، وكذا (كيت وذيت) لو سمي بهما ولو مذكراً .

وشمل قوله : (مطلقاً) العلمَ واسمَ الجنس والمدلولَ فيه بالتاء علىٰ تأنيث أو مبالغة ؛ ك (نسَّابات) .

وعلمُ المُؤنَّثِ كذٰلكَ إلَّا ما استثنيَ منهُما ، وصفةُ مُذكَّرٍ لا يعقلُ ، ومصغَّرُهُ ، . . . .

(و) **الثاني** : (**علم المؤنث كذٰلك**) أي : مطلقاً ؛ أي : سواء كانت فيه التاء ؛ كما تقدم ، أم لا ؛ كـ (هند العاقل) ، أو لغيره ؛ كـ (عفراء) علم لدابة لونها أعفر .

وقوله : (**كذٰلك**) قال العليمي : (سواء كانت العلامة ظاهرة ؛ كـ : « عزة ، وسلمىٰ ، وخنساء » ، أو مقدرة ؛ كـ « زينب وهند » ، وسواءً كان لعاقل أو لغيره ، وقول ابن الربيع : « شرطه : أن يكون لعاقل » لا يعرف لغيره) .

(**إلا ما استثني منهما**) أي : من النوعين الأولين : ذي التاء وعلم المؤنث ، أما الأول . . فاستثنىٰ منه المرادي (شفة وشاة ، وأمة وامرأة ، ومِرأة وفلة ، وفلانة) في النداء ، فلا تجمع هـٰذا الجمع بالألف والتاء ؛ استغناءً عنه بجمعها جمع تكسير ، أي : بجمع المعرب لَهُنَّ جمعَ تكسيرِها ، ونازعه الدماميني فنقل ما يصرح بجمع (شفة) علىٰ (شفهات) لا (شفات) برد ما ذهب في المفرد ؛ كما في فعل في التكسير ، وفي « الصحاح » : أن الناقص من (شفة) الواو ؛ لأنه يقال : (شفوات) .

وأما النوع الثاني . . فيستثنىٰ منه ـ يعني : من اسم جنس المؤنث بالألف ـ نحو : (فعلىٰ) مؤنث (فعلان) ، ونحو : (فعلاء) مؤنث (أفعل) نحو : (سكرىٰ ، وحمراء) ، فتجمع جمع تكسير إلا إذا سمي بها . . فتجمع حينئذ بالألف والتاء .

(و) **الثالث** : (**صفةُ مُذكَّرٍ لا يعقل**) كـ (جبال راسيات ، وأيام معدودات) بخلاف صفة المؤنث ؛ كـ (حائض) والعاقل ؛ كـ (عالم) .

(و) **الرابع** : (**مصغَّره**) أي : مصغر المذكر الذي لا يعقل ؛ نحو : (فليسات ودريهمات ودنييرات) .

واسمُ جنسٍ مُؤَنَّثٍ بالألفِ إلَّا ما استثنيَ منهُ ، وتُحذَفُ لهُ التَّاءُ ؛ فإن كانَ قبلَها . . . . .

وخرج بذٰلك : مصغر المؤنث ؛ نحو : (أرينب وخنيصر) تصغير (أرنب وخنصر) ، وهما مؤنثان .

(و) **الخامس** : (**اسم جنس مؤنث بالألف**) اسماً ؛ كـ (صحراء) ، أو صفة كـ (حبلىٰ) ، إلا فعلىٰ فعلانة ، وفعلىٰ أفعل .

قوله : (**مؤنث بالألف**) أي : المقصورة أو الممدودة ـ كما مثلنا ـ اسماً أو صفةً .

وخرج باسم الجنس : العلم ؛ كـ (موسىٰ وزكريا) .

وبـ (مؤنث) : اسم جنسٍ لمذكر لم يجمع جمع تكسير ، فالجمهور علىٰ عدم اطراده ؛ كـ (حمامات وسرادقات) ، خلافاً للفراء في اطراده .

وقوله : (**بالألف**) أخرج المؤنث بالتاء ؛ فقد تقدم أنه يجوز مطلقاً ، والمؤنث بغير علامة ؛ فإنه لا يجوز مطلقاً ؛ كـ (عين وسن) ، فلا يجمع بالألف والتاء ، وشذ من ذٰلك (أم) حيث جمعت بهما .

(**إلا ما استثني منه**) أي : من اسم جنس مؤنث بالألف ؛ وذٰلك نحو : (فعلىٰ) مؤنث (فعلان) ، و(فعلاء) مؤنث (أفعل) نحو : (سكرىٰ ، وحمراء) ، فتجمع جمع تكسير إلا إذا سمي بهما ، كما لا يجمع مذكرهما بالواو والنون .

نعم ؛ إن جعل (سكرىٰ ، وحمراء) علمين . . جمعا هٰذا الجمع ولو كانت العلمية حكماً ؛ نحو : (بطحاء) فإنه في الأصل : صفة مقابلة لـ (أبطح) ، إلا أنه غلب استعمالها بدون موصوف فأشبهت الأسماء ، فجمعت جمعها فقيل : **بطحاوات** .

(**وتحذف له**) أي : لهٰذا الجمع (**التاء**) الحاصلة في المفرد ؛ كـ (مسلمة) أي : وجوباً ؛ استغناء عنها بتاء الجمع ، ولئلا يجمع بين علامتي تأنيث (**فإن كان قبلها**)

ألفٌ أو همزةٌ . . فكالتَّثنيةِ .

وتُجمَعُ حروفُ المُعجَمِ ؛ . . . .

أي : قبل التاء الأصلية المحذوفة ، ولا يختص الحكم بذٰلك ، بل حكمُ المقصور والممدود ؛ تقدمه تاء أو لا . . حكمُ التثنية ، فإن كان قبلها (**ألف أو همزة**) . . قلبت الألف ياءً في (فتاة) ، وواواً في نحو (قناة) ، وأقرت الهمزة في نحو (سقاءة) ، أو قلبت واواً فتقول : (فتيات وقنوات ، وسقاءات وسقاوات) .

وتقول في (حبلىٰ) : (حبليات) ، وفي (متىٰ) مسمىً به أنثىٰ : (متيات) بالتاء ، وفي (عصا ، وإذا) مسمىً بهما أنثىٰ : (عصوات ، وإذاوات) بالواو .

والهمزة التي تلي الفاء زائدة تصحح إن كانت أصلية ؛ نحو : (قراءة وقراءات ، ويجوز فيها القلب والتصحيح إن كانت بدلاً من أصل ؛ نحو : (بناءة وبناءات وبناوات) .

وإنما قيد الشارح الحكم بما ذكر من قوله : (**فكالتثنية**) لئلا يفهم أنه ـ أي : أن هٰذا الجمع ـ مخالفٌ للتثنية ؛ لأنه لم يبينه ، أي : لم يبين هٰذا الحكم في التثنية (**وتُجمَع حروف المعجم**) أي : أسماء حروف الخط المعجم ؛ أي : التي وقع عليها الإعجام ، **فالمعجم** : كالمدخل والمخرج ؛ وهو النقط ، وإطلاقه عليها تغليب ؛ لأن النقط في بعضها لا في كلها ، نحو : (ألف باء) فيقال في جمعها : (**ألفات ، وباءات**) .

أو المعنىٰ : حروف الإعجام ؛ أي : إزالة العجمة والاشتباه ، وذٰلك بالنقط ، وإنما يتم هٰذا إذا جعل الهمزة مقيساً أو مسموعاً في هٰذه الكلمات .

وعلل في « الهمع » جمعها : بأنها أعلام ، وفيه نظر ؛ فقد صرح الرضي وغيره بأنها نكرات ، بدليل وصفها بالنكرات ؛ نحو : (هٰذه ياء حسنة) ، ودخول الألف واللام عليها ؛ كالباء والتاء . انتهىٰ « ياسين » .

فما كانَ فيهِ ألفٌ . . جازَ قصرُهُ ومدُّهُ بالإجماعِ (فيُنصَبُ بالكسرةِ) وجوباً ؛ حملاً للنَّصبِ على الجرِّ ، قياساً علىٰ أصلِهِ ؛ وهوَ جمعُ المُذكَّرِ السَّالمُ .

وقضيَّةُ إطلاقِهِ : أنَّهُ يُنصَبُ بها وإن كانَ محذوفَ اللَّامِ ؛ ك (ثُبَةٍ ولُغَةٍ) . . . .

(**فما كان فيه**) أي : في الحرف المعجم (**ألف**) أي : فما كان في آخره ألف ، فخرج به نحو : دال ذال ، صاد ضاد . . (**جاز قصره ومده بالإجماع**) فيقال على القصر : (بايات) بقلب الألف المقصورة ياء ، وعلى المد : (باءات) بالإقرار للهمزة .

والفاء في قوله : (**فينصب بالكسرة وجوباً**) لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت جميع ما سبق في هٰذا الباب من أحكامه ، وأردت بيان إعرابه . . فأقول لك : ينصب هٰذا الجمع نصباً معلماً ، أو مصوراً بالكسرة نصباً واجباً لا محيص عنه ، وهٰذا تصريح في إعرابه .

وزعم الأخفش أنه مبني في حالة النصب ، وهو فاسد ؛ إذ لا موجب لبنائه .

وإنما نصب بالكسرة (**حملاً للنصب على الجر**) لاشتراكهما في كون كلٍّ منهما إعراب فضلة (**قياساً**) لهٰذا الجمع المؤنث (**علىٰ أصله**) أي : علىٰ أصل هٰذا الجمع في مطلق الحمل وإن اختلف إعرابهما ؛ لأنه يعرب بالحركات ، وأصله يعرب بالحروف (**وهو**) أي : ذٰلك الأصل (**جمع المذكر السالم**) وإنما كان أصلاً له ؛ لأن المؤنث خُلِق من المذكر ؛ كما في آدم وحواء ، فكما حمل النصب على الجر في إعراب أصله بالياء . . حملنا النصب على الجر في كون علامتهما الكسرة .

(**وقضية إطلاقه**) : أي : إطلاق حمل النصب على الجر ؛ حيث لم يقيده بكونه صحيح اللام لا محذوفه : (**أنه**) أي : أن هٰذا الجمع (**ينصب بها**) أي : بالكسرة (**وإن كان**) هٰذا الجمع (**محذوفَ اللام ؛ ك « ثُبَة »**) وثبات (**و« لُغَة »**) ولغات .

وهوَ مذهبُ البصريِّينَ ، وذهبَ بعضُ النُّحاةِ إلىٰ أنَّ محذوفَ اللَّامِ إذا لَمْ تُرَدَّ إليهِ لامُهُ في حالِ الجمعِ . . يكونُ نصبُهُ بالفتحةِ ، وفي « التَّسهيلِ » : أنَّ ذٰلكَ لغةٌ ، وجرىٰ عليهِ في « الأوضحِ » ، وسكتَ عن رفعِهِ وجرِّهِ ؛ لمجيئِهِما على الأصلِ ، وحينئذٍ . . . .

(وهو) أي : نصبه بالكسرة مطلقاً ؛ سواء كان صحيح اللام أو محذوفها (مذهب **البصريين**) .

(**وذهب بعض النحاة**) وهو : هشام بن معاوية الضرير ، أبو عبد الله ، النحوي الكوفي ، أحد أعيان أصحاب الكسائي ، له مقالة في النحو تعزىٰ إليه ، ولعل تلك المقالة هٰذه التي ذكرها هنا ، صنف « مختصر النحو » و« الحدود » و« القياس » ، توفي سنة : تسع ومئتين (٢٠٩ هـ) ، ذكره السيوطي في « بغية الوعاة » ، وهو من الكوفيين .

وأجاز غيره منهم : نصب هٰذا الجمع المؤنث بالفتحة مطلقاً ؛ أي : ذهب هشام هٰذا (**إلىٰ أن محذوف اللام**) من هٰذا الجمع المؤنث ؛ كما ذكرنا آنفاً (**إذا لم تُرَدَّ إليه لامُه**) المحذوفة منه في حال الإفراد (**في حال الجمع . . يكون نصبه بالفتحة**) الظاهرة علىٰ آخره ، فإن ردت إليه لامه في حال الجمع ؛ كـ (سنوات ، وسنهات) . . نصب بالكسرة ؛ نحو : اعتكفت سنواتٍ أو سنهاتٍ .

وسُمِع من بعض العرب : (رأيت بناتَك) بنصب التاء بالفتحة ، حكاها ابن سيده ، (**وفي « التسهيل » : أن ذٰلك**) أي : أن نصبه بالفتحة (**لغةٌ**) سُمِعت من بعض العرب (**وجرىٰ عليه**) أي : علىٰ نصبه بالفتحة المصنفُ ؛ يعني : ابن هشام (**في « الأوضح »**) أي : في « أوضح المسالك علىٰ ألفية ابن مالك » (**وسكت**) المصنف في « الأوضح » (**عن**) ذكر (**رفعِه**) أي : رفع هٰذا الجمع (**وجرِّه ؛ لمجيئهما**) أي : لمجيء رفعه وجرّه (**على الأصل**) الذي هو رفعه بالضمة وجره بالكسرة ؛ لأن ما جاء علىٰ أصله لا سؤال في سببه (**وحينئذ**) أي : وحين إذ قلنا : سكت عنهما

يُعلَمُ استواءُ جرِّهِ ونصبِهِ في الإعرابِ بالكسرةِ .

وإنَّما تخلَّفَ الفرعُ عنِ الأصلِ في الإعرابِ بالحروفِ ؛ لعلَّةٍ مفقودةٍ في الفرعِ ؛ وهيَ : أنَّهُ ليسَ في آخرِهِ حروفٌ تَصلُحُ للإعرابِ . . . .

لمجيئهما علىٰ أصلهما . . (**يُعلَم**) لنا (**استواءُ جرِّه**) أي : جر هٰذا الجمع (**ونصبه في الإعراب بالكسرة** ، **وإنما تخلف الفرعُ**) الذي هو جمع المؤنث (**عن الأصلِ**) الذي هو جمع المذكر (**في الإعراب بالحروف ؛ لعلة مفقودة في الفرع ، وهي**) أي : تلك العلة (**أنه**) أي : أن الشأن والحال (**ليس في آخره**) أي : في آخر هٰذا الجمع المؤنث (**حروف**) أي : من أحرف العلة (**تصلح للإعراب**) بها ؛ كما وجد في أصله ـ الذي هو جمع المذكر ـ من الواو في حالة الرفع ، ومن الياء في حالتي النصب والجر .

تنبيه

إنما أعرب ما جمع بألف وتاء مزيدتين بالحركات دون الحروف كأصله المذكر ؛ لعدم وجود حرف من أحرف العلة يصلح للإعراب به في آخره ؛ لأن آخره تاء هي علامة التأنيث ، بخلاف أصله ـ الذي هو جمع المذكر ـ لأنه وجد في آخره واو وياء من أحرف العلة ، وحملوا نصبه علىٰ جره في النصب بالكسرة ؛ قياساً له علىٰ أصله الذي هو جمع المذكر ، ولاشتراكهما في كونهما إعراب فضلة . انتهىٰ « حاشية العدوي على الشذور » نقلاً عن المدابغي .

❀ ❀ ❀

قوله : (**وإنما تخلف الفرع**) جوابٌ عما يقال : قد كملت مزية كون الجمع المؤنث السالم معرباً بالحركات ، فهلا كملت مزية نصبه بالفتحة أيضاً ؟! انتهىٰ « ياسين » .

قوله : (**وهي أنه ليس في آخره . . .**) إلىٰ آخره ، لو قال : (ليس آخره) . . كان أخصر وأظهر ، ولعل وجه ما قاله : أن المراد في موضع آخره : حروف تصلح للإعراب ،

(كـ ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾) فـ (السماواتِ) : منصوبٌ بالكسرةِ على المفعولِ به عندَ الجمهورِ ، وعلى المفعولِ المُطلَقِ عندَ الجُرجَانيِّ والزَّمخشريِّ وابنِ الحاجبِ ، ورجَّحهُ في « المُغنِي » : بأنَّ المفعولَ به : ما كانَ موجوداً قبلَ الفعلِ الَّذي عَمِلَ فيهِ ، ثُمَّ أوقعَ الفاعلُ به فعلاً ، والمفعولُ المُطلَقُ : ما كانَ الفعلُ العاملُ فيهِ هوَ فعلُ إيجادِهِ وإن كانَ

أو آخره أعم من الحروف المذكورة ، والعام يصلح أن يكون ظرفاً للخاص . انتهىٰ منه .

مثال جمع المؤنث السالم الذي نصب بالكسرة (كـ) قوله تعالىٰ : (﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾)(١) بناءً علىٰ أن المفعول : ما كان موجوداً ؛ نحو : (ضربت زيداً) ، فـ (زيداً) موجود ، **وإنما المراد** : أوقعت عليه الضرب ، وليس المراد : أنشأته وأوجدته .

(فـ « **السماوات** » **منصوب بالكسرة علىٰ**) أنه هو (**المفعول به عند الجمهور** ، **وعلىٰ**) أنه هو (**المفعول المطلق عند الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب** ، **ورجَّحه**) أي : رجح هٰذا القول الأخير المصنف (**في « المغني »**) أي : « مغني اللبيب » (**بأن المفعول به : ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه ، ثم أوقع الفاعل به**) أي : بذٰلك المفعول (**فعلاً**) آخر غير الأول ؛ كما في : ضربت زيداً .

وقال الأصبهاني في « شرح الحاجبية » : (المفعول به بالنسبة إلىٰ فعل غير الإيجاد يقتضي أن يكون موجوداً ، ثم أوجد الفاعل الثاني فيه شيئاً آخر ، فإن إثباتَ صفة غير الوجود يستدعي ثبوت الموصوف أولاً ، وأما المفعول به بالنسبة إلى الإيجاد . . فلا يقتضي أن يكون موجوداً ، ثم أوجد الفاعل فيه الوجود ، بل يقتضي ألا يكون موجوداً ، وإلا . . كان تحصيلاً للحاصل) انتهىٰ « ياسين » .

(و) بأن (**المفعول المطلق**) هو : (**ما كان الفعلُ العامل فيه**) النصب (**هو فعلُ إيجاده**) أي : هو فعل دالٌّ علىٰ إيجاده (**وإن كان**) ذٰلك المفعول المطلق

---

(١) سورة العنكبوت : (٤٤) .

ذاتاً ؛ لأنَّ اللهَ تعالىٰ مُوجِدٌ للأفعالِ والذَّواتِ جميعاً .

ومثلُهُ في هـٰذا الخلافِ : (خلقَ اللهُ العالَمَ) ، و(﴿ أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ ﴾) أفادَ بذكرِ المثالَينِ : أنَّ هـٰذا الجمعَ بعضُهُ مقيسٌ ؛ كـ (بناتٍ) في جمعِ (بنتٍ) ، وبعضُهُ مسموعٌ ؛ كـ (سماواتٍ) جمعُ (سماءٍ) ، وأنَّ ما فيهِ تاءُ التَّأنيثِ إذا أُرِيدَ جمعُهُ هـٰذا الجمعَ . . تحذفُ تاؤُهُ ؛ هرباً مِنِ اجتماعِ علامَتي تأنيثٍ في كلمةٍ واحدةٍ .

(**ذاتاً**) كالسماوات (**لأن اللهَ تعالىٰ مُوجِدٌ للأفعال والذوات جميعاً ، ومثله**) أي : ومثلُ خلق الله السماوات والأرض (**في**) جريان (**هـٰذا الخلاف**) فيه . . قولُهم : (**خلق الله العالَم**) هو اسم جمع لـ (العالمين) ، **والراجح** : هو قول الجمهور ، وردوا ذٰلك المذهب الثاني بما هو مذكور في المطولات ؛ كـ « التصريح » . انتهىٰ « كردي » .

(و) كقوله تعالىٰ : (﴿ أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ) عَلَى ٱلۡبَنِينَ ﴾ [1] (**أفاد**) المصنف (**بذكر المثالين : أن هـٰذا الجمع**) المؤنث السالم (**بعضه مقيسٌ**) أي : موافق لقياس استعمالاتهم فيه (**كـ « بنات » في جمع « بنت » ، وبعضه مسموع**) أي : مقصور على السماع من العرب (**كـ « سماوات » جمع « سماء » ، و**) أفاد أيضاً : (**أن ما فيه تاء التأنيث**) كـ : ثُبَة ولُغَة (**إذا أريد جمعه هـٰذا الجمع**) المؤنث السالم . . (**تحذف تاؤه**) الأصلية (**هرباً من اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة**) لاستثقالهما .

قوله : (**وبعضه مسموع كـ « سماوات » . . .**) إلىٰ آخره ؛ لأن مفرده ليس واحداً من الأنواع الخمسة السابقة ، فإنه ـ وإن كان اسم جنس ـ ليس مؤنثاً بالألف الممدودة ؛ **ولذا** : صرف في قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَوۡحَىٰ فِي كُلِّ سَمَآءٍ أَمۡرَهَا ﴾ [2] ؛ لأن ألفه زائدة ، وهمزته بدل من واو أصلية ؛ لأنها لام الكلمة ، قلبت همزة ؛ لتطرفها بعد ألف زائدة ، كما في :

---

(١) سورة الصافات : (١٥٣) .

(٢) سورة فصلت : (١٢) .

. . . .

(كساء) ، وليست الهمزة بدلاً من ألف التأنيث ؛ لأن ألف التأنيث لا بد فيها من أن تصحب أكثر من أصلين ؛ لأنها من أقسام الألف الزائدة .

قوله : (**وأن ما فيه تاء التأنيث . . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : كما في (بنت وأخت) ، وهٰذا بناء علىٰ أن التاء فيهما للتأنيث ، وتفصيل الكلام في ذٰلك في (باب النسب) من « التوضيح » ، والله أعلم .

قال الكردي : (وهٰذا مبني علىٰ أن تاء « بنت » للتأنيث ؛ كما قيل ، وليس كذٰلك ، وإنما هي بدل من اللام المحذوفة ، وأبدلت عنها التاء دون الهاء ؛ إلحاقاً بالثلاثي كـ « جذع » ، وكذا في أخت كـ « قفل » ، والدليل علىٰ أن تاء نحو : « بنت وكيت وذيت » ليست للتأنيث : أن ما قبلها ساكن غير ألف ، ولا يسكن ما قبل تاء التأنيث إلا إذا كان ألفاً ؛ نحو : « قناة » ، وأنها لا تبدل في الوقف هاءً ، بخلاف تاء التأنيث ؛ نحو : « رحمة » ، وأن نحو : « بنت » علماً كـ « هند » في جواز صرفها ، لا كـ « فاطمة » في وجوب امتناعها ، لٰكنهم عاملوها في بعض المواضع معاملة تاء التأنيث ؛ لاختصاصها بالمؤنث ، فقالوا في النسب إلىٰ أختٍ : « أخوي » وإلىٰ بنت « بنوي » ، وفي جمعهما : « أخوات ، وبنات » بحذف تائهما في الحالين ، وردهما إلىٰ صيغة المذكر الأصلية ؛ كما فعلوا ذٰلك بـ « مكي ، ومسلمات » ، ومنهم من قال في النسب : « أختي وبنتي » كما قالوا : قفلي وجذعي) انتهىٰ منه .

ترجمة الجرجاني

اسمه : عبد القاهر بن عبد الرحمٰن الجرجاني النحوي ، الإمام المشهور ، أبو بكر ، أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي ، ولم يأخذ من غيره ؛ لأنه لم يخرج من بلده ، وكان من كبار أئمة العربية والبيان ، شافعياً أشعرياً ، مات سنة إحدىٰ ـ **وقيل** : أربع ـ وسبعين وأربع مئة (٤٧٤ هـ) .

ترجمة الزمخشري

اسمه : محمود بن عمر بن محمد بن أحمد ، أبو القاسم الزمخشري ، كان واسع العلم كثير الفضل ، غاية في الذكاء وجودة القريحة ، متفنناً في كل فن ، معتزلياً قوياً في مذهبه مجاهراً به حنفياً ، ولد في رجب سنة تسع وتسعين وأربع مئة (٤٩٩ هـ) ، مات يوم عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمس مئة (٥٣٨ هـ) .

ومن شعره : (من البسيط)

إن التفاسير في الدنيا بلا عدد ... وليس فيها لعمري مثل « كشافي »

إن كنت تبغى الهدىٰ فالزم قراءته ... فالجهل كالداء و« الكشاف » كالشافي

ترجمة ابن الحاجب

اسمه : عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ، العلامة جمال الدين ، أبو عمرو بن الحاجب الكردي ، الدويني الأصل ، المقرئ النحوي ، المالكي الأصولي الفقيه ، صاحب التصانيف المنقحة ، صاحب « الكافية » في النحو ، صاحب « الشافية » في التصريف و« شرحها » .

مات في الإسكندرية في ضحىٰ نهار الخميس سادس عشري شوال ، سنة ست وأربعين وست مئة (٦٤٦ هـ) ، أخذ العربية عن الرضي . انتهىٰ من « بغية الوعاة » للسيوطي .

❋ ❋ ❋

(و) إِلَّا (ما لا ينصرفُ) وهوَ : الاسمُ المُعرَبُ الفاقدُ للصَّرفِ الَّذي هوَ التَّنوينُ وحدَهُ ؛ لوجودِ علتَينِ فرعيتَينِ فيهِ مِنْ عللٍ تسعٍ ، . . . .

---

١٤ ـ الاسم الذي لا ينصرف

وقوله : (**و إلا ما لا ينصرف**) معطوف علىٰ قوله : (إلا الأسماء الستة) أي : وإلا ما يصدق عليه ما لا ينصرف ؛ أي : الاسم الفاقد للصرف ؛ وهو : الفضل والزيادة علىٰ علامة الإعراب ؛ وهي التنوين .

(**وهو**) أي : الاسم الذي لا ينصرف (**الاسم المعرب**) بالحركات ، قال الرضي : (وإنما لم يظهر فيه أثر منع الصرف في المثنىٰ وجمع المذكر السالم مع اجتماع السببين في نحو : « أحمران ، ومسلمون » علمين للمؤنث ؛ لأن النون فيهما ليست للتمكين ـ كما ذكرنا ـ حتىٰ يحذف ، فيتبعه الكسر ، وأيضاً : فإن النصب فيهما تابع للجر ، فلم يتبع الجرُّ النصبَ) انتهىٰ « ياسين » باختصار .

(**الفاقد للصرف ؛ الذي هو التنوين**) أي : المعهود ؛ وهو تنوين التمكين الدالُّ علىٰ معنىً يكون الاسم به أمكن في باب الاسمية ، وذٰلك المعنىٰ هو عدم مشابهته للفعل فيمنع من الصرف ، وللحرف فيبنىٰ .

وقوله : (**وحده**) حالٌ من التنوين ؛ أي : دون الجر بالكسرة عند المحققين .

وقيل : إن التنوين عبارة عن الجر بالكسرة والتنوين .

(**لوجود علتين فرعيتين**) أي : لوجود شيئين مسميين بعلتي منعِ الصرفِ (**فيه**) أي : في ذٰلك الاسم ، معتبرتين (**من علل تسع**) .

قوله : (**الفاقد للصرف**) الذي هو التنوين ، ولعل تسميتها صرْفاً ، لأنها زائدة ليست من بنية الكلمة ؛ وهو من صرف الحديث ، وهو : أن يزاد فيه ويحسن .

وإما من الصَرَفِ ، الذي هو بمعنى الصوت ؛ لأن الصرْف الذي هو التنوين صوت في الآخر .

. . . .

ففيه : أن الذي بمعنى الصوت هو الصريف ؛ كالصرير ، لا الصرف . انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**لوجود علتين**) فلا يشكل بـ (هندٍ) إذا صرف ، ولٰكن صرفه ؛ لخفته بسكون الوسط .

والعلة في اللغة : عارض غير طبيعي ، يستدعي حالة غير طبيعية .

وفي اصطلاح النحاة : ليست بمعنى الموجب ، بل بمعنىٰ : ما ينبغي أن يختاره المتكلم عند حصوله أمراً يناسبه ، وذٰلك الأمر المناسب يسمىٰ بـ : (الحكم) ، فعلىٰ هٰذا : يكون إطلاقه العلة علىٰ كل واحد منها مجازاً ؛ لأن كل واحد جزء علةٍ ، لا علةٌ تامة ؛ إذ الحكم إنما يحصل باجتماع اثنتين منها ، أو ما يقوم مقامهما .

وادعى العصام : أن إطلاق العلة على المجموع هو المجاز ، وأن كل واحد يطلق عليه علةٌ حقيقةً .

ويدخل في التعريف المذكور : ما دخله الكسر والتنوين للضرورة أو التناسب ، وما جمع بألف وتاء مزيدتين علماً ؛ كـ (أذرعات) ، وما جمع بواو ونون علماً لمؤنث ؛ كـ (مسلمون) وإن لم يحذف منهما الكسر والتنوين ؛ لثبوت العلتين في جميع ذٰلك .

ولم يبنَ الاسم ؛ لمشابهته للفعل في علتين مما ذكر لضعفهما ؛ إذ لم يشبه الفعل لفظاً مع ضعف الفعل في البناء ، ولم يعطِ بها عمل الفعل ؛ لأنه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول .

وإنما لم يقتنع في هٰذا الحكم بكون الاسم فرعاً من جهةٍ واحدةٍ ؛ لأن المشابهةَ بالفرعية مشابهةٌ غير ظاهرة ولا قوية ، إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة ، بل يحتاج في إثباتها إلىٰ تكلف ، وكذا إثبات الفرعية في هٰذه الأسماء ؛ بسبب هٰذه العلل غير ظاهرة ـ كما يجيء ـ فلم يكفِ واحدة منها إلا إذا قامت مقام اثنتين ، وكان إعطاءُ الاسم حكمَ الفعل أولىٰ من العكس ، مع أن الاسم لما شابه الفعل . . فقد شابهه

أو واحدةٍ تقومُ مقامَهُما ؛ كما سيأتي آخرَ الكتابِ .

وأمَّا الجرُّ . . فليسَ داخلاً في مسمَّاهُ بدليلِ : أنَّ الشَّاعرَ متى اضطرَّ إلىٰ صرفِ الممنوعِ . . نوَّنَهُ ، وإنَّما حُذِفَ ؛ تبعاً لحذفِ التَّنوينِ ، ولأنَّهُ لو جُرَّ بعدَ حذفِ التَّنوينِ . . لالتبسَ بالمبنيِّ على الكسرِ ؛ كـ (نزالِ ودراكِ) . . (فيُجَرُّ بالفتحةِ) نيابةً عنِ الكسرةِ ؛

الفعل ؛ لأن الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل ، وليس ذٰلك لمطلق المناسبة ، وحصر العلل في التسع استقرائي . انتهىٰ من « العليمي » .

(**أو واحدة تقوم مقامهما ؛ كما سيأتي**) بيان تلك التسع في (**آخر الكتاب**) أي : في آخر متن « القطر » مع « شرحه » (**وأما الجر . . فليس داخلاً في مسماه**) أي : في مسمىٰ غير المنصرف . انتهىٰ « كردي » .

(**بدليل : أن الشاعر متى اضطر**) واحتاج (**إلىٰ صرف**) الاسم (**الممنوع**) من الصرف . . (**نوّنه**) أي : نوّن ذٰلك الاسم الذي أراد منعه من الصرف ؛ أي : أدخل عليه التنوين (**وإنما حذف**) الجر (**تبعاً لحذف التنوين**) .

وقوله : (**وإنما حذف الجر**) معطوف علىٰ قوله : (فليس داخلاً في مسماه) ، (**ولأنه**) أي : ولأن الاسم الممنوع من الصرف (**لو جر بعد حذف التنوين**) منه . . (**لالتبس بالمبني على الكسر ؛ كـ « نزالِ ودراكِ » ، فيجر بالفتحة نيابةً عن الكسرة**) لأن الكسرة لا تكون إعراباً إلا مع التنوين ، أو الألف واللام ، أو الإضافة .

وقيل : لئلا يوهم أنه مضاف إلىٰ ياء المتكلم ، وإنما حذفت واجتزئ بالكسرة ؛ كما في قولهم : (هٰذا غلامِ) بالكسر من غير ياء ، فقد حكىٰ أبو عثمان أنها لغة في غير النداء ، وأنشد عليه قوله : (من الكامل)

. . . . شرقت دموعِ بهن فهي مسجوم

أراد : دموعي ، **وقيل** : لأن التنوين خاص ، والجر خاص أيضاً ، فيتبع الخاص الخاص . انتهىٰ « ياسين » .

حملاً للجرِّ على النَّصبِ دونَ غيرِهِ ؛ لأنَّ الفتحةَ إلى الكسرةِ أقربُ منها إلى الضَّمَّةِ ، فحُمِلَتْ على الأقربِ (نحوُ) : مررتُ (بأفضلَ منهُ) وبمساجدَ وصحراءَ ، وهٰذا الحكمُ مُستمِرٌّ فيهِ (إلَّا معَ « أل ») أو بدلِها ، سواءٌ كانَتْ (أل) موصولةً ، . . . .

(**حملاً للجر على النصب دون غيره**) من الضمة (**لأن الفتحة إلى الكسرة أقرب**) لكون كل منهما إعراب فضلة (**منها**) أي : من الكسرة (**إلى الضمة ، فحملت**) الكسرة (**على**) الفتحة التي هي (**الأقرب**) إلى الكسرة دون الضمة ، ووجه **الأقربية** : أن الضمة يحتاج فيها إلىٰ تحريك الشفتين جميعاً ، بخلافهما .

مثال الاسم الذي لا ينصرف : (**نحو : مررت بأفضلَ** منه) أي : من زيد ؛ فإن فيه الصفة ووزن الفعل .

(و) مثال ما فيه علة تقوم مقام علتين نحو : مررت (**بمساجدَ وصحراءَ**) لأن الأول فيه صيغة منتهى الجموع ، وفي الثاني ألف التأنيث الممدودة (**وهٰذا الحكم**) أي : جره بالفتحة (**مستمر فيه**) أي : في الاسم الذي لا ينصرف .

وقوله : (**إلا مع « أل » أو بدلها**) استثناء من محذوف ، والتقدير : فيجر بالفتحة في سائر الأحوال ، إلا حالة كونه مع (أل) أو الإضافة (**سواء كانت « أل » موصولة**) كقوله : (من الطويل)

. . . . وهن الشافيات الحوائم

بخفض (الحوائم) بالكسرة ؛ لدخول (أل) الموصولة عليه ، وهي جمع (حائمة) .

وفي « فتح المغيث » : هٰذا الشاهد من كلام الفرزدق في « ديوانه » يقوله حين خرج قتيبة بن مسلم الباهلي علىٰ سليمان بن عبد الملك وخلع طاعته ، فقتله وكيعُ بن حسان بن قيس ، والذي ذكره الشارح هنا عجز البيت .

أم مُعرِّفَةً ، أم زائدةً (نحوُ) : مررتُ (بالأفضلِ) وباليزيدِ ، . . . .

والشاهد فيه : قوله : (الشافيات الحوائمِ) بالكسرة مع أنه صيغة منتهى الجموع ؛ لدخول (أل) عليه .

انظر « شرح الأشموني » ، و« التصريح على التوضيح » انتهىٰ من هامش « مغيث النِّدا علىٰ قطر الندىٰ » .

(أم معرفة) نحو قوله : ﴿ وَأَنتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾[1] ، ونحو : (زيد مررت بالأفضل منه) مثال لما فيه (أل) المعرفة أيضاً ، فإن (أل) الداخلة علىٰ (أفعل) التفضيل معرفة ، وكذا الداخلة على الصفة المشبهة ؛ كـ (الأعمىٰ ، والأصم ، واليقظان) **على الأصح** ؛ كما في « المغني » وغيره .

وجعله الشارح مثالاً للزائدة ؛ **والأصح** ما ذكرناه من جعله مثالاً للمعرفة .

(أم زائدة) مثالها ـ كما قاله العليمي ـ : باليزيد ، (**نحو : مررت بالأفضل**) مثال لما فيه (أل) المعرفة ؛ فإن (أل) الداخلة علىٰ أفعل التفضيل معرفة (**وباليزيد**) وهي كلمة من قول الشاعر : (من الطويل)

رأيت الوليد بن اليزيدِ مباركاً شديداً بأعباء الخلافة كاهله

بخفض (يزيد) لدخول (أل) الزائدة عليه ؛ بناءً علىٰ أنه باقٍ علىٰ علميته ، ويحتمل أنه قدر فيه الشيوع ، فصار نكرة ، ثم أدخل عليه (أل) للتعريف ؛ كما قاله المصنف في « شرحه » ؛ وعليه : فلا شاهد فيه . انتهىٰ « عليمي » .

قال العيني : (قاله ابن ميادة الرماح بن أبرد ، وهو من قصيدة يمدح بها الوليد بن اليزيد بن عبد الملك بن مروان ، من أمراء بني أمية ، و« رأيت » بمعنىٰ : أبصرت أو علمت ، **الشاهد فيه** : إدخال الألف واللام في العلمين بتقدير التنكير فيهما) انتهىٰ منه .

(١) سورة البقرة : (١٨٧) .

ونحوُ قولِهِ :

.... تَبِيتُ بِلَيْلِ ٱمْأَرْمَدِ ٱعْتَادَ أَوْلَقَا

فإذا كان الأمر كذٰلك . . لم يكن في (يزيد) علتان فرعيتان ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرىٰ إلى المعنىٰ ، بل يكون فيه علة واحدة ؛ وهي وزن الفعل ، لأن العلمية قد زالت منه عند قصد التنكير ، وإذا كان فيه علة واحدة . . لم يكن ممنوعاً من الصرف ، فلا يصح التمثيل به للممنوع من الصرف الذي يجر بالكسرة ؛ لدخول الألف واللام عليه) . انظر « سبيل الهدى » . انتهىٰ من هامش « مغيث النِّدىٰ » .

(و) مثال بدل (أل) وهو (أم) الحميرية (**نحو قوله**) : (من الطويل)

أأن شمت من نجد بريقاً تألقا **(تَبيتُ بليلِ امأَرمَدِ اعتادَ أولَقَا)**

البيت لبعض الطائيين ، **ومحل الشاهد** : (امأرمد) حيث أبدلت لام التعريف ميماً ، وهٰذه لغة طيِّئ .

اللغة : **الأولق** : الجنون أو شبهه ، يقال : أُلِقَ ؛ كـ (عُنِي) ألقاً ؛ والمألوق : المجنون .

والأرمد : من الرمد ؛ وهو : هيجان العين ، ورمد فلان فهو أرمد ورمد ، وهي رمداء .

وفي « الكردي » : قوله : (**ونحو قوله : تبيت بليل أمأرمد** . .) البيت ؛ بكسر الدال من أرمدِ مثالُ (أل) ، وهي موصولة ؛ بناءً علىٰ رأي من يرىٰ أن (أل) في الصفة المشبهة موصولة ، وعليه جرى ابن مالك في « التسهيل » ، وابن عصفور في أحد قوليه ، وجزم به في « التوضيح » ، وضعفه في « الجامع » .

وقال في « المغني » : (ذاك ليس بشيء ؛ لأن الصفة المشبهة للثبوت ، فلا تُؤوَّل بالفعل) انتهىٰ .

(أو) معَ (الإضافةِ) ولو تقديراً (نحوُ) : مررتُ (بأفضلِكُم) ، وقولُهُ : (ابدأْ بذا مِنْ أوَّلِ) في روايةِ الكسرِ بلا تنوينٍ علىٰ نيَّةِ المضافِ إليهِ ؛ . . . .

وإلىٰ هٰذا ذهب ابن العلج صاحب « البسيط » ، وصدر البيت :

أأن شـمـت مـن نـجـد بـريـقـاً تـألـقـا . . . .

(أأن) بهمزتين مفتوحتين ؛ الأولىٰ للاستفهام ، والثانية مصدرية ، والتقدير : أمن أن شمت من نجد ؛ يعني : ألأجل أن رأيت من نجد برقاً ، و(تألق) بمعنىٰ : لمع ، و(تبيت) بوزن (تبيع) : فعل فاعله ضمير مستتر فيه ، و(بليل) : حال من الفاعل ، **والأولق** : الجنون .

والمعنىٰ : أمن أجل أن رأيت برقاً لامعاً من نحو نجد بتَّ من الشوق والاهتياج بليل شخص أرمد ؛ أي : بليل كليل شخص اعتاد الجنون ، فاجتمع عليه أرق الليل من الرمد ، وتخبط الجنون ، فهو كقول غيلان : (من البسيط)

أعـن تـوسـمـت مـن خـرقـاء مـنـزلـةً ماء الـصـبـابـة مـن عـيـنـيـك سـجـوم

وقوله : (أو) إلا (**مع الإضافة ولو تقديراً**) معطوف علىٰ قوله : (إلا مع « أل ») أي : سواء كانت تلك الإضافة لفظاً ؛ كما في (**نحو : مررت بأفضلِكم**) التمثيلُ بهٰذا أولىٰ من التمثيل بنحو : (مررت بعثماننا) لأن الأعلام لا تضاف حتىٰ تنكر ، وإذا صار نحو (عثمان) نكرة . . زالت منه إحدى العلتين ، ودخل في (باب ما ينصرف) ، وليس الكلام فيه ، ولم يذكر المصنف جواز الصرف للضرورة والتناسب ؛ لقلته في كلامهم ، وإنما يذكر ذٰلك في المختصرات للأمور المشهورات ، أو تقديراً بأن كان المضاف إليه مقدراً لفظه (و) ذٰلك نحو (**قوله**) أي : نحو قول الفارسي فيما حكاه عن العرب من قولهم : (**ابدأ بـ**) هـ (**ذا**) الأمر (**من أوَّلِ**) كل شيء . . تسلم من كل المكاره (**في رواية الكسر بلا تنوين ، علىٰ نية المضاف إليه**) لفظاً .

ففيه ثلاث روايات : بضم اللام ، وفتحها ، وكسرها .

فإِنَّهُ يُجَرُّ حينئذٍ بالكسرةِ لفظاً أو تقديراً على الأصلِ ؛ لأنَّ الكسرةَ إنَّما حُذِفَتْ تبعاً لحذفِ التَّنوينِ ، والمضافُ . . . .

ـ فالضم على البناء علىٰ نية معنى المضاف إليه فقط ؛ فإن نية معناه فقط موجب البناء على الضم ، كما مر في مبحث (قبل وبعد) .

ـ والفتح على الإعراب ؛ لعدم نية المضاف إليه لفظاً ومعنىً ، وإعرابه إعراب ما لا ينصرف ؛ للصفة ووزن الفعل .

ـ والكسر علىٰ نية المضاف إليه لفظاً فقط ؛ كما هنا ، كما ذكره الشارح بقوله : (علىٰ رواية الكسر بلا تنوينٍ علىٰ نية المضاف إليه) لفظاً فقط .

فالأقوال ثلاثة ؛ فالقول الأول : اختاره السيوطي وعليه السيرافي والزجاج والزجاجي ، والثاني : اختاره جماعة ، وهو ظاهر كلام ابن مالك في « الألفية » كما قاله الأشموني ، أما الرأي الثالث . . فاختاره كثير من المتأخرين ؛ منهم : ابن مالك في « نكته على ابن الحاجب » ، وتابعهم الفاكهي في « مجيب النِّدا » كما قد علمت .

(**فإنه**) أي : فإن الاسم الذي لا ينصرف ، والفاء في قوله : (فإنه) تعليلية لقوله : (أو مع الإضافة) أي : وإنما قلنا : أو مع الإضافة (**يجر حينئذ**) أي : حين إذ كان مع الإضافة (**بالكسرة**) .

وقوله : (**لفظاً أو تقديراً**) أي : ملفوظةً كانت تلك الكسرة ؛ كما في قوله : (مررت بأفضلكم) ، أو مقدرة ؛ كما في : (ابدأ بذا من أوَّلِ تسلم) .

وفي « الكردي » : قوله : (**أو مقدراً**) كما في : (مررت بحبلاكم) .

حالة كون جره بالكسرة جارياً (**علىٰ**) ما هو (**الأصل**) في علامات الجر (**لأن الكسرة**) التي كانت مع تنوين الاسم هي المكررة عند الضبط بالقلم ، وأما التي كانت علامة الإعراب . . فهي باقية .

و(**إنما حذفت**) الكسرة المكررة (**تبعاً لحذف التنوين ، والمضاف**) في هٰذه

وما فيهِ (أل) لا يقبلانِ التَّنوينَ ، فلا يقالُ : إنَّهُ محذوفٌ منهُما ؛ ليستتبعَ حذفُهُ حذفَ الجرِّ ، وظاهرُ كلامِهِ : أنَّهُ في ذٰلكَ باقٍ علىٰ منعِ صرفِهِ ، لٰكنَّهُ يُجَرُّ بالكسرةِ ، وفي المسألةِ ثلاثةُ أقوالٍ :

الصَّرفُ مُطلَقاً ؛ بناءً علىٰ أنَّ الصَّرفَ هوَ الجرُّ .

والمنعُ مُطلَقاً ؛ لفقدِ التَّنوينِ .

الصورة (**وما فيه « أل »**) في الصورة السابقة (**لا يقبلان التنوين ، فلا يقال : إنه**) أي : إن التنوين (**محذوف منهما ؛ ليستتبع حذفه**) أي : حذف التنوين (**حذف الجر ، وظاهر كلامه**) أي : كلام المصنف حيث قال : وإلا الاسم الذي لا ينصرف ، فإنه يجر بالفتحة إلا مع (أل) نحو : مررت بالأفضل ، أو مع الإضافة ؛ نحو : بأفضلكم : (**أنه**) أي : أن الاسم الذي لا ينصرف (**في ذٰلك**) أي : في حالة كونه مقروناً بـ (أل) أو كونه مضافاً (**باقٍ علىٰ منع صرفه**) بناء علىٰ أن الصرف هو التنوين ؛ لأن (أل) والإضافة لا يجتمعان مع التنوين (**لٰكنه**) أي : لٰكن الاسم الغير المنصرف المقرون بـ (أل) أو المضاف إلىٰ ما بعده (**يجر بالكسرة**) فلا تحذف الكسرة منه ؛ تبعاً للتنوين .

(**وفي**) هٰذه (**المسألة**) أي : في مسألة المقرون بـ (أل) ، أو المضاف إلىٰ ما بعده في الاسم الذي لا ينصرف (**ثلاثة أقوال**) :

الأول : (**الصرف مطلقاً**) أي : زالت عنه إحدى العلتين أم لا . انتهىٰ « كردي » .

وذٰلك ـ أي : قولنا : (هو مصروف مطلقاً) ـ لأن عدم انصرافه إنما كان لمشابهة الفعل ، فلما ضعفت هٰذه المشابهة بدخول ما ذكر من (أل) والإضافة عليه . . قويت جهة الاسمية ، فرجع إلىٰ أصله ؛ الذي هو الصرف ، فدخله الكسر (**بناء علىٰ أن الصرفَ هو الجرُّ**) بالكسرة دون التنوين ؛ لأنه لا يجامع (أل) ولا الإضافة .

(**و**) **القول الثاني** : (**المنع**) من الصرف (**مطلقاً ؛ لفقد التنوين**) بسبب مقارنته بـ (أل) أو بالإضافة ؛ بناءً علىٰ أن الصرف هو التنوين فقط ، لم يقل كسابقه : (بناء

والتَّفصيلُ ؛ إن زالَتْ منهُ إحدى العلَّتَينِ بالإضافةِ أو بـ (أل) . . صُرِفَ ؛ كالعلمِ ، فإنَّهُ تزولُ منهُ العلميَّةُ بالإضافةِ وبدخولِ (أل) عليهِ ، . . . .

علىٰ أن الصرف هو التنوين) لأن القول بالمنع مطلقاً يتمشّىٰ على القول بأن الصرف هو التنوين وحده ، أو مع الجر ؛ وذٰلك لأن الممنوع بالأصالة هو التنوين ، وسقوط الكسر إنما هو بتبعية التنوين ، وحيث ضعفت مشابهته الفعلَ التي هي سبب منع الصرف ؛ بدخول ما هو من خواص الاسم . . لم تؤثر إلا في سقوط التنوين دون تابعه ؛ الذي هو الكسر ، فعاد الكسر إلىٰ حاله ، وسقط التنوين ؛ لمنع الصرف .

لا يقال : (حرف الجر أيضاً من خصائص الأسماء) لأنّا نقول : هو ليس من الخصائص الممتزجةِ بالاسم الصائرةِ معه كلمة واحدة ، بخلاف ما ذكر من (أل) والإضافة ؛ ألا ترىٰ أن العامل يتخطىٰ (أل) ويعمل فيما هو مدخولها ، وأن المضاف يكتسب من المضاف إليه التعريف وغيره ، ويصير المضاف إليه علامة تمامه . انتهىٰ من « العليمي » .

(و) **القول الثالث** : هو القول بـ (**التفصيل**) بأن يقال : (**إن زالت منه**) أي : من الاسم المقرون بـ (أل) أو المضاف (**إحدى العلتين بالإضافة أو بـ**) دخول (**أل**) المعرفة عليه ؛ إذ الزائدة لا تزول بها العلمية . . (**صُرف**) وذٰلك (**كالعلم ، فإنه تزول منه العلمية بالإضافة**) كـ : مررت بأحمدكم (**وبدخولِ** « **أل** » **عليه**) كـ : مررت بالأحمد .

وفي « الكردي » : قوله : (**كالعلم**) نحو : (أحمدكم ، وابن اليزيد) بناءً علىٰ أنه نكر ثم عرف بـ (أل) كما ينكر العلم إذا أضيف ؛ كقوله : (من الطويل)

علا زيدُنا يوم النَّقا(١) رأسَ زيدِكم . . . .

---

(١) والنقا من الرمل ـ مفتوح مقصور ـ : القطعة تنقاد محدودبة ، وفي « الصحاح » : الكثيب من الرمل . وقال غيره : يقال : (هٰذه نقاة من الرمل) للكثيب المجتمع الأبيض الذي لا ينبت شيئاً . قال القالي : (يكتب بالألف وبالياء) انظر « تاج العروس » للزبيدي .

وإلَّا . . فلا ؛ كالوصفِ ، وهوَ المختارُ .

وسكتَ عن رفعِهِ ونصبِهِ ؛ لأنَّهُما على الأصلِ ، وحينئذٍ يُعلَمُ أيضاً استواءُ جرِّهِ ونصبِهِ في الإعرابِ بالفتحةِ ، ويظهرُ الفرقُ بينَهُما ـ كما قالَ ابنُ مالِكٍ ـ بالتَّابعِ والعاملِ .

حكاه في « المغني » .

(**وإلا**) أي : وإن لم تزل عنه إحدى العلتين . . (**فلا**) يصرف (**كالوصف**) كالأحمر والأبيض (**وهو**) أي : وهـٰذا القول الذي يقول بالتفصيل هو (**المختار**) على القولين السابقين ؛ لأنه قول الجمهور ، وقال ابن جماعة : (**الحق** : أنه لا خلاف في تخريج القولين المطلقين فيما سبق علىٰ هـٰذين الحالين المذكورين في القول بالتفصيل) .

(**وسكت**) المصنف (**عن**) بيان حكم (**رفعه**) أي : رفع ما لا ينصرف (**ونصبه ؛ لأنهما**) أي : لأن رفعه ونصبه مستمر (**علىٰ**) ما هو (**الأصل**) فيهما من رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة (**وحينئذ**) أي : وحين إذ علم أن حكم رفعه ونصبه مستمر علىٰ ما هو الأصل فيهما . . (**يُعلَم أيضاً**) أي : كما علم ذٰلك (**استواءُ جرِّه**) أي : جر ما لا ينصرف (**ونصبِه في الإعراب بالفتحة**) حملاً لجره علىٰ نصبه (**و**) حينئذ ؛ أي : حين إذ اتحدا في علامة إعرابهما (**يظهر الفرق بينهما**) أي : بين جره ونصبه (**كما قال**) ه (**ابن مالك**) في بعض كتبه (**بالتابع والعامل**) مثال الفرق بينهما بالعامل ؛ نحو : (ضربت أحمد وأخاه) ، و(مررت بأحمد وأخيه) ، ولا يخفىٰ أن مراده بالتابع : هو التابع اللفظي الإعراب ؛ إذ لا فرق به في نحو : (رأيت سعاد والحبلىٰ) ، و(مررت بسعاد والحبلى) انتهىٰ « كردي » .

❋ ❋ ❋

(و) إلَّا (الأمثلةَ الخمسةَ) سُمِّيَتْ بذٰلكَ ؛ لأنَّها ليسَتْ أفعالاً بأعيانِها ؛ كما أنَّ الأسماءَ السِّتةَ أسماءٌ بأعيانِها ، وإنَّما هيَ أمثلةٌ يُكْنَىٰ بها عن كلِّ فعلٍ كانَ بمنزلتِها ؛ فإنَّ (يفعلانِ) كنايةٌ عن (يذهبانِ ، ويستخرجانِ) ونحوِهما ، وكذٰلكَ الباقي ، وسُمِّيَتْ خمسةً ؛ علىٰ إدراجِ المُخاطَبتَينِ تحتَ المُخاطَبِينِ ، والأحسنُ : أن تعدَّ ستَّةً ، . . . . . .

---

١٥ ـ الأمثلة الخمسة

وقوله : (**وإلا الأمثلة الخمسة**) بالنصب على الاستثناء . . معطوفٌ علىٰ قوله : وإلا الأسماء الخمسة (**سميت**) هٰذه الأفعال الخمسة الآتية (**بذٰلك**) أي : بلفظ الأمثلة الخمسة (**لأنها ليست أفعالاً**) مخصوصةً (**بأعيانها**) أي : بذواتها ؛ كـ (تضربان ويضربان . . .) إلىٰ آخره ، و(تنصران وينصران . . .) إلىٰ آخره مثلاً (**كما أن الأسماءَ الستة أسماءٌ**) مخصوصة (**بأعيانها**) أي : بذواتها ؛ كـ (أبوك وأخوك) مثلاً (**وإنما هي**) أي : هٰذه الأفعال الخمسة (**أمثلة**) أي : أوزان (**يُكْنىٰ**) أي : يعبر (**بها**) أي : بتلك الأوزان ؛ كـ (تفعلان ويفعلان . . .) إلىٰ آخره (**عن كل فعل**) من الأفعال من أي مادة ؛ كـ : يضربان وتضربان ، ويخرجان ويقومان (**كان**) ذٰلك الفعل (**بمنزلتها**) أي : علىٰ وزنها (**فإن « يفعلان » كناية**) أي : عبارة (**عن « يذهبان »**) أو يكرمان أو ينطلقان (**ويستخرجان**) أ (**ونحوهما**) أي : أو نحو هٰذين المثالين اللذين ذكرهما الشارح من قوله : (يذهبان ويستخرجان) كالذي زدناه مثلاً من الكلمات العربية (**وكذٰلك**) أي : وكـ (يفعلان) ما جاء علىٰ وزن (**الباقي**) من الأمثلة الخمسة من : تفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين .

(**وسميت**) هٰذه الأوزان (**خمسة ؛ علىٰ إدراج المخاطبتين تحتَ المخاطبين**) .

قال العليمي : (**الظاهر أن يقول** : وعددت خمسة ؛ لأنه المطابق للمراد والموافق لقوله فيما بعد : والأحسن : أن تعد ستة) انتهىٰ .

قوله : (**والأحسن : أن تعدَّ ستةً**) قال الشهاب القاسمي : (وأقول علىٰ قياس ما

قالَهُ المُصنِّفُ في « شرحِ اللُّمحةِ » .

(وهيَ) : كلُّ فعلٍ مضارعٍ اتَّصلَ بهِ : ألفُ اثنينِ ، أو واوُ جماعةٍ ، . . . .

قاله الشارح : تكون سبعة لا ستة ؛ نظراً للغائبتين) كما ستعرفه . انتهىٰ منه .

(**قاله**) أي : قال ما ذكر من : (سميت بذٰلك . . .) إلىٰ هنا (**المصنفُ**) أي : ابن هشام (**في** « **شرح اللمحة** ») بتقديم اللام على الميم .

قوله : (**والأحسن : أن تعد ستة**) كان ينبغي : أن تعد سبعة لا ستة ؛ لأن تاء (تفعلان) كما تكون للمخاطبين والمخاطبتين تكون للغائبتين أيضاً ؛ نحو : (الهندان تفعلان) مع أن الذي قاله ابن هشام في « شرح اللمحة » ـ فيما وقفت عليه من نسخ « شرح اللمحة » ـ : (والأحسن : أن تعد سبعة لا ستة) كما نقله في « التصريح » ، وتبعه الشارح ، فهي خمسة لفظاً ، سبعة معنىً . انتهىٰ « كردي » .

(وهي) أي : تلك الأمثلة الخمسة (**كل فعل مضارع . . .**) إلىٰ آخره .

اعترض على الشارح في إدخال (كل) في التعريف بوجهين :

الأول : أن التعريف للماهية ، و(كل) للأفراد ، والتعريف بالأفراد غير جائز .

والثاني : أنه يفهم أن كل واحد منها هو الأمثلة الخمسة ، فيخل بصدق الحد على المحدود .

وأجيب : بأن التعريف بما بَعْدَ (كلٍ) ، وإنما جيء بها ؛ لبيان الاطراد ، وبأن المحدود في الحقيقة آحاد الأمثلة الخمسة . انتهىٰ من « العليمي » .

(**اتصل به ألف اثنين**) أي : شخصين اثنين مخاطبين ؛ نحو : (أنتما تفعلان) ، أو مخاطبتين ؛ نحو : (أنتما هندان تفعلان) ، أو غائبين أو غائبتين ؛ نحو : (الزيدان يفعلان ، والهندان تفعلان) ، وتعبيره بـ : (ألف اثنين) أحسن من التعبير بـ (ألف المثنىٰ) لشموله لنحو : (زيد وعمرو يقومان) .

(أو) اتصل به (**واو جماعة**) أي : جماعة الذكور حاضرةً ؛ نحو : (أنتم

أو ياءُ مُخاطَبَةٍ ؛ نحوُ : (يفعلانِ) بالياءِ التَّحتيَّةِ للغائبَينِ ، (ويفعلونَ) بالياءِ كذٰلكَ للغائبينَ ، (وتفعلانِ) بالتَّاءِ الفوقيَّةِ للمخاطبَينِ ، (وتفعلون) بالتَّاء كذٰلكَ للمُخاطِبِينَ ، (وتفعلينَ) بالتَّاءِ كذٰلكَ للمُخاطَبَةِ ، ولا فرقَ بينَ أن تكونَ الألفُ والواوُ ضميرَينِ ؛ نحوُ : (الزَّيدانِ يفعلانِ ، والزَّيدونَ يفعلونَ) ، أو علامتَينِ في لغةِ طيِّئٍ ؛ نحوُ : (يفعلانِ الزَّيدانِ ، ويفعلونَ الزَّيدونَ) ، وأمَّا ياءُ المُخاطَبَةِ . . فلا تكونُ إلَّا ضميراً ، . . . .

تقومون) ، أو غائبةً ؛ نحو : (الزيدون يقومون) ، والتعبير بـ (الجماعة) أحسن من التعبير بـ (جمع) لشموله لنحو : (زيد وعمرو وبكر يقومون) .

(أو) اتصل به (**ياء مخاطبة**) نحو : (تفعلين) بالتاء كذٰلك ؛ أي : الفوقية للمخاطبة .

ثم مثل المصنف لكل منها بقوله : (**نحو** : « **يفعلان** » **بالياء التحتية للغائبَين**) المذكرين ؛ نحو : الزيدان يفعلان (و) نحو : (« **يفعلون** » **بالياء كذٰلك**) ؛ أي : التحتية ؛ أي : (**للغائبِين**) المذكرين ؛ نحو : (الزيدون يقومون) ، **والمراد بالغائب** : غير المخاطب ، (و) نحو : (« **تفعلان** » **بالتاء الفوقية للمخاطبَين**) المذكرين ؛ نحو : (أنتما يا زيدان تقومان) ، وكذٰلك المؤنثتان ؛ نحو : (أنتما يا هندان تقومان) لِلمخاطبَتينِ ، وكذٰلك الغائبتان المؤنثتان ؛ نحو : (الهندان تقومان) فإنه مغاير لما قبله ؛ لأن التاء فيه للتأنيث ، دون الخطاب ؛ لأن الفاعل غائب ، وفي الأول للخطاب ؛ لأن الفاعل مخاطب .

(و) نحو : (« **تفعلون** » **بالتاء كذٰلك**) أي : الفوقية (**للمخاطبِين** ، و« **تفعلين** » **بالتاء كذٰلك**) أي : الفوقية (**للمخاطَبة ، ولا فرق بين أن تكون الألف والواو ضميرين نحو** : « **الزيدان يفعلان ، والزيدون يفعلون** » ، **أو علامتين في لغة طيِّئ ؛ نحو** : « **يفعلان الزيدان ، ويفعلون الزيدون** » ، **وأما ياء المخاطبة . . فلا تكون إلا ضميراً**) فاعلاً .

قوله : (**ولا فرق** . . .) إلىٰ آخره ؛ ولهـٰذا كان تعبيره فيما تقدم بـ (ألف اثنين . . .) إلىٰ آخره ؛ أولىٰ من تعبير غيره بـ (ضمير . . .) إلىٰ آخره .

قوله : (**أو علامة**) أي : حرفاً دالاً على التثنية والجمع ، وذٰلك في فعل الاثنين الغائبين ، والثنتين الغائبتين ، والجمع المذكر الغائب .

وقد مثل الشارح للغائبتين ولجمع الغائبين ، وبقي عليه المؤنثتان الغائبتان ؛ نحو : (تقومان الهندان) ، وكان ينبغي ذكر ذٰلك ؛ لخفائه وشهرة ما ذكره ، وليكون توطئة لما يأتي عن المكودي . انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (ولا فرق بين أن تكون الألف والواو . . .) إلىٰ قوله : (أو علامتين) ، **الأولىٰ** : (وعلامتين) بالواو ؛ لأن (أو) لأحد شيئين أو أشياء ، و(بين) لا يضاف إلا إلىٰ متعدد .

وأما في قوله تعالىٰ : ﴿ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ ﴾ [1] . . فلكون (أحد) في المعنىٰ متعدداً ؛ لكونه نكرة واقعة في سياق النفي ، فهو عام . انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**في لغة طيِّئ**) وهي التي يسمونها : (لغة أكلوني البراغيث) أي : في رأي من يرىٰ أن الألف والواو في قول الطائيين (يفعلان الزيدان) و(يفعلون الزيدون) علامتان للتثنية والجمع ، لا أنهما ضميران ، وإلا . . فلا دليل لنا علىٰ أنهما في لغة طيِّئ علامتان أو ضميران ، وإلا . . لما ساغ الاختلاف في ذٰلك ، والمسألة خلافية .

وأما ياء المخاطبة . . فلا تكون إلا ضميراً **على الأصح** عند الجمهور ، **وقيل** : إنها حرف خطاب عند المازني والأخفش ، وأن الفاعل عندهما في نحو : (قومي ، وتقومين) مستترٌ وجوباً . انتهىٰ « كردي » .

(**وإذا بُسِطَتْ**) بالبناء للمجهول (**هـٰذه الأمثلة**) من حيث كون الألف والواو

---

(١) سورة البقرة : (٢٨٥) .

كانَتْ ثمانيةً ؛ كما قالَهُ المَكُودِيُّ ، وكلُّها خرجَتْ عنِ الأصلِ في جميعِ الأحوالِ .

علامة أو ضميراً . . (**كانت**) الصور فيها (**ثمانية**) لأن الواو تكون علامة في جمع المذكر ، والألف تكون علامة في مثنى الغائب المذكر ، وفي مثنى الغائبتين ، فهٰذه ثلاثة مع الخمسة المذكورة في المتن . . كان المجموع ثمانيةً ، وعلىٰ ما قاله المصنف وابن القاسم : فهي عشرة كاملة ، ولا تخفىٰ أنها قد تزيد بالنظر إلىٰ أنه قد يغلب مذكر علىٰ مؤنث وإن كان المؤنث أكثر ، ومخاطب علىٰ غائب ؛ نحو : (أنت والزيدان تفعلون) بالتاء الفوقية . انتهىٰ « عليمي » باختصار .

(**كما قاله**) أي : قال ما ذكر من الزيادة (**المكوديُّ**) في « شرح الألفية » .

ترجمة المكودي

عبد الرحمٰن بن علي بن صالح ، أبو زيد المكودي ، الفاسي المالكي ، نحوي صرفي لغوي ، توفي بفاس ، صاحب « شرح الألفية » ، و« شرح الآجرومية » ، ويعرف بالمطرزي ، كان قريباً من الثمان مئة انتهىٰ « بغية الوعاة » .

❀ ❀ ❀

قوله : (**كما قاله المكودي**) أي : في « شرح الألفية » ، وذٰلك أن الواو تكون علامة في الجمع المذكر الغائب وضميراً ، وفي جمع المذكر المخاطب ضميراً فقط ، فهٰذه ثلاثة ، والألف تكون علامة في المثنى الغائب المذكر وضميراً ، وكذا في مثنى الغائبتين ، فهٰذه أربعة مع الثلاثة المذكورة سابقاً ، والثامنة : الياء في (تفعلين) انتهىٰ « كردي » .

(**وكلها**) أي : وكل هٰذه الأمثلة (**خرجت عن الأصل**) الذي هو الإعراب بالحركات (**في جميع الأحوال**) يعني : الرفع والنصب والجزم . انتهىٰ « كردي » .

(فترفع) كلها (**بثبوت النون**) أي : بالنون الثابتة ، وإنما أعربت هٰذا الإعراب ؛ لأنهم أرادوا أن يعربوها بالحروف كما أعربوا نظيرها من الأسماء ؛ لأنها مثل : (ضاربون ، وضاربان ، وضاربين) في مطلق الحركات والسكنات ، ولا يمكنهم جعل الواو والألف والياء علامةً فيها ؛ لأدائه إلى اجتماع مثلين ، فجعلوا النون علامة الإعراب فيها ؛ لأنها شديدة الشبه بأحرف العلة ، ولذا تدغم في الواو والياء في نحو : ﴿ مِن وَالٍ ﴾[1] ، وفي نحو : ﴿ وَمَن يَتَوَكَّلْ ﴾[2] ، وزيدت ساكنةً في نحو : (جحفل) كما زيدت واو (فدوكس) ، وياء (سميدع) ، وألف (عذافر) ، وأبدلت عنها الألف في نحو : (رأيت زيداً) ، وحذفت في نحو : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾[3] ، ثم حذفوها لأجل الجازم ، ثم حملوا النصب عليه ـ أي : على الجزم ـ كما حملوه على الجر في نظيره من الأسماء ؛ لأن الجزمَ كالجر في الاختصاص ، وإنما جاز وقوع علامة الرفع بعد الفاعل ؛ لأن الضمير المرفوع المتصل كالجر ، خصوصاً إذا كان علىٰ حرف من المد واللين ، فالكلمة معها كـ (منصور ، ومسكين ، وعماد) ، وإعرابها بما ذكر هو المشهور .

وقيل : إنها معربة بالألف والواو والياء ؛ كما أنها في المثنىٰ كذٰلك ، وعليه : فهي حروف ، والفاعل مستتر فيها . انتهىٰ « عليمي » .

وعبارة الكردي : قول المصنف : (**فترفع بثبوت النون**) قال في « التسهيل » : (وليست ـ أي : النون ـ دليل الإعراب ، خلافاً للأخفش) انتهىٰ ؛ أي : فإنه ذهب إلىٰ أن هٰذه الأمثلة معربة بحركات مقدرة في آخر الفعل ، وثبوت النون وحدها دليل علىٰ هٰذا المقدر ؛ أي : وحذفها دليل على الجزم بالسكون مع الجازم ، والنصب بالفتحة مع الناصب ؛ فرقاً بين صورة الرفع وغيره .

---

(١) سورة الرعد : (١١) .

(٢) سورة الأنفال : (٤٩) .

(٣) سورة الإخلاص : (١ ـ ٢) .

المكسورةِ بعدَ الألفِ غالباً ، المفتوحةِ بعدَ أختَيْها ؛ نيابةً عنِ الضَّمَّةِ ؛ نحوُ : (أنتُم تفعلونَ) لأنَّها شبيهةٌ بالواوِ مِنْ حيثُ الغنَّةُ ، ومِنْ حيثُ إنَّها تُحذَفُ للجازمِ ، . . . . . .

وزعم الفارسي أن هـٰذه الأفعال معربة ، ولا حرف إعراب لها ؛ لأنه لا يكون النون ، إذ لا يحذف حرف الإعراب إذا كان صحيحاً ، ولا الألف وأختيها ؛ لأنهن فواعل ـ جمع فاعل ـ ولا آخر الفعل ؛ لاشتغاله بحركات المناسبة للأحرف الثلاثة . انتهىٰ « كردي » .

أي : ترفع بثبوت النون (**المكسورة بعد الألف**) أي : على الأصل في حركة التخلص من التقاء الساكنين ، **وقيل** : تشبيهاً بالمثنىٰ .

وقوله : (**غالباً**) قيَّد به ؛ لأنها قد تفتح بعد الألف ، كما قرئ : (أتعدانَني أن أخرج) ، وقد تضم معها ؛ كما ذكره ابن فلاح في « تفسيره » ، واستدل بما قُرِئ شاذاً : (طعام ترزقانُه) بضم النون . انتهىٰ « عليمي » .

(**المفتوحة بعد أختيها**) أي : الواو والياء للخفة ، **وقيل** : تشبيهاً للجمع .

وقوله : (**نيابةً عن الضمة**) علة لقوله : (فترفع بثبوت النون) ، أو حال من النون ؛ أي : لأجل نيابتها عن الضمة ؛ أي : أو حالة كونها نائبة عن الضمة (**نحو : أنتم تفعلون**) هـٰذا مثال لما إذا كانت هـٰذه الأمثلة مرفوعة بالنون ، وإنما كانت مرفوعة بالنون مع أنها ليست من أحرف العلة (**لأنها**) أي : لأن هـٰذه النون (**شبيهة بالواو من حيث الغنةُ ، ومن حيث إنها تحذف للجازم**) في نحو : (لم يفعلوا) .

قوله : (**إنها شبيهة بالواو . . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : وقد جعلت الواو حرف إعراب في نحو : (أبوك ، والزيدون) ، بل لها شبه بأحرف العلة الثلاث من حيث إنها تدغم في الواو والياء في نحو : ﴿ مِن وَالٍ ﴾[1] ، ونحو : ﴿ وَمَن يَقْنُتْ ﴾[2] ، وتقلب في نحو :

---

(١) سورة الرعد : (١١) .

(٢) سورة الأحزاب : (٣١) .

(وتُجزَمُ وتُنصَبُ بحذفِها) نيابةً عنِ السُّكونِ والفتحةِ (نحوُ : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾) ، ولا فرقَ فيما ذُكِرَ بينَ أن يكونَ الفعلُ المُتَّصِلُ به ما تقدَّمَ : . . . .

(قفن) حالة كونه ملتبساً بنون التوكيد الخفيفة ؛ أي : تقلب في الوقف ألفاً فيقال : (قفا) ، وكذا نون التنوين في المنون المنصوب تقلب في الوقف ألفاً ؛ نحو : (رأيت زيدا) فجعلوها حرف إعراب مثلهن .

قوله : (**ومن حيث إنها**) أي : إن النون (**تحذف للجازم**) أي : في نحو : (لم يفعلا) كما تحذف الواو لذٰلك في نحو : (لم يغزُ) ، وفي التعليل بهٰذه الحيثية نوع خفاء . انتهىٰ « كردي » .

قال العليمي : (وهٰذا إنما يظهر فيما كان متصلاً بالواو ، ويحتاج قياس ما كان متصلاً بالياء والألف عليه ، وما ذكرناه فيما سلف في وجه الشبه بين النون وحروف العلة العامة لا يحوج إلى القياس ، فهو أظهر وإن اقتصر الرضي وأتباعه على التخصيص) انتهىٰ « عليمي » .

(**وتجزم**) هٰذه الأمثلة الخمسة (**وتنصب بحذفها**) أي : بحذف النون حالةَ كون الحذف (**نيابةً**) أي : نائباً (**عن السكون**) في الجزم (و) نائباً عن (**الفتحة**) في النصب ، ومثال نيابته عنهما (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾)(١) فـ (تفعلوا) مجزوم بـ (لم) ، وجملة (لم تفعلوا) في محل جزم بـ (إن) الشرطية ؛ علىٰ كونها فعل شرط لها ، وعدم إعراب الحرف إنما هو حيث لم ينضم لغيره ، فليس أحد الحرفين غير عامل ؛ كما قيل ، ولا كلاهما عامل في (تفعلوا) علىٰ جهة التنازع ؛ إذ لا تنازع في الحرف إلا علىٰ قول ابن العلج . انتهىٰ « ياسين » .

(**ولا فرق فيما ذكر**) من رفعها بثبات النون ، وجزمها ونصبها بحذفها (**بين أن يكون الفعل المتصل به**) أي : بذٰلك الفعل (**ما تقدم**) فاعل المتصل ؛ أي : بين أن

---

(١) سورة البقرة : (٢٤) .

صحيحَ الآخرِ ، أو مُعتلَّهُ ، وإن لحقَهُ شيءٌ مِنَ الحذفِ والتَّغييرِ ؛ كما في نحوِ : (أنتِ تدعينَ) . . فلعلَّةٍ تصريفيَّةٍ .

وقدَّمَ الجزمَ على النَّصبِ ؛ لأنَّ النَّصبَ محمولٌ على الجزمِ ؛ كما حُمِلَ على الجرِّ في المُثنَّىٰ . . . .

يكون الفعل الذي اتصل به ما تقدم من واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة (**صحيحَ الآخر**) كـ (يفعلان ويفعلون) ، وهو بالنصب خبر (يكون) ، **ثم عطف عليه** قوله : (**أو**) يكون (**معتلَّه**) أي : معتل الآخر ؛ نحو : (يغزون ، ويرمين ، ويخشين) .

(**وإن لحقه**) أي : لحق ذٰلك المعتل (**شيء من الحذف والتغيير ؛ كما في نحو : أنت تدعين**) .

أصل الفعل : (تدعوين) بوزن (تنصرين) قلبت الكسرة على الواو التي هي لام الكلمة ، ثم حذفت كسرة الواو ؛ لاستثقالها ، ثم الواو ؛ لالتقاء الساكنين ، وقلبت الضمة التي قبل الواو كسرة ؛ لمناسبتها الياء ، ولئلا تنقلب الواو ياءً ، فصار الفعل (تدعين) علىٰ وزن (تفعين) .

وعبارة الكردي : أصله : (تدعوين) بوزن (تنصرين) نقلت الكسرة ؛ لثقلها على الواو إلىٰ ما قبلها بعد سلب حركته ؛ وهٰذا هو التغيير ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين ؛ وهٰذا هو الحذف ، وهما للعلة التصريفية ؛ كما ترى . انتهىٰ منه .

وقوله : (**فلعلة تصريفية**) متعلق بـ (لحقه) وعلة له .

(**وقدم**) بالبناء للمفعول ؛ أي : قدَّم النحاةُ ، ويصح بناؤه للفاعل ؛ علىٰ أن الضمير يعود إلى المصنف (**الجزم على النصب ؛ لأن النصب**) هنا (**محمول على الجزم**) أي : والمحمول عليه أصل بالنسبة إلى المحمول ، وإنما حمل النصب على الجزم هنا ؛ لتعذر الإعراب بالحركة ، ولم يحمل عليه في المعتل ؛ لإمكانه ، وهو الأصل ، فعمل به . انتهىٰ « كردي » ، (**كما حمل**) النصب (**على الجر في المثنىٰ**

والمجموعِ علىٰ حَدِّهِ ؛ لأنَّ الجزمَ نظيرُ الجرِّ في الاختصاصِ ، وأمَّا نحوُ : ﴿ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي ﴾ . .

والمجموع علىٰ حده) أي : علىٰ حد المثنىٰ ؛ يعني به : الجمع المذكر السالم ، وكونه علىٰ حد المثنىٰ ؛ لأن آخر كل منهما نون زائدة بعد حرف علة زائد ، واحترز به عن جمع المكسر . انتهىٰ « كردي » .

(**لأن الجزم نظير الجر في الاختصاص**) أي : في اختصاص كل منهما بنوع من الكلام ؛ الجر بالاسم ، والجزم في الفعل ، فكما حملوا منصوب الاسم علىٰ مجروره في الياء . . حملوا منصوب الفعل علىٰ مجزومه في الحذف . انتهىٰ منه .

(**وأما**) قوله : (**نحو** : ﴿ أَتُحَٰٓجُّوٓنِي ﴾)[1] بتخفيف النون في قراءة نافع . . هـٰذا جواب عن **سؤال مقدر** نشأ من أن الأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون ، فما بالها إذاً حذفت ؟

فأجاب : بأن المحذوف : إنما هو نون الوقاية ، والموجود نون الرفع .

واعلم : أنه إذا اجتمع نون الوقاية مع نون الرفع . . جاز الحذف ، والإثبات مع الإدغام ، أو الفك .

وقرأ نافع بالحذف في : ﴿ تَأْمُرُوٓنِيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴾[2] ، وقرأ ابن عامر : ﴿ تَأْمُرُونَنِي ﴾ بالفك ، وقرأ الباقون بالإدغام .

وأراد الشارح بـ (نحو : ﴿ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي ﴾) كل ما اجتمع فيه نون الإعراب مع نون الوقاية ، واحترزنا بـ (نون الإعراب) عن نون الضمير ونوني التوكيد ، فإنها لا يجوز حذفها مع إحداهما وإقامتها مقامها ؛ لأن نون الإعراب كنون الوقاية في أن كل واحد منهما لأمر لفظي ، بخلاف نون الضمير ونون التوكيد . انتهىٰ « عليمي » .

---

(١) سورة الأنعام : (٨٠) .

(٢) سورة الزمر : (٦٤) .

فالمحذوفُ منهُ نونُ الوقايةِ على الأصحّ ، لا نونُ الرَّفعِ ؛ لفقدِ النَّاصبِ والجازمِ ، وما قيلَ : مِنْ أنَّ حذفَ نونِ الوقايةِ مفوّتٌ للغرضِ الَّذي جيءَ بها لأجلهِ . . منظورٌ فيهِ ؛ إذ هوَ حاصلٌ بنونِ الرَّفعِ ، هـٰذا ما جرىٰ عليهِ في « شرحِ الشُّذورِ » ، وعكسَ في « الأوضحِ » فصحَّحَ أنَّ المحذوفَ نونُ الرَّفعِ ؛ تبعاً لابنِ مالكٍ .

وقد تقدَّمَ . . . .

(**فالمحذوف منه : نونُ الوقاية على الأصح**) قال الكردي : (هو رأي الأخفش والمبرد وأبي علي وابن جني وأكثر المتأخرين ؛ لأن بها حصل التكرار والثقل ، ولأنها ليست علامةً للرفع ، بخلاف نون الرفع ، فإبقاؤها أولىٰ) كما قال : فالمحذوف منه : نون الوقاية على الأصح (**لا نون الرفع ؛ لفقد الناصب والجازم**) ولأنها علامة الإعراب ، فينبغي المحافظة عليها ، ولأن نون الوقاية هي التي حصل بها الثقل والتكرار ـ كما مر آنفاً ـ فكانت أولىٰ بالحذف .

(**وما قيل**) وهو مقابل الأصح المذكور : (**من أن حذف نون الوقاية مُفوِّت للغرض الذي جيء بها لأجله**) أي : لأجل ذٰلك الغرض ؛ وهو أن تقِي الفعلَ من الكسرة الممنوعِ دخولُها عليه . . فهو (**منظور فيه**) أي : معترض عليه (**إذ هو**) أي : ذٰلك الغرض ؛ الذي هو وقاية الفعل عن الكسرة (**حاصل بنون الرفع**) التي أُبقيت ، (**هـٰذا**) والأصح ؛ الذي هو إبقاء نون الرفع ، وحذف نون الوقاية (**ما جرىٰ عليه**) المصنف (**في « شرح الشذور » ، وعَكَس**) المصنف هـٰذا التصحيح (**في « الأوضح »**) أي : في « أوضح المسالك » (**فصحح : أن المحذوف**) منه (**نونُ الرفع**) .

وقوله : (**تبعاً لابن مالك**) تعليل لتصحيح حذف نون الرفع ؛ أي : فصححه لأجل تبعيته لابن مالك (**و**) لأنه (**قد تقدم**) في مبحث نحو : ﴿ وَلَتَسْمَعُنَّ ﴾[1]

---

(١) سورة آل عمران : (١٨٦) .

أَنَّها تُحذَفُ أيضاً لتوالي الأمثالِ ، وأمَّا حذفُها لغيرِ ذٰلكَ . . فشاذٌّ نثراً ونظماً ؛ كقولِهِ :

أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي وَجْهَكِ بِٱلْعَنْبَرِ وَٱلْمِسْكِ ٱلذَّكِي

بضم العين ، و﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾(١) (أنها) أي : أن نون الرفع (**تحذف أيضاً**) أي : كما حذفت هنا (**لتوالي الأمثال**) ولأنها قد تحذف لأمور أخر ؛ منها : أن نون الرفع قد تحذف بلا سبب ؛ كما في الحديث الذي سنذكره ، وحذفها لتوالي الأمثال واجب ، وحذفها لتوالي المثلين ـ كما هنا ـ جائز ، ولم يعهد ذٰلك في نون الوقاية ، وحذف ما عهد حذفه أولىٰ مما لم يعهد ، وعلىٰ هٰذا : إذا دخل الجازم عليه . . فإعرابه مقدر .

(**وأما حذفها**) أي : حذف نون الرفع (**لغير ذٰلك**) المذكور من توالي المثلين أو الأمثال . . (**فشاذ**) أي : خارج عن قياس استعمالاتهم ، يحفظ في المحل الذي سمع فيه ، ولا يقاس عليه غيره ؛ أي : فشاذ ؛ سواء سمع (**نثراً**) كقوله تعالىٰ في قراءة : (ساحران تظَّاهرا) أي : أنتما ساحران تتظاهران ، فحذف المبتدأ ، وأدغمت التاء في الظاء ، وكقوله صلى الله عليه وسلم فيما ورد في « الصحيح » : « لا تدخلوا الجنة حتىٰ تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتىٰ تحابوا » ، فحذفت النون من (لا تدخلوا) لمناسبة ما بعده ، ومن (لا تؤمنوا) لمناسبة ما بعده .

أ (**ونظماً ؛ كقوله**) بلا نسبةٍ لأحد ، في « الخصائص » و« لسان العرب » : (من الرجز)

(أبيتُ أسري وتبيتي تَدلُكي وجهك بالعنبر والمسك الذَّكي)

اللغة : (**أسري**) : هو السير ليلاً ، و(**تدلكي**) : من دلكت الشيء : إذا مرسته بيدك ، و(**الذكي**) : الشديد الرائحة ، و(**وجهك**) : في رواية : (جلدك) .

قوله : (أبيت) مضارع (بات) الناقصة ، واسمها مستتر وجوباً ، وجملة (أسري) في محل نصب خبر (أبيت) .

---

(١) سورة آل عمران : (١٨٦) .

. . . .

ومحل الشاهد في : (تبيتي) و(تدلكي) إن كان المقصود مجرد الإخبار ، وإن كان المقصود إنكار حالها ، أو التعجب ، وهمزة الاستفهام محذوفة . . فيكون قوله : (تبيتي) منصوباً بـ (أن) مضمرة بعد واو المعية الواقعة في جواب الاستفهام ، والتقدير : (أأبيت أسري وتبيتي تدلكي ؟) أنكر قضية الجمع بين الحالين ، أو قصد التعجب منها ، فالشاهد إذاً في (تدلكي) فقط ؛ إذ هو مرفوع قطعاً ، قاله الدماميني .

قال شيخنا الغنيمي : (لم لا يجوز أن يكون بدلاً من الفعل المنصوب ؟! فلا شاهد فيه قطعاً) فتأمل بلطف . انتهىٰ « عليمي » .

وعبارة الكردي : قوله : (**وعكس في « الأوضح »**) أي : وقال في « الأوضح » : (وأما نحو ﴿ تَأْمُرُوٓنِّيٓ ﴾[1] . . **فالصحيح** : أن المحذوف نون الرفع) انتهىٰ .

وعلله : بأن نون الرفع عُهِد حذفها للجازم والناصب ، ولتوالي الأمثال في نحو : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾[2] ، ولأن نون الرفع نائبة عن الضمة ، والضمة قد تحذف تخفيفاً ؛ كقوله : (من السريع)

فاليوم أشْرَبْ غير مستحقب . . . .

انتهىٰ منه .

❋ ❋ ❋

---

(١) سورة الزمر : (٦٤) ، (تأمروني) بتخفيف النون قراءة نافع . انظر « النشر في القراءات العشر » (٢/٢٦٣) .
(٢) سورة آل عمران : (١٨٦) .

(و) إلَّا (الفعلَ المُضارِعَ المعتلَّ الآخر) وهوَ : ما آخرُهُ ألفٌ ، أو واوٌ ، أو ياءٌ ، وسُمِّيَتْ أحرفَ علَّةٍ ؛ لأنَّ مِنْ شأنِها أن ينقلبَ بعضُها إلىٰ بعضٍ .

وحقيقةُ العلَّةِ : تغييرُ الشَّيءِ عن حالِهِ ، . . . .

---

١٦ ـ الفعل المضارع المعتل الآخر

قوله : (**وإلا الفعلَ المضارعَ المعتلَ الآخر**) معطوفٌ علىٰ قوله : (وإلا الأسماء الستة) .

قوله : (**المعتل الآخر**) بإضافة (المعتل) إلى (الآخر) إضافة لفظية ؛ أي : الذي اعتلَّ آخره ، فهو من إضافة الوصف إلىٰ فاعله ، والدليل علىٰ أن إضافته لفظية : وقوعه صفة للنكرة ؛ نحو : (هـٰذا فعل معتل الآخر) ، فقوله : (**المعتل الآخر**) بدل أو نعت مقطوع ، ولا يصح كونه عطف بيان أو نعتاً غير مقطوع ؛ لأنه تابع لمعرفة . انتهىٰ « عليمي » .

(**وهو ما آخره**) أي : فعل آخره في اللفظ (**ألف ، أو واو ، أو ياء**) إن كان الضمير في قوله : (وهو) راجعاً للمعتل الآخر لا بقيد كونه مضارعاً ، ويصح رجوعه للمعتل الآخر لا بقيد كونه فعلاً مضارعاً ، فيدخل فيه : الاسم والفعل بأقسامه ، ومثَّل للمضارع فقط ؛ لأنه المقصود . انتهىٰ منه .

(**وسميت**) هـٰذه الأحرف الثلاثة (**أحرف علة ؛ لأن من شأنها أن ينقلب بعضها إلىٰ بعض**) .

(**وحقيقة العلة**) ومعناها الاصطلاحي : (**تغيير الشيء عن حاله**) الأول إلىٰ حال آخر ؛ كتغير الجسم من الصحة إلى المرض .

وتسمىٰ أيضاً أحرف مد إذا حرك ما قبلها بحركةٍ تجانسها ؛ كالضم قبل الواو ، والكسر قبل الياء ، والألف لا تكون إلا حرف مد ؛ لأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً .

وتقييدُهُ الفعلَ بالمُضارِعِ كغيرِهِ ؛ لبيانِ الواقعِ ، لا للاحترازِ ؛ إذ لا يُعرَبُ مِنَ الأفعالِ سواهُ ، (فيُجزَمُ بحذفِ آخرِهِ) وهوَ : حرفُ العلَّةِ ؛ نيابةً . . . .

وتسمىٰ أيضاً حرف لين إذا كانت ساكنةً ولو كان ما قبلها غير مجانس ؛ ك : (فرعون) و(غرنيق) فالألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً أبداً ، ولا تكون إلا ساكنة ، فهي حرف مد ولين أبداً .

والحاصل : أن (الواو) و(الألف) و(الياء) أحرف علة مطلقاً ، وحرف لين أيضاً إن سكنت الواو والياء مطلقاً ، وحرف مد أيضاً إن جانس الواو والياء ما قبلهما ؛ بأن انضم ما قبل الواو ، وانكسر ما قبل الياء ، فكل حرف مد حرف لين ولا عكس ، وكل حرف لين حرف علة ولا عكس . انتهىٰ من « رفع الحجاب علىٰ كشف النقاب » باختصار ، وإن أردت بسط الكلام فيها . . فراجعه .

(**وتقييده**) أي : تقييد المصنف (**الفعلَ بالمضارع كغيره**) أي : كما قيده به غيره (**لبيان الواقع**) والمعلوم خارجاً (**لا للاحتراز**) عن غيره (**إذ لا يعرب من الأفعال سواه**) أي : سوى المضارع ، ولا يرد علىٰ ذٰلك ادعاء الكوفيين إعرابَ فعل الأمر ؛ لأنهم يرونه مضارعاً مجزوماً .

وأما نحو قوله : (من الوافر)

ألم يأتيك والأنباء تنمي ... بما لاقت لبون بني زياد

يعني : أن عدم حذف الآخر من : (يأتيك) مع دخول الجازم عليه . . ضرورة ؛ كما سيأتي في كلام الشارح قريباً .

قوله : (**فيجزم بحذف آخره**) تعليل للاستثناء المذكور قبله قريباً ؛ **لأن الفاء بعد الاستثناء تعليلية غالباً** ؛ أي : وإنما استثنينا المضارع المعتل مما يعرب بالحركات والسكون ـ الذي هو الإعراب الأصلي ـ **لأنه مجزوم بحذف آخره** .

(**وهو**) أي : ذٰلك الآخر (**حرف العلة**) حالة كون حذف الآخر (**نيابةً**) أي : نائباً

عنِ السُّكونِ ، لأنَّ أحرفَ العلَّةِ لضعفِها بسكونِها صارَتْ كالحركاتِ ؛ فتسلَّطَ عليها العاملُ تسلُّطَهُ على الحركاتِ (نحوُ) : زيدٌ (لَمْ يغزُ ، ولَمْ يخشَ ، ولَمْ يرمِ) بحذفِ آخرِهنَّ ، والحركاتُ أدلَّةٌ عليهنَّ ، وأمَّا نحوُ قولِهِ :

أَلَـمْ يَـأْتِـيـكَ وَٱلْأَنْـبَـاءُ تَـنْـمِـي ... بِـمَـا لَاقَـتْ لَـبُـونُ بَـنِـي زِيَـادِ

. . فضرورةٌ عندَ الجمهورِ ، ولغةٌ عندَ . . . .

(**عن السكون**) وإنما ناب حذف الآخر عن السكون (**لأن أحرف العلة لضعفها بسكونها صارت كالحركات**) أي : صارت بمنزلة الحركات (**فتَسلَّطَ عليها**) أي : علىٰ أحرف العلة (**العامل**) أي : الجازم أو الناصب (**تسلُّطَه**) أي : تسلطاً كتسلطه (**على الحركات**) فإذا لم يجد الحركات . . فيحذفها ؛ أي : يحذف أحرف العلة بدلاً مما يحذف من الحركات .

مثال جزمه بحذف الآخر : (**نحو : زيد لم يغزُ**) العدو ، مثال حذف الواو للجازم (**ولم يخشَ**) الله عز وجل ، مثال حذف الألف للجازم ، (**ولم يرمِ**) مثال حذف الياء للجازم ، حالةَ كون هٰذه الأفعال مقروءةً (**بحذف آخرهن ، والحركات**) التي علىٰ ما قبل أواخرهن ؛ من الضمة والفتحة والكسرة (**أدلة عليهن**) أي : علىٰ حذف هٰذه الأحرف المحذوفة .

(**وأما**) بقاء الياء مع دخول الجازم على الفعل في (**نحو قوله**) أي : قول الشاعر ؛ وهو قيس بن زهير العبسي : (من الوافر)

(ألم يأتيك والأنباء تنمي ... بما لاقت لبونُ بني زياد ؟)

اللغة : (**لبون**) : النوق ذوات اللبن ، (**تنمي**) أي : تفشو وتكثر ، (**بني زياد**) : هم الكملة من الرجال ؛ وهم : الأربعة من أبناء زياد بن أبي سفيان .

وموضع الشاهد من البيت : هو قوله : (ألم يأتيك) حيث جزم من الفعل الآخر بالسكون ، بدلاً عن حذف آخره (ف) هو (**ضرورة عند الجمهور ، ولغة عند**

ابن مالك) لعله قاله في غير « التسهيل » ، أما فيه . . فقال : (فيقدر لأجلها ـ أي : لأجل الضرورة ـ جزمها) .

وقيل : إن الجازم حذف الحروف التي هي اللامات ، والحروف الموجودة حروف إشباع تولدت عن حركات ما قبلها . انتهىٰ « عليمي » .

اللغة : (**والأنباء**) جمع نباءٍ ؛ وهو الخبر ، و(**تنمي**) بفتح التاء الفوقية : تنشر في الأطراف ، وفاعل (يأتي) : (ما لاقت) ، والباء : زائدة ، وجملة : (والأنباء تنمي) معترضة بين الفعل وفاعله ، أو ضمير يعود علىٰ (ما) بناءً أن (يأتي) و(تنمي) تنازعا في (ما) فأعمل الثاني وأضمر الفاعل في الأول ، ولا اعتراض ولا زيادة ، والمعنىٰ على الأول **أوجه وأرجح** ؛ إذ الأنباء من شأنها أن تنمي بهٰذا وبغيره .

و(**اللبون**) : جماعة الإبل ذات اللبن .

والشاهد في : (يأتي) حيث أثبت الياء مقدراً جزمها . انتهىٰ منه .

والجمهور علىٰ أن إثبات أحرف العلة ضرورة ؛ كما في قول الشاعر المذكور .

ومثله : قول الآخر : (من البسيط)

. . . . كـأنـك لـم تـهـجـو ولـم تـدع

وقول الآخر أيضاً : (من الطويل)

. . . . كـأن لـم تـرىٰ قـبـلـي أسـيـراً يـمـانـيـا

وقول الآخر أيضاً : (من الرجز)

إذا الـعـجـوز غـضـبـت فـطـلـق ولا تـرضـاهـا ولا تـمـلـق

وفي الأخيرين رد علىٰ من منع ذٰلك في المعتل بالألف ، وظاهر هٰذا المنع :

والجزمُ مُقدَّرٌ علىٰ حرفِ العلَّةِ ؛ لأنَّهُ آخرُ الكلمةِ ، وهوَ محلُّ الإعرابِ ظاهراً أو مُقدَّراً ، وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِي وَيَصۡبِرۡ ﴾ علىٰ قراءةِ قُنبُلٍ . . مُؤوَّلٌ ، . . . .

اختصاص ذٰلك بالياء ، وأنه في غيرها ضرورة ، فيكون المراد من (نحو) في قول الشارح : (وأما نحو قوله : ألم يأتيك) كل فعل آخره ياء فقط ، وهو ظاهر قول ابن مالك : (إنه لغة) ، وكلام غيره صريح في العموم ، وأنشدوا علىٰ ذٰلك الأبيات المذكورة آنفاً .

(**والجزم مقدَّر علىٰ حرف العلة ؛ لأنه**) أي : لأن حرف العلة (**آخر الكلمة ؛ وهو**) أي : آخر الكلمة المطلقة ، ويحتمل : آخر الكلمة المعتلة ؛ لأن الكلام فيها (**محل الإعراب ظاهراً**) كان ذٰلك الإعراب ؛ كما في آخر الكلمة الصحيحة (**أو مقدراً**) كما في آخر الكلمة المعتلة .

قال العليمي : (قوله : « ظاهراً أو مقدراً » المتبادر : رجوعه إلى « الإعراب » ، ويحتمل رجوعه لـ « محل » أيضاً ، **تأمل**) .

(**وقوله تعالىٰ** : ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِي وَيَصۡبِرۡ ﴾ (١) **علىٰ قراءة قنبل . . مؤوَّل**) بما قاله في « شرح التسهيل » : (من أن « من » موصولة لا شرطية ، فإثبات ياء « يتقي » جائز ، بل هو الواجب ، وإسكان الراء في « يصبر » ليس جزماً ، وإنما هو تخفيف لحركة الرفع ؛ مثل : ﴿ وَمَا يُشۡعِرۡكُمۡ ﴾ (٢) بإسكان الراء ، وهو فصيح وإن كان قليلاً ، **والظاهر** : تخريج التنزيل عليه) انتهىٰ .

ودخلت الفاء في الخبر ؛ لأن المبتدأ أشبه الشرط ، **وقيل** : إنه جاء على القول : بأن الإثبات مع الجازم لغة ، وعليه خرج قوله تعالىٰ : ﴿ لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ ﴾ وهي بتمامها :

---

(١) سورة يوسف ﷺ : (٩٠) .

(٢) سورة الأنعام : (١٠٩) ، (يشعركم) بسكون الراء قراءة أبي عمرو . انظر « النشر في القراءات العشر » (٢٦١/٢) .

﴿ وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾[1] .

قوله : ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾ هٰذه من سورة (يوسف) ، وهي :

﴿ قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ ۖ قَالَ أَنَاْ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِى ۖ قَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَآ ۖ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾[2] .

وعبارة الكردي : قوله : (مؤول) علىٰ أن (من) موصولة ، لا شرطية ، و(يتقي) بالياء : مرفوع لا مجزوم ، وأما إسكان (الراء) في (يصبر) . . فإنما هو تخفيف لا جزم ؛ كقراءة ﴿ وَمَا يُشْعِرْكُمْ ﴾[3] و﴿ يَأْمُرْكُمْ ﴾[4] بإسكان الراء ، وهو وصل بنية الوقف ، أو عطف على المعنىٰ ؛ لأن (من) الموصولة بمعنى الشرطية ؛ لعمومها وإبهامها ، ولذٰلك دخلت الفاء في خبرها ؛ كما تدخل في جواب الشرط .

وقيل : (من) شرطية ، وياء (يتقي) إشباع ، والتي هي لام الفعل ، حذفت للجازم ، أو أجري فيه المعتل مجرى الصحيح ، فجزم بحذف الحركة المقدرة ، ولم يستتبع حذفها حذف حرف العلة ؛ كما هو لغة عند ابن مالك ، كما مر . انتهىٰ منه .

ترجمة قنبل

هو الإمام محمد بن عبد الرحمٰن بن مالك ، أبو عمر المكي ، المتوفىٰ سنة (٢٩١ هـ) ، قد كان راوياً لقراءة شيخه ابن كثير ؛ أحد القراء السبعة المشهورة .

❁ ❁ ❁

(١) سورة طه : (٧٧) .

(٢) سورة يوسف ﷺ : (٩٠) .

(٣) سورة الأنعام : (١٠٩) ، (يشعرْكم) بسكون الراء قراءة أبي عمرو . انظر « النشر في القراءات العشر » (٢٦١/٢) .

(٤) سورة البقرة : (٦٧) ، (يأمرْكم) بسكون الراء قراءة أبي عمرو . انظر « النشر في القراءات العشر » (٢١٢/٢) .

وقد يُحذَفُ حرفُ العلَّةِ لغيرِ جازمٍ ؛ نحوُ : ﴿ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ ﴾ ، ﴿ سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴾ .

(**وقد يحذف حرف العلة لغير جازم ؛ نحو** : ﴿ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ ﴾[1] ، ﴿ سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴾)[2] ؛ بناء على أن (يمحو) مرفوع ، وليس مجزوماً بالعطف على ﴿ يَخْتِمْ ﴾ .

قال المصنف : في « حواشي الألفية » : (يدل عندي على رفعه أمران :

أحدهما : استئناف الظاهر معه ؛ وهو اسم الله تعالىٰ ، مع تقدم ذكره وعدم التصريح به في : « ويحق الحق » .

والثاني : رفع « ويحق » ، وهٰذا عديله ، فليكن مثله) **انتهىٰ** .

ولا يلزم على الرفع ألا يوجد باطل ؛ لإخبار الله تعالىٰ بمحوه ، وبعض الباطل واقع ؛ لأن المراد هنا : باطل معين ، فـ (أل) للعهد ، وهو الذي قالوه ؛ يعني : عبادة الأصنام .

وعبارة الكردي : قوله : (**وقد يحذف حرف العلة لغير جازم** . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : يحذف وصلاً ووقفاً ، لا وصلاً فقط ، وإلا لما كان للتقليل المفاد من قوله : (وقد يحذف) فائدة ؛ لأن كل فعل معتل الآخر إذا وليه ساكن . . حذف منه حرف العلة ؛ نحو : (أرجو الله تعالىٰ) و(أخشى النار) و(أبغي الخير) ، لٰكن هٰذا الحذف مختص بحال الوصل فقط ؛ دفعاً لالتقاء الساكنين .

وأما ما مثل به الشارح من قوله : ﴿ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ ﴾ ، وقوله : ﴿ سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴾ . . فليس بسديد ؛ لأن أبا حيان يرىٰ أن حذف الواو في (ويمح) و(سندع) يعود إلىٰ عدم ظهورها في اللفظ ؛ لأنه لا يوقف عليها اختياراً ، ولما سقطت من اللفظ . . سقطت من الخط . انظر « البحر المحيط » .

---

(١) سورة الشورىٰ : (٢٤) .

(٢) سورة العلق : (١٨) .

تنبيهٌ

محلُّ حذفِ حرفِ العلَّةِ للجازمِ ؛ إذا كانَ أصليّاً ؛ وأمَّا العارضُ . . فلا يُحذَفُ عندَ الأكثرِ ، . . . .

ولو مثل بقوله : ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ﴾[1] ، و﴿ مَا كُنَّا نَبۡغِ ﴾[2] . . لكان التمثيل بهما أولىٰ ، فالحذف فيهما بسكون وصلاً ووقفاً ؛ وذٰلك لأنهم يقفون في القرآن على المرسوم ، وحرف العلة فيما ذُكِرَ محذوف في الرسم ، بخلاف نظير ذٰلك في غير القرآن . انتهىٰ منه .

(تنبيه)

(**محل حذف حرف العلة للجازم إذا كان**) ذٰلك الحرف (**أصلياً**) من أصول الكلمة ؛ أي : ليس مبدلاً من همزة ، فلا يرد أن ألف (يخشىٰ) ليس أصلياً ، بل هو مبدل من ياء ؛ ولذٰلك كتب بصورة الياء ، ويقابله : العارض ؛ وهو : ما يكون من همزة مفتوح ما قبلها أو مكسور أو مضموم .

وعبارة الكردي : قوله : (**إذا كان أصلياً**) يعني : ليس مبدلاً من همزة ، **فلا يرد** : أن ألف نحو (يخشىٰ) تحذف وليست أصلية ، **قلنا** : بل هي مبدلة من ياء ؛ بدليل ما ذُكِرَ ، لا مبدلة من همزة .

(**وأما**) حرف العلة (**العارض**) إبدالها من همزة ؛ نحو : ألف (يقرأ) من القراءة ، وياء (يقرئ) من الإقراء ، وواو (يَوْضُؤُ) من وَضُؤَ وجهُه ؛ كـ (حسن) وزناً ومعنىً (**فلا يحذف عند الأكثر**) .

والعارض : هو حرف العلة المنقلب عن الهمزة في آخر الكلمة ؛ نحو : (يقرا) في (من يقرأ) .

---

(١) سورة الفجر : (٤) .

(٢) سورة الكهف : (٦٤) .

وأجازَهُ ابنُ عصفورٍ ، فيما إذا كانَ الإبدالُ قبلَ دخولِ الجازمِ ، وجرىٰ عليهِ في « الأوضحِ » ،

وفي « الكردي » : قوله : (**فلا يحذف عند الأكثر**) نظراً إلىٰ عدم الاعتداد بالإبدال العارض ؛ سواء كان بعد دخول الجازم ، وهو الإبدال القياسي ؛ لكون الهمزة ساكنة لحذف حركتها بالجازم ، وقلب الهمزة الساكنة إلىٰ جنس حركة ما قبلها قياسي ، أم قبله ، وهو الإبدال الشاذ ؛ لكون الهمزة حينئذ متحركة ، فهي متعاصية عن الإبدال ، وقلب الهمزة المتحركة إلىٰ جنس حركة ما قبلها شاذ (**وأجازه ابن عصفور**) أي : وأجاز حذف حرف العلة الذي لم يكن أصلياً ؛ بأن يكون مبدلاً من همزة (**فيما إذا كان الإبدال**) من الهمزة (**قبل دخول الجازم**) عليه ؛ لأنه حينئذ كالأصلي في جواز حذفه للجازم ، بل قدمه ابن عصفور ؛ أي : قدم جواز حذفه في « مُقَرّبِهِ » ـ اسم كتاب لابن عصفور ـ علىٰ إثباته ، وذٰلك منه نظر إلى الاعتداد بالإبدال العارض ، ولأن الجازم كالمسهل ؛ كما سيأتي ، ويعضده ـ وإن رد عليه أبو حيان في « الارتشاف » وغيره ـ قراءة بعضهم : (يا آدم أنبهم) كأعطهم ، يريد : أعطيهم ، وقال حسان بن ثابت في مرثيّتِهِ النبيَّ صلى الله عليه وسلم : (من البسيط)

نَبِّ المساكينَ أن الخير فارقهم ....

يريد : نبئهم ، (**وجرىٰ عليه**) أي : علىٰ جواز حذفه حينئذٍ ابن هشام (**في « الأوضح »**) أي : وفي « الجامع » ، واستشهد في « الجامع » علىٰ ذٰلك بقول زهير بن أبي سلمىٰ : (من الطويل)

جريءٌ متىٰ يُظلَم يُعاقِب بظلمه سريعاً وإلا يُبْدَ بالظلمِ يظلِمِ

أصله : (يُبدأُ) بهمزة مضمومة ، ثم حذفت حركتها تخفيفاً ، ثم أبدلت ألفاً ، ثم حذفت للجازم ؛ تنزيلاً لها منزلة ألفِ نحوِ : (يخشىٰ) .

ترجمة ابن عصفور

هو علي بن مؤمن بن محمد ، أبو الحسن ، ابن عصفور النحوي ، الحضرمي

وما ذهبَ إليهِ مِنْ أنَّ علامةَ الجزمِ فيها حذفُ حرفِ العلَّةِ . . إنَّما يتمشَّىٰ علىٰ قولِ ابنِ السَّرَّاجِ : مِنْ أنَّ هٰذهِ الأفعالَ لا يُقدَّرُ فيها الإعرابُ في حالتي الرَّفعِ والنَّصبِ ؛ لأنَّا إنَّما قدَّرنا الإعرابَ في الاسمِ ؛ لأنَّهُ فيهِ أصلٌ ، فتجبُ المُحافَظةُ عليهِ ، وفي الفعلِ فرعٌ ، فلا حاجةَ لتقديرِهِ ، وجُعِلَ الجازمُ ؛ كالدَّواءِ المُسهِّلِ ، والحركةُ ؛ كالفضلةِ في الجسمِ ، فالجازمُ إن وجدَ فضلةً . . أزالَها ، وإلَّا . . أخذَ مِنْ قُوَى البدنِ .

الإشبيلي ، المتوفىٰ سنة (٦٦٣ هـ) ، هو إمام في النحو ، تتلمذ على الشلوبين .

❊ ❊ ❊

(**وما ذهب إليه**) المصنف (**من أن علامة الجزم فيها**) أي : في الأفعال المعتلة (**حذفُ حرف العلة إنما يتمشَّىٰ**) ويجرىٰ (**علىٰ قول ابن السَّرَّاج**) بتشديد الراء المفتوحة ، علىٰ صيغة المبالغة ؛ أي : علىٰ مذهبه (**من أن هٰذه الأفعال**) المعتلة (**لا يقدَّر فيها الإعراب في حالتِي الرفع والنصب ؛ لأنَّا إنما قدرنا الإعراب في الاسم ، لأنه**) أي : لأن الإعراب (**فيه**) أي : في الاسم (**أصل**) لتوارد المعاني المختلفة عليه التي لا تبين إلا بالإعراب (**فتجب المحافظة عليه**) أي : على الإعراب فيه لفظاً أو تقديراً ، (**و**) أما الإعراب (**في الفعل**) . . فهو (**فرع**) لأنه إنما أعرب لمشابهته بالاسم (**فلا حاجة لتقديره**) أي : لتقدير الإعراب في الفعل عند تعذره أو ثقله ؛ لعدم أصالته فيه (**وجعل**) ابن السَّرَّاج (**الجازم كالدواء المسهِّل**) للفضلات من البطن (**والحركة كالفضلة في الجسم ، فالجازم إن وجد فضلة**) وهي الحركة . . (**أزالها**) أي : أزال تلك الفضلة ؛ التي هي الحركة (**وإلا**) أي : وإن لم يجد الفضلة . . (**أخذ**) وأزال (**من قُوَى البدن**) وأعضائِه ؛ وهي حرف علة .

قوله : (**فلا حاجة لتقديره**) هٰذا كلام مشكل ؛ لاستلزامه أن لنا معرباً بالإجماع ، وهو الفعل المضارع ، ولا إعراب له لفظاً ولا تقديراً ؛ ولذا قيل : إنها عنده مبنية .

قال بعضهم : والذي يلوح في المقام ـ أخذاً من تحقيق أبي حيان ـ أنها عند

وذهبَ سيبويهِ إلىٰ تقديرِ الإعرابِ فيها ، فعلىٰ قولِهِ : لمَّا دخلَ الجازمُ . . حَذَفَ الحركةَ المُقدَّرَة واكتفىٰ فيها ، ثُمَّ لمَّا صارَتْ صورةُ المجزومِ والمرفوعِ واحدةً . . فرَّقوا بينهُما ، . . . .

ابن السراج مرفوعة بنفس الأحرف ؛ أي : ومجزومة بحذفها ، لٰكن يبقى النظر عنده في حالة النصب .

قوله : (**من قوى البدن**) جمع قوة .

ترجمة ابن السَّرَّاج

اسمه : أبو بكر محمد بن سهل ، المعروف بابن السراج النحوي ، أبو عبد الله البغدادي ، المتوفىٰ في بغداد سنة (٣٦٦هـ) ، إمام في النحو واللغة ، انتهت إليه الرئاسة في النحو بعد موت شيخه المبرد ، ومن تلاميذه : الزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني .

❀ ❀ ❀

(**وذهب سيبويه إلىٰ تقدير الإعراب فيها**) أي : في الأفعال المعتلة (**فعلىٰ قوله**) أي : قول سيبويه (**لما دخل الجازم**) على الأفعال المعتلة . . (**حذف الحركة المقدرة**) عليها ؛ للثقل أو التعذر (**واكتفى**) الجازم (**فيها**) أي : بحذف الحركة المقدرة ، وأيده ـ أي : أيد مذهب سيبويه ـ أبو حيان : بأن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع ، وهٰذه الأحرف ليست علامة له ـ أي : للرفع ـ بل العلامة ضمة مقدرة علىٰ أحرف العلة ، ولأن الإعراب زائد علىٰ ماهية الكلمة ، وهٰذه الحروف منها ؛ لأنها أصلية أو منقلبة عن أصل الكلمة ، والجازم لا يحذفها ، **فالقياس** : أنه حذف الضمة المقدرة (**ثم**) بعدما حذف الحركة المقدرة (**لما صارت صورةُ المجزوم والمرفوع**) أي : والمنصوب (**واحدة . . فرقوا بينهما**) أي : بين صورة المرفوع والمجزوم ، وكذٰلك المنصوب .

بحذفِ حرفِ العلَّةِ ، فحرفُ العلَّةِ محذوفٌ عندَ الجازمِ لا بهِ ، وعلىٰ قولِ ابنِ السَّرَّاجِ : الجازمُ حَذَفَ حرفَ العلَّةِ نفسَهُ .

فقد ظهرَ : أنَّ مَنْ يقولُ بعدمِ التَّقديرِ . . يقولُ : إنَّ الجزمَ بحذفِ الآخرِ ، ومَنْ يقولُ بالتَّقديرِ يقولُ : إنَّ الجزمَ ليسَ بحذفِ الآخرِ ، بل بحذفِ الحركةِ ، وحذفُ الآخرِ ؛ للفرقِ ، نبَّهَ عليهِ المُصنِّفُ وغيرُهُ .

قوله : (**واكتفىٰ بها**) أي : بحذف الحركة ؛ ببناء (اكتفي) للمفعول ؛ أي : اكتفت العرب بها في تتميم عمل الجازم ، أو بالبناء للفاعل وضميره للجازم ؛ كما ذكرناه في حلنا . انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع**) والمنصوب في نحو : (يخشىٰ) واحدة . . (**فرقوا**) أي : فرقت العرب ، (**بينهما**) أي : بين المجزوم والمرفوع ؛ أي : وكذا المنصوب (**بحذف حرف العلة ، فحرف العلة محذوف عند الجازم ، لا به**) أي : لا بالجازم ؛ لأنه حَذفَ الحركةَ المقدرة (و) يقال (**علىٰ قول ابن السَّرَّاج : الجازمُ حذفَ حرفَ العلة نفسه**) أي : نفس الجازم حَذفَ حرف العلة ، فهو توكيد للجازم ، (**فقد ظهر**) مما تقدم : (**أن من يقول بعدم التقدير**) أي : بعدم تقدير حركات الإعراب من الضمة والفتحة علىٰ آخر الفعل المعتل . . (**يقول : إن الجزم**) يكون فيه (**بحذف الآخر**) أي : أحرف العلة كلها ؛ كابن السراج وابن هشام في « الأوضح » و« الجامع » ، (**ومن يقول بالتقدير**) أي : بتقدير حركات الإعراب علىٰ أحرف العلة . . (**يقول : إن الجزم ليس بحذف الآخر ، بل بحذف الحركة وحَذْفُ الآخرِ للفرق**) بين المجزوم وبين المرفوع والمنصوب ؛ وهم سيبويه وأبو حيان وغيرهما (**نبّه عليه**) أي : علىٰ هـٰذا الفرق (**المصنف**) أي : مصنف « القطر » وهو ابن هشام الأنصاري (**وغيره**) كالشيخ خالد في « التصريح » و« شرح الأزهرية » .

فقولُهُ هنا : (إنَّ الجزمَ بحذفِ الآخرِ) لا يناسبُهُ ما سيأتي قريباً مِنْ (أنَّ الفعلَ المُضارِعَ يُقدَّرُ فيهِ الإعرابُ) .

(**فقوله**) أي : فقول المصنف (**هنا**) أي : في باب الأفعال المعتلة ، قال الكردي : (قوله : « هنا » أي : في « القطر » ، وإنما قال ذٰلك ؛ لعدم انحصار الحكم فيهما ، كما ستعلم) انتهىٰ منه . (**إن الجزم بحذف الآخر . . لا يناسبه**) ولا يوافقه (**ما سيأتي**) منه (**قريباً**) في الفصل التالي من قوله هناك : (والضمة والفتحة تقدر في « زيد يخشىٰ » و« لن يخشىٰ ») لأن كلامه في البابين متناقضان ؛ كما علمت (**من**) قوله : (**أن الفعل المضارع يُقدَّر فيه الإعراب**) كما سيأتي البسط منه فيه إن شاء الله تعالىٰ ، والله أعلم .

❋ ❋ ❋

(فصلٌ)

في الإعرابِ التَّقديريِّ

وهوَ جارٍ في الأسماءِ والأفعالِ ، وهوَ في كلٍّ منهُما قسمانِ ؛ لأنَّ المُقدَّرَ في المُعرَبِ ؛ إمَّا جميعُ حركاتِهِ ، أو بعضُها .

فالقسمُ الأوَّلُ مِنَ الأسماءِ ـ وهوَ : ما يُقدَّرُ فيهِ جميعُ حركاتِهِ ـ شيئانِ هنا : المضافُ إلىٰ ياءِ المُتكلِّمِ ، والمقصورُ ، وقد أشارَ إليهِما بقولِهِ : (وتُقدَّرُ جميعُ الحركاتِ) الثَّلاثِ (في نحوِ : غلامي) ....

---

١٧ ـ (فصل)

(في الإعراب التقديري)

(**وهو**) أي : الإعراب التقديري قسمان : قسم (**جارٍ في الأسماء ، و**) قسم جارٍ في (**الأفعال ؛ وهو**) أي : الإعراب التقديري (**في كل منهما**) أي : في كل من الأسماء والأفعال (**قسمان ؛ لأن المقدر في المعرب : إما جميع حركاته**) ، لم يقل : إما جميع الحركات ، بل أتىٰ به مضافاً إلى الضمير ؛ لما سيأتي من أن نحو (يخشىٰ) يقدر فيه حركتان فقط ؛ لأن الجر لا يدخل في الأفعال ؛ كما هو ظاهر معلوم ، فالمقدر فيه جميع حركاته الممكنة فيه ، لا جميع الحركات الثلاث (**أو بعضها**) أي : بعض حركاته (**فالقسم الأول من الأسماء ـ وهو : ما يقدر فيه جميع حركاته ـ شيئان هنا**) :

وفي بعض النسخ : (هما) بدل (هنا) ، ونسخة (هنا) أحسن من نسخة (هما) لما فيه من الإشارة إلىٰ أن الذي يقدر فيه الحركات غير منحصر فيما ذكره هنا ، (**المضاف إلىٰ ياء المتكلم والمقصور ، وقد أشار إليهما بقوله : وتقدر جميع الحركات الثلاث في نحو : غلامي**) دخل في الـ (نحو) : كل ما يشبه الصحيح ؛ من

مِنْ كلِّ ما أُضيفَ إلىٰ ياءِ المُتكلِّمِ ، وليسَ مثنّىً ، ولا مجموعاً جمعَ سلامةٍ لمذكَّرٍ ، ولا منقوصاً ، ولا مقصوراً ؛ . . . .

كل اسم حذف آخره وصار نسياً منسياً ، وأجري إعرابه علىٰ ما قبل الآخر من نحو : (دلو ، وظبي ، وكرسي) فيقدر فيه الحركات الثلاث عند إضافته إلىٰ ياء المتكلم ، وهو كذٰلك (**من كل ما أضيف إلىٰ ياء المتكلم**) أي : ملفوظة كانت أو مقدرة ؛ نحو : (يا غلامي) ، ولبدل الياء حكم الياء ؛ نحو : (يا غلاما) بقلب الياء ألفاً ، و(يا أبت ، ويا أمت) بالتاء ، و(يا أبتا ، ويا أمتا) ، والتعليل الآتي في كلام الشارح من قوله : (والمحل الواحد لا يقبل حركتين في آن واحد) وافٍ بالمراد هنا ؛ لأن مراده بـ (حركة المناسبة) : ما يعم الكسرة في نحو : (يا غلامي) ، والفتحة في نحو : (يا أبتا ، ويا أمتا) ، ثم استثنى الشارح من الاسم المضاف إلىٰ ياء المتكلم بقوله : (**وليس**) أي : والحال أن ذٰلك الاسم المضاف إلى الياء ليس (**مثنىً**) ولا منقوصاً ولا مقصوراً .

أما المثنىٰ . . فيعرب بالألف رفعاً ، وبالياء جراً ونصباً من غيرِ تقديرٍ لإعرابه ، تقول فيه : (جاء مسلماي ، ورأيت مسلمَيَّ ، ومررت بمسلَمَيَّ) .

قوله : (**ولا مجموعاً**) معطوف علىٰ قوله : (وليس مثنىً) أي : والحال أن ذٰلك الاسم المضاف إلى الياء ليس مجموعاً (**جمع سلامة لمذكر ولا منقوصاً ، ولا مقصوراً**) أيضاً .

أما الجمع . . فيقدر فيه الواو حالة الرفع للاستثقال ؛ فتقول : (جاء مسلمي) ، وتظهر الياء جراً ونصباً ؛ نحو : (رأيت مسلمي ، ومررت بمسلمي) انتهىٰ « ياسين » .

قوله : (**شيئان هنا**) أي : في متن « القطر » ، وإنما قال ذٰلك ؛ لعدم انحصار الحكم فيهما كما ستعلم .

. . . .

قوله : (**من كل ما أضيف إلىٰ ياء المتكلم**) أي : على القول بأنه معرب ، **وهو الصحيح** .

قال الرضي : (**واعلم** : أن مذهب النحاة ـ أي : ومنهم : الجرجاني وابن الخشاب والمطرزي ـ : أن باب « غلامي » مبني ؛ لإضافته إلى المبني) .

قال الرضي : (وخالفهم المصنف ـ يعني : ابن الحاجب ـ كما رأيت ؛ لأنه عنده من قسم المعرب المقدر إعرابه ، قال : **وهو الحق** ؛ بدليل : إعراب نحو : « غلامي وغلامك وغلاماي » ، ومن أين لهم : أن الإضافةَ إلى المبني مطلقاً ـ أي : مفرداً كان أو جملةً ـ سببُ البناء ؟ بل لها شرط ؛ كما يجيء في الظروف المبنية) انتهىٰ .

قوله : (**من كل ما أضيف إلىٰ ياء المتكلم**) أيضاً ؛ أي : تبع الشارحُ في التعبير بذٰلك المصنفَ في « الشذور » ، وأخصر من ذٰلك : أن يقول : (من كل ما أعرب بجميع الحركات الظاهرة ومضافاً إلى الياء) .

قوله : (**وليس مثنىً ولا جمع مذكر سالم**) **الصواب أن يقول** : (سالماً) بالنصب ؛ لأن السلامة من صفات الجمع ، لا من صفات المذكر ؛ أي : ليس نَحْوَ : (مُسْلِمِيَّ ومسلمَي) فإن الياء تثبت فيهما جراً ونصباً مدغمةً في ياء المتكلم ، والألف تثبت في المثنىٰ رفعاً ، ولا شيء من المدغم والألف يقبل التحريك . انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**ولا منقوصاً**) أي : لأن ياءه تدغم في ياء المتكلم ، فيكون كالمثنىٰ والمجموع جراً ونصباً .

قوله : (**ولا مقصوراً**) أي : لأن ألفه ثبتت قبل الياء ، ولا تقبل الحركة ، فهو كالمثنىٰ رفعاً .

وخرج بقوله : (**جمع سلامة**) : جمعَ التكسير ، وظاهره : أن الحركات الثلاث تقدر فيه عند إضافته إلىٰ ياء المتكلم مطلقاً ؛ لاشتغال المحل ، وليس كذٰلك ؛ فإن

. . . .

جمع التكسير المنقوص ؛ نحو : (جوارٍ وغواشٍ وليالٍ) إذا أضيف إلىٰ ياء المتكلم ، وكذٰلك جمع التكسير المقصور ؛ نحو : (حبالىٰ) جمع حبلىٰ . . يقدر فيه الحركات الثلاث ، لٰكن للتعذر في الأول ؛ لأجل الإدغام ، وفي الثاني كذٰلك لٰكن لأجل أن ذات الألف لا تقبل الحركة ، فتقول فيه : (حبالاي) .

والحاصل : أن جمع التكسير فيه تفصيل ؛ فمنه ما يقدر فيه الحركات الثلاث ، لأجل اشتغال محله بحركة المناسبة ؛ نحو : (رجالي وغلماني) ، ومنه ما يقدر لغير ذٰلك ؛ كما تقدم .

وأما جمع المؤنث السالم . . فهو خارج بقوله : (جمع سلامة لمذكر) وداخل في المستثنىٰ منه ، فيقدر فيه الحركات الثلاث ؛ لاشتغال محله بحركة المناسبة ؛ كـ (غلامي) ، فتقول فيه : (مسلماتي وهنداتي) في الأحوال الثلاث ، ولا تفصيل فيه ؛ لصحة آخره ، بخلاف جمع التكسير ، ففيه التفصيل كما سبق ، وحينئذٍ فقوله : (ولا منقوصاً ولا مقصوراً) يمكن أن يكون مقيداً لمفهوم قوله : (ولا مجموعاً جمع سلامة لمذكر) في الجملة ؛ لما علمت من التفصيل في جمع التكسير .

وقوله : (**ولا منقوصاً**) أي : أما لو كان منقوصاً . . فإنه يقدر فيه الحركات الثلاث للتعذر ، فتقول : (جاء قاضي) بإدغام الياء في ياء المتكلم ، وكذا : (رأيت قاضيَّ ، ومررت بقاضيَّ) ، ووجه استثنائه ظاهر ؛ لأن التقدير فيه ليس لاشتغال محل الإعراب بالحركة المناسبةِ للياء ، بل المحذوف حركة الكسرة التي اقتضتها الياء ، لا حركة الإعراب .

وأيضاً : المصنف جعل المضاف إلىٰ ياء المتكلم قسماً مقابلاً لكل من المقصور والمنقوص ، فوجب ألا يكون شاملاً لهما ؛ لأن الأصل : تباين الأقسام .

وأما المقصور ؛ نحو : (جاء فتاي ، ورأيت فتاي ، ومررت بفتاي) . . فيقدر فيه

الإعراب قبل الإضافة ، وبقي معها علىٰ ما كان عليه ، فلم تكن الإضافة سبباً لتقدير الإعراب فيه باشتغال محل الإعراب بحركة المناسبة ، **والظاهر** : عدم حركة المناسبة علىٰ ألف (فتاي) وعلىٰ ياء المنقوص . انتهىٰ « عليمي » .

وعبارة الكردي : قوله : (**لاشتغال المحل**) أي : محل الإعراب ؛ وهو آخر الكلمة (**بكسرة المناسبة**) أي : بكسرة اجتلبت لمناسبة الياء ، علة لتقدير جميع الحركات فيه ؛ يعني : أن نحو : (غلامي) ، في : (جاءني غلامي) مثلاً مشتغلٌ محل الإعراب منه قبل دخول العامل عليه بكسرة المناسبة .

وإنما قلنا : (قبل دخول العامل عليه) لأن المسند إليه (الغلام) في مثالنا لجنس مطلق الغلام حق يمنع الاشتغال ، بل (الغلام) متصف بصفة الإضافة إلى الياء ؛ فالإعراب مسبوق بالإضافة ، والإضافة سابقة عليه ، فلم يبقَ للإعراب اللفظي فيه محل . انتهىٰ منه .

قال العليمي : (قوله : « لاشتغال المحل بكسرة المناسبة » المتقدمة على العامل ؛ لوجود مقتضٍ ، وهو الإضافة إلى الياء ، والعامل إنما يدخل على الاسم بعد ثبوته في نفسه ، ولا يمكن أن تكون هـٰذه الكسرة أثراً للعامل ، وإلا لزم تحصيل الحاصل ، وإنما جاز جعل علامة التثنية والجمع إعراباً ؛ لأنها أحد الأمرين ؛ وهما : الألف أو الياء في التثنية ، والواو أو الياء في الجمع .

ومعنى التثنية والجمع : لتحصيل أحدهما ، لا على التعيين ، والعامل : لتحصيل خصوصية أحدهما .

قيل : **والمراد** : لاشتغال محله بحركة المناسبة حيث يقبل الحركة ؛ ليخرج نحو : « فتاي ، وداعي » فيكون التقدير فيهما للتعذر ؛ لسكون ما قبل الآخر فيهما ، **والظاهر** : أنه لا تقدر الكسرة فيهما ؛ لمناسبة الياء .

والمحلُّ الواحدُ لا يقبلُ حركتَينِ في آنٍ واحدٍ .

ومذهبُ ابنِ مالكٍ : أنَّ المُقدَّرَ فيهِ إنَّما هوَ الضَّمَّةُ والفتحةُ ، وأمَّا الكسرةُ . . فهيَ ظاهرةٌ فيهِ .

ورُدَّ : بأنَّها مُستحَقَّةٌ قبلَ التَّركيبِ ، . . . .

وفيه : إنه إنما يحتاج للحيثية لو كان المقصور والمنقوص يختلف إعرابهما عند الإضافة لياء المتكلم ، وأدخلا في الاسم المضاف إليها في بيان نحو : « غلامي » ، لكن الشارح أخرجهما ـ كما ترىٰ ـ فلا حاجة لقيدها) انتهىٰ « عليمي » .

(**والمحل الواحد لا يقبل حركتين في آن واحد**) أي : في وقت واحد ، (**ومذهب ابن مالك** : **أن المقدر فيه**) أي : في الاسم المضاف إلىٰ ياء المتكلم (**إنما هو**) أي : المقدر فيه (**الضمة والفتحة**) فقط (**وأما الكسرة** . . **فهي ظاهرة فيه**) أي : في الاسم المضاف إلىٰ ياء المتكلم .

تلخص مما مر : أن في باب (غلامي) ثلاثة مذاهب :

البناء مطلقاً ، وإعرابه تقديراً مطلقاً ، وإعرابه حالتي الرفع والنصب تقديراً ، وحالة الجر لفظاً .

وعلى الجملة : فالتقدير فيه للتعذر ؛ وصرح به الرضي ، وهو ظاهر عبارة المصنف في « الجامع » حيث قال فيه : (وكالمقصور نحو : غلامي) ، وصرح شارحه العلوي ، بل وإليه يؤول قولهم : لاشتغال المحل بحركة المناسبة ؛ لأن المحل إذا اشتغل بحركة مناسبة الياء . . تعذر قبوله لحركة أخرىٰ ؛ إذ الحرف الواحد لا يقبل حركتين معاً . انتهىٰ « كردي » .

(**ورد**) هٰذا المذهب (**بأنها**) أي : بأن الكسرة (**مستحقة**) بفتح الحاء (**قبل التركيب**) أي : قبل تركيب الاسم المضاف إلى الياء مع عامله ، وإنما حكم بتقديم

وإنَّما دخلَ عاملُ الجرِّ بعدَ استقرارِها .

(و) تُقدَّرُ جميعُها أيضاً في نحوِ :(الفتىٰ) مِنْ كلِّ اسمٍ مُعرَبٍ ، آخرُهُ ألفٌ لازمةٌ قبلَها فتحةٌ ؛ ....

التركيب الإضافي قبل الإسناد ؛ لقرب الإضافي إلى البساطة ، وما يقرب منه مقدم على المركب . انتهىٰ « كردي » .

(**وإنما دخل عامل الجر**) عليه (**بعد استقرارها**) أي : استقرار الياء وثبوتها مع الاسم الذي أضيف إليها .

قوله : (**ورد بأنها مستحقة قبل التركيب**) قال شيخنا : (**وقد يستشكل** : بأن الألف في المثنىٰ ، والواو في الجمع مستحقان قبل التركيب ، فكان القياس فيهما : تقدير ألف وواو أخرى) انتهىٰ ، ومر جوابه .

فإن قيل : لم لا يجوز في حال الجر زوال الأولىٰ بعروض الثانية ؟

قلت : لا وجه لزوالها مع بقاء سببها ، مع أن الأصل : بقاء الشيء علىٰ ما كان ، وإن العناية بكسرة المناسبة أكثر ، خصوصاً إذا لم يفت جانب الإعراب بالكلية ؛ لجواز تقديره . انتهىٰ « ياسين » .

(**وتقدر جميعها**) أي : جميع حركات الإعراب (**أيضاً**) أي : كما قدرت في الاسم المضاف إلى الياء (**في نحو : الفتىٰ**) والعصا (**من كل اسم معرب آخره ألف لازمة قبلها فتحة**) خرج بالاسم : الفعل ؛ نحو : (يخشىٰ) ، والحرف ؛ نحو : (علىٰ ، وإلىٰ) ، وبالمعرب : المبني ؛ نحو : (إذا وهـٰذا ، وما ومتىٰ) .

قوله : (**آخره**) أي : في اللفظ ، وقوله : (**ألف لازمة**) **المراد باللزوم في الألف والياء** : لزوم الوجود في أحوال الإعراب كلها : لفظاً ؛ كـ (الفتىٰ ، والقاضي) ، أو تقديراً ؛ كـ (فتىً ، وقاضٍ) ، لـٰكنه يشكل بخروج ما فيه الألف والياء العارضتان بسبب انقلابهما عن همزة ؛ كـ (المقرىٰ) و(المقري) اسمي مفعول وفاعل ؛ من

لتعذُّرِ تحريكِ الألفِ معَ بقاءِ كونِها ألفاً ، (ويُسمَّىٰ) هٰذا : (مقصوراً) لامتناعِ مدِّهِ ، أو لأنَّهُ قُصِرَ عن ظهورِ الحركاتِ فيهِ ؛ أي : مُنِعَ منها ، ومثلُهُ . . . .

(يقرئ) مضارع (أقرئ) ، فإن التقدير المذكور موجود فيه مع عدم اللزوم ؛ لجواز النطق بالهمزة التي هي الأصل ، وقد يقال إبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ ، والنقض بالشاذ شاذ ، فلا اعتبار به .

وقال الكردي : (قوله : « لازمة » أي : لا تغيرها العوامل ، خرج به نحو : « رأيت أباك وأخاك » لعدم لزوم ألفه ؛ لأنك تقول على اللغة المشهورة : « جاء أبوك وأخوك » ، ويدخل فيه : المثنىٰ علىٰ لغة إلزامه الألف مطلقاً ، وكذا نحو : « أباك وأخاك » في لغة القصر .

قوله : « قبلها فتحة » هٰذا مستدرك ؛ إذ لا ألف إلا وقبلها فتحة) انتهىٰ « كردي » .

قوله : (**لتعذر تحريك الألف مع بقاء كونها ألفاً**) بلا قلبها همزةً . . علةٌ لقوله : (ويقدر جميع الحركات) وإنما تعذر تحريك الألف ؛ لأنها هوائية تجري مع النفس ، لا اعتماد لها في الفم ، والحركة تمنع الحرف من الجري وتقطعه عن الاستطالة ، فلم يجتمعا ، ولهٰذا إذا حركت الألف . . انقلبت همزة . انتهىٰ « عليمي » .

(**ويسمىٰ هٰذا**) الاسم الذي يقدر فيه جميع الحركات : (**مقصوراً ؛ لامتناع مده**) أي : لأنه منع المد ؛ لأن صوت الألف بغير همزة بعدها أقصر من صوتها إذا كانت الهمزة بعده ، **ويقابله : الممدود** ؛ وهو : ما حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة ، ولذٰلك لا يسمىٰ نحو (دعا) مقصوراً ؛ إذ ليس في الفعل ممدود .

وأما نحو : (شاء ، يشاء) . . لا يسمىٰ عند الأكثرين ممدوداً ؛ لأن الألف التي قبل الهمزة أصلية منقلبة عن العين .

(**أو**) يقال : سمي مقصوراً : (**لأنه**) أي : لأن المقصور (**قُصِر**) أي : منع (**عن ظهور الحركات فيه ؛ أي : منع منها**) أي : من ظهور الحركات في آخره ، (**ومثله**)

المُدغَمُ ، والمَحْكِيُّ بـ (مَنْ) .

أي : ومثل المقصور في تقدير الحركات : (**المدغم**) أي : الاسم المدغم آخره فيما بعده ؛ نحو : ﴿ وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ ﴾[1] ، ﴿ وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ ﴾[2] ، ﴿ وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ﴾[3] .

والمتبادر : أن مثلية المدغم والمحكي للمقصور في تقدير الحركات الثلاث فيهما ، أما في المدغم . . فاتِّفاقاً ، (و) أما في (**المحكي بـ « مَنْ »**) . . فعلى الأصح فيما إذا كان المحكي مرفوعاً ، وعلىٰ هٰذا : فالشارح ساكت عن سبب التقدير .

ويحتمل : أن المثلية في ذٰلك ، وفي كونه للتعذر ، وكونُ السبب التعذرَ ؛ صرح به المحشي في حواش « الأزهرية » .

والحاصل : أن سبب تقدير الحركات : إما التعذر ؛ كما في المقصور ، وإما الثقل ؛ كما في المنقوص ؛ وهما ذاتي ، وإما حركة المناسبة ؛ كما في المضاف إلىٰ ياء المتكلم ؛ وهو تعذر عرضي .

قوله : (**والمحكي بـ « من »**) **والوجه** : ترك التقييد بـ (من) لأن مما يقدر فيه الإعراب للحكاية : الجملة المحكية إذا جعلت علماً ؛ نحو : (تأبط شراً) و(شاب قرناها) فإن الذي رجحه السيد : أنه معرب تقديراً ، والمحكي في نحو قولك في الإعراب : (زيداً : مفعولٌ به) ، قال في « جمع الجوامع » كـ « التسهيل » : (ويحكى المفرد المنسوب للفظه حكم ، أو يجري معرباً بوجوه الإعراب ؛ اسماً للكلمة ، أو للفظ) . انتهىٰ .

وفي « الكردي » : قوله : (**ومثله المدغم والمحكي بـ « من »**) أي : هما مثل

---

(١) سورة البقرة : (٢٥١) .

(٢) سورة الحج : (٢) .

(٣) سورة العاديات : (١) .

وإعرابُهُ بالحركاتِ الثَّلاثِ مخصوصٌ بالمُنصرِفِ منهُ ، أمَّا غيرُ المُنصرِفِ منهُ ؛ كـ (موسىٰ) . . . .

المقصور في تقدير الحركات الثلاث تعذراً ، ذكره المصنف في « الجامع » نحو : ﴿ وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ ﴾(١) ، ﴿ وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ ﴾(٢) بإدغام الدال في الجيم ، والسين في السين ، وبه قرأ أبو عمرو فيهما وفي نظيرهما ؛ من كل ما اجتمع فيه متقاربان أو متماثلان ، وكقولك : (مَن زيد ؟) لمن قال لك : (قام زيد) ، و(من زيداً ؟) لمن قال لك : (رأيت زيداً) ، و(من زيدٍ ؟) بالجر لِمَنْ قال لك : (مررت بزيد) ، وهي لغة أهل الحجاز .

ومذهب الجمهور : أن (مَنْ) في ذٰلك مبتدأ ، و(زيدٌ) و(زيداً) و(زيدٍ) خبره ، وهو مرفوع تقديراً ؛ لاشتغال آخره بحركة الحكاية عن الإعراب في الأحوال الثلاثة ، خلافاً لبعضهم في حالة الرفع ، وفي حالة الجر نظير الخلاف في (باب غلامي) فيهما .

ويشترط في جواز الحكاية : كون المحكي علماً للعاقل ، وأن يكون في الاستفهام ؛ كما مثَّلْنا .

وأما ما سَمِعَ سيبويه من قول بعضهم : (دَعْنِي من تمرتان) لمن قال : (عندي تمرتان) ، وقول بعضهم : (ليس بقرشياً) لمن قال : (أليس قرشياً) . . فشاذ .

ومثل المدغم والمحكي في تقدير الإعراب الموقوف عليه بالإسكان : نحو : جاء زيدْ ومررت بزيدْ .

(**وإعرابه**) أي : وإعراب الاسم المقصور (**بالحركات الثلاث مخصوص بالمنصرف منه**) أي : من المقصور ؛ كـ (العصا ، والرحىٰ ، والفتىٰ) .

(**أما غير المنصرف منه**) أي : من المقصور (**كـ « موسىٰ »**) وعيسىٰ . .

---

(١) سورة البقرة : (٢٥١) .

(٢) سورة الحج : (٢) .

فالمُقدَّرُ فيهِ الضَّمَّةُ والفتحةُ فقطْ دونَ الكسرةِ ؛ لعدمِ دخولِها فيهِ ، هـٰذا مذهبُ الجمهورِ ، وذهبَ ابنُ فلاحِ اليمنيُّ إلىٰ تقديرِها أيضاً فيهِ ؛ لأنَّها إنَّما امتنعَتْ فيما لا ينصرفُ ؛ كـ : (أحمدَ) للثِّقلِ ، ولا ثقلَ معَ التَّقديرِ .

(**فالمقدر فيه**) أي : في غير المنصرف من الحركات (**الضمة**) في حالة الرفع نيابةً عنه (**والفتحة فقط**) نيابةً عن الجر والنصب في حالتيهما (**دون الكسرة**) فلا تقدر فيه ؛ أي : في الاسم الذي لا ينصرف (**لعدم دخولها**) أي : لعدم دخول الكسرة (**فيه**) ؛ أي : في الاسم الذي لا ينصرف ؛ لأنه بمثابة الفعل .

(**هـٰذا**) الحكم المذكور من عدم تقدير الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف (**مذهب الجمهور**) وهو الذي في « الارتشاف » ، وظاهر عبارة الماتن في « الجامع » يقتضيه ؛ حيث قال : (إذا كان آخر الاسم المعرب ألفاً . . لا تغيره العوامل ؛ كـ « الفتىٰ ، والعصا ، والرحىٰ » بل قدر إعرابه) انتهىٰ .

وليس لغير المنصرف إعراب سوى الضمة والفتحة . انتهىٰ « كردي » .

(**وذهب ابن فلاح اليمني إلىٰ تقديرها**) أي : إلىٰ تقدير الكسرة (**أيضاً**) أي : كما تقدر في المنصرف منه نيابةً عن الجر (**فيه**) أي : في غير المنصرف (**لأنها**) أي : لأن الكسرة (**إنما امتنعت فيما لا ينصرف**) الصحيح الآخر (**كـ « أحمدَ » للثقل**) أي : لثقل نطقها على اللسان (**ولا ثقل مع التقدير**) أي : مع تقدير الكسرة .

ترجمة ابن فلاح

هو تقي الدين منصور بن فلاح بن محمد ، اليمني النحوي ، المشهور بابن فلاح ، المتوفىٰ سنة (٦٨٠ هـ) ، من مصنفاته : « الكافي في أصول الفقه » ، و« المغني في النحو » انتهىٰ « كشف الظنون » .

❁ ❁ ❁

والقسمُ الثَّاني مِنَ الأسماءِ ـ وهوَ ما يُقدَّرُ فيهِ بعضُ حركاتِهِ ـ هوَ : الاسمُ المنقوصُ ، وهوَ المشارُ إليهِ بقولِهِ : (والضَّمَّةُ والكسرةُ في نحو : القاضي) مِنْ كلِّ اسمٍ مُعرَبٍ ، آخرُهُ ياءٌ لازمةٌ قبلَها كسرةٌ ؛ لثقلِهِما على الياءِ ، هٰذا ما لَمْ يكنْ علىٰ صيغةِ الجمعِ المُتناهِي ؛ فإن كانَ . . فالمُقدَّرُ فيهِ . . . .

(**والقسم الثاني من الأسماء : وهو ما يقدر فيه بعض حركاته**) ، وقوله : (**هو الاسم المنقوص**) جملة اسمية ، خبر لقوله : (والقسم الثاني من الأسماء) وما بينهما اعتراض بينهما .

(**وهو**) أي : الاسم المنقوص (**المشار إليه بقوله : و**) تقدر (**الضمة والكسرة في نحو : القاضي**) والداعي (**من كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة**) فخرج بـ (الاسم) : الفعل والحرف ؛ نحو : (يرمي) و(في) ، وبـ (المعرب) : المبني ؛ كـ (الذي) و(ذي) ، وبقوله : (آخره ياء) ما آخره ألف ؛ كالمقصور ؛ نحو : (الفتىٰ) ، وبـ (لازمة) : المثنىٰ والجمع المذكر في حالتي النصب والجر ، والأسماء الستة في حالة الجر ، وبـ (قبلها كسرة) نحو : (ظبي ، وكرسي) .

وإنما قدرت الضمة والكسرة في الاسم المنقوص . . (**لثقلهما**) أي : لثقل الضمة والكسرة (**على الياء**) المكسور ما قبلها ، وذٰلك محسوس ؛ لضعف الياء بسكونها وثقل الحركتين الضمة والكسرة مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة ، فإن سكن ما قبلها . . لم تستثقل الحركات عليها ؛ كـ (ظبي ، وكرسي) .

قوله : (**هٰذا**) أي : تقدير الضمة والكسرة فقط في الاسم المنقوص (**ما لم يكن**) ذٰلك المنقوص (**علىٰ صيغة الجمع المتناهي**) أي : علىٰ وزن الجمع المتناهي ؛ أي : علىٰ وزن الجمع البالغ النهاية في أوزان الجموع ؛ وهي : ما كان علىٰ وزن (مفاعل) أو (مفاعيل) .

(**فإن كان**) ذٰلك المنقوص علىٰ صيغة الجمع المتناهي . . (**فالمقدر فيه**)

حينئذٍ الضَّمَّةُ والفتحةُ ؛ ك : (جوارٍ) لِمَا مرَّ في المقصورِ ، وإنَّما لَمْ تظهرِ الفتحةُ فيهِ حالةَ الجرِّ ؛ لنيابتِها عن حركةٍ ثقيلةٍ ، فعومِلَتْ معاملتَها ، . . . .

أي : في ذٰلك المنقوص (**حينئذٍ**) أي : حين إذ كان علىٰ صيغة منتهى الجموع (**الضمة والفتحة**) النائبة عن الكسرة ، فلا تقدر الكسرة فيه ؛ لعدم دخول الكسرة فيه ، لمنعه من الصرف .

مثال ذٰلك الجمع الذي تقدر فيه الفتحة دون الكسرة : (**ك « جوار »**) جمع جارية ؛ وهي : السفن الجارية في البحر بما ينفع الناس .

و(غواش) جمع غاشية ؛ وهو : العذاب الذي يغطىٰ علىٰ أهل النار من فوقهم .

وإنما قدرت فيه الفتحة دون الكسرة (**لما مر**) آنفاً (**في المقصور**) بقول الشارح : أما غير المنصرف منه . . فالمقدر فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة ؛ لعدم دخولها فيه .

وعبارة الكردي : قوله : (**لما مر في المقصور**) يعني قوله : (لعدم دخول الكسرة في غير المنصرف) .

(**وإنما لم تظهر الفتحة**) النائبة عن الكسرة (**فيه**) أي : في غير المنصرف (**حالة الجر**) كما تظهر الفتحة الأصلية فيه ؛ أي : في الاسم الذي لا ينصرف حالة النصب (**لنيابتها**) أي : لنيابة تلك الفتحة النائبة عن الكسرة في حالة الجر (**عن حركة ثقيلة**) وهي الكسرة (**فعوملت**) تلك الفتحة النائبة عن الكسرة في حالة الجر (**معاملتها**) أي : معاملة الكسرة الثقيلة في عدم ظهورها على الاسم الذي لا ينصرف ، فقدرت الفتحة النائبة عن الكسرة ، فلم تظهر على الاسم الذي لا ينصرف ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلْفَجْرِ ۞ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴾ [1] بخلاف الفتحة الأصلية التي كانت علامة النصب ، فإنها

---

(١) سورة الفجر : (١ ـ ٢) .

. . . .

ظهرت عليه ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ ﴾[1] .

وعبارة الكردي : (**وإنما لم تظهر الفتحة النائبة في حالة الجر**) كما في : ﴿ وَٱلْفَجْرِ ۝ وَلَيَالٍ ﴾[2] أصله : (ليالي) ، (لنيابتها) أي : لنيابة تلك الفتحة (عن حركة ثقيلة) على الياء ؛ وهي الكسرة ، ونائب الثقيل ثقيل ، بخلافها ؛ أي : بخلاف الفتحة في حالة النصب ؛ نحو : ﴿ سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ ﴾ . انتهىٰ منه .

قال العليمي : (قوله : « هـٰذا ما لم يكن علىٰ صيغة الجمع المتناهي » ، أما إذا كان علىٰ صيغة منتهى الجموع ، وكذا غيرها ـ كما سيأتي ـ مِنْ كُلِّ مَا لا ينصرفُ من المنقوص . . فلا تقدر الكسرة على المنقوص ، بل الفتحة تقدر عليه نيابةً عن الكسرة ؛ نحو « مررت بجوارٍ » بالتنوين المعوض عن الياء المحذوفة ، وهو مجرور ، وعلامة جره الفتحة المقدرة على الياء المحذوفة ؛ للتخلص من التقاء الساكنين ، نيابةً عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علةٌ واحدة تقوم مقام علتين ؛ وهي : صيغة منتهى الجموع ، أصله : « بجواري » استثقلت الفتحة على الياء ؛ لنيابتها عن الكسرة الثقيلة ، ثم حذفت الفتحة لاستثقالها ، ثم حذفت الياء لبقاء دالها ، **وقيل** : اعتباطاً ؛ أي : لغير علة تصريفية ؛ كما في « الفاسي » وهي كسرة الراء ، ثم أتىٰ بالتنوين ؛ عوضاً عن الياء المحذوفة ، فصار « بجوار » بوزن « ليال » .

ولا يختص هـٰذا الحكم بصيغة منتهى الجموع ، بل كل منقوص مستحق لمنع الصرف كذٰلك ؛ نحو : « مررت بأعيم » تصغير « أعمىٰ » ، فإن مانعه من الصرف : الوصف ووزن الفعل ، وكذا نحو : « قاض » علم امرأة ، فإن مانعه من الصرف : العلمية والتأنيث المعنوي ، وكذٰلك نحو : « يرمي » علماً ، فإن مانعه من الصرف : العلمية

---

(١) سورة سبأ : (١٨) .

(٢) سورة الفجر : (١ ـ ٢) .

(ويُسمَّىٰ منقوصاً) لأنَّهُ نقصَ منهُ بعضُ الحركاتِ ، أو لأنَّهُ تحذفُ لامُهُ لأجلِ التَّنوينِ ، كذا قيلَ ، . . . .

ووزن الفعل ، فتقول : « جاءني جوارٍ وأعيمٍ وقاضٍ ويرمٍ » ، و« مررت بجوارٍ وأعيمٍ وقاضٍ ويرمٍ » بالتنوين وحذف الياء في الجميع في حالة الرفع والجر ، وتظهر الفتحة في حالة النصب ؛ **هٰذا هو الصحيح** .

ولو قال الشارح : « هٰذا إذا كان منصرفاً ، أما إذا كان غير منصرف . . . » إلىٰ آخره . . لكان كلامه أشمل وأوضح) .

(**ويسمىٰ**) هٰذا الاسم الذي تقدر فيه الضمة والكسرة (**منقوصاً ؛ لأنه نقص منه بعض الحركات**) وهو الضمة والكسرة في نحو غير (جوار) ، والضمة والفتحة حال الجر في نحو : جوار (**أو لأنه تحذف لامه لأجل التنوين**) في نحو : قاضٍ وداعٍ (**كذا**) أي : مثل هٰذين التعليلين (**قيل**) عند بعضهم في علة تسميته بالمنقوص .

وفي « الكردي » : قوله : (**كذا قيل**) هو راجع إلى التعليلين كليهما ، أشار بذٰلك إلىٰ ما في « التصريح » : من أن **كلا التعليلين لا يخلو عن نظر** ؛ أما الأول . . فلأنه موجود في نحو : (يدعو) و(يرمي) أيضاً .

وأما الثاني . . فلوجوده كذٰلك في نحو : (فتىً) و(عصاً) منونين ، ولا يسمىٰ شيء منها منقوصاً .

وأجيب : بأنه لا يستلزم وجود وجه التسمية بالتسمية ؛ لعدم الاطراد فيه . انتهىٰ .

ولفظ « التصريح » : وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر ؛ أما الأول . . فلأن (يدعو) و(يرمي) نقص منه بعض الحركات ، وهو لا يسمىٰ منقوصاً .

وأما الثاني . . فلأن نحو : (فتىٰ) حذف لامه لأجل التنوين ، ولا يسمىٰ منقوصاً انتهىٰ .

هٰذا ما يُقدَّرُ في الأسماءِ .

وأمَّا ما يُقدَّرُ في الأفعالِ . . فأشارَ إلى القسمِ الأوّلِ منها ـ وهوَ ما يُقدَّرُ فيهِ جميعُ حركاتِهِ ـ بقولِهِ : (والضَّمَّةُ والفتحةُ في نحوِ) : زيدٌ (يخشىٰ) ولن يخشىٰ ، مِنْ كلِّ فعلٍ مُعتَلٍّ بالألفِ ؛ لتعذُّرِ تحريكِها .

وإلى الثَّاني منها بقولِهِ : (والضَّمَّةُ في نحوِ) : زيدٌ (يدعو ويقضي) مِنْ كلِّ فعلٍ مُعتَلٍّ بالواوِ أوِ الياءِ ؛ لثقلِها عليهِما ، (وتظهرُ الفتحةُ في) المنقوصِ حالةَ النَّصبِ ، والمعتلِّ بالواوِ والياءِ . . . .

(**هٰذا**) المذكور من قوله : (وتقدر جميع الحركات في نحو : غلامي . . .) إلىٰ هنا هو (**ما يقدر**) إعرابه (**في الأسماء**) .

(**وأما ما يقدر**) إعرابه (**في الأفعال . . فأشار إلى القسم الأول منها** ؛ وهو : **ما يقدر فيه جميع حركاته ، بقوله : و**) تقدر (**الضمة والفتحة** ؛ **في نحو** : « **زيد يخشىٰ ، ولن يخشىٰ** » **من كل فعل معتل بالألف**) أي : بسبب وجود الألف فيه . انتهىٰ كردي .

(**لتعذر تحريكها**) أي : تحريك الألف اللينة ؛ لأنها هوائية ، والهوائي ينقطع عند التحريك .

(**و**) أشار (**إلى**) القسم (**الثاني منها**) أي : من الأفعال ؛ وهو : ما تقدر فيه الضمة فقط (**بقوله : و**) تقدر (**الضمة**) فقط (**في نحو**) قولك : (**زيد يدعو**) اللهَ سبحانه وتعالىٰ (**ويقضي**) حاجته (**من كل فعل معتل بالواو أو الياء**) أي : تقدر الحركات علىٰ آخرهما (**لثقلها**) أي : لثقل الحركات (**عليهما**) أي : علىٰ آخرهما وإن أمكن إظهارها عليهما ، **والثقل** : ما لو تكلف المتكلم علىٰ إظهاره . . لأظهره (**وتظهر الفتحة في**) الاسم (**المنقوص حالة النصب و**) في الفعل (**المعتل بالواو والياء**) حالة النصب .

قال الكردي : (**الأولىٰ** : تقديم قوله : « حالة النصب » علىٰ قوله : « في المنقوص » ،

(نحوُ : إنَّ القاضيَ لن يقضيَ ، ولن يدعوَ) لخفَّتِها .

تنبيهٌ

قد مرَّ : أنَّ مَنْ يقولُ بتقديرِ الحركاتِ في المُعتَلِّ . . . .

أو تأخيره عن قوله : « والمعتل بالواو أو الياء » لئلا يتوهم أنه قيد للمنقوص فقط ، وليس كذٰلك .

وقال الدماميني ـ أخذاً من « التسهيل » في باب منع الصرف ـ : لنا ياء تقدر فيها الفتحة ؛ وهي ياء المنقوص الواقعة صدر المركب المزجي ؛ نحو : معدي كرب ؛ أي : وقالي قلا [1] . انتهىٰ) .

مثال ظهور الفتحة في المذكور : (**نحو : إن القاضيَ لن يقضيَ ولن يدعوَ**) وإنما ظهرت الفتحة (**لخفتها**) أي : لخفة الفتحة في المثال المذكور .

(تنبيه)

(قد مر) بقول الشارح : فقد ظهر : أن من يقول بعدم تقدير الحركات في الفعل المعتل . . يقول : (إن الجزم فيه بحذف حرف العلة) ومن يقول بتقدير الحركات . . يقول : (إن الجزم ليس بحذف الآخر ، بل بحذف الحركة ، وحذف الآخر للفرق) نبه عليه المصنف وغيره .

أي : مر في (مبحث المعتل) : (**أن من يقول بتقدير الحركات في**) إعراب الفعل (**المعتل**) أي : بتقدير الضمة في حالة الرفع ، وبتقدير الفتحة في حالة النصب ؛

---

(١) (**قالي قلا**) : بفتح القاف الثانية وقد تضم ؛ كما في « الصحاح » ، وقال ابن السمعاني : (من مدن أرمينية) ، وقال الحافظ : (قرية من ديار بكر) ، وقال الجوهري : (وهما اسمان جعلا اسماً واحداً) ، قال ابن السراج : (بني كل واحد منهما على الوقف لأنهم كرهوا الفتحة في الياء والألف) انتهىٰ .

وقال سيبويه : (هو بمنزلة خمسة عشر ، ومن العرب من يضيف فينون ، والنسبة إليها : القالي) انتهىٰ من « تاج العروس » للزبيدي .

يرىٰ أَنَّ جزمَهُ بحذفِ الحركةِ ، ومَنْ يقولُ بعدمِ تقديرِها فيهِ . . يرىٰ أَنَّ جزمَهُ بحذفِ آخرِهِ ، والمُصنِّفُ جمعَ بينَ دعوىٰ تقديرِ الحركةِ ، وحذفِ الحرفِ للجازمِ ، وهوَ في ذٰلكَ مُخالِفٌ للقولَينِ جميعاً ، ثُمَّ اقتصارُهُ على الحركاتِ يُوهِمُ اختصاصَ التَّقديرِ بها ،

نحو : زيد يدعو ويرمي . . (**يرىٰ أن جزمه بحذف الحركة**) المقدرة ، وأن حذف حرف العلة يقع عند الجازم ، لا به ؛ للفرق بين صورتي المجزوم والمرفوع .

(**ومن يقول بعدم تقديرها فيه**) أي : في الفعل المعتل . . (**يرىٰ أن جزمه بحذف آخره**) وهٰذا القائل بعدم تقدير الحركات في حالتي الرفع والنصب . . يقول : (لا حاجة إلىٰ تقديرها مع كون الفعل معرباً) ، وهو مشكل ؛ كذا بخط شيخنا الغنيمي .

أي : لأنه إذا لم تقدر الحركات . . فما الإعراب ؟! ولهٰذا قيل : إنها عند سيبويه مبنية ، وإذاً نقول : فما سبب بنائها ؟ وهٰذا مشكل أيضاً .

وقيل : معربة ، ولا علامة إعراب لها ، والذي يلوح في هٰذا المقام ـ أخذاً من تحقيق أبي حيان ـ أنها عند ابن السراج مرفوعة بنفس الأحرف ؛ أي : بأحرف العلة التي في آخرها ، لٰكن يبقى النظر فيها عنده في حالة النصب بأي شيء نصبت ؛ لأن الياء لا تكون علامةً للنصب في الأفعال . انتهىٰ « عليمي » في البحث السابق .

(**والمصنف جمع**) هنا (**بين دعوىٰ تقدير الحركة**) المذكور في القول الثاني فيما سبق (و) بين (**حذف الحرف**) أي : حرف العلة (**للجازم**) المذكور في القول الأول فيما سبق (**وهو**) أي : المصنف (**في ذٰلك**) أي : فيما ذكره هنا (**مخالف للقولين**) السابقين هناك (**جميعاً**) لأن ما ذكره هنا ملفق من القولين السابقين ، وهو قول ثالث لما سبق هناك .

(**ثم**) بعدما فرغنا مما ذكرناه هنا . . نقول : (**اقتصاره**) أي : اقتصار المصنف (**علىٰ**) تقدير (**الحركات**) فيما ذكره من الإعراب التقديري في الأسماء والأفعال (**يوهم اختصاص التقدير**) في الإعراب (**بها**) أي : بالحركات دون الحروف

وليسَ كذٰلكَ ، بل الحروفُ أيضاً قد تُقدَّرُ كـ (الواوِ) في جمعِ المُذكَّرِ السَّالِمِ المضافِ للياءِ ؛ نحوُ : (مسلميَّ) ....

(وليس) الحكم المعلوم من الخارج كائناً (**كذٰلك**) أي : كما يوهم اقتصاره علىٰ ذكر الحركات (**بل الحروف أيضاً**) أي : كما تقدر الحركات (**قد تقدر**) كما ذكره المصنف في « الجامع » .

مثال تقدير الحروف : (كـ) تقدير (**الواو في جمع المذكر السالم المضاف للياء**) أي : إلىٰ ياء المتكلم ؛ أي : رفعاً فقط (**نحو**) : جاء (**مسلميَّ**) بكسر اللام والميم وتشديد الياء ، والواو فيه مقدرة ؛ استثقالاً عند ابن الحاجب ، وتعذراً عند غيره ، وهو وجيه .

قوله : (رفعاً فقط) أما في حالة النصب والجر . . فإعرابه بالياء المدغمة في ياء المتكلم .

وإنما قدرت الواو في الرفع ؛ لأن العامل يقتضي خصوصها ، وهو غير موجود لفظاً وإن وجد بدلها ؛ وهو الياء ، أصله : (جاء مسلمون لي) حذفت النون للإضافة واللام للتخفيف ، فصار : (مسلموي) ، فيقال : اجتمعت حرفا علة ، فسبقت إحداهما بالسكون ، ثم قلبت الواو ياء ، فأدغمت الياء في الياء ، فصار : (مسلمي) ، ثم قلبت ضمة الميم كسرة ؛ لمناسبة الياء ، فصار : (جاء مسلمي) فتقول في إعرابه : (مسلمي) : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الواو المنقلبة ياءً مدغمةً في ياء المتكلم ؛ لأنه من جمع المذكر السالم الذي رفعه بالواو ، ونصبه وجره بالياء .

ومثل : (مسلمي) رفعاً (جاء مسلمو القوم وصالحو الناس) مما أضيف من ذٰلك الجمع إلىٰ ما أوله ساكن ، فيقدر الواو في ذٰلك ؛ كالألف في : (جاء غلاما الحسن) ، والياء في : (مررت بضاربي الحسن) .

ومنهم من ترك عد ذٰلك من الإعراب التقديري ـ كالمصنف وابن الحاجب ـ

كما مرَّ ، و(النُّونِ) في نحوِ : (ليضربانِّ ، وليضربُنَّ ولتضربِنَّ) مطلقاً ، و(لتضربُنْ ولتضربِنْ) . . . .

لكونه عارضاً بسبب الكلمة المنفصلة ، بخلاف ياء المتكلم في نحو : (مسلمي) فإن المضاف إليه كالجزء من المضاف ؛ ولذٰلك لم يعدوا نحو : (هم ضربوا الحسن) و(هما ضربا الحسن) و(اضربي الحسن يا هند) . . من تقدير الفاعل ، بل حصروا الفاعل في الظاهر والمستتر ، وجعلوا المحذوف في نحو هٰذه الأمثلة في اصطلاحاتهم من قبيل الظاهر ؛ كما صرح في « التسهيل » وغيره ، **فاعرف ذٰلك** .

ومن قدر حرف الإعراب في ذٰلك يلزمه تقدير الفاعل في هٰذا (**كما مر**) في أوائل الكتاب في شرح قول المصنف : (وهو ما يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه) ، (و) كـ (**النون**) في الأفعال الخمسة . . معطوف علىٰ قوله : (كالواو في جمع المذكر السالم من كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين) .

(**في نحو : ليضربانِّ**) بفتح اللام وتشديد النون المكسورة ، أ (و) واو الجماعة ؛ نحو : (**ليضربنَّ**) بفتح اللام وفتح الياء التحتية أو الفوقية وضم الموحدة والنون المشددة ، أ (و) ياء المخاطبة ؛ نحو : (**لتضربنَّ**) ـ بفتح اللام والتاء الفوقية وكسر الموحدة وتشديد النون ـ يا هند .

قوله : (**مطلقاً**) أي : وصلاً ووقفاً .

وأصل هٰذه الأمثلة المذكورة : (لتضربانن) و(لتضربونن) و(لتضربينن) حذفت منها نون الرفع ؛ لثقل توالي نونات ، ثم حذفت الواو والياء في الأخيرتين ؛ لالتقاء الساكنين ، وأبقيت الألف في الأولىٰ ؛ لخفتها ، وكسرت النون بعدها ؛ تشبيهاً لها بنون الرفع في (يضربان) ، وأجاز سيبويه ثبوت الواو والياء أيضاً ؛ حملاً علىٰ (ثمود) و(الثوب) .

(**ولتضربن**) بالمثناة بالتحتية والفوقية وبضم الباء الموحدة ، (**ولتضربنْ**) بالمثناة

وصلاً ، نبَّهَ عليهِ في « الجامعِ » .

الفوقية فقط ، وكسر الباء الموحدة وفتح اللام فيهما وبنون التوكيد الخفيفة كذٰلك .

(**وصلاً**) خرج به : الوقف ؛ لأن نون التوكيد الخفيفة لا تقدر في الوقف ، لأنها إذا وقعت بعد ضمة أو كسرة . . يجب حذفُها في الوقف ، وردُّ ما كان حُذِفَ لأجلها ، فتقول في (اضربن يا قوم) و(اضربن يا هند) إذا وقفت عليهما : (اضربوا) و(اضربي) برد واو الضمير ويائِه .

وتقول في : (هل تضربن يا قوم ؟) و(هل تضربن يا هند ؟) إذا وقفت عليهما : (هل تضربون ؟) و(هل تضربين ؟) برد الواو والياء والنون .

هٰذا ؛ وقال أبو حيان : (الذي يظهر لي : أن دخولها في الوقف خطأ ؛ لأنها لا تدخل لمعنى التوكيد ثم تحذف ، ولا يبقىٰ دليل علىٰ مقصودها الذي جاءت له) انتهىٰ .

أما إذا وقعت بعد فتحة . . فإنه يجب إبدالها ألفا ؛ كما تقول في (قفن) إذا وقفت عليه : (قفا) انتهىٰ « عليمي » .

قوله : (**نبه عليه**) أي : علىٰ تقدير نون الرفع مع نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة علىٰ ما ذكرنا في الأفعال المذكورة (**في « الجامع »**) اسم كتاب لابن هشام الأنصاري ، وعبارته في « الجامع » : والنون ؛ أي : نون الرفع تقدر في نحو : (لتضربان) و(لتضربن) و(لتضربن) مطلقاً ؛ أي : وصلاً ووقفاً .

و(لتضربن) و(لتضربن) وصلاً ؛ أما الوقف . . فتحذف فيه نون التوكيد ، فترجع نون الرفع والواو والياء . انتهت ، فتقول : (يا زيدون لتضربون) و(يا هند لتضربين) انتهىٰ « كردي » .

فائدة

كما تقدر الحركات والحروف يقدر السكون في نحو : ﴿ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ ﴾[1] ،

---

(١) سورة الأنعام : (٣٩) .

ومَنْ ذهبَ إلىٰ أنَّ الإعرابَ في الأسماءِ السِّتَّةِ والمُثنَّىٰ والجمعِ بحركاتٍ مقدَّرةٍ . . فيحتاجُ إلىٰ عدِّها في القسمِ التَّقديريِّ .

و(اضرب القوم يا زيد) ، وفي نحو قوله : (من الطويل)

. . . . وأنك مهما تأمري القلب يفعل

وقوله : (من الطويل)

. . . . لا تهلك أسىً وتجمل

وقوله : (من الكامل)

. . . . لما تزل برحالنا وكأن قد

ونحو : (يلْده) في قوله : (من الطويل)

. . . . وذي ولد لم يلْده أبوان

أصله : (يلده) بكسر اللام وسكون الدال ، ثم خففت بإسكان اللام ؛ تشبيهاً لـ (يلد) بـ (كتف) ، فالتقىٰ ساكنان ، فحركوا الثاني ؛ إذ لو حرك الأول . . لفات الغرض والتخفيف ، فقدر فيه السكون ، وبقي من تقدير السكون أشياء ذكرتها في « شرح نظمي لحروف المعاني » انتهىٰ « كردي » .

(**ومن ذهب إلىٰ أن الإعراب في الأسماء الستة والمثنىٰ والجمع**) المذكر (**بحركات مقدرة**) علىٰ أحرف العلة ، والفاء في قوله : (**فيحتاج**) زائدة في جواب (من) الشرطية ، (**إلىٰ عدها**) أي : عد هٰذه الثلاثة المذكورة (**في القسم التقديري**) من الإعراب ؛ لأنه حينئذ تقديري . انتهىٰ « كردي » .

❋ ❋ ❋

١٨ ـ الخاتمة

وهٰذا آخر ما أكرمني الله تعالىٰ به من تسويد هٰذا الجزء الأول من هٰذه الحاشية المختصرة .

والله سبحانه وتعالىٰ أسأل أن يديم نفعه بين عباده ، بفضله وإحسانه وكرمه وجوده ، خالصاً مخلصاً لوجهه الكريم .

وأتمثل بقول ابن رسلان : (من الرجز)

والله أرجو المن بالإخلاص ... لكي يكون موجب الخلاص

ها ، وهٰذه التعليقة وقعت مني بعدما انتهىٰ كبري ، وابيضَّ شعري ، وانفك عظمي وفكري ، ووصلت تسعاً وثمانين سنة من عُمْرِي ، فمعذرتي حينئذ مقبولة مستحسنة .

❀ ❀ ❀

وأوصيك أيها الطالب الكريم بما قال بعضهم : (من البسيط)

إذا أفادك إنسان بفائدة ... من العلوم فأكثر شكره أبدا

وقل : فلان جزاه الله مكرمة ... أفادنيها وخل الكبر والحسدا

❀ ❀ ❀

وأوصيك أيضاً بما قال الآخر : (من الطويل)

تصبر علىٰ مر الجفا من معلم ... فإن رسوب العلم في نفراته

ومن لم يذق مر التعلم ساعةً ... تجرع ذل الجهل طول حياته

ومن فاته التعليم وقت شبابه ... فكبر عليه أربعاً قبل وفاته

وذات الفتىٰ ـ والله ـ بالعلم والتقىٰ ... إذا لم يكونا لا اعتبار لذاته

❀ ❀ ❀

وكان الفراغ من هٰذه المجلدة : قبيل فجر الأيام ، من ليلة السبت من تاريخ : (١٤٣٧/٢/٢٣ هـ) من هجرة سيد الأنام ، ومصطفى الختام ، لجميع الرسل الكرام ، فالحمد لله ذي الفضل والإنعام ، والصلاة والسلام ، علىٰ سيد الأنام ، محمد وآله الكرام ، وأصحابه الأئمة الأعلام ، القادة العظام ، وعلىٰ من تبعهم إلىٰ يوم القيام ، علىٰ سبيل الحق ومنهج السلام ، صلاة وسلاماً نحوز بهما الرضا والقبول ، ونفوز بهما المنىٰ وغاية المأمول ، من ربنا ذي الجلال والإكرام .

وصلى الله وسلم علىٰ سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين ، وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين ، والحمد لله رب العالمين .

❀ ❀ ❀

آمين آمين لا أرضىٰ بواحدة ... حتىٰ أكملها ألف ألفي آمينا

❋ ❋ ❋

وكان آخر هٰذا المجلد الأول : (فصل في الإعراب التقديري) .

وأول المجلد الثاني : (فصل في الكلام على الفعل المضارع باعتبار رفعه ونصبه وجزمه) .

❁ ❁ ❁

اللهم ؛ أمهلني في أجلي إلىٰ إكمال هٰذه الحاشية الفاضلة ، وسائر ما رمته بعدها ؛ لأن إماتتي لا يزيد في ملكك ، وإن حياتي لا ينقص من ملكك ، آمين آمين ، يا رب العالمين .

❁ ❁ ❁

ثم الختام ، واصطف الكرام ، وغفل النيام ، عن تصفيق عرس ، من الله ذي الجلال والإكرام .

❁ ❁ ❁

محتوى الكتاب

❁ ❁ ❁

تم تصحيح هـٰذه المجلدة في تاريخ : (١٤٣٧/٣/١٢ هـ) من الهجرة النبوية ، في اليوم الموافق ليوم ولادة النبي الكريم ، عليه وعلىٰ آله وصحبه أفضل الصلاة وأزكى التسليم .

❋ ❋ ❋